

أَفْجَزُ الْمَسَائِلِ

إِلَى

مَوْطَأِ مَالِكٍ

الْجُزْءُ السَّابِعُ عَشَرَ

تَأليف

الإمام المحدث

محمد زكريا الكاندهلوي المديني

المتوفى سنة ١٤٠٢ هـ

اعتنى بيوتته عليه

الأستاذ الدكتور تقي الدين الدوي

دار الفقه

دمشق



أفجزلستك
موقف ما كنت

الضبعة الأولى
مُحَقَّقَةٌ وَمُنْقَحَةٌ

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

حُقوقُ الطَّبْعِ مَمْلُوكَةٌ لِلْمُحَقِّقِ

SHEIKH ABULHASAN NADWI CENTER

For Research & Islamic Studies

MUZZAFFAR PUR, AZAMGARH U.P. (INDIA).

Tel: 0091 54622 70104

0091 54622 70317

Fax: 0091 54622 70786

مركز الشيخ أبي الحسن الندوي

للبحوث والدراسات الإسلامية

مظفرنور - أعظم جراه پوري (الهند).

وإِعْفَاءُ النَّحْيِ.

أخرجه مسلم في: ٢ - كتاب الطهارة، ١٦ - باب حيال العطرة، حديث: ٥٣.

قال الباجي^(١): روى ابن القاسم عن مالك أن نسير (إعفاء) إنما هو أن يبدل الإطارة، وهو ما أحضر من طرف الشفة، والإطار جوانب الفم المعددة به، وحكى الشيخ أبو حمزة في المختصر عن مالك إذا الإعفاء، أنه ذكر في الحديث فصل الإطارة، وهو طرف فشر، وأشار إلى الإطارة من الشعر، والأول أظهر، اهـ.

(وإِعْفَاءُ النَّحْيِ) بكسر الهمزة وحكى ضمها، وبالفصحى والمد، جمع فحبة بالكسر فقط، اسم لما ثبت على اثنين، والفتن، ومعناه تفرقها لتكثر، قاله أبو عبيد: كذا في «الزرقاني» تعاماً «للفتح»، قال الحافظ^(٢): قال ابن دقيق العيد: تفسير الإعفاء بالكثير من بقاة السبب مقام المسبب، لأن حقيقة الإعفاء التوك، وترك التعرض للحجة يستلزم تكثرها، وأغرب ابن السبكي فقال: حمل بعضهم قوله ﷺ: «لَسْتُ بِمُحْكَمٍ» على الأخذ منها بالإصلاح ما شأ منها مراً ولا عرصاً، إذ ثبت الأكثر إلى أنه بمعنى وفروا، كثروا، وهو الصواب، وقال ابن دقيق العيد: لا أعلم أحداً فهم من الأمر في قوله: «أَعْمُوا النَّحْيَ» تحوير الحاليتها بما يعرفه، كما يفعل بعض الناس، اهـ.

وقال أيضاً^(٣): في حديث البخاري عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «اتَّعَمُوا الْمُشْرِكِينَ وَوَقُّوهُ النَّحْيَ» وأجفوا الشوارب، وكان ابن عمر رضي الله عنه إذا حج أو اعتمر فوض على أخيه: «فما فضلي أخذك»، فوَقُّوهُ بِتشييد المَاء من التوقير، وهو الإبتداء، أي اتركوه بافرة، وفي الخبر

(١) «المستقى» (٧/٢٦٦).

(٢) «مع تباري» (١٠/٣٥١).

(٣) «مع تباري» (١٠/٣٥٠).

له «اعمر» ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم «أرحسوا بالحبيب والهمزة» أي أخروها ، وبذلك المعجمة بلا همزة ، أي أطبلوها ، وله في أخرى «أربوا» أي اتركوها رائلة ، قال النووي : وكل هذه الروايات بمعنى واحد ، اهـ .

قال الباجي^(١) : ويحتمل عدي أن يريد أن تُعفى التلحى من الإحعاء لأن كثرتها أيضاً ليس بمأمور بتركه ، وقد روى ابن القاسم عن مالك : لا بأس أن يؤخذ ما تطاير من اللحية وشذ ، قيل نسالك : فإذا طالت جداً ؟ قال : أرى أن يؤخذ منها وقُصص ، ودوي عن ابن عمر وأبي هريرة - رضي الله عنهما - أنهما كانا يأخذان من اللحية ما فضل عن القصة ، اهـ .

وقال الحافظ^(٢) في حديث البحاري المذكور : وكان ابن عمر - رضي الله عنه - إذا حج ، التحديث ، فيه مقدار المأخوذ ، قال أنكرماني : لعل ابن عمر - رضي الله عنه - أراد الجمع بين الحلق والتقصير في النسك ، فحلق رأسه كله وقصر من لحيته ، ليدخل في عموم قوله تعالى ﴿يُحْلِلِينَ رُءُوسَكُمْ وَيُقَصِّرِينَ﴾ ويخص ذلك من عموم قوله : «وقروا النحر» ، فحمله على غير حالة النسك .

قال الحافظ . والذي يظهر أن ابن عمر - رضي الله عنه - كان لا يخص هذا التخصيص بالنسك ، بل كان يحمل الأمر بالإعفاء على غير الحالة التي نشأ فيها الصورة ، بإفراط طول شعر اللحية أو عرصه ، فقد قال الطبري : ذهب قوم إلى ظاهر الحديث ، فكهروا نذول شيء من اللحية من طولها وعرضها ، وقال قوم : إذا زاد على القبضة يؤخذ الزائد ، ثم منق مسنده إلى ابن عمر - رضي الله عنه - أنه فعل ذلك ، وإلى عمر - رضي الله عنه - أنه فعل ذلك ، وعن أبي هريرة أنه فعله ، وأخرج أبو داود من حديث جابر بسند

(١) «المشتر» ٢٦٦/٧١ .

(٢) «فتح الباري» ١٠/٣٥٠ .

حسن: «كنا نَعْفَى السَّيَالِ إِلَّا فِي حَجٍّ أَوْ عَسْرَةٍ، وَقَوْلُهُ: «نَعْفَى» يَضُمُّ أَوَّلَهُ وَتَشْدِيدُ الْفَاءِ، أَيْ فُتْرَتُهُ وَاقْتِرَافُ هَذَا بِزَيْدٍ مَا تَقُلُّ عَنْ ابْنِ عَمَرَ، فَإِنَّ السَّيَالِ يَكْسِرُ الْمُهْمَلَةَ وَتَحْذِفُهُ، أَلَمْ يَحْذَفْ جَمِيعَ سَبْكَةٍ يَفْتَحَتَيْنِ، وَهِيَ مَا جَاءَ مِنْ شَعْرِ اللَّحْيَةِ، فَأَشَارَ جَابِرٌ إِلَى أَنَّهُمْ يَقْصُرُونَ مِنْهَا فِي السَّيَالِ.

ثم حكى الطبري اختلافاً فيما يؤخذ من النحية، هل له حذٌّ أم لا؟ فاستند عن حساعة الأقفص: عنى أخذ الذي يزيد منها على قدر الكفاية، وعن ابن جرير: أنه يؤخذ من طولها وعرضها ما لم يفحش، وعن عطاء نحوه، قال: وحسن هؤلاء النعم على منج ما كانت الأعاجم تفعله من قصها وتخفيفها، قال: وكبره أجروء التعرض لها إلا في حج أو عسرة، وأسنده عن جماعة، وقال عياض: يكبره خلق اللحية وقصها وتخفيفها، أما الأخذ من طولها وعرضها إلا عطلت فحسن، بل شكوه الشهرة في تعظيمها، كما يكبره في تقصيرها.

وعقب النووي وقال: هذا اختلاف ظاهر الشعر في الأمر بتقصيرها، قال: والمختار تركها على حالها، وأن لا يتعرض لها بتقصير ولا بحيرة، وكان مراده بذلك في غير النسك؛ لأن الشاغي يص على استحسانه فيه، وذكر النووي عن الغزالي، وهو في ذلك تابع لأبي طائب السكي في «الموت»، قال: يكبره في النحية عشر حصاك، وبعضها أشد كراهة من بعض، خصايها بالسواد تُعْبَرُ التحية، وبغير السواد إيهاماً للصلاح، لا لقصه الاتباع، وتبييضها بالكبريت، استعملتاً لتبييضه لقصه المتعظم على الأفوان، ونفها بقاء، ثم روده، وكما تحذفها، ونف الثيب منها، ورجع النووي بحريه، ونصه بغيره تصعباً ومخيلة، وكذا ترجيلها وتبريحها نصعاً لأهل الرياء، والتعرض لها صلاً وبخاصة عنى ما فيه من اختلاف، وتركها شغناً لإظهاره للزهد، والنظر إلى سوادها عجباً بالثبات، وإلى بياضها تكرراً بعلو السن، اهـ. زيادة من

«الإتياء» وسط صاعد، «الإتياء»^(١) في هذه النسخة.

قد الحافظ^(٢) رواد السوي عقدا، تحدث ورفع: «عن عقد تحيته»
 فإن محمدا بن سري، وأذكر ابن كثير يظهر ما بين عن ابن عمر، فقال ابن
 عمر: أن قد يفسر علي بن الفقيه من حديثه، بل كان بسبب علي بن
 بن تميم، فبعض من أسئل وقد بأصابعه الأربعة مائة، فبأحد ما بين
 عن ذلك، ليسأوي طوب محيته. قال أبو شامة: وقد حدث قوم عن
 لهدهم، وهو أقبل مما نال عن النجاشي أنهم كانوا يؤمنون بها، له.

نكت، والشعب والأصناف أكثر أفراد المسلمين في هذا الزمان يعلقون
 بحكم أبيه للنسب، وذكر صاحب «الشعب» أن الذي ينادى كره النظر إلى
 الخالفين للنسب، فقال: «هي» فاستقر: كتب كسبه، إلى ما قد ذكره عن
 من قبله. أن أبعث إلى هذا الرجل الذي بالحجاز من عندك رجلين سليمين
 فيأنيابيه، ثم قال: وفي رواية: «فيما حين تحلا على رسول الله ﷺ كانا قد
 حافا أحدهما، وأغنيا شواربهما» حتى وارت شفاعتهما فكره النظر إليهما.
 وقال: «وبلكنما من امر كنا قد» قالوا: امرنا بها ربه، وهو لا كره، فقال
 رسول الله ﷺ: «نكر زبي أربعين باعدا لحدي وقص شوري» اهـ.

وقال العزالي^(٣) قد اختلف في ما كان بينهما فضل، إن فضل الرجل
 علي لحيته، وأخذ ما فضل عن القبط فلا بأس، فقد فعله ابن عمر وحسان
 من التابعين، واستحسنه الشعبي وابن سيرين، وخرجه الحسن بن عرفة، وقال:
 تركي عافية أي عمراً أحب، فلهذا «أعفوا المحبة والأمر في هذا قريب»

(١) «التياء» في نسخة «التياء» (١١٣/١٠)

(٢) «مراج» (١١٣/١٠)

(٣) «أحب» «فهم» (١١٣/١٠)

إن لم يسته إلى قصص النجبة وتدميرها من الجواسيس، فإن الطول المبرط قد
 بشوة الخلق. قال الزبيدي: قوله: «أعفوا النجبة» استدل به الجمهور على أن
 الأولى ترك النجبة على حاتها، وأذ لا يقطع منها شيء، وهو قول الشافعي
 وأصحابه، وقال عياض: يكره حلقها رقصها ونحرفها، وقال القرطبي
 في «المفهم»: لا يجوز حلقها ولا نحتها ولا قص الكثير منها. قال عياض: أما
 الأخذ من طولها فحسن، قال: ويكره الشهرة في تعظيمها كما يكره في قصها
 وحزها.

قال: وقد اختلف السلف، هل لذلك حد؟ فمنهم من يحدّد شيئاً في
 ذلك، إلا أنه لا يتركها عند الشهرة، ويكره مائل طولها جداً، ومنهم من حدد
 بما زاد على النصف، ومنهم من كره الأخذ منها إلا في حج أو عمرة، اهـ.

ومى «الشرح الكبير»^(١) لا يحدّد شيئاً يستحب إعداء النجبة لما ذكرنا من
 الحديث، وهل يكره أخذ ما زاد على النصف؟ فيه وجهان: أحدهما: يكره،
 لما روى ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «خائفوا المشركين. أحفوا
 السوارب. وأعفوا النجبة» متفق عليه، والثاني: لا يكره، لما روى المخازني
 ذلك من فعل ابن عمر - رضي الله عنه - اهـ.

وعلم مما سئل أنهم خففوا فيما ضالك من النجبة على أقوال الأول:
 يتركها على حاتها، ولا يأخذ منها شيئاً، وهو مختار الشافعية، ورجحه
 النووي، وهو أحد الفوسهين عند الحنابلة. الثاني: كذلك، إلا في حج أو
 عمرة، يستحب أخذ شيء منها، قال الحافظ: هو المنصوص عن الشافعي،
 الثالث: يستحب أخذ ما فحش طولها حتى يدور التحديد بالنصف، هو مختار
 الإمام مالك، ورجحه القاضي عياض، الرابع: يستحب أخذ ما زاد على
 النصف، وهو مختار الحنابلة.

١٧٠٤/٢ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي شَهَابٍ، عَنْ**

حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ،
عَنْ خُثَيْمِ بْنِ حُجْرٍ،.....

عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدَرِ (١٣٩). لَا يَأْتِيَنَّ شَيْءٌ النَّسَبِ وَأَخَذَ أَطْرَافَ التَّحِيَةِ،
وَأَتَتْهُ قَبِيلَةُ الْقَبِيضَةِ، فَأُتِيَ ابْنُ عَابِدِينَ. هُوَ الَّذِي يَفْضَحُ الرَّجُلَ لِحْيَتِهِ، عَمَّا رَأَى مِنْهَا
عَلَى قَبَسَتِهِ فَطَعَهُ. كَذَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ فِي كِتَابِ الْأَنْدَادِ عَنِ الْإِمَامِ، قَالَ: وَبِهِ
نَأْخُذُ، اهـ

وَمِنْ ابْنِ الْمُنْكَدَرِ: أَنَّهُ أَخَذَ مِنْهَا، وَعَبَّرَ بِذَلِكَ أَيْ الْخَبْضَةِ، كَمَا
يُفْعَلُ بِبَعْضِ الْمَغَارِبَةِ وَمِثْلَتِهَا الرَّجَالُ ثُمَّ يُبْعَثُ أَحَدٌ، وَيَأْخُذُ كُلُّهُ فَعَلَّ بِبَرْدِ الْيَدِ
وَمِنْ جَوْشَنِ الْأَعْلَاجِمِ، اهـ

١٧٠٤/٢ - (مَالِكٌ عَنْ أَبِي شَهَابٍ) الزُّهْرِيُّ (عَنْ حَمِيدٍ) مُصْعَرًا (ابْنُ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ) الزُّهْرِيُّ، قَالَ الْحَافِظُ (١٤٠): فِي رِوَايَةٍ مَعَهُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي
حَمِيدٌ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَفِي رِوَايَةٍ يَوْسَى عَنْ الزُّهْرِيِّ أَنَّ أَبَا حَمْدٍ، أَخْرَجَهُ
الْهَرَمِيُّ، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ رِوَايَةِ النُّعْمَانِ بْنِ زَائِدٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ فَقَالَ: عَنْ
السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ حَمِيدٍ، وَحَمْدٌ هُوَ الْمُسْتَمْتَحٌ، اهـ

(أَنَّهُ) أَيْ حَمْدٌ (سَمِعَ) أَيْ السَّمْعَ (مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ) فِي زَمَانِ
حَدَّثَهُ (عَامَ حِجٍّ) أَيْ سَمِعَ بِحُسْبٍ عَلَى مَا حَرَّمَ مِنَ الزُّرْقَانِي، وَابْنُ سَعْدٍ،
فِي التَّحْقِيقِ، فِي حَدِيثِ الشَّابِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، قَالَ: لَمْ يَمُوتْ مُعَاوِيَةُ
الْعَدْنِيَّةَ، أَخْرَجَهُ قَدَمُهَا، فَخَطَطَهَا، قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عَوْبَرَ: أَوَّلُ حَجَّةٍ حَجَّيْنَا
مُعَاوِيَةَ بَعْدَ الْخِلَافَةِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ، وَأَخْرَجَ حَجَّةَ سَنَةِ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ، انْتَهَى
كَلَامُ الزُّرْقَانِيِّ (١٤١).

(١٤١) (١٧٠٤/٢) من كتاب المحظور والإباحة.

(١٤٢) فتح الباري (١٠/١٣٧).

(١٤٣) شرح الزُّرْقَانِيِّ (٢/٣٤٥).

وتقدم كلام ابن جرير هنا في عدم ماسورة في النذور شعاعاً لما
 ذكره حافظ في حديث حماد بن أسعد موعة بن أبي سفيان بن عاصم بن
 جح على فمستر غزول. الحديث، قال: وكان ناذراً بعد ذلك ثم التمس في حديثه
 في يوم عسواء، وذكر أبو جعفر الطبري أن أول حجة سمعها موعة بعد أن
 استعفى كان في سنة أربع وأربعين، وأمر حجة حجه مع وخمس،
 ولكن يظهر أن النذر هنا في هذا الحديث الحجة الأخيرة، انتهى كلام
 المؤلف.

ويؤكد جعفر المزيه العيني^(١) قول ابن جرير ونعنت على قول حافظ
 بأن لا نذر على كونه في الحجة الأخيرة، ويذكر في الأخيرة والأولى، ويذكر
 القصة^(٢) قول ابن جرير بأن النذر إله، ويشكل على هذا أنه إن أهل
 الحجة لم يذكروا حجة معاوية في سنة سبع وخمس، بل ذكروا كعباً أن من
 حج يوم في هذه الدماء أي سنة سبع وخمس، وهو النذر في حجة، كما حرم
 من كثير في الدماء والشمس^(٣)، وهو حرم ابن أبي شيبة في الدماء، كما في
 ترجمته، ولم يذكر ابن جرير في حجة بهم في هذه السنة.

ويشكل عليه أيضاً ما ذكره ابن كثير في البداية: قال ابن رجب عن
 يونس بن الأزرق، قال: حج معاوية بالناس في أيام خلافة مرس، وقال ابن
 جرير بن مزنا: حج بالناس معاوية سنة أربع وأربعين، وسنة خمس، وقال
 غيره: سنة إحدى وخمس، اهـ.

وفي البداية^(٤) من دعوية بسبب في زمن ولاية من رجع، ورجع

(١) مسند الطبري: ١٧١، ١٧٢.

(٢) مسند الطبري: ١٧١، ١٧٢.

(٣) ١٧٠، ١٧١.

(٤) تاريخ الخلفاء: ١٧١، ١٧٢.

ثالثس مئتين. سنة أربع وأربعين، وستة إحدى وخمسين، وقال أبو الصرح:
حج هو بالناس سنة خمسين: ٥٠

وحكى أهل السيرة في أحوال سنة إحدى وخمسين أن من حج بهم في
هذه السنة هو يزيد بن معاوية، كما يزم به الطبري وابن الأثير في «الكامل»،
ولم يتعرض عنه ابن كثير في «البدایة» وقالوا في أحوال سنة خمسين: واختلف
في من حج بهم في هذه السنة، قال الطبري: قال بعضهم: حج بهم معاوية،
وقال بعضهم: بل حج بهم ابنه يزيد، اهـ.

وقال ابن كثير في «البدایة»^(١) - فيها: حج بالناس معاوية. وقيل: ابنه
يزيد، كذا قال في أحوال سنة خمسين، وقال في موضع آخر في ذكر غطاة
لمعاوية: انظر أن هذه الحظية كانت عام حج في سنة أربع وأربعين أو سنة
خمسين، اهـ.

فعلم من هذا كله أن أول حجته بعد الخلافه سنة أربع وأربعين، ولا
خلاف في ذلك بين المحققين ولا المتأخرين، والثانيه مختلفه فيها، وكراجع
عندي ما بين أنها سنة خمسين، لما عنيه الأكثر، ولأنهم ذكروا في أحوال
سنة إحدى وخمسين أن من حج بهم في هذه السنة هو ابنه يزيد، وأما حديث
الباب فنقدم أن العلامة الزرقاني حزم بكونه في سنة سبع وخمسين، وخالفه
المصنف من الشرح في ذلك.

فقد قال الحافظ في حديث حميد أنه سمع معاوية عام حج وهو على
العنبر، الحديث تقدم في ذكر بني إسرائيل من طريق سعيد بن المسيب عن
معاوية ثم بين إتمام المذكور، اهـ. ولفظ حديث سعيد بن المسيب قال: قدم
معاوية بن أبي سفيان المدينة آخر قدمة قدمها، فخصبت فأخرج كثة من شعر،

(١) البدایة والنهاية (٥٩/٨).

الحديث، قال الحافظ^(١)، وكان ذلك في سنة إحدى وخمسين، وهي آخر حجة حجج في خلافتها، اهـ.

وتسعه العيني^(٢) في ذلك إذ قال في حديث حميد أنه سمع معاوية حين حج، الحديث، قوله: عام حج، وفي رواية ابن السيب: أخر قدمه قامها وكان ذلك في سنة إحدى وخمسين، اهـ.

وتبعهما القسطلاني^(٣) إذ قال في حديث حميد عام حج، سنة إحدى وخمسين، ثم قال في حديث ابن السيب أخر قدمه قامها سنة إحدى وخمسين، اهـ.

وهذا كله مشكوك، فإنه يمكن تنزيل حديث حميد على سنة إحدى وخمسين، مجازاً بأن يقال: إن معاوية لما حج في سنة خمسين قدم على سر المدينة في أول سنة إحدى وخمسين، كما تقدم قربة من توجبه الحافظ، لكن تنزيل حديث ابن السيب مطلقاً أخر قدمه قامها على هذه السنة محير جداً، لأن أهل السير متظاهرون على أن معاوية اعتمر في رجب سنة ست وخمسين، فهذه كان أخر قدمه قامها المدينة المنورة

ويؤيده أيضاً أن معاوية دعا الناس إلى بيعة ابنه يزيد في هذه السنة، كما هو معروف عند المؤرخين، ولا خلاف بينهم في ذلك، ثم ذكر ابن كثير في «البداية»^(٤) في أخبار سنة ست وخمسين: وفيها دعا معاوية الناس إلى البيعة ليريد أن يكون ولي عهده من بعده إلى أن قال: وكتب إلى الأموي بذلك، فيأبى

(١) «فتح الباري» (٦/٢١٦).

(٢) «عمدة القاري» (١١/٢٢٢).

(٣) «إرشاد الساري» (٧/١٨٦).

(٤) «البداية والنهاية» (٨/١٠١).

وَهُوَ عَمَى الْجُبْنِ، وَتَنَاقَوْا قُصَّةً مِنْ شَعْرِ كَانَتْ فِي يَدِ خُرَيْبٍ.....

له المار في - اثر الألفاظ إلا أن أبي بكر وبين عمر وابن عباس والحنين وابن الزبير، مركب معاوية إلى عكة معتمراً، قلنا احتار بالمدنية مرجعه من مكة استدعى كل واحد من هؤلاء الخمسة، فذكر القصة بطولها، وهكذا ذكر لقصة عمر ابن كثير.

وعلى هذا فلا بد من التأويل في أحد الحديثين من حديثي حميد وابن المسيب. فإما أن يقال: إن المراد في حديث ابن المسيب من لفظ آخر قدمه قديماً آخر قدمه للصح، وعلى هذا يجمع ما قال هؤلاء الأكابر في بعضها من أنها من إحدى وعشرين، أو بأول حديث حميد أن يراى بقوله: عام حج عام الهجرة فيكون سنة ست وخمسين لأنها سنة قدمه الأخير بالمدينة المنورة.

(وهو على السبيل) السوي بالمدينة المنورة (وتناول) أي أخذ معاوية (قصة)، قال الجاهلي^(١) بضم الجاف وتشديد المهيمنة، هي شعر التهنية، وهي الممحلى: هي ما أقل عسى الجبهة من شعر الرأس، سميت بذلك لأنها تقص، والمراد منها قطعة من الشعر. اهـ

وقال الحفاظ في موضع آخر: هي الخصنة من الشعر، وفي رواية سعيد بن المسيب: كنه من شعر، وللمسلم من وجه آخر عن سعيد بن المسيب: أن معاوية - رضي الله عنه - قال: إنكم أخذتم أي سوء، واحد: رجل يعضأ عفى رأسها خرقه.

(من شعر كانت) أي القصة، وفي رواية كان أي الشعر (في يد حرمي) معن الحياء وانرا، ذكر السبيل المهيملات، نسبة إلى الحرم، وهم خدم الأمير الذين يعمرسونه، ويقال للواحد: خريسي^(٢)، لأنه اسم جنس، وعند الطبراني

(١) فتح الباري (٦/٤٦٦)

(٢) حرمي قال الجوهري: الحرم من الذين يحرسون السطون، وأواسد حرمي: لأن قد صار اسم جنس فسمي إليه، معجمة الفاري (٦٦٥/٦٦٥)

يَقُولُ: يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ، أَتَيْنَ عُلَمَاءُكُمْ؟

من طريق عروة عن معاوية من الزيادة قال: رجاءك عذراء أعشى، وزعموا أن النساء يزدنه في شعورهن، وهذا يدل على أنه لم يكن يعرف ذلك في النساء قبل ذلك، وفي رواية مسعود بن المسيب: ما كنت أرى أن يعمل ذلك إلا اليهود، كما في الفتح.

(يقول) معاوية - رضي الله عنه -: (يا أهل المدينة أين علماءكم؟) قال الحافظ: فيه إشارة إلى أن العلماء إذا ذكروا فيهم كانوا قد قلوا وهو كذلك؛ لأن غالب الصحابة كانوا يرمونهم بما تركوه من إنكار ذلك، ويحصل أن يكون ترك من بقي من الصحابة ومن أكبر التابعين إلا ذلك الإنكار. إما لاعفادهم علم التحريم من يلفه الخير - فحمله على كراهة التزيم، أو كان يخشى من مطوعة الأمراء في ذلك الزمان من يستند بالإنكار - مثلاً يسبب إلى لا تراخ على أولي الأمر أو كانوا ممن لم يبلغهم الخبر أصلاً، أو بلغ بعضهم لكنه لم يتذكره حتى ذكرهم به معاوية، فكل هذه أعذار ممكنة لمن كان موحوداً إذا ذكروا من العلماء.

وأما من حصر خطبه معاوية وخاطبهم بقوله: «أين علماءكم؟» فعمل ذلك كان في مطية غير النجعة. ولم يتفق أن يحضره إلا من نيس أهل العلم، فقال: أين علماءكم؟ لأن الخطاب بالإنكار لا يوجه إلا على من علم الحكم وأمره، اهـ.

قال الباقى^(١)، قوله: «أين علماءكم؟» على معنى الاستعانة بهم على موافقتهم لقوله إن كانا لم يعرفوا من اتخذ ذلك، أو الإنكار عندهم إن كانوا لم يذكروا ذلك، فيقول كيف فعل هذا عدكم مع بناء علمائكم، اهـ.

(١) المستدرج (٧/٣٦٧)

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ مِثْلِ هَذِهِ. وَيَقُولُ: إِنَّمَا هَلَكْتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ جِئُوا اتَّخَذُوا هَذِهِ نِسَاؤَهُمْ».

أخرجه البخاري في ٦٠ - كتاب الأنبياء، ٥٢ - باب حدثنا أبو يعقوب.

ومسلم في ٣٧ - كتاب اللباس والزينة، ٢٢ - باب تحريم فعل الواصلة والسترة، حديث ١٢٢.

(سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذه) أى نفسه التي تصلها المرأة بشعرها، وأخرج البخاري عن عائشة - رضي الله عنها - أن حارثة من الأنصار تزوجت. وأنها مرضت. فتمشط شعرها، فأرادوا أن يصلوها، فسألوا نبي ﷺ فقال: «لعن الله الواصلة والمستوصفة»، وأخرج أيضاً عن أبي هريرة رفعه: «لعن الله الواصلة والمستوصفة»، الحديث

قال المحقق^(١) - وقع في رواية سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا وهما الرور» وفي رواية قتادة عن ابن المسيب عن مسلم: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا وهما الرور» قال قتادة: يعني ما لكثرة النساء أشعارهن من الخرق. (ويقول) ﷺ عطفت على قوله: ينهى (إنما هلكت بنو إسرائيل) وفي رواية معمر بن مسلم: «بعد عذاب بنو إسرائيل» (حين اتخذ هذه) أى مثل هذه الفضة ووصلها بالشعر (نساؤهم) فيه إشعار بأن ذلك كان حراماً عليهم، فلما فعلوه كان سبباً لهلاكهم مع ما انضم إلى ذلك من ارتكابهم ما ارتكبه من المعاصي.

قال صاحب التمهيد^(٢) له: نعريض لهم أن المعصية تفعل إذا ترك الإنكار الكبر، ويكون ذلك قد حرم على نساء بني إسرائيل، ففعلته، ولم يكره رجائهن مع العلم بتحريمه استخفافاً، فعوقبوا، ويحتمل أن يكون هلاكهم به وبغيره مما ارتكبه من المعاصي، وإسناد وقع الهلاك عند ظهور هذا منهم. اهـ.

(١) الشيخ البزجي (١٠١/ ٣٧٥)

قال البخاري^(١): قال مالك: لا ينبغي أن تصل المرأة شعرها بشعر ولا غيره، وقال الثعلبي بن سعد: يجوز أن فصله بالصوف، وإنما كره الشعر، وتدل على ما شره ما روي عن أبي هريرة مرفوعاً: فلن الله الواصلة، الحديث، وهذا عام، ومن جهة المعنى: أنه صلة للشعر مغيرة لخلق الله كالصلة بالشعر، وقال مالك: لا بأس بالحرق تجعلها المرأة في ففها، وتربط للرؤفة، اهـ.

وقال الحافظ^(٢): في الحديث حجة للجمهور في منع وصل الشعر بشيء آخر، سواء كان شعراً أم لا، ويؤيده حديث جابر: هزجر رسول الله ﷺ أن تصل المرأة شعرها شيئاً، أخرجه مسلم، وذهب الثعلبي ونقله أبو عبدة عن كثير من الثقات، أن المستنع من ذلك وصل الشعر بالشعر، وأما إذا وصلت شعرها بغير الشعر من خرقه وغيرها فلا يدخل في النهي، وأخرج أبو داود بسند صحيح عن سعيد بن جبيرة قال: لا بأس بالقراصل، وبه قال أحمد، والقراصل جمع قرمل - بفتح القاف وسكون الراء -: سات طويل المرفوع لئلا، والمراد ههنا خيوط من حرير أو صوف يعمل صفائر تصل به المرأة شعرها^(٣).

وفصل بعضهم بين ما إذا كان ما وصل به الشعر من غير الشعر مستوراً مع عفته مع الشعر، بحيث يظن أنه من الشعر، وبين ما إذا كان ظاهراً فمنع الأول قوماً فقط لما فيه من التلبس، وهو قوي، ومنهم من أجاز التوصل بطلقاً، سواء بشعر آخر أو بغيره إذا كان يعلم الروح وبإدنه، وآحاد الباب حجتاً عليه ويستفاد من الزيادة في رواية قتادة منع تكثير شعر الرأس بالحرق، كما لو كانت المرأة مثلاً قد تمزق شعرها فنضع عوضاً خرقاً نوهم أنها شعر، اهـ.

(١) «المنظر» (٧/٢٦٧).

(٢) «فتح الباري» (١٠٥/٣٧٥).

(٣) «نظر»: «النهاية» (٤/٤١).

وقال النووي^(١) هذه الأحاديث حسنة في تحريم التوصل مطلقاً، وهذا هو الظاهر المختار، وقد فصله أصحابنا فقالوا: إن وصلت شعرها بشعر آدمي فهو حرام بلا خلاف، سواء كان شعر رجل أو امرأة لحرمته الاشتغال بالشعر الأنثى وسائر أجزائه للكرامة، وإن وصلت شعر غير آدمي، فإن كان شعراً نجساً، وهو شعر الميتة وشعر ما لا يؤكل إذا انفصل في حياته فهو حرام أيضاً؛ لأنه حمل نجاسة في صلاة وغيرها عدلاً، وسواء في هذين النوعين المزوجة وغيرهما، وأما الشعر المظهر من غير آدمي، فإن لم يكن لها زوج ولا سيد فهو حرام أيضاً، وإن كان مثلاً أوجه أحداهن لا يجوز لظاهر الأحاديث، والثاني، يجوز، وأصحها عندهم إن فعلت بإذن الزوج والسيد حاز ولا حرم.

وقال عياشي: اختلف العلماء في الجملة، فقال مالك والنظري والكثيرون أو لأكثرهم: إن التوصل بمشعر مكل شيء، سواء وصلت شعر أو صوف أو غيره، واحتجوا بحديث حابر المذكور، وقال الثوري: التوصل بمشعر بالشعر، ولا بأس بوصله بصوف وخزق وغيرها، وقال بعضهم: يجوز جميع ذلك، وهو مروى عن عائشة، ولا يصح عنها، والأصحح عنها كقول الجمهور، وقال القاضي: أما ربط حبل الحبر الملوّن ونحوها مع لا يسهل فليس منهي عنه، لأنه ليس بموصل، ولا هو في معنى مقصود لتوصل، وإلما هو لتجميل والتحسين، ٨١.

وقال النووي^(٢): لا يجوز وصل شعر المرأة بشعر آخر لهذه الأحاديث، وأما وصله بغير الشعر فإن كان بغير ما تشبه رأسها فلا بأس به؛ لأن الحاجة داعية إليه، ولا يمتكر التحرز منه، وإن كان أكثر من ذلك، فحب روايتان:

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (١٤٩/١٠٣).

(٢) المغني (١٦/١٣٠).

إحدهما: أنه مكروه غير محرم، لحديث معاوية إذ أخرج كُتَبَ من شعر في تخصيص التي تصله بالشعر، فيمكن جعل ذلك تفسيراً يُلْقَطُ العام في أحاديث لس الواصلة، وبقيت الكراهة لمعوم اللفظ في سائر الأحاديث.

وروي عنه، أي عن الإمام أحمد أنه قال: لا فصل المرأة برأسها الشعر، ولا القراميل، ولا الصوف، نهى النبي ﷺ عن الوصال، فكل شيء يصل فهو وصال، وروي جابر قال: نهى النبي ﷺ أن تصل المرأة برأسها شيئاً والظاهر أن الشعر إنما هو وصل الشعر بالشعر لما فيه من التدليس، واستعمال المختلف في نجاسته، وغير ذلك لا يحرم لعدم هذه السماني فيها، وحصول المصلحة من تحسين المرأة لزوجها من غير مضرة، اهـ.

قلت: وما حكى الإمام أبو داود عن الإمام أحمد لا بأس بالقراميل. فدل على رواية ثالثة عنه، وهي التي اختارها المعني بقوله: والظاهر... أو يقال: إن لا بأس يصدق على الكراهة أيضاً فهو مقابل للمحرم، وعلى هذا يكون ما حكى أبو داود عنه موافقاً لأولى الروايين اللذين ذكرهما المؤلف.

وأخرج الإمام محمد في «موطئه»^(١) حديث الباب، يعني حديث معاوية، ثم قال: وبهذا تأخذ. يكره للمرأة أن تصل شعراً إلى شعرها أو تنخذ فضة شعر، ولا بأس بالوصل في الرأس إذا كان صوفاً، فأما الشعر من شعور الناس فلا ينبغي، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاء، اهـ.

وقال محمد في «كتاب الآثار»^(٢): الواصلة التي تصل شعراً إلى شعرها، فهذا يكره عندنا، ولا بأس به إذا كان صوفاً، ثم أخرج عن ابن عباس، قال: لا بأس بالوصل في الرأس، إذا كان صوفاً، قال محمد: وبهذا تأخذ، وهو قول أبي حنيفة.

(١) (ص ٢٣٢).

(٢) (ص ١٩٧).

وهي «الهداية»: لا يجوز بيع شعر الأسماك ولا الانتفاع به، لأن الأدمي مكرّم، فلا يجوز أن يكون شيء من أعضائه مهاناً مبدلاً، وقد قال عليه السلام: لعن الله الواصلة^(١)، الحديث، إنما يرخص فيها، يتخذ من الورع فبريد في قرون النساء ودوائيهن.

قال ابن القيم^(٢): وهذا الشعر لا يرفع ولا لا يخل به الانتفاع، ألا ترى الشرح في اتخاذ القرملة، وهو ما يتخذ من الورع، يبريد في قرون النساء لتكثير مع عدم الكثرة، وإلا لم يمتنع القرملة، ولا شئت أن الرينة حلال، وإن لعاني: «قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ أَهْلِ الْبَيْتِ؟» الآية، محلاً لزوم الإحسان بالاستعمال لحي وسلبها بشعور النساء أيضاً. اهـ.

وهي «الدر المختار»^(٣): وصل شعر شعر الأدمي حرّام، سواء كان شعرها أو شعر غيرها، لحديث «لعن الواصلة» قال ابن عثيمين: إنما فيه من الذور، وفي شعر غيرها انتفاع بجزء الأدمي أيضاً.

لكن في «التحصيل»^(٤) إلا وصلت شعراً شعراً غيرها بشعرها فهو مكروه، وإنما الرخصة في غير شعر سي آدم ثمعه المرأة لتزيد في فرومها، وهو مرئي عن أبي يوسف، وفي «النجاة»^(٥) لا بأس للمرأة أن تجعل في فرونها ودوائها شيئاً من الورع، وفي «النهاية من النور»^(٦) روي عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: لبست الواصلة بالتي تعون، ولا بأس أن تعدي المرأة عن الشعر، تنصل أولاً من فرونها عروق أسود، وإنما الواصلة التي تكون بعباً في منسها، فإذا أسست وصلتها بالزيادة، اهـ.

وهي «المحلى»^(٧) ومن الغرائب ما رواه ابن عساكر عن أبي أسامة سئل: ما

(١) صبح المذهب: ١١/٢٣٢.

(٢) «الطحاوي» السامري على: الدر المختار: ١١/٢٣٢.

الواصلة والموصلة؟ قال: هي التي في زعمي^(١) هي شياها ثم تصلها ماقيده إذا
ثبرت، وما رواه ابن جرير عن ابن شريح قلت لعائشة: ألعن النبي ﷺ
الواصلة؟ قالت: سبحان الله، وما بأمن المرأة أن تأخذ شيئاً من صوف تصل
به شموها ترين به عند زوجها، إنما لعن النبي ﷺ المرأة الشابة تبغي في
شياها، حتى إذا أشئت وصلت بالقيادة. ثم رضي هاشم بن المصنف: القيادة
دلالي، ثم.

قلت: والمصروف عن عائشة - رضي الله عنها - كقول الجمهور، كما
قدم عن النووي، وأخرج الطحاوي في «المسكن»^(٢) عن عائشة: أنت امرأة
إلى رسول الله ﷺ، فعالت. يا بني الله إني أتكلم امرأة رجلاً، وأنا أشدك
معه شموها، وقد أراد زوجها أن يجمعها، فأعصى عني رأسها شيئاً أحلها
به؟ فقال رسول الله ﷺ: نعم، ثم الواصلة والموصلة، وأستدل الطحاوي
لذلك بأرياء، وتسكونها بعد ذلك على المصروف على جواز وصل الخمر
بالمصروف وغيره.

وعلم مما سبق أنهم اختلفوا في ذلك على أقوال:

الأول: الإباحة مطلقاً، يروي عن عائشة - رضي الله عنها -، وتعليقه
النووي بأنه لا يصح عنها. وحكاها الحافظ قولاً لبعضهم، وقال: أحاديث
الآيات حجة عليه.

والثاني: مغايته البيع مطلقاً لا ينصر ولا يغيره، وهو مذهب الإمام مالك
والعسري، ورواية عن الإمام أحمد. وقال النووي: وهو الظاهر المحذور.
وعزاء نقاضي عياض إلى الأكثر.

(١) كذا في الأصل مقى.

(٢) مشكل الآثار (٣/١٦٣).

١٧٠٥/٣ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ**

شِهَابٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ:

الثالث: مذهب الإمام الشافعي أن الوصل بشعر الأدمي حرام مطلقاً. وفيه سوى ذلك فيجوز بشعر ذوات الأمانة لها سيد بأمرهم بالشعر الظاهر، وأما غير ذلك فكل الصور ممتنع.

والرابع: مختار، يوفق من الحائلة أن العمتوح وصل الشعر بالشعر مطلقاً، وأما غير الشعر فلا بأس.

والخاص: مذهب الحنفية أن الوصل شعر الأدمي حرام، وبعبارة يجوز، وهو مذهب ابن عباس ومالك. وحكاية أبو عبيدة عن كثير من العقلاء، وهو مؤدى ما رواه أبو حازم عن سعيد بن جبير والإمام أحمد.

١٧٠٥/٣ - **(مَالِكُ عَنْ زَيْدِ بْنِ سَعْدٍ) بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخُرَاسَانِيِّ (عَنْ**

ابْنِ شِهَابٍ) أَنَّهُ هَرِي شَيْخُ الْإِمَامِ مَالِكٍ، رَوَى عَنْهُ فِي بَيْتٍ يَوْمَئِذٍ (أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ) قَالَ أَبُو عَمْرِو^(١) كَذِبٌ أَوْسَنُ دَوَاءِ مَالِكٍ، إِلَّا حَيْثُ مِنْ حَالِدِ الْخَيْطِ فَأَسْتَدَّ عَلَى أُنْسٍ مَخْصُصاً قَبْلَهُ، وَالصَّوَابُ عَنْ مَالِكٍ حَرَمَنِ، وَالصَّوَابُ مِنْ غَيْرِ رَوَايَةِ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ بَنِي عَبَّاسٍ لَا شَيْءَ أَمْسَى، أَعَدَّ كَذِبِي، وَالزُّوْقَامِيُّ^(٢).

وحديث ابن عباس، هذا أخرجه البخاري في صحيحه^(٣) عن أحمد بن يونس، في إسناده بن سعد، في ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس، قال: كان أقربى مني رجل يحب مخالفة أهل الكتاب قبلنا ثم يؤمر فيه، وكان

(١) انظر: التمهيد (١/٢٩٦).

(٢) شرح الرافعي (٢/٢٣٦).

(٣) أخرجه البخاري في إسناده (٥٩١٧)، - - - المعري، فتح الباري (١٠/٣٦١)، والحدوث في التمهيد (١/٢٩٦).

سندنا رسول الله ﷺ ناصيته

أهل الكتاب يسدلون أئصارهم، وكان المشركون يشرفون رؤوسهم، فسد النبي ﷺ ناصيته ثم فرق بعد.

قال الثاقف: كذا رحمه إبراهيم بن سعد ويونس، واحتجته على معمر في رصده وإرساله، أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» عن معمر عن الزهري عن عبيد الله: لما قدم رسول الله ﷺ المدينة، فدكم مرسلًا وكذا أرسله مالك حيث أخرجه في «الموطأ» عن زياد بن سعد عن الزهري، ولم يذكر من بعده.

وقال في موضع آخر: عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس، هذا هو المشهور عن ابن شهاب، وعنه في إسناد آخر، أخرجه الحاكم بن طبريز مائة عن زياد بن سعد عن أسد، وأخرجه أيضاً أحمد، وقال: لم يرد به حماد بن خالد عن مالك، وأخطأ به. وأصواب عن عبد الله بن عبد الله، وقال ابن عبد البر: الأصواب عن مالك فيه مرسل، كما هي «الموطأ».

وقال في موضع ثالث: قوله «عن عبيد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس»، ورواه مالك في «الموطأ» عن الزهري مرسلًا ثم يذكر عن عوف، وأغرب حماد بن خالد فرواه عن مالك عن الزهري عن أسد، قال أحمد بن حنبل: أخطأ فيه حماد بن خالد، والمحموط عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس.

(الرجل) كذا في التلخيص الهيدية، وليس هذا في المصيرية (سند رسول الله ﷺ ناصيته) أي أرسل شعر الرأس على جبهته، قال النووي: قال العلماء: المراد إرساله على العجس وتجانة الرأس، وقيل: سدل الشعر إذا أرسله. ولم يصح جوابه، ونيل: السدل أن يرسل الشخص شعره من وراءه ولا يحمله فرقتي، والفرق أن يجعله فرقتين كـ فرقة ذواته، وهذا هو المناسب للمطالعة

فما شاء الله، ثم فرّق بعد ذلك.

بالتفرق، كما في «جمع الومئذ»^(١).

(ما شاء الله) أولى ما قدم المدينة موافقة لأهل الكتاب، كما تقدم عن رواية البخاري.

قال الناجي^(٢): وكان - عليه الصلاة والسلام - يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بمخالفتهم، وذلك يحنن - والله أعلم - أن كان يعلم أن ذلك مما لم يغيروه من شريعة أنبيائهم، إما نوحى أو بنسخ متواتر، وقد أمر النبي ﷺ بأن يحنن بهم، فكان منع أهل الكتاب في ذلك.

(ثم فرق) بفتح الفاء والراء، روي مشدداً ومخففاً أي ألقى شعره إلى جانبي رأسه، فلم يترك منه شيئاً على جبهته، وفي رواية معمر: ثم أمر بالفرق. فرق فرقاً كان آخر الأمرين، كما في «الترغاني». قال الحافظ: الفرق بفتح الفاء وسكون الراء، هو قصة شعر الرأس في المفرق، وهو وسط الرأس يقال: فرق شعره فرقاً بالهمزة، وأصله من الفرق بين الشيئين، والمفرق مكان انقسام الشعر من الجبين إلى داوة وسط الرأس، اهـ.

(بعد ذلك) حين أسلم غالب الوثنيين، وغلبت الشفوة على اليهود، ولم ينفع فيهم الاستلاف فخانقهم، وأمر بمخالفتهم في أمور كثيرة.

قال الحافظ^(٣): قد جمعت المائل التي وردت الأحاديث فيها بمخالفة أهل الكتاب، فزادت على الثلاثين حكماً قد أوردتها في كتابي الذي حسبه ناقول الثبوت في الصوم يوم السبت، وقال عياض القرني سنة؛ لأنه الذي استقر عليه الحال، والذي يظهر أن ذلك وقع نوحى لقول الراوي في أول،

(١) (٧٩/١).

(٢) «التمضي» (٢١٨/٢).

(٣) انظر: «معجم الباري» (١٠١/٢٢٢).

قال مالك: ليس على الرجل ينظر إلى شعر امرأة بيده، أو شعر أم امرأته بأس.

الحديث قال صاحب موهبة أهل الكتاب فيما لم يذكر فيه شيء، فالظاهر أنه فرق ما رواه مالك، حتى شئى بعضهم فيه التصحیح، ومنع استدلال، واتخاذ المناصية، وحكي ذلك عن عبد بن عبد العزيز.

• تعفيه القرطبي بأن الظاهر أن الذي كان يفعله هؤلاء إنما هو لأجل استئلافهم، فلما لم يمنع فيهم أحد مخالفتهم، فكانت مستحبة لا وجبة، وأما توهم التصحیح في هذا ليس بشيء، لإمكان التصحیح، بل يحتمل أن لا يكون الموافقة والامتثال حكماً شرعياً إلا من جهة المصلحة، فإذا ولو كان السدل ممدوحاً لأشار إليه النصحية أو أكثف فيه، والسقوط عنهم أن منهم من كان يفرق، ومنهم من كان يمدح، ولم يعب بعضهم على الآخر، وقد صرح أنه كانت له يثني لئلا، فإن انفردت ذوقها وإلا تركها، فلتصحیح أن الفرق مستحب لا واجب، وهو قول مالك - الجمهور.

وأما حزم الحارمي أن ذلك ما لا يخفى بالقرني، واستدل برواية معمر المذكرة، وهو ظاهر، وقال السوي. الصحيح جواز استدلال والفرق. اهـ كلام الحافظ.

وفي مجمع الزوائد^(١) قال القرطبي: إنه مسح، وحكي ذلك عن عمر بن عبد العزيز، وهو قول مالك والجمهور. اهـ.

وقال النجاشي: قال مالك: رأيت عامر بن عبد الله وربيعة وحشام بن حروة يفرغون شعورهم، قال مالك: فرق الرأس لرجل أحد إلي. اهـ.

(قال مالك: ليس على الرجل) استدل (ينظر إلى شعر امرأة) أي زوجة (ابنته) (أو) (شعر أم امرأته بأس) أي حرج وإثم، اسم ليس وخبره مقدم. قال

الزرقاني: تجاوز ذلك بلا شهوة، قال صاحب «المحلى»: «وه قال علماؤنا: إنه يحل للرجل النظر إلى شعرهما، كالمحارم النسية».

قال المياجي^(١): وذلك على وجه المباح من نظره إلى خوات محرمه، كأمه وأخته وابنته، ولا خلاف في ذلك، كما أنه لا خلاف في منعه على وجه الالتئاذ والاستمتاع به، اهـ.

وأخرج أبو داود في «السنن» من جابر أن أم سلمة استأذنت النبي ﷺ في الحجامة، فأمر أبا طيبة أن يحبسها، قال: حسبت أنه قال: كان أمها من الرضاة أو غلاماً لم يحتمل، قال الشيخ في «البدل»^(٢): وفي الحديث أن المحرم يجوز له أن يطلع من ذات محرمه على بعض ما يحرم على الأجنبية وكذلك الصبي، اهـ.

وفي «الهداية»^(٣): ينظر الرجل من خوات محارمه إلى الوجه والرأس والصدر والساكن والمضد، ولا ينظر إلى ظهرها وبعطنها وفخذها والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَّبِعُونَ رِيشَهُنَّ إِلَّا لِشَوْنِهِنَّ﴾ الآية، والمراد - والله أعلم - مواضع الزينة، وهي ما ذكرنا، ويدخل في ذلك المساعد والأذن والعنق والقدم؛ لأن كل ذلك مواضع الزينة، بخلاف الظهر والبطن والفخذ؛ لأنها ليست مواضع الزينة، اهـ.

قال صاحب «الجلالين» في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَّبِعُونَ رِيشَهُنَّ إِلَّا لِشَوْنِهِنَّ أَوْ مَا يُبَيِّنُ أَوْ مَا يُبَيِّنُ﴾ الآية: المراد الزينة الشخصية، وهي ما عدا

(١) «المحقق» (٢/٢٦٨).

(٢) انظر: «هذا المجهول» (١١/٤٣٢).

(٣) (٢/٣٧٠).

(٤) سورة النور: الآية ٣١.

١٧٠٦ / ٤ - وحققني عن مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمرو، أنه كان يكره الإخصاء.....

الوجه والكفن، فيجوز لهم بطره إلا ما بين السرة والركبة، فيحرم نظره لغمر الأزيار، وقال الهموي: فيجوز هؤلاء أن ينظروا إلى الرتبة السالطة، ولا ينظرون إلى ما بين السرة والركبة، ويحوز للزوج أن ينظر إلى جميع بدنها غير أنه يكره له النظر إلى فرجها، اهـ.

وعان الخصائص في الأحكام القرآن^(١)، وروي أن محمد بن العصبه كان يُسقط اهـ، وروي أن الحسي والحسين كانا يتغلان على أخنهما ثم كلنوم، وهي بسط، وعن ابن الرعبير مثله في ذات المحرم، وعن إبراهيم: لا بأس أن ينظر الرجل إلى شعر أخته وأخته وخاتنه وعصته، وكره السابقين، قال أبو بكر البراقبي: لا فرق بينهما في مقتضى الآية، وروي هشام بن الحسن في المرأة تصنع خماره عند أبيها، قال: والله ما بها ذلك.

وروي عن طاووس أنه كره أن ينظر إلى شعر بنته وأخته، وروي عن الشعبي أنه كره أن يمسد الرجل النظر إلى شعر أخته أو أخته، وهذا عندنا محمول على الحال التي يخاف فيها أن تشبه؛ لأنه لو حمل على الحائض التي يأمس بها المشهورة، لكان خلاف الآية والسنة، ولكان ذو محرمها والأحسنون سواه، اهـ.

١٧٠٦ / ٤ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمرو) رضي الله عنهما وأنه كان يكره الإخصاء قال الزرقاني^(٢)، قبله جوابه الإخصاء بكسر الخاء واحد مصدر خصى، سئل الإخصاء، وبه تقرر، فقد نطق بذلك سائر الفقهاء، فروي ابن عدي عن معاوية يرفعه «سيكون قوم يأتهم الإخصاء فاستوصوا يوم خيرا»

(١) (٢١٧/٣)

(٢) شرح الزرقاني (١٠/٣٢٦).

وَيَقُولُ: فِيهِ ثَمَامُ الْخَلْقِ.

وردى النبهني وغيره عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَالْأَنفُسُ قَلِيلٌ مِّنْ شَيْءٍ﴾^(١)، قال: هو الإحصاء، ولابن أبي شيبة وغيره عن أنس مشعاً، أنه:

(ويقول: فيها) أي في إقائه، فالضمير راجع إلى ترك الإحصاء المفهوم من النبهني (ثمام الخلق) بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام، قال أبو عمر^(٢): هي ترك الإحصاء تمام، وروى تمام الخلق بالثون من التمام، وقد أخرجه الدارقطني من طريق عمر بن أبي إسحاق عن نافع عن ابن عمر قال: قال ﷺ: لا تُحْصُوا ما بسمي خلق الله، وقد روى الطبراني وأبو عدي عن ابن مسعود أنه قال: رسول الله ﷺ أن يحصى أحد من بني آدم، كذا في «الترغيني»

قال ابن أبي شيبة^(٣): يريد - والله أعلم - ما لم يكن في إحصائه منفعة، وقد كره مالك إحصاء الخير، وكذلك لا بأس بإحصائها إذا أكلت، وإحصاء سيئ أنم محرماً، فمطلع أحضائهم، وقد كره مالك شراء الشخصي من الصقالبة، وقال: لو لم يشتروا منهم لم يخصوصوا، وأما حصاء العنم وما ينتفع بإحصائه فطيب لحمة فلا بأس بذلك، أنه.

وقى «المسحلي»: قال النووي: يحرم حصاء الأدمي، وكل حيوان لا يؤكل، وأما المأكول، فيحوز في صغيره، ويحرم في كبيره، وقال ابن أبي زيد المالكي في رسالته: إنه لا بأس بحصاء الأدمي، لما فيه من إصلاح الجوارح، ونفي عن خصه الغيبي، ويجوز عند أبي حنيفة حصاء البهائم دون الأدمي، أخرجه محمد في كتابه «الآثار»^(٤)، ما أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال:

(١) سورة النمل، الآية ٦٩.

(٢) انظر: «الإستذكار» (٢٧/١٧٢).

(٣) «المسحلي» (٧/٢٦٨).

(٤) «المرآة» (١٧٦).

لَا يَأْسُ بِأَحَدٍ . سِوَاكَ إِذَا كَانَ يَرَادُ بِهِ صِدْقٌ ، قَدْ . وَهُوَ رَاحِلٌ ، وَهُوَ نَحْوُ
أَيُّ حَقِيقَةٍ هـ .

وَمِنْ أَمْتِصَرِ الطَّعْدِ ^{١٢٠} . مَكْرَهٌ كَمَا أَنَّ الْخَصِيَّانِ مِنْ سِرِّ أَمَةٍ
وَأَسْتَعْدَّ مِنْهُ ، وَقَدْ أَمَرَ حَسَنَةُ وَفِي الْمَقَامِ : لَوْلَا اسْتِخْدَامُ الْمَدَى يُدْعَمُ ^{١٢١} .
أَخْصَاعِهِ الَّذِينَ يُعْقَبُونَ ، وَلَا يَأْسُ بِأَحَدٍ . ابْتَدَأَ هـ .

وَفِي الْهَادِيَةِ ^{١٢٢} عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ النَّحْصَةَ ، مَقْدَرٌ . وَفِي
مَوْضِعٍ آخَرَ ، وَيَكْرَهُ اسْتِخْدَامَ الْخَصِيَّانِ بِغَضَبٍ بَيْنَ مَسْخَرَاتِهِمْ حَيْثُ كُنَا عَلَى
هَذِهِ الصَّنِيعِ ، هُوَ مَثَلُهُ مَعْدَمٌ ، وَلَا يَأْسُ بِأَحَدٍ . ابْتَدَأَ هـ . لَاحِظٌ مِنْهُ
لِهَيْبَةِ الرَّسُولِ هـ . قَالَ الرَّطْبِيُّ : بَيْنَ عَائِشَةَ وَرَبِّهَا ، وَهِيَ بِأَمْرِ أَمْرِ نَبِيَّةٍ
مَنْ أَوْصَفَتْهُ عَنْ أَبِي عَمَّارٍ هـ . خَصَمَ الْبَهَائِمُ مَسْلُوقٌ . لَمْ تَلَا نَفْسُ أَفْرَاقِهِمْ
فَقَدْ بَلَغَتْ مَلِكُ قَوْمِهِ ^{١٢٣} ، وَخَرَجَ مِنْهُ الْبَرَارِيُّ عَنْ مَعَاهِدَةٍ وَغُلَّ تَهْرُجُ
مِنْهُ . الْحَجَرُ ، وَنَدَى هـ .

وَبَسْطَ السُّبُوطِي فِي الْقَوْلِ ^{١٢٤} فِي تَفْسِيرِ الْقَوْلِ الْمَعْنَى : الْإِثَارُ فِي حَقِّهَا .
وَقَدْ وَرَدَ فِي عِدَّةٍ مِنْ رَوَايَاتِهِ . أَنَّهُ يَبْتَغِي نَدَاهُ وَنَدَاهِي بِكَاتِبِينَ مِنْ حَوْسَتِهِ ، وَبِذَلِكَ
الْمَعْنَى أَمْعَانِي فِي التَّرْجُومَةِ الْعَامِيَةِ الْإِثَارَةُ عَلَى حَوَارِ الْخَصَمِ الْمُهَاجِمِ .

قَالَ الْمَوْظِعُ ^{١٢٥} : أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ ^{١٢٦} عَنْ حَمْدٍ مَدِينِ بْنِ يَزِيدَ كَسْبِيٍّ أَخْبَرَنِي
أَنَّ خَيْرَ مَرْجُوئِي هـ . قَالَ الْخَطَّابِيُّ : الْمَرْجُوئِيُّ : الْمُهْرَبُ مِنْهُ لَأَسِيرِهِ ، وَالْمَرْجُوئِيُّ

(١٢١) ٢٦١-٢٦٠

(١٢٢) م.ب.الاسماء: الآية ١١٩

(١٢٣) انظر: القدر: نسخة (٢١٠: ٢١٥)

(١٢٤) ربح: السبوت: ٢٦٠-٢٦١

(١٢٥) انظر: أبي داود: ٢٦/٢٦٠، ر.ب. ما ذكره من النسخة .

٥/١٧٠٧ - وحققني عن مالك، عن صفوان بن سليم، أنه بلغه

الخصي، وفيه جوار الخصي في الصحبة، وكرهه بعض أهل العلم لنقص العصور، لكن ليس هذا عيباً، لأن الخصاء بعد، اللحم طيباً، وينفي عنه الزهومة وسوء الرائحة؛ وقال ابن العربي: حديث أبي سعيد الذي أخرجه الترمذي بلفظ: «ضحى يكش فحل» أي كامل الخدقة لم تقطع أنثى برد رواية موجوتين، وتعقب باحتمال أن يكون ذلك وقع في وقتين.

وقال المؤلف^(١): ولا نعلم مخالفاً في جواز الخصي في الأصحية، فإن الزرقاني^(٢): ولعل وجه ذكر هذا الأمر في ترجمة «السنة في الشعر» أنه إذا لم تُحسب نبت الشعر، فيؤمر بما يؤمر به من له شعر. اهـ.

ولا بد علمي أن يكون العرض أن السنة في إزالة الشعر هي الطريقة المسبوبة المأثورة من الخلق وغيره، ولا ينبغي أن يعالج شيء مانع عن اثبات.

٥/١٧٠٧ - (مالك عن صفوان بن سليم) بصم النبي مصغراً للمدني (أنه بلغه) قال ابن عبد البر في «التجريد»^(٣): هذا الحديث يتصل معناه من حديث هاتك عن نور بن زيد الفيلبي عن أبي الغيث عن أبي هريرة ويشمل معناه أيضاً. ولفظه من حديث ابن عينة عن صفوان بن سليم عن أنيسة عن أم سعيد بنت مرة القنبري عن أبيها مرة الفهري عن النبي ﷺ، ذكرت إسناده في «النهج»^(٤). اهـ.

وقال المحافظ^(٥): وصله البخاري في «الأدب المفرد» وانظرني من رواية أم سعيد بنت مرة القنبري عن أبيها. اهـ.

(١) المعنى، (٢٧٩/١٢).

(٢) شرح الزرقاني، (٢٣٦/١).

(٣) ص ١٧٣.

(٤) (٢٤٦/١٩).

(٥) نهج الباري، (٢٤٢٦/٣١).

أَنَّ الشَّيْءَ ﷺ قَالَ: «أَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ، لَهُ أَوْ لِقَيْرِهِ، فِي الْجَنَّةِ كَهَاتَيْنِ.....»

قال الزرقاني^(١): «وذلك فيه إسناده آخر، أخرجه مسلم في «الزهد»^(٢) من «صحيحه» عنه عن ثور بن زيد الدبلي، قال: سمعت أبا الغيث يحدث عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «كافل اليتيم له أو لغيره أنا وهو كهاتين في الجنة» وأشار مالك بالسبابة والوسطى، اهـ.

قلت: وأخرجه البخاري في «صحيحه»^(٣) بسند آخر عن سهل بن سعد عن النبي ﷺ قال: «أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا»، وقال: بيصبيه السبابة والوسطى.

(أن النبي ﷺ قال: أنا وكافل اليتيم)، أي: لقيم بأمره ومصلحته هبة من مال نفسه أو من مال اليتيم، كذا في «الزرقاني» والمحلّي (له أو لغيره) قال الباجي: يحتمل - والله أعلم - أن يكون الكافل امرأة فتكفل اليتيم وهو ابنها، ويحتمل أن يريد الرجل بكفل شيئاً من أقاربه لأن اليتيم في بني آدم بموت الأب دون الأم، وقوله: «لغيره» يريد أن لا يكون من عشيرته، اهـ.

وقال المحافظ^(٤): «معنى قوله: «له» بأن يكون جدياً أو عمّاً أو أخاً أو نحو ذلك من الأقارب أو يكون أبو المولود قد مات فتقوم أمه مقامه، أو ماتت أمه فقام أبوه في التولية مقامها، وأخرج ابن راز من حديث أبي هريرة موصولاً: «من كفل يتيماً ذا قرابة أو لا قرابة له»، وهذه الرواية تفسر المراد بالرواية قبلها، اهـ.

(في الجنة كهاتين) قال صاحب «المحلّي»: في الجنة خير أنا، وقوله:

(١) شرح الزرقاني، (١/٣٢٢).

(٢) باب الإحسان إلى الأرملة والمساكين واليتيم (٢).

(٣) في كتاب الأدب، باب فضل من يمول يتيماً، (٥/٦٠٠).

(٤) فتح الباري (١٠/٤٣٦).

إِذَا تُقِيءُ وَأَشَارَ بِرُضْبَتَيْهِ الْوَسْطَى وَالَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ.

«كهناتين» نصب على المصدر من متعلق الخير، اهـ. (إذا تقيء) الله تبارك وتعالى بفعل أو امره واجتناب نواحيه، ومن ذلك ما يتعلق بالبنس، كذا في «الزرقاني» وقال الحافظ^(١) قوله: «إذا تقيء الله تعالى» أي فيما يتعلق بالبنس المذكور، وقد أخرج الطبراني في «المعجم الصغير» من حديث جابر، قلت: يا رسول الله هم أضرب منه يميني؟ قال: «هم كنت ضارباً منه ولدك خير وافي حالك بماله»، اهـ.

(وأشار) عند قوله «كهناتين»، قال عياض: كذا في «الموطأ» بإيهام المشبر، ووقع في «مسند»: وأشار مامك، وفي «مروءاً بكبير». وأشار النبي ﷺ، كذا في «الزرقاني»^(٢) (بإصبعه الوسطى والتي تلي الإبهام) وفي حديث سهل المذكور: بإصبعه السبابة والوسطى، فإن الحافظ: في رواية «السابعة» بدل السبابة، والسبابة هي التي تلي الإبهام، سميت بذلك؛ لأنها يسبح بها في الصلاة فيشار بها في الشبهة، وهي السبابة أيضاً، لأنها يسب بها الشيطان حينئذ، اهـ.

قال المياحي: قال عيسى بن دينار: يقول: لا أقصله في الجنة إلا بقدر فصل الوسطى على التي تلي الإبهام. اهـ. قال ابن بطال: حق على من سمع هذا الحديث أن يعمل به ليكون رفيق النبي ﷺ في الجنة، ولا منزلة في الآخرة أفضل من ذلك.

وقال الحافظ^(٣): في الحديث إشارة إلى أن بين درجه النبي ﷺ وقافل البهيم قدر تفاوت ما بين السبابة والوسطى، ويحتمل أن يكون لمراد قرب

(١) فتح الباري (١٠٠/٢٣٧).

(٢) شرح الزرقاني (١٤/٢٣٧).

(٣) فتح الباري (١٠٠/٢٣٦).

(٢) باب إصلاح الشعر

١٧٠٨/٦ - حدثني عن ثابت. عن يحيى بن سعيد. أن أبا

فتادة الأنصاري

امرأة قال: حول البيت، أما أخرجه أبو يعلى عن ثابت: أبي هريرة روى: «
عانا أول من يمنع باب البيت، فإذا امرأة تدني قافون من أنت؟ تقول: إن
مراه تأبست على أيتام لي»، ورواه لا بأس به، وقوله: «تدني» أي تدنح
معي، أو تدنح في أثري، وحتم أن يكون المراد مجزوع الأيمن. سرعة
لديهم وعثر المرأة.

وقد أخرج أبو داود من حديث عوف بن مالك. أن امرأة سقعة
لجدين كهاس جرم القيامة، امرأة ذات مصب وحمل حست بفسه على
بنام ما حتى ماتوا أو ماتوا، فهذا فيه رائد على ما تقدم من هذا.

قال شيخنا أبي العريفي في شرح الترمذي: «لعل الحكمة في قول قاضي
الزبيدي بانعرب من الشعر، أو منزلة الشعر، أن الشعر الذي شأنه أن يمتد إلى
قوم لا يخلو من أسر دهم، فيكون كائناً لهم ومعلماً ومرشداً، وكذلك كان
الزبيدي وقوله: كفاية من ذا يعقل أسر دهم إلى ولاد دنياء وبرقعه وبعثه، فظهر
مناسبه ذلك، امر مختصر».

قال الزوقاني: «ولعن يراة في ترجمة النسبة في الشعر، أن امر حملة
كفالة الزبيدي إصلاح شعره وتسريحه ودهنه، امر والظاهر عادي أن هذا التحسين
والذي سبق إرادتهما هنا من تصرف الشاعر».

(٢) باب إصلاح الشعر

أن من أوجب الإسراع أن يصرح الرجل في شعره، سواء كان في الرأس أو
الشفة، ولا يترك الشعر شعراً وتسريحه ودهنه، امر والظاهر عادي أن هذا التحسين

١٧٠٨/٦ - (مالك - عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (أن أبا فتادة الأنصاري)

قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ نَبِيَّ جُفَاءً.

هكذا في جميع النسخ التي بأيدينا من المخطوطات والمصنفات، وذكره ابن عبد البر في "التحريم"^(١) في مراميل يحيى عن الزهري، فقال: في ذيل المراميل: يحيى بن سعيد عن ابن شهاب حديثان، وذكر فيهما مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن شهاب أن أبا قتادة، الحديث، ثم قال: وهذا الحديث قد روي عن يحيى بن سعيد عن محمد بن المنكدر عن أبي قتادة، اهـ.

(قال لرسول الله ﷺ) مقطوع في الموطأ وقد أخرج البيهقي عن طريق عمر بن علي المقدسي عن يحيى بن سعيد عن محمد بن المنكدر عن جابر أن أبا قتادة، كذا في "الترغامي"، وفي "التنوير"^(٢) عن طريق عمر بن علي المقدسي وذكر نحوه، وكلاهما ذكرهما من مسند جدير، وقد أخرجه النسائي، أخرنا عمرو بن علي نا عمر بن علي بن مقدم نا يحيى بن سعيد عن محمد بن المنكدر عن أبي قتادة قال: كانت له كومة فحمة، فذال النبي ﷺ، فأمره أن يحسن إليها، وأن يتركها في كل يوم.

(إله لي جفأة) بضم الجيم وشد الهمزة شعر الرأس إذا بلغ السنكين، قاله الزرقاني، وهذا هو قول مشهور أهل اللغة، وقال السنوي في "شرح الشبانل"^(٣): اختلف فيه قول الجوهري، وذكره علي الصواب في مادة انلعة، فقال: هي الشعر المتجاوز شحمة الأذن، فإذا بلغت السنكين فهي جفأة، وسألت ذلك في مادة كومة، فقال: انوفرة إلى شحمة ثم الجمة ثم اللغة وهي التي ألحقت بالسنكين، وما قاله في كلمة من الأصوب، الموافق لكلام أهل اللغة اهـ. وقال القاري: قد يطلق أحدهما موضع الآخر اهـ. وفي "المحلى" الجمة شعر إذا بلغ السنكين، وقيل المراد في حديث شهاب معلق الشعر اهـ.

(١) (ص ٢٣٠) والحديث في "التنبيه" (٩/٢٤).

(٢) "تنوير الجوزك" (ص ٦٨٣).

(٣) (٧٩/١).

أَفَارِجُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ. وَأَكْرَمُهَا؟ فَكَانَ أَبُو قَتَادَةَ
رَبَّنَا، دَهْنُهَا فِي الْيَوْمِ مَرَّتَيْنِ.

قلت: لا وجه لحدوده عن نسخة لا سيما وقد تقدم قريباً في رواية النسائي
أن في نسخة نسخة

(أَفَارِجُهَا؟) بتشديد الجيم من الترجيل بحذف حرف الاستفهام في النسخ
الهندية وإثباتها في المصرية (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ) رَبَّنَا (وأكرمها) بـسبعة
الأمر من الإكرام، أي بصورتها من نحو ومخ وفذر ومثار. ويتعاضدا بالتقلب
ولا يمان

قل الحافظ^(١): وقد أخرج أبو داود بعد حسن عن أبي هريرة رفعه.
ومن كان له شعر فلكرمه، وله شاهد من حديث عائشة في «الغلاب» وسنده
حسن أيضاً. اهـ.

قال صاحب «المحلى» في حديث الباب: ويحتمل أن يكون قوله:
«وأكرمها» حقيقاً تفسيرياً لقوله: «نعم». فيكون المراد بالإكرام الترجيل فقط.
اهـ. انظر نسائي المتقدم أن يعنى إليها وأن يترجل يشير إلى الأمرين.

(فَكَانَ أَبُو قَتَادَةَ رُبَّنَا دَهْنُهَا) ضبطه صاحب «المحلى» بتشديد الراء من
الندعين، ولا يعرب في النسخ المصرية إلا بالتخفيف، وهو الأرحح. وهي
«مخيار الصحاح». دهنه من باب مضر وفضع، وهي «الشباش»: كان
رسول الله ﷺ يكثر من رُبْنَا: قال الثعلبي: يفتح الدال وسكون الهمزة استعمل
الدخول بالنصب. اهـ.

(فِي الْيَوْمِ مَرَّتَيْنِ) قال الزركلي^(٢): لتعديها بعين أو غبار أو نحو ذلك،
لا ينافي النهي عن ذلك، إلا غباراً. اهـ.

(١) «فتح الباري» (١٠/٣٦٨).

(٢) «شرح الزركلي» (٥/٣٣٨).

لَمَّا قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَشْرُمَهَا».

قلت: ويحتمل أنه لم ينفذ النهي عن ذلك، وقد تقدم في رواية النسائي أنه ﷺ أمره بأن يترجل كل يوم، ولعل ذلك لضخامة جمته، والأمر بالغلب في عامة الأحوال.

(لَمَّا قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ) أي عملاً على قوله (ﷺ) المذكور وهو قوله: نعم (وأكرمها) كذا في أكثر النسخ المصرية، وليس في النسخ الهندية ولا الزبغانية لفظ «نعم»، بل «انصر فيها على» وأكرمها، والمعنى أن أبا قتادة كان يفعل ذلك مثلاً لأمره الشريف، لا لحظ نفسه في طلب التزينة تحصيلاً لأجر الامتثال.

قال ابن مطال: الترجيل تسريح شعر الرأس والنجية ودحنه، وهو من باب النظافة، وقد نسب الشعر إليها، قال تعالى: «لَشَدَا زَيْتُونٌ بَعْدَ كُلِّ مُسَيِّمٍ» وفي «الموطأ» عن زيد بن أسلم الأتني قريباً في رجل نشر الرأس، وهو موصل صحيح السند، وله شاهد من حديث جابر أخرجه أبو داود والنسائي بسند حسن، كذا في «الفتح».

ولعله أشار إلى ما أخرجه أبو داود^(١) عن جابر قال: أثنى رسول الله ﷺ فرأى رجلاً ممعناً قد نفرق شعره، فقال: «أَمَا كَانَ هَذَا يَجِدُ مَا يُسَكِّرُ بِهِ شَعْرَهُ؟» الحديث. قال: وقد أخرج النسائي^(٢) بسند صحيح عن حميد بن عبد الرحمن ثقيف رجلاً صاحب النبي ﷺ كما صحبه أبو هريرة أربع سنين، قال: «إنهانا رسول الله ﷺ أن يمتشط أحدنا كل يوم»، ولأصحاب السرى وصحبه ابن حبان من حديث عبد الله بن مغفل قال النبي ﷺ كان ينهى عن الترجل إلا غيماً، فالمراد به ترك المبالغة في الترفيع. وقد روى أبو أمامة رفعه «البداية من الإيمان» وهو حديث صحيح أخرجه أبو داود، والبداية وثالثة

(١) ح (١٠٦٢) في كتاب اللبس.

(٢) أسس النسائي، ح (٥٠٥١) في كتاب التزينة.

الهيئة، والجماد في تركه، والمطلع في المساء، ولتوافق فيه مع القارة لا
 --- حجة معينة في ذلك.

وأخرج النسائي عن عبد الله بن بريدة أن رجلاً من الصحابة بصره ليلة
 عبيد، قال: "إن رسول الله ﷺ ينهى عن كثير من أفعاله"، قال ابن بريدة:
 (أراد: الترحيل، وقال: المصطفى^(١) هو النعم، ورواه في الحديث بالتخيير بشارة
 إلى أن الوسط سحلت، منه لا يؤثم، وبذلك يجمع بين الأخبار، كذا في المنهج
 بتعير. وقال الشيخ في "النبذ"^(٢) في النهي عن الترحيل إلا غيًّا. وهذا عند عدم
 الضرورة، وإن دعت الضرورة إلى الترحيل لئلا يؤم لا بأس به، اهـ.

قلت: عسى هذا سحيل ما تقدم من أمره ﷺ لما قتاده في الترحيل كل
 يوم، وبما يحتاج إلى مرئيين في يوم واحد فينقل كذلك، وحكاية مسدحت
 الشمس، عن السحب الطوري اهـ، فاذن: سحيل الضم من الحذيقين بأن يحسن
 حديث أبي قتادة عسى من كثير شعوره، ويحتاج إلى كثير من شعوره
 والأحداث الأخر تحمل على من لم يكن كذلك، فيكون إكرام الجملة محمولاً
 على عمومها، والله إكرام كل حجة بحسبها، اهـ.

وهذا الوجه مما في "المختصر"^(٣) به قال: يروى الحسن عن عبد الله بن
 بعض النهي عن الترحيل إلا غيًّا، وهذا الحديث وإن كان رواه ثقات إلا أنه لا
 ثبت، وحدثت الحسن عن ابن مغفل فيها نظير، ولم ثبت لأحتمل أن يكون
 معناه لمن يتأذى بذلك لمرحس أو شدة برد، فنهى أن يتكلف من ذلك، اهـ
 بضمه

(١) فتح الباري: ١/١٠٦١.

(٢) انظر للمجموع: ١/٦٤٣.

(٣) ١/٦٦٩، ٦٧٠.

٧/١٧٠٩ - وحدثني عن ثابت، عن زيد بن أسلم، أن عطاء بن يسار أخبره قال: كان رسول الله ﷺ في المسجد فدخل رجل ثائر الرأس واللحية،

ويحتمل أن يريد نهي من يعتقد أن ما كان يفعله أبو قتادة من دعه في اليوم مرتين أسراً لازماً فنهى عن ذلك، وأعلمه أن المسألة اللازمة في ذلك الإيجاب به، لا سيما لمن منعه ذلك من شغله وعمله. اهـ

٧/١٧٠٩ - (مالك من زيد بن أسلم، العدوي (أن عطاء بن يسار أخبره) أي أخبر زيداً، قال أبو عمر^(٢١) لا خلاف عن مالك في إرساله، وجاء مومولاً به مناد عن جابر وغيره، اهـ. قلت: أخرجه أبو دارد^(٢٢) بسنده إلى محمد بن المنكدر عن جابر قال: أتانا رسول الله ﷺ فرأى رجلاً شعثاً قد نمرق شعره فقال: «أما كان هذا يجد ما يسكن به شعره»، ورأى رجلاً حمر وعليه ثياب وسخة فقال: «أما كان هذا يجد ما يغسل به ثوبه»، وتقدم قريباً في كلام الحفاظ، إذ قال: أخرجه أبو داود والسائي بسند حسن. اهـ.

(قال) عطاء: (كان رسول الله ﷺ في المسجد فدخل رجل) لم يسم، وفي «المحلى»: روى محمد في «أثاره»: أن أبا فحافة أتى النبي ﷺ فد اشترت^(٢٣) فقال النبي ﷺ: لو بعني أخذتم وأشار بيده إلى بواحي لحيته، فلعل أبا فحافة هو الرجل الداخل المذكور في الكتاب، اهـ. كذا في الأصل وفيه تحريف من النسخ، ولم أجده فصا عندي من نسخة (الآثار) (ثائر الرأس) بالثالثة أي شعثه (واللحية) أي ثائر النحية ترك تعادهما بما يصلحهما من الترجيل واسدهن وغيره. قال صاحب «المحلى»: مرفوع على الوصفية والاضافة لقطبة أي منتشر شعر رأسه ولحيته. اهـ.

(٢١) تنوير البحار (جز ١٣)، ١٦٣، و«التنبيه» (٥١/٥٠).

(٢٢) «صبي أبي دارد» (١٠٢٦/١) في التباين.

(٢٣) هكذا في الأصل، والظاهر اشترت. والله أعلم بالصواب.

فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِبَيْدِهِ أَنْ اخْرُجْ. كَأَنَّهُ يَعْتَبِي إِصْلَاحَ شَعْرِ رَأْسِهِ وَلِحْيَتَيْهِ. فَعَمَلَ الرَّجُلُ ثُمَّ دَجَعَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَيْسَ هَذَا خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدُكُمْ ثَابِرُ الرَّأْسِ كَأَنَّهُ شَيْطَانٌ؟»

قلت: ويحتمل النصب على كونه حالاً من الرجل (فأشار إليه) أي إلى الرجل المذكور (رسول الله ﷺ بيده) الشريفة (أن اخرج) من المسجد (كأنه) ﷺ (يعني) بذلك (إصلاح شعر رأسه ولحيته).

قال الناجي^(١): وذلك يقتضي أن الخروج من المسجد لإصلاح الشعر مأمور به؛ لأن إصلاحه في المسجد منهى عنه لما فيه من تشييت المسجد بما يقع فيه من الشعر، وربما كان مع ذلك ما يؤدي أهل المسجد من الفعل لمن لا يتعاهد رأسه من الترجيل والتنظيف، وحكم اللحية في ذلك حكم الرأس بل أكد؛ لأن الرأس قد يُفَقَّن واللحية ياتية، اهـ.

(فصل الرجل) ما أشار إليه النبي ﷺ من إصلاحيهما (ثم رجع) إليه ﷺ (فقال رسول الله ﷺ: أليس هذا) النوع من اللهية (خيراً من أن يأتي أحدكم ثابِرُ الرأس) شيئاً (كأنه شيطان) في قبح المنظر على عرف العرب في تشبيه القبح بالشیطان، وإن كان لا يرى لما أوفى الله في نفوسهم من كراهة طلعه، ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّمَ زَوْجُورُ الشَّيَاطِينِ﴾ وفي «البخاري» في حديث السحر: «كأن رؤوس تخلصها رؤوس الشياطين».

قال الحافظ^(٢): وقد وقع تشبيه طلع شجرة الزقوم في القرآن برؤوس الشياطين، فإن القراء وغيره: يحتمل أن يكون شبه طلوعها في فمهم برؤوس الشياطين؛ لأنها موصوفة بالنجس، وقد تقرر في اللسان أن من قال: فلان شيطان، أراد أنه خبيث أو قبيح، ويحتمل أن يكون المراد بالشياطين الحيات، والعرب تسمي بعض الحيات شيطانات، وهو ثعبان قبيح الوجه، اهـ.

(١) البغوي، (٧/٢٦٩).

(٢) فتح الباري، (١٠/٢٣٠).

(٣) باب ما جاء في صبح الشعر

٨/١٧١٠ - حَدَّثَنَا عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْرَافِيلَ السَّيَمِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْأَسودَ بْنَ عَبْدِ يَعْقُوبَ قَالَ: وَكَانَ حَبِيسًا لَهُمْ، وَكَانَ أَبْيَضَ النَّحْبَةِ وَالرَّأْسِ، قَالَ: فَغَدَا عَلَيْهِمْ ذَاتَ يَوْمٍ وَقَدْ شَعَرَهُمْ، قَالَ فَقَالَ لَهُ الْقَوْمُ: هَذَا أَحْسَنُ، فَقَالَ: إِنَّ أُمِّي عَائِشَةُ، زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ، أَرْسَلَتْ إِلَيَّ الْبَارِحَةَ جَارِئَتَهَا مُجِئَةً.....

(٤) باب ما جاء في صبح الشعر

النصيح يفتح النسخة المهمة مصدر صيغة، وفي مختار الصحاح: النصيح والصينة مع يصصح به، ومصح: كتوب من باب نصر وقطع، اد، والدواء لها الخصاب.

٨/١٧١٠ - (مالك، عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (قال: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْرَافِيلَ) بن الحارث (السيامي) البصري (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن) بن عمرو (أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْأَسودَ بن عبد يعقوب) بالمرين المصحبة والمثنية (قال) أبو سلمة: (وكان) من الأسود (جليساً لهم) أي لأبي سلمة وأصحابه (وكان) من الأسود (أبيض النحبة والرأس) من أجل تشيب، وكان لا يتخضب (قال) أبو سلمة: (فغدا) من الأسود (عليهم ذات يوم) أي يوماً، وانظر أدناه، مقدم (وقد حفرها) قال صاحب: «المحلى»: تشديد الميم أي صعبها أحمر

(قال) أم سلمة (فقال له القوم) الجنداء معه (هذا أحسن) من التبايض الذي كان قبل ذلك (فقال) من الأسود: (إن أمي) وأم السوء - ع - عائشة زوج النبي ﷺ أرسلت) سكون التاء (إلي) شد التاء (لبارحة) الليلة الماضية (جارئتها) نجيعة، بالنون والخاء المصحبة كحبيبة مولاء عائشة «قاميس» ثياب في «المحلى».

فَأَسْمَعْتُ عَلِيَّ لَأَصْبِغَهُ. وَأَخْبِرْتَنِي أَنَّ أَبَا بَكْرٍ تَصَدِّقٌ كَانَ يَصْبِغُ.
قَالَ بَعْضُ: سَمِعْتُ فَايُكَا نَقُولُ، فِي صَبْغِ الشَّعْرِ بِالسَّوَادِ: لَمْ
أَسْمَعْ فِي ذَلِكَ شَيْئًا مَعْلُومًا. وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الصَّبْغِ أَحَدٌ إِلَيَّ.

وقال الزرقاني^(١): بضم الهمزة وفتح الحاء الموحدة عند يحيى، مهلة
عند غيره وإسكان التحتية، اهـ.

(فَأَسْمَعْتُ) يسكون الهمزة أي عائشة (علي) بشد الياء (لأصبغ) بضم الياء
وكسرها كما في الزرقاني^١ وسون التأكيد المشددة (وأخبرتني) أي أمي عائشة
بواسطة الجارية (أَنَّ أَبَا بَكْرٍ تَصَدِّقٌ) رضي الله عنه (كان يصبغ) قال الزرقاني: بضم
الموحدة وحكي كسرها وفتحها، وحضاب أبي بكر - رضي الله عنه - معروف في
الروايات، قال صاحب «المحلى»: وصح عنه - رضي الله عنه - أنه كان يحضب
الجناء والكتم، وعمر - رضي الله عنه - بالحناء وحده، قال ابن حجر: الكتم نبات
يأخض من الصبغ أسود، وتعمل إلى احمرته، وصبغ الحناء أحمر، فالصبغ بهما
يخرج من السواد والاحمر، وقيل: أنصبغ بهما تجعل الشعر أسود، فيشبه أن يكون
ال معنى أنه يصبغ بكل منهما مفرداً، ولعل الراوي في قوله: والكتم بمعنى أو، اهـ.

قال الساجي^(٢): أخبرته أَنَّ أَبَا بَكْرٍ - رضي الله عنه - كان يصبغ، وهذا
بدل عنى أَنَّهُ يَصْبِغُ لَمْ يَخْضِبْ، ولو خضب كان يعلقها بعله أبيي، وأوضح من
تعلقها بفعل أبيها، وإنما ذكرت له عائشة في ذلك أصل ما علمته، وتدينه إلى
نباغته، اهـ. وسبأتي ذلك قريباً في كلام الإمام - رضي الله عنه -.

(قَالَ مَالِكٌ فِي صَبْغِ الشَّعْرِ بِالسَّوَادِ: لَمْ أَسْمَعْ فِي ذَلِكَ) أي في السواد
(شَيْئًا مَعْلُومًا) أي ثابِتًا (وغير ذلك من الصبغ) أي غير السواد كالخضرة والصفرة
(أَحَدٌ إِلَيَّ) قال الساجي^(٣): وروى عنه أشهب في «العتبة» ما علمت أن فيه

(١) شرح الزرقاني، (١/٢٣٩).

(٢) المنقذ، (٧/٢٧٠).

(٣) المنقذ، (٦/٢٧٠).

الشيء، ينسب ذلك من الصنع أحب إلى، يرى أنه مباح ثم يستعفه النبي ﷺ، وهذا روي عن النبي ﷺ أنه قال في أبي صحافة: «عُثِرَ بِهِ وَحُشِنَ السَّوَادُ» والحديث ليس بثابت، رواه ليث بن أبي سليم، وقد غُفِظَ بالسَّوَادِ من المشابة عتبة بن عامر والحسن والحسين، وخصب به محمد بن عيسى عن أبي طاهر، وجاءه من الناجين، والأول أكثر، اهـ.

وهو «المحلى»، يكره عند مالك صنع الشعر بالسواد من غير تحريم، ولا بأس به بالحسن، انكس، لذا في «المعاني»، وقال الخافظ: في السواد عن أحمد كإشافة روائية المشهورة بقره وقيل: يحرم، ويتأكد السنع نبي دلس به. اهـ.

وهو «المدني»^(١)، قيل لاني عبد الله، يكره الخصاص بالسواد لا فاد إي رانه، وقد قال ﷺ في أبي صحافة: «عُثِرَ بِهِ السَّوَادُ»^(٢) وروى أبو داود^(٣) عن ابن عباس: «كُتِبَ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ يَخْضِبُونَ السَّوَادَ كَمَا يَخْضِبُ الْبُحْدُ لَا يَرْمَعُونَ رَاتِعَةَ الْجَنَّةِ»، ورعس فيه إسحاق للمرأة تنبئ به لزوجه، اهـ.

وقال النووي: يحرم خصابه بالسواد على الأصح، وقيل: يكره تزييناً والمختار التحريم لقوله ﷺ في مسلم: «الْجَنَابُ السَّوَادُ وَمَا عَلَيْهِمَا» اهـ.

وهو «المحلى»، وعند أحمد يكره كراهة تحريم كما في «الغنية»، وهو مذهب أبي حنيفة، وفي «مطالب المؤمنين» عن «الشيخ»^(٤) أما الحنابلة بالسواد، فمن فنه من العزاة لاسل الله في أعين انكس، يجوز، ويكره للرجل لزيته نفسه، وحسب السواد له عند أكثر المشايخ، ومنهم من حوَّاه بلا كراهية، اهـ.

(١) (١/١١٥).

(٢) أخرجه مسلم (٣/١٦٦٣).

(٣) ابن أبي داود (٢/١٢٢).

وفي آخره - باره^(١) يكرم بالسواد، وقيل: لا، قال ابن عابد بن
توقه: يكرم أي يعزب الفخر، قال في «المعجم»: أما الحفص بالسواد فلعزو
ليكون أحب في عين نكاح، فهو محمود بالاتفاق، وإن لم يكن نفسه للنداء
بمكره، وعينه عادة التمديح، ومعظم عزه بلا كراهة، وهـ.

وهي المعجزة عن ابن عباس قال: كما أحب أن يترى لي أنس، نجح
هي أن تترى لها، وعن أبي يوسف في رواية: إذا فعل أحدنا لأجل السريس
فأمرته، فلا بأس، قال الشيخ الطبري: وقد رخص فيه إسحاق، وقد روى
محمد بن علي عن الومضة^(٢) فقال: هي خصتنا أهل البيت، وكان يوصف
بالسواد ثعلباً ويسمى سني وقص، وعاد حدة كثيرة من الفحشة والسجين
من كانوا يصبون بالسواد.

ثم قال: ومن فرقه تحريفاً احتج بها في «مسلم» ابن جابر في قصة أبي
صباح من فرقه^(٣) فحسبوا بالسواد، وروى أبو داود^(٤) وأبو أيوب عن ابن
عبد من فرقه، ليكون في آخر قوله أن أقوام يذهبون بهذا السواد كمن يحمل
الحمام لا يري حوت راحة الجنة.

وأحفظ من الحوزي كما قاله السافظ حيث أورد في «الموسمات»
وقال: إنه لا يصح عليه عبد الكريم، وهو ابن أبي الحجاز، فإن عبد الكريم
هذا هو ابن مالك الخدي^(٥)، وهو ثقة مخرج له في «المصاحفين»، وثبوته
أنه ابن أبي الحجاز، فقد روى عنه مالك، وهو ذا بهوني إلا عن ثقة عنه،

(١) آخر: ورد في نسخة (١٦٩/٩١).

(٢) أخرجه أبو داود (٤١/٤٢)، من كتابه في مناقب آل أبي الحجاز، من كتاب التاريخ (١٦٩١)، وإسناده في المتن (١١٩/٨) في كتاب الزينة.

(٣) كما في الأصل «خدي» وهو معروف من النسخ، والخصامة تهذيب، كما هو مرصوب
الشريعة (٢٧٥/٩)، والشمس السعدية (٤٨٥).

وقال الذهبي: هو ابن أبي المخارق، والحديث صحيح، وقال ابن الحوزي: ويحتمل علمه بتقدير صحته أن يكون المعنى لا يحدون راحة الحنة بفعل صدر عنهم، أو اعتقاد. كما قل في الموارج: «بها هم التحليل»، وما حلق الشعر حرام، كذا في تنزيه الشريعة^(١) لأن المرأة.

وقد حمل السوي بعض من أبحاث الخطاب بالآراء عسى ما إذا عر به امرأة، قال أيوب: عن ابن سيرين لا أعلم بخضاب السود بأشأ إلا أن يغر به امرأة، ويشهد لذلك من المرفوع ما رواه البيهقي^(٢) من عائشة مرودة: «إذا غطت أحدكم امرأة وهو يخطب بالسراد فلعلها أنه يخطب ولا يغر بها» ولكن فيه عيسى بن ميمون، وهو ضعيف، واهنظر ابن أبي عاصم عن حديث «اجتسوا السود» بأنه في حق من صدر شيب رأسه مستشعاً، ولا يظن ذلك في حق كل واحد.

قال المحقق^(٣) وما فله وإن كان خلاف قول أئمتنا لكن يشهد له ما أخرجه هو عن ابن شهاب: «إذا خضب بالسود إذا كان الوجه جديداً، فغما فغصن الوجه والأسنان تركناه، واستدل من قال بالإباحة بحديث «كان أبو بكر - رضي الله عنه - يخطب بالحناء والكتم» ويحصل منهما السود، وبحديث: «إن أحسن ما غيرتم به الشيب الحنة والكتم»، رواه الترمذي عن أبي ذر، ورواه محمد بن «كثير» من طريق الإمام أبي حنيفة، وما رواه ابن عباس عن صهيب البحر قال: قال النبي ﷺ «إن أحسن ما خضبت به لهذا السود أرغب لتسائلكم فيكم، وأطيب لكم في صدور صدوركم»

(١) (٢٧٥/٢٥).

(٢) انظر: «تمر العدة» (٤١٥٢٩).

(٣) «فتح الباري» (١٠/٢٥٥).

لكن ذكر سيدنا الشيخ عبد القادر الجيلاني في دُعَايَةِ الطَّالِبِينَ: «الاعتبار التي وردت في الترخصة في السواد فمحسوس لأجل الحرب، وذكر الزوجة فيه تمناً لا قصداً، فالأحمر الترك، انتهى ما في «المعالي».

وتكلم في «عامر ابن ماجة» على حديثه وضعفه، وقال: مذهب الجمهور المص، وقال الحافظ: وأخرج مسلم من حديث أس بن قال: «اختضب أبو بكر - رضي الله عنه - بالحناء والكتم، واختضب عمر بالحناء بحثاً، أي مسرفاً، وهذا يُشعر بأن أبا بكر - رضي الله عنه - كان يجمع بينهما دائماً، والكتم نبات باليمن يخرج الصبغ أسود يعين إلى الحبرة، وصيف الحناء أحمر، فانصبغ بهما معاً يخرج بين السواد والحبرة، اهـ.

وقال الشيخ ابن القيم في «التهذيب»^(١): «الكتم نبات ينتج بالسهول، ورقه قريب من ورق الزيتون إلى آخر ما سط في تحقيقه، ثم قال: «مَنْ قِيلَ: ثَبِتَ فِي «صحيح مسلم» المنهي عن الخضاب بالسواد في شأن أبي فصاعة، والكتم يُسود الشعر؟ فالجواب من وجهين: أحدهما: أن المنهي عن التلويد البحت، فأما إذا أضيف إلى الحناء شيء آخر كالكتم ونحوه فلا بأس به، فإن الكتم والجَنَاء يحمل الشعر بين الأحمر والأسود، بخلاف الوسمة فإنها تجعله أسوداً فاحماً، وهذا أصح الجوابين.

والثاني: أن الخضاب بالسواد المنهي عنه خضاب التديس، فأمّا إذا لم يتضمن تدليساً، ولا تجداً، فقد صحَّ عن الحسن والحسين - رضي الله عنهما - أنهما كانا يحضيان بالسواد. ثم ذكر جماعة من الصحابة والتابعين ممن كانوا يعضون به.

وقال الحافظ في «الفتح»^(٢): «إن المأثور في الصبغ مفيد بغير السواد لما

(١) مراد المصنف (٤/٣٣٦).

(٢) (٦/٤٩٩).

أُخرجَه مسلمٌ من حديث جابر - رضي الله عنه - «يُحْتَبَوُ السُّوداءُ»^(١) ولأبي داود، وصححه ابن حبان من حديث ابن عباس مرفوعاً: «يُكُونُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ يَخْضِبُونَ كُمُوعاً عَلَى الْحَصَمِ»، الحديث وإسناده قوي، إلا أنه احتج به في رفعه ورفعه، وعلى تقدير ترجيح وقعه، فمثله لا يقال ساكراً، فحكمه الرُّفْعُ، ولذا اختار النووي كراهة التحريم، وعن الحلبي: أن الكراهة خاصة بالرجال دون النساء، فيجوز ذلك للمرأة لأجل زوجها، وقال مالك: التحناء والكتم واسع، وانصيح بغير السواد أحب إلي، ويستثنى من ذلك استعجاءه انقافاً، اهـ.

وقال في موضح آخر: رخص صانعة من السلف في السوداء، واختاره ابن أبي عاصم في «كتاب الحُصَابِ» له، وأجاب عن حديث ابن عباس «يُكُونُ قَوْمٌ يَحْضِبُونَ بِالسَّوَادِ لَا يَحْتَبُونَ وَالْحَةِ الْجَنَّةُ» بأنه لا دلالة فيه على الكراهة، بل فيه الإخبار عن قوم هذه صفتهم، وعن حديث جابر: «يُحْتَبَوُ السُّوداءُ» بأنه في حق من دبر شيب رأسه مستبشاً ولا يظن ذلك في حق كل أحد.

قال الحافظ^(٢): وما فاته خلاف ما ينادر من سياق الحديثين، نعم بينهما أنه ما أخرجَه هو عن ابن شهاب: «كُنَّا نَحْضِبُ بِالسَّوَادِ إِذَا كَانَ أَوَّلُ يَوْمٍ جَدِيداً، فَلَمَّا انْقَضَ الرَّجْعُ وَالْأَمْرُ تَرَكْنَاهُ» وأخرج الطبراني وابن أبي عاصم من حديث أبي الدرداء رفعه عن حمص «السَّوَادُ سَوْءٌ لِلَّهِ وَجْهٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَسَاءَ لِمَنْ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَرَّقَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالسَّرَّافِ، فَجَازَ لَهُ دُونَهُ، وَاخْتَارَهُ الْحَنَبِيُّ» واستبعد ابن أبي عاصم من قوله «يُحْتَبَوُ السُّوداءُ» أن الحُصَابَ بالسَّوَادِ كَذَلِكَ عَادَتُهُمْ، وذكر ابن الكلبي أول من اختصب بالسَّوَادِ من لحرب عبد المطلب، وأما مطلقاً فمحمود، اهـ.

(١) تقدم شرحه في (١٣).

(٢) مفتاح الباري (١٠١/٣٥٥).

قال: «وَتَرَكْتُ الصَّبِيغَ كُلَّهُ فَوَيْعُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. نَيْسَ عَلَى النَّاسِ فِيهِ ضَبِيقٌ».

(قال) مالك: «وَتَرَكْتُ الصَّبِيغَ كُلَّهُ» تأكيد للصنع. أي ترك الغصاب مطلقاً (واسع إن شاء الله وليس على الناس فيه) أي ترك الغصاب (ضيق) نائى نورقاني^(١): «خلافاً لمن قال: الصبغ يعبر السواد شقاً، اهـ».

وقال الباجي^(٢): «يريد أن الصبغ ليس بأمر لا يبرح، وقد ترك الصبغ جماعة غير الصحابة منهم عمر بن الخطاب وعنه - رضي الله عنهم - قال النجاشي: «وذلك عدى بصرف إلى وجهين. أحدهما: أنه يكون أمراً معدداً عند الإنسان فصبوغ له ذلك، وإن الخروج من الأمر المبدأ ينهر ويستفتح، والثاني: أن من الناس من يجرى شبيهه، فيكون ذلك أبرز به من الصبغ، ومن الدس من لا يحل شيه ويستفتح منظوره، فكان الصبغ أحمل به، اهـ».

وقال الحافظ في «الفتح»^(٣): «ونقل عن أحمد أنه يحب، وعنه يجب ولو مرة، وعنه لا أحد لأحد ترك الغصاب وشبه أهل الكتاب، اهـ».

قلت: لكن حكى الموفق^(٤) عنه الاستحباب فقط، فقال: «وبمستحب حصاب الشعب بغير مواده قال أحمد: إلى لأرى الشيخ المذخورب فأفرج به، اهـ».

وقال البوري^(٥): «مدحنا استحباب الخفاف الشب فلرحل والمرأة بصرة أو امرأة، ويحرم بالسواد على الأصح، وقال الفاضل: اختلف السلف من

(١) «النبه» (٢٧٠/٧١).

(٢) «شرح الزرقاني» (٢٢٩/٢٤).

(٣) «فتح الباري» (٣٤٤/١٠٠).

(٤) «نعم: النعمي» (١٦٠/١٦٠).

(٥) «شرح صحيح مسلم للبوري» (١٤٠/١٤٠).

الصحابية والتابعين في الخصام، فقال بعضهم: ترك الحجاب أفضل. وروى حديث عن النبي ﷺ في النهي عن تعبير الشيب، ولأنه ﷺ لم يعبر شيبه، وروى هذا عن عمر وعلي وأبي وأخوين.

وقال آخرون: الحجاب أفضل، وخصب جمعة من الصحابة والتابعين، وقال الظيراني: انصواب أن الآثار المروية عن النبي ﷺ بتعبير الشيب وبالنهي عنها كلها صحيحة، وليس فيها تناقض، بل الأمر بالتعبير لمن شبه كتيب أبي حنيفة، والنهي لمن نه شط فقط. واختلاف لسلف في فعل الأمرين بحسب اختلاف أحوالهم في ذلك، مع أن الأمر والنهي في ذلك ليسا على الوجوب بالإجماع، ولذا لم يذكر بعضهم على بعض خلاف في ذلك، ولا يجوز أن يقال في ذلك ناسخ ومنسوخ.

قال النفاذي وقال غيره: هو على حالتين؛ فمن كان في موضع عادة أهله الصنع أو تركه، فخروجه عن العادة شهرة ومكرهه، والثاني: أنه يختلف ذلك باختلاف ثقافة شيب، فمن كان شيبه نقيه أحسن منها مصبوغاً، فترك أولى، ومن كان شيبه يستنقع، فانصبغ أولى، قال النووي: هذا ما نقله النفاذي، والأصح الأوفق لسنة عندنا ما قدمناه من مذهبتنا، اهـ.

وقال الحافظ^(١) في حديث البخاري عن أبي هريرة رآه أن اليهود والصارى لا يصيغون مخالفتهم: «ولأحمد بسند حسن عن أبي أمامة قال: خرج رسول الله ﷺ على مشيخة من الأنصار يمشي لبعدهم، فقال: يا معشر الأنصار احرقوا وصبروا، وخالقوا أهل الكتاب، وأخرج الظيراني في «الأيض» نحوه من حديث أنس - وفي «الكسر» من حديث عتبة بن عبد - «كان رسول الله ﷺ يأمر بتغيير الشعر مخالفة للأعاجم»، وقد سلك به من أجاز الحجاب بالسواد، وقد تقدمت مسألة إنشاء الحجاب بالسواد.

(١) «فتح الباري» (١٠/٣٥٤).

وفوق: «مخالفوهم» وفي رواية مسلم «مخالفوا عديهم وأصحابهم» وسنأتي من حديث ابن عمر روى «مروا النبي ولا تشبهوا باليهود» رجاله ثقات، لكن اختلف فيه على هشام، كما بينه النسائي، وأخرج الطبراني من حديث عائشة، وزياد بن أسود.

واختلف في الحصب وتركه، فحصب أبو بكر وعمر وعمر بن الخطاب، كما تقدم، وترك الغضاب علي وأبي بن كعب وسلمة بن الأكوع وأبي ربيعة رضي الله عنهم.

وجمع الطبري بأن من صنع معهم كان الملاقاة به كمن يستشيع شيعة، ومن ترك كان الملاقاة به كمن لا يستشيع شيعة، وعلى ذلك جعل قصة أبي قحافة رضي الله عنه، حيث قال يثقة لما رأى رأسه كالثغانة يثقة أيضاً غيروه، والثغانة هم الخثلة وتحفف، المعجزة، نبات شديد اليباس، قال من كان مثلي أبي قحافة سخط له الخصب، ومن كان يخلاهم فلا يستحب في حقه، ولكن الخصب مطلقاً أولاً، لأن فيه اعتدال الأمر في مخالفة أهل الكتاب، وبه صفة ينسب من لعلق الحمار وغيره، إلا أن كان من عادة أهل البلة تركه، والذي يفرد شيوخهم بذلك يصير في مقام الشهرة فالترك في حقه أولى.

ونقل الطبري عن أن أورد حديث معرو بن شعيب عن أبيه عن حده رفعه منلف «مر شاب شبهة فهي له نور إلى أن يدعها أو يحصبها». وحديث ابن مسعود «إن النبي يثقة كان يكره خصاً ذكراً، فذكر منها تثير النبي، إذ بعضهم ذهب إلى أن هذه الكراهة نسجت بحديث الصادق، ثم ذكر الجمع، وقال دعوى، ليس لا دليل عليها، قال الحافظ، وخرجت في السبع الطحاوي، وحديث عمرو بن شعيب المشار إليه أخرجه الترمذي وحسنه، ولم أر في شيء من طرقه الاستثنا - المذكور، ٥١

قَالَ: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَيَانٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَضْبَعْ. وَلَوْ ضَبَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَأُرْسِلَتْ بِذَلِكَ عَائِشَةُ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ.

وفي «الدر المختار»^(١): يستحب للرجل خضاب شعره ولحيته، ولو في غير حروب، في الأصح.

(قال مالك: وفي هذا الحديث) أي حديث ابن الأسود المذكور (بيان) واضح ودليل على (أن رسول الله ﷺ لم يضبع) ولذا استدلت عائشة - رضي الله عنها - على اختيار الخضاب بفعل أبيها أي بكر - رضي الله عنه - (ولو ضبع) أي اختضب (رسول الله ﷺ لأرسلت) للاحتجاج (بذلك) أي بفعله ﷺ (عائشة) رضي الله عنها بواسطة نُخَيْلَةَ^(٢) (إلى عبد الرحمن بن الأسود) لأن فعله ﷺ كان أبس في الاستدلال بفعل الصديق الأكبر - رضي الله عنه -.

قال الباجي^(٣): وهذا يدل على أن النبي ﷺ لم يخضب، ولو خضب كان نعلفها بفعله أبين، وأوضح من تعسفها بفعل أبيها، وإنما ذكرت عائشة - رضي الله عنها - في ذلك أفضل ما علمته وتذيت به إلى أتباعه، وقد قال مالك - رضي الله عنه - في غير «الموطأ»: لم يضبع رسول الله ﷺ ولا عمر بن الخطاب ولا علي ولا أبي بن كعب - رضي الله عنهم - وقال عثمان بن موهب: رأيت شعر النبي ﷺ، أخرجه إلي أم سلمة مخضوباً بالحناء والكتم، وقيل لمحمد بن علي: أكان علي - رضي الله عنه - يخضب؟ قال: قد خضب من هو خير منه، رسول الله ﷺ.

(١) انظر: «رد المحتار» (٦٩٦/٩).

(٢) نُخَيْلَةُ: بالحاء المنقطعة يرويه يحيى، وكذلك روى ابن القاسم وطائفة من رواة «الموطأ»، ورواه (بن بكير) ومطرف: بحيلة، بالحاء غير المنقطعة، والله أعلم، الاستدكار (٢٧١/٨١ - ٨٢).

(٣) «المض» (٢٧٠/٧).

فاحتشم - والله اعلم - أن يريد بهذه الألف أنه كان يجعل من ذلك شعره مما يحتشم، وبذلك دون أن يكون شعره يندرج إلى ذلك لباساً، ومعنى الآثار التي تحت الحجاب أنه لم ذكر شعره أبصر شعره (الحضباء) فلم يكن يجعل من ذلك ما يحمل على رفعه الحجاب، لأنني بغير قباض، وقال عبد الله بن همام: قلت لأبي النضر: أكان رسول الله ﷺ يحضب؟ قلت: ما أبي أني ما بلغه من الثلب بالحضباء، ولكنه كان منه فحينئذ يعرف، بصر، وكان يحضبها بالحناء والسرو، اهـ.

وأخرج البخاري في «صحيحه» عن سلام عن عثمان بن عبد الله بن موهب، قال: دخلت على أم سلمة، فأخرجت إلينا شعراً من شعر النبي ﷺ مخسوماً. قال الحافظ^(١): زاد بنو أبي نعيم، والكنية، وكان لأبي أبي نعيم، وكذا لأحمد بن عثمان وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن سلام، أنه من طريق شعر «شعر» أحمد مخسوماً بالحناء والكنية، والإسماعيلي من طريق آخر عن عثمان بن أحمد، وكان مع أم سلمة من شعر نحة النبي ﷺ فيه أثر الحناء والكنية.

قال الإسماعيلي: ليس فيه بيان أن النبي ﷺ هو الذي حضب، بل يحتدل أن يكون أحمر لما سألته من ضرب فيه صفراً، فطلب به الصفرة. قال: فإن كان كذلك، وإلا فحدثت أمي أن النبي ﷺ لم يحضب أبداً، كما في «بخاري» عن ربيعة عن أنس في صفة النبي ﷺ ليس هي رأسه ولحيته عشرون شعراً وبضعة، قال ربيعة: رأيت شعراً من شعره، فإذا هو أحمر، سألت فقيلاً أحمر من الطيب.

قال الحافظ^(٢): لم أعرف لمجيء المسنون، إلا أن في رواية أن عمر بن

(١) فتح البارئ (١٠/٣٥٣).

(٢) فتح البارئ (٦/٥٧٧).

عبد العزیز قال لأنس: هل خصب رسول الله ﷺ، فبقي رأيت شعراً من شعره قد لون؟ فقال: إنما هذا الذي لون من الصبب الذي كان يطيب به شعر رسول الله ﷺ، فهو الذي غير لونه. فيحمل أن يكون ريعة سأل أنساً عن ذلك فأجابته، ووقع في إرمال مائتة للدارقطني، وهو في «غرائب مالک» له عن أبي هريرة قال: «لما مات النبي ﷺ خصه من كان عنده شيء من شعوره، ليكون أدنى لها» قال الحافظ: فإن ثبت هذا استقام إنكار أنس، ويغلب ما أثبتته سواء التأويل.

وهذا في موضع آخر^(١): وكثير من الشعور التي تفصل عن الجسم إذا طال العهد بزول سوادها إلى الحمرة، فإن وما حثج إليه الإسحاقيلي من الترجيع خلاف ما جمع به انطري

وحاصله أن من جزم أنه خصب، كما في ظاهر حديث أم سلمة، وكان في حديث ابن عمر أنه ﷺ غضب بالصفرة، حكى ما شاهد، وكان ذلك في بعض الأحيان، وعن نفي ذلك كأس فهو محمول على الأكثر الأغلب من حاله.

وقد أخرج مسلم وأحمد والترمذي والنسائي من حديث جابر بن سمرة قال: «ما كان في رأس النبي ﷺ ولحيته من الثياب إلا شعرات، كان إذا دهى وارتفع الدهن»، فيحمل أن يكون الذين ثبتوا الخصاب شاهدوا الشعر الأبيض، ثم لما وارتفع الدهن ظنوا أنه خصه، اهـ.

وفي مشروح الشماثل^(٢) في حديث حميد عن أنس قال: «رأيت شعر رسول الله ﷺ مخضوباً»، قال ميركا: «إذ ما ثبت عن أنس - رضي الله عنه - في

(١) (٣٥٤/٦٠).

(٢) (١١١/١١).

«الصحيحين» وغيرهما من طرق كثيرة أن النبي ﷺ لم يخضب ولم يبلع شيء إلى الخضاب، ولم يرو عنه ذلك إلا في هذا الخبر، فإما أن يحكم شذوذه، فإلا رواية حميد، وإن كان ثمة فهو مدلس، ومع هذا فقد خالف فيه من هو أوثق منه، كإبن سيرين وثابت وفائدة، وأحاديثهم عن أنس في نهي الخضاب ثابتة في «الصحيحين» وغيرهما، وهو واحد، وهم جماعة.

وقد روي عن أبي هريرة قال: «لما مات النبي ﷺ خضب من كان عنده شيء من شعره، ليكون أبني له»، فيحمل على أن شعراؤه المطهرة التي كانت عند أبي طلحة زوج أم أنس أو عند أمه أم سليم، وخضبها أبو طلحة، أو أم سليم كانت موجودة عند أنس، فراقا ابن عقيل.

وما أخرجه الحاكم^(١) وابن سعد عن عائشة قالت: «ما شانه الله بيباض»، فحملوا على أن تلك اشعرات النبي ﷺ لم تغير شيئا من حسنه ﷺ، هذا، وقد أنكر أحمد إنكار أنس أنه خضب، وذكر حديث ابن عمر أنه خضب، ووافق مالك أسأ في إنكار الخضاب، وتأول ما ورد في ذلك.

قال النووي: المختار أنه ﷺ خضب في وقت، إما دل عليه حديث ابن عمر في «الصحيحين» ولا يمكن تركه ولا تأويله، وتركه في معظم الأوقات، فأعبر كل ما رآى وهو صادق، اهـ.

وقال ابن عثابي^(٢) بعدما ذكر روايات خضاب ﷺ: وهذه أدلة الشامية المخالفين لما ذكر، في ذهبهم إلى أن الخضاب بغير سواك سنة، ولا يعارض ذلك ما ورد أنه ﷺ لم يغير شيء لتأويله جمعا بين الأخبار، بأنه - عليه السلام - صبغ في وقت، وتركه في معظم الأوقات، قال الشارح: وهذا اقتناويل

(١) المستدرک (٦٠٨/٢).

(٢) شرح المسائل (٩٨/١).

الصبوطي في المنصور^(١): أخرجه ابن عبد البر من طريق سفيان بن عيينة عن
أبوب بن موسى عن محمد بن يحيى بن حبان أن خالد بن الوليد، فذكره، وهو
مروى، ومن طريق ابن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مسنداً
لكن قال الوليد بن الوليد وهو أخو خالد بن الوليد، أخر. وقال في
«التجريد»^(٢)، هذا حديث مشهور مسند، وغير مسند. قد ذكر في كتاب
«التجريد»^(٣)، اهـ.

قلت: حدث محمد بن يحيى بن حبان أن خالد بن الوليد، الحديث
أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة»^(٤) برأيه أبو بن موسى عنه، وأخرجه
أيضاً رواية شعبة بن يحيى بن محمد بن يحيى بن حبان عن الوليد بن
الوليد أنه قال: يا رسول الله، الحديث. وفي آخره: «فإنه لا يضررك وإن عجزت
أن لا يضررك»، وكذا أخرجه حديث عمرو بن شعيب مسنداً أيضاً، لكن لفظه.
قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ يشكا إليه أنه عجز في منامه، الحديث.

وفي «المحلى»: والنسائي كان خالد يصرخ في منامه، فذكر ذلك
لنبي ﷺ، فقال: إذا اضطجعت قل: «بسم الله»، ولطبراني في «الوسط»^(٥) عن
أبي أمامة قال: حدث خالد رسول الله ﷺ عن أنس بن مالك في الليل،
قال ﷺ: «ألا أعلمك»، الحديث، اهـ.

وقال الصبوطي في «الندرة»^(٦) أخرجه ابن أبي شيبة وأحمد وأبو داود،

(١) «توضيح الحركات» (هر: ١٨٨).

(٢) (هر: ٢٣).

(٣) «حديث في التمهيد» (١: ٩-١٠).

(٤) ج (٣٨) وأخرجه ابن أبي شيبة (١٠: ٣٦٤).

(٥) «تكملة الوسيط» (١٠: ١١٦) وقال: رواه الطبراني في «الوسط» وفيه تحكيم من عبد الله
البلخي، وهو مروي.

(٦) «الندرة» (١: ١٠٦).

والترمذي^(١) رحمه الله، والنسائي والبيهقي في «الأسماء والصفات»، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «كان رسول الله ﷺ يُعَلِّمُ كَلِمَاتٍ لِقَوْلِهِ عَدِ التَّوْبَةَ مِنَ الْفِتَنِ: بِسْمِ اللَّهِ أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ الْحَدِيثِ، وَخَرَجَ أَحْمَدُ عَنْ جَدِّهِ بْنِ التَّوْبَةِ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَجِدُ وَحْشَةً، قَالَ: «إِذَا أَحَدٌ مَضَى بِكَ، فَقُلْ: أَسْتَغْفِرُكَ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ تَامَةٍ مِنْ غَضَبِهِ وَغَضَبِهِ وَشَرِّ عَمَلِهِ مِنْ عَمَلَاتِ السَّامِطِينَ وَأَنْ يَغْفِرَ لَكَ، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُكَ، وَبِالْحَرِيِّ أَنْ لَا يَغْفِرَكَ»، اهـ.

وأخرج أحمد في «مسنده» بسنده إلى شعبة عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن المولى بن الوليد أنه قال: «يا رسول الله ﷺ إِنِّي أَجِدُ وَحْشَةً، قَالَ: «إِذَا أَحَدٌ مَضَى بِكَ، فَقُلْ: أَسْتَغْفِرُكَ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ تَامَةٍ مِنْ غَضَبِهِ وَغَضَبِهِ وَشَرِّ عَمَلِهِ مِنْ عَمَلَاتِ السَّامِطِينَ وَأَنْ يَغْفِرَ لَكَ، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُكَ، وَبِالْحَرِيِّ أَنْ لَا يَغْفِرَكَ»، اهـ.

وقال النحافظ في «الامتنان»^(٢) في ترجمة المولى بن الوليد: أخرج له أحمد في «مسنده» حديثاً من رواية محمد بن يحيى بن حبان عنه، فذكره ثم قال: وهو منقطع؛ لأنَّ محمد بن يحيى لم يدره. وقد أخرجه أبو داود من رواية بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: «كَانَ الْوَلِيدُ مِنَ الْوَلِيدِ بَعْضُ فِي مَنَامِهِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِنَسِيِّ بْنِ كَثِيرٍ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، اهـ.

وقال النحافظ في «الفتح»^(٣) بعد ذكر حديث عائشة هذا بالإسناد: أخرجه النسائي من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: «كَانَ جَدُّهُ مِنَ الْوَلِيدِ بَعْضُ فِي مَنَامِهِ، فَذَكَرَ حَرِيصٌ، وَزَادَ فِي قَوْلِهِ: «لَا أُحْضِجُكَ، فَقُلْ: — اللَّهُ، فَذَكَرَهُ، وَأَمْسَكَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيِّ وَحَسَنَ، وَالتَّحَاكُمِ وَمُسْتَحَقَّ، اهـ.

(١) أخرجه الترمذي في «المعجم» باب (١٦١) ج (٣٥٢٣).

(٢) (٦/٣٧٢).

(٣) «فتح الباري» (١٢/٣٧٠).

أَنْ أَخَذْتُ مِنْ الزَّيْدِ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «يُنِي أَنْزَعُ فِي مَنْجِي، فَقَدْ
لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» فَأُفِرُّ: أَخُوهُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ تَائِبَةً.

(أخو خالد بن الوليد) سبب الله، ويقدم أن الروايات اختلفت في كون
النفس له أو لأخيه الوليد، ولا مانع من الجمع «قال لرسول الله ﷺ: [يُنِي أَنْزَعُ]
بنياء للمجهول من الترويع على ما أعرب عليه في التسميع المصري من قولهم،
زَوَّعَهُ ترويعاً، والأوجه عندي من المجرد من قولهم: لا تُزَوِّغْ، أي لا تخلط،
والزواج المزعج، أي يحصل له فرح (في مناصي فقال له رسول الله ﷺ: قل)
بصبغة الأمر، فما في بعض النسخ الهندية باعظ أقال: تحريف من التامع،
وزاد في بعض روايات: «إذا أخذت مصححت»، كما تقدم

(أخوة بكلمات الله التامة) قال النووي: قيل: معناه الكلمات التي لا
يدخل فيها نقص ولا عيب، وقيل: التامة الشافية، وجيل: لمراد بها ميتة
انقرأت، اهـ

زاد في المحلى: قال السطهر: الكلمات: تامة أسدؤه وصفته، لأن
كل واحد منها تامة لا نقص فيها، لأنهم قديمه، وإنه صمدان إما يكون في
المحدثات، اهـ

وزاد الزرقاني^(١)، وقيل: جميع ما أنزل على أنبياء، لأن الجمع
المتصاف إلى المعارف بعم، اهـ. قال البهائي^(٢): وحصلها بالتقدم على الإطلاق
باحتساب أن يريد به أنه لا يدخلها نقص، وإن كان كلمات غيره يدخلها النقص،
ويحتمل أن يريد بذلك التامه، يقال: فلان تام وكام أي فاضل، ويحتمل
أن يريد به الثابت حكمها، قال تعالى: وَوَكَّلْتُ لَكُمُ الْكُتُبَ وَالْحُسْنَ، اهـ.

وفي المحلى: قال الخطيب: كان الإمام أحمد يروي عن علي أن
كلام الله غير مخلوق، لأنه لا يستجد بمخلوق، اهـ.

(١) شرح الزرقاني (٤/ ٢٤١)

(٢) البهائي (٧٦/ ٣٧٦).

مِنْ غَضَبِهِ وَعِقَابِهِ وَشَرِّ عَذَابِهِ، وَمِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ. وَأَنْ يَحْضُرُونَ ۝

(من غضبه) قال القاضي أبو بكر: غضب الباري تعالى إرادته عقوبة من غضب عليه، وقوله ﴿يَحْضُرُونَ﴾ (وعقابه) راجع إلى معنى واحد، كذا في «المنشأ». وفي «المعرفة»: من غضبه أي آثاره، وعقابه أي عقوبته وحجابه، أي (وشر عياله) بالموحدة، جمع عبد في جميع النسخ المصرية والهندية، قال الزرقاني: شر مخلوقاته إنشاً وجمعاً وغيرهما، أي وفي «المعرفة»: شر عياله من الظلم والمعصية وغيرهما، أي.

رأس الباجي شرحه على لفظ عذابه إذ قال: يحتمل أن يريد به أن شر عذابه ما كان في الآخرة على وجه الانتقام والغضب، وما كان في الدنيا من الأمراض والآلام على سبيل التكثير لا بوصف بذلك، ويحتمل أن يريد أن عذابه كله مما يوصف بالشر، وأن ما كان في الدنيا من الأمراض وغيرها مما يكثر به الخطايا لا بوصف بأنه عذاب، أي والمعروف في روايات هذه النسخة كلها هو ما في المتن.

(ومن همزات الشياطين) قال صاحب «المحلى»: يضم الهاء، وتفتح النون، جمع همزة. من الهمز، وهو النقص والغمز. أي كذا قال، ولعله نحريف من السمع، فإن المعروف في التزيل في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ﴾ فتح الهاء، قال صاحب «الحلالين»: أي مرغباتهم بما يوسوسون.

قال صاحب «الجميل»: لو قال: وسوسهم لكان أوضح. وفي «المختار»: همزات الشياطين شفراته التي يحطرها بقرب الإنسان، أي قال الغاري: أي همزاتهم وسوسهم والقائهم الغنة والمفاند العائدة في القلب، وهو تخصيص بعد تعميم، أي.

(وأن يحضروا) عطف على همزات، وفي التزيل: ﴿وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ

١٧١٢/١٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ:

يَحْضُرُونَ (١) يعني بإعادة كل من التعامل والتقاء مباحته وزيادة اعتناء هذه الاستعادة. كذا في «الحسين» وذلك لأنهم لا يحضرون أحداً إلا بسوء، قال الفاري (٢): أي من أن يحضروني في صلاتي وفرائي ودعوتي وموتني، اهـ.

وفي «المعلّى»: يحضرون بكسر تنون أصله يحضرونني، حذفه ابن الأثير هلاماً للنسب وإليه تحقيقاً وبقي نون الوقاية، أي من أن يحضروني. زاء الطبراني عن عائشة قالت: فلم ألبث إلا ليلتي، حتى جاء جلد. فقال: يا رسول الله يأتي أمي وأمي، والذي بعثك بالحق ما أتممت كلمتي التي علمتني ثلاثاً، حتى أذهب الله عني ما كنت أحتج، ما أبا لي لو دخلت على أسد في حبه، اهـ. وفي «مختار الصحاح» الحس بالكر موضع الأسد.

والحديث أخرجه في «المشكاة» (٣) برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «إنما فرع أحدكم في ثوب فليقل». أعوذ بكلمات الله التامة الحديث، وفي أخره: كان عبد الله بن عمرو يخلصها من بلع من ولده، ومن لم يبلغ منهم كتبها في صك، ثم علقها في عنقه، رواه أبو داود والترمذي وهذا لفظه. وذكر الفاري أفظ الطبراني بطوله.

١٧١٢/١٠ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأضاري، هكذا في جميع النسخ المصرية زيادة يحيى بن سعيد. وليس هذا في النسخ الهندية، بل جعل فيها الحديث من مراسلات الإمام مالك، والعيون الأول، فكون صاحب «التجريد» ذكره في باب مراسلاته يحيى ثم قال: وهذا الحديث قد رواه قوم عن يحيى بن سعيد، مستنداً على ما قد ذكرناه في «التشديد» (٤)، اهـ.

(١) «مرقاة المفاتيح» (٢٢٦/٥)

(٢) «مشكاة المصابيح» مع شرحه الشرح (٢٣٥/٥)

(٣) (١٠٩/٦٤١)

قال الزرقاني نعتاً لسبطوطي في «التنوير»^(١). وصله التستائي من طريق محمد بن حمير عن يحيى بن سعيد عن محمد بن عبد الرحيم بن سعد بن زرارة عن عباس السلمي عن ابن مسعود، قال حمزة الكتاني ما نقلوه: هذا نسى بمحفوظه، والكصواب، مرسل، قال السبطوطي: أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» من طريق داود بن عبد الرحمن الموطأ عن يحيى بن سعيد، قال: سمعت رجلاً من أهل الشام، يقال له: أناس يحدث عن ابن مسعود، قال: لما كان ليلة الحن أبطل هيريت في يده شعلة، فذكره، قال الزرقاني^(٢): وفيه نظر، لأن ليلة الحن هي ليلة امتناعهم القرآن، وهي غير ليلة الإسراء، فهما حديثان، وإن اتحد لفظ الاستعاذة فيهما، اهـ

قلت: ويرد الإشكال، إذا أريد في حديث، كتاب الإسراء المعروف، ولكنه إذا أريد معناه اللعوي، وهو السحر في القليل فلا إشكال، وأخرج التستائي في «عمل اليوم والليلة»^(٣) بسنده إلى أبي الشيخ، قال: سألت رجلاً عن الرحيم بن خنيس، وكان شيخاً كبيراً، فقال: يا ابن خنيس! كيف صنع رسول الله ﷺ حين كادته الشياطين؟ فقال: انحدرت الشياطين من الأودية والشعاب، يريدون رسول الله ﷺ، فهم شيطاناً معه شعلة من نار أن يحرق بها رسول الله ﷺ، فلما رآه فرغ، فجاءه جبرئيل عليه السلام، فقال: يا محمد، قل أعوذ بكلمات الله، الحديث^(٤).

وهكذا أخرجه الإمام أحمد بسنتين إلى عبد الرحيم بن عبيد الله التميمي.

(١) تنوير الحوالك (٦٨٤)

(٢) شرح الزرقاني (١/٣٤٠)

(٣) (ص ٧٧).

(٤) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/٢٧٧)، وقال: رواه أحمد وانظرني، والحديث في «الشهد» (١١٢، ٢١١).

أَنَّهُ قَالَ: أُسْرِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَأَى بِعُفْرَتًا مِنْ النِّجْنِ، يَطْلُبُهُ بِسُفْلَةٍ

فِي أَحَدِهِمَا: فَهِيَ إِلَى حَبْرَيْلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ قُلْ، وَفِي أُخْرَى:
فَرَعِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَجَعَلَ يَتَأَخَّرُ. وَجَاءَ جَبْرَيْلُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ قُلْ.

وَفِي دَعَامَشِ الْحَصَنِ: قَالَ مِيرُكُ: عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ قُتِلَ لَمِيدُ الرُّومِ بْنِ
خَنْبَسٍ: كَيْفَ: صَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً مُحَادَبَةً الْحَنْ؟ قَالَ: إِنْ الشَّيَاطِينَ
تَحَدَّثَتْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، الْحَدِيثُ. وَفِيهِ: فَتَرَكَ عَلَيْهِ جَبْرَيْلُ،
فَقَالَ: قُلْ يَا مُحَمَّدُ، الْحَدِيثُ. قَالَ: رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو بَعْلَى، وَلَكِنْ مَتْنُهُمَا إِسْنَادُ
حَيْدٍ، مُصَحَّحٌ بِهِ، نَهْ.

فهذه الروايات كلها كالصريحة في أن القصة لم تكن في ليلة الإسراء
المعروفة، لأن حبرئيل عليه السلام كان معه في تلك الليلة.

ولا يلزم عليك أن ما في السانني من لعظ خنيس بسعجة ثم نوى
مصرفاً آخره مهملة، هكذا حكى أبو سعيد قولاً في اسمه، والأثبت ما في
«مسند أحمد»^(١) يعني حياً، معجمة ثم نون ثم موحدة، بوزن جعفر، كما في
«الإصابة»^(٢)، ووسط في طرق هذه الرواية.

(أنه قال: أسري) بيناء المجهول (برسول الله ﷺ) قال صاحب «المحلى»:
الإسراء السير في أول الليل، والمراد به ههنا عروجه ﷺ إلى السموات بالليل،
نه. وهو مؤدى من تقدم من كلام الزرقاني، والأوجه عندي أن المراد بهما
بالإسراء المعنى اللغوي لا الليلة المعروفة، كما تقدم قريباً.

(فرأى عفرتاً من النج) بكسر العين المهملة أي متردداً من إنس أو جن،
وليل: قوله: من النج إفصاح، فإن العفريت لا يكون إلا منهم، وهو فعليت
من العفر بكسر فسكون، بمعنى الحبث، كذا في «المحلى» (يطليه) ﷺ (بسفلة)

(١) (٢٦٤/٣)

(٢) «الإصابة» (١٥٧/٢) به تحسّل.

مِنْ نَارٍ. كَلِمَا انْتَفَت رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأَى. فَقَالَ لَهُ جَبْرِيلُ: أَفَلَا
أَغْلَسْتُكَ كَلِمَاتٍ تَقُولُهُنَّ. إِذَا قُلْتُمَا طَلَمْتُ طَلَمْتُ شَعْلَتَهُ، وَحَرَّ نَفْيِهِ؟ فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «بَلَى» فَقَالَ جَبْرِيلُ: فَقُلْ: أَعُوذُ بِوَجْهِ اللَّهِ الْكَرِيمِ،
وَبِكَلِمَاتِ اللَّهِ اثْنَاتٍ، اللَّاتِي لَا يُجَاوِزُهُنَّ.....

عصم الشعر المعجمة (من نَار) وحري شيبه الجذوة الجعدة، كذا في «الترغامي»
(كَلِمَا انْتَفَت) إليه (رسول الله رَأَى) أي العربيت بطلبه لغصده إيدائه يَنْتَفَتُ، فنزل
جبرئيل عليه السلام، كما تقدم في الروايات.

(فقال جبرئيل: أَفَلَا أَغْلَسْتُكَ) بجمزة (لا اسمعاهم) (كلمات تقولهن) وتعود بين
(إِذَا أَنْتَ طَلَمْتَ طَلَمْتُ) بكسر الطاء، وفتح الهمزة، أي نخدمت (شعلته وخبر)
بالحاء المحمصة وشذ الراء (لأنه) أي سقط الشيطان (لغية) بكسر اللام والهاء،
أي يسقط الشيطان على وجهه، هكذا سياتي (انسح المصرية) وهو أوجه مما هو
النسخ الهندية ملقط طلمت شعلته وحريقته على أنه فصلة من الحرق، فيكون
عطف تفسير شعلته.

(فقال رسول الله ﷺ: بَلَى) علمني (فقال جبرئيل: فَقُلْ) بانفا، في أوتيه من
النسخ المصرية، ويحذفها في الهندية (أَعُوذُ بِوَجْهِ اللَّهِ الْكَرِيمِ) قال الساجي^(١)،
قال «قاضي أبو بكر» معنى ذلك صفة من صفات البري تعالى أمر رسول الله ﷺ
أن ينصت لها، وقال أبو الحسن المحاربي: أَعُوذُ بِوَجْهِ اللَّهِ أَعُوذُ بِوَجْهِهِ.

وترجم البخاري في «صحيحه»: بِأَمْرِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «قُلْ شَيْءٌ مَّا لَكُمْ
إِلَّا وَحَقُّهُ» قَالَ نَحْنُ^(٢)، قَالَ سَاطِقٌ: فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَجْهُهُ
وَعَمُّ مَرَّ صَعْفَةً دَانَهُ، وَنَحْنُ بِمَحَارِجِهِ، وَلَا كَالْأَجْوَةِ الَّتِي سَنَاهُمَا سَنَ
الْمَحْبُوقِينَ، كَمَا نَقُولُ: إِنَّهُ عَالِمٌ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّهُ كَالْعُلَّاءِ، إِنِّي أَخْرَجْتُ مَا بَسَطَهُ.

(وبكلمات الله الثنات) تقدم في الحديث السابق (اللاتي لا يجاوزهن) أي

(١) «الترغامي» (١٧٦/٢٧٧)

(٢) «فتح الأري» (٣٨٨/٣٣)

بُرٌّ وَلَا فَاجِرٌ. مِنْ شَرِّ مَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَشَرِّ مَا يَخْرُجُ فِيهَا. وَشَرُّ مَا تَرَى فِي الْأَرْضِ وَشَرُّ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا. وَمِنْ فِتْنِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَمِنْ طَوَارِقِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ.....

لا يتعداهن (بُرٌّ) بفتح الموحدة وشد الراء أي نقي (ولا فاجر) أي مائل عن الحق، وإعادة لا لزيادة التأكيد أي لا يشهد علم أحد إلى ما يزيد عليهما. وفي «المحلي»: هذا يشعر بأن العماد بكلمات الله علم الله، فلهذا ينفذ النبحر قبل نفاذه، ولو أريد بها القرآن يؤيد بأن البير والفاجر لا يتجاوزان ما لهما وما عليهما من الوعد والوعيد وغير ذلك.

(من شر ما ينزل من السماء ومن شر ما يخرج فيها) بضم الراء المهملة أي يصعد إليها. قال الزرقاني^(١): من شر ما ينزل من العنوبات، كالصواعق وما يخرج منها بوجوب العقوبة، وهو الأعمال الفسقة (وشر ما ذرا) بالذال المعجمة والهمزة، أي يث وشر من الخلق (في الأرض) أي على ظهرها (وشر ما يخرج منها) أي من شر ما خلقه في بطنها، قال الباجي: أي من شر ما خلقه في بطنها ثم يخرج منها ليصيب به من يناله من عباده (ومن فتن الليل والنهار) أي ما يحصل فيهما من الفتن، فهو من الإضافة إلى المظرف.

قال الباجي: محتمل أن يريد به أن يث نصيب في الليل والنهار أو تخلق في الليل والنهار، ويحصل أن يريد به الفتن التي سبها الليل والنهار مما يستعين أهل الفتن عليها بالليل، فيستترون بها ويتوصلون فيه إليها وكذلك النهار، اهـ. (ومن طوارق الليل والنهار) ذكر في «عامش الحصى»: أي حوادثهما، والطوارق جميع طارئة، وهو من الطارق، قيل: أصله اللق، ويسمى الآتي بالليل طارقاً لاستيائه إلى اللق، اهـ.

قال السجسي: الطارق ما جاءك ليلاً، ووصف ما يأتي بالنيهار طارقاً على سبيل الإنبا، ولما كان الطارق يأتي بالشر ويأتي بالخير، استثنى الطارق الذي يأتي بالخير، فإنه رغب في إتيانه ولم يستعد منه، اهـ.

(١) شرح الزرقاني، (١/٣٤١).

إِلَّا طَارِقًا يَطْرُقُ بِخَيْرٍ، يَا رَحْمَنُ.

١٧١٣/١١ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ سُهَيْبِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ

(إِلَّا طَارِقًا يَطْرُقُ) بِصَمِ امراء (بِخَيْرٍ، يَا وَحْمَنُ) قَالَ الزُّرْقَانِيُّ: رَادٌ فِي رَوَايَةِ النَّسَائِيِّ: «فَضَر لِقَبِّهِ، وَطَفَنَتْ شَعْلُهُ»، اهـ.

وَفِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ»: قَالَ: فَطَفَنَتْ نَارُ الشَّيْطَانِ وَهَرَمَهُمُ اللَّهُ، قَالَ الْبَاجِي: وَفِي «الْعَتِيقَةِ» عَنْ مَالِكٍ: وَسُئِلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فِي التَّعَوُّذِ، أَيْقَالَ ذَلِكَ ثَلَاثًا؟ فَقَالَ: مَا سَمِعْتُ إِلَّا كَذَا، وَثَلَاثَ أَفْضَلٍ، اهـ.

وَفِي «الْحَمْدِ»: إِنْ خَافَ شَيْطَانًا أَوْ غَيْرَهُ فَيَقُولُ: «أَعُوذُ بِرُوحِ اللَّهِ الْكَرِيمِ النَّافِعِ وَبِكَلِمَاتِ اللَّهِ السَّامِعَاتِ الَّتِي لَا يَجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ مِنْ شَرِّ مَا خُفِيَ وَفَرَأَ وَبَرَأَ، وَمَنْ شَرُّ مَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ، وَمَنْ شَرُّ مَا يَمْرُجُ فِيهَا، وَمَنْ شَرُّ مَا ذَرَأَ فِي الْأَرْضِ، وَمَنْ شَرُّ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا، وَمَنْ شَرُّ فِتْنِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَنْ شَرُّ كُلِّ طَارِقٍ إِلَّا طَارِقًا يَطْرُقُ بِخَيْرٍ يَا رَحْمَنُ»، أَهْلَبُ مِنْ عُلَّ مَصْرُوعٍ.

وَمِنْ «هَامِشِهِ»: أَيُّ رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «كِتَابِ الدُّعَاءِ» عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو يَعْنَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْثٍ، وَمِنْ «مَعْرِفَةِ النَّسَخِ» الْمَصْحُوحَةِ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الدُّعَاءِ» عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ حَيْثٍ، كَذَا فِي «الْحَرْزِ»، اهـ.

١٧١٣/١١ (مَالِكٌ عَنْ سُهَيْبٍ) مَصْفُورًا (ابْنُ أَبِي صَالِحٍ) ذَكَرَانِ (عَنْ أَبِيهِ) أَبِي صَالِحٍ السَّمْعَانِ ذَكَرَانِ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ) بِنْتِجِ الْهَمَزَةِ وَاسْكُونِ السِّبِينَ الْمَهْمَلَةِ قَبِيلَةً مِنْ حِزَاةٍ، قَالَ فِيهَا الشَّيْخُ رحمته الله: «أَسْلَمُ» سَالِمُهَا رحمته الله، وَطَاهَرُ الْحَدِيثِ^(١) أَنَّ الْفُلَيْحَ رَجُلٌ مِنْ أَسْلَمَ، وَاخْتَلَفَتْ الرِّوَايَاتُ فِي ذَلِكَ، كَمَا سَيَأْتِي فِي آخِرِ الْحَدِيثِ.

(١) الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مَدَنِهِ» (٣٧٥/٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (ص ٥٨٩)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٩٨).

قَالَ: مَا نَمْتُ هَذِهِ الثَّيْلَةَ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَيْ شَيْءٍ؟»^{١٧١٣١}
 فَقَالَ: «لَدَغْنِي عَثْرَتٌ». فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا إِنَّكَ لَوْ قُتِبَ حِينَ
 أَمْسَيْتَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ: تَنَاقَبَ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ. ثُمَّ تَصَرَّكَ»^{١٧١٣٢}

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي: ٤٨ - كِتَابِ الْمَذَكِرِ وَتَهْجَاهِ وَالْأَسْنَانِ، ١٦ - بَابِ
 فِي الْمَعْرِفَةِ مِنْ سَوَاءِ الْفَضَاءِ حَدِيثٌ ٥٥

(قَالَ: مَا نَمْتُ) بِصِيغَةِ الْمُكْتَلَمِ، مِنَ النَّوْمِ، عَلَى رَأْسِهِ حَتَّى (أَعْلَمَهُ الثَّيْلَةَ) فَقَالَ
 لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَيْ شَيْءٍ؟» (أَيْ مِنْ أَيْ سَبَبٍ لَمْ تَنْمَ) (فَقَالَ) (الْأَسْنَمِيُّ)
 (لَدَغْنِي) ذَلِكَ مَهْمَلَةٌ فَعَسَ مُحَمَّدٌ (مُحَرَّبٌ) فِي النَّاسِ (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
 أَمَّا) بَشَحَ الْهَيْئَةِ رَحْمَةُ الْعَبَسِ (بِئْسَ لَوْ قُتِبَ حِينَ أَمْسَيْتَ) أَيْ دَخَلْتَ فِي الْمَيِّتِ
 (أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ اثْنَامَاتٍ) بِصِيغَةِ الْجَمْعِ فِي جَمِيعِ النَّسَمِ، هَذَا التَّوْقِيفِيُّ^(١٧١٣٣)
 وَفِي رِوَايَةِ «الْإِسْلَامِ» بِالْإِفْرَادِ، قَالَ الْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ: وَهِيَ بِمَعْنَى، فَتَمِيزَاتِ
 مَا جَمَعَ الْمُحْمَلَةَ، وَمَا وَاحِدَهُ مَا تَفَرَّقَ فِي الْأُمُورِ فِي الْأَوَاقِطِ، هَذَا (مَنْ سَوَّاهَا
 حَقٌّ) وَتَقَدَّمَ فِي التَّحْدِيثِ السَّابِقِ الْكَلَامُ عَلَيْهِ (لَمْ تَصْرُكْ) الْمَعْرُوفَ مَا كَانَ يَحْتَاجُ
 (رَبِّ) كَمَا نَأْتِيهَا بِحَسَبِ كَمَا لَتَعُوذُ وَتَوْتَهُ وَصَعْفَهُ: لِأَنَّ الْأَدْوِيَةَ الْهَيْئَةَ مَنَعُ
 مِنَ الْإِدَا، بَعْدَ حَصُونِهِ وَتَمْنَعُ مِنْ دُخُولِهِ وَإِنْ وَقَعَ لَمْ يَصْرُدْ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ^(١٧١٣٤): «قَدْ جَرَّبْتُ ذَلِكَ، فَوَحْدَتُهُ صَدَقَتْ تَبَيَّنَتْ، وَلَدَغْنِي
 عَثْرَتٌ مُتَكَرِّرَةٌ، فَإِذَا أَنَا نَسِيتُ هَذَا التَّعُوذَ، قَالَ الْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ: وَهَذَا أَيْ
 التَّعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ مَقَامٌ مِنْ بَقِيَّةِ الْتَفَاتِ لَغَيْرِ اللَّهِ، أَمَّا مَنْ تَوَقَّلَ فِي بَحْرِ
 التَّوْحِيدِ بِحَيْثُ لَا يَرَى فِي الْوُجُودِ إِلَّا اللَّهَ لَمْ يَسْتَعِذْ إِلَّا بِاللَّهِ، وَلَمْ يَنْتَجِزْ إِلَّا
 إِلَيْهِ، وَتَنْبِيْهُ لَنَا تَرْقَى عَنْ هَذَا الْمَقَامِ، قَالَ: أَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، وَالْمَرْجُلُ
 الْمُخَاطَبُ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ، كَمَا فِي «تَرْقِيٍّ»^(١٧١٣٥)، وَفِيهِ أَنَّ التَّعُوذَ بِصَمَاتِهِ تَعَالَى ثَبَتَ
 مِنْ أَدْعِيَةِ رِيَّةٍ أَيْضًا، أَحْرَحَ الْبَحَارِي فِي «الصَّحِيحَةِ»^(١٧١٣٦) عَنْ جَابِرٍ قَالَ: لَمَّا تَرَأَيْتُ

(١٧١٣١) مَقَرُّ الْمَنْعِ التَّرْقِيٍّ (١٧١٣١).

(١٧١٣٢) ح (١٧١٣٣)

هذه الآية: ﴿مَنْ جَاءَكَ مِنَ النَّاسِ عِنْهُ غَيْرُ مَالٍ وَلَا مَوْلَا فَاَتْبَعْهُ حَتَّى يَضِلَّ﴾، قال النبي ﷺ: «أعوذ بوجهك»، الحديث، وأخرج أبو داود عن علي بن ربيعة قال: «رأيت الله سبحانه - عن رسول الله ﷺ أنه كان يقول منذ مضى: «اللهم إني أعوذ بوجهك الكريم وكلماتك التامة»، الحديث.

قال النووي في «الأذكار»: «رواه في أبي داود والنسائي وغيرهما بالإسناد الصحيح عن علي، وأخرج النسائي عن عائشة - رضي الله عنها - أنه وجدته ﷺ في الليل ساجداً تقول: «أعوذ بفضلك من عقابك»، وأعوذ برحمتك من سخطك»، الحديث، وفي حديثه ﷺ بل في رقة جبرائيل عليه السلام أيضاً «بسم الله أوفيك»، الحديث.

وذكر النووي في كتاب «الأذكار» عن عمرو بن شعيب عن النبي ﷺ أنه كان إذا دخل المسجد يقول: «أعوذ بالله العظيم، وبوجهه الكريم، وسلطانة القديم، من الشيطان الرجيم»، وغير ذلك من الروايات الكثيرة، وحديث الباب أخرجه مسلم^(١) عن ذكوان أبي صالح عن أبي هريرة أنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، نعت من عرفت لدغتي البارحة، قال: «أما نوت قلت»، الحديث.

وأخرج أبو داود برواية زهير عن سهيل عن أبيه قال: سمعت رجلاً من أسلم قال: كنت جالساً عند رسول الله ﷺ، فجاء رجل من أصحابه فقال: يا رسول الله لقد كنت لأباليك ألام ألام حتى أصبحت، قال: ماذا؟ قال: عتوب، الحديث، قال النسائي: أخرجه النسائي كذلك، وأخرجه أيضاً مسنداً، وأخرجه النسائي وابن ماجه من حديث المقفع عن عقيم ويعقوب بن الأشعث

(١) سورة الأنعام: الآية ٦٥.

(٢) صحيح مسلم (٢٦٠٩).

١٧١٤/١٢ - وحققني عن مالك، عن سبي مولى أبي بكر، عن القعقاع بن حكيم، أن كعب الأحمار قال: لولا كلمات أقولهن لجعلني يهود حسوا.....
عن أبي صالح عن أبي هريرة، كذا في المتن^(١)

مع اخرج أبو داود^(٢) برواية ميموني عن طارق عن أبي هريرة قال: أتني النبي ﷺ فذبح لدعت عقرب، قال العنبري: أخرجه النسائي، وفي إسناده بقبه بن قويد، وفيه مقال، وأخرجه النسائي بإسناد حسن نس في بقية، وأخرجه من حديث الزهري قال: بلغ أن أبا هريرة، ولم يذكر فيه طارقاً، أخرجه وقال السورتي في «الأركان» رويته في مصنف أبي داود، وغيره بإسناد صحيح عن زحو من أسلم من أصحاب النبي ﷺ قال: كنت حاضماً عند رسول الله ﷺ فقام رجل من أصحابه، فقال: يا رسول الله لئذ غلبت الشبهة، الحديث. رويته أيضاً في «مسند أبي داود» وغيره من رواية أبي هريرة، وكذا في رواية مسلم، أخرجه.

قلت: وكذا في «عمل اليوم والليلة»^(٣) برواية حماد بن سلمة عن مسند عن أبي عن أبي هريرة

١٧١٤/١٢ - (مالك عن سبي) قسم السبر وفتح الديم وقد أنباء (مولى أبي بكر) من عبد الرحمن (عن القعقاع) شافين مفتوحين وعسين أو لاهما ساكنة (ابن حكيم) يمنع جاء وكسر كتاب (أن كتب الأحمار قال لولا كلمات أقولهن) أي أدعو بين (الجعلني يهود) بالتعريف في اتساع الشهادة والتكبير في المعصية يمنع التصرف للعندية ووزن الفعل (حموا) أي بليداً أو ذللاً، والمعنى أنهم

(١) - معن المنعوت (١٠٠/٣٩٢)

(٢) - مسند أبي داود (٣٨٨١)

(٣) - (٣٨٨١).

سحرة، وقد أعصمهم إسلامي، فلو استعاضى بالكلمات لأمية لتمكنوا مني، وغلبوا عليّ، وحملوني بلباء، وأذلوني كالحمارة، فإنه مثل في المذلة، وقاب النسيي. لعله أراد أن اليهود سحرته، ولو استعاضني بآياتهم لم يكنوا من أولي بغى حقيقيين.

وتعقبه نقاري^(١) بأن قول الحنفية ليس إلا لله، وبسط في الرد عليه، وقال به: وحكمي عن ذلك فعي أنه قال: السحر بخيل وبغيره، وقد قتل حتى أوحب الله ما سر على من أتى من. وقيل: به يؤثر في ذاب الأسبان، فيجعل الادمي على صورة الحمارة، ويجعل الحمارة على صورة الكلب، والأصح أنه تخييل، قال تعالى: ﴿يُخَيَّلُ الْقَوْمَ مِنْ بَيْنِهِمْ نَجْمًا ثِقَلًا﴾^(٢) لكأنه يؤثر في الأبطال بالأمراس والموت والمجنون.

ومما يدل على إطلاق قلب الحنفية بعد إسماعيل أهل السنة، والمعتزلة على خلافه أنه لم يقع مثل هذا أبدًا من التكون، ويدل على بطلان فتنس وأعقل، فمن أعجز، المعجزات. قول ابن حجر: ويكون السحر بقلب الادمي حصة باعتبار الصورة لا باعتبار الحقيقة، والحقيقة على ما في ذلك خلاف أمر واقع شوهد في بعض النواحي تصعب مصر.

كما شوهد فيه أن رجلاً سافر عن زوجه مع علمها، فطاف ذكره، وصار كل من سنى طاء، فأخذته وزف على رقبته فطاف سلهه إلى أن عجز عن المشي فزف عتاً، ولم يجد مخلصاً إلى زوجته إليها مرجع فحت، ثم لا يزال يحث حتى وصل إلى محنها، وليس ذلك بشيء، ولا دلالة فيه على قلب الصورة فضلاً عن الحقيقة، وإنما هو تخييل السحر، وتمويهه إحاصل من ثبوت أثر

(١) انظر: مرآة المفاتيح (١٣٨/٥)

(٢) سورة طه: الآية ٦٤.

فَقِيلَ لَهُ: وَمَا هُنَّ؟ فَقَالَ: أَعُوذُ بِوَجْهِ اللَّهِ الْعَظِيمِ الَّذِي لَيْسَ شَيْءٌ أَعْظَمُ مِنْهُ. وَيَكْلِمَاتُ اللَّهِ لِلتَّامَاتِ الَّتِي لَا يَجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ. وَيَأَسْمَاءُ اللَّهِ الْحُسْنَى كُلُّهَا، مَا عَلِمْتُ مِنْهَا وَمَا لَمْ أَعْلَمْ.

المعنى إذا رجعنا إلى النحل الأول نرى على عدم الغلب صريحاً، فإنه لو تحقق الغلب لبقى ذكره في حلق إلى يوم القيامة، إذ لم يقع حينئذٍ سحر آخر قلبه فأنشأ مع أن دعوى المشاهدة باطلة، إذ هي مجرد حكاية فاسدة مما يستمرأه الناس، ويحشونها في بيوت القهوه، ونجور في غفول النساء وبعض الرجال ممن سحبت عقولهم وسخفت قلوبهم. اهـ.

والى الأول أى التثنية مائل الباجي^(١) إذ قد يحتمل أن يريده - والله أعلم - قلعتني، وأصغنتني عن راحة حتى أكون كالبحار التي لا ينفذ شئ، ولا يضرر المائل في البلاد، اهـ.

(فَقِيلَ لَهُ) أَيِ لَكُم (مَا هُنَّ) أَيِ ثَلَاثُ الْكَلِمَاتِ (فَقَالَ) كَعَب: (أَعُوذُ بِوَجْهِ اللَّهِ) نَعَمِ الْكَلَامُ عَلَيْهِ (الْعَظِيمِ الَّذِي) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صَمَةً تَمَعْدُفَ أَوْ الْمَعْدُفَ إِلَيْهِ، وَالْمَعْدُفُ وَاحِدٌ، قَالَ الْفَارِسِيُّ (لَيْسَ شَيْءٌ أَعْظَمُ مِنْهُ) وَلَا مَسْدُوفٌ تُعْظِمُهُ وَلَا عَرِيفٌ مِنْهَا، بَلْ وَلَا عَظْمٌ لِعَبْرَةٍ، لِأَنَّ الْكَلِمَةَ عِبْرَةٌ، وَتُخَفَّضُ كَقَوْلِ الْمُطَمِّمِ لِعُظْمَتِهِ، قَالَ الْقَتَارِيُّ: مَنْ لَيْسَ فِي الْكَوْنِ وَحْدٌ لِعَبْرَةٍ، وَهُوَ (وَيَكْلِمَاتُ اللَّهِ لِلتَّامَاتِ الَّتِي لَا يَجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ) (بَعْدَهُ لَا لِيُزَادَ التَّأَكِيدُ) وَنَقَدِمَ فِي السَّنَةِ (وَيَأَسْمَاءُ اللَّهِ الْحُسْنَى كُلُّهَا) مِنْتِ الْأَحْسَرُ، قَالَ الْبَاجِيُّ: بِخَيْرٍ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبُّنَا الْأَمْنَاءُ نَلْتَمِسُ نَدْعُوهُنَّ﴾^(٢) (مَا عَلِمْتُ مِنْهَا) أَيِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى (وَمَا لَمْ أَعْلَمْ) قَالَ الْقَتَارِيُّ^(٣): مَا عَلِمْتُ مِنْهَا أَيِ الْكَلِمَاتِ وَالْأَسْمَاءِ أَوْ مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ.

(١) انظر التلخيص ١٧٢/١٧٢

(٢) سورة الأنعام الآية ١٨٠

(٣) مرآة المفاتيح ٥٤ (٢٣٩).

قال الناجي: قوله: وما لم أعلم هذا إما ورد في قول كعب الأحمبار، فيحتمل أن يعتقد أن من أسماء الله عز وجل ما لا يعرفه هو، وإن عرفه غيره من الناس، ويحتمل أن يريد به أن فيها ما لا يعرفه أحد، وقد روي عن النبي ﷺ: «أن لله تسعة وتسعين اسماً، مائة إلا واحداً، من أحصاها دخل الجنة»، وهذا يقتضي أنها مائة يمكن أي يحصى، ويعلم، وهو الأظهر، اهـ.

قلت: والأوجه عندي الأول، فإنه قد ورد في دعاء من أصابه هم أو حزن «اللهم إني صنيك وابن عبدك وابن أمك. ناصيتي بيدك، ماضي في حكمتك، غافل في فمناذك، أسألك بكل اسم هو لك سئيت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحداً من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك» الحديث. ذكره صاحب «الحصن» برواية ابن حبان والحاكم وأحمد وأبي يعلى والبرار والطبراني وابن أبي شيبة كلهم عن ابن مسعود، وفي «هامة» عن «المواهب»: «توسل بأسماء الرب تعالى التي سمى بها نفسه ما علم العباد منها وما لم يعلموا منها، وما استأثرت به في علم الغيب عنده، فلم يطلع ملكاً مقرباً ولا نبياً مرسلًا، اهـ.

وما استدلل به الناجي من حديث التسعة والتسعين صرح غير واحد بأنه ليس للحصر، قال الغاري^(١): «هذا لا يدل على الحصر، إذ ثبت في الكتاب: الرب المولى النصير المحيط الكافي العلّام وغير ذلك، وفي الشُّعْبة: الخُتَّانُ السَّائِمُ الجميل، وتخصيصها بالذكر لكونها أشهر لفظاً، وأظهر معنى، أو لأنها عُرِّزَ أسمائها، وأسمائها المشتملة على معاني غيرها، وقيل: من أحصاها صفة لها. فلا يدل على الحصر مثل ثفلان ألف شاء أعدها للأضياف، انتهى.

قلت: أو تخصيصها باعتبار أنها وردت في القرآن، كما روي عن ابن

(١) «مرقة المفاتيح» (٧٣/٥).

مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وَبِئْسَ وَذَرَأٌ.

(٥) باب ما جاء في المتحابين في الله

١٧١٥/١٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي الْحَبِيبِ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ

عَبَّاسٌ وَأَبِي عَمْرٍاءَ مُخْتَصَرًا، وَأَبِي جَعْفَرٍ الصَّادِقُ مُفَصَّلًا، ذَكَرَهَا السَّيوطِيُّ فِي «الذِّكْرِ»^(١).

(عن شر ما خلق) أي أنشأ وفرد (وغيره)، بالهزة أي أوجد مبرأ من العاوت، فخلق كل عضو على ما ينبغي. قال تعالى: «وَمَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ» كذا في «المرقاة»^(٢) (وفرا) بالذال آخره همزة أي بث وتشر. وقال الزُّبَيْرِيُّ: قيل: هما بمعنى خائف. فذكرها لإعادة اتحد معناها. وقبل: «المرء والفر» يكون طبقة بعد طبقة وجيلًا بعد جيل، والخلق لا يلزم فيه ذلك. اهـ.

(٥) ما جاء في المتحابين

بصيغة التثنية أو الجمع هو الأظهر (في الله) أي لا تكون النسخة تعرض لانيوي، بل لمدائكه تعالى خاصة

١٧١٥/١٣ - (مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر) الأصباهي

(عن أبي الحبيب) بشم الحاء البهيمه والموحدين الخفيين (سعيد بن يسار) صد البمين، السدني (عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله ﷺ: أخرجه مسلم برواية ثمانية من سعيد عن مالك هذه السنة (إن الله تبارك وتعالى يقول) قال

(١) «الذِّكْرِ» (٣/٥٥٢).

(٢) (٥/١٣٦).

يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَيِ الْمُتَخَذِينَ لِجَلَالِي. أَيَوْمَ أَظْلَهُمْ فِي ظِلِّي.

التنويري^(١): به دليل لحوز قول الإمام. الله يقول، وهو العناب الذي عب العناب كافة، خلافاً لبعض السلف، إذ كره ذلك، وقال: إسماعيل: إن الله تعالى قال: ويرد عليه هذا الحديث، وأحاديث كثيرة صحيحة، وقوله تبارك وتعالى: يَوْمَ تَأْتِي سُورَةُ الْحَقِّ الْآخِرَةُ، اهـ.

(يوم القيامة) على رؤوس الأشهاد بعلامة لرفعة شأنهم (أين المتحابون) نداء تنويه وكرام، قال القرطبي، أي استعظام. قال المرقاقي، (الجلالي) أي لعظمتي أي لأجل تعظيم حثي وطاعتي. لا تعرض ديوب، فخصم الجلال بالذكر لدلالته على التيبة والسطوة، أي المنزهة عن سوانب النوى هي المحبة، فلا يتحابون إلا لأجلى لا شيء من أمور الدنيا، فينبى التحبيب للجلال أن لا يزيد الحب بالمر ولا ينقص بالاجتماع، كذا في «المرقاقي»^(٢).

زاد القاري^(٣): ويحتمل أن يكون من باب الاكتفاء، والتعقيب بجلالي وجسماني، أي المتحابون أي في حالتي التفتقر والبسط والخوف والرجاء، فينبى دوام صحبهم. اهـ.

(اليوم) فن: طرف متعلق بآي. والأظهر أنه طرف لقوله: اظنهم، كذا في «المسرقاة» (أظلمهم) بضم الهاء وقسر الظاء وشد اللام (في ظلي) قال جابر: هي صفة حق وشريف. لأن الظلال كلها خلق الله وجاء منسراً أي ظل عرشه في رواية أخرى. قال القاري: روى الطبراني في «المكبر» عن أيوب: «المتحابون في الله على شراسبي من يافوت تحت العرش»، قال القاصي. وطاهر أنه سبحانه وتعالى بظلمهم حقيقة من حر النسي، ووهج

(١) شرح صحيح مسلم: تنويري (١٦/٢٣).

(٢) شرح المرقاقي (١/٣٤٢).

(٣) مسرقاة: صانعي (١٩/٢٨٨).

يَوْمَ لَا يَنْظُرُ إِلَّا بِظُلْمٍ ۚ

أخرجه مسلم في ٢٥٠ كتابه المبر والصلوة والآداب ١٢٠ - ما - في فصل الحب في الله - حدث ٣٧.

الموقف - وأنفاس الخلقة، قال وهذا قول الأكثرين وقال عيسى بن دينار يقول: أكنه من السكنة كلها، وأكنه في كنفه وأخرجه، ولم يرد شيئاً من الظل ولا الشمس، كذا في المتن.

زاد النووي ومنه السلطان من الله في الأرض - ولان في ظل فلان، أي في كنفه وعونه، وقد يكون الظل هنا كتابة عن الراحة ونسجم من قوله عيش ظليل أي طيب - اهـ.

قال القاري: وأوسط القرآن هو الأوسط، إذ لا يصح إسناد الظل إليه تعالى حقيقة فيسبغ تأويله بارتكاز المعجاز أو بحذف العضوف - وما أبعد الاحتمال الأخير، اهـ. وسبغ شيء من ذلك في الحديث الأنبي (يوم لا ظل إلا ظلي) يدل من الظل المتقدم، كما قاله الطيبي، وبه جزم الزرقاني، قال القاري: والأظهر أنه منسوب بتقدير أعني.

قال القرطبي: فإن قيل حدث المرء في ظل صدقته حتى يقضي الله بين الخلائق، وحديث «سعد يظلمهم الله»، يدل على أن في القيامة خللاً لا يحير ظل العرش؟ أجيب بأن فيه طلالاً يحجب الأعمال، فبني أصحابها حر الشمس، وأنفاس الخلقة، ولكن ظل العرش أعظمها وأخرها يخص الله به من شاء من عباده، ومن جعلهم المتحابون في الله، ويحتمل أنه ليس هناك إلا ظل العرش يستظل به المؤمنون أجمع، لكن لما كانت تلك الظلال لا تنال إلا بالأعمال، وكانت الأعمال تختلف، جعل كل عامل منزلاً يخصه من ظل العرش بحسب عمله، وسائر المؤمنين شركاء في ظله، وهذا كله على أن الاستئصال حقيقي، خلافاً لما تقدم عن ابن دينار، كذا في الترمذي^(١).

(١) شرح الترمذي، (١/٣٤٢)

١٧١٦/١٤ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ خَلِيدٍ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غَاصِمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَوْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ:**

١٧١٦/٤ - (مالك عن خبيب^(١)) نفاذ معجزة وموحدتين مصمراً، فبدأ في بعض النسخ الهندية بلفظ خبيب بالحاء المعجمة تحريف من التماسخ، نيس في الموطأ في شيوخ الإمام أحد اسمه خبيب بالحاء السهلة (ابن حميد الرحمن) بن خبيب (الأنصاري) قال ابن عبد البر في التجرید^(٢): له في الموطأ حديثان، قلت: تقسم أحدهما في باب ما جاء في مسجد النبي ﷺ، والثاني هذا (عن حفص بن غاصم) من عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - (عن أبي سعيد الخدري أو عن أبي هريرة) بالنظ أو في حسم السج، وهكذا بالنظ الشك أخرجه الترمذي برواية معن عن مالك.

قال أبو عمر في التجرید: هكذا دوى يحيى هذا الحديث على الشك في أبي سعيد أو أبي هريرة، وكذلك هو في الموطأ عند جميع الرواة فيما علمت إلا أبا قرّة موسى بن طارق، فإنه قال فيه: عن مالك عن خبيب عن حفص عن أبي هريرة وأبي سعيد جميعاً، والحديث محفوظ لأبي هريرة بلا شك، كذلك رواه حميد الله بن عمر بن خبيب، هذا يعني في البخاري^(٣)، كما يأتي قريباً.

وقال النسبوتي في التتوير^(٤): قال ابن عبد البر: كذا رواه رواية الموصلة على الشك إلا مصعباً الزبيري وأبا قرّة موسى بن طارق. فليهما قال:

(١) الحديث في التتوير، (٢٨٠/٣).

(٢) (ص ٣٩).

(٣) أخرجه نهجاري من طريق أبي هريرة في الحدود (٦٨٠/٦)، وفي الأذان (١٦٦٠) وغيرها من المواضع.

(٤) تنوير الحرف، (ص ٦٨٦).

عن أبي سعيد وأبي هريرة بالرواية، وذلك رواية أبو معاذ الياسجي عن مالك، ورواه
 زهير بن يحيى الشافعي عن عبد الله بن وهب ومحمد بن حنبل عن القاسم
 بن عيسى عن عمر بن يزيد عنهم مالك عن نعيم بن حنبل عن أبي سعيد وحده
 ثم يذكروا أبا هريرة لا على الجمع ولا على الشك، ورواه عبيد الله بن عمر بن
 حفص بن غصم عن عائشة بن عبيد عن حده حفص بن غصم عن أبي هريرة
 وحده، اهـ.

قلت: هذا هو الحديث المستند إليه صل، أخرجه سنن أبي هريرة بن حنبل
 القطان عن عبيد الله، قال: الحافظ^(١)، عبد الله هو بن عبد الحميد، ويحيى
 هو حنبل عبيد الله النوري عنه، وحنبل بن حنبل بن عيسى هو جد عبد الله
 المذكور لأبيه، ولم تختص الرواية عن عبيد الله في ذلك، من رواية مالك في
 السوطي عن أبي سعيد أو أبي هريرة على الشك، ورواه أبو ذر عن مالك
 بن النضر عن حماد بن عمار، وتابعه معصم بن عمرو، أشد في ذلك عن
 أصحاب مالك، وانظر أن عبيد الله حفظه لكونه لم يشك فيه، ولكن من
 رواية خاله وحده، اهـ.

وقال الزبيري^(٢): قال الحافظ في «الأمالي»^(٣)، تنحفظ عن مالك بالمشك
 ورواية يكرها خطأ، والمحمول عن حفص بن غصم عن أبي هريرة وحده،
 كذلك أخرجه الشافعي والبيهقي من طريق عبيد الله، وهو أحد الأئمة،
 الحافظ، ويحيى بن خالد وحنبل بن حنبل ولم يشك فيه، فرواه أبو ذر، وتابعه
 مبارك بن فضالة عن حماد، أخرجه الخطابي، اهـ.

وقال الحافظ في «التلخيص»^(٤) في ترجمة هذا الحديث ما سجده من وجه

(١) فتح الباري: (١/١٢٣).

(٢) شرح الزبيري: (١/١٣٨).

(٣) فتح الباري: (١/١٣٨)، وقد فصل الكلام على هذا الحديث في كتاب الأذان (١/١٢٣).

أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَبْعَةٌ يُقَالُ لَهُمْ هِيَ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ».....

من الوجوه إلا عن أبي هريرة إلا ما وقع عند مالك من التردد به، وعن أبي سعيد الخدري، كما قدمناه، ولم نجده عن أبي هريرة إلا من رواية حفص ولا عن حفص إلا من رواية عبيد، نعم أخرجه البيهقي في «التعجب» من طريق سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، والراوي عن سويل عبد الله بن حابر الأسدي، وهو ضعف، لكنه ليس بمتروك، وحاربه حسن في المتابعات، اهـ

(ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سَبْعَةٌ) من الأشخاص مبدأ حرمه (يُقَالُ لَهُمْ) هِيَ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ) وهي يوم القيامة حين تَنَافَسَ الشَّيْءُ مِنَ الْحَلَقِ، حتى تكون منهم كسفار ميل، ويكون الناس على قدر أعمالهم في العرف، حتى سهم من شحمه، لعرفي الحام، كما فيه «الشكاة» برواية مسلم عن المقداد، قال البيهقي^(١): قال ابن عبد البر: هذا أحسن حديث يروى في ذلك للأعمان وأصحها، قال: «الظل في هذا الحديث يراد به الرحمة».

وقال الحافظ^(٢): قال حياض: إضافة نَظَرُ إِلَى اللَّهِ، إضافة ملك، وكل ظر فهو ملكه، كذا قال، وكان حقه أن يقول: إضافة تشریف ليحصل استيعار هذا على غيره، كما قال الكلب: بيت الله، مع أن المسجد كلها ملكه، وقيل: استراد بالظل قرأته وحمايته، وهو قول عيسى بن دينار كما تقدم في الحديث لحمايته، وقوله عياض، وقيل: ظل عرشه، ويمن عرشه حديد، سلحفاة عند سعيد بن مسعود بإسناد حسن، اسمه يظنهم الله في ظل عرشه، فذكر الحديث، وإذا كان استراد ظل العرش استلزم ما ذكر من كونهم في كسب الله فيه غير عكس، فهو رُحِمَ وَهُوَ حَرَمُ الْقُرْعِيِّ، ويؤيده أيضاً تغيير ذلك بيوم القيامة، كما في رواية أخرى عند البخاري.

(١) فتاوى الميراث (ص ٤٨٦).

(٢) معجم البحار (٢/ ١٢٣).

ويهدأ يندفع قورق من قال: "نمراد هل طوبى أم عني الجنة؟ لأن طوبىها يحصل بعد الاستقراء في الجنة، ثم ذلك مشدود لجميع من بدعها. والسبب يدل على اعتبار أصحاب الحديث المذكورة، فيرجح أن نمراد ظل المعززة، وروى الترمذي^(١)، وخمسة من حديث أبي عبد الله عرفة^(٢) "أحد الناس إلى الله يوم القيامة وأقربهم منه مجلساً إمام عادل".

وظاهر الحديث حصر المذنبين بالثواب المذكورة، وروى الترمذي بما مرصداً: أن صناعة إما تكون بين العبد وبين الرب أو بينه وبين الخلق، فالأولى بالنفس، وهو المذنب، أو بالنفس، وهو المتعلق بالمشاهدة، أو بالنفس، وهو الثاني في العبادة، والثاني عام، وهو الذي، أو خاص بالقلب، وهو الثالث، أو النسل، وهو الصدقة، أو النسل، وهذا العفة، ووقع في "صحح مسلم" من حديث أبي بصير عرفة^(٣) "أظن من رأى أو وضع له أقله أنه في يوم لا ظل إلا ظله، وهذا الحديثان غير السعة المذكورة في الحديث، فدل على أن العدد المذكور لا مفهوم له".

ثم تبين بعد ذلك الأحاديث الواردة في مثل ذلك، فثبت على منظر نفس، أي آخر ما ذكر من الإحصاءات، وقال في آخرها: "قد وردت الجميع في الدنيا"، وقد أوردته في جزء، سميت بمعرفة الخصال المعصية إلى عطلها، أي، وإجازة، وصاحب المحقق^(٤) لا يسميهم بالعدد، فثبت روى الإطلال لدى حركات أخرى، فلهذا الحافظ أبي جعفر إلى تدنية وعسرهم، في تيسر السوطي إلى معنى.

فثبت ذكرها في "فتاوى" نظام، وقال في آخرها: "وتمت الأحاديث

(١) مسند الترمذي (١: ١٦٦).

(٢) صواب الحواشي (١: ١٦٦).

الواردة في هذه الخصال بأسانيدها في كتاب يسمى اسمها العرش في الخصال المزدنية نزل العرش، ثم انحصرت في مختصر يسمى بزونغ نيلال في الخصال الموجبة لطلال، اهـ.

قال صاحب المصلى: فيها ما رواد مسلم من أنظر معبراً أو وضع له، وزاد ابن حبان، وصححه من حديث ابن عمر - رضي الله عنه - والنسائي^(١)، وأحمد والحاكم من حديث سهل بن حنيف: دعوى أنجده، والنسائي^(٢)، وأحمد والحاكم من حديث أبي هريرة: فحسبوا الخلق، اهـ. كذا في الأصل.

قلت: ومنها: لطلال لغاري، رواه ابن حبان وغيره من حديث عمر، ومنها: يوفاد الغارم وعود، المكتوب: رواهما أحمد والحاكم من حديث سهل بن حنيف، وأما الخاطر المصروف، فرواه النسائي في شرح السنن من حديث سالم بن آدم القاسم التابعي من حديث أنس، كذا في «فتح»، وقال الزبيدي في شرح الإحياء: قد نقل القسطلاني في شرح البخاري^(٣) العدد المتقدم على السعة عن شيخه النسائي، ولما ذكره باختصار.

٨ - أورحل كن في سرية مع قوم طغوا العدو، فاكشفوا، فحس آثارهم حتى وجدوا استشهد، روي ذلك في «جزء بيبي لمهرتمة» عن ابن سيرين عن أبي هريرة، وقال الزرقاني^(٤)، رواد أبو سعيد عن أبي هريرة، وقال لحافظ: حسن غريب جداً، اهـ.

٩ - أورحل تعلم الثمران في مسخرة، فهو يتلوه في كبره رواه البيهقي في

(١) مكانه في الأصل وهو عرفت، والأمراء، الخازي كما في القسطلاني (٣٤٢/٢).

(٢) إرشاد الساري، (٦٦٢/٤).

(٣) إرشاد الساري، (٣٤٥/٤).

«الشعب» عن أبي هريرة، وقال الزرقاني: رواه الحاكم واثبته.

١٠ و ١١ - «رجل يراعي الشمس لمواقيت الصلاة، ورجل إن تكلم تكلم بحم، وإن سكث سكث بحلم»، رواه عبد الله بن أحمد في «زوائد الزهد» عن أبيه عن سلمان، قال البخاري: وحكمه المرفوع.

١٢ - «رجل ناجر اشترى ربيع فلم يقتل إلا حقاً»، رواه ابن عدي في «الكامل»، من حديث أنس مرفوعاً.

١٣ و ١٤ - «من أنظر معسراً أو وضع له» تقدم الحديث عن مسلم.

١٥ - «أو ترك لغار»، رواه عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» عن عثمان مرفوعاً.

١٦ - «من أنظر معسراً، أو تصدق عليه» رواه الطبراني في «الأوسط» عن شداد بن أوس، كذا في «الإتحاف» و«الزرقاني»، وفي «المستطاني» عن شداد بن أوس عن أبيه.

١٧ - «أو أعان أعرج»، وهو من لا صناعة له ولا يقدر أن يتعلم صفة، رواه أيضاً في «الأوسط» من حديث جابر.

١٨ و ١٩ و ٢٠ - «من أعان مجاهداً في سبيل الله أو غارفاً في عسره أو مكاناً في رقبته»، رواه الحاكم وابن أبي شيبة وأحمد عن سهل بن حنيف.

٢١ - «من أظلم وأمس غاراً» رواه الطبراني في «المختار» من حديث عمر رضي الله عنه، وفي «الزرقاني»: رواه ابن عدي، وصححه الضياء.

٢٢ و ٢٣ و ٢٤ - «أنوصو» على الحكارة، والمشي إلى المساحذ في الظلم، وإطعام الحائم» رواه أبو القاسم النيمي في «الترغيب» من حديث جابر، وعزاء الزرقاني إلى أبي الشيخ وغيره عن جابر، وقال: قال الحافظ: عريب، وفيه ضعف، لكن في «الترغيب» في كل من الثلاثة أحاديث قوية، له.

٢٥ - «من أطعم حتى يشبع» رواه الطبراني من حديث حابر. قال الزرقاني: والإشباع أحصل من «طلق إيمانه».

٢٦ - «تأخر لا يشئى الخلاء تلحظ مني» الحديث بطوله، رواه الشيخ في «التواضع» عن علي بن عبد الله بن جعفر.

٢٧ - «إحسان الأخي وأو» مع «الكفارة» رواه الطبراني في «الأو» عن أبي هريرة مرفوعاً: «أوصى الله نبي إبراهيم عليه السلام».

٢٨ و ٢٩ - «من قفل شيئاً أو أرملة» رواه أيضاً عن جابر.

٣٠ و ٣١ و ٣٢ - «من إذا أعطي الحق قذره، وإذا سُئِلَ بداه، وحكم الناس بحكمه نفسه» رواه أحمد في «مسنده» عن عائشة، وفيه ابن أبي عمير.

٣٣ - «الحزير» رواه ابن شاهين في «الترغيب» من حديث أبي ذر. وعزاء الزرقاني إلى الحاكم وغيره.

٣٤ - «من نصح الوالي في نفسه وفي عانته» رواه أيضاً ابن شاهين من حديث أبي بكر الصديق.

٣٥ - «أن يكون بالأمم من رحبته» رواه أبو بكر بن لال في «فرانده» وأبو الشيخ في «التواضع».

٣٦ - «الصبر غير المنكسر» رواه اللادقطني في «الأفراد» وابن شاهين في «الترغيب» من حديث أبي بكر، كذا في «الإحسان» وفي «القطبي»: «من يضرب المنكسر» ونظمه عبد الله بن السني: «من عرق الثكلير» وقال زرقاني:

رواه ابن السني والديلمي بإسناد رواه عن الصادق وعمرو بن حصين.

٣٧ و ٣٨ - «عزادة العريض ونسب الهالك» رواه ابن أبي الدنيا عن فضيل بن عياض، قال: بلغني أن سوس عليه السلام قال: أي رب من تظلل

أعت ظل عرشك يوم لا ظل إلا ظلك؟ قال: يا سوسي الذين يعمدون العرصي. ويشيعون الهالك.

٣٩ - «شعبة علي ومحبوه» رواه أبو سعيد السكري في «الكنز وذهبان» عن علي مرفوعاً، وهو حديث ضعيف.

٤٠ و ٤١ و ٤٢ - «من لا ينظر بعينه امرأة ولا ينعمي في ماله الغيا، ولا يأخذ على أحكامه الزوا» رواه العيسوي في «فوائده» عن أبي الدرداء عن موسى - عليه السلام - قال: يا رب من يسألك في حظيرة القدس؟ ومن يستغنى بفلان يوم لا ظل إلا ظلك؟ الحديث. وعزاه الزرقاني إلى أبيه في «وحي» وحكى عن الحفاظ حكمه الترغيع، لأمر أبا الدرداء لم يأخذ عن أهل الكتاب.

٤٣ و ٤٤ و ٤٥ - «رجل لم تأخذه في الله لومة لائم، ورجل لم يخذله إلى ما لا يحسن له، ورجل لم ينظر إلى ما حرم عليه» رواه أبو القاسم النخعي في «ترغيبه» من حديث ابن عمر - رضي الله عنه - وفيه غيبة، وهو متروك، كذا في «الإتحاف»، وفي «الفسطاطاني» فيه غيبة، وهو متروك.

٤٦ - «من قرأ إذا صلى الفداة ثلاث آيات من سورة الانعام إلى ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُكْذِبُونَ﴾» رواه ألبان عن ابن عباس في جزء ابن الصفر، وهو ضعيف.

٤٧ و ٤٨ و ٤٩ - «واصل الرحم، وامرأة مات زوجها وترك عليها أيتاماً صغاراً، فذلت: لا أتزوج على أيتامي، حتى يموتوا أو يغنيهم الله، ورجل صنع طعاماً، فأطاب صمعه، وأحسن نفقته، فدعا عليهم الزهيم والصمكتين فأطعمهم نوجه الله» رواه الديلمي في «مسند الفردوس»، وأبو الشيخ في «التواب» عن أنس.

٥٠ و ٥١ - «رجل حيث توجه علم أن الله معه، ورجل يحب الخمار لجلال الله، رواه انظراني في «الكبرى» حديث أبي أمامة، وفيه بشر بن نمير، وهو متروك، قلت: الآخر منهما تقدم في «الموطأ» قريباً.

٥٢ - «لمؤذ من قل رحمة الله حتى يفرغ من أذانه»، رواه الحديث

أبي أسامة من حديث أبي نيباس وأبي هريرة، وفيه خبر عن عبد الله بن مسعود عن أبي سعيد مرفوعاً: «إن المؤمن من غفل يوم القيامة».

٥٣ و٥٤ و٥٥ - ابن قزح عن مكارم، عن أبي - وأخبار سنن، وأكثر الصلاة عليّ، روى الديلمي بلا إسناد عن أبي -

٥٦ و٥٧ و٥٨ - «تفسير القرآن في حلال الله مع أميائه» أسعديته، روى الديلمي في «مسنده» من حديث علي - رضي الله عنه - قال: «أبوزيد» ولا يلزم من حمله كونه زعمه في معرفة في غير السابقة.

٥٩ - «أخبار» روى أبو بكر من حديث أسد رفته بلفظ «إن للمريض في ظل العرش».

٦٠ - «أخبار الجوع في الدنيا» روى ابن شاهين من حديث عمر - رضي الله عنه - كذا في «الإتحاف» و«الانقضاء»^(١)، وقال الزرقاني: روى الديلمي عن أبي هريرة مرفوعاً: «أهل الجوع في الدنيا خوفًا من الله يستقلون يوم القيامة»، قلت: ويمكن عداده مستقلاً.

٦١ - «الصلوات» روى أبي الدنيا في الأموال عن عبيد بن سمي أحد التابعين، مثله لا يقال رأياً، في «الإتحاف» و«الانقضاء»^(٢)، وقال الزرقاني: روى الديلمي عن أبي الدرداء روى: «يؤتى للصائم من موائد من ذهب تحت العرش».

٦٢ - «من صام من رجب ثلاثة عشر يوماً» روى ابن ناسم في «أخبار» من حديث أبي سعيد الخدري، وسنده ضعيف جداً.

(١) انظر الإرشاد الدارقطني (٣/١٧٤).

٦٣ - «من صلى ركعتين بعد ركعتي المغرب، قرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وقل هو الله أحد خمس عشرة مرة» رواه الأحدث بن أبي أسامة في «الإتحاف» و«لزرقاني»، وفي «القسطلاني»: «أحدث بن أسامة من حديث علي، وهو منكر».

٦٤ - «أطفال التميمية» رواه الشيبلي في «مسنده» عن أنس، قال القسطلاني: وفي «المتعجم الكبير» عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه ﷺ قال للرجل الذي حاث ابنه: «أما ترغى أن يكون ابنك مع ابني إبراهيم يلعبه تحت ظل العرش؟»

٦٥ و٦٦ - «من ذكر الله بلسانه وقلبه» رواه أبو نعيم في «الحلية» عن وهب بن منبه عن موسى عليه السلام.

٦٧ و٦٨ و٦٩ - «رجل لا يعق والدته ولا يعشي بالنسبة، ولا يحسد الناس على ما أتاهم الله من فضله» رواه البيهقي في «الشعب» عن موسى - عليه السلام - وعزاه الزرقاني لأن عساكر عن ابن مسعود - رضي الله عنه - «إن الله نعماني قال لموسى: اقضي لا تحسد الناس ولا يعق والدته ولا يعشي بالنسبة في ظل العرش».

٧٠ إلى ٧٥ - «تطاهرة قلوبهم الخبة الذين إذا ذكر الله ذكروا به، وإذا ذكروا ذكر الله بهم، يفتنون إلى ذكره كما يفتي» المنصور إلى وكرها، ويغصرون لمطاره إذا استعلت، كما يغضب الشر، ويكلمون بحبه، كما يكلف الصبي بحب النصارى» رواه أحمد في «الزهدة» عن عطاء بن يسار عن موسى عليه السلام أنه سأل الله عز وجل: «من تزويه في ظل عرشك؟ فقال: هم لطاهرة قلوبهم» الحديث.

٧٦ و٧٧ - «الذين يصرون مساجدي، ويستغفرون في الأسحار» رواه ابن المبارك في «الزهدة» عن رجل من قرين عن موسى - عليه السلام -.

٧٨ - « قدس أذكركم ويذكركم »، روى أبو نعيم في «الحلية» عن أبي إدريس الجولاني عائد الله عن موسى - عليه السلام - .

٧٩ - « قل لا إله إلا الله »، روى الديلمي من حديث أنس مرفوعاً

٨٠ - « شهداء أشيد أرواحهم في تبادل من ذهب، معلقة في ظل العرش »، روى أبو داود والحاكم^(١)، وقال: على شرط مسلم من حديث ابن عباس.

٨١ - « للمعلمين للمعان أطفاله المسميين »، كذا في «الإتحاف» وفي «المسقطاني»؛ وعند الحسن بن محمد الحلال عن ابن عباس مرفوعاً «أنهم أعفوا للمعلمين وأعطوا أجورهم وأظلمهم تحت ظلك»، الحديث، وأخرجه الحطاب في «تاريخ بغداد» وقال: إن أبا الطيب عمر ثقة، فإن شيخنا: عن قراء بخط بعض الحفاظ أنه موضوع.

٨٢ و ٨٣ - «أكرم بالعرف، والنهي عن المنكر، وداعي الناس إلى طاعة الله»، روى أبو نعيم في «الحلية» وحسن الله تعالى إلى موسى عليه السلام في «المورث»، هذا ما ورد في الإصحاح الموجبة المظلال، كذا في «الإتحاف» بزيادة من «المسقطاني» في بعض المواضع، وذكر المسقطاني أن هذا الرويات، فارجع إليه^(٢) لو شئت انفصل وزاد المسقطاني:

٨٤ - «عند الله ربي»، وصححه ابن حبان عن عتبة بن عبد المسلم مرفوعاً. «من جاهد نفسه وماله في سبيل الله، حتى إذا بقي العدو قتلهم حتى قتل»، بذلك الشهيد المستحسن في حجة الله تحت ظل عرشه» أراد أيضاً.

٨٥ - وفي مناصب علي - رضي الله عنه - عند أحمد عنه مرفوعاً «أله - رضي الله عنه - يسير يوم القيامة يلوأ الحمد، وهو حامله، والحسن عن

(١) أخرجه أبو داود (٢٥١٠)، والحاكم (١٨٨/٢).

(٢) انظر: «إرشاد الساري» (٣/١٩٣).

إمام عادل، وشاب نشأ في عبادة الله.....

خاصة، وتقدم ذكر إبراهيم خليل الله - على نبينا وعليه الصلاة والسلام - في
فيل خمس وثلاثين، فيسير العدد سبيحاً وتسير.

(إمام عادل) ورواه سعيد بن أبي مريم عن مالك بن بلعظ وعبد الله وهو أنبغ،
أنه جعل المسمى نفسه عدلاً، فأنه من عبد الله^(١).

قلت: هكذا في «البخاري»^(٢) في «باب الصدقة» يسمي: «برواية عبد الله
عن غيب». قال الحافظ: أحسن ما مر به: العدول أنه الذي يتبع أمر الله موضع
كل شيء، موضعه من غير إغراط وتفريط.

قال الزرقاني^(٣): أو: «الجامع للكمالات الثلاثة الحكمة والشجاعة والعمق»
التي هي أوساط القوى الثلاثة العقلية والغصية والشهوانية، والمراد به صاحب
الولاية الحقيقية، وينحصر به كل من ولي من أمور المسلمين، فعُدَّ فيه،
مبيده ما في «المسلم»^(٤) عن عبد الله بن عمرو رفعه: «إن المفسطين عند الله
على منابر من نور على بيمين الرحمن، وكلماتهم بيمين يسير، الذين يعذبون في
حجنتهم وأهلهم وما ملكت أيديهم وما تولوا» وقدمه في الذكر: لأن نفعه أهم،
كذا في «الزرقاني» تبعاً «للفتح». وصأتي في آخر الحديث في التنبيه من كلام
الحافظ: دخول المرأة حيث تكون ذات عيال فتعدل بينهم.

(وشاب نشأ) بالمهمزة في آخره أي نبت، وإيضاً (في عبادة الله) وفي رواية
الإمام أحمد عن يحيى «عبادة الله»، هي رواية مسلم، وهما بمعنى. زاد
حماد بن زيد عن أبيه: «الله بن عمر» حتى أتوني على ذلك، أخرجه الجوزقي،
وفي حديث سلمان «أفنى شبهة في عبادة الله»، كما في «الفتح».

(١) تفرغ: «فتح البارقي» (١٤١/٢٤١).

(٢) - (١٤٢٢).

(٣) - (٢٤٣/٢٤٤).

(٤) «صحيح مسلم» (١٨٢٧).

ورجل قلبه مُتعلقٌ بالمسجد،

وفي «الإتحاف»: وفي حديث سمعان بن سعيد بن منصور بإسناد حسن «وَأُشَابَ أَفْئِدَتِي حُضْرَهُ وَنَشَاطَتُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، قال الحافظ: وأخص الشاب لكونه مطلقاً غلبة الشهوة، لما فيه من قوة الداعية على متابعة الشهوة، قول ملازمة العبادة مع غلبة أشد وأشد وأشد على غلبة الشهوة، كذا في «الفتح»^(١). وقال «البحر»^(٢): يريد أنه أقل فتوراً وأكثر حياءً مع نلأ في غير عبادة الله عز وجل، ثم عبده في آخر عمره عند شيخه. اهـ. هو مصدر بمعنى طيعه وخفاه.

(ورجل قلبه معلق) هكذا في جميع نسخ المهندسة والمصرية بناءً على المتعبد. من التعليل، قاله. الأبي سمعني أبي، وفي «الترغاثي» «متعلق» وصطحة غوفية بعد الميم وكسر اللام من العلاقة، وهي صلة الحب. اهـ.

وفي «البحاري» أيضاً «معلقاً بروية عبد الله عن غيب»، قال الحافظ^(٣): هكذا في «الصحيحين»، وعلاهره أنه من التعليل كأنه شبهه بالتمشي المعلق في المسجد. كأنه قيل مثلاً يشد إلى طول الملازمة قلبه، وإن كان جلده خارجاً عنه، وبذل عليه رواية نحوه في كائنات قلبه معلق في المسجد، ويحصل أن يكون من العلاقة، وهي صلة الحب، ويدل عليه رواية أحمد «معلق بالمسجد». وكذا رواية سليمان «من حياء» وزاد النعماني «والاستمالي» «معلق مريداً مثلاً بعد الميم وكسر اللام، وزاد مالك «إذا خرج منه يعود إليه»، اهـ.

قال الترمذي: «ولا بد من حديث أبي هريرة: «معلق بالمسجد» من شدة حبه إياه»، وذلك أنه لما قرطعة الله، وغلب عليه حبه، صار قلبه ملتصقاً إلى المسجد، لا يحب السراح عنه لوجوده فيه روح الشربة وحلاوة الطاعة، (بالمسجد) قال صاحب «المحلى»: رقم: «الصحيحين» «في المسجد»، فعلى

(١) فتح الباري (٢/١٤٥).

(٢) المتش (٢٧٣/٧).

(٣) فتح الباري (٢/١٤٥).

إِذَا غَزَخَ مِنْهُ حَتَّى تَعُوذَ إِلَيْهِ، وَرَجُلَانِ تَحَايَا فِي اللَّهِ، اجْتَمَعَا عَلَى ذَلِكَ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ.

الأول هو من العلاقة، أي شدة الحب، وعلى الثاني الظاهر أنه من التعلُّق كونه شبيهًا بمثل القنديل، اهـ. ونظاهر عندي على الأول، أن الباء بمعنى «في» نعم الرواية التي باعظ متعلِّقه تكون من العلاقة.

(إذا غرخ منه) أي من المسحود يتملق به (حتى يعود إليه) قال اللاجبي^(١): محناه - والله أعلم - ينوي الرجوع إليه، ويرتقب وقت نوجيهه نحوه، فهذا مما يستديم الحسنات؛ لأن من يوقى حسنة لم يعملها كتبت له حسنة، وإن عملها كتبت له عشرة، اهـ.

(ورجلان تحايا) بشدة الموحدة أصله تحايا أي اشتركا في الحب، قال الحافظ^(٢): أحب كل منهما الآخر حقيقة لا إظهاراً فقط، ووقع في رواية حماد بن زيد ورجلان قال كل واحد منهما للآخر إني أحبك في الله فصديراً على ذلك، ونحوه في حديث سلمان، اهـ. (في الله) أي في طلب رضائه أو لأجله لا لغرض دنيوي.

(اجتمعوا على ذلك) قال الحافظ: وفي رواية «اجتمعوا عليه». وهي رواية مسلم أي على الحب المذكور، والمراد أنهما داوماً على المحبة الدينية، ولم يقطعاها بمارس دنيوي، سواء اجتمعا حريفة أم لا، حتى فرق بينهما الموت، ووقع في «الجميع» للحميدي: «اجتمعوا على خير» ولم أر ذلك في شيء من «المصححين» ولا غيرها، من «المتخرجات»، وهي عندي تحريف، اهـ. (وتفرقا عليه) يعني يحفظان الحب في الحضور والغيبة، قال الطبري: تفرقا عليه من مجامعهم، وقيل: التفرق بالموت، كلا في «المحلى».

(١) «الفتن» (٧/١٧٣).

(٢) «فتح الباري» (٣/١١٥).

ورَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا فَفُضِّتْ عَيْنَاهُ.....

قال البجلي: قال مالك: الحب في الله والبغض في الله من الغرائص، واجتماعهما بمعنى أنهم يجتمعان بسبب تحابيهما في الله، وببشراف عن ذلك، يحتمل أن يريد به ثبوت محبة حزين لا اجتماع والافتراق، ويحتمل أن يريد أنهما بشراف من أجل ذلك، أي فرد كل واحد منهما مع كل صاحب يكون الانفراد به أفضل، اهـ.

قد لاحظنا غموض هذه العبارة واحدة مع أن متعاطيهما التام، لأن المحبة لا تنم إلا مائتين، أو لما كان تمتحان معنى واحد كان عد أحدهما معنياً عن عد الآخر، لأن الغرض عد الحصان لا عد جميع من انصف به، اهـ.

أورجل ذكر الله أي مغلبة من التذكر أو بلسانه من الذكر، كذا في «الفتح» (خالياً) من الخلوة لأنه يكون حيث لا أحد من الزبائن، أو المراد خالياً من الالتفات إلى غير الله، ولو كان في ملأ يؤوله رواية البيهقي ذكر الله من بيته وبوابة المارة، رواية ابن الماروك ومحمد بن زيد ذكر الله في خلوة أي في موضع خفي، وهي أصح، فإنه الحفظ.

قال البجلي: حص النبي ثلاثة الخوالي والخال، لأنه أحد من الحرية والمصلحة، فما كان في حال الخلوة، فإنه خالص لله تعالى لا يشوبه غيره، اهـ.

روى في «الفتح» (الهداية به) ذلك (من قلبه) وليس هذا في النسخ المصرية^(١)، ولجار متعوق بذكر، فإن صح فيه تأكيد لأن سيلان العيون في الخلوة لا يكون إلا بالذكر من قلبه.

(ففاضت عينه) أي فاضت الدموع من عينه، وأستد العيش إلى العيش سائلة، كأنها هي التي فاضت، قال القرطبي: رفيض العين بحسب حال

(١) انظر لا ستغارة (٢٧/١٠٤).

وَرَجُلٌ دَغْنَةٌ ذَاتُ حَسْبٍ وَجَمَالٍ

الذاكر، وبحسب ما يكشف له، وفي حال أوصاف العلال يكون البكاء من خشية الله، وفي حال أوصاف الجدار يكون البكاء من الشوق إليه، قال المحافظ: قد خص في بعض الروايات بالأول، ففي رواية حماد بن زيد: عند الحوزة «ففاضت عيناه من خشية الله» ونحوه في رواية أبيهني، اهـ.

(ورجل دغنة) أي ظلمته، كما هو لفظ «الصحيحين» (ذات حسب) ولفظ البحاري «طلب» ذات منصب، قال المحافظ: بين المحدث أحمد في روايته عن يحيى القطان، فقال: «دعت امرأة»، وكذا في رواية أخرى لـ «الصحيحين»، والعماد بالمنصب الأصل والشرف، ولفظ مالك في «موطه»: «ذات حسب»، وهو يطلق على الأصل وعلى المال أيضاً، اهـ. وفي «السلمى»: الحسب ما بعده الإنسان من مزاخر أمانه. وتبيل: التحصيل الحميدة، اهـ. (وجمال) أي مزينة حسن.

قال المحافظ^(١): قد وصفها بأكمل الأوصاف التي جرت العادة بمزينة الرعية لمن تحصل فيه، وهو المنصب الذي يستلزمه الجاه والمال مع الحمان وشرف النسب، وقل من يجتمع ذلك فيها من النساء، زاد ابن المبارك «إلى نفسها»، وللبهني في «الشعب» من طريق أبي صالح عن أبي هريرة أقرعت نفسها عليه، وأقارن أنها دغنة إلى الفاحشة، وبه جزم القزطبي، ولم يحك غيره.

وقال بعضهم: ويحتمل أن تكون دغنة إلى التزويج بها، معذرة أن يشتغل عن العادة بالافتتان بها، أو خاف أن لا يقوم بعضها لشغله بالعبادة عن التكب بها، بلق بها، والأول أظهر، ويؤيده وجود الكناية في قوله: «إلى نفسها»، ولو كان المراد التزويج لصرح به، والصبر عن الموصوفة به، ذكر من

(١) فتح الباري (٢/٦٢٥)

فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ وَزُجُلُ تَصَدَّقْ بِصَدَقَةٍ

أكمل الممرات نكثرة الرغبة في مثلها، ونحو تحصيلها، ولا سيما وقد أُنشئت عن مشايق القوم فيها، أودع ونحوه، اهـ.

وقال المصنف^(١): يريد دعوته إلى نفسها ويحتمل أن يورد على وجه النكاح، ويدف أنه لا يقوم بها بحسب لها، ويحتمل أن تدعوه إلى ذلك مما لا يحل فيمنع منه، وخصي في ذات الشرف والمجدد؛ لأن الناس فيمن احتمعت لها هاتان المحبتان أرغب وعليها حرص، فإذا قال: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ كَانَ استماعه تسخافة الله عز وجل، وإيراد أن سدا الله نيازك وتعالى، اهـ.

(فقال: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ) زاد في النسخ الهندية بعد ذلك (ووب العالمين) وليس هذا في النسخ المصرية، وظاهر التورقاني أنه ليس من رواية يحيى بن حمزة: زاد في رواية: «وب العالمين»، قال المحقق^(٢): الظاهر أنه يقول ذلك لمثله ليرحمها عن الفاحشة أو ليعتفدها، ويحتمل أن يقوله بثبته، قاله عباسي، وقال المقرضي: إما يصدر ذلك عن شدة خوف من الله تعالى، ومثب تقوى وحياة، هـ.

وقال الباجي: يحصل أنه راجعها بذلك، وأظهر لها وجه استماعه عليها، ويحتمل أن يريد أنه حث نفسه بذلك عما دعه إياها، اهـ.

(ووزجل تصدق) بالترقية على صيغة الماضي في النسخ المصرية، والناحية في النهاية، والأول (تصدق) قال المحقق^(٣): نكرها ليكمل كل ما يتصدق به من قبل وكثير، وظاهره يشمل المدونة والمنقوصة، لكن نقل السوي عن المجلس: أن إظهار المنقوصة أولى من إتمامها، اهـ. وبه جزم صاحب المحلى، إذ قال: أي تطوعاً، لأن التزكاة يتدب إظهارها، اهـ.

(١) المعجم (٧/٢٧٣)

(٢) فتح الباري (٢/١٤٥)

(٣) فتح الباري (٢/١٤٦)

فَأَخَذَهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالَهُ مَا تُنْقِي بِمِثْلِهِ.

أُخْرِجَ الشَّيْخَانِ. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ خَرِزْمٍ فِي: ٨٦ - كِتَابِ الْعَبُودِ، ١٩ -
بَابِ فَضْلِ مَنْ تَرَكَ الْفَوَاحِشَ. وَمُسْلِمٌ فِي: ١٢ - كِتَابِ الزَّكَاةِ، ٣٠ - مَابِ فَضْلِ
إِخْتِصَاءِ الصَّدَقَةِ، حَدِيثُ ٩١.

(فَأَخَذَهَا) أَي كَتَمَهَا عَنْ آسَاسٍ (حَتَّى لَا تَعْلَمَ) قَالَ الْحَافِظُ: بَضْمُ الْمَبْرُ
وَفَتْحُهَا، وَمَثَلُ الزُّرْقَانِي انْضَمَّ بِقَوْلِهِمْ: مَرَضَ حَتَّى لَا يَرَى جَوْنَهُ. وَانْفُشَحَ سَمُو
سَرَتْ حَتَّى مَتَيْبَ الشَّسْرِ، وَصَاحِبِ «السُّطْحَى» بِعَوْلٍ: سَرَتْ حَتَّى لَا تَعْيِبَ
الشَّسْرَ (شِمَالَهُ مَا تُنْقِي بِمِثْلِهِ).

قَالَ الْحَافِظُ: هَكَذَا وَقَعَ فِي مَعْظَمِ الرِّوَايَاتِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي
الْبُخَارِيِّ، وَغَيْرِهِ، وَوَقَعَ فِي «صَحِيحِ مُسْنَدٍ» مَقْلُوبًا «حَتَّى لَا نَعْلَمَ بِمِثْلِهِ مَا تُنْقِي
شِمَالَهُ» قَالَ عَبَّاسٌ: هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسَخِ الَّتِي رَصَنَّا إِلَيْنَا مِنْ «صَحِيحِ
مُسْنَدٍ» وَغَرِّ «مَقْلُوبٍ» بِإِنْصَوَابِ الْأَوَّلِ.

ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ^(١) بَعْدَ مَا بَسَطَ الْكَلَامَ عَلَى مَنْ وَقَعَ مِنْهُ الْقَلْبُ. وَقَدْ
تَكَلَّفَ بَعْضُ الْمَسَاحِرِينَ فِي تَوْجِيهِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ الْمَقْلُوبَةِ، وَقَبَسَ بِجَهْدٍ: لِأَنَّهُ
الْمَخْرُجُ وَاحِدٌ، ثُمَّ اتَّعَمَّقُوا فِي الْحَدِيثِ الْمَبْلُغَةِ فِي إِخْتِصَاءِ الصَّدَقَةِ بِمِثْلِ أَنْ
شِمَالَهُ مَعَ قُرْبِهَا مِنْ بَيْتِهِ وَتَلَازُمِهَا لَوْ تَصَوَّرَ أَنَّهَا نَعْلَمُ لِمَا عَلِمَتْ مَا فَعَلَتْ
الْيَمِينُ لَشِدَّةِ إِخْمَاتِهَا، فَهُوَ عَلَى هَذَا مِنْ مَجَازِ افْتِنَائِهِ، وَيُؤَيِّدُهُ رِوَايَةُ حَمَادِ بْنِ
رَبِيعٍ عِنْدَ الْحَوْزَمِيِّ «تَصَدَّقْ بِصَدَقَةٍ كَأَنَّهَا تُخْفِي بَيْتَهُ مِنْ شِمَالِهِ» وَيَحْتَمِلُ أَنْ
يَكُونَ مِنْ مَجَازِ الْحَدَفِ وَالتَّكْدِيرِ حَتَّى لَا يَعْلَمَ مَلِكُ شِمَالِهِ.

وَأَيْدَمُ مَنْ رَعِمَ أَنْ الْمَرَادُ بِشِمَالِهِ نَفْسُهُ، وَأَنَّهُ مِنْ تَسْمِيَةِ الْكُلِّ بِالْجُزْءِ، فَإِنَّهُ
يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ نَفْسَهُ لَا تَعْلَمُ مَا تُنْقِي نَفْسَهُ. وَقِيلَ: هُوَ مِنْ مَجَازِ الْحَدَفِ،
وَالْمَرَادُ بِشِمَالِهِ مَنْ عَلَى شِمَالَتِهِ مِنَ النَّاسِ، كَذَلِكَ قَالَ: مُجَاوِرُ شِمَالَتِهِ، وَقِيلَ:

المراد أنه لا يبرئ صدقته، فلا يكتبها كتاب التبر، وحكى نفوطي عن بعض مشايخه أن معناه أن يصدق على الضعيف المكتتب في صورة شراء لترويج صنعه أو دفع فيديتها واستحقاقه، وقد نظر، وإن كان أراد أن هذه الصورة مراد الحديث خاصة، وإن أراد أن هذا من صور الصدقة المحببة فيسلم، اهـ.

وفي «المحلى» ذكره مباحة في الاختصاص بحيث لو كان ثمة وجلاً لما علمها، اهـ.

وقال «نرسدي في الإتحاف»: قال ابن بطال: هذا مثال صريح في المسألة في الاستئثار بالصدق، إما أراد أن لو قدر أن لا يعلم من يكون على نسالة من الناس، نحو «وَسَقِلْ أَقْرَبِيَّةً» لأد التبر لا توصف بالعلم، فهو من مجاز الخفاف، وأنظف منه ما قال ابن السير: أن يراد لو أمكن أن يخفي على نفسه أهله، فكيف لا يخفي عن غيره، والإخفاء عن النفس ممكن، وهو أن يدعى المستصدق عن الصدقة، ويدعى بها حتى يمدحها، وهذا ممدوح عند الكرم شرعاً وعرفاً.

وقال الشيخ الأكبر قدس سره: أعلم أن إعطاء الصدقة شرط في إيل العناء العائلي الذي نرضى الله به لأعداء السمعة، صورة إحتناها على وجهها، أن لا يحتمل من تصدقات عليه، وتشتغل في إيصال تلك إليه بأي وجه كان، ومنها: أن نعمته كنهه يأخذه، وأرد يأخذ من الله لا منك، حتى لا يرى لك فضلاً عليه مما أعطاه، ولا يظهر عليه ببر بذلك أثر دني أو ملكه، ويحصل به علم جليل من إعطائه، فتغيب أسد من عينه حين إعطائه، فإنه قد قررت عنده أنه ما يأخذ سوى من هو له فيها، من إخفاء الصدقة.

ومثل: أن يحفي كونه صدقة، فلا يعلم المتصدق عليه أنه أحد صدقة، ولهذا حرص الله العامل في الصدقة حتى لا يبدل المتصدق عليه بس يدي المتصدق، فبأن أخذنا العامل أحدها بعز وظهر منك، فإذا حصلت في يد

١٧١٧/١٥ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ الْعَبْدَ...**

السلطان الذي هو التوكيد من الله أفعاله لأمره، وأفعاله بعدة نفس لا بدنة، فإنه حتى فهم بيد هذا التوكيد، فلم يعمم الأخذ من هو رب فقله السائل على التبعين عين ما هو. وكان هذا أيضا من إختصاص الصدقة. وليس في الإختصاص من هذا، إنه.

التيه قال المحافظ^(١) ذكر الرجل في هذا الحديث لا مفهوم له، بل يستلزم استثناء مفهوم فيه ذكر، إلا أن كان المراد بالإمامة العادل الإمامة العظمى. وإذا فسر دخول المرأة حيث تكون ذات حياء فتعذر فيها، ونحو خصله ملازمة المسجد - لأن صلاة المرأة في بيها أفضل من المسجد، وما هذا ذلك فالعسكرة حاصلة نهن، حتى الرجل الذي دعي المرأة، فإنه تصور في امرأة دعيته، ذلك جدلي مثلا، فامتنعت خوفا من الله تعالى مع ما فيها، أو شأنا جدلي دعاه ملك إلى أن يروجه اسمه مثلا، فحسب أن يرتكب منه القاحلة، فامتنع مع حاجته إليه، اهـ.

١٧١٧/١٥ - (مالك عن سهيل) نظم أبي التيمامة مصغرا (ابن أبي صالح عن أبيه) أبي صالح قال: (عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال) أخرجه الشيخان في صحيحيهما^(٢) بطرق عديدة كما في أحد الحديث (إذا أحب الله العبد) أي رضي الله عن أسد عبده، وأراد به حيرا، قال عياض: المحبة الميل، وهو رضي الله تعالى محال. فالمعنى إرادة الحبر له، وقال

(١) فتح الباري: ٢/٢٧٠.

(٢) أخرجه البخاري في هذا الحديث (٣٢٠٩)، باب ذكر السلاكة: وفي التوحيد (٧١٨٥)، وأخرجه مسلم في تير الوصية (١٥٨) (٢٦٣٧)، والحديث في «الشمعة» (١٣، ٢٣٧).

ذُو الْجَبْرِيلِ: هَذَا أُخْبِيتُ فَلَا أَمْلَأُ فَأَجِبُهُ.....

القصيدة^(١) أي إذا أراد إتيها من محبته (عبد من عبده) رضى بها من صفات المذات، فمدحه لوفرة الخصال أو من صفات الأفعال، فهي من رواديه وإمساكه اهـ.

قال الخليل^(٢) وقع في بعض طرق الحديث بيان سبب هذه المذات، ففي حديث تومار عبد أحمد والظهير^(٣) أن عبد لم ينس مرفة الله تعالى فلا يزال كذلك، حتى يقول: يا جبريل إن عبادي فلاناً يلتمس أن يرحمني، ألا وإن رحمته غيب عليه، الحديث.

أقال تعالى (الجبريل) عليه السلام: (يا جبريل) كذا في النسخ الهندية، وليس هذا من العصرية (قد أخبيت فلاناً فأجبه) أثبت يا جبريل، بهذه مفرجه، وكسر حاء مهذلة، وفتح حاء مهذلة، أتمه فأجيبه، قال 'قاري' يلد على دلالة من حيث خصه من من أهرام التلافة، فيكون أفسس من إسرائيين وميكائيل وسائر حملة العرش وغيرهم، ويحصل أن يكون وجه تسميته يكون سمياً بين الله وعباده المؤمنين إلى الخلق، اهـ.

قال ابن الجوزي^(٤) يحصل أن يكون ذلك على معنى أن يكون من محابين في الله، فإن جبريل رآه الله تعالى، وذلك الرجل يحب الملائكة وأهل الأنعام المحبين، وأهل البحر يدور جبريل عليه السلام، قال يونس: 'مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ يَمْشِي فِي رُشْدِهِ وَيُؤْتِي أَمْرًا كَثِيرًا' الآية، اهـ.

وتأنيب التاجي أشار بذلك إلى ذكر الإمام حديث الباب في هذا ما في

(١) مريد اصطلاحاً ١٣٧٩/١

(٢) صحيح الترمذي ١٠٠٠/١

(٣) التفسير ١٠٠/١

(٤) سورة يونس، الآية ٩٨

فَبِحَبَّةِ جَبْرِيلَ. ثُمَّ يَنَادِي فِي أَهْلِ السَّمَاءِ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَبَّ فُلَانًا فَأَحِبُّوهُ. فَبِحَبَّةِ أَهْلِ السَّمَاءِ.

المتحسين، وقال القاري^(١): قوله تعالى: «إني أحب فلانا» هي هذه ذكر سبب المحبة من توصف عبده إشارة إلى أن أفعاله تعالى مبرأة من الأعراض والعلل. بل يترتب على محبة تعالى «حبة العبد» إياه سنوك سبيله واتباع رسوله ودوام اشتغاله بذكره، وقوله تعالى لجبرئيل: «أحبه» زيادة لإكرام العبد، وإلا فكفى بالله محباً ومحبوباً. أمه. (ليحبه جبريل) عبه السلام، قال القاري. ومحبة جبرئيل دعاؤه واستعاضه له والنسب إلى الاجتماع به وبحر ذلك.

«ثم ينادي» أي جبرئيل عليه السلام بأمره أمر الله إذ لا يفعلون إلا ما يؤمرون. وهذا هو الظاهر. وبه جزم الزرقاني والقاري وغيرهما خلافاً لما سيأتي عن الباقي (أي أهل السماء) قال الساجي: سحتمل أن يريد أن جبرئيل ينادي في السماء، وبسحتمل أن يريد أن الله تبارك وتعالى يقول لأهل السماء، كما يقوله لجبرئيل عليه السلام، أو يأمر من ينادي فيهم بذلك فيحبهم أهل السماء لذلك.

«إني الله تبارك وتعالى قد أحب» بصيغة الماضي (فَلَا مَا فَأَحِبُّوهُ) بصيغة الأمر (فَبِحَبَّةِ أَهْلِ السَّمَاءِ) ما قابل الأرض، فيتمثل السموات السبع وما فوقها، قال المازري: هذا إعلام منه سبحانه وتعالى وأمره الملائكة بذلك تنويه به وتشريف له، كما في قوله تعالى «أنا مع عبدي إذا ذكرني في ملا ذكرته في ملا خير منهم».

قال النووي: محبة جبرئيل والملائكة تحتمل وجهين: أحدهما: استغفارهم وتساؤهم عليه ودعائهم له. والثاني: أن محبتهم على ظاهره المعروفة في الناس، وهو ميل القلب إليه واشتياقه إلى لقاءه، بسبب حبهم إياه

(١) «مرقاة المفاتيح» (٩/٢٤٧)

ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي الْأَرْضِ.

كونه مطيعاً لله محبوباً له، كذا في «المعلى»، قال الباجي: فبصير العبد بذلك مع أهل السماء من المتعابين في الله.

(ثم يوضع) هكذا في جميع النسخ المصرية من المتن والشروح غير الزرقاني، وكذا في «المشكاة» فهو ببناء المجهول من الوضع، وفي النسخ انتهية اسم يضع، وكذا في «الزرقاني» (له القول) ينتج القاف المحبة والرضا، قال الحافظ: هو من قوله تعالى: ﴿لَقَدْ بَلَّغْنَا رُبَّكَ بِقُدْرٍ حَتَّى﴾ أي رضى بها، قال المطرزي: القبول مصدر لم أسمع غيره بالفتح إلى آخر ما بسطه في تحقيق اللفظ.

(في الأرض) أي في قلوب أهل الأرض، أي يحدث له في القلوب مودة، فتحبه القلوب بغير نود منه، ولا تعرض للأسباب التي يكتسب بها مودات القلوب من فوابة أو اصطناع معروف، إنما هو اختراع منه تعالى ابتغاء تخصيصاً لأولياته بكرامة خاصة.

قال الحافظ^(١): راد الطبراني في حديث ثومان ثم يبيط إلى الأرض، ثم نقرأ رسول الله ﷺ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا وَهَلِّبُوا الصَّالِحِينَ سَبِّحْ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وَكُلُّهُمْ﴾^(٢)، وثبتت هذه الزيادة في آخر هذا الحديث عند الترمذي وابن أبي حاتم من طريق سهل عن أبيه، انتهى. قال ابن عبد البر: فيه أن الله تبارك وتعالى يتعدا المحبة بين أناس، والقرآن يشهد بذلك قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا وَهَلِّبُوا الصَّالِحِينَ سَبِّحْ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وَكُلُّهُمْ﴾ قال المفسرون: يحبهم ويحبهم إلى الناس، كذا في «الزرقاني».

ونرجم البخاري في مصحيحه على ذلك الحديث «باب المقة من الله».

(١) فتح الباري (١٠/٤٦٢).

(٢) سورة مريم: الآية ٩٦.

قال الحافظ^(١): أي ابتداءها من الله، وهذه الترجمة لفظ زيادة وقعت في نحو حديث الباب في بعض طرقه، لكنه على غير شرط البخاري، فأشار إليها في الترجمة لمادته، أخرجه أحمد وانطبراني وابن أبي شيبة عن أبي أمامة مرفوعاً قال: «الجنة من الله والنصب من السماء، فإذا أسب الله عبداً، الحديث»، اهـ.

وقال الأبي: لا يشكل على الحديث أن كثيراً ممن يحبه الله لا يعرف فضلاً عن وضع القبور له، وبديل حديث عرب أشعث أغبر مدفوع بالأبواب^(٢) لأن المعنى إذا أحبه قد يضع، فالتفضية مهمة في قوة الجزية، لأن زيادة وإن بهما في الشرطيات لا كلية على ما تقرر في المعلق، كذا في «الزرقاني»^(٣).

وقال الباجي^(٤): انفراد بأهل الأرض من عرف منهم دون من لم يعرف ولم يسمع به، اهـ. وهذا أحد الإشكاليين في الحديث، وثانيهما ما أشار إليه النقادي، أي يوضع له القبور في أهل الأرض من أهل الصحبة، فلا يرد أن كثيراً من الأولياء ليس لهم قبور عند أهل الدنيا؛ لأن العبرة بخراص الأنعام لا بالعوام كالأنعام، اهـ.

وقال صاحب الجلائين: «سَمِعْتُ هُمُ الرَّحْمَنُ وَهُوَ» فيما بينهم يتوادون ويتحابون ويحبهم الله، انتهى.

وقال السيوطي في «الندوة»^(٥): أخرج الحكيم التوماني وابن مردويه عن علي بن رضى عليه عنه. قال: سألت رسول الله ﷺ عن قوله تعالى: «سَمِعْتُ هُمُ الرَّحْمَنُ وَهُوَ» قال: المحبة في قلوب المؤمنين والملائكة المقربين، يا علي؟

(١) (٤٦١/١٠٠).

(٢) «شرح الزرقاني» (٢٤٨/٤).

(٣) «المظني» (٢٧٤/٧).

(٤) «الندوة المشهورة» (٤٧٩/٥).

وَإِذَا أَبْغَضَ اللَّهُ نَعْبَهُ، نَعْبَهُ، قَالَ مَالِكٌ: لَا أَحِبُّهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي
الْبَغْضِ مَثَلُ ذَلِكَ.

١. الله تعالى أعطى لمؤمن ثلاثة: لسته والنسجه، والحلاوة، وسهابة من
عذوق الصالحين، (هـ) (وَإِذَا أَبْغَضَ اللَّهُ الْعَبْدَ) أَيَّ أَرَادَ بِهِ شَرّاً وَأَبْغَضَهُ مِنْ
الْإِهْدَاءِ.

(قَالَ مَالِكٌ: لَا أَحِبُّهُ) أَيَّ لَا أَطْرُقُ سَهْباً (إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي الْبَغْضِ) أَيْدِئاً
(مَثَلُ ذَلِكَ) أَيَّ مَثَلُ الَّذِي قَالَ فِي الْحُبِّ، قَالَ ثَابِتٌ: "مَنْ مَاتَ أَنَّهُ قَالَ
فِي الْبَغْضِ عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ، وَلَمْ يَتَحَفَّضْ مَالِكٌ - وَحَسْبُ اللَّهِ - تَحَفُّظَهُ لِمَا
تَقَدَّمَ، فَتَذَكَّرَ آخِرُ مَا حَلِمَ وَتَوَقَّفَ فِيمَا سَاءَ، هـ

قَالَ ابْنُ عِيَدٍ الرَّقْمِيُّ^(١) لَمْ تَخْتَلَفْ وَآيَةُ مَالِكٍ فِيمَا عَمِلَ فِي هَذَا
الْحَدِيثِ، وَفَدَّ رَوَاهُ عَنْ سَهْبِلٍ حَمْدَةُ لَمْ يَشْكُوا، هـ هُمْ مَعَهُ وَحِيدٌ انْتِزَاعٌ،
وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَذْكُرِ الْبَغْضَ، هـ.

قَالَ الزَّيْلَعِيُّ^(٢): وَأُخْرِجَهُ مُسْلِمٌ فِي الطَّرِيقِ حَرِيرٌ عَنْ سَهْبِلٍ بِسَنَدٍ - قَالَ:
"إِذَا أَبْغَضَ عَبْدٌ نَحْبَ جَبْرِيلَ يَبْنُو: أَيَّ أَبْغَضَ فَلَاناً فَأَبْغَضَ فَبَعَثَهُ جَبْرِيلُ، ثُمَّ
يَأْتِي فِي أَهْلِ الْمَسَاءِ، إِذَا نَفَسَ يَبْغُضُ فَلَاناً فَأَبْغَضُوهُ، فَبَحْصُوهُ، ثُمَّ تَوَضَّعَ لَهُ
الْعَفَاءُ فِي الْأَرْضِ، ثُمَّ رَوَاهُ مِنْ طَرِيقٍ يَحْقُبُ الْبَغْضَ وَالْإِهْدَاءَ وَالْعَفَاءَ مِنْ
الْحَسْبِ وَبِهِ وَجَبَ نَعْبُ مَالِكٍ، وَقَالَ كُتُبُهُمْ: عَنِ سَهْبِلٍ بِهَذَا الْإِسْلَامِ، عَنِ أَنَّ
عَلِمْتُ أَنَّ السَّبَبَ نَسَبَ لَهُ ذَكَرَ الْبَغْضَ، هـ.

قُلْتُ: أَخْرَجَهُ الْبَغْضَ فِي "صَحِيحِهِ" بِرَوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
دِيَارٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، وَبِرَوَايَةِ مُوسَى بْنِ حَفْصَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،

(١) المستدرج (٢٢٤/٧)

(٢) انظر: "الاستدراك" (١/١٧٨).

(٣) انظر: "شرح البرهان" (٢/٢٤٨).

١٦/١٧١٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي خَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ: أَنَّهُ قَالَ:

وَبُئِسَ بِهَا ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ، قَالَ الْحَافِظُ^(١١): زَادَ مُسْلِمٌ فِيهِ: «إِذَا أَمْسَعَ عَبْدٌ ١٥٠ جِيرِلًا، فَصَافَهُ عَلَى مَنَازِلِ النَّجَسِ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «مَنْ يُوَضِّعُ لَهُ الْبُخْصَةَ فِي الْأَرْضِ»، وَسَجَّوَهُ فِي حَدِيثِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَبْدِ أَحْمَدَ، وَفِي حَدِيثِ ثَوْبَانَ عَنْ الطَّيْرَانِيِّ: «وَإِذَا الْعَبْدُ يَعْمَلُ سَجْدَةً، فَقَدْ أَقْبَلَ اللَّهُ بِهَا جِيرِلًا إِنْ فَلَانًا يَسْتَسْخِطُنِي»، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ عَلَى مَنَازِلِ الْحَبِّ، وَفِيهِ أَقْبُولُ جِيرِلًا: سَخَطَهُ اللَّهُ عَلَى فَلَانٍ، الْحَدِيثُ، أَدَّ

وَقَالَ السُّوَيْطِيُّ فِي «الْمَشْرِقِ»^(١٢): أَخْرَجَ ابْنُ مَرْثُومٍ عَنْ ثَوْبَانَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنْ أَعْدَ لِيَلْتَمِسَ مَرْحَةً اللَّهُ فَلَا سِرَّاءَ كَذَلِكَ، فَقُولُ اللَّهِ لِحَصْرِي: إِنْ عِزِّي فَلَانًا يَتَمَسَّسُ أَنْ يَرْضِي عَمَّ صَانِي عَلَيْهِ، يَقُولُ جِيرِلًا: رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيَّ فَلَانًا، وَيَقُولُهُ حِمْلَةُ الْعَرَشِ، وَيَقُولُهُ النَّبِيُّ يَتَوَهَّجُ، حَتَّى يَقُولَ أَهْلُ السَّمَاوَاتِ السَّعَى، ثُمَّ يَهْطِلُ إِلَى الْأَرْضِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَهِيَ الْآيَةُ الَّتِي أَنْزَلَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ: ﴿إِذَا الْفُجُورُ نَامَسُوا وَكَلِمَتُهُ أَلْفَحَتْ سَيِّجَعُ هُمْ لَوْحَتِي زُورًا﴾^(١٣)، وَإِنْ أَعْدَ لِيَلْتَمِسَ سَخَطَ اللَّهِ، يَمْشُوقُ اللَّهُ، بِأُجْرَتِي إِنْ فَلَانًا يَدْخُلُ عِيَالِي، فَلَا، وَإِنْ غَضِبِي عَلَيْهِ، مَتَوَّنَ جِيرِلًا: غَضِبَ اللَّهُ عَلَى فَلَانٍ، وَيَقُولُهُ حِمْلَةُ الْعَرَشِ، وَيَقُولُهُ مِنْ دُونِهِمْ، حَتَّى يَقُولَ أَهْلُ السَّمَاوَاتِ السَّعَى، ثُمَّ يَهْطِلُ إِلَى الْأَرْضِ».

قُلْتُ: وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنْ ثَعْلَبِ الْأَحْبَرِ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ أَحْبَبْتُمْ أَنْ تَعْتَمُوا مَا لِعَبْدٍ عِنْدَ رَبِّهِ، فَانْظُرُوا مَاذَا يَقَعُهُ مِنْ حَسَنِ أَثْمَانٍ»^(١٤).

١٦/١٧١٨ - (مَالِكٌ عَنْ أَبِي خَازِمٍ) نَحْوُ مَعْنَى وَزَائٍ مَحْبُوسَةٍ أَسْمَهُ سَلَمَةَ (ابْنُ دِينَارٍ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ) أَسْمَهُ عَائِشَةَ اللَّهُ بِذَلِكَ مَحْبُوسَةٍ (أَنَّهُ قَالَ:

(١١) «وَبَيِّنَ الثَّوْبَانِيُّ» (١٠/٤٦٢)

(١٢) «أَنَّ الشُّوَيْطَةَ» (٥/١٧٩)

(١٣) «الْقُرْآنُ» (٢١/٢٢٩)، وَ«الْإِسْتِزَارَةُ» (٢٧١/١٠٩).

دَخَلْتُ مَسْجِدَ دِمَشْقَ، فَإِذَا قُتِيَ شَايِبُ بَرَّاقِ الشَّامِ، وَإِذَا النَّاسُ مَعَهُ،
إِذَا اخْتَفَوْا فِي شَيْءٍ. أَسْتَدُوا إِلَيْهِ.

دخلت مسجد دمشق بكسر الدال وفتح الميم وقد يكسر، فاعده الشام، سميت
باسم ما بها دمشق، من كتان، تنفأ في المحلى، وألفظ أحمد وشحات مسجد
دمشق الشام (فإذا) تلمحاجاء (قُتِيَ شَايِبُ) يشد الموحدة (بَرَّاقِ الشَّامِ) يفتح
الموحدة وش. الرواء. قال الرزقاني: أي أبيض الشعر حسنة، قال أبو حمزة، اهـ.

قال صاحب «المحلى»: وصف شايب بالشحن والعبد، وأنها تلمع إذا
تبسم كالبرق، قال المناجي: قال عيسى بن دينار: يريد أبيض الشعر أحسنه،
وقيل: معناه كثير البسم خلق الوجه، ولأول أظهر، اهـ.

قال: الرزقاني^(١): وفي رواية «أدعج العينين» وهي أخرى «وشيت الوجه»،
أتحل العينين (وإذا الناس معه) من المصاحبة وغيرهم، وفي رواية قدمه من
التصحية سلوون، ويمر آخر ثلاثين أو نحو ذلك، فكانهم فوق العشرين
ودون ثلاثين، قاله الرزقاني.

قلت: وفي رواية أحمد، برواية حبيب، عن حماد ثنا أبو مسلم، قال:
دخلت مسجد حمص، فإذا حلقة فيها ثمان وثلاثون رجلاً من أصحاب
رسول الله ﷺ وفيهم قتيب أكحل. فشكر الحديث، وكذا في رواية أبي
إدريس الخولاني الآتية قريباً.

(وإذا اختلطوا) أي الناس الذين معه (في شيء استدوا إليه) أي استجأوا
إليه، كما في «المحلى»، وقال المناجي^(٢): يريد ردوا إليه التفخر فيه، والتحكيم
له في صحيحه ما رآه من أقوالهم. ورد ما يرى رده، اهـ.

قال الرزقاني، أي حماد، إليه بمعنى أنهم يقفون عند قوله، مانعون من

(١) «شرح الرواقية» (٤١/٤٤٤).

(٢) «المنقذ» (٧/٢٧٢).

وَصَدَرُوا عَنْ قَوْلِهِ . فَسَأَلْتُ عَنْهُ . فَقِيلَ : هَذَا مُعَاذُ بَنِي حَبِيل . قُلْنَا : كَأَنَّ الْمَعْدَةَ عَجَزَتْ . فَوَجَدْتُهُ قَدْ سَبَقَنِي بِالتَّهْجِيرِ

استد إلى الجبل إذا صعد به ، وفيه خلعة فيها ، لأنه جبل عنم بعض قوله ﷺ :
« أعلم آمني بالحلال واحرام معاذ بن حبل » ، هـ .

(وصدروا عن قوله) قال ابن أبي : يريد بصدرون عن ذلك الاختلاف إلى الاتفاق على اتساع قوله ، هـ . قال الزرقي : وتقدم بين أصبغ من طريق الوليد بن عبد الرحمن عن أبي إدريس : هذا اختلغامي شيء ، فقال قولاً انتهبوا إلى قوله ، هـ .

قلت : ولفظ أحمد في مسنده برؤية الأوراعي عن رجل في مجلس يحيى بن أبي كثير عن أبي إدريس الخولاني ، قال : حدث مسجد حمص ، فجلست إلى خلعة فيها اثنان وثلاثون رجلاً من أصحاب النبي ﷺ ، قال : يقول الرجل منهم : سمعت رسول الله ﷺ فيحدث ، ثم يقول الآخر : سمعت رسول الله ﷺ فيحدث ، وفيهم رجل أدمع براق الشيا إذا شكوا في شيء ، وكذاه إليه ، ورضوا بما يقول فيه ، الحديث .

(فسألت عنه) أي سألت الناس من هذا الجبل الذي هو مرجع الناس ؟ (ف قيل لي) هذا معاذ بن حبل (الصحابي المشهور ، وسبأني في آخر الحديث أن التحدث لمعاذ أو نعاذ بن الصامت - ومسي الله عنهما - (فلما كان الغد هجرت) بتشديد الجيم أي أثبت في المهاجرة أي نصف النهار (فوجدته قد سبقني بالتهجير) وفي رواية أحمد قد سبقني بالتهجير ، وقال إسحاق دبانتهجير ، هـ . أي في الترواح في المهاجرة عملاً في قوله ﷺ : «لو يعمسون ما في التهجير لسبقوا إليه» وقال الزرقي ، أي التكبير إلى كل صلاة ، ولم يرد الخروج في المهاجرة ، قاله الهري ، هـ . قلت . وهذا أحد القولين في حديث التهجير المذكور .

(١) الحديث في التمهيد (٢١١/٢٢٤ ، ٢٢٥) وأخرجه الحاكم في «مدرسة» (٢٢٩/٤)

وَوَحْيَهُ فَبِئْسَ مَا عَلَيْهِ. ثُمَّ قُلْتُ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأُحِبُّكَ اللَّهُ. فَقَالَ: اللَّهُ؟
فَقُلْتُ: اللَّهُ. فَقَالَ: اللَّهُ؟ فَقُلْتُ: اللَّهُ. فَقَالَ: اللَّهُ؟ فَقُلْتُ: اللَّهُ. قَالَ:
فَأَحْذَرِيَّ وَدَانِي.

(ووجدته) أي معاذاً كاد (يعسلني لئلا) أو إدريس (فانتظرت) أي مرغه من الصلاة (حتى قضى صلاته) وأتمها (ثم جثته من قبل) بكسر الشاف وفتح الموحدة أي من جانب (وجهه فسلمت عليه، ثم قلت: والله إني لأحبك) بفتح التلام وصم الهمزة (وسد الموحدة لله) يأنه لم على اسم الجلالة في التسبيح المصرية أي لأجل رضاه لا لغرض ديني، وفي النسخ الهدية «في الله» أي في طلب رضائه تعالى.

(فقال) بعداً: (الله) بعد التهمة وخلف انتهاء، قال السيد: لتبرئ من
الشرح للمشكلة. حمزة لا استعجم وقعت بدلاً عن حروف، أقسم ووجدت الجواب
معها، وقال الطوسي: قيل: ما التصب أي أقسم بالله: فحذف الجار، وأوصل
الفعل، كذا في «المحني»، وفي «المجموع»: «الله» بالتصبي بحذف الجار (قلت):
الله) بعد التهمة للمشكلة (قال) أبو إدريس (فقال) مدد ثانياً (الله) قلت: الله
كرر مرتين فقط في جميع النسخ الهندية. ونسخة الزرقاني، وفي غيرها من النسخ
المصرية كثر ثانياً (قال الله) قلت: الله). وكذا في رواية أحمد كثرها ثلاثاً.

قاله الثاني^(١): فيه دليل على أن الأيمان كانت تحرى على استئجارهم على معنى تحقق الخبر، ويؤكد تكرارها واستدعاء تأكيدها (قال) أبو إدريس (فأخذ) دعاء (بعبوة ودائي) بصم الجاه المبهمة وسكون الموحدة، أي بالمحل الذي يحثني به من الرداء، كذا في الزرقاني، قال ابن أبي عمير، يريد يا يحيى به من الرداء وهو المرفاد، وهي المصاحف، أحد طرقة

$$, (r \vee s) \vdash r \vee s \quad (1)$$

فاجباني إليه . وقال : أنشدني أبي عبد الله : رسول الله ﷺ يقول :
 « قل الله تبارك وتعالى : وجبت محنتي للمتبحرين وفيه » والمتبحرين
 في

قلت : وعظ أحمد من حديث صفاء بن أبي زباح عن أبي مسند
 الحولاني ، قال : سألت أبا عبد الله عن رجل من أصحابه ، وفيه ثم هجرته إلى
 المنجد ، فإذا بعد من حين فقام يصلي إلى منزلة فكت لا تكلم ، فقصبت
 ثم خست ، فاحتيت به . لي . ثم جلس فكت لا يكلم ، و . كذا لا أكلم ،
 ثم قلت : والله إني لأحس قال : « فيه محنتي » قلت : هي الله تبارك وتعالى ،
 فأخذ يحزني فجزني إليه . الحديث .

ومع أوضح إلى المبدأ ، أخذ الحولاني ، وأخرج بعد ذلك برواية الأوراعي
 عن رجل في محنت محض من أبي كثير عن أبي إدريس الحولاني

(فجبني إليه) جيم فموحدة فقال صفاء ، قال صاحب « محنتي » عن
 « التنبيه » : الأجيب لغة في « تجذب » وقيل : هو مطلوب منه ، قال الرافقي .
 لغة عربية بمعنى حذني ، وليست مقلوبة قلما رغم ، وقد أنكره ابن أثير
 فقال : ليس أحدهما مأثرا من الآخر ، لأن كل واحد منهما ، في نفسه أي
 حرفي وسحني ، قال الهادي : على معنى الغروب له والتأني ، وإظهار القول
 بما الخبر به وتيسيره ، بما قاله أبي نؤاس لم يقل ذلك .

(وقال : بشر) بضم طاء مفتوحة أي حد البشارة الآية العشرية على ما
 قلت من فعلك (فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : قال الله تبارك وتعالى : وجبت
 أي ثبتت ، قال الرافقي . وفي رواية ابن أبي شبة عن عطاء بن مسلم « محنت »
 « محنتي للمتبحرين » بتشديد الحنة ، قال الرافقي : نصيحة الجميع لها ، مع
 بعد ، أي الذين يحبهم ، مع ما في ذلك ، وصافي (والمستبحرين) أي

وَالْمُتَزَوِّدِينَ فِيهِ. وَالْمُتَزَوِّدِينَ فِيهِ^(١).

بشجالسون في محنتي، وكان الجنيد مشغولاً في خلوته، فإذا جاء إخوانه خرج إليهم وقعد معهم - ويقول: لو أعده شيئاً أنضل من مجالستكم ما خرجت إليكم، كذا في الزرقاني.

وقال الباجي^(٢): يريد أن يكون جلوسهم في ذات الله تعالى من التعاون على ذكر الله تعالى وإقامة حدوده والوفاء بعهده والقيام بأمره وحفظ شرائعه وإتباع أوامره واحتساب نواياه. اهـ. (والمترودين في) كذا في جميع النسخ المصرية، بالراء المهملة بين الوار والياء، من الزيارة، أي الذين يزور بعضهم بعضاً لأجلي، وفي النسخ الهندية ببدال المهملة بدل الراء، فلو صح يكون من الزاد، أي يزود بعضهم بعضاً، والوجه الأول لموافقة غير «الموطأ» (والميتالطين في) قال القاري^(٣): أي يمدن بعضهم لبعض المال في رصائي، وكذا قل غير، وقال الباجي: يريد يطلون أنفسهم في مرضاه من الانفاق على جهاد عدوه، «غير ذلك مما أمروا به، ويعطيه ماله إن احتاج إليه. اهـ.

قال الزرقاني: وزاد الطبراني في روايته «والمستصدقين في».

وقال ابن أبي شيبة^(٤): قال أحمد بن خالد وعم أبو حازم في هذا الحديث في قوله: معاذ بن جبل، وإنما هو عبادة بن الصامت، رواه شعبه عن يعلى بن عطاء، قال: سمعت الوليد بن عبد الرحمن يحدث عن أبي إدريس الخولاني لقبت عبادة بن الصامت، وذكر الحديث المذكور. ويدل على صحة هذا ما رواه ابن عيينة عن الزهري عن أبي إدريس الخولاني أدركت عبادة بن الصامت وشذاه بن أوس، وفانني معاذ بن جبل، وقد قال الوليد بن مسلم: أدرك أبو

(١) المعنى (٢٧٥/٢).

(٢) معرفة المناهج (٢٥٦/٩).

(٣) المعنى (٢٧٤/٧).

إدريس معاذ بن جبل وهو ابن عمر ميمون، وقيل جماعة من أهل هذا الشأن. ولد أبو إدريس عام حنين، وثوري معاذ بن جبل في ضيعون عموس، وكان من ثمار عثيرة، فعلى هذا يحتمل أن يكون سمع من هذا الحديث خاصة، ومضى قوله. فأنشئ معاذ بن جبل، فأنشئ صحبه، وأن يأخذ عنه الكبير كما صحب، وأخذ الكثير من عبادة بن النعمان وغيره، اهـ.

وقال الزرقاني^(١): هذا الحديث صحيح، قال ابن عساكر. على شرط الشيخين، قال ابن عبد البر: هذا إسناد صحيح، وفيه لقاء أبي إدريس لمعاذ، وأنكرته طائفة لقول الزهري: عن أبي إدريس أدركت هلالاً وفلاناً ومائياً معاذ. ولذا قال قوم: وهم مالك في إسناده، فأشفت أبا مسلم الحرستاني، وزعموا أن أبا إدريس رآه عن أبي مسلم عن معاذ، وقال آخرون: غلط أبو حازم في قوله: عن أبي إدريس عن معاذ، إنما هو عن عبادة.

وهذا كله بخبر وطئ لا يمي من الحق شيئاً، فقد رواه جماعة عن أبي حازم، كرواية مالك سواء، منهم ابن^(٢) أبي حازم، وجاء عن أبي إدريس من وجوه شتى غير أبي حازم، منهم الوليد بن عبد الرحمن وعطاء الحرستاني كلاهما عند قاسم بن أصبغ بإسناد صحيح بخبر حديث «الموضأ» وشهر بن حوشب حديثي عائد الله بن عبيد الله أنه سمع معاذ بن جبل يقول: «إن الدين يتحدبون من خلاف الله في ظل عرشه»، فقد ثبت أن أبا إدريس نقل معاذاً وسمي منه، فلا سي، في هذا على مالك، لا على أبي حازم.

فيحمل قول الزهري عنه: فأنشئ معاذ عن قوافل لزوم وطول مدالسته، أو فأنشئ في حديث كذا، أو معنى كذا، وإليس معاذ عنه، لا، فإنه ورد يوم

(١) شرح الزرقاني (٢/ ٢٥٠).

(٢) هكذا في الأصل ولطاهر أبو حازم

حين، ومات معاذ بالشام سنة ثمان عشرة، ولا يفتح في ذلك رواية من رواه عنه عن عبادة لجوار أن عبادة ومعاذ أو غيرهما سمعوا ذلك منه يُلقَى انتهى محضاً.

وقال الحافظ في تهذيبه^(١): التجمع الذي جمع به ابن عبد البر هذا سمعه إليه الطحاوي في مشكلة: ومات من طرق كثيرة إلى أبي إدريس أنه سمع معاذاً وعبادة يأتون المدكورة، وذكر الحافظ اختلافهم في سماعه عن معاذ، وقال من عند نفسه: إنه إذا كان ولد في غزوة حنين، وهي في آخر سنة ثمان، ومات معاذ سنة ثمان عشرة، فيكون من حين مات معاذ تسع سنين ونصفاً، أو نحو ذلك، فيبعد في العبادة أن يحاذي معاذ في السعد هذه المحاضرة أو يخاضه هذه المحاضرة على ما اشتهر من عاداتهم أنهم لا يطلبون العلم إلا بعد البلوغ، اهـ.

وليت شعري أي تعد في ذلك وأي محاضرة صدرت منه غير أنه إذا رآه حيناً جديلاً أحد، فقال له: إني أحبك، وهل يبعد لصبي بن عشر سنين أن يقول لأحد من الأكابر: إني فأحدث، في المعروف من حال الصبيان أنهم يسرعون في إظهار المحبة، وحب معاذ - رضي الله عنه - محبوبه أدل على صبره، فإن مثل ذلك شائع في المحادثة بالضعاف.

وأخرج أحمد في مسنده^(٢) رواية مالك هذا مراداة روح وإسحاق بن عيسى كقريباً عن مالك عن أبي حازم سنده ومنه وسنده إلى الوليد بن أبي عبد الرحمن عن أبي إدريس الشافعي أو النحولاسي - قال: جلست مجلساً فيه عشرة من أصحاب النبي ﷺ وإذا فيهم شاف، حديث الحسن، حسن الوجه، أدمع العينين، أغر الشفا، فإذا اختلفوا في شيء، فقال قولاً انتهوا إلى قوله،

(١) تهذيب التهذيب (٨٥/٢).

(٢) مسند أحمد (٦/٢٢٢).

عن ربه يقول: «المنحايون في الله على منابر من نور في ظل العرش يوم لا ظل إلا ظله». قال: فخرجت حتى نقيت عبادة بين الصامت، فذكرت له حديث معاذ، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يحكي عن ربه عز وجل، يقول: «حقت محبتي للمصالحين في، وحقت محبتي للمتباذلين في، وحقت محبتي لمتزاورين في، وللمتحابين في الله على منابر من نور. وفي ظل العرش يوم لا ظل إلا ظله».

وأخرج برواية أبي معشر عن محمد بن قيس عن أبي إدريس الخولاني عن معاذ عن رسول الله ﷺ بأثر عن الله عز وجل قال: «وجبت محبتي للذين يتحابون في، ويتزاورون في، ويتباذلون في».

وأخرج المنذري في «ترغيبه»^(١) حديث مالك العامور برواية أبي إدريس الخولاني، قال: دخلت مسجد دمشق، الحديث. ثم قال: رواه مالك بإسناد صحيح وابن حبان في «صحيحه»^(٢).

ثم أخرج حديث أبي مسلم قال: قلت لمعاذ: والله إني لأحبك لغير دنيا، أرجو أن أصيبها منك ولا قرابة بيني وبينك، قال: فلائي شيء؟ قلت: لله قال فجدت حبوتي، قال: أنبئ إن كنت صادقاً، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «المنحايون في ظل العرش يوم لا ظل إلا ظله، ينفصلهم بمكانهم النيران والشهداء». قال: ولقيت عبادة بن الصامت فحدثته بهذا الحديث معده، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول عن ربه تعالى: «حقت محبتي على المنحيين في، وحقت محبتي على المتناصحين في، وحقت محبتي على المتباذلين في، هم على منابر من نور، ينفصلهم النيران والشهداء والصدفون»، رواه ابن حبان في

(١) «الترغيب والترهيب» (١٨/٤).

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (١٦٨/٤)، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي. وأخرجه ابن حبان (٣٣٨/٢)، والطبراني في «المعجم» (١٢٤/٢٠).

١٧/١٧١٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ نَائِبٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عَبَّاسٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ:

«صَحِيحُهُ»، وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ فِي عِلَالِهِ دَعَاءَ أَهْلِ الْبَيْتِ، فَسَمِعْتُ نَفْثَهُ.

ثم أخرج المصنف عن شرح حسن بن النعمان أنه قال: نعيم بن غسان قال: أنت محبتي حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ ليس فيه سب ولا كذب؟ قال: نعم سمعت رسول الله ﷺ يقول: قال الله عز وجل: «وَلَوْ حَقَّتْ مُحِبِّي لِمُحِبِّينَ بِمُحِبَّتِي مِنْ أَجْلِي، وَوَلَوْ حَقَّتْ مُحِبَّتِي لِمُحِبِّينَ بِمُحِبَّتِي مِنْ أَجْلِي»، وقد حقت محبتي للمحبين خصاءة محبتي من أجلي، ورواه أحمد، ورواه ثقات، وأطربوا في ذلك، ولا يخطئ له، والحاكم وقال: صحيح الإسناد، اهـ.

وعلم من هذا كله أن الرواية صحيحة عن أبي إدريس وأبي مسعود عليهما السلام، بل عن غيرهم أيضاً كما هي عمرو بن عبسة.

١٧/١٧١٩ - مَلِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: قُلِ الزَّيْفَانِي يَوْمَ قَامَ إِلَيْهِ حُكْمُ الرَّفْعِ، إِذْ هُوَ لَا يَقُولُ رَأْيًا، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْفُقَهَاءُ فِي «النُّكْرِ» عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُرَيْجٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، اهـ.

قلت: حدثت بن عباس - رضي الله عنه - أخرجه أبو داود في «سننه»^(١) برواية قابوس بن أبي شيبان عن أبيه قال: حدثنا عبد الله بن عباس، روى الله نكته (ال): إن المهدي الصالح، والسماء طلائع، والاقتصاد جبر، من خمسة وعشرين حملاً من النوة ورواية أبي داود ذكره صاحب «المستدرك»، وقال القاري: «وكذا رواه الحاكم» هـ.

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٨٦/٩)، وأخر أيضاً «مصحح الزوائد» (١٠/١٢٩).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب «الأدب» (١٧٨/١٢) قال في «توضيح».

(٣) «معرفة الصحاح» (٨٥/١٦٦).

الْقَصْدُ وَالْتَوَاضُعُ

وفي المحسن: رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ يَسَافٍ ضَعِيفٍ، وَأَعْرَجَ صَاحِبِ «الْمُسْتَكْبَرِ» رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَرْجِسٍ بِرَوَايَةِ الثُّمَيْزِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُسَمِّتُ الْحَسَنُ، وَالتَّوَضُّعُ، وَالْاِقْتِصَادُ جُزْءٌ مِنْ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا مِنْ نَبِيٍّ» قَالَ الصَّافِي: أَحْرَجَهُ الثُّمَيْزِيُّ وَالطَّرَافِيُّ بِلَفْظٍ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ، وَدَقَّرَهُ نَفَرُطِي فِي «أَتَمُّهُمْ» لَفْظٌ مِنْ سِتَّةٍ وَعِشْرِينَ، اهـ.

(الْقَصْدُ) قَالَ الزُّرْقَانِيُّ^(١): أَيُّ التَّوَسُّطِ فِي الْأُمُورِ بَيْنَ طَرَفَيْ الْإِفْرَاطِ وَالشَّرِيطِ، وَفِي أَبِي دَاوُدَ بِذَلِكَ «الْاِقْتِصَادُ»، قَالَ الْغَزَالِيُّ^(٢): أَيُّ التَّوَسُّطِ فِي أَمْرِ تَعْمِيشِ وَالْمَعَادِ، وَقَالَ الثُّورَيْثِيُّ: الْاِقْتِصَادُ عَلَى تَرْعِيهِ: أَحَدُهُمَا مَا كَانَ مُتَوَسِّطًا بَيْنَ مَحْبُودٍ وَمُذْمُومٍ، كَالْمُتَوَسُّطِ بَيْنَ تَحُورٍ وَالْعَدَلِ وَالْبُخْلِ وَالْجُودِ، وَهَذَا التَّرْبِيعُ أَرَادَ فِي غَوْنِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُمْ مَقْتَصِدٌ﴾ وَالثَّانِي: مَحْمُودٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَذَلِكَ قِيمًا لَهُ طَرَفَانِ: إِفْرَاطٌ، وَتَنْزِيطٌ، كَالْجُودِ، فَإِنَّهُ بَيْنَ الْإِسْرَافِ وَالْبُخْلِ، وَالتَّشْجَاعَةِ، فَإِنَّهُ بَيْنَ التَّهَوُّرِ وَالْجَبَنِ، وَمَعْنَا الثَّانِي هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ: وَهُوَ الْاِقْتِصَادُ الْمَحْمُودُ عَلَى الْإِطْلَاقِ، اهـ.

وَقَالَ الْحَاجِي^(٣): يَرِيدُ الْاِقْتِصَادُ فِي الْأَمْرِ وَتَرْكَ التَّغَرُّ وَالسَّرَفِ فِيهِ، وَقَالَ عَيْسَى بْنُ دِينَارٍ: يَرِيدُ الْقَصْدُ فِي الْفَعْلَةِ وَالْكُسُوفِ وَحَسْبِ شَأْنِهِ، وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَذْكُرُ الْقَصْدَ وَفَصْلَهُ، قَالَ: وَإِيَّاكَ مِنَ الْقَصْدِ مَا يَجِبُ أَنْ يَرْضَعَ بِهِ، قِيلَ: لِمَ؟ قَالَ: تَعْجِبُ وَتَعْجَبُ النَّاسَ، اهـ.

(وَالْتَوَاضُعُ) يَشْمَلُ التَّوَضُّعَ وَفَتْحَ الْمَهْمَلِ، أَيُّ الثَّانِي وَالسَّكُونِ، فَهَلَا مِنْ التَّوَضُّعِ وَهُوَ الْحَسَنُ يَسْكُونُ، قَالَ الثَّانِي فِي كُلِّ شَيْءٍ، مُسْتَحْسِنٌ إِلَّا فِي أَمْرِ الْآخِرَةِ، كَذَا

(١) الشرح المرفاعي (٢/٣٥٠)

(٢) سيرة السعدي (١/٢٨١)

(٣) المنهاج (١/٢٧٥).

وَحُسَيْنَ السُّمْبِ، حُرّاً مِنْ خُمُسِهِ وَخَمْسِينَ مِنْ جُزْءِهَا مِنَ التَّوْبَةِ.

في «المحني»، وذكره صاحب «المجمع» ومختار الصحاح* في رأيه، قال صاحب «المختار»: أتاد في عليه وتواد فعل وتفضل من التؤدة، وهي الباني، وفي «المجمع»، في التؤاد، ومنه حديث «التؤدة في كل شيء» إلا في أمر الآخرة، بضم ثاء وفتح هـ، من التؤدة، وهو المشي بثقل، أي محمولة في غير أمر الآخرة، لقول تعالى: ﴿وَمَكَارِعُهُمْ خِلَافُ مَقْصُودِهِمْ﴾ و﴿وَلَتَلْبَسُوا الْعِزَّةَ﴾، اهـ. (وحسن) بضم الحاء، بالإضافة إلى (الست) أي الهيئة واسطر، وأصل اسمت الطريق، ثم استعير للزني النحس والهيئة المشي في الملبس وغيره، كذا في «الترغاني»^(١)، وقال القاري^(٢): أي السيدة المرضية والطريقة المستحسنة، قال الشارح: اسمت الطريق، ويستعار لهبة أهل الخير، وفي «الفاوق»: اسمت أخذ المنهج والزم الحجة، ووقع في حديث ابن عباس عند أبي داود: «أنهدي الصالح، واسمت الصالح»، قال القاري^(٣): الفرق بينهما أن الهدى متعلق بالأحوال الباطنة، واسمت بالأخلاق، لظاهرة فهم في الطريقة بمنزلة إزيمان والإسلام في الشريعة، اهـ.

(جزة من خمسة وخمسين جزءاً من التوبة) قال الباجي^(٤) يريد أن هذه من أخلاق الأنبياء وصالحهم التي طبعوا عليها وأمروا بها وجعلوا على التزامها، ويستفاد أن هذه التجزية على ما قاله عبد الله بن عباس، ولا يلزم وجه ذلك، اهـ.

وقال القاري^(٥): في حديث عبد الله بن سرجس المذكور قبل جزء من

(١) شرح الرغامي (٤/٢٤٠).

(٢) مرآة المفاتيح (٩/٢٨١).

(٣) مرآة المفاتيح (٩/٢٨٢).

(٤) المنهاج (٦/٢٧٤).

(٥) مرآة المفاتيح (٩/٢٨١).

أربع وعشرين أي كلها أو كل واحدة منها. وبزيد الأخير م. رواه الضياء عن أنس مرفوعاً «السمت الحسن جزء من خمسة وسبعين جزءاً من النبوة» مع زيادة إفادة أن المراد بتعدد المذكور التكثير لا التحديد، وينصره حديث ابن عباس بلفظ «جزء من خمس وعشرين» على أنه يمكن الاختلاف بحسب اختلاف الكمية والكيفية المعالجة في المتصنف به.

وأما ما قاله المصنف: إن انداوت بين العبدتين من خمس وأربع مضمحل أن يكون من غلط الرواة، فهو احتمال غلط، وسبب الغلطة مما ذكرناه عقلاً ونقلاً، وقال الخطابي: الهدي والسمت حالة الرجل ومذهبه، يريد أن هذه الخصال من سمات الأنبياء عليهم السلام، وأنها جزء من أجزاء فضائلهم، فافتقدوا بهم وتابعوهم عليها، وليس معناه أن النبوة منحزلة، ولا أن من جمع هذه الخصال كان نبياً، فإن النبوة غير مكتسبة، وإنما هي كرامة يهبها الله لها من يشاء من عباده، وبحتمل أن يكون معناه أن هذه الخصال مما جاءت به النبوة، ودعا إليها الأنبياء.

وفيل: معناه أن من جمع هذه الخصال نفي الناس بالتوفيق، وأنبأ الله ناس المتقوى أنبياء عليهم السلام، فكأنها جزء من النبوة، وقال الثوري: والطريق إلى معرفة ذلك العند، ووجهه بالاحتصاص من الرئي والاستنباط مستدود، فإنه من علوم النبوة انتهى ما في «المعرفة».

قلت: وماذا الغرضي إلى أن هذه الثلاثة مجسومة جزء من ستة وعشرين جزءاً، كما سيأتي في كلامه في الجواب الثامن من الإنشكال على حديث رؤيا العزم.



بسم الله الرحمن الرحيم

٥٣ - كتاب الرؤيا

(١) باب ما جاء في الرؤيا

(١) ما جاء في الرؤيا

قال الرازي^(١): بالتعسر مصدره كالشئري، وفي «الرواق» قال البوري: مفسومة، ميسومة، ويحور نوكها؛ تخففاً

قال القاضي^(٢): الحركات إدخالها أو تحريكها، وأما برزخها فغير صحيح، وقد اكتشف: الرؤيا بمعنى الرؤية إلا أنها مختصة به كان منها في المنام دون اليقظة، فلا حرم فرق بينهما بحرف التثنية فيها، وكان له التثنية، كما قيل: في القريب، وبغريب، وفي «القاموس»: الرؤيا انظر بالعين والقلب، والرؤيا ما رأيته في منامك، وفاق الواحدي: الرؤيا مصدر كالشئري إلا أنه صار اسماً لهذه التخيل في المنام جرى مجرى الأسماء

وقال المازني^(٣): ذهب أهل السنة أن حقيقة الرؤيا خبر الله تعالى في قلب الأنائم اعتقاداً، كحقيقتها في قلب النطاق، وهو سبحانه وعالي فعل ما يشاء، وحقق هذه الاعتقادات في الشئ علم على أمور آخر، نحققها في ناسي الحال، فالعالم على المصير، اد

وبسط: تحافظ الكلام في ذلك في المنع^(٤) ضد البسط، وذكر فيه ما قاله الزعبي: إن الرؤيا إدراك بالبصر، وقد يطلق على ما يدرك بالتخيل، نحو: إني أرى أن زينة مسافر، وعلى الفكر النظري نحو: إني أرى ما لا نرون،

(١) شرح الرازي: ١/٣٥٠.

(٢) امركة الشافعي: ٩/٢٢.

(٣) نظر فتح الباري: ١/٣٥١.

وقال القزويني: قد أجيء الرؤيا بمعنى الرؤفة، تقولون تعالى: ﴿رُؤُوسًا حَتًّا أَرْتُمُوهَا﴾ الآية، وكان الإسراء جميعاً في الينقطة، فإن الحافظة وعكس معصم، فزعم أنه حجة ثمن فإن إن الإسراء كان مداماً، والأول المعتمد كما يسطر في محله من التفسير، لقول ابن عباس: إنها رؤيا عين. وقال القاضي أبو بكر بن العربي: إن الرؤيا إدراكات خلقها الله تعالى في قلب الصدق على يد ملك أو شيطان، إما بأسمائها أي حقيقتها، وإما بكتلتها أي بعلامتها، وإما بتأويلها وطريقها في الينقطة الخواطر.

وقال القاضي أبو بكر بن الطيب: إنها اعتقادات، وحجج بأثر الرازي قد يرى نفسه عيعة أو طائر أو مثلاً. وليس هذا إدراكاً، فوجب أن يكون اعتقاداً لأن الاعتقاد قد يكون على خلاف المدعى. قال ابن العربي: والآراء أوتى، والفتى يكون من قبل ما ذكره من الطبيب من قبل العقل، فالإدراك إنما يتعلق به لا بأصل الذات.

وقال الساردي: كثر خلام الناس في حبيسة الرؤيا، وقال فيها غير الإسلاميين أقوال كثيرة شذوية، لأنهم حاولوا أن يوفقوا على حقائق لا يترك بالعقل، ولا يقوم عليها برهان، وهم لا يصدعون بالنظر. فاضطربت أقوالهم، فمن انتهى إلى الطب، سبب جميع الرؤيا إلى الأحلاط، ويقول: من غلب عليه البلغم رأى أنه يسبح في ماء، ونحو ذلك لمناسبة الماء طبيعة الإنسان، وهكذا إلى آخره. وهذا وإن جوزه لبعض، وجاز أن يحوي الله تبارك وتعالى العادة به، لكنه لم يسم عليه دليل، ولا افتردت به عادة. ولقطع في موضع التجويد شرط.

ومن يشبه إلى الفلاسفة يقول: إن صور ما يجري في الأرض هي في العالم العلوي كالمنوش، وما حادي به بعض المنوش من انفسر فيها، قال

(١) سورة الإسراء الآية ٦٠

وهذا أشدّ صاعداً من الأول، لكونه حكماً لا برهان عليه. والانتفاش من صفات الأحكام، وأكثر ما يجري في العالم العلوي من الأعراض، والأعراض لا يتنفس فيها.

قال: والصحيح ما عليه أهل السنة أن الله تعالى يخلق في قلب الثائم اعتقادات، كما يخلقها في قلب اليقظان، فإذا خلقها، فكانه جعلها خلقاً على أمور أخرى يخلقها في ثاني الأحرار، فمهما وقع منها على خلاف المعتقد، فهو كما يقع لليقظان، ونظيره أن الله تعالى خلق العريم علامة على النظر. وقد يتخلف إلى آخر ما بسطه.

وأفاد شيخ مشايخنا الدحلوي - نور الله مرقده - في المسزى^(١) في قواه ﷺ: «الرؤيا العاصحة من الله، والحلم من الشيطان» - فيه بيان أنه ليس كل ما سواه الإنسان في منامه يكون صحيحاً، إنه انصحب فيه ما كان من الله بأنبياءه به مثل الرؤيا من نسخة أم الكتاب، وما سوى ذلك أصحاح أحلام لا تأويل لها، وهي على أنواع: قد تكون من فعل الشيطان يلعب بالإنسان، أو يريه ما يحزنه، وأمر النبي ﷺ في ذلك يأمر بصق عن يساره، ويتعوذ بالله منه، كأنه يقصد به طرده إخراجاً، وقد تكون من حديث النفس، كما يكون في أمر أو حرفة يرى نفسه في ذلك الأمر، والعاشق يرى محبوبة، وقد يكون ذلك من مزاج الطبيعة، كما غلب عليه الدم: يرى القصد والرجاء والحمة، ومن غلب عليه الصفراء يرى النار والأشياء الخضراء، ومن غلب عليه السوداء يرى الظلمة والأشياء السود والأهوال والموت، ومن غلب عليه البنفسج يرى البيضاء والثلج، ولا تأويل لهذه الأنبياء، اهـ.

وقال الشيخ عبد الحميد النابلسي في «محيط الأسماء»: وقد قال بلغاء

الرؤيا قوم من الملحدين يقولون: إن الناس يرى في منامه ما يغيب عليه من الطوائع الأربعة، فإن غلبت عليه السوداء رأى الأحداث والأموال، وإن غلبت عليه الصفراء رأى النار والمصابيح والدم والمعصفرات، وإن غلب عليه البهائم رأى البياض والعباد والأنهار والأمواج، وإن غلب عليه الدم رأى الفسار والرياحين والمحارف والمزامير، وهذا الذي قالوه نوع من أنواع الرؤيا، وليست الرؤيا منحصرة في ذلك.

فإننا نعلم قطعاً أن منها: ما يكون من غالب الطوائع كما ذكرنا - ومنها: ما يكون من الشيطان، ومنها: ما يكون من حديث النفس، وهذا أصح الأراء الثلاثة، وهي الأضغاث سُمِّيَتْ أضغاثاً لاختلاطها، فسميت بأضغاث النبات، وهي الحرمة مما يأخذ الإنسان من الأرض فيها التصغير والكبير واليسر والرتب.

والرؤيا الباطلة سبعة أقسام، الأول: حديث النفس والهوى والتمني والأضغاث، والثاني: الحلم الذي يرجب الغسل لا تفسير له، الثالث: تحذير من الشيطان وتخويف وتهويل ولا نشره، والرابع: ما يريه سحره الجن والإنس فيتكلمون منها مثل ما يتكلمه الشيطان، والخامس: الباطلة التي يريها الشيطان ولا تعد من الرؤيا، والسادس: رؤيا تربها الطوائع إذا اختلفت وتكثرت، والسابع: اللوح وهو أن يرى الرؤيا صاحبها في زمن هو فيه وقد مصت منه عشرون سنة، وأصح الرؤيا البشرية، وإذا كان السكون والندعة واللباس المتأخر والأغذية الشهية الشاذة صحت الرؤيا وقلبت الأضغاث.

والرؤيا الحق خمسة أقسام، الأول: الرؤيا الصادقة الظاهرة، وهي جزء من النبوة، لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَدَدَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْبَيْتَ﴾ (الأنعام) الآية، فيشر النبي ﷺ في المنام ببشارة من الله من غير صنع ملك

١٩٢٠ - حُلَّتْ عِيْنُ الْمَلِكِ عَنِ الْإِسْطِاقِ فِي الْمَدِينَةِ الْيَوْمِ الْفِي

اسی طرح دقت بخاری، علی انس سے منسلک،

برؤاءه ولا تقسم بقاء مثل وزنا ابراج - تيه الصلاة - سلا - في مع
لاد وقال بعضنا : طوى لى راي لوزي صرحه - لأن صريح لوزي لا يريه
لا التاري تعالي جدي واسعه ذات لوزي

استاذي العزيزة نفعنا شئو من الله اجمعين اني اتمنى ان يكون قد راحبتنا
رحمة الله تعالى

ما كنت ما يريه تلك الرؤيا : وسمت صديقتي علي حسب ما علمت اليه
عالي من نسخة أم الكتاب

وإذ أصبح القوم منهم وموتوا، وحمل من الأبراج، فدلوا على السنين ما كان من
الملك، فدل أن إمامهم يريد أن يفتك الحكم على يد حبيبك فلا بد
أن يكون له من ذلك أن يفتك بهما من إمامهم

والحمد لله رب العالمين الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. فبما رحمة ربي نكون
نحسب أني وأخي وأبنائي في أشد الناس حرصاً على ما نلت من الله من نعمه. فبما رحمة ربي نكون
في أشد الناس حرصاً على ما نلت من الله من نعمه. فبما رحمة ربي نكون في أشد الناس حرصاً على ما نلت من الله من نعمه.

[illegible]

43) 1991-1992

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الرُّضَاُ الْحَسَنَةُ، مِنَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ،

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الرُّضَاُ الْحَسَنَةُ) قَالَ النِّجَاحِيُّ^(١): يَحْتَمِلُ - بِإِذَاءِ - أَنْ يُرِيدَ بِالصَّادِقَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ الدَّخِيلَةُ. اهـ. وَقَالَ الْحَدَّثِيُّ: وَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ «الرُّضَاُ الدَّخِيلَةُ»، وَهُوَ يَحْسِبُ الدُّرُودَ بِالْحَسَنَةِ. اهـ.

قُلْتُ: وَفَدَّ أَمْرُ النِّجَاحِيِّ^(٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ عَنْ بَنِي مَسْرُوقٍ (إِلَّا الدَّخِيلَاتُ)، قَالُوا: وَمَا الدَّخِيلَاتُ؟ قَالَ: الرُّضَاُ الصَّالِحَةُ، وَعَلَى يَدِهِ الْقَوْلُ الثَّانِي لِلنِّجَاحِيِّ، وَتَقَدَّمَ قَرِيباً فِي كَلَامِ النَّاسِيِّ فِي أَقْصَامِ الرُّضَا أَنْ التَّرَادُّ مِنْ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ أَبِي الصَّادِقَةِ الطَّائِفَةُ

وَقَالَ الْعَبْدِيُّ^(٣): الصَّادِقَةُ وَالصَّالِحَةُ هُنَا بِعَمْنَى وَاحِدٍ بِنِسْبَةِ إِلَى أُمُورِ الْآخِرَةِ فِي حَقِّ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى أُمُورِ الدُّنْيَا، فَالصَّالِحَةُ أَخْصَرُ، فَرُضَاُ النَّبِيِّ تَهْدِيَةٌ صَادِقَةٌ، وَفَدَّ كَوْنُ صَالِحَةٍ، وَهِيَ الْأَكْثَرُ، وَسَبِيحُ صَالِحَةٍ بِنِسْبَةِ إِلَى الدُّنْيَا، كَمَا وَقَعَ فِي الرُّضَاِ يَوْمَ أَحَدِهِ. وَأَمَّا رُضَاُ غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ فَيَنْتَهِيَا عَمُومٍ وَحُصُوصٍ، إِنْ فَسَّرْنَا الصَّادِقَةَ بِأَنَّهَا النَّبِيُّ لَا تَحْتَاجُ إِلَى تَعْيِيرٍ، وَإِنْ فَسَّرْنَاهَا بِأَنَّهَا غَيْرُ الْأَصْفَاتِ، فَانْصَالِحَةُ أَخْصَرُ مَطْلَقاً، وَقِيلَ: فَصَادِقَةُ مَا يَقَعُ بَعَيْنَهُ، أَوْ مَا يَعْمُرُهُ فِي الْحَمَامِ، وَالصَّالِحَةُ مَا يَسِرُّ، وَقَدْ أَلْكَرَمَنِي: الصَّالِحَةُ مَا صَاحَ حُدُودُهَا، وَالصَّادِقَةُ الْمَطْبُوقَةُ لِلرَّافِعِ. اهـ.

(مِنَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ) وَكَذَا الْمَرْءُ الصَّالِحُ مُتَّفَقٌ، حَكَاهُ ابْنُ عَطَالٍ، كَذَا فِي «الزُّرْقَانِيِّ»^(٤)، هَالِ الدَّخِيلَةُ^(٥) هَذَا يَفِيدُ مَا أَطْلَقَ فِي غَيْرِ هَذِهِ الرُّوَايَةِ، كَقَوْلِهِ: «رُضَاُ الْعُلَمَاءِ جَرَّةٌ»، وَلَمْ يَفِيدُ بِكَوْنِهَا حَسَنَةً، وَلَا أَنَّ رَأْيَهَا صَالِحٌ.

(١) انظر: (٢٧٦/٧)

(٢) ج (٦٩٩) باب المحدثات من كتاب التفسير.

(٣) نسخة النجاشي (٢٤٦/١٦)

(٤) شرح سرفقاني (٣٥٣/٢٨)

(٥) فتح الباري (٣٦٤/١٦٢)

قال المهلب: المراد غالب رؤيا الصالحين، وإلا فالصالح قد يرى الأضغاث، ولكنه نادر لقلة تمكن الشيطان منهم بخلاف عكسهم، فإن الصدق فيها نادر لغلبة تسلط الشيطان عليهم، قال: فالناس في هذا على ثلاث درجات: الأنبياء: رؤياهم كلها صادقة، وقد يقع فيها ما يحتاج إلى تعبير، والصالحون: والأغلب على رؤياهم الصدق، وقد يقع فيها ما لا يحتاج إلى تعبير، ومن ههناهم: وينفع في رؤياهم الصدق والأضغاث، وهي عس ثلاثة أقسام: ستورون: فالغالب استواء الحال، ونسفة: والغالب على رؤياهم الأضغاث، ويقبل الصدق، وكفار: وينذر في رؤياهم الصدق جناً، ويشير إلى ذلك قوله ﷺ: فأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثاً، أخرجه مسلم^(١) من حديث أبي هريرة، وقد وقعت الرؤيا الصادقة من بعض الكفار، كما في رؤيا صاحبي السجن مع يوسف - عليه السلام - ورؤيا ملكهما وغير ذلك.

وقال القاضي أبو بكر بن العربي: رؤيا المؤمن الصالح هي التي تسب إلى أجزاء النبوة، ورؤيا الفاسق لا تُعَدُّ عندي في أجزاء النبوة، وقيل: تُعَدُّ من أقصى الأجزاء. وأما رؤيا الكافر فلا تُعَدُّ أصلاً، وقال القرطبي: المسلم الصادق الصالح، هو الذي يناسب حاله حال الأنبياء، فأكرم بنوع مما أكرم به الأنبياء، وهو الاطلاع على الغيب، وأما الكافر والفاسق والمخلط فلا، ولو صدقت رؤياهم أحببنا فذاك كما قد يصدق الكذوب، وليس كل من حدث عن غيب يكون خبره من أجزاء النبوة، كالكاظم والمجسم، وقوله: «الرجل ذكر للغالب فلا مفهوم له، فإن المرأة الصالحة كذلك». قاله ابن عبد البر، اهـ.

وفي الزرقاني: قال أبو عمر: مفهوم أنها من غير الصالح لا يقطع بأنها كذلك، ويحصل أنه عرج على جواب سائل، فلا مفهوم له، ويؤيد،

(١) صحيح مسلم (٢٢٦٣).

جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءاً مِنَ النَّبِئَةِ.

أُخْرِجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي: ٩١ - كِتَابِ التَّعْبِيرِ، ٢ - بَابِ رُؤْيَا الصَّالِحِينَ.

قَوْلُهُ ﷺ فِي مَرْسَلِ عَطَاءِ الْأَنْبِيِّ: «يَرَاهَا الرَّجُلُ الصَّالِحُ أَوْ تُرَى لَهُ» فَعَمَّ قَوْلُهُ: تَرَى، الصَّالِحَ وَغَيْرَهُ، اهـ.

(جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة) في الحديث إنشكلاً: الأول: ما قال المحافظ: قد استشكل كون الرؤيا جزءاً من النبوة، مع أن النبوة قد انقطعت بموت النبي ﷺ؟ فقبل في الجواب: إن وقعت الرؤيا من النبي ﷺ فهي جزء من أجزاء النبوة حقيقة، وإن وقعت من غير النبي ﷺ فهي جزء من أجزاء النبوة على سبيل المجاز، اهـ.

قال النووي: قال الخطابي: هذا الحديث تأكيد لأمر الرؤيا وتحقيق منزلتها، وإنما كانت جزءاً من أجزاء النبوة في حق الأنبياء دون غيرهم، اهـ.

وقال المحافظ، وقال الخطابي: قيل: معناه أن الرؤيا نجيء على سواقة النبوة، لا أنها جزء بني من النبوة، وقيل: المعنى جزء من علم النبوة لأن النبوة وإن انقطعت فعلمها باقٍ، وتُعَقَّبُ بقول مالك فيها حكاه ابن عبد البر أنه مثل: أيعبر الرؤيا كل واحد؟ قال: أيا النبوة يلعب؟ ثم قال: الرؤيا جزء من النبوة، فلا يلعب بالنبوة، والجواب أنه لم يُرد أنها نوبة باقية، وإنما أراد أنها لما أشبهت بالنبوة من جهة الاطلاع على بعض الغيب لا ينبغي أن يتكلم فيها بغير علم.

وقال ابن بطال: محو الرؤيا جزءاً من أجزاء النبوة مما يستعظم، ولو كانت جزءاً من ألف جزء، فيمكن أن يقال: إن لفظ النبوة مأخوذ من الإنشاء وهو الإحلام لغة، فالمعنى أن الرؤيا غير صادق من الله لا ككذب فيه، كما أن معنى النبوة نبأ صادق من الله لا يعوز عليه الكذب، فشابهت الرؤيا النبوة في صدق الخبر، وقال المازري: يحتمل أن يكون المراد بالنبوة في هذا الحديث الخبر بالغيب لا غير، وإن كان ينبع ذلك إنذار أو تنبيه، فالخبر بالغيب أحد سمات النبوة.

وقال ابن العربي: أجزاء النبوة لا يعلم حقيقتها إلا منك أو سي، وإنما القدر الذي أواده النبي ﷺ أن يبين أن الرؤيا جزء من أجزاء النبوة في الجملة؛ لأن فيها اطلاعاً على الغيب من وجه، وأما تفصيل السببة فيحتص بمعرفة درجة النبوة. وقال المازري: لا ينزوم العالم أن يعرف كل شيء جملة وتفصيلاً، فقد جعل الله للعالم حداً يقف عنده، فمتى ما يعلم المراد به جملة وتفصيلاً، ومنه ما يعلم جملة لا تفصيلاً، وهذا من هذا الغيب انتهى كلام الحفاظ^(١)

وفي المرقاة^(٢) قال النويري: قيل: معناه أن النبوة جزء من أجزاء علم النبوة، والنبوة غير ياقية وعلمها باقي، وهو معنى قوله ﷺ: «ذهبت النبوة وبقيت العبريات الرؤيا الصالحة». وأرى الفاضل إلى التأويلات المذكورة قد حالهم القول بأن الرؤيا جزء من النبوة، وقد قال عليه السلام: «ذهبت النبوة ولا حرج على أحد من الأخذ بظاهر هذا القول، فإن جزءاً من النبوة لا يكون نبوة، كما أن جزءاً من الصلاة على الاستفراد لا يكون صلاة، وكذلك عمل من أعمال الحج وشعته من شعب الإيمان، اهـ.

وقال الحفاظ^(٣) في موضع آخر: قال ابن الجوزي: لما كانت النبوة تنقسم اطلاعاً على أمور يظهر تحقيقها فيما بعد وقع تشبيه رؤيا المؤمن بها، وعلى أن جماعة من الأنبياء كانت تنوهم وحياً في المنام فقط. وأكثرهم ابتدئ بالوحي في المنام، ثم رفقوا إلى الوحي في اليقظة، فهذا بيان مناسب تشبيه المنام الصادق بالنبوة، اهـ.

(١) مطهر: فتح الباري (١/٢٦٣).

(٢) (٩/٢٢).

(٣) فتح الباري (١/٢٦٧).

وقال الناحي^(١): «ومعها بأنه جزء من النبوة لسد كان مفيد من الآباء بما يكون في المستقبل على وجه بصر، ويكون من عند الله عز وجل».

وأما شيخ مشايخنا الشافعي ولي الله في المنسوي^(٢) في شرح قوله عليه الصلاة والسلام «ثم من النبوة إلا النبوة» أنه أراد تعظيم أمر الرؤية وتأكيده بقوله «إنها جزء من النبوة في حق الأنبياء، فاعلموا أنها حق واعلموا بها إذا وجدتمكم» لأن النبوة تنحصر في جزء منها باق بعد ختم الأنبياء.

والثاني: الإشكال في العدد المذكور في الحديث، والروايات في ذلك مختلفة جداً، والعدد المذكور هو الأشهر في الروايات، سيأتي بعض هذه الروايات قريباً في موضع غصاء، قال القاري: هو ما في أكثر الأحاديث

قال الحافظ: «ما وقع في كثير الأحاديث، ولمسلم من حديث أبي هريرة: «جزء من خمسة وأربعين»، وعنده أيضاً من حديث زرارة عن سمعان: «جزء من خمسة وأربعين» إلى أن جاءه عن أبي سعيد، قال الحافظ: وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود موقوفاً، وأخرجه الطبراني من وجه آخر عنه مرفوعاً، وفيه من وجه آخر عنه «جزء من ستة وخمسين»، وسند ضعيف، وأخرجه ابن عبد البر عن ثابت عن أنس مرفوعاً «من ستة وعشرين»، والحافظ من هذا الوجه كالجادة، كما عند البخاري.

وأخرج أحمد وأبو يعنى وأبو يعنى في التهذيب الأثر عن سليمان بن حرب، جملة على رتبة عظيم، كالجادة، قال سليمان: فذكرته لاس عباس. فقال: جزء من خمسة، قلت له: بي سمعت أنا غيره، فقال: من عباس: سمعت العباس من مطلق يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «جزء من خمسين».

(١) أبو يعنى (١٧٩٠/١٧٩١)

(٢) (١٧٩٠/١٧٩١) مع التزيين (١٧٩٠/١٧٩١)

وعزا ثقوري^(١) رواية خمسين إلى «الجامع الصغير» عن الحاكم والطبراني عن العباس، وثالثهمذي والصري من حديث أبي رزين الحنظلي «جزء» من أربعين». وأخرجه الترمذي من وجه آخر كالحادة، وأخرجه الطبري من وجه آخر عن ابن عباس «أربعين»، وللطبري من حديث عبادة «جزء» من أربعين وأربعين، والمحموظ عن عبادة كالحادة، وأخرجه الطبري وأحمد من حديث عبد الله بن عمرو بن الأهام «جزء» من تسعة وأربعين، وذكره الفرطبي في «المفهم» بلفظ «سبعة» بتقديم السين، فحصلنا عن هذه الروايات على عشرة أوجه أقلها جزء من ستة وعشرين، وأكثرها من ستة وسبعين، وبين ذلك ٤٠ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٧، أصحها مطلقاً الأول يعني ستة وأربعين، ويليها السبعين.

وفي «شرح النووي» في رواية عبادة أربعة وعشرين، وفي رواية ابن عمر ستة وعشرين، وهاتان الروايتان لا أعرف من أخرجهما إلا أن بعضهم نسب رواية ابن عمر هذه لتخريج الطبري.

ووقع في كلام ابن أبي جمرة أنه ورد بالفاظ مختلفة، فذكر بعض ما تقدم، وزاد في رواية «اثنتين وسبعين»، وفي أخرى «اثنتين وأربعين»، وفي أخرى «سبعة وعشرين»، وفي أخرى «خمس وعشرين»، ذكره الزرقاني برواية ابن النجار عن ابن عمر، فبلغت على هذا خمسة عشر لفظاً، كذا في «الفتح» بزيادة، والمذكور بعد العشرة ستة، كما ترى، ولعله لم يعد في هذا عدد ستة وعشرين، لأنه تقدم في العدد السابق المعداد بعشرة من حديث أنس عن ابن عبد البر، فثبت الزيادة خمسة. وهي ٢٤ و ٢٧ و ٤٢ و ٢٧٢، وبقي أكثر ما ورد فيه على حاله وهي ستة وسبعون، وصار أقل ما ورد في ذلك أربع وعشرون.

(١) انظر: «مرقاة المفاتيح» (٩/٢٢).

وتنضم ما فاء الحارثي محتمل ان يراء النسبة هي هذا الحديث الحبر
 سعيد لا يبرر فان أم شخص من العدد فهو عما أطلع الله عليه به، لأنه
 يعلم من حقائق الأمور ما لا يعلمه غيره، قال: وقد من هذا الجواب حسابه
 نكتمهم أم كشفهم ولم يحتجوا

وقال الخاقاني أبو بكر بن عربي: أراء النسبة لا يعيد حسنها إلا من
 أربى، وإنما القدر الذي أراءه النبي ﷺ أن يبرر أن الرؤيا سر من أراء
 سنة في الحجة، وأما تفصيل النسبة فيحتسب معرفته درجة النبوة، قال
 الحارثي: لا يراء العالم أن يعرف كل شئ، خاصة وتفصيلاً، فقد جعل أن
 يعلم ما أراء بما، كما تقدم في الاشكال السابق.

قال الحارثي: وليس كل ما غلب عليه لا يلزم عليه حجة بأعداد
 الأعداد، وأما تقديم، ورمي الجواز، فإن لا نفس من علمها إلى أمر يوجب
 حصرها تحت أعدادها، ولم يقدح ذلك في موجب اعتقاد الروايات، وهو تقوله
 من حديث ابن عباس: يهدي الصالح إلى الصالح، ومن غلبه من غير جزم
 في النبوة فإن تفصيل هذا العدد وصور النبوة منصوص، ومن فيه أن ما من
 الخصائص من حجة على الأنبياء، وسنتهم، وكذلك معنى حديث السابق.

قال الحارثي: وقد نكتم بعضهم على الرواية المشهورة، وأراد أن
 مناسبه، فذكر أن الله أوحى إلى نبيه في المنام سنة أسرار، ثم أوحى له ما
 نكث في البقرة عليه سنة حياته، وحقيقته، في الوحي في المنام، من سنة
 وأربعين حرفاً، لأنه عدل بعد النبوة فلا يؤخذ من سنة على الصحيح، قال ابن
 تيمية: هذا ما أوحى به من وجهين: أحدهما أنه قد اختلف في عدد سنة
 النبي بعد بعثته ثلاثين سنة، والثاني: أنه قد اختلف في عدد السنين حتى بعث
 منى.

قال المحقق^(١) ومضات إليه بقية الأعداد الواقعة، وقد سمع الخطابي
في إنكار هذه العناسة، فذكر: كان بعض أهل العلم يقول في تأويل هذه الأعداد
قولاً لا يكاد يشقق، ثم قال لخطابي بعد ذكر التاويل المذكور: هذا وإن كان
وجهاً تحتمل نسبة الحساب والعدد، فأقول ما يجب علي من فائدة أن كنت بعد
إدعاء خبراً، ولم يسمع به أحد، ولا ذكر مدعيه في ذلك حديثاً، فكأنه قاله على
سبيل الظن، والظن لا يقضي من الحق شيئاً، ولئن كانت هذه المسألة محسوبة من
أحوال النبوة علي ما ذهب إليه، فليستن بها سائر الأوقات التي كان يوحى إليه
فيها في مدة في طول المساء، كما ثبت عنه ذلك في أحاديث كثيرة، وأما
في أحدها وهي دخول مكة وغير ذلك، فإنه يتفق من هذا مدة أخرى، وتراد في
الحساب

قال المحقق^(٢) وقد قيل جماعة من الأئمة العناسة المذكورة، وأجابوا
عما أورده الخطابي من الدليل على كون الرؤيا سنة أشهر أو سنة، المرحي كان
علي رأس الأربعين من بعده يومئذ، كما جزم به من إسماعيل بن عمر، وذلك في
ربيع الأول، وتوفي جبرئيل عليه السلام إليه، وهو بعد حواء كان في رمضان،
وبينه سنة أشهر.

وفي هذا الجواب، أفرد لأنه على تقدير نسبته ليس به نصريح بالرؤية،
وقد قال السروي: لم يثبت أن رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم سنة
أشهر، وإنما ما أقره من تعيين أوقات السرايا ومنها أن العامة من العرب
وحى السام المتتابع، وما وقع منه في غضون وحى البتة فهو يسير بالنسبة إلى
وحى البتة، فهو مضمون منه، وهو تغير ما اعتدوه في تفسير الرؤيا إلى مكاني
ومكاني قطعاً، فالمكاني من غير كل التحفة، ولو وقع في غير ذلك، كما لا يخفى.

(١) (١٧٣/٢٤)

(٢) (١٧٣/٢٤)

والخامس: ما قال الحافظ: وقد أبدى غير الخطابي المناسبة باختلاف الروايات، وجمع بينها جماعة أولهم الغضري، فقال: رواية السبعين عامة في كل رؤيا صادقة من كل مسلم، ورواية الأربعين خاصة بالمؤمن الصادق النصاب، وأما ما بين ذلك فدلالة لأحوال المؤمنين، اهـ.

وحكاية الجبجي^(١) عن نظير بن نفط آخر فقال: يحصل جزم من ستة وأربعين يريد به رؤيا المؤمن، وحزم من سبعين جزم، يريد به رؤيا الفاسق، قال: ويشهد لهذا التأويل قوله في حديث أنس وأبي هريرة: «الرؤيا الحسنة من الرجل نصاب حزم من ستة وأربعين حزم» فخص بذلك امرئ الرجل النصاب، اهـ.

قلت: وهذا أبلى الأجوبة شدي، فبذلك تجتمع سائر الروايات الواردة في ذلك بلا شكك ولا طرح رواية، وبمعظم أمر الرؤيا أيضاً، وهذا نظر ما حكى الحافظ من كلام الغزالي في كتاب الفقر والزهد من «الإحياء»^(٢) لما ذكر حديث عبد بن القنبر: الجنة قبل الأعياء بخسمائة عام، وهي رواية «أربعين سنة»: أن ذلك باعتبار تفاوت درجات الفناء، كالغني المحيى والفقر الزاهد، اهـ.

ثم رأيت شيخ مثابيحنا الكنجوي اختار هذا التوجيه، فقال في «الكوكب»^(٣): ووجه الجمع اختلاف أحوال الرجال في إحصائهم وتفاوتهم في صدق نياتهم، اهـ.

والسادس: ما قال ابن بطال: أما الاختلاف الواقع في العدد، فأصح ما ورد فيها من ستة وأربعين ومن سبعين وما بين ذلك أحاديث الشيوخ، وقد وجدنا الرؤيا تنقسم قسمين: حلية ظاهرة كسر رأي في المنام أنه يعطى تعراً

(١) إسطر: المتن: (٢٧٦/٧).

(٢) إسطر: إحياء علوم الدين: (١٩٣/٤).

(٣) الكوكب: الدي: (١/١٩١).

فأعطيني تسعة عشر ألفاً، فهذا القسم لا عراب في تأويلها، ولا برهان في تفسيرها، والثاني: مرموزة بعيدة الدرام، فهذا القسم لا يقدر به خبر يُعبر إلا خادق بعد صريب تشليل فيه، ليتمكن أن يكون هذا من سبيل، والآلة من ستة وأربعين، فإنه إذا قلت الأجزاء كانت الرؤيا قريب من الضيق، وأنت من رجع لعل في تأويلها، خلاف ما إذا كثرت، قال: وقد عرفت هذا الخواص على جماعة فحسبوا، وراى به فليهم فيه أن الشدة غفل من مذهب التفسير، فلما تنازع عن حزنيل عليه السلام إلى آخر ما قلناه

وحصة تباروني فقال: قل: إن الصدقات والآلات، وإن الآلات منها ما هو حشر، ومتى ما هو حشر، فالأقل في العدد هو الحشر، والأكثر هي العدد هو الحشر، وما بين ذلك

وقال الشيخ أبو محمد من أمر حيرة ما حاصره، إن التفسير حدث بالأنوار، أو الصبح، وفي بعضها ما يكرر فيه إجمال، مع كونه مبنياً في مدح آخر، وكذلك آخر في منها ما هو مبرج لا يحتاج إلى تأويل، ومنها ما يحتاج، يأتي فيه التعريف عن الحشر الذي يعرج عليه منها خبر، من أجزاء السورة، وذلك الخبر يكثر مرة ويقل أخرى بحسب فهمه، وأعلامهم من يكون به وبين سورة السورة أقل، أو ورد من العدد، وأدناهم لأكثر من العدد، ومن عدده ما بين ذلك، اهـ^(١)

وهذا أحد التوجيه التي سمع بها اللاحق^(٢)، إذ قال: ويحتمل أن يجمع بينا بعض ستة وأربعين جزءاً على الرؤيا الكلية، ومن سبعين جزءاً على الرؤيا الحظية، اهـ، منحصراً

(١) انظر مجمع البحار، ١: ٢٢٠-٢٢١.

(٢) انظر مجمع البحار، ١: ٢٢١.

والسابع: ما قال المذمبي عباس: ويحتفل أن تكون هذه التحفة في طريق
الوحي، إذ أنه ما سمع من الله فلا واسطة، ومنه ما جاء بواسطة الملك، ومنه
ما ألقى في السلب من الإلهام، ومنه ما جاء به الملك وهو على سريره، أو
على صورة أدمي معروف، أو غير معروف، ومنه ما أتته في النوم إلى غير
ذلك وما وقعنا عليه. ومما لم نكتب عليه، فتكون تلك الحالات إذا عدت
انتهت إلى العدد المذكور.

قال القرطبي في "المعجم": لا يحسن ما رواه عن التكاثر والتمسك، فإن
ذلك المأخذ هي أجزاء النبوة وأكبر شيء ذكره القاضي إنما هي أحول من
النسوة، لكونه يعرف السلك أو لا يعرفه أو يأتيه على صورته أو على غير
صورته، سمع بعد التكاثر لم يبلغ عدد ما ذكر عشرين فصلاً عن مبعي، قال:
الحافظ: والذي نحاه القاضي سيز إليه العاصي.

ثم بسط الحافظ^(١) في كلام الحليمي إلى أن بلغ صور الوحي إلى
السادسة والأربعين، ثم قال: فقد بعد خصائص النبوة، وما مرجعه العدم، ستة
وأربعين وجهاً، ليس منها وجه إلا وهو يصح أن يكون، فافترأ للرؤيا المصادقة
التي اعتبر أنها حرة من ستة وأربعين جزءاً.

والثامن: ما قال القرطبي في "المعجم": يحتفل أن يكون المراد أن عدم
الحدوث في الدنيا من أعمال الشبه، كما جاء في الحديث الآخر المأخذ
والانقضاء وحسن التمسك حرة من ستة وعشرين جزءاً من النبوة أي النبوة
مجموع حصص أجزائها ذلك، وهذه الثلاثة حرة منه، وهي مقتضى ذلك
يكون كل حرة من الستة والعشرين ثلاثة أشياء، فإذا ضربا ثلاثة هي ستة
وعشرين انتهت إلى ثمانية وسعين.

(١) فتح الباري (١/١٦٠/٣٦١).

فيصح أنه أن عدد حصال النبوة من حيث آحادها ثمانية وسبعون، قال: ويصح أن يسمى كل اثنين منها جزءاً، فيكون لعدد بهذا الاعتبار تسعة وثلاثين. ويصح أن يسمى كل أربعة منها جزءاً، فتكون تسعة عشر جزءاً ونصف جزء، فيكون اختلاف الروايات في العدد بحسب اختلاف اعتبار الأجزاء، ولا يلزم منه اضطراب.

قال: وهذا أشبه ما وقع لي، فخر ذلك مع أنه أم ينشرح به الصدر، ولا اطمانت إليه النفس. قال الحافظ: وتماه أن يقول في الثمانية والتسعين بالسبعة لرواية السبعين ألقى فيها الكسر. وهي التسعة والثلاثين بالنسبة لرواية الأربعين جبر الكسر.

والشاص: ما حكى تحفظ عن القرطبي أنه قال: وظهر لي وجه آخر، وهو أن النبوة لا يختص الله بها، إلا من خصه بصفات كمال نوره من المعارف والعلوم والفضائل والآداب مع تزهده عن التفاضر، أطلق على تلك الخصال نبوة، كما في حديث «النبوة والاقتصاد» أي تلك الخصال من حصال الأنبياء، والأنبياء مع ذلك متفاضلون فيها، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَتَنَّا كَتَبًا كَرِيمًا﴾ ومع ذلك فالصدق أعظم أوصافهم بصفة ومتاماً، فمن تأسى بهم في الصنى حصل من رؤياه على الصدق، ثم لما كانوا في مقاماتهم متفاوتين كان أتباعهم من الصالحين كذلك، وكان أقل حصال الأنبياء ما إذا اعتبر كان ستة وعشرين جزءاً وكثرها ما يبلغ سبعين، وبين الملائكة مراتب مختلفة بحسب ما اختلفت أفعال الروايات، ومعنى هذا فمن كان من غير الأنبياء في صلاحه ومقامه على رتبة سابعة حال بي من الأنبياء كانت رؤياه جزءاً من نبوة ذلك النبي، ولما كانت كمالاتهم متفاوتة كانت نسبة أجزاء مقامات الصادقين متفاوتة، قال: وبهذا يتدفع الاضطراب.

وحدثني عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج،

والعاصر. ما قال الحافظ: وذكر الشيخ أبو محمد بن أبي جمرة^(١) وجهاً آخر ملخصه. أن النبوة لها وجود من النبوة الدنيوية والأخرية خصوصاً وحموماً منها ما علم، ومنها ما لا علم، وليس بين النبوة والرؤيا نسبة إلا في كونها حقاً، فيكون مقام النبوة بنفسه لمقام الرؤيا بحسب تلك الأعداد راجعة إلى درجات الأنبياء، فمنبتها من أعلاهم، وهو من صم له النبوة والرسالة أكثر ما ورد من العدد، ونسبها إلى الأنبياء غير المرسلين أقل ما ورد من العدد، وما بين ذلك، ومن ثم أطلت في الخير النبوة ولم يفيدها نبوة شي منه.

والحادي عشر: ما قال الحافظ: ورأيت في بعض الشروح أن معنى الحديث أن للمنام لبنة بما حسن للنبي، وتعتبر به عن غيره لغيره من سنة وأربعين جزءاً، قال الحافظ^(٢): فهذه عدة مناسبات لم أر من جمعها في موضع واحد، فله الحمد على ما ألهم وعلم، اهـ.

والثاني عشر: ما قال الباجي^(٣) يحتمل - والله أعلم - أن الجزء من السنة والآراء بين هي الرؤيا المعشورة على ما يروي في حديث عطاء بعد هذا لكثرة تكرار هذا التصنف من الرؤيا الصادقة، وأما ما كان من ذلك على سبيل الإنذار رعيير ذلك من الأنواع يكون حراماً من سبعين جزءاً لغته تكرره، ولما يكون من جنسه من قبل الشيطان تحزيناً وتخفيفاً، اهـ. وسأنتي الإشارة إلى ذلك في كلام الباجي في مرسل عطاء أيضاً.

(مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن

(١) انظر: «مجموع الفهرست» لأبي حمزة (٢٤١/٣).

(٢) الخطر: «فتح الباري» (٣٦٨/١٢).

(٣) «المعتمد» (٢٧٦/٧).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْتِي ذَلِكَ.

١٧٢٦١/٢ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ زَوْجِ بْنِ صَعْصَعَةَ.

ومررنا عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ مثل ذلك^(١) «أبي تقدم من حديثه»
أما، لعله أنكر، فذكر ذلك لجميع روايه السنة والعشرين، دار الرويات في
ذكر العدد مختلفة جداً، كما تقدم، ونحن أيضاً ما قال الحافظ وغيره: إن هذا
العدد وقع في أكثر الأحاديث، وحديث أبي هريرة أخرجه البخاري بزيادة
سبعة من السبع. عن أبي هريرة نحوه. ثم أخرج بزيادة أبي سعيد الخدري
بزيادة.

في الزوائد^(٢)، وأحدث ضوايف جاء عن صحيح من فضيلة، اهـ.

وفي الجمع الصغير^(٣) لزويها الصالحة حرم من سنة وأربعين جزءاً.
راه البخاري عن أبي سعيد الخدري، ومسلم عن ابن عمر عن أبي هريرة
عن أبي سعيد، وأحمد، ابن ماجه عن أبي رزير العنبري، والطبراني عن ابن
مسعود، قال العنبري: بأسايد صحيحة، وأما بتعداد ما مره إلى ثمانية، اهـ.

١٧٢٦١/٢ - (مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة) الأصبهان (عن

زفر) غرض الرائي فتح الغناء متروك عن العديف للعدل (ابن صعب) من مالك،
نفا، قال الحافظ في تهذيبه^(٤) روى أنه أبو داود السائي هذا كحديث
الواحد، اهـ. وكذا في الزوائد عن من عبد البر قال: لا أعلم بهم ولا
لأبي خبر هذا الحديث، اهـ.

(١) الحديث في تهذيبه (١٧٢٦١).

(٢) شرح الزوائد (١٧٢٦١).

(٣) (١٧٢٦١).

(٤) (١٧٢٦١).

يعني ما يكثر أن يقول لأصحابه هل رأى أحد منكم رؤيا؟ قال: نقص عليه ما شاء الله أن ينقص، الحديث^(١)، وفي أخرى له: «كان النبي ﷺ إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه فقال: من رأى منكم الليلة رؤيا قال: فإن رأى أحد قصصها، فيقول ما شاء الله» الحديث، وأخرجه بمواضع من كتابه مختصراً ومطولاً، وترجم عليه بموضع «باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح».

قال الحافظ^(٢): «فيه إشارة إلى ضعف ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن سعيد بن عبد الرحمن عن بعض علمائهم: لا تنقص رؤياك على امرأة، ولا تخبر بها حتى تطلع الشمس، وفيه إشارة إلى الرد على من قال من أهل التعبير: إن المستحب أن يكون تعبير الرؤيا من بعد طلوع الشمس إلى الرابعة، ومن العصر إلى قبل الغروب؛ فإن الحديث دالٌّ على استحباب تعبيرها قبل طلوع الشمس، قال المهلب: تعبير الرؤيا عند صلاة الصبح أولى من غيره من الأوقات لحفظ صاحبها لقربها، ولحضور ذهن المايير، وقلة شغل بالفكرة، ويعرف الرائي ما يعرض له من رؤياه، فيستبشر بالخير، ويحذر من الشر، ويتأهب لذلك، اه مختصراً».

قال الباجي^(٣): «يحتمل أن يرجو بذلك النبي ﷺ رؤيا مشيرة له ﷺ وللمسلمين، وسندعي ذلك من عندهم قيساً وبما توقف عنه الوحي فيه، ويحتمل أن يريد بذلك تعليمهم العبادة، وتنبيههم على فضلها، ولذلك كان يقول: «ليس بعدي من النبوة إلا الرؤيا الصالحة» حرصاً لهم على تحليتها والاهتمام بها، اه».

(١) أخرجه البخاري ج (٧٠٤٧) في «كتاب التعبير».

(٢) «مع البرقي» (١٢/٤٣٩).

(٣) «المعنى» (٧/٢٧٦).

ويقول: «ليس يبقى بعدني من النبوة، إلا الرؤيا الصالحة»

١٧٣٢/٣ - وحديثي عن مالث، عن زيد بن أسلم، عن

عطاء بن يسار، أن رسول الله ﷺ قال: «ليس يبقى بعدني من النبوة
إلا المشرقات»

ويقولون: «ليس يبقى بعدني من النبوة» قال القرطبي^(١): «في عهدة،

أي نبوة» ٥٣ - (إلا الرؤيا الصالحة) أي الحجة أو الصادقة، «تقدم السط في
عطاء» والفرق بينهما، وأخرج البخاري في «صحيحه»^(٢)، رواية ابن المسيب
عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لم يبق من النبوة إلا
المشرقات» فقلنا: وما المشرقات؟ قال: «الرؤيا الصالحة» وسأني في
السطوة مرسلاً.

١٧٣٢/٤ - مالث عن زيد بن أسلم، العدوي (عن عطاء بن يسار) قال

أدرياني^(٣)، أرسل، وصلة البخاري^(٤) من طريق الأدهري عن سعيد بن المسيب
عن أبي هريرة، «و» قلت، لكن رواية البخاري مأخوذة (أن رسول الله ﷺ
قال: «ليس يبقى بعدني) أي بعد وفاتي (من النبوة) أي من أحوالها (إلا المشرقات)
تكرر الشئ المعجمة السائدة، قال البيهقي: أي لم يبق منقطع بمومي، «إلا
يبقى ما يعلم به ما سيكون إلا الرؤيا» والتعبير بالمشرقات خرج منخرج
القال، فإن من الرؤيا ما تكون مذمومة، وهي ساذجة بريئة الله تعالى للمؤمن
رفقاً به ليستند لما يقع فيه وفوعها، كما في «المعرفة»^(٥).

ولفظ البخاري - رواية ابن المسيب عن أبي هريرة أنه يبق من النبوة لفظ

(١) شرح القرطبي ١/٢٥٩، ٢٤٢

(٢) ج (١٩٩٠)

(٣) شرح القرطبي ١/٢٥٩، ٢٤٣

(٤) في كتاب الترمذ، باب المشرقات ج (١٩٩٠)

(٥) أدلة الصالحين (٢٣/٩)

ولم يدر المرء قال الحافظ^(١) كذا ذكره باللفظ البدل على المضي تحقيقاً لوقوعه، والسراد لا يستقبل أي لا يثنى، وقيل هو على ظاهره؛ لأنه قال ذلك في زمانه، واللام في النسوة للمعبد، والسراد سرت، والمعنى لم يسر بعد النبوة المختصة بي إلا المبشرات، ثم فسرها بالرؤيا، وصرح به في حديث عائشة عند أحمد بلفظ «لم يبق بعدى». وقد جاء في حديث ابن عباس أنه ﷺ قال ذلك في مرض موته، أخرجه مسلم وغيره كما سيأتي.

وظاهر الاستثناء مع ما تقدم من أن الرؤيا جزء من النبوة أن الرؤيا نبوة، وليس كذلك لما تقدم أن لمراد تشبيه أمر الرؤيا بالنبوة أو لأن جزء الشيء لا يفرم ثبوت وصفه له، كما قال. أشهد أن لا إله إلا راضاً حسونه لا يسمى مؤثراً، ولا يقال. إنه أدن وإن كانت جزءاً من الأذان، وكذا لو قرأ شيئاً من القرآن قائماً لا يسمى صحيحاً.

وبزيده حديث أم كور الكعبية قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ذهبت النبوة وبقيت المبشرات؛ أخرجه أحمد وابن ماجة، وصححه ابن خزيمة وابن حبان، ولأحمد عن عائشة مرفوعاً: «لم يبق بعدى من المبشرات إلا الرؤيا»، وذات يعلی^(٢) من حديث أسى رفعه ابن الرسالة والنبوة قد انقضت، ولا نبي ولا رسول بعدى، ولكن بقيت المبشرات، قالوا: وما المبشرات؟ قال: رؤيا المسلمين جزء من أجزاء النبوة.

قال ابن التين معنى الحديث أن الوحي ينقطع بعوني، ولا يبقى ما يعلم منه ما سيكون إلا الرؤيا، ويرد عليه الإلهام فإن فيه إخباراً بما سيكون، وهو للأنبياء بالنسبة لتلويح الرؤيا. ريفع لغير الأنبياء، كما في حديث البخاري في

(١) فتح الباري: ١٢٦/٣٧٥

(٢) مسند أبي يعنى: (٣٩٤٧).

فَقُلُوا: (وَمَا الْمُسْلِمَاتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟) قَالَ: «الرُّؤْيَا أَهْلُهَا رِجَالٌ
الْمَرْجُلُ الصَّالِحُ، أَوْ تُرَى لَهُ.....»

سأفتي عمر - رضي الله عنه - خاتم المؤمنين من الأئمة جليلين. وهذا
الحديث يفتح المجال للمسلم بالفتح بعده. وهذا الخبر كثير من الأئمة، عن أمير
المؤمنين، فكذلك كما أخبرنا.

والجواب أن المحصر في المنام لكونه مشغول عاد المؤمنين، بخلاف
الإنهماء، فإنه مختص بالخاص، ومع فوزه مختص فونه - فرد، فإلما ذكر إنهم
تسمونه وكثرة وقومه، يشير إلى ذلك فونه بـ: «فإن يكن» وذلك السر غير
بدور الإلهام في ربه بكونه من بعده عالم. السرحي إليه بـ: «اليفظة» زيادة
إظهار المعجزة منه، فكانت المسألة أن لا يقع غيره منه في زمانه شيء، فلما
مقطع النوح سمونه وقع الإلهام لمن اختص الله به لئلا من من الناس من ذلك،
وفي إكثاره وفوق ذلك مع كثرة واضطراره بـ: «من تكوّن»

(فَقُلُوا) أَيْ الصَّحَابَةُ. (وَمَا الْمُسْلِمَاتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟) قَالَ: «الرُّؤْيَا
الصَّالِحَةُ» قَالَ الْحَافِظُ^(١)، وَفِيهِ وَرْدٌ فِي فَوْنِهِ بِمَعْنَى: «وَالْمَرْجُلُ الْقَرِيبُ مِنَ الْخَيْرِ»
أَيْ: الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي مَسْنَدِهِ وَصَحَّحَهُ تَعَالَيْكُمْ مِنْ
رَوَايَةِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُبَادَةَ عَنْ الْقَسَمِ، وَرَوَاهُ تَقَاتٌ إِلَّا أَنَّهَا
سَلَمَةُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عِبَادَةَ وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا عَنْ رَجُلٍ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ،
قَالَ: سَمِعْتُ عِدَّةَ عِبَادَةَ، وَأَخْبَرَجَهُ عَنْ عِدَّةٍ مِنْهُمْ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَذْكُرُ حَبِيبًا، وَهُوَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ أَبُو هُرَيْرَةَ
عَنْ الطَّرِيقِ، وَحَدَّثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَبِيبٍ عَنْ أَبِي دَعْبَانَ (بِرِجَالِهِ) مَنَعَ أَوَّلَهُ (الْمَرْجُلُ
لِلصَّالِحِ) بِمَعْنَى (أَوْ تُرَى لَهُ) بِمَعْنَى التَّوَقُّفِ أَيْ: بِرِجَالِهِ ثُمَّ قَالَ: لَمْ

قَالَ الْحَافِظُ: وَفِي حَدِيثٍ مِنْ جَدِيدِ أَبِي عَدَّاسٍ لَهُ ﷺ قَالَ ذَلِكَ فِي مَرْثَمٍ

جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءاً مِنَ النَّبِئَةِ.

مرويه، أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق إبراهيم بن عبد الله بن ميمون عن أبيه عن ابن عباس، أن النبي ﷺ كشف المشارة، ورأسه معصوب في مرضه الذي مات فيه، والثامن صفوف خلف أبي بكر، فقال: أيا أيها الناس إني لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها العسقم أو ترى له الحديث. وتقدم أن ابن عبد البر استدل بمجموع قوله ﷺ في هذا الحديث: «أو ترى له» على أن كون الرؤيا جزء النبوة لا يختص برؤيا الرجل الصالح.

وقال الباجي^(١): يريد - والله أعلم - أن النبوة الكامنة قد ختمت به، فإذا قضى لقض جميعها، رزق بقي جزء من ستة وأربعين جزءاً، وهي المبشرات، ويحتمل أن يريد بها أنها ما يبشر به الرجل الصالح بما يراه هو بنفسه أو يراه غيره له من صلاح بالي، ويخلص من شدة، فيحتمل أن تكون هذه جزءاً من ستة وأربعين جزءاً من النبوة، وإن كان غيرها من الرؤيا الصادقة تنجزاً على غير هذا التخييل.

قلت: وتقدم شيء من كلامه في ذلك في الجواب الثاني عشر في الجمع بين اختلاف الروايات في تعداد لأجزاء.

(جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة) تقدم الكلام على ذلك مفصلاً، وتقدم أيضاً أن هذا العدد وهو المعروف في الروايات، ذكر بعضها السيوطي في «الدرر».

فذكر برواية مسلم وأبي داود والترمذي وغيرهم عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا اقرب الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن تكذب» الحديث، وفيه «جزء من ستة وأربعين»، ورواية البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي عن عاتكة بن الصامت مرفوعاً: «رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين» ورواية البخاري عن أبي

(١) «المتقى» (٢٧٧/٧).

١٧٢٣/٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ بَيْهَيْ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أبا قَتَادَةَ بْنَ رِبْعِيٍّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اتَرَوْا الصَّالِحَةَ مِنَ اللَّهِ، وَالْحَلِمَ مِنَ الشَّيْطَانِ».....

سعيد الأحمري بهذا المعنى، وبرواية البخاري وابن ماجة عن أبي هريرة كذلك، وبرواية أحمد وأبي داود والترمذي، وصححه عن أبي رزين مرفوعاً كذلك، وبرواية ابن أبي شيبة عن عوف بن مالك الأشجعي مرفوعاً كذلك.

١٧٢٣/٤ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف (أنه قال: سمعت أبا قتادة) اختص في اسمه على أقوال، أشهرها (الحارث) (بن ربيع) بكسر الهمزة وسكون الهمزة (الأنصاري) فارس رسول الله ﷺ (يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول) أخرجه الشيخان وغيرهما بغير (الرؤيا الصالحة) تقدم تفسيرها، وقال الكرماني: الصالحة صفة موصفة لأن غيرها يسمى بالحلم، أو مخصصة (من الله) تبارك وتعالى أي بشيء أو تحذير وإنذار (والحلم) بضم الحاء وسكون اللام، وقد ضم ما براء الناسم، ولم يحك السوءي غير السكون، يقال: حلم بفتح اللام، يحتم نفسها، وأما من الحلم بكسر الحاء وسكون اللام، فيقال: حلم بضم اللام، وجمع الحلم بالنسب والحلم بالكسر أحلام، كذا في القنتح^(١).

وقال الغروي^(٢): «الحلم ما يرى في المنام من الخبائث العاصدة، وفي «النهاية»: الحلم عبارة عما براء القائم في نومه من الأشياء، لكن غلبت لزوم معنى ما براء من الخير والشيء الحسن، وغلب الحلم على ما براء من الشر والأمر القبيح، ومنه قوله تعالى ﴿أَفَصَحَّ أَطْمَرٌ﴾ ويسمى كل واحد منهما موقع الآخر، اهـ

(من الشيطان) قال المحافظ: إضافة الحلم بمعنى أنها تناسب صفته من

(١) فتح الباري (١٦١/٣٩٣).

(٢) إرشاد المفاتيح (٩/٢٧٧).

فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الشَّيْءَ يَكْهُهُ

الكلب والنهول وغير ذلك، بخلاف الرؤيا الصادقة، فأضيفت إلى الله تعالى إضافة تشريف، وإن كان الكل يخلق الله تعالى وتغييره، اهـ.

وقال في موضع آخر: قال المهلب: سمي الشارع الرؤيا المخالصة من الأصناف الصالحة والصادقة، وأضافها إلى الله تعالى، وسمى الأصناف حسماً وأضافها إلى الشيطان إذ كانت مخلوقة على شاكلته، فأعلم الناس بكبده وأوشدهم إلى دفعه لئلا يبلغوه إربه في تحزينهم والتنبول عليهم، وقال أبو عبيد الملك: أضيفت إلى الشيطان لئلا تكونها على هواه ومراده، وقال ابن الأثير: يخلق الله الرؤيا الصالحة بحضرة الملك، ويخلق الرؤيا التي تقابلها بحضرة الشيطان، فمن ثم أضيفت إليه؛ وقيل: أضيفت إليه؛ لأن الذي يخيل بها ولا حقيقة لها في نفس الأمر، اهـ.

قال ابن أبي عمير^(١): يحتل أن يريد به ما يحزن، ويحتل أن يريد به الكاذبة وهو من الشيطان، معناه، أنه يخيل بها ليغر أو فيحزن، وقال عيسى بن دينار: الرؤيا ما يتأول على الخير والأمر الذي يسر به، والحلم هو الأمر المنظيح المسجول يريه الشيطان المحرم ليعر به، اهـ.

وفي «الزرقاني»^(٢): قال الشريشي: أعلم عند العرب يستعمل استعمال الرؤيا، والتفريق بينهما من الاصطلاحات الشرعية، سنها صاحب الشرع للفصل بين الحق والباطل، كأنه كره أن يسمى ما كان من الله، وما كان من الشيطان باسم واحد، فجعل الحلم عبارة عما كان من الشيطان؛ لأن الكلمة لم تستعمل إلا فيما يخيل للحالم من نومه من قضاء الشهوة فيما لا حقيقة له.

(فإذا رأى أحدكم) في منامه (الشيء) الذي (يكفه) قال ابن أبي عمير: يحتل

(١) «المستقى» (٧/٢٧٧).

(٢) «شرح الزرقاني» (٤/٣٢٤).

فَلْيَتَنَبَّهْ عَنْ بَسَارِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِذَا اسْتَبَقَ . وَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا .

أن يريد به ما يخيفه ويحزنه (فليتنفث) بضم القاء وكسرهما، والتنث نفع لطيف بلا ريق، كذا في «المحلى».

قال الحافظ^(١): وقد ورد في بعض الروايات عند البخاري (فليتنفث) إشارة إلى استغفاره، وقد ورد بثلاثة ألفاظ: التنث، والتثل، والصق.

فإن النووي في الكلام على التنث في الرقية تبعاً لعباس: اختف في التنث والتثل، فقيل: هما بمعنى، ولا يكونان إلا بريق، وقيل: يشترط في التثل ريق يسير، ولا يكون في التنث، وقيل: صكه، قال عباس: فائدة التثل التبرك تلك الرقوية، وقال النووي: أكثر الروايات في الرقيا (فليتنث)، وهو نفع لطيف بلا ريق، صكوه التثل والصق محمولين عليه.

وتعقبه الحافظ فقال: لكن السطوب في السومعين مختلف؛ لأن السطوب في الرقية المباركة برطوبة الذكر كما تقدم، والمسطوب ههنا طرد الشيطان وإظهار احتقاره واستغذاره، كما نقله هو عن عباس كما تقدم، فأندي بجمع الثلاثة الحمل على التثل، فإنه نفع معه ريق لطيف، فبالنظر إلى النفع، قيل له: تنث، وبالنظر إلى الريق قيل له: بصاق، اهـ.

(عن بساره ثلاث مرات) قال عباس: أمر بالتثل طرداً للشيطان الذي حضر الرقيا المكروهة تحفيراً له واستغذاراً، وعصت بالسباز، لأنها محل الأعداء ونحوها، قال الحافظ: وانتبهت للتأكيد (إذا استيقظ) من نومه، ولمسح حين يهبط من نومه (وليستعوذ) كذا في «السنخ الهندية والمصرية عبر الزرقاني»، فعينه «وليستعذه» (بالله من شرها) أي من شر هذه الرقيا، وقد أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» بلفظ «من شرها وأذاها»، وفي رواية عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة عنه البخاري «فليتموذ بالله من شرها، ومن شر الشيطان، وليتنث ثلاثاً».

(١) «فتح الباري» (١٢/ ٢٤٧)

فَإِنَّهَا تَنْ تَضَرُّهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»

ولا يُحدِّث بها أحداً، عنها لا تضره» قال المحافظ: وهذه أتم الروايات عن أبي سلمة لفظاً.

ورود في صفة التعوذ من شرِّ الرؤيا أثر صحيح، أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وعبد الرزاق بأسانيد صحيحة عن إبراهيم النخعي، قال: «إذا رأى أحداً في منامه ما يكره، فليقل إذا استيقظ: أعوذ بما عاينت به ملائكة الله ورسوله من شرِّ رؤيائي هذه أن يصيبني فيها ما أكره في ديني ودنياي» ورود في الاستعاذة من التهويل في المنام ما أخرجه مالك، قال: بلغني أن خالد بن الوليد، ذكر حديث لمذكور في كتاب ما يؤمر به من التعوذ.

قال الزرقاني^(١): وقال غيره: «ورد أنه يقول: اللهم إني أعوذ بك من غسل الشيطان وسيلانه الأحلام» رواه ابن السني. اهـ.

وفي «المنتقى»: قال ابن وهب: من رأى ذلك نبت عن يساره ثلاثاً ثم يقول: أعوذ بمن استعاذت به ملائكة رسلك من شرِّ ما رأيت في منامي هذا أن يصيبني منه شيء أكرهه، ثم يتحول إلى جانيه الآخر، اهـ.

(قائماً) أي الرؤيا على ما في النسخ المصرية، وفي النسخ الهندية بضمير التذكير، فإنه لا يقصوه أي ما رأى (لن تضره إن شاء الله) لأن الله تبارك وتعالى جعل ما ذكر سبباً للإسلامه من المكروه المتروك من الرؤيا، كما جعل الدعاء رداً للقضاء، والصدقة وقاية للمال وأنها تدفع الألبان.

قال الباجي^(٢): جعل هذا ما يرفع به مضرة الشيطان، وذلك لأن المؤمن الواصل بفضل الله إذا فعل هذا ران عنه شغل البال بهاء، ورجع إلى الشكر على الله عز وجل، ويحتمل أن يريد بذلك أن الله جل ذكره قد قدر أنه إذا فعل

(١) شرح الزرقاني (٤/١٥٤).

(٢) المنتقى (٢٧٧/٧).

هذا وتعود أنه لا يقصده شيء، معاً رآه في منامه، وأنه إن ترك ذلك ونهاه عن أصابه ما رآه في منامه، كما قدر أن الداعي إما دعا صرف عنه البلاء، وأنه لو لم يدع لنزل به ذلك البلاء، اهـ.

وفي «النحسن»^(١): إذا رأى ما يكره فليبتذل «خ» أو ليصق «م» أو ليفك «ع» ثلاثاً ثلاثاً عن يساره «ع» وليتعوذ بالله من الشيطان ومن شرها «ع» ثلاثاً، ولا يذكر لأحد «خ» م «د» س «ث»، فإنها لا تصره «ع» وتتحول عن جنته الذي كان عليه «م» أو ليفك فليصل «خ» «ع» اهـ.

قال الحافظ^(٢) بعد ذكر حديث أبي سعيد الخدري وغيره: حنص ما ذكر من آداب الرؤيا الصادقة ثلاثة أشياء: أن يحمد الله عليها، وأن يسير بها، وأن يتحدث بها، لكن لم يحبّ دون من يكره، وحاصل ما ذكر من آداب الرؤيا المكروهة أربعة أشياء: أن يتعوذ بالله من شرها، ومن شر الشيطان، وأن يتقل حين يهت من غمرة عن يساره ثلاثاً، ولا يذكرها لأحد أصلاً.

ورفع عبد البخاري في آداب القيد في المنام، عن أبي هريرة خامسة، وهي الصلاة، ولفظه «من رأى شيئاً يكرمه فلا يقصه على أحد، ويقص فليصل» لكنه لم يفسح «وصه»، وصرح به مسلم، وزاد منه سابعة، وهي التحول عن جنبه الذي كان عليه، ورأيت في بعض الشروح سابعة، وهي قراءة آية الكرسي، ولم يذكر لذلك مستنداً، فإن كان أخذه من عموم قوله في حديث أبي هريرة، أو لا يفرق شيطان، فبشجه.

وقد ذكر العلماء حكمة هذه الأسورة، فأما الاستعاذة بالله من شرها فواضح، وهي مشروعة عند كل مكروه، وأما الاستعاذة من الشيطان، فلما وقع

(١) «النحسن الحنص» (٦٦).

(٢) فتح الباري (١٢/٣٧٠).

في بعض طرق الحديث أنها منه، كما نقله، وأما النص، فلما تقدم عن عياض أمر به طرداً للشيطان، والتثبیت لتأكيد.

قال النووي: وأما قوله: «فلأنها لا تضره»، فمعناه أن الله جعل ما ذكر سبباً لتسليمه من المكروه، كما جعل الصدقة ودأباً ليمال، وأما الصلاة، فلما فيها من اتوجه إلى الله والسمو إليه، ولأن في التحريم بها عصمة من الأسود، وبها تكامل "الرغبة" وتصبح الطلبة تقرباً المعصلي من ربه عند سجوده، وأما التحول فليتناول بنحو ثلث الحقائق التي كان عليها، وأما كتبها مع أنها قد تكون صادقة فغلبت حكمته.

ويحتمل أن يكون تخافة تعجيل اشتغال سرائر الرضي بمكروه تصرعاً؛ لأنها قد نعتي، فإذا أم يخبر بها زال تعجيل روعها وتخويفها، ويبقى إذا لم يعرفها له أحد يميز النطمع في أن لها تعبيراً حسناً، أو الرجاء من أنها من الأصغاث، فيكون ذلك أسكن نفسه، واستدل بقوله: «قولا بذكرها على أن الرؤب يقع على ما يعرفه».

قال النووي: ويسمى أن يجمع بين هذه الروايات كلها، ويعمل بجمع ما تضمنته، فإن اقتصر على بعضها أجزاء في دفع ضررها بإذن الله، كما صرح به الأحاديث. قال الحافظ: ثم أو في شيء من الأحاديث الاختصار على واحدة، نعم أشار المصنف، إلى أن الاستعداد كافية في دفع شره، وكأنه أخذ من قوله تعالى: «إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» ﴿١٠١﴾ ثُمَّ يَسْأَلُ لَكَ الْكَبِيرَ ﴿١٠٢﴾ وَنَحْنُ رَبُّهُ. ﴿١٠٣﴾ فَسَوْفَ يَكُونُ لَكَ ﴿١٠٤﴾، فاحتاج مع الاستعداد إلى صفة الشرح، ولا يكفي إمرار الاستعداد باللسان.

وقال القرطبي في المعتمد: «الصلاة تجمع ذلك كله؛ لأن إذا قام صلى

قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: إِنْ كُنْتُ لَأَرَى الرُّؤْيَا هِيَ أَثْقَلُ عَلَيَّ مِنَ الْجَبَلِ. فَلَمَّا سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ، لَمَّا كُنْتُ أَبَالِيهَا.

أخرجه البخاري في: ٧٦ - كتاب الطب، ٢٩ - باب العسل في الرقة. ومسلم في: ٤٢ - كتاب الرؤيا، حديث ٧.

تحولاً عن جنبه، وصرق ونفث عند المصمضة في الموضوع، واستعاد قبل القراءة ثم دعا الله في أقرب الأحوال إليه، فيكفيه الله شرها معه وكرمه، واستثنى الداودي من عموم قوله: إذا رأى ما يكره ما يكون في الرؤيا تصادفة لكونها قد تقع إنذاراً كما تقع نكسراً، وفي الإنذار نوع ما يكرهه الراي، فلا يشرح إذا عرف أنها مبادقة ما ذكر من الاستعادة ونحوها.

وامتد إلى ما ورد في حرائر السبي عليه السلام كاليفر الذي نكح وحول ذلك، ويمكن أن يقال: لا يلزم من ترك الاستعادة في المصادفة أن لا يتحول عن جنبه وأن لا يصلي، فقد يكون ذلك سبباً لدفع مكرهه الإنذار مع حصول مقصود الإنذار، لهد.

(قال أبو سلمة) المذكورة: (إن كنت لأرى) باللام في أوله بصيغة الإثبات في جميع النسخ المصرية، وكذا في «المحلى»، فما في بعض النسخ الهندية بلفظ: لا أرى نسخة التي تحريف من الناسخ (الرؤيا) أي المكرهه منها، فتكون (هي أثقل عليّ) بشد الياء (من الجبل) بالهمزة والموحدة واحد الجمال، (فلما سمعت هذا الحديث) من أبي قتادة (فما كنت أباليها) من المبالاة أي لا ألتفت إليها.

وفي «البخاري»^(١) برواية شعبية عن عبد ربه بن سعيد، قال: سمعت أبا سلمة يقول: لقد كنت أرى رؤيا فتعرضني حتى سمعت أبا قتادة يقول: وأن كنت أرى رؤيا تعرضني حتى سمعت النبي ﷺ يقول: «الرؤيا النجسة من الله،

(١) أخرجه البخاري ج (٧٠٤٤) من كتاب التفسير

١٧٢٤/٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُرَظَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ، فِي هَذِهِ الْآيَةِ - ﴿وَلَهُمْ فِي السَّمَاءِ أَنْبَاءُ الْأَشْيَاءِ﴾.

قَالَ: هِيَ الرُّؤْيَا، النَّصَالِحُ يَرَاهَا الرَّجُلُ الْمُصَالِحُ أَوْ يُرَى لَهُ.

فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يَحِبُّ فَلَا يَحْدُثْ بِهِ إِلَّا مِنْ يَحِبُّ، وَإِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ فَلْيَعْرِضْ بِلَاغٍ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ الشَّيْطَانِ، الْحَدِيثُ.

قَالَ الْحَافِظُ^(١) وَعِنْدَ مُسْنَدٍ مِنْ رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ هَكَتْ لِرَأْيِ الرُّؤْيَا أُعْرِيَ عَنْهَا أَيْ أَخُوهُ لِعُيُودٍ مِنْ ظَاهِرِهَا فِي ظَنِّي - اهـ

١٧٢٤/٥ - (مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ حُرَظَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي تَفْسِيرِ (هَذِهِ الْآيَةِ) وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ نُونٍ^(٢)، ﴿وَلَهُمْ فِي السَّمَاءِ أَنْبَاءُ الْأَشْيَاءِ﴾) هِيَ أَيْ الْبَشَرَى فِي الدُّنْيَا (قَالَ: هِيَ الرُّؤْيَا النَّصَالِحُ يَرَاهَا الرَّجُلُ الْمُصَالِحُ) بِنَفْسِهِ (أَوْ تُرَى لَهُ) بِبَنَاءٍ لِلْمُحْذَرِ أَيْ يَرَاهَا لَهُ أَحَدٌ مِنَ الْحُرِّ. وَقَدْ وَرَدَ هَذَا التَّفْسِيرُ مَرَّةً فِي رِوَايَاتٍ عَدِيدَةٍ، وَتَقْدِمُ قَرِيباً مَا قَالَ الْحَافِظُ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبْنُ مَاجَةَ وَلِحَاكِمٌ عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَأَى أَخُوهُ مَا نَقَلْنَا مِنْ كَلَامِهِ.

وَقَالَ السَّبُوحِيُّ فِي «الدَّرَجَاتِ»: أَخْرَجَ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحُسَيْنُ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَخْرَجُوا عَنْ عَفْوَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ، فَقَالَ: مَا سَأَلَنِي عَنْهَا أَحَدٌ مِنْهُ، سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَا سَأَلَنِي عَنْهَا أَحَدٌ غَيْرَكَ مِنْهُ، أُنْزِلَتْ، هِيَ الرُّؤْيَا النَّصَالِحُ يَرَاهَا الْمُسْلِمُ أَوْ تُرَى لَهُ، فَهِيَ بَشَرَاءٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، وَيُشْرَاءُ فِي الْآخِرَةِ النُّجْمَةِ.

(١) طبع الناري (١٢/١٣٩).

(٢) سورة نون الآية ٦٤.

(٣) (٤/٣٣٩).

(٢) باب ما جاء في الرد

وأخرج أحمد والطبراني والترمذي والحاكم وصححه وجماعة عن عباد بن الصامت قال: سألت رسول الله ﷺ عن قوله: ﴿لَهُمُ الْكُفْرُ فِي الْأَعْيُنِ الْأَنْفِ﴾ قال: «هي الرؤيا الصالحة، يراها المؤمن أو ترى له».

وأخرج أحمد وابن جرير والبيهقي وغيرهم عن عبد الله بن عمر عن رسول الله ﷺ في قوله: ﴿لَهُمُ الْكُفْرُ فِي الْأَعْيُنِ الْأَنْفِ﴾ قال: «الرؤيا الصالحة يشر بها المؤمن [أو هي] جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة» الحديث.

وأخرج ابن جرير وغيره عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «هي في الدنيا الرؤيا الصالحة، يراها العبد الصالح، أو ترى له، وفي الآخرة الجنة».

وأخرج ابن سعد واليزار وغيرهما عن أبي صالح عن جابر بن عبد الله بن رباب وليس بالأنصاري عن النبي ﷺ قال: «هي الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له».

وأخرج أبو الشيخ وابن مردويه وغيرهما من طريق أبي جعفر عن جابر بن عبد الله قال: أتى رجل من أهل البصرة، فقال: يا رسول الله أخبرني عن قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَانُوا يَسْكُونُوا فِي الْفُرُجِ﴾ قال: «لَهُمُ الْكُفْرُ فِي الْأَعْيُنِ وَالْأَنْفِ» فقال رسول الله ﷺ: «أما قوله: ﴿لَهُمُ الْكُفْرُ فِي الْأَعْيُنِ وَالْأَنْفِ﴾ فهي الرؤيا الحسنة، ترى للمؤمن، فيشر بها في دنياه، وأما قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَانُوا يَسْكُونُوا فِي الْفُرُجِ﴾ فبشر بها في الآخرة، فإنها بشارة المؤمن عند الموت إن الله قد غفر لك ولمن جعلك إلى فورك» ثم ذكر السيوطي تحريج الروايات في ذلك عن جابر وابن سعد وابن عباس وغيرهم مبسوطاً.

(٢) ما جاء في الرد

اقتصر عليه في جميع النسخ المصرية والهندية إلا أنه زيد في النسخ الهندية بعد ذلك لفظ «والنسخ» على الحاشية بطريق النسخة، ولم يذكره

صاحب المحلى، واتفقوا بفتح الهمزة والواو، قال الزواجر^(١) معناه
 بفتح الهمزة، كذا قال، ولعل فيه سقطاً، فإن الخلو معنى الشيو، وقال
 في موضع آخر: الرد: قول: والرد: غلب الهمزة، وغير ذلك،
 قال: وبسبب الكعاب والأرق والرد، اهـ

وفي المحلى: الرد معروف معناه وصعد الرد، ولهذا يقال: الرد
 المدح، كما هي في القاموس، وفي النهاية: عصى معناه وشي، معناه
 خلوا، اهـ.

قال في العيون: أن الرد معناه الخلو، قال الزواجر: قال الزواجر
 المردني هو الرد، فاتفقوا على معناه، وبسبب معناه خلوا، اهـ.

قال الزواجر: قل أن الرد في لغة العرب في أمور ثلاث وحدودها علم
 أسلوس: أحدها ما يجري بينكم الاتفاق، بوجهه في الرد: شعر^(٢) الرد
 به، والثاني ما يجري بينكم التعلل، فاستعملوا له السطرخ لتعبر
 النفس بذلك، وثالثها الحواظ إلى عمل مثله من المضروب، وبهذا أن
 واضح الرد وصحة على رأي أصحاب الخبر، ووضح السطرخ وصحة على
 رأي الفرية، اهـ

وفي القاموس لغات الرد لغة فارسية، استعملها مكنا في الهندى
 والاندلس والعربى أشبه.

وحكى المصنف عن ابن حنبل أن الرد من باباء أول ملك العرب
 المدحجة به قد وضع الرد، ولذلك قيل له الردية، نسبة إلى رده
 السهم، وجعلوه من لا يلدنوا وأهلها، فجعل التبرعة التي عسى به معك سهو

(١) شرح ابن أبي عمير، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ولفظ عربي: الردية، من حيث (٢) ١٣٥٦

(٢) كذا في الأصل والنسب على عدم شعر الرد، الرد، اهـ.

السنة، وحمل لقمع ثلاثين قطعة بعند أمام التنجيم، وجعل القصوس مثل
القصاء والكفر، وتقله في الدنيا، فافتخرت العرب بوضع الفرد، ووضع قطعة
الهند في الشطرنج تلك الهند، وأردت به بالرقاء المحملة، وقيل بالرقاء الذي
أباد سوك الضياع، وعهد لك الملك، وهذا حد ملوك العرب الذين آمنهم
يردجر. تعرض مركهم في خلافة عثمان رضي الله عنه سنة ٥٦٤، انتهى

قال المصيري^(١): قد تحفل ابن حلكان من وصف الفرد شيء منها أن
الأنبياء عند مبدأ النبي في الزهرة مضمومة أربعة على عدد فصول السنة، ومنها:
أن اثنتين قطعة بصر وسود كالآبام والثاني، ومنها: أن القصوس مبدمة
إشارة إلى أن الحيات ست لا سبع لها

ومنها: أن ما فوق القصوس وحده كيمي، وفعت سبع فقط عدد
الأعداد، وعدد الأرضين، وعدد السموات، وعدد التكرار لبارد، ومنها:
أنه حمل تصرف اللاعب في تلك الأعداد لا خيار، وحسن التدبير بقله، كما
يرزق العاقل شيئاً قليلاً، فبحسن اختيار فيه، ويرزق المعرف شيئاً كثيراً، فلا
يحسن التصرف فيه، فالرد جامع لحكم القضاء والتدبير وحسن التعرف لا اختيار
لأحد، والشرط منصوص لا اختيار اللاعب وعنده وتصرف الجيد والرددي، هـ.

وقال الزرقاني^(٢): إن واضعه سادس من أودتير أول ملوك ساسان شبه
رقعة بوجه الأرض. والتقسيم الرباعي بالفصول الأربعة، والشخصيات الثلاثين
ثلاثين يوماً، والسود والبياض بالليل والنهار، والحيوت الاثني عشر بشهر
السنة، والكمات الثلاثة بالأنظمة السماوية فيما للإنسان، وعنده. وما ليس له ولا
عب، والحصول بالأخراض التي يسهل، وسد لأجها والمثلث بها بالكمات،

(١) حاشية الجوزي، (٢/١٩٦)

(٢) شرح الزرقاني، (٤/٣٦٦) والطبري، (١٧/١٦٩)

تعداد من يلعب به حقيقاً لا يعبد لا جهاده في إحياء سنة المحموس العسكرية
علي الله، اهـ.

لأن السوفيق^(١): كان لعب فيه قمار فهو محرم أي لعب كاز، وهو من
الميسر الذي أمر الله تعالى باجتنابه، ومن تكرره منه ذلك أثبت شهادته، وما
خلا من القمار، وهو اللعبة التي لا حد فيها من الخاسر، ولا من
الحامض، فلهذا هو محرم، ومنه ما عودنا، فأما المحرم فالملعب بالفرقة
هذا قول أبي حنيفة وأكثر أصحاب الشافعي، وقال بعضهم من مكروه غير
محرم.

ولما ما روى أبو موسى قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ممن لعب
بالشدة شبر، فقد عصي الله ورسوله، روى بريدة أن النبي ﷺ قال: ممن لعب
بالشدة شبر فكأنما شمس يده في حرم الخنزير ودمه روائح أبو دود^(٢)، وكان
يعبد من جبر إذا مر على أصحاب الشدة له سلام عليهم، اهـ.

قلت: وحدث بريدة أخرجه مسلم في صحيحه^(٣)، وقال أبو داود في
صحة الشافعي والجمهور في حريم اللعب بالشره، وقال أبو إسحاق الرموزي
من أصحابنا: مكروه ولا يحرم، اهـ. وعنه من أن اللعب بالإمارة الشافعي
الحرام، وأخرجه قول بعض أصحابنا، وفي «المحلى»: وبشرع لم يرد قالت
الأئمة (أربعة والجمهور)، وقال أبو إسحاق الرموزي من الشافعية: تكره ولا
يحرم، ومن ساء الله بن معقل أنه كاز، يلعب به مع أهله، وجاء عن بن
الحبيب فيه إخصة عند عدم القمار، اهـ.

(١) التميمي (١٢١)، (١٢٢)

(٢) مس ابن داود (١٥٨٢/٢) من كتاب الأدب في باب من التبر من اللعب بالشره

(٣) صحيح مسلم (١١٧٠/١) في كتاب الشعر في باب تعذر اللعب بالشره

وقال أبو رافعي، يحرم اللعب به باتفاق السلف، بل حكى بعضهم عليه الإجماع وتوزع، اهـ.

وقال البيهقي^(١) في حديث الثياب: أخبر النبي ﷺ أن من لعب بها شاص به عز وجل، وهذا عام في اللعب بها على أي وجه كان من فساد أو غيره. ولا يجوز عند مالك اللعب بالنرد ولا بالشطرنج، حكاه القاضي أبو محمد، ذلك الشيخ أبو محمد: كره مالك كل ما يلعب به من النرد والأربعة عشر والشطرنج؛ لأن ذلك مما ينهي عن ذكر الله تعالى غالباً، ولأنه نوع من الميسر يفصد به العبادة قبلها لا منفعة لها من عمل حين ولا دماً.

وقد علق أبو داود في شرحه الخمر على هذا العمي، فقال عز وجل: **هَٰذَا بَرِّئُ الْمُشْرِكِينَ وَبَرِّئُ الْقَائِلِينَ أَنَّهُ بَرٌّ بِنِسْبَةِ الْمَذْهَبِ وَالْبَعْضَةِ فِي الْفِرْيَةِ وَالْبَرِّ وَالْبَرِّ وَبَرِّ بَرِّ** **كَلِمَةٍ وَبَرِّ كَلِمَةٍ فَهَلْ تَمَّ مُتَبَوِّدٌ** **٥٤** وما روي عن عبد الله بن مغفل وأسمعي وعكرمة أنهم كانوا يلعبون بالنرد، وأن الشعبي كان يلعب بالشطرنج غير ثابت. ولو كنت لحمل على أنهم لم يلعبوا النبي وأعطوا، انظروا وأعطوا فيه. روي عن ابن أبي عمير وابن شهاب إجازة اللعب بالنرد، وذلك كونه غير ثابت عمداً تقدم ذكره، وإنما هي أخبار يعض بها أهل البطالة حرصاً على تخفيف ما هم عليه من الذم، والله المستعان، اهـ.

وفي «تعليل التمهيد»^(٢) بعد ذكر روايات النبي: وبهذه الأحاديث ذهب أكثر العلماء إلى كون اللعب بالنرد حراماً، تروى به نهادة اللاعب، وهذا أقوال لبعض الشافعية مخالفة لهذا القول. قد روى ابن حجر أنه مكى في البراءة، اهـ.

(١) مسقياً (٢٧٨/٧).

(٢) سورة الشورى: الآية ٩١.

(٣) (٢٢٢/٣).

وحدثني غزير مالك، عن سائقته بن أبي علقمة، عن أبيه، عن عائشة زوج النبي (ﷺ) أنه سمعها تقول أهل بيتي دارها كنوا مكانا فيها. وعندهم برد، فأرسلت إليهم: نسئ لهم تخرجوها فأخرجنكم من ذري وأكرت ذلك عليهن.

ومعنى ذلك الله تعالى لعن الأعداء، ويحرم الغيب - ينادى الملائكة، بل حكى بعضهم أنه الإجماع والبر، أحد، تقدم للأمام عنه رواية في أول الكتاب وأخرج بعضهم من حديث علي بن سريته عن أبيه أن النبي (ﷺ) قال: من لعن الأعداء فكأنما أصبح يده في لحم حنظل ودهن فلفل (أي القاري) واحد، ومن أصبح يؤذي أمة واحدة نجس، فيكون أشع للهفة عذ، فإن أطلق عليه تعذيب أمة ذلك العمل نفسه.

(ذلك عن علقمة بن أبي علقمة) المحدث عن أمه: مرعاة لرواية عائشة رضي الله عنها - (عن عائشة) بن أبي علقمة، قال: من حوّل الشيخ الصغيره رواية ثم مرعاة عن عائشة، فقد في الشيخ ابن خزيمة، قال: «عن عائشة: سألت النبي (ﷺ) عن أهل بيتي (أي دارها) أني سمعها في دار عائشة - رضي الله عنها - وقد كنهم فيها فلم أكن أكون مكانا: حجب ماكن (أي: كنوا) مكانا هي فارد بالكرة أو إني سمعها (وعندهم برد) قال: يسمونها (أرسلت إليهم) عائشة رضي الله عنها - بسلا (لكن لم تخرجوها) أي المرد من داره، قال صاحب المحلى: «يلازم لرواية النسوة» (أد).

(أخرجكم من ذري) قال الساجي: «على معنى الماعدة فلاعد بها وأظهر دارها عن عائشة» وحكى القاسمي أنو بكر أن قوله لا يحل مع الأعداء - منظر إليها، لأن الحلوس بينهم والنظر مدخل إلى المشاركة فيها، أحد، وأكرت ذلك) أي لعينهم بالمد (عليهم) بحرمه عند المذنب فاطمة.

١٧٢٦/٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُسَافٍ أَنَّهُ كَانَ، إِذَا وَجَدَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِهِ يَلْعَبُ بِشُرُودٍ، ضَرْبَةٍ وَكُسْرَاهَا

قَالَ يَحْيَى: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: لَا خَيْرَ فِي الشُّطْرَنْجِ....

١٧٢٦/٧ (مالك من نافع عن عبد الله بن عمر) رضي الله عنه (أنه كان إذا وجد أحداً من أهله يلعب بالشُرود ضرباً تبيهاً لفعله التحريم (وكسرها) أي الشُرود تغييراً للمتكبر، قال الشافعي: أما كسرها فعلى وجه المنع من اتخاذها، لأنه لا منفعة فيها، وإضافتها ناع إلى معاودتها. وأما صوب من كان يلعب بها من أهله، فعلى سبيل التأديب والزجر لهم عنها، ويحصل لهم بذلك لأنهم هم الذين عليهم التيسر من التأديب، كما يذنب الرجل ملكه ويعتبه من مساوي الأخلاق والأعمال السيئة، وإن لم يبلغ مبلغاً يجب فيها حد ولا تعزير يستوفيه مالك، اهـ

(قال يحيى: سمعت مالكا) - رضي الله عنه - (يقول لا خير في الشطرنج) قال الزرقاني^(١) بكسر الشين وفتحها، مع الإعجام والإجمال، أربع لغات، وحكاها ابن مالك، هذا إعجام من المتأخرة كان كل لاعب له شطرنج من القطع، والإحصاء من شطرنج الرقعة سونا عند النوبة، ونعت ذلك ابن بري بأن الأسماء المعجمة لا نشتر من الأسماء العربية، وبأنها خماسية، واشفاقها من الشطرنج بوحب أنها ثلاثية، فيكون النون والحيم دالتين، وهذا بين الصاد، اهـ. وفي «الدر المختار»^(٢) الشطرنج بكسر أوله وبهمزة وذا يفتح إلا نازلاً، قال ابن عابدين: مغرب شرج، اهـ.

وقال ابن قاري^(٣) الشطرنج بكسر أوله معرب شش رنج أي ست محب،

(١) شرح الزرقاني (٢٥٧/٤)

(٢) النظر: اورد المختار: (١٩/٦٥٠).

(٣) معرفة قبطانية (٨٥/٢٢٧).

وقيل بفتحها. وهو عرب مصروح، أي من حل العبد ولا يصح أوله. لغة
معرفة. والسبب لغة فيه، أي.

قال النعميري: قال ابن خلدون في ترجمة أبي بكر نسولي، الكاتب
المشهور: به قال أوجر وعنه في لغة الشطرنج، والناس إلى الآن يسمون
الشطرنج به في ذلك. وإنما كثير من الناس أنه لم يوضع الشطرنج، وهو ما
رواهه رجل يقال له هرقم، وما بين هرقم وبين الأول من يومه، وإنما
مفترحة مشددة، وصعد لملك الهند مشهوراً، كسر الصين المعجزة، وبعث
جميع أرضه من ذلك البلد، واختاره الميراث بوجهها. وضع صفة الهند
للكيم السببر الشطرنج لعنك الهند، فنصبت حكماء ذلك العصر يترجم
الشطرنج عن الهند. أي.

قال النعميري: وانصوب أن الملك الذي وضع له الشطرنج نبيذ، كما
ذنه شيخ الباغعي وغيره، وتفصيل الشطرنج على الهند فيه نظر. وأما
فدحه فمفترضة، وأما حرقه للملك، كما بينت إماماً عجباً عظيماً، وقار به
نعم علي، فقال: أنكره. أما أن يوضع درهم من أول بيوت
الرقعة، ويصاعف إلى آخرها، فقال له الملك: ما هذا القدر أهدت علينا ما
صاوت؟ قال الوزير: ملاً لها الملك، فإن خزائنتك وخزائن منوك أهل الأرض
تعد دون ذلك. أي.

قلت: وما قال الوزير هو صحيح لا ريب، فإن مجموع ما طلبه على ما
حاسبه: ٦٥ ٥١ ٩٥ ٧٠ ٧٢ ٥٠ ٧٤ ٨٦ ٢٣ ٢
له، لغة (رب) أو، كبرت. بلى يدم منك مبادك

وقال النعميري بعد ذكر جماعة من السلف القلائد برباطه: فله ذكرت

وغيرها .

وسمعتُهُ يَكْرَهُ اللَّعِبَ بِهَا وَيَغْيِرُهَا مِنْ الْبَاطِلِ . وَيُسَوِّدُ هَذِهِ الْآيَةَ
- فَقَدْ أَتَى بِعَدِّ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالَةَ - .

الأسانيد عن هؤلاء . وتكلمت على أدلة المخالفين بكلام يتفي النفس . وبذهب
اللبس في جزء ألفه في الشطرنج والورد نحو عشرين كرامة . اهـ .

(وكرهها) الإمام مالك ، قال الزرقاني : تحريماً وعليه الجمهور ونوزح
صاحب البيان في إبقاء الكراهة على التنزيه (وسمعتُهُ) أي مالكاً (وكره) تحريماً
(اللعب بها) بالشطرنج (وبغيرها من الباطل) ونقلوا الإمام مالك في الاستدلال
عنى قوله به (هذه الآية) التي في سورة يونس ﴿فَلْيَكْفُرْ اللَّهُ زَكَّاهُ الْحَقُّ نَقَادًا يَمْدُ
الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالَةَ﴾

وفي «المرفاه»^(١) . أخرج ابن أبي حاتم عن أشهب قال سئل مالك عن
شهادة اللعاب بالشطرنج والورد . قال : من أدمنها فما أرى شهادتهم . يقول الله
تعالى : ﴿فَقَدْ أَتَى بِعَدِّ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالَةَ﴾ . فهذا كله من الضلال ، وأخرج أبو الشيخ
عن حماد بن مسلم قال : سئل مالك عن اللعب بالشطرنج ، فقال : أمن الحق
هي ؟ قيل : لا فتلا هذه الآية ﴿فَقَدْ أَتَى بِعَدِّ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالَةَ﴾ . اهـ .

قال الزرقاني^(٢) . استفهام تقرير أي ليس بعده غيره ، ومن أخطأ الحق
وقع في الضلال ، وقد ذهب جمهور العلماء إلى تحريم الشطرنج ، وعليه الأئمة
الثلاثة ، وحكى البيهقي إجماع الصحابة على ذلك ، قال بعضهم : فمن نقل عن
أحد منهم أنه رخص فيه فهو غلط ، فإسنيي وغيره من علماء الحديث أعدم
بأقوال الصحابة من ينقل أقوالاً بلا سند ، وإجماعهم كافي في النجاسة ، وقد
ورد فيه أحاديث ، وإن كان في بعضها ضعف وإرسال ، فذلك لا يمنع من

(١) معرفة المصانيع (٨/ ٣٣٨) .

(٢) شرح الزرقاني (٢١/ ١٣٥٧) .

الاستبشاد به ولا اعتبار، ذا سب مع كثرة العروق وشتهاها، هذا طار منها
صلحاء، فهو حجة بانفسه دشا، وما كان معللاً، فإنه يتنوّى بتعدد طرقه ونفايه
شبهه مرسنة، وبالنفايه على الرد بجامع الصف، بل هو كما قال ابو عمر
- رضي الله عنه - ومالك وغيرهما: شر منه لأنه أبغ في إفساد العقول، من
الرد لأهلباجه إلى فكر وتقدير وحسب الفضلات قبل الشر، بخلاف الرد
بلعب تماحه لم يحسب

ودعت الشافعي - رحمه الله - إلى كراهة سبيلها على التصريح بقسنتها
من، ما لم يطلب عليها، ونعتها بالعرف، ولم يحسب مع معتبه شريعة أو
يكره على نكاح الحيوان أو يهدي عبداً، بل حفظ اللسان عن الخنا والفسق
والسنة، ما لم يفتر به صدى، ولم يلعبه على الضرب، ولم يزجره بسلامة
والأ حرم في الجميع، وإنما يحصر الشافعية - وما لم يلعبه مع الأزدل - لم يكره
بحر حقد أو يردى إلى إشارة لفظ لا يرش، اهـ

قال القباخي^(١) أم كرمية الملعب بها، فلا خلاف عند مالك في ذلك
قليلة كان أو كثيرة ألقمار كان أو لعب فصاره قال الشافعي أبو محمد لأن
الملعب بها يؤدي إلى الفسق أو الخلف فحاشا ونزلة لفساد، لا يعتبر بكون من
قار، إن الإقدام مما يؤدي إلى ذلك، لا، لتبيل منها يؤدي غالباً إلى كثرها
يجب حسم السادة، اهـ

وقال الموفق^(٢): الشطرنج كالرد في التحريم إلا أن الرد أكد منه في
التحريم لمرود نفس في تحريمه، فكرر هذا في معناه فيست فيه حكمه قياساً
عليه، وذكر الشافعي أبو حنبلين ممن ذهب إلى تحريمه شافعي من أبي حنبل وإبي

(١) المستفي، (٢٨٨/٧)

(٢) المعني، (١٤٥/١٤٥)

عمره من عباس واس الحبيب والقاسم وسام وعمرو ومالك، وهو قول أبي حنيفة، وذهب الشافعي إلى إباحته، وحكى ذلك أصحابه عن أبي هريرة واس السري وسعيد بن جبير، واحتجوا بأن الأصل الإباحة، ولم يرد تحريمها قط، إلا في معنى مخصوص عليه، فنفى عن الإباحة.

وبعارق الترمذ من وجهين: أحدهما: أن في الشطرنج تغيير الحرم، فأنه اللعب بالحرم، والرمي بالشك، والثاني: أن السجود في الشد ما يحرجه الكتمان^(١)، فأنه الأرقام، والمحدود في المخرج على حدقه وتبهره، فأنه المصلحة بالنسبة.

ولنا قوله تعالى: **عَلَيْهَا نَقُصُّ الْقُرْآنَ وَأَلْمِزُكُمْ فِيهِ** الآية، قد علمت من معنى الله عز وجل في الشطرنج من المصير^(٢)، وهو علي رضي الله عنه - على قوم يهود - يستطرونه فقال: **هَذَا كَيْدُ الشَّيْطَانِ، لَيْتَ أَنْتُمْ مَا كَيْدُكُمْ**، قال أحمد: أصبح ما في الشطرنج قول علي، وروى وأتته من الأسفم هذا: قال رسول الله ﷺ: **إِنْ لَمْ يَكُنْ عَرُوجُ بَطْرِ فِي كُلِّ يَوْمٍ ثَلَاثِينَ رَسْمًا لَعَنَهُ لَيْسَ لِمَا يَلْعَبُ فِيهَا نَسَبٌ**، روى أبو بكر الباق^(٣)، ولأن لعب بضد من ذكر الله وعن الصلاة، فإنه اللعب بالرد

وقولهم: لا أتمر فريضة، ذكرنا فيها نساء، وهي أيضا في معنى الرد المحصور عن تحريره، وقولهم: إن فيها تدبير للحرب، قلنا: لا يقصد هذا منها، أكثر اللاعبين به إنما يقصدون منها اللعب أو التمار، وقولهم: إن المعلوم فيها عن تدبيره فهو أبلغ في استغاله بها وصددها عن ذكر الله، وقال

(١) الكلمة في الرد: ما يعرف اليوم بالحرمة، وهي قطعة مكمية بين على كل وجه منها نقاط مثل رقعة.

(٢) أخرجه البيهقي في «الأسس الكبير» (١/١٠١) ١٥٠

(٣) أخرجه من حبان في «المعروحين» (٢/٢٩٧)

أحمد: إن النرد أشد من الشطرنج، وذلك لورود النص في النرد، والإجماع على تحريمها، بخلاف الشطرنج، اهـ.

قلت: حديث واثلة الذي ذكره الموفق، قال الزهلي^(١): رواه ابن حبان في «كتاب الضعفاء» وضعفه.

وفي «الهداية»^(٢) بكرة اللعب بالشطرنج والنرد والأربعة عشر، وكل لهو، لأنه إن قامر بها فالميسر حرام بالنص، وإن لم يقامر بها فهو عيب ولهو، وقال عليه السلام: «لَهْوُ الْمُؤْمِنِ بَاطِلٌ إِلَّا الثَّلَاثُ: تَأْدِيبُهُ بِنَفْسِهِ، وَمُتَاعِلَتُهُ عَنْ قَوْمِهِ، وَمُعَايَشَةُ أَهْلِهِ»، وقال بعض الناس: يباح اللعب بالشطرنج لما فيه من تشجيع الخواطر وتذكية الأفهام، وهو محكي عن الشافعي.

ولنا، قوله عليه الصلاة والسلام: «من لعب بالشطرنج والنردشبر، فكأنما غمس يده في دم الخنزير» ولأنه نوع لعب يصد عن ذكر الله وعن الجمع والجماعات، فيكون حراماً؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «ما أهلك عن ذكر الله فهو ميسر» وكره أبو يوسف ومحمد التسليم عليهم تحذيراً لهم، ولم ير أبو حنيفة به بأساً يشغلهم عما هم فيه، اهـ.

والحديث الذي ذكره صاحب «الهداية» «من لعب بالشطرنج»، الحديث. قال الزهلي^(٣): غريب بهذا اللفظ، أخرجه مسلم من حديث يرمدة، وليس فيه ذكر الشطرنج.

وفي «الدور المختار»: كره تحريماً اللعب بالنرد وكذا الشطرنج. وأباحه الشافعي وأبو يوسف في رواية، قال ابن عابدين: قوله: في رواية. قال الشربلالي: وأنت خير بأن اللعب مع اللعب به، اهـ.

(١) نصب الرضا (٤/ ٢٧٥).

(٢) (٤/ ٢٣٦).

(٣) نصب الرضا (٤/ ٢٧٤).

وفي المشكاة: برزايه أنبهيقي في الشعب عن علي - رضي الله عنه - أنه إذا يقول: الشطرنج هو ميسر الأعاجم، وعن ابن شهاب أن أبا موسى الأشعري قال: لا يلعب بالشطرنج إلا خاطيء، وعنه أنه سئل عن لعب الشطرنج؟ فقال: هي من الباطل، والله لا يحب الباطل. قال الثوري^(١) في قول علي - رضي الله عنه - أنه من ميسر الأعاجم، أي فسرهم حقيقة أو صورة. ونسبه بهم مذهب، أو أراد أنه دخل في عموم تفسير المنهم عنه من كتابه تعالى، وأما الشارح به فحرام مجمع عليه، وقال في قول أبي موسى: لا يلعب به إلا خاطيء، أي محض، وهو خاطيء يشمل ما يكون بالشرم وغيره، والحديث وإن كان مرفوعاً، لكنه مرفوع حكماً، فإن مثله لا يقاس من فن الرأي، وسيلني عنه ما يعتد أنه مرفوع حقيقة.

وفي شرح نسف: احتجوا به، فخص فيه بعضهم؛ لأنه قد يتصور به في أمر الحرب، قال الثوري: وما أضعف هذا التعليل، وما أضعف هذا التأويل مع التبرؤ الواو في ذلك، وعدم ثبوت فعله من أصحاب النبي ﷺ، وقد كره الشافعي اللعب بالشطرنج والحمام كراهة نهي، وكرهه جماعة كثر.

وفي الجامع الصغير: الملعون من لعب بالشطرنج، والشارح فيها كالأكل لحم الخنزير، رواه عبد الله بن أبي موسى وابن حزم عن حجة من مسلم مرسلاً، والرسول حجة عند الجمهور، وقد تعددت الأحاديث الكثيرة الطروق في هذا المعنى.

وبهذا وما تقدم أي في المرفوعة^(٢) في حديث ابن عباس مرفوعاً عن الله تعالى حرم الخمر والميسر والكوبة، من أن المراد بقوله: الكوبة هي الشطرنج،

(١) مرفوعة الطبري: ٨/٣٣٧.

(٢) ٨/٣٣٨.

وبكوه داخل في الميسر حقيقة أو صورة ، ويعتمد الحديثه منها ما سقوه ومنها ما في «الدر» نصاً أخرجه عبد بن حميد والبيهقي في «سننه» عن سديد ، عازي السير كتاب فارسي ، وفلاح العرب ، وهو النصار كله ، وأخرج ابن أبي حاتم وابن مردويه عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ قال : «احتسبوا هذه الذنوب الموسومة التي يحر بها زحراً فإنها من الميسر» وأخرج ابن مردويه والبيهقي في الشعب عن سديد عن حذاف قال : قال رسول الله ﷺ «ياكم وهذه الذنوب الموسومة التي تخرج زحراً ، فإنها من الميسر» وأخرج أحمد وأبو عبيد عن ابن مسعود مرفوعاً : «ياكم ذهابين اللعينين الموسومتين اللذين تخرجان زحراً ، فإنهما ميسر العجم» .

وأخرج عبد بن حميد عن علي بن أبي طالب قال : «المنطرج ميسر الأعاجم» ، وأخرجه البيهقي في الشعب عن الثمام أنه قيل له : هذه الترد تكريهية ، فجا بال المنطرج قال : كي ما ألقى عن ذكر الله وعن الصلاة ، مير من الميسر ، «معقول ما المنطرج مكرهه» لعنه كراهه تحريمه .

ولا بد فيه ما ذكره المنذر من أنه قد ورد ذكر المنطرج في أحاديث لا أعلم شيئاً منها إسناداً صحيحاً ، ولا حسناً على ما نقله ميرك عنه ؛ لأن معد الخلف يورث الحديث حسناً ، ولو كان لعبد علي ما هو مقرر في محله مع أن المنصف لم يفرق بين الترد والمنطرج من حيث أنه كلاً منهما معدود من الميسر المنهى عنه في القرآن ، فاشترط المنذر في المنطرج دون سواه من أبي يعلم ، اهـ

✽ ✽ ✽

بسم الله الرحمن الرحيم

٥٤ - كتاب السلام

(١) باب العمل في السلام

١/١٧٢٧ - حدثني سفيان مالث، عن زيد بن أسلم، أن

رسول الله ﷺ قال:

(١) العمل في السلام

أن في كمال العمل به يا أيها من يسلم، وعلى من يسلم، وكيف يسلم؟
 قال الرازي في «الفتاوى الكبير»: المحدث يقول: السلام عليك، والمحبة
 رسول: وعالمكم، «السلام» هذا هو لفرقة النجاة، والثاني حظر على من فيه
 الابتداء والانتها، فيه باسم الله تعالى، هو «السلام» وهذا حديث قوله تعالى
 ﴿لَهُمُ الْآزِلُ وَالْأَرْزُلُ﴾ وأيضاً لما وقع الابتداء والاحسان بتكرار تعالى، مريض أن
 يكون، ما رفع بينهما متبوعاً بركته، كما في قوله تعالى ﴿وَأَبَاؤُنَا أَنْقَلَوْا خُفُوفًا
 أَهْلًا وَزُلَّةً يَوْمَ تَأْتِي سَأِيرُكَ يَوْمَ تُخْصَبُ بِذُرِّيَّتِكَ﴾^(١) انتهى مختصراً.

وفي «الكبرى» رواية عن أبي هريرة مرفوعة إذا أراد أحدكم
 السلام، فليقل: «السلام عليكم»، وإن الله هو «السلام»، فلا تبتعدوا، قال الله تعالى: اهـ

١/١٧٢٧ - (مالك عن زيد بن أسلم) قال الرافعي^(٢): «رسول ياتفاق
 الرواة (أن رسول الله ﷺ قال: وفي الشرح الإجماع: قال الرافعي: «رواه مالك
 مرسلاً، وذهب دارقطني من حديث علي بن حجر عن الجماعة إذا مروا أن يسلم
 بعضهم وبجرح عن الحسن بن علي بن برد أنهم» وفي «الصحاح» من حديث أبي

(١) سورة هود، الآية ١١٤

(٢) «شرح الموطأ» (٢/٣٥٧).

(٣) ج ٢٦٠، ١٥٢

يُسَلِّمُ الرَّاكِبُ عَلَى الْمَاشِي،

هروية - وصي الله عنه - يسلم لراكب على الماشي. قال الزهري. أما حرس
زيد فزياد أيضاً عند الرزاق في المصنف عن معمر بن وهب عن أسلم ثم ما
في السطاه. ولعله إذا مر القوم فسلم أحدهم أحداً منهم، وإذا رد أحدهم
كفى، ورواه ابن عبد البر^(١) من طريق ابن جريج عن زيد بن أسلم كذلك. ومن
يذكر من وصله

قال المحافظ في الماشي الأدكار^(٢) وقد طمرت به في «الحديث» من رواية
ابن كثير عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أورده في
ترجمه يوسف بن أسباط، قال الزبيدي: ونظم «الحلية» بسنده إلى زيد بن أسلم
عن أبي سعيد فحذري قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا مر رجل يقوم فسلم
رجل من الذين هموا على الحائسين، وردّ عن هؤلاء واحداً أحزاً عن هؤلاء،
وعن هؤلاء» غريب من حديث زيد وعطاء، ثم نكت إلا من حديث يوسف، اهـ.

(يسلم) أي يبدأ بالسلام للراكب على الماشي) بذلك ترجم البخاري في
«مصححه». وأخرج فيه حديث أبي هريرة مرفوعاً «سلم لراكب على الماشي
والماشي على القاعد والغنبل على الكثير» قال الرزاق^(٣): «أي يبدؤه بالسلام
لتلا يتخير بركوبه، فيرجع إلى التواضع، فإنه من بطلان».

وقال الزهري^(٤): لأن لراكب مزية على ماشي. فمؤخر أن بدأ
الراكب احتشاماً عنه من كرهه، وقال الطبري: لأن وضع السلام إنما هو
لحكمة إرادة الخوف من المتغلبين هذه التقية أو أحدهما، أو بمعنى التواضع
التي هي لحال المؤمن لتعظيمه، لأن السلام إنما يقصد به أحد أمرين إما
الكتاب إذا أو استدفاع مكرهه، اهـ

(١) انظر «الاستبصار» (١٢٥/٢٧)، رواه بهذا (٣٦١/٥٥)

(٢) شرح زرقاني (١/٢٤٧)

(٣) انظر: فتح الباري (١/١١٧)

قال الرازي: سلم المر كـ على العاشي لوجهين: أحدهما: أن الركاب أكثر هربة من سلامة يفيد زوال الخوف، الثاني: أن التكبير به قيل فأمر بالابتداء كسرًا لذلك، وأما التثاقف على القاعدة فلاه هو الذي ومن إليه، فلا بد وأن ينتج هذا الوصل الموصول بالسير، هـ.

وأخرج البخاري من طريق آخر عن أبي هريرة، وفيه: «وبسبب الضعيف عن التكبير» قال الحافظ^(١): تبقى صورة لم تقع موصوفة وهي ما إذا تلافى سائر الركبان أو مشيهم، وقد تكلم عنب المازري، فقال: يبدأ الأدنى منهما الأعلى قدر في الدنيا إجلالاً لنفسه، لأن فضيلة الذين مرثب فيها من الشرع، وإذا تساوى المتعلقان من كل جهة، فكفي منهما وأمور بالابتداء، وحدهما من بدأ السلام، كما تقدم في حديث المشركين.

وأخرج البخاري في الآداب المفردة بسا صحيح من حديث جابر قال: المشركان إذا اجتمعا فأيهما بدأ بالسلام فهو الأفضل، هـ.

قلت: حديث جابر هذا أخرجه المنذري في «الترغيب»^(٢) وقال: رواه السمرقاني وابن حبان في «صحيحه» هـ. وقال النووي: وهذا الذي جاء في الحديث من تسليم الركاب على العاشي وانقبيل على الكثير وبحر ذلك كله للاستصحاب، فهو عكسوا جابر وكان خلاف الأفضل، هـ.

قال الشافعي^(٣): وقد أبدى صاحب «الكوكب» سؤالاً فقال: إذا كان المشاء كثيراً والقاعدون قليلاً فهما متعارضتان فما حكمه؟ وأجاب بأنه يتساقط الجهتان، ويكون حكم ذلك حكم رجلين اثنين دعاً فأيهما ابتداءً بالسلام فهو

(١) فتح الباري (١/١٦٦).

(٢) الترغيب والترهيب للمنذري (٢/٢٦٦).

(٣) إرشاد الساري (١/٢٧٨).

وإذا سلم من القوم واجد أجراً عنهم.

خير، أو يرجع ظاهر أمر العاشي، وكذا الراكب فإنه يوجب الأمان لسلطه وعلمه. اهـ.

(وإذا سلم من القوم) الراكبين أو العاشين أو القاهدين أو الغنيلين أو غيرهم (واحد) منهم (أجراً عنهم) كلهم.

قال الباجي^(١): قال القاضي أبو محمد: لا خلاف أن ابتداء السلام سنة أو فرض على الكفاية، إذا قام به بعضهم سقط عن بعض، وأن رد السلام فرض على الكفاية، فإن سلم واحد من الجماعة أجراً عنهم، وإن رد واحد من الجماعة أجراً عنهم، وحكي عن أبي يوسف أنه يلزم جميعهم الرد، والدليل على ما نقوله الحديث المذكور، ومن جهة المعنى أن هذا سلام هو شعار الشرع، فاب فيه الواحد عن الجماعة كسلام السبئي به. اهـ.

ولا يذهب عليك أن ههنا مسألتين: الأولى: الابتداء بالسلام، والمعروف في الكتب أنه سنة لكن فيه بعض خلاف، أشار إليه الباجي بقوله: أو فرض كفاية، وقال الحافظ في حديث البخاري عن أبي هريرة مرفوعاً «خلق الله آدم على صورته فلما خلقه، قال: اذهب فسلم على أولئك نفر من الملائكة جلوس، فاستمع ما يعيونه، فلما نعتك وتحية فربك، فقال: السلام عليكم، فقالوا: السلام عليكم ورحمة الله، فزادوه ورحمة الله»، الحديث.

قال الحافظ^(٢): استدل به على إيجاب الابتداء بالسلام نورود الأمر به، وهو بعيد بل ضحيف؛ لأنها واقعة حال لا عموم لها، وقد نقل ابن عبد البر الإجماع على أن الابتداء بالسلام سنة، لكن في كلام المازري ما يقتضي إثبات خلاف في ذلك، كذا زعم بعض من أدركه، وقد راجعت كلام المازري وليس

(١) المستقى (٧/٢٧٩).

(٢) فتح الباري (١/٣).

فيه ذلك، فإنه قال: ابتداء السلام سنة، وردّه واجب، هذا هو المشهور عند أصحابنا، وهو من عبادات الكفاية؛ فأشار بقوله لنشهور إلى الخلاف في وجوب الرد هل هو فرض عين أو كفاية؟ وقد صرح بعد ذلك بخلاف أبي يوسف، كما سيأتي بعد.

نعم، وقع في كلام القاضي عبد الوهاب فيما نقله عنه عياض قال: لا خلاف أن ابتداء السلام سنة أو فرض على الكفاية، فإن سُمّ أسدً من الجماعة أجزأ عنهم، قال عياض: معنى قوله: أو فرض على الكفاية مع نقل الإجماع على أنه سنة أن إقامة السنن وإحياءها فرض على الكفاية، اهـ.

قلت: ولا إنكار من أن بعضهم ذهب إلى وجوب السلام ابتداءً، كما حكاه جميع من نقله المتقدمون بدون النسبة إلى فائده، فقد تقدم في كلام أبي جبي أنه سنة أو فرض كفاية، وقال المحافظ^(١)، قال ابن دقيق العيد: استدل بالأمور بإقتضاء السلام من ذلك بوجوب الابتداء بالسلام، فإن المحافظ: وفيه نظر، إذ لا سبيل إلى القول بأنه فرض عين على الجميع من المجتنبين، إلى آخر ما قاله.

وقال النووي: اعلم أن ابتداء السلام سنة، وردّه واجب، فإذا كان المسلم جماعة، فهو سنة كفاية في حقهم إذا سلم بعضهم حصنت سنة السلام في حق جميعهم، فإن كان المسلم عليه واحداً تعين عليه الرد، وإن كانوا جماعة فالرد فرض كفاية في حقهم، فإذا ردّ واحد منهم سقط الحرج عن الجميع، والأفضل أن يستثنى الجميع بالسلام، وإن ردّ الجميع، وعن أبي يوسف أنه لا بد أن يرد الجميع، ونقل ابن عبد البر وغيره إجماع المسلمين على أن ابتداء السلام سنة وأن ردّه فرض، اهـ.

(١) فتح الباري (١/١٩٦).

وفي فريضة المحتاجين من فروع الشافعية: إن ابتداء السلام سنة عين من المسلم العاقل غير شابة وغير خائض، ولو صبياً صغيراً، إذا كان وحده، وسنة كفاية من جماعة على غير شابة، وخشع، وكافر، وفاسق مؤمن، اهـ.

والمسألة للثانية: رد السلام، ونقدم من أقوالهم أنه واجب على الكفاية خلافاً لأبي يوسف، وقال القسطلاني: انفردوا على وجوب الرد على الكفاية، اهـ. وتم يذكر فيه خلاف أحد، قال الحافظ^(١). وتعني العلماء، على أن الرد واجب على الكفاية وجاء عن أبي يوسف أنه قال: يجب الرد على كل فرد فرد، واحتج له بحديث أنس بن مالك حديث البخاري أنه ذكر قريباً عن أبي هريرة في خلق آدم، فإن فيه: فقالوا أي للملائكة. السلام عليك.

وتعقب بجواز أن يكون نسب إليهم، والمتكلم به بعضهم، واحتج له أيضاً بأنهم على من سلم على جماعة، فرد عليه واحد من غيرهم لا يجزئ عنهم، وتعقب بظهور العرق، واحتج للجمهور بحديث علي رفعه ويجزئ عن الجماعة إذا رآه أن يسلم أحدهم ويجزئ عن الجنس أن يرد أحدهم: أخرجه أبو داود والبيهقي، وفي سننه ضعف، لكن له شاهد من حديث الحسن بن علي عند الطبراني، وفي سننه مقال، وآخر مرسل في «الموطأ» عن زيد بن أسلم.

واحتج ابن بطال بالاتفاق على أن المستأثر لا يشترط في حقه شكر أو بعدد من سلم عليه، كما في حديث أبي هريرة المذكور من سلام آدم عليه السلام وفي غيره من الأحاديث، فإن ذلك لا يجب الرد على كل فرد فرد، اهـ.

وقال المحققان في «أحكام العرفان»: قال أصحابنا: رد السلام فرض على الكفاية إذا سلم على جماعة مرد واحد منهم أحزاً، اهـ.

وبعد ذلك فإنهم اختلفوا في شرح حديث أنس: لأن ظاهر اللفظ يدل على الرجوع.

قال الزرقاني^(١) قوله: أخبرنا عنهم، أي في تحصيل السنة فهو أفضل للاستماع على أن الابتداء بالسلام سنة كدفية، وقال ابن عبد البر: المراد بالسلام هنا الرد لأن الرد أيضاً مسلم؛ لأنه إنما يقال: أجراً فيه وجب، والابتداء بالسلام سنة، والرد واجب اتفاقاً، فظهر تأويل القلقاوي الحديث على أن دعاء ابتداء السلام بصورة لمنهية أن رده فرض عين، وقد روى أبو داود وغيره بإسناد حسن عن علي - رضي الله عنه - مرفوعاً: يحجزني من الجسدة إذا مرت الحديث. تقدم قريباً في كلام المحقق صؤلي بين الابتداء والرد ههنا عن الكدية، وهو نص في موثقة النزاع لا معارض له. ومذهب مالك والشافعي وأصحابهما وأهل المدينة أن الرد فرض كفاية. وشبهه الشافعي بالجهاد وتجهيز الميت وغيرهما، انتهى ملاحظاً.

وتعقبه الزرقاني^(٢) بأن المبدأ من حديث زيد بن أسلم ما فهمه الصحاري، فكان يحمل قوله: أجراً أي في السنة، ولا دليل فيه على أن الرد فرض عين، اهـ.

قلت: وما في مذهب المستشرقين من رواية البيهقي عن أبي أن المراد بالسلام هي أثر انساب النخاعة، إذ قال: وأخرج البيهقي عن زيد بن أسلم أن النبي ﷺ قال: مسلم التواضع على الماشي واللامشي على الخاعد والمقابل على الكثير والصغير على الكثير، وإذا قرأ الفوم سلم منه واحد: أجراً عليه، وإذا رد من الآخرين واحد: أجراً عليه، اهـ. ففيه ذكر الرد بعد ذلك مستقلاً.

وكذلك ما ذكره الزبيدي عن الطبراني بسنده إلى عبد الله بن حسن من حماد بن عمار - رضي الله عنه - عن أبيه عن جده قال: قيل: يا رسول الله!

(١) شرح الزرقاني (٤/٢٥٦)

(٢) شرح الزرقاني (٤/٢٥٨)

٢/١٧٢٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ: أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ. فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ. ثُمَّ رَأَى شَيْئًا مَعَ ذَلِكَ أَنْصَأَ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَهَرِ يَوْمِيئِهِ قَدْ ذَهَبَ بِصُرَّةٍ مِنْ هَذَا؟ قَالُوا: غَدَا الْيَمَنِيُّ الَّذِي يَغْتَدِّكَ، فَعَرَفُوهُ إِثْبَاهًا. قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ السَّلَامَ انْتَهَى إِلَى الْبَرَكَةِ.

القوم يأتون الدار، فيسألون واحد منهم أيجزئ عنهم شيئاً؟ قال نعم، قال: يسألون واحد عنهم أيجزئ عنهم؟ قال نعم، قيل: فالتقوم يعرفون فيسلم واحد منهم أيجزئ عنهم؟ قال نعم، قال: فبعد رجل من القوم أيجزئ عن الجميع؟ قال نعم. قال الحافظ في الآمال: إسناده يصلح للاعتبار، وأخرجه أيضاً ابن السني في عمل يوم ويده، والبيهقي في الشعب^(١)، اهـ.

٢/١٧٢٨ - (مالك بن وهب بن كيسان) القُرشي المدني (هو محمد بن عمرو بن عطاء) النعماني القُرشي المدني ثقة من رواة السنة، كما في الترمذي، مات في حدود سنة ١٢٠ هـ. (أنه قال كنت جالساً عند عبد الله بن عباس فدخل عليه) أي علي ابن عباس (رجل) لم يسم (من أهل اليمن فقال) إذا جاء: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. ثم رآه شيئاً أي ألفاظاً آخر (مع ذلك) أي مع المذكور من الألفاظ (أيضاً قال ابن عباس) أي سأله من حضر (وهي) أي ابن عباس (يوميئِهِ قَدْ ذَهَبَ بِصُرَّةٍ مِنْ هَذَا؟) من هذا؟ (الذي يغتدِّكَ) أي الذي يأتيت مراراً (فعرَّفُوهُ) بتشديد الراء والخاء غير المدحورة إلى الداخل أي أعلموه أنه ولان بن ولان (إثبَاهاً) أي ابن عباس (قال فقال ابن عباس: إِنَّ السَّلَامَ انْتَهَى إِلَى الْبَرَكَةِ) أي إلى قوله: وبركاته.

(١) شعب الإيمان: ٢٤٩/١٥٦.

وروي هذا المعنى عن ابن عباس مرفوعاً، فليصححه الزوائد^(١) عن ابن عباس قال: جاء ثلاثة نفر إلى النبي ﷺ، فقال أحدهم: السلام عليكم، فرد عليه النبي ﷺ «وعليك ورحمة الله»، وجاء الثاني، فقال: السلام عليكم ورحمة الله، فرد عليه النبي ﷺ «وعليك ورحمة الله وبركاته»، وجاء الثالث فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فرد عليه النبي ﷺ مثل ما قال. وأبو الفتي جالس مع النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله زدت فلاناً وفلاناً، ولم تزد ابني شبتاً؟ فقال رسول الله ﷺ «ما وجدنا له من زيادة فردنا عليه مثل ما قال»، رواه الطبراني في «الكبير»^(٢) و«الأوسط»، وفيه دافع بن هرمز وهو ضعيف جداً، اهـ.

قال الناجي^(٣) يريد أنه لا يزيد على ذلك، وإنما هي ثلاثة أجزاء، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فمن اقتصر على بعضها أجزاء، ومن استوعبها فقد بلغ الغاية منه، فليس له أن يريد عليها، وقد قال القاضي أبو محمد: أكثر ما ينهي السلام إلى التركة، يريد أن لا يزداد على ذلك، وهذا فيما يتعلق بابتداء السلام ورده، وأما اندعاء فلا غاية له إلا المعتاد الذي يتفق بكل طائفة من الناس.

قال الناجي: وأما المصافحة، فقد حكى الشيخ أبو محمد أن المصافحة حسنة، وقال في «المختصر»: سئل مالك عن ذلك؟، فقال: إن الناس ليفضون ذلك، وأما أنا فما أفعله، ويحتمل أن يتعلق في الصنع بما روي أن السلام انتهى إلى البركة، فالزيادة من قول أو فعل ممنوعة كالمماقة، اهـ. وتقدم ذكر المصافحة في محلها، وذكر قول الناجي لأنه ذكره فيها، كأنه استدل بحديث الباب على منع المصافحة أبعاً، وظاهره أنه لا يتضمن المصافحة إثباتاً ولا منعاً.

(١) (٧٠/٨)

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» ح (١٢٠٠٧).

(٣) «المعنى» (٢٨٠/٤).

وفي «المحلى»: قوله: انتهى إلى البركة، وذلك لأنه جماعه أقدم المطالب سلامة من المضار وحصول المنافع وثباتها، والزيادة عليه، تصويل بها طائفة، وبه أخذ الحنفية أنه لا يزعم نفي حركته، كما في «أثر المختار»^(١).

وقال محمد في «موطئه»^(٢) بعد أثر الباب: وبهذا تأخذ، إذا قال: وبركاته، فليكنه، فإن اتباعك له أفضل، وهو قول مالك والشافعي، قال أبي بصير في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا خَبِيرًا يُجِيبُ أَجْمَلًا وَأَكْمَلًا﴾: إنه يعني وجوب الجواب بأحسن منه، وهو أن يزيد عليه ورحمة الله، فإن قلنا لمسلم، زاد وبركاته، فهي انتهاء، وإما يرد منه إن قال المسلم: وبركاته، كما روي أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ: السلام عليك، وعليك السلام ورحمة الله، وقال آخر: السلام عليك ورحمة الله، فقال: وعليك السلام ورحمة الله وبركاته، وقال آخر: السلام عليك ورحمة الله وبركاته، فقال: عليك، فإن الرجل: تعني فأين ما قال الله؟ وتلا الآية، فقال: إنك لم تتركني فضلاً، فرددت عليك مثله، ثم

فإن ما جاء في «المحلى»، الحديث أخرجه أحمد في «الزهد» والطبراني وابن مردويه عن سلمان الفارسي، كما في «الدر المنثور»، ٥.

قلت: وسأق «الدر المنثور» أوضح منه، وفيه أخرجه أحمد في «الزهد» وابن جرير وابن كثير والطبراني وابن مردويه بسند حسن عن سلمان الفارسي، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، الحديث بمثله، وفيه في الرجل الثالث فقال له الرجل: يا نبي الله بأبي أنت وأمي أنك فلان وفلان فسلمنا عليك، فرددت

(١) مطبوع (٦٨٣/٩).

(٢) «موطأ» مع التعليق للمسجد (٢٢٥/٣).

عليهما أكثر مما رددت علي. فقال: إنك لم تدع ما شئت، قال: قد نددتني^{١٢١} فليكن بيني وبينكم ما أحببت^{١٢٢} فرددناها عليك.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد^{١٢٣}: رواه الطبراني في رغبة هشام بن لاغل، فراد افندي، ويزيد أحمد حديثه. وفيه عن عائشة أن رسول الله ﷺ قد نهاها بما عاشته! هذا جبريل بشرًا عليًا، السلام، فقال: وعليك السلام ورحمة الله وبركاته، وذهبت تريد، فقال النبي ﷺ: إنني هذا اتقوا السلام، فقال: ورحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت، قال الهيثمي: مر في الصحيح باختصار، رواه الطبراني في الأوسط ورحاله: حال الصحيح، ابن.

ثم قال صاحب المحفل^{١٢٤}: ويذكر فيه ما روي عن معاذ بن أنس أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ، فقال: «سلام عليكم، الحديث، نحن الحديث مصنف، كما في سفر السعادة»، كما في «المحفل»، ثم ذكر نفسه له في من المحرقة في الأمل.

ومعنى الحديث مروي طرق عديدة وروايات مختلفة، قال الزبيدي: روي أنه جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: «سلام عليكم»، فقال: رسول الله ﷺ عشر حسنات، فعاد آخر، فقال: «سلام عليكم ورحمة الله»، فقال: عشر حسنات، فعاد آخر، فقال: «سلام عليكم ورحمة الله وبركاته»، فقال: ثلاث حسنات.

قال العراقي: رواه أبو داود في الترمذي^{١٢٥} من حديث عمران بن حصيب، قال الترمذي: حسن صحيح، وقال البيهقي في «المشاهير»: إسناده حسن، و.

(١) سورة النساء، الآية ٨٦

(٢) (١٧٣٨) (١٧٣٨)

(٣) أخرجه أبو داود (٥٠٩٥)، وأحمد (١٧٣٨)، وأبو داود (١٧٣٨).

الريدي في طرفه بألفاظ مختلفة، ثم قال: «الحديث شاهد جيد من حديث أبي هريرة أخرجه البخاري في «الأدب المفرد»^(١)، فذكر سنده وسنده وقال: رواه من شرطه فصحيح إلا يعقوب بن زيد النسي، وهو صدوق، وأخرج الشافعي في «السنن الكبرى» عن يعقوب حديثاً آخر في السلام بهذا الإسناد، وذكر في سنده اختلافاً على معبد المقبري، وأخرج أبو داود مسنده عن معاذ بن أنس الجهني بنحوه، وزاد في آخره: ثم جاء آخر، فقال: ومغفرته، فقال: أرفعون، ثم قال: - يعني ﷺ - هكذا تكون الفضائل.

وأخرج الطبراني بسنده عن مالك بن النيهان أنه جاء إلى رسول الله ﷺ، فقال: السلام عليكم، فذكر نحوه حديث أبي هريرة، وهذا يمكن أن يفسر به من ثم يسم في حديث أبي هريرة، انتهى مختصراً.

وفي «الدور المختور»: أخرج البيهقي في «شعب الإيمان» عن ابن عمر قال: جاء رجل مسلم فقال: السلام عليكم، فقال النبي ﷺ: «عشر، الحديث مشحون ما تقدم». وأخرج البيهقي عن سهل بن حبيب، قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال: السلام عليكم كتب الله له عشر حسنات، فإن قال: السلام عليكم ورحمة الله كتب الله له عشرين حسنة، فإذا قال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته كتب الله له ثلاثين حسنة»، وقال السدي في «الترغيب»^(٢): رواه الطبراني.

ففي هذه الروايات كلها انتهت ألفاظ السلام إلى التبركة إلا في رواية معاذ بن أنس التي أخرجها أبو داود، فإنه أخرج أولاً حديث عمران بن حصين. ثم قال: حدثنا إسحاق بن سويد الرملي نا ابن أبي مرجم قال: أظن أنني سمعت نافع بن يزيد قال: أخبرني أبو مرحوم عن سهل بن معاذ بن أنس

(١) ح (٩٩١)

(٢) «الترغيب والترهيب» (١١/٣).

عن أبيه عن النبي ﷺ بعثناه، رددت ثم أتى آخر فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومغفرته، فقال: «أربعون»، قال: «هكذا تكون الفضائل»، قال الحافظ: في نسخة أبي مرحوم عبد الرحمن بن ميمون وسهل بن معاذ لا يجمع بها، وقال فيه سعيد بن أبي مريم: «أظن أبي سمعت نافع بن يزيد، اهـ» وتعقب الشيخ في «البيضة»^(١) على السنن أن ميمون اسمه عبد الرسيم لا عبد الرحمن، وهو ثمة أفاد الشيخ، فإن الحافظ ذكر في «تقريبه» وتهديه: «في الكنى أبو مرحوم، اسمه عبد الرحيم بن ميمون، وأيضاً عبد الرحمن بن ميمون» ثم يذكر الحافظ كنية أبي مرحوم، وذكره من رواية ابن ماجه فقط، وقال: «روى له ابن ماجه حديثاً في ذات التعقب، اهـ».

لكن تعقب الشيخ متعلق بتعيين الراوي فقط، لا بضعف الرواية، فإن عبد الرحيم أضعف من عبد الرحمن، كما أشار إليه الحافظ في «تقريبه» بذكر فقط المشغول في عبد الرحمن، وأصوب في عبد الرحيم، وما كنهه سنن عن صحة ما حكى عن السنن، والظاهر عندني أنه وقع تحريف من الكاتب في نقل كلام السنن؛ لأنه ذكر الحديث في «التقريب» وقال: «رواه أبو داود، من طريق أبي مرحوم، واسمه عبد الرحيم بن ميمون، اهـ» ولروايه معاد عدة شاهد أيضاً.

قال النووي في «الأذكار»: «روى في كتاب ابن أبي عمير بإسناد ضعيف عن أسد - رضي الله عنه - قال: «كأن رجل يصر بالنبي ﷺ برؤى ذواب أصحابه» فيقول: السلام عليك يا رسول الله، فيقول له النبي ﷺ: «وعليك السلام ورحمة الله وبركاته ومغفرته ورضوانه»، فيقول: «يا رسول الله تسليم على هذا ملائمة من تسلمه على أحد من أصحابك، قال: «وما يصعب من ذلك، وهو ينصرف بأمر بضعة عشر رجلاً»، اهـ».

(١) فيكون المعهود ٦٠١/١٣٥

لكن الحديث أيضاً ضعيف، فالمعروف في السنة هو الانتهاء إلى البركة. وإليه أشار الإمام محمد في «موطئه»^(١) كما تقدم، وإليه أشار الإمام مالك - رضي الله عنه - بذكر أثر الباب، ورواية سليمان وعائشة المرفوعة في أول هذا الحديث نص في ذلك.

وقال الحافظ في «الفتح»^(٢): أخرج أبو داود من حديث سهل بن معاذ الجهني عن أبيه بسند ضعيف نحو حديث عمران، وزاد في آخره: ثم جاء آخر نزاد، ومفترقه، الحديث. وأخرج ابن أبي شيبة في كتابه سد وأو من حديث أس قال: كان رجل يمر، الحديث، بخدم قريباً.

وأخرج الجعفي في «الشعب» بسند ضعيف أيضاً من حديث زيد بن أرقم: كما إذا سلم علينا النبي ﷺ قلنا: وعليك السلام ورحمة الله وبركاته ومنعته، وهذه الأحاديث الضعيفة إذا انفصلت قوي ما اجتمعت عليه من مشروعية الزيادة على «وبركاته».

فعاية ما ثبت به الحواز والفة هي ما عليها الروايات المعروفة كما تقدم، وزيادة الأجر في شيء لعارض لا ينافي كون السنة بخلافه، كما وقع في قصة رجل دخل في الصف، وقد حلقه النفس، فقال: الله أكبر، الحمد لله حمداً كثيراً، الحديث، وفيه، قال شيخنا: فقد رأيت اثني عشر ملكاً يتدبرونها، وفي قصة رجل آخر قال نحو ذلك في الفومة، فقال عليه الصلاة والسلام: «رأيت بصفة ثلاثين ملكاً يتدبرونها»، رآه البخاري، وفي بعض الروايات لهذه القصة أنه قال ذلك لما عطس في الصلاة كما في «الفتح»، ومعلوم أنه لا يس عند العطاس في الصلاة هذا الذكر.

(١) موطأ محمد مع التلخيص المجمع: (٢١/٣٥).

(٢) «فتح الباري» (١١/٤٦).

قَالَ يَحْيَى: سُبُلُ مَالِكَ، هَلْ يُسْنَمُ عَلَى الْمَرْأَةِ؟ فَقَالَ: أَمَّا الْمُتَعَالَةُ، فَلَا أَكْرَهُ ذَلِكَ. وَأَمَّا الشَّابَّةُ، فَلَا أَحِبُّ ذَلِكَ.

(قال يحيى: سئل) ببناء المجهول الإمام (مالك هل يسلم) ببناء المجهول، كما ضبطه الزرقاني، ويحتمل المعلوم والصمير للرجل المنوي بالفرقة وهو المراد على الأول (على المرأة) الأجنبية (فقال) الإمام: (أما المتجالة) بالجسم وتشديد اللام أي السنة، في «النهاية» تجالت، أي استثت، وكبرت، يقال: جلّت فهي جليلة، وتجالت [فهي متجالّة]، كذا في «المعنى».

وفي «المجمع»^(١) في حديث جابر: تزوجت امرأة قد تجالت أي استت، والتجل من الأضداد يكون للمظيم والحفير، ومنه كل مصيبة بعدك تجلّ، يفتح جيم ولا م أولى أي هين، اهـ. وقال الزرقاني^(٢): المتجالّة المعجوز التي انقطع إرب الرجال منها.

(فلا أكره ذلك) أي السلام عليها (وأما الشابة فلا أحب ذلك) قال الباجي^(٣): معنى ذلك أن المتجالّة الهرمة لا فتنة في كلامها، ولا يشيب به إلى محظور بخلاف الشابة، فإن في مكالمتها فتنة، وينسب به إلى المحظور، والسلام عليها يقتضي ردها، وذلك من باب المكالمة، ولا بأس أن تجلس المتجالّة عند الصانع لبعض حوائجها، ولا يشيخ ذلك للشابة، قال مالك: ويسمنهن من ذلك، ويضربهن عليه، اهـ.

قال النووي^(٤): أما النساء فإن كن جميعاً سلم عليهن، وإن كانت واحدة سلم عليهن زوجها، ومحرمها، سواء كانت جميلة أو غيرها، وأما الأجنبية فإن

(١) مجمع بحار الأنوار، (١/٣٧٧).

(٢) شرح الزرقاني، (٤/٣٥٨).

(٣) المتنبي، (٧/٢٨٠).

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم، (١٤/١٤٩).

كانت محجوراً لا تشهيه، استحب له السلام عليها، واستحب لها السلام عليه، ومن سلم منهما لزم الآخر رد السلام عليه، وإذا كانت شابة أو حبيزة تشهيه لم يسلم عليها الأجنبي، ولم تسلم عليه، ومن سلم منهما لم يسلم جواباً، ويكره حرمه، إذا دُعيت ومُدعيت التجهيز، وقال ربيعة: لا يسلم لرجال على النساء ولا النساء على الرجال، وهو غلط، وقال الكوفيون: لا يسلم الرجال على النساء إذا لم يكن ضمن حرمهم، اهـ.

ومرجع البخاري في الصحيح: باب تسليم الرجال على النساء والنساء على الرجال، وأورد فيه حديث سهل: كنت امرج بيوم الجمعة، فحدثت في قصة عحور كانت تأخذ من أصول السقف، فظفهمهم، وحديث عائشة في سلام حبرئيل عليه السلام عليها، قال المحافظ^(١): أشار المصنف بهذه الترجمة إلى ما أخرجه عبد الرزاق عن يحيى بن أبي كثير، بمعنى أنه يكره أن يسلم الرجال على النساء، والنساء على الرجال، وهو منقطع أو مفصل، والنساء ما سواهن أن يكون عند أمن الفتنة.

ودفع البخاري في الباب حديثين بؤحد الجواز منهما، وورد فيه حديث: ليس على شرطه، وهو حديث أسماء بنت يزيد، مؤ عليا رضي الله عنهما، فسلم عليهما، حسنة الترمذي، وأبو علي شرط البخاري، وأنه شاهد من حديث جابر عند أحمد، قال الألباني: كان الذي يُلحظ للعصمة مأثوماً من الفتنة، فمن وثق من فقه السلام قبلهم والألفاظ استنبط.

وأخرج أبو يعين في فصل يوم وليلة من حديث عائشة رضي الله عنها، أن الرجال على النساء ولا يسلم النساء على الرجال، ويستدرك، ومن حديث عمرو بن حريث مثله مرفوعاً عليه، ومسلم جيد، ونبت في معناه من حديث أم هانئ: أتيت النبي ﷺ، وهو يغسل نفسه، عليه

وقال ابن بطال عن المهلب: سلام الرجال على النساء والنساء على الرجال جائز إذا أمنت الفتنة، وفُرّق السالكة بين الشابة والعجوز سداً للذريعة، ومنعه منه ربيعة مطلقاً، وقال الكوفيون: لا يشرع للنساء ابتداء السلام على الرجل، لأنهن ممنعن من الأذان والإقامة والجههر بالفرادة، قالوا: ويستثنى المحرم، فيجوز لها السلام على محرمها، قال المهلب: وحجة ذلك حديث سهل في «تبخاري»، فإن الرجال الذين كانوا يزورونها، ونضعهم لم يكونوا محارماً.

وقال المثلوي: إن كان لمرجل زوجة أو محرم، فكذلك الرجل مع الرجل، وإن كانت أجنبية نظراً، إن كانت بسيطة يخاف الاغتصاب بها لم يشرع السلام لا ابتداءً ولا جواباً، فلم يبتدأ أحدهما تروء للأخر الرد، وإن كانت عجوزاً لا يفتن بها جاز.

وحاصل الفرق بين هذا وبين المالكية التفصيل في الشابة بين الحمال وعدمه، فإن الحمال نظمة الفتنة بخلاف مطلق الشابة، اهـ.

وفي «الدر المختار»^(١) نظم جمع فيه كل من يكره عليه السلام، فقال:

سلامك مكروه على من شُئِبَ	ومن بعد ما أئسى يُسْرُ ويُشْرَعُ
مصلٍ وتاب فأكسرَ ومحتشٍ	خطبٍ ومن بصني إليهم ويسمِعُ
مُكْرَرٍ وفقر جالسٍ لقصابٍ	ومن يحنوا في الفتنة دهم ليغفوا
مؤذن أيضاً أو مقيم مدرسو	كذا الأثني عشر في التفتيات تسع
ولثابٍ يظفر نزع وثبته بخنثهم	ومن هو مع أهل له يضمع
ودع كافراً أيضاً ومكشوف عورة	ومن هو في حال انشغاف أنشع
ودع أكلاً إلا إن كان جاسماً	وتعلم منه أنه ليس بمنع

كذلك أستاذنا مفسر مطير فهذا احتسام والزيادة تستغنى
وزاد على ذلك ابن عابدين عن بعضهم:

ويؤذى عند زمني وفي شئخ متنازع ومن ينظر السوان في السوف عاملاً
ولاغ ري ذاب في ذاب في شئخ ومن دأبه سب الأنام ويردع
ومن جلسوا في مسجد لصلاتهم وتسيبهم هنا عن البعض يسع
ولا تس من لبى هنالك صرحوا فكن عارفاً يا ضاح تحظى وترفع

قال ابن عابدين: قوله: الفتيات جمع فتية، والمراد الشابة، ومفهومه
جوازها على المجوز، بل صرحوا بجواز مصافحتها عند أمن الشهوة، اهـ.

وفيه أيضاً في موضع آخر: ولا يكلم الأجنبية إلا عجزاً عطست أو
سلمت فلبستها، ويرد عليها السلام والا لا، قال ابن عابدين: أي إن لم تكن
عجزاً بل شابة لا يشمتها ولا يرد السلام بلسانها، اهـ.

وقال البحيري^(١): إن المواضع التي لا يجب رد السلام فيها عشرون،
كما ذكره السوطي نظماً حيث قال:

رد السلام واجب إلا على من في صلاة أو يأكل شغلا
أو في قراءة كذلك الأدعية أو ذكر أو في حطة أو نلبة
أو في إقامة أو الأذان أو حانة الجماع والتحاكم
أو سلم الطفل أو السكران أو شابة يخشى بها افشاشان
أو كان في الحمام أو مجنوناً فهذه مجموعها عشرون

(١) شرح الإقناع (١/٢٦٦).

(٢) باب ما جاء في السلام على اليهودي والنصراني

(٢) ما جاء في السلام على اليهودي والنصراني

قال الشافعي^(١): كأنه أشار بذكر النصراني مع اليهودي مع أن حديثها انفصل على اليهودي إلى أنه لا فرق بينهما بحدود أن كلًّا من أهل الكتاب^(٢) أو أشار إلى حديث أنس مرفوعاً: «إذا سلم عليكم أهل الكتاب، فقولوا: وعليكم» رواه الشيخان، اهـ.

قلت: وفي حكمهما جميع الكفرة، فإنهم لا يعرفون في ذلك بين أهل الكتاب وغيره في نقل الشافعي، ولا في الاستدلال بالروايات.

قال النووي^(٣): اختلف العلماء في رد السلام على الكفار ابتداءً به، فمدحنا تحريم ابتائهم ووجوب رد عليهم بآل يقول: وعليكم أو عليكم فقط، وحديثنا في الابتداء قوله ﷺ: «لا تدأروا اليهود ولا النصراني بالسلام»، وفي الرد قوله ﷺ: «فقولوا: وعليكم» وبهذا الذي ذكرنا عن مدحنا قال أكثر العلماء وعامة السلف وذهبت طائفة إلى جواز ابتائنا بالسلام، روي ذلك عن ابن عباس وأبي أمامة وابن محبوب، وهو وجه لبعض أصحابنا حكاه الماوردي وجهاً لبعض الشافعية، لكنه قال: يكره ابتائهم بالسلام، ولا يحرم، وهذا ضعيف أخيراً لأن النهي تنحريم، فالصواب تحريم ابتائهم.

وحكى القاضي عن جماعة أنه يجوز ابتائهم به للضرورة والحاجة أو لسبب، وهو قول علقمة والنخعي، وعن الأوزاعي أنه قال: إن سلمت فقد سلم الصالحون، وإن تركت فقد ترك الصالحون، وقال طائفة من العلماء: لا يرد عليهم السلام، رواه ابن وهب وأشهب عن مالك، وقال بعض أصحابنا:

(١) شرح الشافعي ٢/٢٥٨.

(٢) أي كلًّا منهما، اهـ مشر.

(٣) شرح النووي غير الصحيح: (١٤/٢١٥).

يجوز أن يقول في الرد عليهم: وعليكم السلام، وأكن لا يقول: ورحمة الله،
سكاه الماوردي، وهو ضعيف مخالف للأحاديث، اهـ.

قلت: مذهب الإمام مالك أن لا يبذلهم بالسلام أصلاً، فإن سمعوا فعه
روايتان: لا يرد عليهم، والآية وأحاديث الرد مخصوص بالعموم، والأخرى
أن يرد عليهم بلفظ «عليك» فقط بدون ذكر السلام، كما سيأتي في كلام الباجي
مفصلاً في ذيل الحديث.

وقال أيضاً في موضع آخر: يمنع الكفر ابتداءً السلام، على ما قاله
القاضي أبو محمد، وت منع البدعة من السلام. وقال سحنون: يمنع من مجالسة
أهل الأهواء والسلام عليهم نادياً لهم، اهـ.

وفي «الفتح»^(١): قال النووي: السنة إذا مرَّ بمجلس فيه مشرك وكافر أن
يُسَلِّمَ بلفظ التعميم، ويقصد به المسلم، قال ابن العربي: ومثله إذا مرَّ بمجلس
يجمع أهل السنة والبدعة وبمجلس فيه ظلمة وعدوان، قال الحافظ: وهو معروف
على منع ابتداء الكافر بالسلام، وقد ورد النهي عنه صريحاً فيما أخرجه مسلم
والبخاري في «الأدب المفرد»^(٢) عن أبي هريرة: «لا تبدؤا اليهود والنصارى
بالسلام»، وقالت طائفة: يجوز ابتداءهم بالسلام.

فأخرج الطبري من طريق ابن عينة قال: يجوز ابتداء الكافر بالسلام،
أقره تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُكُمْ عَنْهُ عَنْ الْقِيَمِ ثُمَّ بَيَّنَّا لَهُمْ﴾ الآية. وقول إبراهيم - عليه
السلام - الآية: سلام عليك، وقال البيهقي بعد أن ساق حديث أبي أمامة: إنه
كان يسلم على كل من لقبه، فسل عن ذلك؟ فقال: إن الله تعالى جعل المسلم
تحية لأمتنا وأماناً لأهل ذمتنا، هذا رأي أبي أمامة، وحديث أبي هريرة في
النهي عن ابتداءهم أولى.

(١) وضع النووي (٣٩/١١).

(٢) (ص ٢٨٤) ج (١١٠٣).

وأجاب عياض عن الآية، وكذا عن قوله إبراهيم عليه السلام - لأبيه
 بأن القصد ثالث التذكرة والباعذ، وأمر يقصد بهما التحذير، اهـ.

وفي التذكرة المحذرة^(١)، يستلزم المسموع على أهل الذمة لو أنه حاجة إليه
 وإلا كره، هو الصحيح، وفي التمرح البخاري^(٢) فلم ينعني خبر حديث أبي
 الإسلام غير^(٣) قال: «تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم
 تعرف» مذهبنا، لا يفسد، فلا يسام الله على كافر لحديث: «لا تبدؤوا
 اليهود ولا النصارى بالسلام» وفي سلم يهودي أو نصراني أو مجوسي على
 مسلم، فلا بأس بالرد، ولكن لا يزيد على قوله، وعليك. ولو سلم على لذي
 نجيل لا يكره. لأن نجيل الكافر يعرف، قال ابن عيينة: قوله، هو الصحيح
 مشبه أنه لا بأس به فلا تعصم. وهو ما ذكره في «الخبيرة» عن بعض
 السند، وقوله: فلا بأس بالرد المعتاد منه أن الأولي عنه، لكن في
 «التاريخية» إذ سلم أهل الذمة ينبغي أن يرد عليهم الجواب، وبه أحد، اهـ.

وقال النووي في «الأذكار» قال أبو سعد: لو أراد تحية ذمي فعلها بغير
 السلام بأن يقول: «الله أو نعم الله عليك»، قال أبو يونس: هذا الذي غناه
 أبو سعد لا بأس به إذا احتاج إليه، جمل. جمل. بالخير أو بالسعادة أو
 بحبك الله تأسر أو ما أشبه ذلك، وإنما إذا لم يخرج إليه فلا اختيار أن لا
 يقول شيئا، فإن ذلك سخطه وإيناس وإظهار صورة يده وسخط مأمورين
 بالإحاطة عليهم ومهملين عن ودعهم فلا يظنهم، اهـ.

وقال الحارثي^(٤)، ويحرم بدو تحية غير السلام، بل يحرم بكل كلام

(١) (٦٧٤/٩)

(٢) نسخة النوري (٦٦١/١).

(٣) (٦٦٦/١)

لدا، فظني: القول الأول أمح، يعني عن مائث. ثم بسط الحافظ في اختلاف
 ترواة في ذكر النوار، وصيغة التجمع في عليك.

قد الزرقاني^(١): وجاءت الأحاديث في مسلم بعدد الواو وإثباتها، وهو
 أكثر أي في مسلم، واختار ابن حبيب الحذف؛ لأن الواو تقتضي إثباته على
 نفسه، حتى يصح التعطف، فيدخل معهم فيما دعوا به، وحذفه جمهور
 السالكية، وقال بعض شيوخهم: يقول: عليكم السلام مكرر، يعني
 الحذرة، ووفاء امر عبد الله، أنه لم يشرع لنا سب أهل الذمة، ويؤيده إنكار
 النبي ﷺ عن عائشة لما سئلتهم، وقيل: هي أي الواو للاختلاف لا للتعطف،
 قاله العارفي، كآته ذل: وعليك ما سحفه عن الذم، وقال القرطبي: كآته
 قال: واحسان عليك، وهذا كله بعيد.

والأولى أنها على ماها للتعطف، غير أنا نجاب فيهم ولا يجابروا فيه.
 كما قاله يونس في رواية السحاري عن عائشة - رضي الله عنها - في هذه الفصة،
 قال: ورواة الحذف أحسن معنى، والإثبات أصح وأشهر، يعني في مسلم.

قال النووي: الصواب حوز الحذف، والإثبات وهو أجود، ولا مفسدة
 فيه؛ لأن السام الموت. وهو علينا وعليهم فلا ضرر فيه. وقال البيضاوي: هي
 التعطف شيء مفد، أي وأقول: عليكم ما تراءون بنا أو ما تستحقون، وليس
 عطفاً على عليكم في كلامهم، وإلا لضمن ذلك تقرير دعائهم، وإذا قال
 عليك، لا واو.

قال عياض: قد فائدة: العواد بانعام التسمية، أي تسألون دينكم، مصر
 سمعت سامة وساماً مثل رفاعاً، وقد جاء هكذا مفسراً من قوله ﷺ، كما
 أخرجه البزار وابن حبان في «صحيحه» عن أس: نزل يهودي بالنسي ﷺ

(١) شرح الزرقاني، (٣٥٨، ٤٤).

وأصحابه سلم عليهم فردّ عليه أصحابه فقال: هل تدعون ما قال؟ قالوا: نعم، سلم عليهم فقال: فإنه قال: السلام عليكم، أي تسلمون دينكم، ودنوه، الحديث. ذكره الحافظ. وعلى هذا فرواية خلفه الراوي أحسن.

قد التماوردي: واختار بعضهم أن يقول في الردّ عليهم السلام، بكسر السين، أي الحجارة، قال عبد الوهاب: «والأول أولى» لأن السنة وردت به، ولأن الردّ إنما يكون من جس المرود، وأجاب مصمم الردّ عليهم بلفظ السلام، لقول يرواهم عليه السلام، كما نعلم في أول كتاب، وروى، أشهب عن مالك، لا يردّ عليهم. والآية والحديث مخصوصان بسلام المسلم، انتهى باختصار وورادة.

وقال الباقي^(١)، ينشئ حديث الباب أنه إنما يردّ عليهم إذا سلموا ولا يسلّموا بالسلام، قال الشيخ أبو القاسم والقاضي أبو محمد وغيرهما، وهو مفتضى الحديث. لأنه يترى حكم من سلم عليهم أهل الكتاب في الردّ، ولم يذكر حكم ابتدائهم بالسلام، يدل ذلك على أنه غير مشروع، وقد روي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لا تسلموا اليهود والنصارى بالسلام، وأمر النبي ﷺ أن يقول لهم الراد: عليكم، غير ما دعوا به من التسليم عليهم. قال عيسى بن دينار. وعليه العمى.

وروى ابن وهب عن مالك أنه قال: لا يردّ عليهم. فإن رددت فقل: عليك، وهذا قول عيسى بن دينار. لأنه منع أن يردّ عليهم بغير هذا اللفظ، وإنما يبغي الردّ عليهم في رواية ابن وهب وأشهب عن مالك أن يردّ^(٢) عنهم السلام، وذلك غير مشروع. بل هو ممنوع. والمنسوخ من ذلك أن يردّ على

(١) المتن: (٢٨٠/٧)

(٢) كما في الأصل: «يردّ».

قَالَ يَحْيَى: وَسَيَلْ مَالِكٌ عَمَّنْ سَلَّمَ عَلَى الْيَهُودِيِّ أَوْ النَّصْرَانِيِّ
هَلْ يَسْتَقْبِلُهُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: لَا.

قوله، وقد قال الشيخ أبو القاسم: من سَلَّمَ عليه لم يرد عليه، وليس عليك، فافتصم هذا أن الرد هو رد السلام، وأن قوله: عليك ليس برد للسلام، إنما هو رد لقوله: اه.

(سئل) بئنا المجهول الإمام (مالك) ولم سم السائل (عمن سلم على اليهودي أو النصراني) أو غيرهما من الكفرة سهواً أو عمداً أو جهلاً بالنهي. (هل يستقبله) بالتحية بعد المقاف من الاستقالة، كما في بعض النسخ بالموحدة بدل التحية تحريف من النسخ (ذلك) السلام (فقال) الإمام (لا) يستقبله، قال الزرقاني^(١) بل يشرب ويستغفر إن كان مسلماً، اه. وذلك على مسلكه من حرمة الاعتداء بالسلام مطلقاً.

وقال الباجي^(٢): وهذا على ما قال إن من سلمه على من ليس بأهل السلام فلا يستقبله؛ لأن لا قande في هذه الإقالة، ولا معنى لها؛ لأن السلام عنه إن كان حسنة، فلا يجيب الرجوع عنها، وإن كان سفة، فليس رد اليهودي تكفيرها؛ لأنها ليست من حقوقه، وإنما هي من حقوق الله عز وجل، وما روى عن ابن عمر - رضي الله عنه - أنه استضافه، فإنه يحتمل أن يعلم أنه أعظم، ولم يعرف حين سلم عليه على وجه الصغار له، وثلاً يعتقد ذلك هو أبو غيره أن عبد الله يعتقد قصده ببناء السلام، اه.

وقال الحافظ^(٣): نقل ابن العربي عن مالك أو أجنباً شخصاً بالسلام وهو يظنه مسلماً فكان كافراً، كان ابن عمر - رضي الله عنه - يترد منه سلامه، وقال

(١) شرح الزرقاني، ١/٣٥٩.

(٢) المستدرج، ٧/٢٨١.

(٣) التلح البدي، ١١/٤٦.

(٣) باب جامع السلام

١٧٣٠/٤ - حَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي شُرَّةٍ مَوْلَى عَقِيلٍ

مَالِكٍ: لَا، قَالَ ابْنُ الْأَعْرَبِيِّ: لَا، الْأَسْتِزَادَ حِينَئِذٍ لَا فَائِدَةَ لَهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ مِنْهُ شَيْءٌ، لِكُونِهِ قَصْدُ السَّلَامِ عَلَى الْمُسْلِمِ، وَقَدْ غَيَّرَهُ لَهُ فَائِدَةٌ، وَهُوَ إِعْلَامُ الْكَافِرِ أَنَّهُ لَيْسَ أَمَلًا تَلَامُذًا بِالسَّلَامِ، قَالَ الْحَدِيثُ: وَيَأْكُذُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ مِنْكَ مَنْ يَحْسِبُ إِتْكَارَهُ تِلْكَ أَوْ اقْتِدَاؤَهُ بِهِ إِذَا كَانَ الَّذِي مُسْلِمٌ مِمَّنْ يَفْتَنِي بِهِ. اهـ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي «الْأَذْكَارِ»: قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْعَمَلِيُّ: لَمْ يَسْلَمْ عَنْ رَجُلٍ طَبْعًا مُسْلِمًا، فَإِنْ كَانَ كَافِرًا يَسْتَحِبُّ أَنْ يَسْتَزِدَّ عَلَيْهِ سَلَامَهُ، فَيَقُولُ لَهُ: رَدَّ عَلَيَّ سَلَامِي، وَالْمُرَادُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يُوَسَّسُهُ، وَيُظْهِرُ لَهُ أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا أَلْفَةٌ، وَرَوَى أَنَّ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - سَلَّمَ عَلَى رَجُلٍ مُضِلٍّ لَهُ، إِنَّهُ يَهُودِيٌّ، فَتَنِمَهُ، وَقَالَ لَهُ: رَدَّ عَلَيَّ سَلَامِي، وَمَا فِيهِ مَعُومَلًا مَالِكٍ، عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِبُّ، فَهَذَا مَدْفُوعٌ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْأَعْرَبِيِّ: تَعَالَتْكَ. اهـ.

وَقَالَ الْجَيْشِيُّ فِي «تَرْغِيبِ الْإِقْنَاءِ»^(١): يَحْرُمُ عَلَيْهِ دُمِيَّ بِالسَّلَامِ، فَإِنْ كَانَ دُمِيًّا سَتَحِبُّ لَهُ اسْتِزَادَ سَلَامِهِ، بِأَنَّهُ يَقُولُ لَهُ: أَمْتَرَجَعْتَ سَلَامِي أَوْ رَدَّ عَلَيَّ سَلَامِي، وَظَاهِرُ قَلَامِ ابْنِ الْعَمَرِيِّ وَحُجُوبُ ذَلِكَ، خِلَافًا لِمَا قَالَهُ الرَّافِعِيُّ مِنَ الِاسْتِحَابِّ وَالْوَسْعِ النَّوَوِيُّ فِي «الْأَذْكَارِ». اهـ.

(٣) باب جامع السلام

أي الأحاديث المستمرة في ذلك.

١٧٣٠/٤ - (مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ) الْأَنْصَارِيُّ (عَنْ أَبِي

مُرَّةٍ) بِضَمِّ الْجِيمِ وَشَدِّ الْوَاوِ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ مُخْلَفٌ فِي اسْمِهِ (مَوْلَى عَقِيلٍ) يَفْتَحُ

«أن أبا طالب، عن أبي واقد الليثي: أن رسول الله ﷺ بينما هو جالس في المسجد والناس معه

الذين وكسر الخاف (ابن أبي طالب) قال الكرماني: كان أسير من غني رضي الله عنه - عشرين سنة - شهد بشرًا مع المشركين مكروهًا وأسروهم، ثم أسلم قبل المسيبية، وتركه عليًا - رضي الله عنه - ولحق بمعاوية - رضي الله عنه - ومات بعد ما عسي في دولته، اهـ. قال الحافظ^(١) قيل له ذلك، يعني يوم عصف لذيومه إليه، وإنما هو مولى أخيه أم مازن.

(عن أبي واقد) بفناء مكسورة ونال مهملة (الليثي) البصري في قول بعضهم، والحديث أخرجه البخاري^(٢) - رواية اسم أعجل عن مالك بهذا اللفظ، قال الكرماني: قال القسدي في التكملة: «وإن له أبي لأبي واقد الجصاصي إلا البخاري، وهذا هو صدق اهـ.

قال الحافظ: ليس لأبي واقد في البخاري غير هذا الحديث، ورواه عنه محدثون، لم يروه عن أبي واقد إلا أبو مرة، ولا عنه إلا سفيان، وأبو مرة والبراءي عنه تسعون، وله شاهد من حديث أسير أخرجه الزوارق والحاكم، اهـ.

(أن رسول الله ﷺ بينما) لفظة ما مضى، قال صاحب «العلل»: أصله بين زبدت فيه لفظة «وهي من الظروف التي ترمي بإضافتها، اهـ.

قال العمري^(٣): «هو من الظروف التي ترمي بإضافتها إلى الجملة، وفي بعض النسخ بيا بغير لفظة «، وأصل بينا بين فاشبهت فتح النون بالالف، اهـ. (هو جالس في المسجد) السوي (والناس معه) قال صاحب «المجمل»: «هو

(١) فتح الباري (١/١٦٥)

(٢) ج (١٦٦) من كتاب التكملة

(٣) أصله القاري (٢/٢٥٥)

إِذْ أَقْبَلَ نَفَرٌ ثَلَاثَةٌ. فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَهَبَ وَاحِدٌ.
فَلَمَّا وَقَفَا عَلَى مَجْلِسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَلَّمَا.

مبتدأ خبره جالس، وفي المسجد حال، وكذا قوله: «والناس» جملة حالية (إذ أقبل) جواب بينما (نفر) بالثنون وانفاء المفتوحين (ثلاثة) أي وهم ثلاثة، وانظر البخاري ثلاثة نفر، قال الحافظ: النفر بالتحريك ثلوجال من ثلاثة إلى عشر، والمعنى ثلاثة هم نفر، والنفر اسم جمع. ولهذا وقع صبيحاً للجمع، كقوله تعالى: «فَتَنَعَزَّ وَتَفُؤُ»^(١)، اهـ. وقدل أيضاً: لم أقف في شيء من طرق هذا الحديث على تسمية واحد من الثلاثة.

(فأقبل اثنان) منهم (إلى رسول الله ﷺ) ذهب واحد) منهم إلى مقصده، قال الحافظ: قوله: فأقبل اثنان بعد قوله: أقبل ثلاثة، مما إقبالان، كأنهم أقبلوا أولاً من الطريق، فدخلوا المسجد مارزين، كما في حديث أسى يعني عند البزار والحاكم، بلقط «فإذا ثلاثة نفر يمرون»، فلما رأوا مجلس النبي ﷺ، أقبل إليه اثنان منهم، واستمر الثالث ذاهباً، اهـ.

وكذا في «العيني» وزاد: وبهذا سقط سؤال من قال: كيف قال أولاً أقبل ثلاثة، ثم قال: فأقبل اثنان، والحال لا يخلو من أن يكون المقبل اثنان أو ثلاثة، اهـ.

(فلما وقفوا) أي الاثنان الداخلان في المجلس (على رسول الله ﷺ) دل الحافظ: أي على مجلس رسول الله ﷺ. أو على بسعني عند، اهـ. (سَلَّمَا) عن أهل المجلس، وليس في رواية البخاري ذكر السلام.

قال الحافظ^(٢): زاد أكثر رواة «المومنان»: فلما وقفوا سَلَّمَا، وكذا عند الترمذي والسنائي، ولم يذكر المصنف السلام، وكذا لم يقع في رواية مسلم.

(١) سورة النمل: الآية ٤٨.

(٢) صحيح الترمذي: (١٥٧/٩).

فَأَمَّا أَخَذُفُهَا فَرَأَى مُرَحَّةً فِي الْأَخْطَفَةِ فَجَلَسَ فِيهَا. وَأَمَّا الْآخِرُ فُجِلَسَ

ويستمد منه أن الداخل يبدأ بالسلام، وأن القائم يسلم على القاعد، وإنما لم يذكر رد السلام عليهما اكشاه بشهرته، ويستمد منه أن المستغرق في العبادة سقط عنه الرد، اهـ.

ويستمد الحافظ اختلاف الشافعية في السلام على المشتغل في قراءة القرآن وتدبره وغيرهما وذكر عن المتعمد أن من جلس في المسجد للشراء أو التمشيح أو غيره ما لا يشرح السلام عليهم، وإن سلم عليهم لم يجب الجواب، اهـ.

وقال الحافظ أيضاً: لم يذكر في الحديث أنهما صبا تحية المسجد، إما لكون ذلك كان قبل أن يشرع تحية المسجد، أو كانا على غير وضوء، أو وقع ذلك بنقل للاهتمام بغير ذلك من القصة، أو لأن في غير وقت تنعز. قاله النجاشي بناءً على مذهب من أنها لا تفضل في الأوقات المكروهة، اهـ. وزاد النجاشي^(١) على بعض ما ذكره: ويحتمل أن يكون أقبلوا من ناحية من نواحي المسجد، أو أم يركعوا، وشرع لهم ذلك النبي ﷺ ليبين أن ذلك ليس بجواب، اهـ.

(فأما) بفتح الهمزة وشد النون (أخذهما) مثلاً خبره (فجلى) دخلته الفاء لتضمن ما معنى الشرط (فرجة) بضم الفاء وتحتها، هي الفرجة بين المشيتين (في الحلقة) بإمكان السلام، كل شيء مستدير خالي الوسط والجمع حلق مفتحين، يحكي فتح السلام في الواحد وهو نافذ، كذا في «الفتح» قال: وفيه استحباب التسلية في محاسن الذكر والعلم (فجلس فيها) وفيه أن من سبق إلى موضع فيها كان أحق به.

(وأما الآخر) بفتح الهمزة المدحجة أي الثاني، قال الحافظ: إنه رد على من زعم أنه سكت بالآخر لإطلاقه فيها على الثاني (فجلس

(١) في نسخة (٢٨١/٧)

خَاتَمُهُمْ. وَأَمَّا الثَّالِثُ فَأَدْبَرَ ذَاهِبًا، فَلَمَّا قَرَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ غِنًى لِقَتْرِ الثَّلَاثَةِ؟ أَمَّا أَحَدُهُمْ فَأَوَى إِلَى اللَّهِ فَأَوَاهُ اللَّهُ،

خلفهم) بالسبب على الظرفية، قال النجاشي: يحتمل أن يراها في موضع يتخفى إليه، ويحتمل أن يراها في موضع لا يتخفى فيه، مجلس أحد ترجلين فيها حرصاً على القرب من النبي ﷺ في الأحد عنه وحسب الآخر خلفهم حياء.

(وَأَمَّا الثَّالِثُ فَأَدْبَرَ) أي وإلى حال كونه (ذاهباً) أي مستمراً في دمهائه (فلما فرغ رسول الله ﷺ) مما كان مستنداً به من تعميم القرآن أو العلم أو التذكر أو الخطبة أو نحو ذلك، كذا في «المستطلاقي» (قَالَ) ﷺ (أَلَا) بفتح الهمزة ونخسف اللام. قال المستطلاقي^(١) حرف تنبيه، والهمزة بختم أن يكون للاستفهام ولا للتثني، وقال الزرقاني: حرف تنبيه لا تركيب فيه عند الأكثر، فدهاء التنبيه والامتناع محتمل.

(أخبركم عن الشطر الثلاثة). قال النجاشي^(٢): يريد - والله أعلم - أنه يخرهم عن مقاصدهم التي ختمت عليهم، فأما ظاهر فعلهم فقد رآه من حضر، ويحتمل أن يقصص الأخبار عما لهم عند الله تعالى جزاء على فعلهم، اه. قال المستطلاقي: يقال: أخبرنا يا رسول الله فقال: (أما أحدهم فأوى) بالتقصير أي لحد (إلى الله) تارك وتعالي (فتواه) بالشد (الله) تعالى إليه.

قال الحافظ: قال الفرطبي: الرواية الصحيحة بقصر الأولى ومنه الثاني، وهو المشهور في اللغة، وفي القرآن ﴿يَوْمَ أَوَى الْمَلَأُكُفُّ إِلَى اللَّهِ﴾ بلا زجر ﴿وَأَوْتَوْهُمْ إِلَى رُبُّهُمْ﴾ بالمد، وحكي في لغة القهر والمد معاً فيهما، ومعنى أوى إلى الله أجا إليه، أو على الخذف، أي انضم إلى مجلس رسول الله ﷺ ومعنى فأواه الله أي جزاه سظير أعطاه بأن ضمه إلى رحمة ورسوله، اه.

(١) إرشاد الساري: (٢٨٦/٨).

(٢) المعنى: (٢٨٦/٨).

وَأَمَّا الْآخَرُ فَأَمْتَحِبَا فَاَسْتَحِبَا اللَّهَ بَنَهُ

قال المفسر لا سي . أو ما يوه يوم القيامة إلى ظل عرشه، فاستحب الإيوان إلى الله تعالى سحاراً لم يحدث في حبه تعالى . لأنه الإيوان معه في مكان حسبي . فالمراد لأخيه وهو إرادة إيوان الخير، ويسمي هذا المجرى مجازاً استعارة والتخالف، اهـ .

قال الساجي: فتوكل الله بالنعم أي قبله، وأحابه إلى ذلك، فإنه الله عز وجل: ﴿إِنَّ لَوْ أَنِّي كُنْتُ إِلَّا الْغَنِيَّةُ إِلَى اللَّهِ لَخَفْتُ﴾ أي لا تخشوا الله، وقد سبحانه ﴿إِنَّكُمْ تَخْشَوْنَ كَيْدًا فَتُقَاتِلُونَ﴾ أي ضللت إلى كيد، اهـ .

قال الحافظ^(١) : فيه استحباب الأدب في مجالس العلم وبفضل من طالع الحلقة، كما ورد الترغيب في سجد حلق لصوف في الصلاة، وجوار الخطي ليد المائت ما لم يذره، فإن مني استحباب الجنود حيث ينتهي، كما فعل الثاني، وفيه التثنية على من زاحم في طلب الخير، اهـ .

(وأما الآخر) يصح لحداد أي الثاني (فاستحبيا) قال الحافظ أي ترك العزاحة، كما فعل رفيقه حيد، من النبي ﷺ ومن مفسر، قاله القاضي عياض، وقد من أسر في رواية سب استحباب هذا الثاني، فلفظ عند احكامهم، بمعنى الثاني فضلاً، ثم هذا محلي، لا يسمى أنه استحباب من الدعاء عن المحل، كما فعل رفيقه الثالث، اهـ .

كان الحافظ ترجع عبد الحية من القديس، فترتبته على الاحتمال الأول أعلى من الأول، وعلى الاحتمال الثاني فهو منه وأعلى من الثالث (فاستحبيا الله منه) بأن رحمه، ولم يعافه على ذهابه فليد، وهذا على الاحتمال الثاني.

(١) موقع تباري (١١/١٥٧)

وَمِمَّا الْآخِرُ فَأَعْرِضْ فَأَعْرِضْ اللَّهُ عَنْهُ.

أخروجه البخاري في ٣ - كتاب الصوم - ٨ - باب من قعد حيث ينبغي به
المجاسر - وسلم في ٤٩ - كتاب الصلاة - ١٠ - باب من أتى سطحا فوجد فرحة
فنبض جوار حدث ٢٦.

وَمَا عَمِي الاحتمال الأول فقد قال الب جـ^(١): أما الآخر فاستجبا أي تركت الاستجابة، واستجبا الله منه أي ترك عقوبته على ذنوبه، وزاده مما سأل من التمسك والكتاب

(ولما الآخر) بفتح الحاء، أي الثالث (فأعرض) عن مجلس رسول الله ﷺ. وأمر داهياً (فأعرض الله عنه) في حواره بأن سخط عليه، وحلفاً بغيراً من قبيل الشقاق؛ لأن الإعراض هو الاندفاع بشئ جهة أخرى، فيكون سبباً من السخط والنصب، كما في «اللسان».

قال الحافظ: "هو محمول على من ذهب معرضاً لا يُعذر. هذا إن كان مسلماً، ويحتمل أن يكون مائتاً وأطلق النبي ﷺ على أمره، كما يحتمل أن يكون قوله ﷺ: "دوسر ص الله عنه" إخباراً أو دعاءً. ويؤيد في حديث أمي الدوسري وسئلني الله عنه، وهذا يرشح كونه حبراً، وفيه جواز الإخبار عن أهل الأهواص وأحوالهم لتدريج عنها، وإن ذلك لا يعد من الغيبة." اهـ

ومضى «المرقاني»^(١٣) فقال أبو عمر: يحتمل أنه منطلق إذا لا يعرض غالباً عن محله محلّه إلا متفقاً، بل كان له قول: «فأعرض الله عنه» أنه منطلق؛ لأنه لو أعرض ليحاجه ما قال فيه ذلك. اهـ.

$$(\text{FAY IV}) + \text{Zn}^{2+} \rightarrow (\text{FAY}) + \text{Zn}^{2+} \quad (5)$$

(۲) انچه از روی (۱۳۸۷) :

$$(\sigma^2 + 1) \frac{1}{2} \frac{d^2}{dt^2} \left(\frac{1}{\sigma^2 + 1} \right) = -\frac{1}{2} \frac{d^2}{dt^2} \left(\frac{1}{\sigma^2 + 1} \right) \quad (8)$$

٥٤/١٧٣١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَاسْلَمَ عَلَيْهِ رَجُلٌ قَرَأَ عَلَيْهِ السَّلَامَ، ثُمَّ سَأَلَ عُمَرَ الرَّجُلَ: كَيْفَ أَنْتَ؟ فَقَالَ: أَحْمَدُ إِلَيْكَ اللَّهُ،

٥٤/١٧٣١ - (مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك) رضي الله عنه (أنه) أي أنس (سمع عمر بن الخطاب - وسلم عليه) أي على عمر - رضي الله عنه - جملة حالية من مفعول سمع، كذا في «المحلى» (رجل) ثم يسم (فرد) عمرو رضي الله عنه (عليه) أي الرجل المذكور (السلام ثم سأله عمرو) رضي الله عنه (الرجل) عن حاله فقال: (كيف أنت؟) قال الباجي: سأل عمر رضي الله عنه - الرجل عن حاله على سبيل التأنيس وحسن العشرة لمن عرفه - (الإن أن سأل عن حاله فقال) الرجل: (أحمد إليك الله).

قال صاحب «المحلى»: إنما عدي الحمد إلى لثغمته معنى الانتهاء، والتقدير أنه يلبك حملاً. كذا في بعض شروح «المشارف»، وفي غيره: أنه يلبك أن الله محمود، فقد مبرك شاء في محاشية الحصن، اهـ.

وفي هامش ما عندي من نسخة «الحصن» عن «الحرف» أي أحباء ذلك، فأقام «إلى» مقام «مع»، وقيل: معناه أحمد إليك حسنة تتحدثك إياها، كذا في «النهاية»، والأظهر أن يقال: أحمد الله متها إليك، اهـ.

قال السجسي^(١): قول الرجل: أحمد الله إليك على ما يجب أن يفعله كل مسلم عن حاله، فإن التمتع بصلاح الأحوال وتم الي النعم هو الله تعالى. ولا أحد وإن استند بالله إلا والله تعالى عليه نعم لا يحصىها، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ أَتَوْا لَا تَعْدُوهَا﴾، ولا أبين من نفيه المتروك، فإنه من نعم الله عز وجل، ولا يقدر أحد عليه غيره تعالى، وقد روي عن بعض الزهاد أنه حدد نعماته في يوم، فوجدها أربعة عشر ألف نفس، وهذه نعم لا تحصى.

(١) «المبتدر» (٧)، (٢٨٢).

فَقَالَ عُمَرُ: ذَلِكَ الَّذِي رَزَّذْتُ بِهِ.

١٧٣٢/٦ - وَحَتَّشَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّ الطَّفِيلَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ كَتَبَ.....

وَأَبَى تَرُدُّ أَنْفَاسَهُ مَعَ مَائَةِ النِّعَمِ عَلَيْهِ مَعَ السَّرَّارِ وَالْعَشْرَةِ فَكَيْفَ مَعَ لُصُحَّةٍ وَالْفَتْنَى، وَمَنْ صَبَحَ بِثِيَابِهِ لِرُومِهِ أَنْ يُحَمَّدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى لِسَرَّارٍ وَانْصِرَاءٍ، فَإِنَّهُ لَا يَحْمَدُ حَتَّى يُنْكِرَهُ غَيْرُهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِنَّهُ قَدْ صَبَّرَ أَكْثَرَ مِنْهُ، وَهُوَ يَتَرَبَّعُ عَلَيْهِ، وَيَكْتُمُ الذُّنُوبَ بِهِ، أَمَّا.....

(فَقَالَ عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (ذَلِكَ الَّذِي أُرِيتَ مِنْكَ) لِأَنَّ الْحَدِيثَ عَلَى النِّعَمِ يَسْتَدْعِي لِيَابَتِهَا، قَالَ تَحَايَ: ﴿وَرَأَى قَائِلُكَ نِيَّكَ لَيْسَ تَعَكَّرْتَهُ لِأَرْبَعَتِكَ وَلَيْسَ كَقَرْنٍ بَيْنَ عَذَى نَبِيٍّ﴾ (١).

قَالَ (أَرْبَعَتِي) (١). وَرَأَى الْقَائِلُ عُمَرَ - وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِالْمَعْصُوفِ نِيَّكَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ، فَقَدْ أَخْرَجَ الصَّرَافِيُّ بِسند حسن عن ابن عمر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرَجُلٍ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ يَا فُلَانُ؟ فَقَالَ: أَحْمَدُ اللَّهُ إِلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ ﷺ: ذَلِكَ الَّذِي أُرِيتَ مِنْكَ، أَمَّا كَذَا فِي الْأَصْلِ عَنْ ابْنِ عَسْرٍ يَدُونُ أَسْوَأَ وَهَيْطَ فِي حَاشِيَةِ الْحَصْنِ، عَنِ الْحَرَزِيِّ بِإِسْنَادٍ، وَفِي «الْحَصْنِ» إِذَا قِيلَ لَهُ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ قَالَ: أَحْمَدُ اللَّهُ إِلَيْكَ عَطَا، قَالَ الْحَسَنِيُّ: أَيُّ دَوَاءٍ الْخَطِيرَانِي عَنْ ابْنِ عَسْرٍ بِالْوَاوِ حَرَزِي، أَمَّا.....

١٧٣٢/٦ - (مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ) الْأَنْصَارِيُّ (أَنَّ الطَّفِيلَ) بِهَذِهِ الطَّلَاةِ الْمُهَيَّلَةِ وَفَتَحَ الْعَاءَ مُصَغَّرًا (ابْنَ أَبِي بَكْرٍ كَتَبَ) الْأَنْصَارِيُّ الْحَرَزِيُّ، كَانَ يَقُولُ لَهُ أَوْ مِمَّنْ لِعِظَمِ بَطْنِهِ شَعْبًا، يَقَالُ: وَلَهُ فِي عَهْدِ السَّيِّدِ ﷺ، كَذَا فِي «التَّقْرِيبِ» وَرَفَعَ لَهُ الْحَارِثِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْعَقُودِ» وَالْحَرَمِيُّ

(١) سورة إبراهيم: الآية ٨.

(٢) مَشْرِحُ الرَّافِعِيِّ (٤/٣٦١).

أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - فَيَقْدُو قَعَةً إِلَى السُّوقِ. قَالَ
فَإِذَا غَدَوْنَا إِلَى السُّوقِ، ثُمَّ يَمُرُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَلَى سَفَاطٍ وَلَا
صَاحِبٍ بِقَعَةٍ وَلَا مُسْكِينٍ وَلَا أَحَدٍ إِلَّا سَلَّمَ عَلَيْهِ.....

وابن ماجه، وفي التهذيب، قال ابن سعد: يكنى أبا سنان، وكان صديقاً لابن
عمر - رضي الله عنه - ذكره في الصحابة ثور سوسي وغيره، اهـ.

(أخبره) أي إسماعيل (أنه) أي الطليل (كان يأتي عبد الله بن عمر) - رضي الله
عنه - (فيقدو) يمشي معصية، ومن المهملة (قعة) أي مع ابن عمر، وقال القاري:
يحتمل احتمالين في المرحومين، والممرن يذهب في القعدة، اهـ (إلى السوق)
قال الألباني: على ما يحسن بأن عالم أن يعمله المعلم ليتعلم منه ما يجري له
ويستدعي به في منبه وسلامه وسائر تصرفاته (قال) الطيب: (فإذا غدونا إلى
السوق لم يمر) كذا في جميع النسخ الهندية والمصرية بأيدينا غير لوزقاني،
ففيها «ثم يمر» بفتح الهمزة، وقال بالفتح، وفي نسخة بالإدغام، اهـ.

(عبد الله بن عمر) رضي الله عنه (على سقاط) صيغة صاحب (المحس) أو
والقاري^(١) بفتح السين المهملة وتسديد القاف، وهو الذي يبيع سقط الساع
ورده، وأعرب عنه في النسخ المصرية بالتخفيف، قال لوزقاني: بفتح السين
والفاف ساق رديء الساع، ويذكر له أيضاً سقطي، والساع الرديء سقط،
ويصح على أسقاط (ولا على صاحب بيعة) قال لوزقاني: يكرر السوحنه
واسكان الياء، وقال الهروي: من البيع كالكربة والنسبة والقعدة، اهـ. وقال
القاري: بفتح موحدة ويكرر، والأول للمرة والثاني للوع والهيئة، اهـ.

(ولا مسكين) أي ولا على مسكين (ولا أحد) كذا في جميع النسخ الهندية
والمصرية من المنون والمخرج غير «لعمري» فقيه تعميمه بعد تخصيصه، وفي
«المعنى» «ولا عبد» بدل «ولا أحد»، وتظاهر أنه تعريف من التامس (إلا سلم عليه)

(١) نراه في المطابع: (١٨/٩).

قَالَ الطَّغِيلُ: فَجِئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ يَوْمًا. فَاسْتَتَبَعَنِي إِلَى السُّوقِ. فَقُلْتُ لَهُ: وَمَا تَصْنَعُ فِي السُّوقِ. وَأَنْتَ لَا تَقِفُ عَلَى الْبَيْعِ.....

قال الفقاري: الظاهر أن المسلم ابن عمر، ويحتمل العكس، اهـ.

قال الباجي^(١): فيه دليل على أنه كان يعتقد فيه قربته، ولعله قد بلغه عن النبي ﷺ قوله: «خير^(٢) أن تعلم العلم، ونفراً السلام على من عرفت ومن لم تعرف» وكان ابن عمر - رضي الله عنهما - يتبعني في السوق كثرة الناس ليكثر سلامه، وهذا في زمن الحق والتسكن من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، رأياً في زمن يتعذر ذلك فيه، فملازمة السيوت فيه أفضل، وقد روي عن الزبير ابن العوام أنه قال: لا يقبل الرجل حنن بلزم بيته، ولعله قال ذلك في وقت فتنة تعذر عليه فيه بعض ما أراد من ذلك.

ويحتمل أن يكون ابن عمر - رضي الله عنهما - قد نهى عنه من ذلك، ما ثم نهياً للزبير، فليس كل الناس يحسن ذلك، وإنما أرباب الخير أرفق، قرب إنسان برزق منها باباً، ويبتع باباً قد رزقه غيره، اهـ.

(قال الطغيل: فجئت عبد الله بن عمر) رضي الله عنه (يوماً) أي في يوم على حسب عادتني (فاستتبعني) بالعوفيتين أو لهما مفتوحة، والثانية ساكنة. أي طلبه مني إذ أتته في المساء - (إلى السوق) كعادته المعروفة (فقلْتُ له: وما تصنع) - استهامية (في السوق) أي ما تفعل في ذهابك إلى السوق (وأنت لا تقف) الجملة حالية (على البيع) متعاضدة لشد التحية المكسورة بمعنى التبع، قال صاحب المحلى: وأغرب من فسر بأنه لا شعور لك في البيع، اهـ.

(١) المعنى (٧٦/٢٨٣)

(٢) هذا الحديث أخرجه البخاري (١٢٨) فيه أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ أي الإسلام خير؟ قال: أن تعلم المقام. إلى آخره.

وَلَا تُسَالُ عَنِ السَّلْعِ، وَلَا تُسَوِّمُ بِهَا، وَلَا تُجْلِسُ فِي مَجَالِسِ السُّوقِ؟ قَالَ وَأَقُولُ: اجْلِسْ بِنَا هَهُنَا نَتَحَدَّثْ. قَالَ فَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: يَا أَبَا بَطْنٍ! وَكَأَنَّ الطُّفِيلُ ذَا بَطْنٍ: إِنَّمَا تَقْدُرُ....

(ولا تسأل عن السلع) بكسر السين وفتح اللام جمع سلعة، أي لا تسأل عن مكانها (ولا تسوم بها) أي لا تسأل عن ثمنها (ولا تجلس في مجالس السوق) أي للتزعم والتفرج على الصادر والوارد، والمذكورات غائب المقاصد للمترددین في السوق (قال) الطفيل: (وأقول) لابن عمر: (اجلس بنا ههنا) وليس في «المشكاة» لفظ «قال» وأقول، بل فيها فاجلس بنا ههنا (تتحدث) قال البخاري^(١). بالمرقع أي نحن نسمع الحديث منك أو يتحدث بعضها بعضاً فيما يتعلق من أمور الدين أو من مهمات الدنيا، وفي نسخة بالحزم على جواب الأمر، اهـ.

(قال) الطفيل: (فقال لي عبد الله بن عمر: يا أبا بطن) قال البخاري^(٢): قال ذلك على معنى الزجر والانتهاز له حين لم يفهم مقصده في الخروج إلى السوق، ويحوز للمعلم أن يفعل هذا مع تلميذه، ويحتمل أن يكون الطفيل لا يشق عليه مثل هذا، بل قد عرف بهذا ودعي به، كما قيل لخريفي: ذا الديد، اهـ.

وزاد في «المشكاة» بعد ذلك لفظ «قال» فالضمير إلى الراوي عن الطفيل، وهو الظاهر أو قال ذلك الطفيل بنفسه، كما ذكره البخاري احتمالاً، وبُني في نسخ «الموطأ» لفظ قال.

(وكان الطفيل ذا بطن) أي عظيم، ولذا كان يقال له: أبو بطن، قال الثوري: ولذا لقب بذلك، لا لأنه كان صاحب أكل كثير كما بنوه (إنما تغدو)

(١) «مرقاة المفاتيح» (٦٨/٩).

(٢) «المتنبي» (٦٨٢/٧).

مِنْ أَجْلِ السَّلَامِ، نَسْنِمُ عَلَى مَنْ لَبِثْنَا.

إلى كسوف (من أجل السلام) وأوصحه شونه: (تسلم على من لبثنا) قال القاري: يكسر الخاف ويكون الياء، ويؤيده نسخة لقينا بالعصر، وفي نسخة فتح كيه، واللفي يحصل من الحدين. هذا الحديث أخرجه صاحب المشكاة وقال: رواه مالك والبيهقي في «شعب الإيمان»، قد.

قال صاحب «التمحيص»: وروى الطبراني عنه مرفوعاً «من سلم على عشرين رجلاً من المسلمين في يوم حساعة أو قرأه في ثم مات من يومه ذلك وجبت له الجنة وفي نسخة مثل ذلك» وروى ابن جرير عنه «من سلم على عشرة من المسلمين، فكانوا أعتق وقتاً، ولو مات من يومه رجعت له الجنة، كذا في «جمع الجوامع»، هـ.

قلت: ولعله - رضي الله عنه - لتحصيل ذلك يعدو إلى السوق ليحصل له تسليم على عشرة، بل أكثر منها في أول يوم، قال الحافظ^(١): ذكر الماوردي أن من مشى في الشوارع المطروقة كالسوق أنه لا يسلم إلا على البعض، لأن من سلم على كل من لقي تشاغل به عن أهمهم الذي خرج لأجله، ولخرج به عن العرف.

قال الحافظ^(٢): ولا يحكم عليه ما أخرجه البيهقي في «الآداب المبردة» عن النضر بن أبيي بن كعب، فذكر أثر الألباء فقال: لأد مراد الماوردي من خرج في حاجة له، والأثر المذكور ظاهر في أنه خرج لقصده تحصيل ثواب السلام، وهذا أخرجه ابن أبي شيبة عنه قال: إن كنت لأخرج إلى السوق ومالي حاجة إلا أن أسلم وبسلم على من.

(١) فتح الباري (١٧/١٧).

(٢) فتح الباري (١٧/١٧).

١٧٣٣/٧ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ تَدَابُلِكَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مُسْبِيحٍ: أَنَّ رَجُلًا سَلَّمَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ. وَالْعَرَبِيَّاتُ وَالرُّبُحَاتُ. فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: وَعَلَيْكَ، أَلْفًا، ثُمَّ كَأَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ.**

١٧٣٣/٧ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (ابن رجلاً سلم على عبد الله بن عمر) رضى الله عنه (فقال) في سلامه: (السلام عليك) يا ابن عمر بضمير الإفراد في النسخ المصرية، وعليكم بضمير الجمع في النسخ الهندية (ورحمته الله وبركاته والغادات والربحيات) قال صاحب: «المحدث»: أي نسيم «الآية» سورة وروحه، وفي «المعنى»: قال عيسى بن دينار: معناه الطير التي تدعو وتروح، قال الباحث^(١): ويحتمل عدى أن يريد المداينة، المحضة الخاضعة للرياسة فتكتب أعمال بني آدم.

(فقال له عبد الله بن عمر) رضى الله عنه: (وعليك) بإفراد الضمير في جميع النسخ (ألفاً) بالنصب في الهندية وبعض المصرية، وفي الأخرى من المصرية أتم نادى، والمعنى عليك ما قلته ألف مرة، (ثم) كذا في النسخ المصرية، وحينئذ لفظ ثم في الهندية (كأنته) أي ابن عمر (كره ذلك) أي الرياسة على المعروف عن ألقاب السلام، ونزولاً على عكده في جميع نسخ المصرية من المتن، التبرج بالنفس، (ثم) وليس في النسخ الهندية لفظ (ثم) ولا غيرها إلا في نسخة - المحلى - فتبينا لفظ ألفاً، فكأنه كره ذلك، وبقي الهندية واضح في الإجماع، ثم تعرضوا عن لفظ ثم، بل جعلوا الآخر على الكراهة فقط.

قال الرافعي^(٢): ثم كأنه كره ذلك، لأنه مستفهم عن الشرح، وقد روى الطبراني وغيره عن سلمان الفارسي، قال: جاء رجل، أحدث بخله تقدم في دبل أثر ابن عباس قريباً، وفي آخره: «إني ثم نزع لنا شيئاً»

(١) - لم يسمي (١٧١/١٣٨٣).

(٢) - شرح المرقفي، (١/٣٦٢).

وقال الساجي: قولي ابن عمر - رضي الله عنه -: وعليك ألف، قال عيسى بن دينار: معناه ألف كسلامت علي معى الشراعية لتسمعه، والزيادة على البركة في السلام، ثم كره قوله لما كان في معنى ما أنكره رأى الإنكار لغير هذا كان أولى، اهـ. هكذا في الأصل.

ويشكل على هذا كله عندي أن تفضة «ثم» لا عائدة فيها حسب سنة علمه من الشرح، وشكل عليه أيضاً أن ابن عمر - رضي الله عنه - يروى عنه جواز الزيادة على البركة.

قال المحافظ^(١): وحاء عن ابن عمر - رضي الله عنه - الجواز، فأخرج مالك في «الموطأ» عنه أنه زاد في تجويز واغاديات وتزئحات

وأخرج البخاري في «الأدب المفرد» من طريق عمرو بن شعيب عن سالم مولى ابن عمر قال كان ابن عمر - رضي الله عنه - يريد إذا رد السلام، فأنيته مرة، فقلت: السلام عليكم، فقال: «السلام عليكم ورحمة الله»، ثم أنيته فزدت وبركاته فزد وزاد، وطيب صلواته، اهـ.

وأخرجه السيوطي في «الدور فقال»: أخرجه البخاري في «الأدب المفرد»^(٢) عن سالم قال: كان ابن عمر - رضي الله عنه - إذا سلم عليه أزد، زاد فأنيته وهو جالس فقلت: السلام عليكم، فقال: «السلام عليكم ورحمة الله»، ثم أنيته مرة أخرى، فقلت: «السلام عليكم ورحمة الله»، فقال: «السلام عليكم ورحمة الله»، ثم أنيته مرة أخرى، فقلت: «السلام عليكم ورحمة الله»، فقال: «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته»، اهـ.

فالأوجه عندي أن معنى قوله: ثم كره ذلك، أن ابن عمر - رضي الله عنه -

(١) مطبع الديار (١٦/١٦).

(٢) ج (١٠١).

قال: يرى الخوارزمية، ويحمل عليه أول الأثر، وعليك كذا، فكذا إشارة إلى حوار الزيادة، وعبارته وحمل ما في «الأدب المفرد» من الزيادة من زيادة وتأييد صدوقه، قال الإمام مالك: رضي الله عنه: «أبو عبد الله رضي الله عنه» كذا كبره الزيادة بعد ذلك، وعنده يحصل ما روي عنه من التسع إلى الزيادة.

قال الحافظ: «أخرج البيهقي في «الشعب» من طريق عبد الله بن ربه، قال: جاء رجل إلى أبي عبد الله رضي الله عنه، فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومعه مائة. فقال: سميتك إلى وبرتانة، انتهى إلى بركاته. ٥١

قوله: وأوضح من ذلك ما هي أصح عند الشرائع^(١) عن أبيات من أروع أو غيره أو رجلاً كان. قال ابن عمر: رضي الله عنه: «سليم عنه، فبذل. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومعه مائة. قال: فكثر من هذا، فقال له ابن عمر: «مئة مائة مرة» لأن ذلك هذا لأسوأك» اهـ وهذا كله على وجوه لفظية، وأما على سبيل التام، فالكراهة وضحة، ويكون أثر «الموطأ» مؤيداً لأثر «مصنف عبد الرزاق»، وعلى هذا يحسن بأن «الأدب المفرد» أنه تحدث بإضافة لفظ واحد وتذكر الألفاظ الكثيرة.

رسد: يجب عليه التنبه أيضاً أن الحافظ حكى عن رواية «الموطأ» أن ابن عمر رد في الجواب «واللهيات والرافعات»، وليس هذا في «الموطأ» بل سببه صريح في أن هذين اللغتين من كلام المسلمين، اللهم إلا أن يقال إن

(١) فتح الباري (١/١٩).

(٢) ج ١/٢٤٤.

٨/١٧٣٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ إِذَا دُخِلَ الْكَيْتُ غَيْرُ الْمُسْكُونِ يُقَالُ: السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ.

ابن عمر - رضي الله عنه - لما أقره بنفط : وعليك ألفاً، كما أثبت الأثر من عند نفسه، فصاح نسيب النبطي إليه، وعلى هذا يصرح نسبة الجواز إلى ابن عمر في حديث «السوق»، كما فهمه الحافظ، وإن لم يقبل هذا التوجيه، فلا يصرح كلام الحافظ في نسبة الجواز إلى ابن عمر في «الموطأ» ولا في نسبة زيادة النبطي إلى ابن عمر - رضي الله عنه - .

٨/١٧٣٤ - (مالك أنه بلغه) زاد في النسخ الهندية بعد ذلك (أنه قال) وليس هذا اللفظ في النسخ المصرية^(١) ولا في نسخة «المصنف»، و«المعجم» من الهندية، وهو الأوجه لعدم ذكر المرجع، ولا يبعد أنه سقط بعد قوله: بلغه لفظ عن ابن عمر مثلاً، فحسب لا غبار في قوله: «أنه قال»، وذلك لأن نحو هذا الكلام سيأتي في كلام الحافظ برواية البحاري وابن أبي شيبة عن ابن عمر - رضي الله عنه - .

(يستحب) بناء المجهول وهذا أيضاً يوجد في النسخ الهندية لا المصرية (إذا دخل) الأوجه عندي بناء القاعل، فالضمير إلى الرجل الداخل المفهوم من الفعل، وهو المناسب لقوله الآخر، في النسخ الهندية فيقول: وأحرب عليه في النسخ المصرية بناء المجهول، وهو المناسب لما في النسخ المصرية بلفظ: يقال (البيت) بالنصب أو الرفع موصوف صفة (غير للمسكون) أي لم يكن به أحد.

(يقول) كذا في النسخ الهندية، وفي المصرية يذره، يقال: أي عند الدخول (السلام علينا وعلى جميع عباد الله الصالحين).

قال النجاشي^(٢): معناه أنه إذا لم يكن فيه من يسلم عليه، فيسلم على نفسه

(١) ولا يوجد هذا اللفظ في نسخة «الاستدراك» (١٤٨/٢٧) أيضاً.

(٢) المتفق (٢٨٣/٧).

وعلى عباد الله الصالحين، كما يفعل في التشهد، قال تعالى: ﴿وَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسُبِّحُوا عَلَىٰ رَبِّكُم مِّنْ عِبَادِهِ إِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا لِّسَ فِيهَا أَحَدٌ مِّنْهُمْ﴾. (النساء: ١٠٣) وعلى عباد الله الصالحين، وقال جابر بن عبد الله الأنصاري: معناه إذا دخلت على أهلك فسلم عليهم، اهـ.

وإن التووي في «الأذكار» إذا دخل بيته يستحب أن يقول عند الدخول: بسم الله، وأن يكثر من ذكر الله وأن يسلم، سواء كان في البيت آدمي أو لا، لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسُبِّحُوا عَلَىٰ رَبِّكُم مِّنْ عِبَادِهِ إِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا لِّسَ فِيهَا أَحَدٌ مِّنْكُمْ غَفْلَةٌ مِّنْ بَيْنِ أَيْدِيكُمْ فَسَبِّحُوا عَلَيْهِمْ﴾. (النساء: ١٠٣) اهـ. كذا في «المحلى».

وقال السيوطي في «اللمعة»^(١): أخرج سعيد بن منصور والبيهقي وغيرهما عن أبي مالك، قال: إذا دخلت بيتاً فيه ناس من المسلمين، فسلم عليهم، وإن لم يكن فيه أحد أو كان فيه ناس من المشركين، فقل: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، وأخرج ابن أبي شيبة والبخاري في «الأدب» عن ابن عمر قال: إذا دخل البيت غير المكون، أو المسجد، فلبس: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، وأخرج ابن أبي شيبة وغيره عن مجاهد بمعناه.

وأخرج البيهقي وغيره عن قتادة في فوته تعالى: ﴿وَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسُبِّحُوا عَلَىٰ رَبِّكُم مِّنْ عِبَادِهِ إِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا لِّسَ فِيهَا أَحَدٌ مِّنْكُمْ غَفْلَةٌ مِّنْ بَيْنِ أَيْدِيكُمْ فَسَبِّحُوا عَلَيْهِمْ﴾. (النساء: ١٠٣) اهـ. كذا في «المحلى».

وقال الحافظ في «الفتح»: أخرج البخاري في «الأدب» إسقوده وابن أبي شيبة عن ابن عمر، فيستحب إذا لم يكن أحد في البيت أن يقول: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، وأخرج الطبري عن ابن عباس، ومن طريق كل من علقمة وعتق، ومجاهد نحوه، اهـ.

قال البجيرمي^(١): ذكر أبو طالب المكي في كتاب النحيات: أن سلام اليهود كان بالأكف والأصابع، والأكاسرة بالسجود للملك وتقبيل الأرض، والفرس طرح اليد على الأرض أمام الملك، والعبشة عقد اليدين على الصدر مع المكيئة، والروم بكشف الرأس وتكبسها، والنوبة الإيحاء بقمه مع جعل يديه على رأسه ووجهه، وحسير بالإيحاء بالدعاء بالأصابع، وتحية ملك اليعازة بوضع اليد على كف السجاء، فإن بالغ رفعها مرأواً، وتحية العرب بالسلام، وهو أفضل التحيات، وهو تحية الملائكة بينهم، وتحية أهل الجنة في الجنة، قال تعالى: ﴿وَتَحِيَّاتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ﴾ أي يحيي بعضهم بعضاً.

قال ابن العربي: إذ قلت: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أو سلمت على أحد في الطريق، قلت: السلام عليكم فأحضر في قلبك كل عبد صالح لله تعالى من عباده في الأرض والسماوات وميت وحى، فإنه من ذلك المقام يرد عليه، فلا يبقى ملك مقرب يبلغه سلامك إلا ويرد عليك، وهو دعاء يستجاب فيك فتفزع، ومن لم يبلغه سلامك من عباد الله المهيبين في جلاله المشغل به، فإنك قد سلمت عليه بهذا الشمول، فإن الله تبارك وتعالى ينوب عنه في الرد عليك، وكفى بهذا شرفاً، اهـ.



(١) «شرح الإقناع» (١/١٢٦).

بسم الله الرحمن الرحيم

٥٥ - كتاب الاستئذان

(١) باب الاستئذان

(١) باب في الاستئذان

يسكود الهجرة وتبذل إياه أي طلب الإذن بالدخول الحامور به في قوله عز اسمه: **هَٰؤُلَاءِ الَّذِينَ أَسْأَلُكَ دُخُولَهُمْ فَيُؤْثِرُونَ بِكَ الْفِتْنَةَ وَفِيهِمُ الْكُفْرُ** وقد أجمعوا على مشروعيته. قال الحافظ^(١): المراد بالاستئناس هي قوائمه. قال الاستئذان تنتج رخصه عند الجمهور، وأخرج الطبري من طريق أبي عبيدة أن ابن مسعود إذا دخل الدار استأنس بإكلامه ويوقع صوته. وأخرج ابن أبي حاتم بسند ضعيف من حديث أبي أسود قلنا: يا رسول الله هذا الإسلام، فما الاستئناس؟ قال: يتكلم الرجل متسبحة أو تكبيرة ويتحنن فيؤذن. وحكى الضحاوي: أن الاستئناس في لغة اليمن الاستئذان، وحده عن ابن عباس إدراك ذلك، فأخرج سعيد بن منصور والطبري والبيهقي في «شعبه» بسند صحيح أن ابن عباس كان يقرأ «عننى قساذنوا»، ويقول: أحفظ المكاتب. وكان يقرأ علم، فقرأه أبو بكر بن كعب، ومن طريق معمر بن مسم عن إبراهيم النخعي قال: في مصحف بن مسعود «عننى قساذنوا».

وأخرجه إسماعيل بن إسحاق في «أحكام القرآن» عن ابن عباس: واستشكته، وكذا طعن في صحة جماعة ممن بعده، وأجيب بأن ابن عباس بهذا على قراءته التي نقلها عن أبي بن كعب، وإنما اختلف الناس على قراءتها بالسكون للموافقة على المصحف الذي وضع الاموي على علم الخروج عما يوافقه، وكان قراءه أبي من الألف التي برئت قراءتها، فلهذا.

(١) سورة البور، الآية ٢٧.

(٢) صحيح البخاري، (٨/١١٦).

قال النووي^(١): «أجمع العلماء على أن الاستئذان مشروع، ونظايرت به دلائل القرآن والسنة وإجماع الأمة، والسنة أن يسلم ويستأذن ثلاثاً، فيجمع بين السلام والاستئذان، كما صرح به القرآن، واختلفوا هل يستحب تقديم السلام ثم الاستئذان أو عكسه؟» اهـ.

وفإن الجصاص في أحكام القرآن^(٢) في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ فِي سَفَرٍ فَلاَ تَسْأَلُوا النَّاسَ أَنْ يَأْخُذَ بِكُمُ الْعَهْدَ وَأَنْتُمْ حَسْبُكُمْ فَكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِمْ إِذَا أَنَابُوا إِلَيْكُمْ وَزِلْوا مِنْ دَارِهِمْ إِذَا عَادُوا إِلَيْكُمْ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾. روي عن ابن عباس وابن مسعود وإبراهيم وقتادة قالوا: الاستئناس الاستئذان، فيكون معاه حتى تستأذوا بالإذن، وروي عن معاهد قال: هو التمسح والتسجع، وفي سقى الآية ما يدل على أنه أراد الاستئذان، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ الْقَوْمُ مِنْكُمْ خَبْرًا فَأَنْبِئْهُمْ بِمَا نَزَلَ مِنْ رَبِّكَ وَأَلْفَظْ﴾^(٣)، وإنما سمي الاستئذان استئناساً، لأنهم إذا استأذوا أنس أهل البيوت بذلك، ولو دخلوا عليهم سبر إذن لا سرحوا، وشق عليهم، وأمر مع الاستئذان بالسلام، إذ هو من صفة المسلمين التي أمروا بها، ولأن السلام أمان من لهم

وأما عدد الاستئذان وكيفيته، فقد روي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الاستئذان ثلاث»، فالأولى يستنصرون، والثانية يستصلحون، والثالثة سألون أم يردون، وروى عن جنيد مرفوعاً: «إذا استأذن أحدكم ثلاثاً، فم يردن له فليرجعه، قال أبو بكر: ظاهر الآية يقتضي جواز الدخول بعد الاستئذان، وإن لم يردن، ولذا فإن مجاهد: الاستئناس التمسح أو التسجع، فكانه إنما أراد أن يحلمهم بدخوله، وهذا التحكم ثابت فيمن جرت عادته بالدخول بغير إذن، إلا أنه معلوم أنه قد أريد به الإذن في الدخول، فحذره عنهم الصالحين بالمراد.

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (١٤٦/١٢١).

(٢) (٣٠٩، ٣).

(٣) سورة النور الآية ٥٩.

وقد روي عن أبي هريرة مرفوعاً «رسول الرجل إلى الرجل إيمانه»^(١)، فدل الخبر على معنيين؛ أحدهما: أن الإذن معذوف من قوله تعالى: لَا تَقْبَلُوا لَهُمْ تَابِعًا وهو مراد به، والثاني: أن لدعاء إذن إذا جاء مع الرسول.

ويدل أيضاً على أن من قد جرت له العادة بإباحة الدخول أنه غير محتاج إلى الاستئذان، فإن قيل: قد روي عن أبي هريرة «من أحب لأبيه بكسني على الأرض من الخبز»، الحديث بطوله في قصة النبي. وفيه قال عليه السلام: «والسلام:» «دع لأهل البصيرة، فانيبهم فذعنوا حتى استأذنوا، فأذن لهم»، فقد استأذن أهل البصيرة، وقد جاءوا مع الرسول، ولم ينكر ذلك عليهم رسول الله ﷺ، فهذا محذوف لحديث أبي هريرة السابق، قيل: ربما مختلفين؛ لأن فيه إباحة الدخول، وليس فيه كراهية الاستئذان، والذي يدل على أن الإذن مشروط فيه قوله تعالى: «فَاسْأَلُوا أَهْلَ الْبَيْتِ إِذْ تَسْأَلُونَ» في نفس الآية «فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مِنْهُمْ شَأناً فَلَا يَكُونُ عَلَيْكُمْ عَقْوبٌ أَلَيْسَ بِشَيْءٍ عَلَى الَّذِينَ لَا يَأْمُرُونَ بِأَمْرٍ»^(٢)، فظهر أن الدخول إلا بالاستئذان، فدل على أن الإذن مشروط في إباحة الدخول في الآية الأولى.

وأيضاً فقد روي عن النبي ﷺ في الأحكام: «بما جعل الاستئذان من أجل التعبد، فدل على أنه لا يجوز النظر في دار أحد إلا بإذنه»، وقد روي في ذلك ضروري من التعبد، وأما الاستئذان على السحرة، فقد روي عن حذيفة وسأله رجل استأذنه على أحمي؟ قال: لا، لم تستأذنه عليها رأيت ساء بسوءه، وقال رجل لابن مسعود: استأذني على أحمي؟ قال: نعم.

وروي عن عطاء سألت ابن عباس استأذني على أحمي وأنا أقيم عليها؟ قال: نعم، أحب أن تراها عريانة؟ إن الله تعالى يقول: «وَيُطْلَبُ عَلَيْهَا الْغَيْبُ»^(٣)

(١) انظر مجمع الإيماني (١/٢٦٦) ومثلها الآثار للضحاوي (٢/٣٠٢)

(٢) سورة النور: الآية ٢٨.

١٧٣٥ هـ - حدثني مالك بن حنبل عن صفوان بن يحيى عن علي بن غفلة عن

.....

[illegible]

وقال الرازي في التفسير الكبير: «بعض الاستدلال على التحريم أيضاً، وذلك الآثار المستفادة في كلام بعضنا منكم، ثم قال: إن ترك الاستدلال على المحرم إن كان عمر حاتم إلا أنه أبصر، فجاء المنظم إلى شعرهما وصديقه وجوهها^١»، والتفتيش في المنع عن النجوة على الغير إن كان لأجل أن هذا الغير ربما كان يكشف الأعضاء بهذا دخل فيه الكل إلا الزوجات، وملاك التيسير، وإن كان لأجل أنه ربما كان مستغنياً بأمر بذكره ضاحك الغير عليه وحب أن يعم غير الكل حتى لا يتكاثر أن يدخل مني لمصلحة والأمانة إلا باللائق، اهـ.

١٦٣٥ - (مالك عن صفوان بن سليم) مضطرباً، في الموطأ، عنه من المحدثات ان ابن ابراهيم بن حمزة النخعي (وهو عطاء بن سيار) قال انه عيسى بن ابراهيم بن جريح لا ائمنه بسوء من وجه صحيح ولا صالح، كذا في التوقيفي^١، وهكذا أخرجه محمد بن موسى بن مرسلاً، وكذا أخرجه صاحب المصنف^٢ عن مالك بن مرسلاً.

24 July 1994

[illegible]

(3) قسم مرقع طام: (374/3) ، مقبوضه: (928/93) .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَسْتَأْذِنُ فَرَسِي أُمِّي؟ فَقَالَ: «نَعَمْ» قَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي مَعَهَا فِي الْبَيْتِ.

(أن رسول الله ﷺ سأل رجل) لم نسم (فقال: يا رسول الله أستاذن) بتقدير هجرة الاستفهام أي أطلب الإذن عند إرادة الدخول (على أمي) وفي حكمها بنية المحاربة سباً ورضاهاً ومضاهرة إلا التزوجة والمملوكة، ونظم أن الرازي عظمها أيضاً استدلالاً.

(فقال) ﷺ: (نعم) لأنه ربما يتكشف عن عضو لا يجوز لقوله انظر إليه، قال الهاجي^(١) قوله ﷺ: نعم عن معنى الدعاء إني ذلك والأمر به. قال القاضي أبو محمد: الاستئذان واجب، لا ندخل بيتاً فيه أحد، حتى تستأذن ثلاثاً، والأصل فيه قوله عز اسمه: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ غَيْرِ بُيُوتِكُمْ﴾ الآية، قال مالك: الاستئذان ثلاث، وهو معنى قوله عز وجل: ﴿حَتَّى تَسْتَأْذِنَ﴾ فيما روي.

وروي أبو موسى وأبو سعيد قال رسول الله ﷺ: «إذا استأذن أحدكم ثلاثة فم يؤذله فليرحمه» قال الشيخ أبو القاسم: لا يزيد على الثلاث إلا أن يعلم أن استئذانه لم يسمع. فلا بأس أن يزيد، ويستأذن الرجل على أمه ومحاربه وكل من لا يحل له النظر إلى عورته، ولذا أمره النبي ﷺ بالاستئذان على أمه، أمد.

وقال الرازي في التفسير الكبير: قال أبو حنيفة: ثم يصر أحد من الغنماء إلى أن الأمر بالاستئذان منسوخ، وروي عن ابن عباس أنه قال: ثلاث آيات من كتاب الله تركهن الناس، وغد منها أية الاستئذان.

(فقال الرجل) المذكور: (إني معها في البيت) يعني أنهما سائمتان في بيت واحد، والله تبارك وتعالى يقول: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ غَيْرِ بُيُوتِكُمْ﴾ وقال صاحب

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَأْذِنْ عَلَيْهَا» فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي خَادِمُهَا.
فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَأْذِنْ عَلَيْهَا، أَلَمْ يَجِبْ أَنْ تَرَاهَا عُرْيَانَةً؟»
قَالَ: لَا. قَالَ: «فَاسْتَأْذِنْ عَلَيْهَا».

١٧٣٦/٢ - وَحَدَّثَنِي مَا بَلَكَ، عَنِ الثَّقَفِ عِنْدَهُ،

«المعنى»: ظن أن الاستئذان يكون لأجنبي (فقال رسول الله ﷺ: استأذن عليها)
ولو كنتما في بيت واحد، لعدم اختصاصك بالبيت، لاحتمال تكشفها في العينة
(فقال الرجل: إني خادمها) أي فيكثر ترددي إليها، فيل يكون الإذن في كل مرة
ساقطاً، لدفع الحرج على مقتضى القواعد الشرعية، والاستئذان في كل مرة
يُجَلُّ بالإحرام مع أنها أُمي.

(فقال له رسول الله ﷺ: استأذن عليها) ثم نه على شدة الاحتياج إلى
الاستئذان بفرك: (ألم يجب) سهمزة الاستفهام (ألم تراها عُرْيَانَةً؟) بضم الميم
وسكون الراء المهملةين (قَالَ) السائل: (لَا) أحب ذلك (قَالَ) ﷺ: (فاستأذن
عليها) لأنك إن دخلت عليها بدونه، قد تكون عُرْيَانَةً فتراها كذلك، وبهذا
حصل التفرق من هذه القضية وترك إيجاب الإحرام لمن كثر تردده إلى الدخول من
أهل المواقيت.

١٧٣٦/٢ - (مالك عن الثقة عنده)، قال أبو عمر: يقال: إنه مخزومة بن
مكبر، وقد رواه ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير، يعني فيحتمل أنه
عمرو، كذا في «الزرقاني»^(١)، وفي «التجريد»^(٢): يقال: إن الثقة هنا عن بكير،
هو مخزومة بن بكير، ويقال: بل وجده مالك في كتاب مكبر أخذها من مخزومة.
أ. وفي «المعنى»: قال ابن عبد البر: أكثر ما في الكتب مالك عن بكير بن
أشج يقول أصحابه ابن وهب وغيره: إنه أخذ من كتاب بكير كأنه أخذها من
مخزومة أبه، أ.

(١) «شرح الزرقاني» (٤/٢٦٧).

(٢) (ص ٢٤٤).

أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الِاسْتِئْذَانُ ثَلَاثٌ. فَبَيْنَ أَذْنِ نَكَاحٍ فَادْخُلْ. وَإِلَّا فَارْجِعْ»

قال الحافظ: والشحنيق أن أبا سعيد حكى قصة أبي موسى عنه بعد رفعها بدهر طويل، ومن حملة قصته الحديث المذكور. فكان الرازي لما اختصر وانصرف على المرفوع خرج منها أن أبا سعيد ذكر الحديث المذكور عن أبي موسى، وبعل عمه في آخرها من رواية أبي سعيد المرفوع بغير واسطة، وهذا من آفات الاختصار، فينهي ثم اقتصر على بعض الحديث أن يفقد مثل هذا وإلا وقع في الخطأ، وقد اشتد إنكار ابن عبد البر على من رعب أن هذا الحديث إنما رواه أبو سعيد عن أبي موسى إلى آخر ما ذكر من قوله.

(أنه قال: قال رسول الله ﷺ: الاستئذان) للدخول أي طلب الإذن له (ثلاث) من المرات (فإن أذن لك) في مرة من الثلاثة (فادخل) في البيت (وإلا فارجع) عنه، قال الساجي^(١): هذا يمنع الزيادة على الثلاث، وهذا إذ علم أنه سمع، قال عيسى بن دينار في «المزنية»: فإن لم يجبه أحد وطمأنهم لم يسموه فلا بأس أن يزيد على الثلاث، وقال معمر بن ابن نافع: لا أحب أن يسم أكثر من ثلاث، وإن طمأنهم لم يسموه اتباعاً للحديث وأخذاً به، قال: ولا بأس إن عرفت أحداً أن تدعوه ليخرج إليك أن تنادي به ما بدا لك، أم.

قال الحافظ^(٢): واستدل بالحديث على أنه لا يجوز الزيادة في الاستئذان على الثلاث، قال ابن عبد البر: فذهب أكثر العلماء إلى ذلك، وقال بعضهم، إذا لم يسمع فلا بأس أن يريد، وروى ابن وهب عن مالك لا أحب أن يريد على ثلاث إلا من علم أنه لم يسمع، قال الحافظ: وهذا هو الأصح عند الشافعية، قال ابن عبد البر: وقيل: يجوز الزيادة مطلقاً بناءً على أن الأمر

(١) «المعنى» (٢٨٤/٧).

(٢) «فتح الباري» (٣٠/١١).

٣/١٧٣٧ - **وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ زَيْبَةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ الْفَرَسِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَاسْتَأْذَنَ ثَلَاثًا ثُمَّ رَجَعَ.....**

بالخروج بعد الثلاث للإباحة والتخفيف عن المستأذن، فمن استأذن أكثر فلا حرج عليه. وحكى ابن العربي إن كان بلفظ الاستئذان لا بعيد، وإن كان بلفظ فتر عاد. قال: والأصح لا بعيد. اهـ.

٣/١٧٣٧ - (مالك عن زبيبة بنت أبي عبيد الفرغاني) مروي عن الرأي المدني (عن غير واحد) أي أكثر من واحد، والسياق هكذا في جميع النسخ المصرية من احتون والشروح، فيكون رواية زبيبة عن غير واحد، وسبق التسخ الهندية بزيادة الواو بنظ وعمر غير واحد، وهكذا يأنوا في رواية أبي داود عن مالك، فيكونون كلهم شيوخ الإمام مالك، ويؤيد الأول ما في «الفتح» عن «الموطأ» إذ قال: في «الموطأ» عن زبيبة عن غير واحد من علمائهم: الحديث ذكره بدون الواو - (من علمائهم) أي علماء التابعين، أو علماء المدينة، رحمه الشيخان^(١) وغيرهما من أصحاب السنة وغيرهم بطرق عديدة وألفاظ مختلفة

(إن أبا موسى الأشعري) رضي الله عنه - (جاء يستأذن على عمر بن الخطاب) وقد دعاه عمر - رضي الله عنه - (فاستأذن) أبو موسى (ثلاثاً ثم رجع) إذ لم يؤذن له، وفي حديث البخاري عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر - رضي الله عنه - ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت، الحديث.

قال الحافظ^(٢): في رواية مسلم عن أبي سعيد قال: كنت جالساً

(١) أسمره البخاري في كتاب البيوع، باب الخروج في تعاونه (٢٠٦٢)، ومسلم في كتاب الأدب، باب الاستئذان (٣٦).

(٢) صحيح البخاري (٣٧/١١).

فَأَرْسَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي أَثَرِهِ فَقَالَ: مَا لَكَ لَمْ تَدْخُلْ؟

بالمدينة، وفي رواية: إني لفي حلقة فيها أبي بن كعب، أخرجه الإسماعيلي، وفي رواية لمسلم عن الخدي قال: كنا في مجلس عند أبي بن كعب، فأتى أبو موسى الأشعري مغضباً، حتى وقف، وفي أخرى لمسلم، فأتانا أبو موسى فرعاً أو مدعوراً، فلما ما شأنك؟ فقال: إن عمر - رضي الله عنه - أرسل إلي أن أتيه فأتيت بابه، فلبثت ثلاثاً، فلم يرد علي فرجعت.

وفي أخرى للبخاري أن أبا موسى الأشعري استأذن على عمر بن الخطاب فلم يؤذن له، وكأنه كان مشغولاً، فرجع أبو موسى، ففتح عمر، فقال: ألم تسمع صوت عبد الله بن قيس؟ اتلوا له قيل: إنه رجع (فلو سلم عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - رسولاً (في أثره) يفتحني ويكر فسكون، أي قرب رجوعه، فرجع أبو موسى إلى عمر - رضي الله عنه -.

(فقال عمر) - رضي الله عنه -: (ما) استغماية (لك لم تدخل؟) بصيغة النفي، وفي رواية: ما منعك أن تأتيني، وقد دعوتك؟ وفي رواية كبر من الأشجع عند مسلم قال: استأذنت على عمر بن الخطاب أمس ثلاث مرات، فلم يؤذن لي، فرجعت ثم جئت اليوم، فدخلت عليه، فأخبرته أنني جئت أمس، فسلمت ثلاثاً، ثم انصرفت، قال: قد سمعناك ونحن حينئذ على شغل، فلما ما استأذنت حتى يؤذن لك.

وفي أخرى لمسلم عن أبي سعيد أن أبا موسى أتى باب عمر، فاستأذن، فقال عمر: واحدة، ثم استأذن، فقال عمر - رضي الله عنه - ثلثان، ثم استأذن، فقال عمر - رضي الله عنه - ثلاث، ثم انصرف فأتبعه فرد، وفي أخرى لمسلم: جاء أبو موسى إلى عمر - رضي الله عنه - فقال: السلام عليكم، هذا عبد الله بن قيس، فلم يؤذن له، فقال السلام عليكم، هذا أبو موسى، السلام عليكم، هذا الأشعري، ثم انصرف فقال: رُدُّوه.

فَقَالَ أَكْبَرُ مُوسَى: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْأَسْتِئْذَانُ ثَلَاثٌ. وَإِنْ أُذِنَ لَكَ فَادْخُلْ وَإِلَّا فَارْجِعْ». فَقَالَ خُصْرًا: وَمَنْ يَغْلُمُ هَذَا؟....

قَالَ الْحَافِظُ^(١): طاهر عديم الريبين النفاير، قال الأول يقتضي أنه لم يرجع إلى عمر - رضي الله عنه - إلا في اليوم الثاني، وفي الثاني أنه أرسل إليه في الحال، ولعل ما لك في «المدخل» فأرسل في آخره، ويصح معها أن عمر - رضي الله عنه - لما فرغ من الشغل الذي كان فيه تداركه، فأن الله عنه، وأمره، فأرسل إليه، فلم يجد له الرسول في ذلك الوقت، وجاء هو إلى عمر - رضي الله عنه - في اليوم الثاني.

ورفع في رواية البخاري في «أدب المفرد»^(٢) فقال: يا عبد الله أشد عليك أن تحتبس على بابي، أعلم أن الناس كذلك يشتد عليهم أن يحتسبوا على بابك، فقلت، بل استأذنت، إلى آخره، وهي هذه الزيادة دلالة على أن عمر - رضي الله عنه - أريد تأذنه له، لأنه قد يجبر على الناس في حال امرأته، وقد كان عمر - رضي الله عنه - استخف على الكوفة مع ما كان عمر - رضي الله عنه - فيه من الشغل، أهد.

(فَقَالَ أَبُو مُوسَى) الأشعري معاذراً عن رجوعه (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) ولغز البخاري قال: ما معك؟ قلت: استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي، فرجعت، وقال رسول الله ﷺ: «إِذَا سَأَلْتَ أَحَدَكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذِنْكَ لَهُ فَلْيَرْجِعْ» (يقول): الاستئذان ثلاثاً من الثمرات فقط (فَإِنْ أُذِنَ لَكَ) ببناء السجوه (فَادْخُلْ) البيت (وإِلَّا) أي إن لم يؤذن لك (فَارْجِعْ) ذن مناسب المحلى: وحرراً إن غلب في أنه سمعه وإلا فعدياً، أهد. وتقدم البسط في الحديث السابق.

(فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: وَمَنْ) مستهزئاً (يَغْلُمُ هَذَا) كني دونه عن

(١) مجمع الزوائد (٢٨/١١)

(٢) ج ١٧٣٧

لَئِنْ لَمْ تَأْتِنِي بِمَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ لَأَقْعُرَّنَّ بِكَ كَذَا وَكَذَا. فَخَرَجَ أَبُو مُوسَى حَتَّى جَاءَ مَجْلِساً فِي الْمَسْجِدِ يُقَالُ لَهُ مَجْلِسُ الْأَنْصَارِ. فَقَالَ: إِنِّي أَخْبَرْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الاستئذان ثلاث. فَإِنْ أَذِنَ لَكَ فَادْخُلْ وَإِلَّا فَارْجِعْ» فَقَالَ: لَئِنْ لَمْ تَأْتِنِي بِمَنْ يَعْلَمُ هَذَا لَأَقْعُرَّنَّ بِكَ كَذَا وَكَذَا. فَإِنْ كَانَ سَمِعَ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنْكُمْ فَلْيَقُمْ مَعِيَ. فَقَالُوا

النبي ﷺ، يعني هل يرويه أحد غيرك أيضاً؟ (لئن لم تأتني) اللام موطئة للنفس المقدر (بمن يعلم ذلك) غيرك (لأقعرن بك) اللام جواب القسم (كذا وكذا) ونلفظ البخري: فقال: والله لنعميس عليه بينه، قال المحافظ^(١): زاد مسلم وإلا أوجعتك، وفي روايه له: فوالله لأوحسن ظهرك ومطبك، أو لتأتيني بمن يشهد لك على هذا، وفي رواية: وإلا جعلتك سقطة، اهـ.

(فخرج أبو موسى) من عند عمر - رضي الله عنه - (حتى جاء مجلساً في المسجد يقال له مجلس الأنصار) لعلوهم فيه، وتقدم في الروايات أن أبي من كعب كان قهيم (يقال) أبو موسى لأهل المجلس: (إني) كنت (أخبرت عمر بن الخطاب أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: الاستئذان ثلاث، فإن أذن لك فادخل وإلا فارجع) كما تقدم قريباً (فقال عمر: لئن لم تأتني بمن يعلم هذا) الخبر معك (لأقعرن بك كذا وكذا).

قال أبو موسى بعد إسماعيلهم القصة المذكورة التي جرى مع عمر: (فإن كان سمع ذلك) الحديث عن رسول الله ﷺ (أحد منكم) يا أهل المجلس (فليقم معي) ويخبر عمر - رضي الله عنه - بذلك الحديث (فقالوا) وفي رواية للشيعين، فقال أبو بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، ولمسم فقال أبي: والله لا يقوم معك إلا أحدثنا سناً، ثم يا أبا سعيد، فكان أياً ابتدا ذلك

لَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: قُمْ مَعَهُ وَكَانَ أَبُو سَعِيدٍ أَصْغَرَهُمْ. فَقَامَ مَعَهُ.
فَأَخْبَرَ بِذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ.

الخطاب، ووافقه عليه، فتسبب للجميع في رواية «الوسطاء»، وفي رواية لمسلم.
قال عمر: إن كان هذا شيء حفظته من رسول الله ﷺ فما. وإلا فلا جملتك
عظة، قال أبو سعيد: فأتانا، فقال: أليكم تعلموا أن رسول الله ﷺ قال:
«الاستئذان ثلاث»، قال: فاجعلوا يضحكون، فقلت: أناكم أخوكم المسلم قد
أخرج تضحكون؟ انطلق، فأنا شريكك في هذه الحقبة فأنا، الحديث، فقلهم
قاله: لأبي سعيد بعد أن عرض هو نفسه أولاً. ووافقه على ذلك أبي ثانياً (لأبي
سعيد الخدري: قم معه) أي مع أبي موسى، وأخبر عمر - رضي الله عنه -
بذلك.

(وكان أبو سعيد) الخدري (أصغرهم) أي أصغر القوم الحاضرين في هذا
المجلس، فأرادوا بذلك أن الحديث معروف مشهور حتى يعلمه الصغار منهم
فضلاً عن الكبار (فقام) أبو سعيد (معه) أي مع الأتبعين وذهب (فأخبر بذلك)
الحديث (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه، وفي رواية للشيخين: فأخبرت عمر
- رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال ذلك، فقال عمر - رضي الله عنه -: أحضى
هذا هنيئ من أمر رسول الله ﷺ، الهاني الصفق بالأسواق يعني الخروج إلى
التجارة.

قال الحافظ: اتفق الرواة على أن الذي أشهد لأبي موسى عند عمر
- رضي الله عنه - أبو سعيد الخدري إلا ما عند البخاري في «الأدب المفرد»
من طريق عبيد بن حنبل^(١) فإن فيه فقام معي أبو عبيد الخدري - كذا في
«الفتح» والصواب بذلك أبو سعيد الخدري، كما في أصل «الأدب المفرد» - أو

(١) كذا في «الفتح»، وفي النسخ التي بأيدينا من «الأدب المفرد» الهندية والمصرية يلفظ ابن
حنبل بالنسب بعد الله بدل النون، والصواب عندي على الظاهر ما في «الفتح» - «ش» -
قلت: في النسخة الجديدة من «الأدب المفرد» «حنبل» انظر: رقم الحديث (١٠٢١).

فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِأَبِي مُوسَى: أَمَا إِنِّي لَمْ أَتِهْضِكُ وَلَكِنْ خَشِيتُ أَنْ يَقُولَ النَّاسُ عَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

أَبُو سَعْدٍ هَكَذَا بِالنِّسْبَةِ، وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي مَرْوَةَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ، فَنُصِّحَ أَنْ سَاءَ بِالْعَرَبِيِّ، قَالَ: يَا أَبَا مُوسَى! مَا تَقُولُ؟ أَأَنَا وَجَدْتُ؟ أَيْ بَيْتَ قَالَ: نَعَمْ أَيْ بِي كَعْبٍ قُلْ عَفْوُهُ قَالَ: مَا أَبَا لَطْمِيزٍ، وَفِي لَفْظٍ لَهُ: يَا أَبَا الْمَذَرِ - مَا يَقُولُ هَذَا؟ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، فَلَا تُكُونَنَّ عَذَاباً عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: سَبِّحَكَ اللَّهُ أَنَا سَمِعْتُ شَيْئاً قَالِحِيْبٌ أَنْ أَتَّبِعَ، هَكَذَا وَقَعَ فِي هَذَا الطَّرِيقِ، وَطَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى فِيهِ خِطَفٌ، وَرِوَايَةُ الْأَكْثَرِينَ أَوَّلَى أَنْ تُكُونَ مَحْذُومَةً.

وَيَسْكُنُ الْجَمْعُ بِأَنَّ أَبِي بِيْنَ كَعْبٍ حَاءٌ مَعْدُودٌ شَوْدُ أَبُو سَعِيدٍ - كَأَنَّهُ فِي «الْمُعْتَصِمِ»^(١) وَهَذَا أَصْرَحُ دَلِيلٌ عَلَى أَنْ مَا تَقْدِمُ مِنْ لَعْنَةِ أَبُو عُبَيْدٍ مِنْ تَحْرِيفٍ إِنْسَانِيٍّ - وَهَذَا جَمْعُ الْيَاسِيِّ^(٢) مِنْ أَلِ وَبَتِينَ إِذْ قَالَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَبِي أَرْسَلَهُ مِنْهُ أَمَا سَعِيدٌ ثُمَّ لَحِقَ بَعْدَ وَفْتٍ فَأَخْبَرَهُ أَيْضاً بِذَلِكَ. أَع.

قَالَ الزُّوْرَقَانِيُّ^(٣)، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَا قَدْ قَامَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ مِنَ الْخَوْفِ فِي ذَلِكَ مِنْ دَفْعِ الْحَقِّ وَالتَّوَجُّعِ إِلَيْهِ وَشَيْوَنِهِ، فَإِنْ أَبَى أَنْ يُكْرَعَ عَلَى عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - تَهْدِيدُ شَيْءٍ مُوسَى وَخَاضِعُهُ مَعَ أَنَّهُ الْخَلِيفَةُ بَيْنَ ابْنِ الْخَطَّابِ، أَوْ يَدْعُو، لِأَنَّ الْمَقَامَ بِمَقَامِ الْكِبَرِ، أَمْ وَقُلْتُ وَقَالَ أَيْضاً: لَا تُكُونَنَّ عَذَاباً عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(فَقَالَ عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (لَأَبِي مُوسَى) الْأَشْعَرِيُّ: (أَمَا) بِتَخْلِيفِ السِّمِّ حُرُوفِ نَبِ (أَنِّي لَمْ أَتِهْضِكُ) فِي الرِّوَايَةِ إِذْ طَلَبَتْ مِنْكَ الْبَيِّنَةُ (وَلَكِنْ خَشِيتُ أَنْ يَقُولَ) بِشَدِّ الزَّوَاوِ أَيْ يَكْذِبُ (النَّاسُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ).

(١) انظر: فتح الباري (٢٨١/١١٦).

(٢) المستدرج (٢٨٥/٧).

(٣) شرح الزوْرَقَانِيُّ (٣٦٥/١).

قال الحافظ^(١) وفي رواية عبيد بن حنين التي أُسرت إليها أنفأ: فقال عمر - رضي الله عنه - لأبي موسى: والله إن كنت لأميناً على حديث رسول الله ﷺ ولكن أحببت أن أستثبت، ونحوه في رواية أبي بردة حين قال أبي بن كعب: نعم! لا تكن عذاباً على أصحاب رسول الله ﷺ، فقال: سبحان الله إنما سمعت شيئاً، فأحببت أن أتثبت، قال ابن بطال: فيؤخذ منه التثبت في خبر الواحد، لما يجوز عليه من السهو وقهره، وقد قبل عمر - رضي الله عنه - خبر الحلل الواحد بمفرده في توريث المرأة من دية زوجها، وأخذ الجزية من المجوس إلى غير ذلك، لكنه كان يثبت إذا وقع ما يقتضي ذلك.

وقال ابن عبد البر^(٢): يحتمل أن يكون حضر عنده من قرب عهده بالإسلام، فخشى أن أحلهم بخلاف الحديث عن رسول الله ﷺ عند الرغبة والرهبة طلباً للمخرج مما يدخل فيه، فأراد أن يعلمهم أن من فعل شيئاً من ذلك ينكر عليه حتى يأتي بالمخرج.

وادعى بعضهم أن عمر - رضي الله عنه - لم يعرف أبا موسى، فإن ابن عبد البر - وهو قول خرج بغير رؤية من قاله ولا تدبر، فإن منزلة أبي موسى عند عمر - رضي الله عنه - مشهورة، وقال ابن العربي: اختلف في طلب عمرو - رضي الله عنه - منه البيعة على عشرة أقوال، قال الحافظ: وغالبها متداخل، ولا تزيد على ما قدمته، اهـ.

قال الحافظ: وقد استشكل ابن العربي إنكار عمر - رضي الله عنه - على أبي موسى حديثه المذكور، مع كونه وقع له مثل ذلك مع النبي ﷺ، وذلك في حديث ابن عباس الطويل في هجر النبي ﷺ نساء في المشركة، فإن فيه أن

(١) فتح الباري (١١/٣٠).

(٢) انظر: «التمهيد» (٢٠١/٢).

عمر رضي الله عنه استأذن مرة بعد مرة، فلما لم يؤذن له في الثالثة رجع، حتى جاءه الإذن، وذلك سن في سياق البخاري. قال: والحوادث عن ذلك أنه لم يغمض فيه بعينه أو لعله سبي ما كان وضع له، ويؤيده قوله: شغلني انسيابي بالأسواق.

قال الحافظ: والصورة التي وقعت لعمر - رضي الله عنه - ليست مطابقة لما رواه أبو موسى. بل استأذن في كل مرة، فلم يؤذن له فرجع، فلما رجع في الثالثة استدعى، فأذن له. ونظف البخاري الذي أحال عليه طاهر خبث قلبه وليس فيه ما ادعاه.

وفي الحديث: قال أنس بن مالك: لا حجة فيه لمن لا يحتج بحبر الواحد، فإن قول عمر نبي فيه رد الحبر الواحد، وتكفي خرافة عمر - رضي الله عنه - مسابقة الناس إلى القول على النبي ﷺ ما لم يملكه، فأراد سيداً للباب لا شك في رواية أبي موسى، فإنه - رضي الله عنه - أجل من أن يظن به أن يحدث عنه شيء ما لم يملكه، ومما يدل على ذلك أنه طلب من إخبار رجل آخر حتى يعمل بالحديث، ودعوه أن خبر الاثنين - بل الثلاثة فما فوقها، ما لم يبلغ إلى حد التواتر فهو أخضر واحد.

وقال الحافظ: ونعلق بقصة عمر - رضي الله عنه - من زعم أنه كان لا يقبل حبر الواحد، ولا حجة فيه، لأنه قيل خبر أبي سعيد السطافي تحدث أبي موسى، ولا يخرج بذلك عن كونه خبر واحد، واستدل به من ادعى أن خبر الواحد معتبره لا يقبل، حتى يهضم إليه غيره كالتشهاد، قال ابن بطال: وهو خطأ من قاله، رجحاً بمذهب عمر، فقد جاء في بعض طرقه أن عمر - رضي الله عنه - قال لأبي موسى: أي لم أتفكرك ولكن أردت أن لا يشجر الناس على تحدث عن رسول الله ﷺ.

(٢) باب التسميت في العظاس

فقدان: وتقدم وبيئاً وتقدم أيضاً من «الفتح» أن عمر - رضي الله عنه - قيل
 حبر كعدل الواحد، معروضة في ثوبيت المرأة من دية زوجها، وأخذ النجاسة من
 الفم وهو الذي غير ذلك، قال له جيئاً، يسر في الحديث ما يدل على أنه لا
 يقبل حبر الواحد، لأنه لو اعتقد ذلك، لم يلزم أن يكون الأثري إذا لم يجد
 من شهد له، من كان برده قوله خاصة كالتشاهد الواحد، لأن عمر - رضي الله
 عنه - لم يعمل ذلك بأنه مفسد، وإنما عمله بأنه يخاف الثقل على رسول الله ﷺ.
 وهذا يقتضي قبول غير الواحد، وإلا لما يكن سداد ذلك من غير الواحد؟
 لا - مردود - اهـ.

(٢) التسميت في العظاس

بعض العرب المجهلة من العظاس، وقد عظم يعظم بضم الصاد وكسر الخاء،
 كذا في «مختار الصحاح» وقال «الحافظ» عظم بفتح الصاد في البدعي
 ويكرهه رديها في الضارح. اهـ. والتسميت بالنسب المعجمة والمهملة بعد
 معروفان، قال الحنين وأبو عبيد وغيرهما يقال بالسعجة والمهملة، وقال
 ابن الأنباري: كل دغ بالخير سُميت بالمعجمة والمهملة، وأما به تحول الشبر
 والشبر في اللفظ الواحد معناه قال الحافظ: وهذا ليس بخوف، بل هو في
 موضع معذرة، جميعاً شيخه مجد الدين الشيرازي في جزء، نطبع، قال أبو
 عبيد: التسميت بالسعجة على وأنت، قال عياض: هو كذلك بالأكثر من أهل
 العربيه وهي الرواية. وقال ثعلب الاختيار أنه بالمهمله لأنه مأخوذ من
 السمك، وهو الشهد والطريق القويم، وأشار ابن دفين التعليل إلى ترجيحه،
 وقال القرطبي التسميت الشريك. والعرب تقول شفعه، إذا دعا له بالبركة،
 وسُميت عليه إذا ترك عليه، إلى آخره - سطه الحافظ.

١٦١ التسميت ١٦١/٢٨٥

٢٢ أربع أبياني، ١٦١/٢٩٠.

وفي «الزرقاني»^(١) : قال ثعلب : عمناء بالمعجمة ، أمد الله عليك انشمانة وجنبك ما يشعب به عليك ، وبالمهجنة جعلك الله على سميت حسر ، قاله ابن عبد البر ، وقال غيره : بمعجمة من الشواصت ، وهي القواصم ، هنا هو الأشهر الذي شلته الأكثر ، وروي : بسهلة من انست ، وهو قصد الشيء وصفته أي أودع الله له بأن يرد شراسته ، أي فواتمه أو سمته على حاله ؛ لأن العطاس يحل مرابط البدن ويحصل معافاته ، فمعنى رحمتك الله : أعطاك رحمة ترجع بها إلى ثالث الأولى . ويرجع بها كل عضو إلى سمعه ، اهـ

قال الحافظ^(٢) : قد ثبت الأمر بالتشميم في حديث البراء عند البخاري ، قال ابن دقيق العيد : ظاهر الأمر الرجوب ؛ ورويه فونه بفتح في حديث أبي هريرة عند البخاري ، «الحق على كل مسلم سمعه أن يشمه» ، وفي حديث أبي هريرة عند الترمذي : «حق المسلم على المسلم بيت» ، وذكر فيها : إذا عطس فحمد الله فشمته ، والبخاري من وجه آخر عن أبي هريرة «حسن نجس فشمه فشمه عن المسلم» فذكر منها التشميت ، وقد أخذ طاهرها ابن سزین من الثعلبية ، وقال به جمهور أهل الظاهر .

وقال من أبي جيرة : قال جماعة من علمائنا : إنه فرض عين ، وقواه ابن القيم في حواشي السنن ، فقال : جاء بمفط الوجوب الصريح ، وبلفظ «حق» الدال عليه ، وبلفظ «على» الظاهر فيه ، وبلفظ الأمر التي هي حجة فيه ، ويقول الصحابي : أمرنا رسول الله ﷺ ، ولا ريب أن الفقهاء أثبتوا وجوب أشم كثيرة بدون مجموع هذه الأشياء ، وذهب آخرون إلى أنه فرض كفاية إذا قدم به البعض سقط عن الباقي ، ورجحه أبو بكر بن العربي وأبو الوليد بن رشد ، وقال به الحنفية وجمهور الحنابلة .

(١) «شرح الزرقاني» (١/٣٦٥)

(٢) «معجم الناري» (١٠/٦٠٣)

وذهب عبد الوهاب وجماعة من أهل الكوفة إلى أنه مستحب، ويحزى لو اجمعت الجماعة، وهو قول الشافعية، والمراح من حيث لتليل القول الثاني، والأحاديث النصيحة ائمة علي الحرب لا تنافي كونه علي الكفاية، يفرض الكفاية بخاطب مد الجبل على الأصح بفعل النص، اهـ.

وقال الطائي^(١): اختلف العلماء في التسمية: هل هو واجب أو مندوب إليه؟ فظاهر مذهب مالك أنه واجب على الكفاية كره السلام، وقد انقسم أمر محمد: هو مندوب إليه كابتداء السلام، ووجه لأول أمره^(٢)، وظاهره الحرب، اهـ. ولم يذكر وجه الثاني، ويأتي في دليل الحديث اختلاف المالكية في أن التسمية على كل واحد أو على الواحد من الجماعة.

وفي السحلي: قال الموزني في الأذكار: قال أصحابنا: التسمية سنة على الكفاية لا قال بعضهم أجزاء منهم، لكن الأفضل أن يقول كل واحد منهم، واختلف أصحاب مالك، فقال القفاضي عبد الوهاب: سنة كفاية. وقال ابن مزين: يلزم كل واحد منهم، واختاره أبو بكر بن العمري، والأصح من مذهب الحنفية أنها يجب على الكفاية، وفي رواية يستحب، وفي مسند السادة: ظهر الأخبار الصحيحة الافتراض عين، اهـ.

قال ابن عابدين: وفي البيهقي السحارم: تضمنت العاضى فرض على الكفاية عند الأكثرين. وعند الشافعي منه، وعند بعض الفقهية فرض على كل واحد. قال الحافظ^(٣): روى حص من عموم الأمر بتضمنت لكل جماعة.

الأول من ثم يسمي الله. كما ورد في الروايات، منها ما في مسلم من حديث أبي موسى بلغة: «إذا عطس أحدكم فحمد الله فاستمعوا، وإلا لم

(١) التلخيص (٢٨٦/٢)

(٢) فتح الموزني (١/١٠٠-١٠١)

بمحمد الله فلا تشبهوه» ورحم الله عازي في صحبه «باب لا يشمت بالعاض
إذا لم يحمد الله» وذكر فيه حديث أنس في نسبه **يُحْتَجُّ** لمن حمد دون من لم
يحمد.

الثاني: الكثرة فلهذا أخرج أبو داود وصححه الحاكم من حديث أبي
موسى الأشعري، قال: كانت اليهود ينعاضون عبد النبي **يُحْتَجُّ** رجاء أن يقول
برحمكم الله. فكان يقول: يهديكم الله ويصلح بالكم، قال ابن دقيق العيد: إذا
نظرنا إلى قول من قال من أهل اللغة: إن التشبث بالدعاء بالخير دخل التكفار
في عموم الأمر بالتشبيث، وإذا نظرنا إلى من حصص التشبث بالرحمة لم
يعد دعاء قال الحافظ: هذا الحديث نشأ من حيث اللغة، وأما من حيث
الشرع، محديث أبي موسى المذكور ذلك على أنهم يدخلون في مقابل الأمر
بالتشبيث، تكن لهم تشبث مخصوص، وهو الدعاء لهم بالهداية، بخلاف
تشبث المسلمين، فإنهم أهل للدعاء بالرحمة.

الثالث: المرحوم، وسيأتي في الموضع قريباً.

الرابع: من يكره التشبث، قال ابن دقيق العيد: ذهب بعض أهل العلم
إلى أن من عرف من حاله أنه يكره التشبث أنه لا يشمت بجلالاً لنفسه أن
مؤهل له من يكرهه، فإن قيل: كيف يترك النسب لذلك؟ قلنا: هي سنة لمن
أصها، وأما من كرهها ويحب عنها فلا، قال: ويحذر ذلك في السلام
والعبادة، قال ابن دقيق العيد: والذي عندي أنه لا يمنع من ذلك إلا من خاف
منه صرياً، فأما غيره فيشمت مثلاً بالأمر، ومناقصة للتفكر في مراده، وكسرا
لسوته في ذلك، وهو أولى من إجلال التشبث، قال المحقق: ويؤيده أن لفظ
التشبث دعاء بالرحمة، فهو مناسب المسم كائن من كان.

الخامس: قال ابن دقيق العيد: ويسئ أيضاً من غطس الإمام بخطب،
فإنه يخار عن الأمر بالتشبيث، والأمر بالإغصات لمر سبع الخطيب، والواجب

١/١٧٣٨ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ عَطَسَ فَشَمْتَهُ.....»

الإنصات لأنه كان تدارك التشميت بعد فراع الخطيب، ولا سيما إن قيل بتحريم الكلام والإمام يخطب

المسلم: ممن يمكن أن يستثنى من كان عند عطاسه في حالة يمنع عليه فيها ذكر الله، كما إذا كان على الخلاء أو في الجماع فيؤخر ثم بحمد الله فيشمت، انتهى مختصراً بتغيير.

١/١٧٣٨ - (مالك عن عبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن حزم الأصمري المدني (عن أبيه) أبي بكر اسمه وكنيته واحد (أن رسول الله ﷺ قال) قال الحافظ مبي «الفتح»^(١) هذا سبيل جيد، وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه قال: شمتته ثلاثاً، فما كان بعد ذلك، فهو زكاه، اهـ.

(إن عطس) أحد بفتح الطاء، (شمتته) صيغة الأمر من التشميت بالمحمدة أو التمهئة لغتان معروفتان، والأكثر على الأول، كس تقدم، قال الباجي^(٢): إن هذا الحق إنما يتب نعم حمد الله، قال مالك في «العمدة»: إذا لم يحمد الله أو لا يسمعه فلا يشمت به حتى يسمعه، إلا أن يكون في حلقه كبيرة، فإذا وأبت الذين يلوونه يشمتونه فشمته، يريد لأنه يعتقد أن من قرب منه لا يشمت إلا بعد أن حمد الله، اهـ. وتقدم قريباً أن البخاري روى بذلك في «صحيحه».

قال الباجي: ومن عطس في الصلاة فلا يحمد الله، إلا في نسيء، وقال محذور: ولا في نسيء، وهذا عندي أنه لا يشمت، لأنه بصلوات مشغول عن الذكر، وإذا عطس رجل، وحمد الله محضراً جماعة، فقد قال القاضي أبو

(١) فتح البارئ، ١٠٠/١٠٤٤.

(٢) المتفق، ٧٤/٢٨٥.

ثُمَّ إِنَّ عَطْسَ فُشِمَتْ ثُمَّ إِنَّ عَطْسَ فُشِمَتْ. ثُمَّ إِنَّ عَطْسَ فُشِمَتْ. إِنَّكَ مَضْنُوكٌ

قال عبد الله بن أبي بكر: لا أدري. أبعد الثالثة أو الرابعة؟

سرسر، وأبي داود عن أبي هريرة مضعف في: ٤٠ - كتاب الأدب، ٩٢ - باب: كم مرة يسلط العاطس

محمد. يجرى في ذلك الواحد، كيد السلام، وقال ابن مزين في «المختصر» إنه بخلاف رد السلام. يريد أنه يلزم كل واحد من الجماعة التشميت.

وجه الأول ما احتج به أنه كيد السلام، ووجه الثاني ما روي عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا عطس محمد الله فحق على كل مسلم سبعة أن يشتمه»، ومن جهة المعنى أن السلام إظهار شعيرة الإسلام، فإذا أظهر أحدهم، وأفرد الباهون على ذلك، فهو إظهار من جميعهم له، وأذيس لمن سبهم عليه، والتشميت إنما هو دعاء، وقضاء الحق وجب له على الجماعة، فعلى كل واحد منهم أن يقضيه، اهـ.

(ثم إن عطس) ثانياً (فُشِمَتْ) مرة ثانية (ثم إن عطس) ثالثاً (فُشِمَتْ) كذلك (ثم إن عطس) رابعاً (فُشِمَتْ) إنك مضنوك بضاد معجمة، أي مزكوم، والضنك ضم الضاد المعجمة: الركام، يقال: ضنك الله، أركمه، قال ابن الأثير: القياس مضنك ومزكوم، لكنه جاء على ضنك وزكوم. قاله اللزقاني، وهي «المنثى»: قال عيسى بن دينار: المضنوك، هو المزكوم، وقد ورد تفسيره في الحديث بذلك، اهـ.

(قال عبد الله بن أبي بكر) الراوي المذكور: (لا أدري) هل ذكر شيخي قوله في فعل: إنك مضنوك (أبعد الثالثة أو الرابعة) كذا في النسخ المصرية، وفي الهندية بدلها بعد الثلاثة أو الأربعة، والمؤدى واحد.

وسط الحافظ في الروايات المختلفة في أن القول المذكور بعد الثلاثة أو

قيلها، وقال^(١) ظاهر الأمر بالتشميت يشمل من عطس واحدة أو أكثر، لكن أخرج البخاري في «الأدب المفرد»^(٢) من طريق ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، قال: يشمت واحد ويستثنى وثلاثاً، وما كان بعد ذلك فهو زمام، هكذا أخرجه موفقاً من رواية سفيان بن عيينة عنه، وأخرجه أبو داود من رواية يحيى القطان عن ابن عجلان كذلك، ولعله شمت أخاك، وأخرجه من رواية الليث عن ابن عجلان، وقال فيه: لا أعلمه إلا رفعه إلى النبي ﷺ، قال أبو داود، رحمه موسى بن قيس عن ابن عجلان أيضاً.

قال النووي في «الأذكار»: إذا تكرر العطس متتابعاً، فالمسنة أن يشمت لكل مرة إلى أن يبلغ ثلاث مرات، وروينا في صحيح مسلم وأبي داود والترمذي عن سلمة بن الأكوع: أنه سمع النبي ﷺ وعطس عنه رجل، فقال له: «يرحمك الله»، ثم عطس أخرى، فقال له رسول الله ﷺ: «الرحم مذكوم»، هذا لفظ رواية مسلم، ثم قال بعد ذكر لفظ أبي داود والترمذي وغيرهما: أكثر الروايات المذكورة ليس فيها تعرض للثالثة، ورجح الترمذي رواية من قال في الثالثة عني رواية من قال في الثانية، قال الشافعي: هذا اختلاف شديد في لفظ هذا الحديث، لكن الأكثر على ترك التشميت بعد الأولى.

وقد أخرج أبو يعلى وابن السني من وجه آخر عن أبي هريرة رضي الله عن التشميت بعد ثلاث، ونقطة: «إذا عطس أحدكم فليست جليسه، فإن زاد على ثلاث، فهو مذكوم، ولا يشمت بعد ثلاث» ثم ذكر الكلام على صحته وصفه.

ثم قال: قال النووي: أما لذي رويته في «سنن أبي داود» والترمذي عن عبيد بن ربيعة الصحابي، قال: قال رسول الله ﷺ: «يشت العاطس ثلاثة»، فإن زاد فإن شمت فشت، وإن شمت فلا.

(١) فتح الباري (١/١٠٤).

(٢) ج (٩٤١).

ثم قال الحافظ^(١) بعد ذكر الاختلاف في صحة الحديث وضعفه: قال ابن عبد البر: دل حديث عبيد بن رفاعه على أنه يسمي ثلاثاً، ويقال: إنه مركوم حد ذلك، وهي زيادة بحب قبولها، فالعص بها أولى، ثم حكى النووي عن ابن العربي أن العلماء اختلفوا هل يقول لمن تتابع عطاسه أنت مركوم في الثانية أو الثالثة أو الرابعة؟ على أقوال، والتصحيح في الثالثة.

قال: وسماء أنت لست ممن يسمت بعدها؛ لأن الذي بك مرض، وليس العطاس المسمود الشئ، عن حجة الله، فإن قيل: فإن كان مريضاً فينبغي أن يسمت بطريق الأولى؛ لأنه أخرج إلى الدعاء من غيره، قلنا: نعم، لكن يدعي له يدعي يلائمه لا بدعاء المشروح للعطاس، بل من جس دعاء المسلم للمسلم بالعافية.

وذكر ابن دقيق العيد عن بعض اصافية أنه قال: يكرر التسميت إذا تكرر العطاس إلا أن يعرف أنه مركوم، فيدعوه بالتفاء، وعند هذا يسقط الأمر بالتسميت عند الحلم بالركام، لأن التعليل به يقتضي أن لا يسمت من علم أن به زكاه أصلاً، وتعقبه بأن المذكور عن العلة دون التعليل، وليس السجل هو مطلق الشوك، نعم الحكم عليه بمسوم عك، بل الممثل هو التوك بعد التكرير، انتهى مختصراً.

وتعقب الفاري في «المرقاة»^(٢) قول النووي إذ قال في قوله «فما زاد أي عن ثلاث، فإن سمعت سبعة وإن شئت فلا» صرح بالتحجير، فنزل النووي: يستحب أن يدعى له تكراً غير دعائه للعطاس وقع في غير محله، إذ حاصل الحديث أن التسميت واجب أو سنة مؤكدة على كل خلاف في ثلاث.

(١) «اصح الفاري» (١٠/٦٠٦).

(٢) «مرقاة المفاتيح» (٩/١٠٠).

١٧٣٩/٤ - وَحَلَّخَنِي مَالِكٌ عَنْ عَرِّ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا عَطَسَ، فَقِيلَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ قَالَ: يَرْحَمُنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ، وَيُعْزِرُنَا وَلَكُمْ.

مرات، وما زاد فهو مخير بين السكوت وهو رخصة، وبين التسمية وهو مستحب، اهـ.

وقال ابن عسبر^(١)، وأما تكرار العطس قالوا: شبعته ثلاثاً ثم بسكت، قال قاصيها: إن عطس أكثر من ثلاث بحمد الله تعالى في كل مرة، ومن كان يحضره شبعته في كل مرة فحسن أيضاً، اهـ.

١٧٣٩/٥ - (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما (كان إذا عطس) بصيغة الماضي المعروف (فقبل له) أي شبعته أحد بقوله: (يرحمك الله قال) ابن عمر - رضي الله عنهما - في جوابه: (يرحمنا الله وإياكم ويفخر الله لنا ولكم) قال الباجي^(٢): قوله: إن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - كان إذا عطس، يريد محمد الله واستغنى عن ذكره لعلم السامع به، فقبل له: (يرحمك الله، قال: يرحمنا الله وإياكم، وقد روي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: فإذا قبل له: يرحمك الله، فليقل: يهديكم الله ويصلح بالكم، والأمران جائزان.

وروي ابن مسعود عن النبي ﷺ، قال: «إذا عطس أحدكم فليحمد الله وليقبل له من غدا» يرحمك الله، وأبو داود: «يفخر الله لنا ولكم، قال مالك: لا بأس أن يقول الماضي نعم يسمعته يهديكم الله ويصلح بالكم، وإن شاء قال: يفخر الله لنا ولكم، وهو مذهب الشافعي، ومع أبو حنيفة أن يقول: يهديكم الله ويصلح بالكم.

وقال النخعي: إن الحواشي كانت تقوله ولا يستغفرون لكس، روي عن

(١) رد المحتار (٩/٢٨٤).

(٢) «نسطي» (٧/٢٨٦).

أصحاب أبي حنيفة منع ذلك؟ لأن موسى يبيح كذب بقوله لليهود: وفاء، نقاضى أبو محمد: إنما استحدثت على قوله: يعجز الله أن، ولكنهم لأن الله لا يؤهل أفضل من الضمير، اهـ.

وهي التبرقة^(٢١) قال النووي: يعجز على أنه يستحب للعاطس أن يقول: عجب عطاسه: أنحمد الله، فهو إذا حرب العالسيه: كان أحسن، فهو قال: أنحمد لله على كل حال، كان أفضل، قال نقارجه: روى ابن أبي شيبة في مسنده عن علي بن موفيه: «من قال عند تر غشيه الحمد لله رب العالمين علم كل حال عما كانه، أم يجد وجع مبرور ولا آفة أبدا»، قال الترمذي: هذا موقوف وروايته ثقت، رحمه لا يقال من قل أنراي

قال النووي: ويستحب لمن أتى بنبوءة: برحمتك الله أو برحمتك الله أم برحمة الله، وللعاطس: يهديكم الله ويصلح بالكم أو يعجز الله لنا ولكم، قال الشافعي: أو يعجز الله لي ولكم، كما جاء في الحديث بأنها الجزاء في الحصر، اهـ.

وأخرج البخاري في صحيحه^(٢٢) عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا غش أحدكم فليقل: الحمد لله وليقل: يا حيُّ يا قيُّوم، يا ذا الجلال والإكرام، يهديكم الله ويصلح بالكم».

قال ابن حجر: «موقوف، أنه لا يشرع ذلك إلا لمن شانه، وهو واضح، وأن هذا لا يخطئ من حيث التبرق، وهذا بخلافه، قال ابن طاهر: ذهب الجمهور إلى أن هذا يذهب الكفر فيكون أن الله يبرك، يعجز الله لنا ولكم، وأخرج الطبري عن ابن مسعود وأبي بصير - رضي الله عنهم - وغيرهما:

(٢١) امرأة استاضح: (٢٨/٩)

(٢٢) ج: (١٢١١)

(٢٣) صحيح البخاري: (١٠٠/١٠٥)

قال النحافظ: وأخرجه البخاري في «الآدب المفرد» والطبراني من حديث أبي مسعود، وفيه: «وليقول: يضر الله بنا ولكم»، ووافق حديث أبي هريرة في ذلك حديث عائشة عند أحمد، وأبي يعلى، وحديث أبي مالك الأنصاري عند الطبراني، وحديث علي بن عتبة أيضاً، وحديث ابن عمر عند الزوارق.

قال ابن بطال: ذهب مالك والشافعي إلى أنه ينخير بين المنطقتين، وقال أبو الوليد بن رشد: الثاني أولى - لأن المكلف يحتاج إلى طلب المغفرة، واجتمع بينهما أحسن إلا للفتنة، وذكر أن الذين منعوا من جواب التسميت يقولون: يهديكم الله ويصلح بالكم، احتجوا بأنه تسميت اليهود، كما في أبي داود من حديث أبي موسى قال: كانت اليهود تعاطس عند النبي ﷺ وجاه أن يدخل لهما، يرحمكم الله، فكان يقول: يهديكم الله ويصلح بالكم. قال: ولا حجة فيه إذ لا تضاد بين خبر أبي موسى وخبر أبي هريرة؛ لأن حديث أبي هريرة في جواب التسميت، وحديث أبي موسى في التسميت نفسه.

وأما ما أخرجه البيهقي في «الشعب» عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: اجتمع اليهود، ومسلمون، وعطس النبي ﷺ فسمته الكريشان جميعاً، فقال للمسلمين: «يقفر الله لكم ويرحمنا وإياكم»، وقال لليهود: «يهدىكم الله ويصلح بالكم»، فقال: تقرد به عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد، وهو ضعيف، واحتج بعضهم بأن الجواب المذكور مذهب الخوارج؛ لأنهم لا يرون الاستعانة للمسلمين، وهذا منقول عن إبراهيم النخعي، وكل هذا لا حجة فيه بعد ثبوت الخبر بالأمر به، قال البخاري بعد تحريجه في «الآدب المفرد»: هذا أثبت ما يروى في هذا الباب، وقال الطبراني: هو من أثبت الأخبار، وقال البيهقي هو أصح شيء ورد في هذا الباب.

وقد أخذ به تطحاوي من الحنفية، واحتج له بقوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَتُحْيُوا بِأَحْسَنِّ مَثَلٍ﴾ قال: والذي يجيب بقوله: غفر الله لنا ولكم، لا يريد

الاستئذان على معنى قوله: «يرحمك الله» لأن الاستغفرة سفر الناس والمرحمة ترك
البدعة عليه. بخلاف دعائه له بالهداية والإصلاح، فإن دعائه أن يكون صالحاً
من مراقبة الذنوب صانع نحل فهو فوق الآخرة ليكون أولى، واحتار من أبي
جمرة أن يجمع السحب بين المستظين، فيكون أجمع للسحير، ويخرج من
الاستئذان، ورحمة ابن دقيق العيد: «...»

قلت: «شرح الطحاوي في شرح الآثار»^(١) حديث سالم بن عبد في
نفسه عطار وحل عنه الذي يثقل به قوله بـ «...» إذا علمت أحدكم، فليقل.
الحمد لله رب العالمين أو على كل حال، ونريد منه يرحمك الله، ونريد
عليهم يغفر الله لكم، قال أبو حمزة: قد يب قوم إلى هذا، فقالوا: هكذا ينبغي
أن يقول العاقل، ونقال له عسى ما في هذا الحديث. هكذا مدع، أبي حنيفة
وأبي يوسف ومحمد، وعالمهم انعمون، فاشترى: كل قول العاقل بعد أن
بشمت: يهديكم الله ويصلح بالخير، واحتجوا في ذلك، فذكر حديث عبد الله بن
جعفر وعائشة وغيرهم من الأحاديث المذكورة في كلام الحفاظ.

ثم قال: قال أهل السقاة الأولى: إنه كان قول النبي ﷺ: يهديكم الله
ويصلح بالخير، لأن الذين كانوا يحصرنه يهود، واحتج على ذلك بحديث أبي
موسى الأشعري الذي تقدم من روى أبي داود، وقال: ليس يحتفلون عي
ومخالفهم في ما يقول المسمت للعاقل، وإنما اختلافهم فيما يقول العاقل
بعد التسمت، وليس في حديث أبي موسى من هذا شيء، قال في آخره: هذا
القول أبي الثاني أعجب إني ما حائفه.

قال الزرقاني^(٢) واعتزهم بأن الدعاء بالهداية لتسليم بحسب العاقل،

(١) «شرح الطحاوي للآثار» (١/٣٦١)، وأمر: شرح مشكل الآثار (١/١٠١، ١٧٧، ١٧٧).

(٢) «شرح الزرقاني» (٢/٣٦٥).

(٣) باب ما جاء في الصور والتماثيل

وهو محال، وسيع بأنه ليس المراد للعدم، بالهدية للزبداء المتلصق به، بل
معرفة تفصيل أسرته وإحاطته عن أعمامه، وكل مؤمن يحتاج ذلك في كل طرفة
عين، ومن ثم أمره الله سبحانه وتعالى أن يسأل الهادئة في كل ركعة من الصلاة
«تَعَذَّرَ أَفْضَلُ التَّعْذِيرِ»^(١).

(٣) ما جاء في الصور والتماثيل

ما جاء في الصورة ضمن الصداق فتح أبواب جميع صورته، وهي ما يوسع
عسى مثل الحيوان (والتماثيل) أي التصوير جمع تماثيل، وهو الصورة مما شبه
صورة الحيوان التام التصوير، ولم يقطع رأسه، أو عام في كل الصور، كما في
«الأنبياء»^(٢).

قال الزبيدي^(٣) وأصل التماثيل الاتصاف، والمتمثل، المتصور عسى مثل
خادم، وقال: مثل الشيء الاتصاف، وانه قوله تعالى: «أولئك هم الذين
أمرنا أن نسيرهم»^(٤) من التماثيل، التي هي الصور، وحقق ذلك
نصارى، قال تعالى: «وَتَعْلَمُ لَهُ شُكُوفُهَا»^(٥).

وهي التماثيل^(٦)، التماثيل جميع ستاره، وهو الشيء المتصور شبهه،
من غير أنه، وأصلها من مثل الشيء، بالشيء، شبهته به، ومن التماثيل،
التماثيل: الصورة المتصورة من رعد أو نحاس أو خشب شبيهة بخلق الأدمي
وغيره من فصيونات، ع. وحكي عن غاردين عن المغنوب: «الصورة عدم في
من الرديح وغيره، والمتمثال نحاس، مثال ذي التوريق، ع».

(١) مسند أحمد، ١٠/١٧٤.

(٢) أخرجه أبو داود (٤١٢٩)، وأحمد بن محمد (٢٤١٩١).

(٣) سورة مريم: الآية ٧٧.

(٤) (١٣٩/١٤).

قال النووي^(١) قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: تصوير صورة النحيران حرام شديد التحريم، وهو من الكبائر؛ لأنه منوع عليه بالتورع الشديد المذكور في الأحاديث، سواء صنعه لما كُتبتين أو ثمره، فصنعه حرام بكل حال؛ لأن فيه مضاهاة لخلق الله تعالى، وسواء كان في ثوب أو بساط أو درهم أو دينار أو إناء أو حائط أو غيرها، وأما تصوير صورة الشجر ودحال الإبل وغير ذلك مما ليس به صورة حيوان هليس بحرام، هذا حكم نفس التصوير، وأما اتخاذ المصور فيه صورة حيوان، فإن كان معقفاً على حائط أو نوباً ملوساً أو عصاة، وهو ذلك مما لا يعدّ ممهناً، فهو حرام، وإن كان في بساط ينداس، ومعقفاً بوسادة، ونحوها مما بمنه، فليس بحرام، ولكن هل يمنع دخول ملائكة الرحمة؟ فيه كلام نذكره قريباً إن شاء الله تعالى، ولا فرق في هذا كله بين ما له ظل وما لا ظل له.

هذا تلخيص مذهبنا في المسألة، وبسماء قال جماهير العلماء من أصحابنا والخامعين ومن بعدهم، وهو مذهب النووي ومالك وأبي حنيفة وغيرهم، وقال بعض السلف: إنما يهني عما كان له ظل، ولا بأس بالتي ليس بها ظل، وهذا مذهب باطل، فإن السر الذي أكره النبي ﷺ الصورة فيه لا ينك أحد أنه مذهبهم، وليس بصورته ظل مع باقي الأحاديث المطلقة في كل صورة، وقال الزهري: الهني في الصورة على العموم، وكذلك استعمل ما هي فيه ودخل البيت الذي فيه، سواء كان رقماً أو ثوباً أو غير ذلك، وسواء كانت في حائط أو ثوب أو بساط ممنه أو غير ممنه عملاً بظاهر الأحاديث، لا سيما حديث الشجرة الذي ذكره مسلم، وسباني قريباً، وهذا مذهب قوي.

وقال آخرون: يجوز منها ما كان رقماً في ثوب، سواء ممنه أم لا.

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (٨٠/١١)

رسوا، خلق فيهم، حافظ ثم لا، وكبرهوا ما كان له قبل أو كان مصوراً في الحديثين يشبههما، سواء كان رقماً أو غيره، وحشجوا بقوله ﷺ في بعض الأحاديث: «إلا ما كان رقماً في ثوب» وهذا مصعب انقسم من محمد، وأجمعوا على منع ما كان له ظل ووجوب تغييره، قال القاضي: «إلا ما ورد في الثوب بالبنات لسد السات» لكن كره مالك شري الرجل ذلك لأبنته، وادعى بعضهم أن يباح الثوب لهن يسوخ بهذه الأحاديث، اهـ.

وهي «الزرقاني»^(١): قال ابن العربي: حاصل ما في الصور أنها إذا كانت ذات أجسام حرم إجماعاً، وإن كان رقماً فأربعة أقوال: السواد مطلقاً لقوام حديث سهل بن حنيف الأتي، والمنع مطلقاً حتى الرقيم، والضمير إذا كانت ثابتة الهيئة قائمة الشكل حرم، وإن قطعت الرأس وتفرقت الأجزاء، وهذا هو الأصح، والرابع: إن كان مما يستعمل جاز، وإن كان معللاً فلا، اهـ.

قال الزرقاني: وهذا الإجماع محتمل في غير لعب البنات، وكذا، جح اس عند انهز القول اثنت، وقال: إنه أحد السداهب وعليه أكثر لعلماء، ومن حمل عليه الآثار لم تستعرض، وهذا أولى ما اعتقد فيه، اهـ وقاعد كلام الإمام محمد الأتي بعد لحديث الأول أنه رجع القول الرابع، وبه جمع بين الروايات

وهي «المدر المختار»^(٢): ولا يكره لو كانت تحت قدميه أو محل جبهته لأنها فهانة أو كانت صميرة لا تبيح تفاصيل أعضائها للناظر قائماً، وهي على الأرض، لو كانت مقطوعة الرأس أو الوجه أو مضمومة عصب لا تعيش بذاته أو تغير ذي روح، وخبر جبرئيل عليه السلام مخصوص بغير فهانة، كما بسطه ابن

(١) شرح الزرقاني (٤/٣٦٧).

(٢) التلمذ، مرد المحتار (٢١/٥٠٣).

٦/١٧٤٠ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّ رَافِعَ بْنَ إِسْحَاقَ قُتِلَ فِي الشَّهْرِ أَكْثَرَهُ، قَالَ: دَخَلْتُ أَثَرَهُ وَجَدْتُ لَهُ بَنَ أَبِي طَلْحَةَ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ نَعُودَهُ.....

التكمال، أخره وقال في آخره: «وهو ذكره في اقتناء السرقة، فما فعل انتصوري فيهم غير حازر مضافاً لأه مضافاً لحمل الله» هـ

٦/١٧٤١ - (مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ) رَوَى الْحَارِثِيُّ (أَنَّ رَافِعَ بْنَ إِسْحَاقَ) السَّدَنِيَّ (مَوْلَى الشَّهْرِ) يَكُونُ الْعَبْدَ الْمَحْجُومَ بِمَدْرَافِهِ، وَكَانَ مَالِكٌ يَقُولُ مَرَّةً: مَرَرْتُ لَأَنَّ الشَّهْرَ، فَمَا نَجِدُ فِي سَرَدِ الشَّهْرِ مِنْ أَسْفَالِ الْقَبْلِ عَدَ الْخَاطِطِ. قَالَ صَاحِبُ «الْمَحَلِّ»: أَسْفَالُ نَبِيٍّ، وَشَهْرٌ مَقْبُورٌ عَلَيْهَا (الْأَخْرَجَ) أَنَّ إِسْحَاقَ (أَنَّهُ قَالَ) رَافِعٌ «دَخَلْتُ أَثَرَهُ» وَأَبُوكَ (وَعِدَ اللَّهُ بِنَ أَبِي طَلْحَةَ) رَوَى مِنْ سَهْنِ الْأَنْصَارِيِّ وَالَّذِي إِسْحَاقُ الْمَذْكُورُ، وَرَوَى عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ بِحُجَّةٍ مَدْرَافِهِ حَتَّى، وَفِي «السُّحُلِ». كَانَتْ أُمُّهُ حَامِلًا بِهِ يَوْمَ حِينَ

رَوَى «النَّصْبِج». أَنَّ أُمَّهُ أَمَّ سَلِيمَ لَمَّا بُلِدَتْ قَالَتْ: يَا أَسَى أَدْبَتَ بَنِي إِبْنِي بِحُجَّةٍ فَبِيحَتَكَ، فَكَانَ أَوَّلُ شَيْءٍ دَخَلَ حَوْفَهُ رُسْفَى بِحُجَّةٍ حَتَّى شَرَعَ، فَجَعَلَ يَتَلَدَّدُ، فَقَالَ بِحُجَّةٌ: «حَبِّ الْأَنْصَارِ الْأَمْرُ»، قَالَ: «مِنْ سَعْدٍ: نَفَقَةُ حَلِيلِ الْجَنَّةِ»، رَوَى عَنْ أُمِّهِ وَأَخِيهِ (أُمُّهُ أَسَى)، وَعَنْ أَبَاءِ إِسْحَاقَ وَجَدَ اللَّهُ وَأَبْنِ ابْنِ بَحْبِ بْنِ إِسْحَاقَ رَعِيْرَمَ، قَالَ أَبُو بَحْبِ: «اسْتَشْهَدَ شَارِسَ»، وَفَالِ خَبْرَهُ صَابَ بِالْمَدِينَةِ عَنْهُ ٨٥هـ، كَذَا فِي «الْبَيْهَقِيِّ»^(١) فِي «الْفَرَقِ» مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٨٤هـ، رَفِيعٌ: اسْتَشْهَدَ بِحُجَّةٍ.

(عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ) الصَّحَابِيُّ الشَّهِيرَ (نَعُودَهُ) «لَنَعُودَ» فِي أَوَّلِهِ، قَالَ صَاحِبُ «الْمَحَلِّ»: اسْتَشْهَدَ أَبَاكَ سَيِّدَ الشَّجَرِ أَوْ حَمَلَهُ حَاتِيَهُ، أَمَّا أَبِي بَعُودَ

فَقَالَ لَنَا أَبُو سَعِيدٍ: أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّ الْمَلَائِكَةَ

أَنَا سَعِيدٌ مِنْ مَرِيضٍ» (فَقَالَ لَنَا أَبُو سَعِيدٍ: أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ)^(١)
فَلَمْ تَرَوْقَانِي: قَبْلَ: هُوَ عَامٌ فِي كُلِّ سَلَكٍ، وَقِيلَ: الْمَرَادُ بِمَلَائِكَةِ الْوَحْيِ، قَالَ
أَبُو عَمْرٍو، إِذَا: وَقَالَ الْحَافِظُ^(٢): فَاعْرِضْ الْعُسُومَ، وَقِيلَ: يَسْتَنَسِي مِنْ ذَلِكَ
الْحِفْظِ، فَإِنَّهُمْ لَا يَفَارِقُونَ الشَّخْصَ فِي كُلِّ حَالَةٍ، وَبِذَلِكَ حُرْمَ ابْنِ وَصَّاحٍ
وَالْمُخَاطَبِي وَالْمُتَوَكِّلِينَ، أَكْبَرُ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: كَذَا قَالَ بَعْضُ عُلَمَائِنَا، وَالْمُضَاهِرِ
الْعُسُومَ، وَالْمُخَصَّصَ يَعْنِي الْمَدَّ عَلَى كَرْتِهِ لِحِفْظِهِ لَا يَمْنَعُونَ مِنْ تَدْخُولِ لَيْسَ
نَصًّا.

قَالَ الْحَافِظُ: وَبُيِّنَ أَنَّهُ مِنَ الْجَائِزِ أَنْ يَطْلُبَهُمُ اللَّهُ بِعَالِي عَلَى عَمَلِ
الْعَمَلِ، وَيَسْمَعُهُمْ قَوْلُهُ وَهُمْ سَائِبُ الْأَذَارِ الَّتِي هُوَ فِيهَا مُلَاقٍ، وَيُقَابِلُ الْقَوْلَ
بِالْمَعْنَى الْقَوْلَ تَحْصِيصَ الْمَلَائِكَةِ بِمَلَائِكَةِ الْوَحْيِ، وَهُوَ قَوْلٌ مِنْ ذَعْبٍ أَنَّ ذَلِكَ
قَدْ مِّنْ حَاضِرٍ لِّسَيِّدِهِ، وَهُوَ شَذَّ.

وَقَالَ أَبِي: وَضَعْتُ أَحَدًا: أَعْرَبَ لِي حَيَّانٌ بِإِذْنِي أَنَّ هَذَا الْحَكِيمَ خَاصُّ
بِالْمَعْنَى، قَالَ: وَهُوَ نَظِيرُ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ «لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةُ رَفْعَةً فِيهَا
حَرَسٌ» قَالَ: فَإِنَّهُ مَسْمُومٌ عَلَى رَفْعِهِ فَهِيَ رِسْمٌ، اللَّهُ ﷻ، بِإِذْنِهِ أَنْ يَخْرُجَ
الْحَاجُّ وَالْمُسْتَسْتَجِبُ لِقَصْدِهِ بِمَتِّ اللَّهِ عَلَى دَوَاحِلٍ لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةُ وَهُمْ رَفَعُوا اللَّهَ.
قَالَ الْحَافِظُ: وَهُوَ تَأْوِيلٌ بَعِيدٌ جَدًّا لَمْ أَرَهُ لِقَبْرِهِ، وَيُزِيلُ شَبَهَهُ أَنْ كَرِهَهُمْ وَنَدَى اللَّهُ
لَا يَمْنَعُ أَنْ يُوَاحِدُوا بِهِمَا يَرْكَبُونَهُ مِنْ عَطْفَةٍ، إِذَا.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: هُمُ الْمَلَائِكَةُ يَطْلُبُونَ بِالرَّحْمَةِ وَالنَّبِيرِثِ وَالْإِسْتِغْفَارِ، وَأَمَّا
الْحِفْظَةُ فَيُدْعَسُونَ فِي كُلِّ بَيْتٍ، وَلَا يَفَارِقُونَهَا بَنِي آدَمَ فِي كُلِّ حَالٍ، فَإِنَّهُمْ
أُمُورٌ بِإِحْصَاءِ أَعْمَالِهِمْ مَكَانِيهَا، إِذَا.

(١) لَحْدَتْ فِي «الْمَعْنَى» (١٢٠٠/١)، وَمِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ أَحْمَدُ (٢٤١/٢)، وَالْمُرْصِدُ
فِي الْأَوَّلِ (٢٨٠/٢).

(٢) «فَضَحَ الدَّارِيُّ» (٢٨١/١٠٠).

لَا تَدْخُلْ بَيْتًا فِيهِ تَمَاثِيلٌ أَوْ نَصَاوِيرٌ شَكَّ إِسْحَاقُ لَا يَشْرِي، أَيْتُهُمَا
قَدْ أَبُو مَعْبُد.

قال، ابن عبد البر هذا اصح ما رث في هذا الباب وأصح إسناداً انتهى.

ومذلك جزم الدميمري إذ قال: والملائكة الذين لا يدخلون بيتاً فيه
كذب ولا حسرة هم ملائكة يطوفون بالرحمة والتبرك والاستعفاء، أما
الحفظة والموقنون بقبض الأرواح، فيدخلون في كل بيت، ولا تغرق
الحفظة بني آدم في حال من الأحوال، لأنهم مأمورون بإحصاء أعمالهم
وكتابتها، اهـ.

(لا تدخل بيتاً) أي مكاناً يستمر فيه الشخص، سواء كان بيتاً أو خيمة أو
غيرهما (فيه تماثيل) حرم تماثيل (أو تصاوير)

قال الساجي: يحتمل أن يكون ذلك على استك من الراوي، لأن التماثيل
هي التصاوير، فيشك في النطق، ويحتمل أيضاً أن تكون التماثيل ما قام بنفسه
من الصور، والصور واقع على ما قام بنفسه، وعلى ما كان رقماً أو زويقاً في
غيره، ويحتمل أن تكون أو بمعنى التواو، فيتعلق النهي بهما، اهـ. كذا قال
النباحي^(١)

وهـ. أن الراوي صرح بالشك في حديث الباب إذ قال: (شك) بصيغة
الماضي في النسخ المصيرية، ويشك المضارع في الهندية (إسحق) الراوي
(لا يدرى) إسحاق (أيتهم) أي أية الملتظين (قال أبو سعيد) الحديثي، قال
الردفاني: ولولا جزم الراوي بأنه شك لأمكن جعل أو للتوبيخ، وتفسير التماثيل
بالتصاوير، والتصاوير بالحيوان، اهـ.

قال السوي^(٢): قال الخطابي: إما لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كذب أو

(١) المتن: (٢٨٧/٨٧)

(٢) شرح الراوي على صحيح مسلم: (٨٤/٨٤).

صوره مما يحرم اقتداءه من الكلاب والصور، فأمر به. إسنـ. حرام من كتب الصبـ والزنج والمائـة والصورة التي تمتع في المساط والوسادة وغيرها، فلا يمتنع دخول الملائكة سيـه. وأشار القاضي إلى نحو ما قاله الخطـ.

وأظهر أنه عدم في كل كتب وتـل صورة، وأنهم يستنـون من الجميع لإطلاق الأحاديث، ولأن النجـ الذي كان في بيت النبي ﷺ تحت السرير كان له يـه عنه عذر طاهر، فإنه أمـ به ثم به، ومع هذا امتنع جبرئـل عليه السلام من دخول البيت، وعمل بالحرـ، فلو كان العذر لا يمنعهم لم يمتنع جبرئـل عليه السلام، اهـ.

وقال الحافظ^(١): ظاهر الحديث المعموم في كل كتب؟ لأنه نكرة في سياق النفي، وذهب الخطابي وطائفة إلى استثناء الكلاب اثني أذن في اتخاذها، وجنح القرطبي إلى ترجيح العموم، وكذا قال النووي، واستدل لذلك بقصة الصـ، ويحتمل أن يقال: لا يلزم من التسمية بين ما علم به أو لم يعلم فيما له يؤمر باتخاذ أن يكون الحكم كذلك فيما أذن في اتخاذها، اهـ.

وقال في موضع آخر: وحديث أبي هريرة في «النسـ»^(٢) وصححه الترمذي وابن حبان، ونظـه إسماعـل جبرئـل فقال: «تبتك الروحـ فلم يستحي أن يكون دخلت إلا أنه كان على الباب تماثيل، وكان في البيت فرس ستر مـ تماثيل، وكان في البيت كتب، فمـر برأس التماثيل الذي على باب البيت يقطع، فيصير كهية الشجرة، ومـر بالستر فـيقطع، وليجعل منه وسادتان مسودتان ثوبان، ومـر بالكتب فـلـخرج فـعل رسول الله ﷺ، وفي رواية النسائي^(٣): «إما أن تقطع رؤوسها أو تجعل بسطاً ترطاً».

(١) مع شري، (١٠١/٣٨).

(٢) أخرجه أبو دارـ (١١٥٨)، والنسائي (٥٣٨٠) بتحـ.

(٣) مسنـ النسائي، (٥٣٦٥).

وفي هذا الحديث مرجح قول من ذهب إلى أن الصورة التي تصح الملائكة من قدسوا التي تكبر بإفقه على مذهب مرفقة على سبيلها، فأنه كانت مشبهه أو غير مشبهه، لكنها غيرت عن هيئتها إلى قطعها من بدنها إلى سطح رأسه فلا امتناع، إذ

وفي القدر المنفرد^(١) اعتمد المحدثون في شرح دلالة الوجهية على اثنين، فذهب بعضهم إلى أن قوله: وقال ابن عباس: قوله: ولما عباص، أي وقال: إذ الأحاسيت معصية، وهو ظاهر كلام عثماناء وإن صاعدا لا يتر كراة في صلاء لا يكون يقاوه، إذ

والحافظ^(٢) وقد استشكل كون الملائكة لا تدخل المسكن الذي فيه لتصوير مع قوله تعالى عند ذكر سيدنا عليه السلام: لا يفتنون، لوما يتكلم من تحريمه، وكما بين في، وإن كان مجاهداً كانت صورة من الحاس، فأخرج الطبري، وقال قده: كانت من عذاب ومن: خرج، فأخرج عبد البرقي، والنجاشي أن ذلك كان منراً في ثلاث الشريعة، وكانوا يعملون أشكال الأبياء والعلماء من سبهم على عهدهم في العدد، فيفتنون الملائكة، وقد قال أبو العالية: لم يكن ذلك في شريعته حراماً، ثم جاء شريعة بالنهاية عنه، ويعتبر أن يقدر أن لتاتلي ثلاث على صورة التقدم في غير دواب: (الروح، وبدا كان للفظ بعضهم ثم شعر الملائكة على الداء من المذكر

وما ثبت في "الصحيحين" حديث عائشة في قصة الكتبة التي أتت بأرض الحبشة، وما فيها من مصاديق، ولما لا يؤيد أن يكونوا إذا مات فيهم الم من المالح بدأ على قسره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور، أفنك شار

(١) انظر: در المختار ١٥٠٦/١١

(٢) معجم الزبيدي ١٠١/٢٥٢

٧/١٧٤١ - وَحَقَّقْتَنِي مَا لَكَ عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ
عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ
.....

انحلق عند الله، فإن ذلك يشعر بأنه لو كان جائزاً في ذلك الشرع ما أفلح عليه ﷺ ذلك، يدل على أن فعل صور للحيوان فعل محدث أحدثه عبده انصور، اهـ

وبالاول جزم عامة المفسرين، قال صاحب «العلالين»: ولم يكن اتخاذ الصور حراماً في شريعته وقال أبو السعدي: قوله تعالى: ﴿وَتَشْتَبِهَ﴾ صور الملائكة والأنبياء عليهم السلام على ما اعتادوه، فإنها كانت تعمل حينئذ في المساجد ليرامها الناس، ويعبدوا مثل عبدانهم، وحرمة التصاوير شرع جديدة اهـ.

وقال الجصاص في «أحكام القرآن»: قوله: ﴿وَتَشْتَبِهَ﴾ يدل على أن عمل التصاوير كان مباحاً، وهو محظور في شريعة النبي ﷺ، اهـ.

٧/١٧٤١ - (مالك عن أبي النضر) بالنون والضاد المعجمة المفتوحين سالم بن أبي أمية (عن عبيد الله) بضم العين، المعجمة مضمرأ (ابن عبد الله) بفتح العين مكبرأ (ابن عتبة) بضم العين وسكون المثناة الصوقية (ابن مسعود أنه) أي عبيد الله على ما في جميع النسخ التي بأيدينا من موطأ يحيى بن يحيى، وفي موطأ محمد بن زياد مالك عن أبي النضر عن عبد الله بن عتبة بن مسعود أنه دخل على أبي طلحة الأنصاري، فجعل الداخل ينادي:

ونعقب عليه في «التمنيق المعجدة»^(١)، ولو صح هذا لم يرد عليه الإبراد الآتي من عدم لقاء عبيد الله أباً طلحة وسهلاً، فإن عبد الله بن عتبة ولد في عهدته ﷺ، وتوفي بعد سنة ٧٠هـ، فلغاء سالم إياه ممكن وإن لم أر التصريح بذلك.

دَخَلَ عَلَى أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ يَبْعُوهُ. قَالَ فَوَجَدَ بَيْنَهُ سَهْلَ بْنَ حَنْظَلٍ.
.....

(دخل على أبي طلحة) زيد بن سهل (الأنصاري يبعوه) أي يعود عيده الله
أبا طلحة (قال فوجد) عبيد الله (عنده) أي عند أبي طلحة (سهل بن حنظل)
بضم الناء، مصغراً الأنصاري البصري.

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه^(١) برواية ابن أبي ذئب عن
الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن أبي طلحة قال:
قال النبي ﷺ: «لا تدخل لملائكة بيتاً فيه كلب ولا تصاوير»، وقال اللبث:
حدثني يونس عن ابن شهاب أخبرني عبيد الله سمع ابن عباس، سمعت أبا
طلحة، سمعت النبي ﷺ.

قال الحافظ^(٢): قوله: قال اللبث، فائدة هنا التعليل تصريح الزهري،
ومن قوفه بالتحديث في جميع الاستاد، وأخرجه الإسماعيلي عن يونس، وقبه
لتصريح أيضاً، ووقع في رواية الأوزاعي عن الزهري عن عبيد الله عن أبي
طلحة لم يذكر ابن عباس بينهما، وروى اندارقطني رواية من جهة، وأخرجه
مالك في الموطأ عن أبي النضر عن عبيد الله أنه دخل على أبي طلحة، فذكر
قصة وفيها لفتى المذكور، وإذا فيه استثناء الرقعة في التوب، فنزل عبيد الله
سمعه من ابن عباس عن أبي طلحة، ثم لقي أبا طلحة لما دخل عليه يبعوه
فسمعه منه، ويزيده زيادة القصة في رواية أبي النضر.

لكن قال ابن عبد البر: الحديث لعبيد الله عن ابن عباس عن أبي طلحة،
فإن عبيد الله لم يدرك أبا طلحة ولا سهل بن حنيف، وكذا قال، وكان مستنده
في ذلك أن سهلاً مات في خلافة علي، وعبيد الله لم يدرك علياً، بل قال علي

(١) ج (٥٩٤٩).

(٢) صحيح البخاري (١٠/٤٨١).

ابن المديني: إنه سم يترك زيد بن ثابت ولا رآه، وزيد مات بعد سهل بن حنيف، وروى الحديث المذكور محمد بن إسحاق عن أبي الضر، فذكر القصة لعثمان بن حنيف لا سهل بن حنيف، أخرجه الطبراني، وعثمان تأخر ١٥٠ سهل بعدة، وكذلك أبو طلحة، فلا يبعد أن يكون عبد الله أذكرهما، اهـ. كذا حكى عنه الحافظ في «الفتح».

وبه حزم ابن عبد البر في «التجريد»^(١) إذ قال: لم يسمع عبيد الله بن عبد الله من أبي طلحة ولا أهلك سهل بن حنيف، وإنما الحديث لعبيد الله بن ابن عباس عن أبي طلحة وسهل بن حنيف، وقد ذكرناه في «التمهيد»^(٢)، اهـ.

وهذا كله يخالف ما حكى عنه الزرقاني^(٣) إذ قال: قال أي ابن عبد البر، لم يختلف رواية «الموطأ» في إيراد هذا الحديث ومنه، وزعم بعض العلماء أن عبيد الله ثم يلقب أبا طلحة، وما أدري كيف قال ذلك، وهو يروي حديث مالك هذا، وأظنه لقول بعض أهل السير: مات أبو طلحة سنة ٣٤ هـ، وعبيد الله حينئذ لم يكن ممن يصح له السماع، وهذا ضعيف.

والأصح أن وفاة أبي طلحة بعد الخمسين، لما صح عن أنس سرد أبو طلحة الصوم بعد النبي ﷺ أربعين سنة، ومات سهل بن حنيف سنة ٣٨ هـ، فسما عبيد الله ممكراً، وقد ثبت، ههنا صحيحاً، فكيف ينكر، وإن كان سبب إنكاره رواية ابن أبي ذئب عن الزهري، أي المذكورة في «البخاري»، فقد خالفه الأوزاعي، فرواه عن الزهري عن عبيد الله عن أبي طلحة لم يذكر ابن عباس، وهذا موافق لرواية مالك عن أبي الضر على أنه يحوز أنهما حديثان.

(١) (ص ٦٤).

(٢) «التمهيد» (١٩٣/٢١).

(٣) «شرح الزرقاني» (٢/٣٦٧).

فَدَعَا أَبُو طَلْحَةَ إِنْسَانًا. فَتَرَعَّ نَمَطًا مِنْ ثُحْبِهِ. فَقَالَ تَهْ سَهْلُ بْنُ حَنْفٍ: لِمَ تَرَعُهُ؟ قَالَ: لِأَنِّي يَدُ تَصَاوِيرٍ. وَقَدْ قَالَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا قَدْ عَلِمْتُ.

لأن أبا النضر استثنى ما كان رقماً في ثوب وجمع سهل بن حنيف مع أبي طلحة، وليس هذان في حديث ابن شهاب، فهو غير حديث أبي النضر، وإن كان شيخهما واحداً، وهو عبيد الله، انتهى ملخصاً.

ثم راجعت أصل «التمهيد»^(١) الذي بأيدي، فوجدت كلامه موافقاً لما حكى عنه الزرقاني، وبشكل عليه أن «التجريد» تأخير «التمهيد» من المصنف، بنفسه، وكلامه يوافق ما حكى عنه الحافظ، وهذا مشكل جداً، اللهم إلا أن يقال: إن نسخ «التمهيد» في تلك مختلفة^(٢)، والنسخة التي بأيدي الحافظ يوفىها «التجريد».

(فدعا أبو طلحة إنساناً ترع) أي أمره بالترع فتح الإنسان المذكور (نمطاً) يفتح الثوب ونعيم وطء مهيلة، ضرب من البسط له غمل رقيق (من تحته) أي تحت أبي طلحة (فقال له سهل بن حنيف: لم) بكسر اللام وفتح الحيم الاستفهامية (ترعه؟ قال) أبو طلحة: (لأن فيه) أي في النمط (تصاوير، وقد قال فيها رسول الله ﷺ) في التصاوير (ما قد علمت) يفتح التاء، يعني ما قاله رسول الله ﷺ في ذلك معلوم لك، فللغة معناه موصولة مفعول لقوله: قد قال، وهو كقولك في جميع النسخ الهيدية بالمصرية من المتون والشروح إلا الزرقاني، ففيها زيادة همزة الاستفهام في أول ما قد علمت، فتكون ما نافية، وانحرف في النسخ الأول.

(١) «التمهيد» (١٩٢/٢١)، (١٩٣).

(٢) قلت. النسخة المطبوعة له «التمهيد» ورد فيها ما نقله الزرقاني عن الحافظ من كلام ابن عبد البر، وفيها مذكور ما جاء في «الفتح» «التجريد» فيمكن التجميع بينهما أن ما حكاه الزرقاني هو على سبيل الاحتمال، وما جاء في «التحريث» هو مذكور بالجزء، والله أعلم.

فَقَالَ سَهْلٌ: أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا مَا كَانَ رِجْماً فِي ثَوْبٍ؟»
قَالَ: بَلَى، وَلَكِنَّهُ أَطْلُبُ لِنَفْسِي.

لم يختلف رواة الموطأ في إسناده هذا الحديث ورواه.

٨/١٧٤٧ - وَحَقَّقَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ،
عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا اشْتَرَتْ نَعْرُفَةَ

(فقال سهل: ألم يقل رسول الله ﷺ) هي النهي عن الصور (إلا ما كان
رجماً) بفتح الراء وسكون القاف أي نقشاً ووشياً (في ثوب؟ قال) أبو طلحة:
(بلى) قد استثناء النبي ﷺ (ولكنه) أي التحجب عن الصور مطلقاً (أطلب لنفسي)
ليعده عن قرب الحرام، قال محمد في «موطأ» بعد أثر الباب: وبهذا تأخذ ما
كان فيه من تصاوير من بساط ببسط أو فراش بفراش أو وسادة، فلا بأس
بذلك، إنما يكره من ذلك في السر وما ينصب نصباً، وهو قول أبي حنيفة
والعامة من فقهاءنا، اهـ. ويقدم في أول الباب اختلافهم في ذلك مبسوطاً.

٨/١٧٤٦ (مالك عن نافع) مولى ابن عمر (عن القاسم بن محمد) بن أبي
يكر الصديق - رضي الله عنه - (عن) عمته أم المؤمنين (عائشة) رضي الله عنها
(زوج النبي ﷺ) أخرجه البخاري في «صحيحه» بطريق منها طريق مالك وطريق
جوييرة عن نافع (أنها اشترت نعرفة) بفتح النون وسكون النعيم وضم الراء بعدها
ذاف، كذا ضبطه القزاز وغيره، وضبطها ابن السكيت بضم النون أيضاً
وبكسرهما وكسر الراء، وقبل في النون: الحركات الثلاث والراء معسومة
جزماً، والجمع ناعق، وهي الوسائد التي تصف بعضها إلى بعض، وقبل:
النمرة: الوسادة التي يجلس عليها، كذا في «الفتح»^(١).

وفي «الزرقاني»: بضم النون والراء وبكسرهما روايتان بينهما ميم ساكنة
وقاف مفتوحة، وحكي ثلث النون: وسادة صغيرة، اهـ.

(١) وضع الباري (٣٨٩/١٠).

فِيهَا تَصَابِيرُ. قُلْنَا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْبَابِ فَلَمْ يَدْخُلْ. ...

(فيها تصابير) قال الزرقاني^(١): أي تماثيل حيوان (قلما رآها رسول الله ﷺ قَامَ عَلَى الْبَابِ فَلَمْ يَدْخُلْ) بالكفاء في النسخ المصرية، «ولم يدخل» بالوار في الهندية، والمعنى واحد، أي لم يدخل السجرة الشريفة، زاد في رواية للبخاري: «وجعل يغير وجهه»، وترجم البخاري في «محبته» على هذا الحديث «باب من لم يدخل بيتاً فيه صورة».

قال السمعاني^(٢): أما دخول منزل فيه صورة فليس بحرم، وإنما أبيع ترك الدعوة لأجله عقوبة للداعي بإسقاط حرمة لإيجاده المستكر في داره، ولا يجب على من رآه في منزل الداعي الخروج في ظاهر كلام أحمد، وهذا مذهب مالك، فإنه كن يكرهها تنزهاً، ولا رأه محرمة، وقال أكثر أصحاب الشافعي: إذ كانت الصور على الستور أو ما ليس بموطوء لم يجز نه الدخول؛ لأن الملائكة لا تدخله، ولأنه لو لم يكن محرماً لما جاز ترك الدعوة الواجبة من أجله.

ولنا ما روي أن النبي ﷺ دخل الكعبة فرأى فيها صورة إبراهيم وإسماعيل يستقيمان، الحديث، رواه أبو داود، وفي شروط عمر - رضي الله عنه - على أهل الدمة: أن يوسعوا أبواب كتائبهم ويبيعهم ليدخلها المسلمون للعبث بها، وهذا اتفاق منهم على دخولها، وفيها الصور، ولأن دخول الكتائب غير محرم، فكذلك اعتنازل ناسي فيها، الصور، وكون الملائكة لا تدخله لا يوجب تحريم دخوله علينا، كما لو كان فيه كلب، وإنما أبيع ترك الدعوة من أجله عقوبة لتفاعله وزحراً له عن فعله، اهـ.

(١) (٣٦٧/٤)

(٢) (المعني، ١٠٠/٢٠٢)

فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَّةَ. وَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ.
وَالْيَاسُفُ. فَقَامَ أَذْنِبْتُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَمَا بِأَنْ هَذِهِ
النَّمْرُوقَةُ؟ قَالَتْ: أَتُسَرِّبُهَا لَكَ تَقَعُدُ عَلَيْهَا وَتُوسِدُهَا.....

(فعرفت) أي عانت - رضي الله عنها - (في وجهه لكراهية) قال
الزرقاني^(١): بكسر الهمزة وعفة الياء، ولي رواية بفتح الهمزة وإسقاط الراء
(وقالت: يا رسول الله أتوب إلى الله وإلى رسوله) كما في النسخ المصنوية وفي
الهندية بحذف «إلى» الثانية.

قال الحافظ^(٢): يستداه منه جوار التوبة من الذنوب كلها إجمالاً، وإن لم
يستحضر النائب خصوص الذنب الذي حصلت به مؤاخذته، اهـ.

قال القاري^(٣): في إعادة «إلى» دلالة على استقلال الرجوع إلى كل
منهما، قال الطبري: فيه أدب حسن من المصديقة - رضي الله عنها - وعن أبيها
حيث قدمت التوبة على اطلاعها على الذنب، ومن ثم قالت: (فماذا أقنيت؟)
أي ما أطلعت بعد على ذنب (فقال رسول الله ﷺ: ما بال هذه النمرقة؟) أي ما
شأنها؟ ولي رواية جويرية «ما هذه النمرقة؟» (قالت) عاتكة: (أستربنها تقعد
عليها وتوسدها) بحذف إحدى النائير للتخفيف، أي توسدها.

وقال صاحب «المحني»: من التوسية، وفي بعض النسخ من التوسد،
وعلى هذا فاحدى الناء من محذوفة، اهـ. والاول قطع ضبطه الحافظ إذ قال:
بفتح أوله وتشديد السين المهملة أصله تتوسدها، اهـ. أي تقعد عليها تارة
وتجمعها ويمادها مرة أخرى، فإن صاحب «المحني»: جملة مستأنفة ببيان سبب
الشراء، قال القاري: كأنها - رضي الله عنها - غفلت عن أن كراهته ﷺ لأجل

(١) شرح الزرقاني، (٤/٣٦٧).

(٢) فتح الباري، (١٠/٣٨٩).

(٣) مرقاة المفاتيح، (٨/٣٢٨).

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّوَرِ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِمَا خَلَقْتُمْ».....

التصاوير، بل ظن، أن الكراهة لمجرد عرضها إليه للبيت بها ففانت ما فانت، اهـ.

(فقال رسول الله ﷺ: إن أصحاب هذه الصور، نظم الصاء وفتح الواو جمع صورة، هكذا الباقى في أكثر النسخ البصرية، وهو الأوجه لرواية البخاري عن مالك بهذا اللفظ، وفي نسخة الزرقاني «إن أصحاب الصورة بالإفراد، وفي النسخ الهندية إن أعمل هذه الصورة»، قال القاري: هو يشتمل من يمثلها ومن يستعملها، لكن يؤيد الأول قوله: «أحبوا» إلخ (يعذبون) بناء تمجهول (يوم القيامة) أشد العذاب (يقال لهم: أحبوا) بهرة قطع مفتوحة وصم إليه (ما خلقتكم) أي ما صورتم

قال الحافظ^(١) أمر تعجيز، ويستفاد منه صفة تعذيب المصور، وهو أن يكلف نسخ الروح في الصورة التي صورها، وهو لا يقدر على ذلك فيستعر تعذيبه.

وهي «الصحيحين» عن أبي عمار: «من صور صورة في الدنيا كلف يوم القيامة أن يفتح فيها الروح وليس يفتح». قال الحافظ^(٢): وفي رواية مفان أنه يعذبه حرر يفتح فيها الروح وليس يفتح أبداً، واستعمال «أحبوا» ههنا طير استعماله في قوله تعالى: «هَلْ يَلْحَظُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». قال الأكرماني: ظاهره أنه من تكليف ما لا يطاق، وليس كذلك، وإسناد القصص طول تعذيبه واطهر عجزه ومبالغته في توبيخه، وقوله: «ليس يفتح» أي لا يسكنه ذلك، فيكون مديباً دائماً

(١) صحيح بخاري (٣/١٠٠) (٣٥٤)

(٢) (٣/١٠٠) (٣٩٤)

ثم قال: فإن المني فيه الضرب لا تدخله الملائكة.

خرجنا صحتي في ٢٤ - كتاب النسخ، ٤١ - باب الشجرة فيما يكره...
للرحيل ورد في ٢٧ - كتاب النسخ والبرق، ٢٦ - باب لا تدخل
الملائكة به قلب ولا سم، حديث ٩١.

(٢) باب ما جاء في أكل الضب

وقد استدل هذا النوع في حق الضب، قال: وعيد الثقات عبداً ينقطع
عنه أهل السنة مع ورود تحريمه بحمل السحابة على ماء مديدة، وهذا النوع
أشد منه لأن مضافاً لا يمكن. وهذا نقيض الروح، والجواب أنه ينص تأويل
الحديث على أن المراد به الروح الشبيه بنوعيد بغض الكافر، لا كبره، لأن في
الارتداد، وطاهره غير مضاف. وهذا في حق العاصي، وأمر من وده مستحلاً ولا
إشكال فيه. اهـ.

ثم قال: (١) إن البيت الذي فيه الصور، وفي النسخ الهندية عنه
الصور، وهو يصح المراءى بفتح الواو جمع صورة، والأفراد بصور العيانية،
لما تقدم من الإجماع على أنه لا بأس بالشجر وغيره ما لا روح فيها ولا
تدخله الملائكة، أي ملائكة الروحانية على الواح، وفي العموم حتى الحصة
نما تقدم.

قال الحافظ: (٢) الجملة الثانية من المطابقة لاصداًه يخرج من الضحك،
وإذا قدم الجملة الأولى عليها اعتماداً والتحرر عن انحاء الصور، لأن الوعيد
إذا حصل لمصادمها فهو حاصل مستعمل، لأنها لا تفصح إلا لتستعمل.
فانفع مذهب واستعمل مذهب، فيكون أولى بالوعيد. اهـ.

(١) ما جاء في أكل الضب

نسخ الضب السمجة، وهذا الضب عدة، حيوان بري كبير الشدة. قال

صاحب «المحيط الأعظم»: يقال لها في الفارسية: سومسار، وفي الهندية: كوه، وفي اليونانية: أنوفولانس، حيوان أصغر من النهرة، لونه بين الأسود والأصفر، ذنبه يكون صغيراً جداً، يكثر وجوده في بلاد العرب.

قال التميمي^(١): حيوان بري معروف يشبه الورل، لا يشرب الماء ويعيش سبعاً سنة فصاعداً. ويقال: إنه يبول في كل أربعين يوماً قطرة، ولا نشط له سن، يقال: إن أسنانه قطعة واحدة ليس مثقفة، وتلغيبه ذكران، وللأنثى فرجان، كالورل والحردون، وهو يتلون ألواناً معمر الشمس، كما تتلون الحربة، بينه وبين الثغراب مودة، فلذلك يؤويها في جحره لتسلم التحرش به إذا أدخل بده لأخذه، وفي طبعه اسميان وعدم الهداية، وبه يضرب المثل في الحيرة، ومن طبعه، أنه يرجع في فيه كالكلب ويأكل رجليه.

قال الساجي^(٢): هو دويبة تشبه الجردون^(٣) لكنه أكبر من الجردون، ويكنى أباحل بمهملتين مكسورة ثم ساكنة، وتسمى الأنثى خبة، وبه سميت القبلة، ويقال: إن لأصل ذكر الضب فرعين، ولذا يقال له ذكران، يقال: إن أصله يذهب العطش، ومن الأمثال: «لا أفعل مثلاً حتى يرد الضب»، بقوله من أراد أن لا يفعل الشيء: لأن الضب لا يرد، بل يكتفي بالانسيم ويرد الهواء، ولا يخرج من جحره في الشتاء، اهـ.

وحكى التميمي وغيره الإجماع على إباحته، ولا يصح نقل الإجماع، قال الساجي بعد ذكر الروايات الدالة على الإباحة سيأتي بعضها في «المطالع» وأخرج بعضها البخاري: حكى عيضر عن قوم نحره، وعن الحنفية كراهته،

(١) نسخة: حيوان (١/١٠٧).

(٢) تصح الدي (٩/٦٦٣).

(٣) كما في الأصل والصراب الجردون، قال التميمي: يكسر المعاء وبالذال المعجمة فزينة شبيهة بالضب. وقيل: هو ذكر الفئ: لأن له ذكراً مثله، اهـ. (١/١٠٧).

وأنكر ذلك النووي، وقال: لا أعلمه يصح عن أحد، فإن صح فهو صحيح بالتصريح وإجماع من قبله، قال الحافظ: قد نقله ابن المنذر عن علي، فأبي إجماع يكون مع مخالفته، ونقل الترمذي كراهته عن بعض أهل العلم.

وقال الطحاوي في «معاني الآثار»: كره قوم أكل الفسب، منهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد، قال: واحتج محمد بحديث عائشة أن النبي ﷺ أهله له صب، فلم يأكله، فقام عليهم سائل، فأرادت عائشة - رضي الله عنها - أن تعطي، فقال لها رسول الله ﷺ: «أتعطيه ما لا تأكلين؟» قال الطحاوي: ما في هذا دليل على الكراهة لاحتمال أن لا تكون عافته، فأراد النبي ﷺ أن لا يكون ما يتعرب به إلى الله إلا من حير الطعام، كما نهى أن يتصدق بالشر الردي.

قال الحافظ^(١): وقد جاء عن النبي ﷺ أنه نهى عن الفسب، أخرجه أبو داود بسند حسن، فإنه من رواية ابن عباس عن ضمضم عن شريح عن أبي راشد عن عبد الرحمن بن سبل، وحديث ابن عباس عن الشاميين قوي، وهؤلاء شاميون ثقاة، ولا يفتقر بقول الخطابي: ليس إسناده بذلك، وقول ابن حزم: فيه ضعف، ومجهولون، وقوله البيهقي: تفرد به ابن عباس وليس بحجة، وقول ابن الجوزي: لا يصح، فني كل ذلك نساغل لا يخفى، فإن رواية ابن عباس عن الشاميين قوية عند البخاري، وقد صحح الترمذي بعضها.

وقد أخرج أبو داود من حديث عبد الرحمن بن حنبل، فزلنا أرضاً كثيرة الضباب، الحديث، وفيه أنهم طبعوا منها، فقال النبي ﷺ: «إن أمة من بني إسرائيل مسخت دواب في الأرض، فأخشي أن تكون هذه فأكتفوها» أخرجه أحمد وصححه ابن حبان والطحاوي، وسنده على شرط الشيخين إلا الضحاک فلم يخرجاه له.

(١) «فتح الباري» (٩/٦٦٦).

والأحداث العارضة وإن دلت على الحل نصريحاً وتلويحاً ونقياً وتقريراً، فالجمع بينها وبين هذا حمل اللفظ فيه على أول أحوال عند تجرير أن يكون مما ميسر، وجبذ أمر بإكفاء التقدير، ثم توقفه فلم يأمر به، ولم ينع عنه، وحمل الإذن فيه على ثاني الحال، لما علم أن الميسر لا نسل له، ثم بعد ذلك كان يستفهمه، فلا يأكله، ولا يحرمه، وأكل على ما نفعه، فدل على الإباحة، وتكون الكراهة للفتنة في حق من يتفهمه، وتضمن أحاديث الإباحة على من لا يتفهمه، اهـ.

وفإن الشرح بن «المدل»^(١) وتوجيه الجمع هذا بعيد غاية البعد، بل الوجه أن رسول الله ﷺ أباحه أولاً، ولكن ترك أكله تقديراً، وحذر بأنه لم يكن في أوله لمومي فأحدثني أعفاه، ثم تردد فيه باحتمال كونها من الميسر حاشاً، فلم يأمره بشيء، ولم ينع عنه، فكان في حكم الإباحة للأصلية ثم بعد ذلك نهى عنه، فصار حراماً، وهذا الوجه أولى؛ لأن فيه تعذيب العطر على الإباحة، اهـ.

وأفاد شيخ مشايحنا شيخنا في «الكوكب النوري»^(٢) على جامع الترمذي قوله «لا أكله ولا أحرمه» للكراهية العينية، ولعدم نزول الحكم بعده، ثم حرمه النبي ﷺ بعد ذلك، كما رواه أبو داود في «سننه» وأحمد في «مسنده».

وفيه دلالة على أن الأصل في الأتيان الإباحة، حيث لم يحرمه لعدم نزول تحريمه، وكذا ترك أكله لعدم اعتباره لفظة بسكرة، وإن كان سكر أن يكون أحاديث التحريم قبل هذه، ثم نسفت، وعلى هذا فمعنى قوله: «ولا

(١) جدول المجتبه (١١/١٢١)

(٢) (٨/٣٢)

٩/١٧٤٣ - حَدَّثَنِي نَائِكَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ضَمْعَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْتَ مَيْمُونَةَ بَنَاتِ الْحَارِثِ فَإِذَا ضَبَابٌ فِيهَا يَبْقُصُ، وَمَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ. فَقَالَ عَمَّنْ أَيْنَ لَكُمْ هَذَا؟

أحرمه. لأن الله تعالى أحله، لكن الاحتياط لعدم العلم بالتاريخ فيما ذهبنا إليه، لأن الترجيع عند اجتماع المحرم والمسيح لمحرم، اهـ.

٩/١٧٤٣ - (مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ضمعة) الأنصاري السازني (عن سليمان بن يسار) بتحقيق فليس مهمة أحد الفقهاء المشهورين (أنه قال) رسلاً (دخل رسول الله ﷺ بيت) ثم المؤمنین (ميمونة بنت الحارث) الهلالية، قال ابن عبد البر: رواه يكيك بن الأشج عن سليمان بن يسار عن ميمونة، كذا في التلويح^(١).

(فإذا) للمفاجأة، يعني جاء بعد الدخول سريعاً طعام فيه (ضباب) بكسر الفاء المعجمة وتخفيف الموحدة جمع ضب (فيها يبص) بكسر الموحدة جمع بصة أي فيها يبص الظاهر (ومعه) ﷺ (عبد الله بن عباس وخالد بن الوليد) رضي الله عنهم. وفي رواية للبخاري: وهي خالته وخالة ابن عباس، قال الحافظ: اسم أم خالد لبابة الصغرى. واسم أم ابن عباس لبابة الكبرى، وتكنى أم الفضل، ومما أختا ميمونة، والثلاث بنات الحارث بن حزن الهلالي (فقال) ﷺ لميمونة - رضي الله عنها - (من أين) يكسر الميم من أي موضع حصل (لكم هذا؟).

قال الناجي^(٢): ليعلم هل هذا من جهة الهدية أو من جهة الصدقة أو مما قد صار له ملكاً أو لعمى من جهته، أو هو معرض للبيع بعد، أو لغير ذلك؟ اهـ.

(١) تنوير الحوالث (ص ٦٩٥)

(٢) المستفي (٧/٢٨٨)

قَالَتْ: أَهْدَتْهُ لِي أُخْتِي هَزِيلَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ،

وترجم البخاري عن حديث ابن عباس أني بعد ذلك فباب ما كان النبي ﷺ لا يأكل حتى يسمى له فيعلم ما هو، قال ابن التين: إنما كان يسلّ لأن العرب كانت لا تعاف شيئاً من المأكول لفاتها عندهم، وكان هو ﷺ قد يعاف بعض الشيء، فذلك كان يسلّ.

قال الحافظ^(١): ويحتمل أن يكون سبب السّؤال أنه ﷺ ما كان يكثر السكون في البادية، فلم يكن له خبره بكثير من الحيوانات، أو لأن الشرع ورد بتحريم بعض الحيوانات، وكانوا لا يحرمون منها شيئاً، وربما أتوا به مثوراً أو مطبوخاً فلا يتميز عن غيره إلا بالسؤال عنه، اهـ.

(قالت سيمونة). (أهدته لي أختي هزيله) بضم الهاء وفتح الراء المعجمة فتحية ملاء (بنت الحارث) الهلالية صحابية تكنى أم حفيدة بضم الحاء المهملة وفتح الفاء، وفي رواية يونس عن الزهري عن البخاري في الأطلعة^(٢) قدمت به أختها حفيدة بنت الحارث من نحد، وفي رواية معمر بن جبير عن ابن عباس^(٣): إن أم حفيدة بنت الحارث خالة ابن عباس أهدت إلى النبي ﷺ سمّاً وأطناً وأضب.

قال الحافظ^(٤): وفي رواية ابن جبير عند الطحاوي وجاءت أم حفيدة ضب وقندة وذكر الفتند فيه غريب، وقيل في اسمها هزيله، وهي رواية الموطأ هذه، وإن كان محفوظاً قلل لها اسم أو اسم والضب، وحكى بعض شراح العمدة في اسمها حميدة بضم، وفي كنيته أم حميد بضم بغير هاء،

.....

(١) فتح الباري (٩١/٣٤٤).

(٢) أنعم الخلد (٥٣٩٩).

(٣) أنعم الخلد (٥٧٥، ٥٣٨٩، ٥٤٠٢، ٥٣٥٨).

(٤) فتح الباري (٩/٦٦٤).

فَقَالَ يُعْبِدُ اللَّهَ بْنَ عَبَّاسٍ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ كَلَامًا فَقَالَا: أَوْ لَا تَأْكُلُ
أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: إِنِّي نَحْضُرُنِي

وهي رواية بها، وفاء، لكن يراء بدل الدان ويعني بمسلة بدل الحاء بغير هاء
وكلاما تصحيحات، اهـ.

قلت: طاهر هنا الكلام أنه جعل نظم «الموعظة» مرجوحاً بذكره بلغة إن
كان محمولاً، وأم يذكر في «الإصابة» إلا هنا وأم يذكر فيها حصدة، وهذا في
كس «الإصابة»^(١) أم حفيد بها، مصفرة، بنت الحارث الهلالية أخت أم الفضل
والدة ابن عباس. اسمها هرلة مصفرة، بعدم ذكرها في النهاية، وهي التي
أحدث الصبا^(٢) «لرسول الله ﷺ»، اهـ.

وقال في الأسماء: هريث بنت الحارث بن حرب الهلالية أخت ميمونة أم
المؤمنين، قيل: هي أم الحفيد لأن في الكس، قاله أبو عمر، وكانت تكث
في الأعراب، وهي التي أمنت انصاف، روى حديثها سليمان بن سيار وغيره،
أخرجه مالك في «الموطأ»، وأصل الحديث في «الصحيحين» عن سعيد بن
حبير عن ابن عباس، قال: أحدث خالتي أم حفيد بنت الحارث أم النبي ﷺ
سحبا وأقطاً وشبائاً الحديث، وأخرجه أبو داود وغيره من رواية عمر بن
حريصة عن ابن عباس، ودفعني مسند من أبي عمر النعماني من هذا الوجه بلغة
أم عتيق، والمعروف أم حفيد^(٣)، اهـ.

(فقال) ﷺ (يعبد الله بن عباس وخالد بن الوليد: كلاماً) بضم أنكاف
وتخفيف اللام بصيغة التثنية من أمر الأكل (فقالا) بصيغة التثنية في جميع النسخة
وأكثر المصرية وهو أوضح مما في نسخة الرقاعي بالانفراد (أو لا تأكل) بفتح
الهمزة لاستفهامية والواو المنفصلة (أنت يا رسول الله ﷺ) (إني نحضرني)

(١) (٢٢٣/٥).

(٢) كذا في الأصل، والمصواب: المصنف، اهـ ابنه.

(٣) انظر «المعجم» (٢٣٩/١٩).

مِنْ اللَّهِ حَاضِرَةٌ» قَالَتْ مَيْمُونَةُ: «أَتَسْقِيكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ ثَنِي عَيْنَا؟»
فَقَالَ: «نَعْبَهُ فَمَتَّى شَرِبَ قَالَ: «مَنْ أَشَى لَكُمْ هَذَا»

بِالْفَوْقِيَّةِ فِي نَوْبِهِ فِي أَكْثَرِ النَّسَبِ (مَنْ لَمْ يَحْضُرْ) فَإِنَّ مَدْحَ «الْحَلِيِّ» أَيْ
مَنْ أَمْلَأَ الْكَفَّ الْغَيْرَ بِتَاجِيهِمْ. اهـ.

«هِيَ» مُنْفَتِحٌ^(١) قَالَ الْحَارِثِيُّ: حَتَّى أَمْلَأَ الْكَفَّ، وَكَانَ لِحَدِّهِ انْصَبَّ
بِحَدِّهِ لَمْ يَتْرَكْ أَكْثَرَ لِأَحَدٍ رِيْعَهُ، كَمَا تَرَكْتَ أَكْلَ النَّوْمِ مَعَ نَوْبِهِ حَلَالًا. اهـ.

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعَ الصَّبَابِ وَشَعَةِ كَرِيْبِهِ، فَيَكُونُ مِنْ
بَابِ تَكْرِيرِ الْبَصْلِ وَالْقَوْمِ، وَإِنَّمَا أَنْ يَرِيدَ أَنْ يَأْكُلَ بِرَأْسِ عَلَيْهِ «الْوَحْيِي» وَلَا يَصْلُحُ
لَمْ يَكُنْ فِي هَذِهِ الْمَرْثِيَةِ الرُّكُوبُ الشَّهَادَةُ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: مَعَهُ إِنْ
صَحَّحْتُ هَذِهِ اللَّفْظَةَ لِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْحَدِيثِ مَا ظَهَرَ فِي حَدِيثِ ابْنِ
عَمْرٍو وَحَدَّثَ ابْنُ الْوَلِيدِ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَكُنْ يَأْكُلُ قَوْمِي فَأَمْسَى أَعَافَهُ. اهـ. كَذَا
فِي «التَّوْبِيخِ»^(٢)

وَصَبَّأَنِي فِي الْفَحْشَاءِ الْإِنْسَانِي فِي سَبَبِ تَرْكِهِ أَنَّهُ سَمِعَ يَكُونُ بِأَرْضِ قَوْمِي
فَاجِدَنِي «أَعَافَ» وَهُوَ لَفْظٌ حَدِيثِي «الْحَارِثِيُّ» قَالَ تَجَلَّيْتُ وَوَرَدَ ذَلِكَ سَبَبُ
أَخْرَجَهُ ذَلِكَ مِنْ مَوْسِلِ صَبَّأَنِي بِنِيسَارِهِ فَذَكَرَ حَدِيثَ ثَابِتٍ. ثُمَّ قَالَ:
«هَذَا بِرَأْسِ سَبَبٍ يَكُونُ صَدَقَةً لِنَسَبِ الْأَوَّلِ، وَيَكُونُ تَرْكُهُ الْأَكْلَ مِنْ «الْغَضَبِ»
كَانَ. اهـ. وَكَانَ أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى تَرْجِيحِ السَّبَبِ الَّذِي وَرَدَ فِي «التَّوْبِيخِ»،
وَأَيْلَهُ يَدِي ابْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، كَمَا يَتَّهَرُ مِنْ تَلَامِيهِ.

(قَالَتْ مَيْمُونَةُ: أَسْقِيكَ) بِمَعْنَى «الاسْتِغْنَاءِ» (يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ ثَنِي عَيْنَا) مَرْجُوحٌ
(عَيْنَا؟) فَقَالَ: «نَعَمْ» (فَمَتَّى شَرِبَ) الْمَنْزِلُ (قَالَ) «مَنْ أَشَى لَكُمْ هَذَا» (مَنْ أَشَى) حَصَلَ لَكُمْ
هَذَا الْمَنْزِلُ، قَدِمَ الْمَنْزِلُ بِدُونِهِ مِنْ أَشَى لَكُمْ فِي الْفَصْلِ لِأَنَّ مَدْحَ «الْحَلِيِّ» لَمْ

(١) مَتَّحَ ثَابِتِي (١٧٦٤).

(٢) التَّوْبِيخُ لِحَدَّثِكَ (ص: ٦٩٥)

قُلْتُ: أَهَذُلْتُ فِي أَخْبِي هَزِيلَةً. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرَأَيْتَ جَارِيَتَكَ الَّتِي كُنْتَ اسْتَأْذِنِي فِي عَقْبِهَا. أُعْطِيَهَا. أَخَذْتَ. وَجِئْتَنِي بِهَا رَجْعَكَ تَرْغِي عَلَيْهَا. فَإِنَّهُ خَيْرٌ لَكَ».

نكر معادة معروفة، بخلاف الميسر، فإن هديته كانت معادة معروفة، طامناً فاني هديتها في بيوتها ﷺ، وسأل عنه بعد الشرب لأجل الجزاء، كما يدل عليه الكلام: «إني»، (فقال): (معمرة): (أهدته لي أعني هزيلة) المذكورة، وكانت رضي الله عنها - أحدث عدة أشياء، ذكر منها الضب والأظف والمسنن في رواية سعيد بن حبيب في «البحار».

(فقال رسول الله ﷺ) معاملة لمعمرة - رضي الله عنها - (أرأيتك) بكسر التاء، والكاف أي «عزيتني عن ذلك في شأن (جارياتك) وكانت سوداء، كما عند السامي، قال المحافظ: لم أقف على اسمها، كذا في «الترغفاني».

قلت: ذكره المحافظ في حديث عن معمرة - رضي الله عنها - جارياتها الأتي قريباً، فإن كان، التخصيص واحدة فذاك، وإلا فهي وقعة أخرى، كما يظهر من اختلاف الساميين في المعصن (التي كنت استأذنتني) كذا في أكثر النسخ بدون الياء للتخفيف. وفي بعض النسخ المعصية «استأذنتني» بالياء غنى الأصل، قال المزيدي: وفي نسخة «سألتني» (في عتقها) قبل ذلك (أعطيها) بفتح الهيمزة بصيغة الأمر أي هل ترى أن نعطيها (أخذت) هزيلة المذكورة (وصلني) بكسر الصاد واللام المخففة (بها وحمت) بكسر الهمزة (ترعى) الجارية (عليها) أي على أخذها، وفي «المحلى». ترعى أخذت عنيها أي مواشها (فإنه خير لك) من عتقها.

قال الياسي: «يحتمل أنه يريد بذلك المكاتبة» أي على ما بحث به من هديتها، وأن ذلك من مكارم الأخلاق، فمن رد عليه من أمته إنراً حتى قدم

شحنة أن بكافته على مواسلته بما يكون أفضل من ذلك، ويحتسب أن يكون احتار ذلك ابتداءً. وراه أفضل من عتقها، لأن العتلة أعظم أجراً من العتقة، ولأنه كان في وقت شدة بالمدينة وكان اتفق ضياراً بالعتق، فجعل ذلك حياً لها بمعنى أنه أعظم أجراً وأفضل للرحم، اهـ.

وأخرج البخاري في «صحيحه»^(١) عن ميمونة - رضي الله عنها - أنها اعتقت وليمة وفيه نسيان النبي ﷺ، فلما كان يومها الذي يدور عندها فيه قالت: أشعرت يا رسول الله أني أعتقت وليدني؟ قال: «أو فعلت؟» قالت: نعم، قال: «أما إليك لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك»

فإن المحقق^(٢) قوله: «أعتقت وليدة أي حارة، وفي رواية النسائي من طريق آخر عنها «أنها كانت لها حارة مودة» ولم أقف على اسم هذه الحارة. ويزيد النسائي من طريق أخرى عن الهلالية زوج النبي ﷺ، وهي ميمونة هي أصل هذه الحادثة أنها كانت سألت النبي ﷺ خادماً، فأعطاه خادماً فأعتقتها.

وقوله: «كان أعظم لأجرك»، قال ابن بطال: فيه أن هبة ذي الرحم أفضل من العتق، ويؤيد ما رواه الترمذي وهبه وصححه ابن حبان وابن حزيمة من سليمان بن عامر النخعي مرفوعاً «الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذي الرحم صدقة وصلة» لكن لا يلزم من ذلك أن تكون هبة ذي الرحم أفضل مطلقاً لاحتمال أن يكون المسكين محتاجاً ونفعه بذلك متدياً والآخر بالعكس. وقد وقع في رواية السائي المذكورة: «أفلا فديت بها بنت أعبك من رعاية النعم؟» فبين الوجه في الأولوية المذكورة، وهو احتياج قريبها إلى من يخدمها، وليس في الحديث حجة على أن هبة الرحم أفضل من العتق؛ لأنها رغبة عين. والحق أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال، اهـ.

(١) ح (٢٥٩٢)

(٢) فتح الباري ٥/ ٢١٨

١٧٤٤/١٠ - وَحَقَّقَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي
أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ خَنْبَلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ - عَنْ خَالِدِ بْنِ
الْوَلِيدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ:

١٧٤٤/١٠ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن أبي أمامة) أسعد، (بن
سهل بن حنيفة) الأنصاري، وسهل يفتح السين المعهلة وسكون الهاء مكرراً في
جميع النسخ المصرية، فلما في النسخ الهندية ملفظ سهيل يعني مصغراً تحريف
من التامع، فإن سهل بن حنيف الأنصاري الأوسي السري، صحابي شهير،
يربط أبي أمامة بن سهل يعني بالشكير، ذكره البخاري في «صحيحه».

(عن عبد الله بن عباس عن خالد بن الوليد بن المغيرة) قال ابن
عبد البر^(١)، هكذا رواه يحيى والنعماني وابن القاسم وجماعة، ورواه ابن بكير
عن ابن عباس وخالد أهما دخلا مع رسول الله ﷺ بيت مسومة، وتابعه قوم،
وكذا رواه معمر عن الزهري - اهـ.

قلت: هكذا أخرجه البخاري برواية القطامي عن مالك، قال الحافظ^(٢)،
وهي رواية يونس عن الزهري أخرجه أبو أمامة أن ابن عباس أخبره أن خالد بن
الوليد الذي يقال له سبرة، أنه أخبره أخرجه البخاري في الأضعف، وهذا
الحديث مما اختلف فيه على الزهري، هل هو من مسند ابن عباس أو من
مسند خالد، وكذا اختلف فيه على مالك، فقال الأكثر عن ابن عباس عن
خالد، وقال يحيى بن بكير في «الموطأ» وطائفة عن مالك بسند: عن ابن
عباس وخالد أهما دخلا، وقال يحيى بن يحيى النعماني عن مالك بلفظ عن
ابن عباس قال: دخلت أنا وخالد على النبي ﷺ، أخرجه مسلم عنه، وكذا
أخرج عن معمر عن الزهري بلفظ عن ابن عباس قال: أني لني ﷺ، ونحو
في بيت مسومة بضمين مشوبين

(١) «التهذيب» (٦/٢٤٢).

(٢) «فتح الباري» (٩/٦١٣).

أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَيْتٌ مَيْمُونَةٌ رُوحُ النَّبِيِّ ﷺ، فَأُتِيَ بِضَبٍّ مَخْلُوفٍ فَأَقْبَضَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ نَقَضُ الشُّوَّةَ الْكَلْبِيَّةَ فِي نَيْتِ مَيْمُونَةٍ.....

والجميع من هذه الروايات أن ابن عباس - رضي الله عنهما - كان حاضراً للقصّة في بيت سائلة ميمونة، كما صرح به في إحدى الروايات، وأنه استنتج خيراً من شيء منه كونه الذي كان حاضر الرسول عن حكم الصب، وأخبر الأكل أيضاً، فكان ابن عباس ربما يراه به، ويؤكد ذلك أن محمد بن فضال حدث به عن أبي أمامة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وهو في بيت ميمونة وعنده خالد بن الوليد - رضي الله عنه - الحديث أخرجه مسلم، اهـ.

(أنه) أي خالداً (دخل مع رسول الله ﷺ بيت) بالتحنية بين المرحومين، وعرفية، هنا في التسخين الهندي، بأن يكون بدل التحنية تحريف من التامع أي دخل في مديك خاتمة (ميمونة) أم نسيمة (زوج النبي ﷺ فأتى) بضم الهيمه بناء المحجول (بضبط معنود) بفتح نعيم وسكون الحاء السهلة وحسم النون ثمرة ذات معجمه، أي مشوي بالحجارة المتحدة في حفرة في الأرض، وكان من ومن أهل المدينة كما في الحمولة، يقال حنط ومحنط، كفضل ومقتول، والله قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا بَنِي إِسْرَءِيلَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عَنِ الْمَدِينَةِ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾. وفي نسخة: عن منقاموس: حذ الشاة يحنطها حنطاً وحذاً: شواهاً. وحمل فوقها حجارة مضمات لينفخها، فهي منبذ، اهـ.

قال الخطوط: رشح في رواية معمر بن ميمونة، وشوي، والمجنود، أحسن، ونظام في رواية ميمونة أن أحب ميمونة - وهي الله عنها - كان، أعدته.

(فأقْبَضَ) فتح الهيمه وسكون الهاء، أي مد وأمال يده، رشح في رواية موسى عند النحوي: وكان رسول الله ﷺ في ما يقدم يده للطعام حتى سبي له (إليه) أي إلى ضب (رسول الله ﷺ بيده) الشريفة لآخذه (فقال بعض النسوة الكلابي في بيت ميمونة) قال الحافظ: وفي رواية يونس: قتال امرأة من النسوة

أَخْبَرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ. فَقِيلَ: هِيَ غَسَّةٌ بِأَسْوَاقِ اللَّهِ. فَرَفَعَ يَدَهُ فَقُلْتُ: أَسْرَامُ خُو بَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: لَا. وَكَتَبَ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي.....

الحصيرة: «أخبرني رسول الله ﷺ ما قدمني له، هو النضيب يا رسول الله، وكذا المرأة أراحت أو غيرها يحرقها، فلما تم يخبروا ما حدث هي فأحدثت»

وفي حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - عند البخاري قال: كان ناس من أصحاب النبي ﷺ معهم سعد بن أبي وقاص، فذهبوا يأكلون من لحم، فتأذنتهم امرأة من عترة أزواج النبي ﷺ، وتسلم من علي بن زيد بن الأصم عن ابن عباس أنه سماع عن سعد بن عبيدة وخندعا القضي عن عباس وحذانه بن الوليد وامرأة أخرى، إذ قرب إليهم حذانه عليه السلام، فأما أراد النبي ﷺ أن يأكل تألب له عيمونة: إنه لحم صبي فكذب بده، فعرف بهذه الرواية اسم النبي أبيهم في الرواية الأخرى، اهـ.

أَخْبَرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ (يعلم فقيل) والثانية عيمونة كما تقدم (هو ضب) يا رسول الله، فرفع رسول الله ﷺ يده: التبرئة عن النضيب قال خالد: (فقلت: أحرام) بهيمة الاستسقاء (هو يا رسول الله؟ فقال) ﷺ (لا، ولكنه لم يكن بأرض قومي) أي مكة، قال ابن العربي: عترة من ناس النضر على هذه المنطقة من الصحابة عترة بأرض الصحابة قال: فإن أراد تكذيب الخبر فقد كذب هو، فإنه ليس بأرض الصحابة منيا شي، أو ذكرت له غير اسمها أو حدثت بعد ذلك، وكذا أنكروا ابن عبيد الله ومن تبعه أن يكون ملاد الصحابة من نضيب.

قال الحافظ: «ولا يحتاج إلى شيء من هذا، بل السواد يقولون ﷺ بأرض قومي، فربح فقط، فيحتمل الشيء بمكة وما حولها، ولا يمنع ذلك أن

فَأَجْدَبِي أَعَانَهُ، قَالَ خَالِدٌ: فَاجْتَرَرْتُهُ فَأَكَلْتُهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ.

هذا الحديث رواه البخاري عن حاتم بن الوليد في ٧٢ - كتاب المذابح والصيد، ٢٣ - باب الصيد - ورواه مسلم عن ابن عباس في ٢٤ - كتاب الصيد والمذابح، ٧ - باب إباحة الصيد، حديث ١٢.

نكون موجودة سائر بلاد الحجاز، وقد وقع في رواية يزيد بن الأصم عند مسلم «فَعَانَا عُرُوسُ بَلَدَيْنَا»، فقرب إلينا ثلاثة عشر ضأً هاتلاً، «تارداً» الحديث، فهذا يدل على كثرة وجدانها بثلث الديار، اهـ.

قلت: وفي رواية لمسلم عن أبي سعيد قال رجل: يا رسول الله إنا بأرض مصبة فما تأمرنا، الحديث وفي أخرى له: أُنْ أَرَابِي أُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَنَ: إني في عائط مصبة، الحديث. قال الحافظ: مُصْبِيَةٌ بضم أوله وكسر الصمجة أي كثيرة الضرب، اهـ. وفي الطحاوي: عن عبد الرحمن بن حنبل تزلت أرضاً كثيرة الضرب، الحديث. وعلم منه أنها كانت كثيرة في بعض البوادي، لكن مع ذلك لم يأكله ﷺ. كما في رواية يزيد بن الأصم عن ابن عباس عند مسلم: هذا لحم لم أكنه قط.

(فَأَجْدَبِي أَعَانَهُ) بفتح الهمزة وهين مهملة وإزاء خفيفة، «فأجذب» من عذب الشيء أعانه، أي أكره أكله، وفي رواية سعيد بن جبير «فأجذب» النبي ﷺ يستقذرونه (قال خالد) بن الوليد (فاجتررته) بجيم مكنة وفوقية مفتوحة ورائين، هذا هو المعروف في كتب الحديث، وبضم بعض شراح المصنف بزاي قبل التاء، وخلفه الثوري، كذا في (الفتح) (فأكلمته) بضم التاء (ورَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ) زاد يونس في روايته «إني»، كذا في (الفتح). وفي رواية لمسلم والطحاوي واللفظ أنه عن ابن عباس قرب إلى رسول الله ﷺ لحم، فمد يده يأكل، وقالت ميمونة رضي الله عنها: يا رسول الله إنه نحره صلب، فكف يده، ثم قال: هذا لحم لم أكله قط، فأكل الفضل بن عباس وخالد بن الوليد وامرأة كانت معهم، وقالت ميمونة رضي الله عنها: لا أكل طعماً لم يأكله رسول الله ﷺ.

١١/١٧٤٥ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا نَادَى رَسُولَ اللَّهِ
.....

١١/١٧٤٥ - (مالك عن عبد الله بن دينار) السدني مولى ابن عمر
- رضي الله عنهما - رواه ابن بكير عن مالك عن دفع. قال ابن عبد البر:
وهو صحيح محفوظ عنهما جميعاً، اهـ. قلت: رهن كليهما رواه مسلم في
أبو داود^(١) (عن عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما (أن رجلاً نادى
رسول الله ﷺ) وأخرجه البخاري في «صحيحه»^(٢) برواية عبد العزيز بن مسلم
عن عبد الله بن دينار قال: سمعت ابن عمر - رضي الله عنهما - يقول: قال
النبي ﷺ: «الغضب لست آكله ولا أحرمه».

قال النجاشي^(٣): كذا أورده مختصراً، وأخرجه مسلم من طريق
إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار بنفض: سئل النبي ﷺ عن الغضب؟
فقال: «لا آكله ولا أحرمه». ومن طريق نافع عن ابن عمر: سأل رجل
رسول الله ﷺ، زاد في رواية عن نافع أيضاً وهو على الصحيح، وهذا السائل
يحتمل أن يكون خزيمه بن جزة.

فقد أخرج ابن ماجه^(٤) من حديثه، قلت: يا رسول الله ما تقول؟ فقال:
«لا آكله ولا أحرمه» قال: قلت: فإني آكل ما لم تحرم، وسننك ضعيف، وعند
مسلم والسناني من حديث أبي سعيد قال رجل: يا رسول الله إنا نأرض مضجعة،
فما تأمرنا؟ قال: «ذكر أي أن أمة من بني إسرائيل مسخت، فقام بأمر وام بنته.
وهذا يمكن أن يفسر ثابت بن دبيعة، فقد أخرج أبو داود والسناني من حديثه.
قال أصبغت صبابة فتوت منها ضياء، فأنبت به رسول الله ﷺ، فأخذ عوداً فعدّ

(١) أخرجه مسلم في الصحيح (١٩٤٣)، وابن ماجه في ألفيد (٦٣٤٦).

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (٥٥٣٦).

(٣) فتح تاريخ (٦١٣/٩).

(٤) سنن ابن ماجه (٣٩٤٥).

فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا تَرَى فِي الثَّغْبِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«لَسْتُ بِأَكَلِهِ وَلَا بِمُخْرَمِهِ».

هذا الحديث أخرجه: ترمذ بن م (٢٦) ، كتاب الأطعمة، ٣ - باب ما جاء
في أكل الصب (قال أبو يحيى: هذا حديث حسن صحيح)

به أصححه. الحديث، في آخره: فلم يكل ولم يشرب، وسنده صحيح، اهـ

قلت: ووجه أن كانت من دابة مدي، أن الحافظ نفساً في الثغيب.
ثابت بن ربيعة أبو سعيد النملي صحابي جليل، وفي التهذيب^(١): «البحري
الأنصاري، له ولاية صحبه، وقال العسكري: شهد حيرة، اهـ».

وعند المسند في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه^(٢) عن أبي سعيد
أن أعرابياً أتى رسول الله ﷺ، فقال: إني في غائط^(٣) مضطرب ولم أجد ماء
أغتر به، قال: دسم يحد، فقلنا: عاوده، فعوده، فلم يجد ثلاثاً، ثم ناداه
رسول الله ﷺ في الثالثة، فقال: يا أعرابي! إن الله آمن أو غضب على سبط
من بني إسرائيل، الحديث. تفسيره ثابت بن دبة بعد عذابي

(فقال: يا رسول الله ما ترى في الصب) على مذكول أم لا؟ (فقال
رسول الله ﷺ: لست بأكله) باب الجمعة على صيغة الماعى (ولا بمخرمه) تشديد
الراء المكسورة، صيغة الماعى من التحريم، و، وقع في بعض الروايات عن
أبي عمار: لا كنه ولا أحبب عنه ولا تحله ولا أخرمه.

يسمى الحافظ في «المنع» في المذهب عليه. والنعوت في الروايات، ولا
كنه ولا أخرمه، وما في معناه.

(١) (١٧/٢)

(٢) صحيح مسلم (١/٦٦١)

(٣) الغط، الأضحية (١/٦٦١)

معيائب أحواله، إلى أن قال^(١): وفي «الميزان»^(٢) للذهبي في ترجمة أحمد بن زُرارة المدني يستند مظلم من أنس - رضي الله عنه - قال: إن السي عليه السلام قال: «كيف أنتم إذا كان في زمن يكون الأمير فيه كالأسد الأسود، والحاكم فيه كالذئب الأمعط، والمهاجر فيه كالكلب الهزار، والمزمع بهم كالشاة الوثقى بين الغنم ليس لها مأوى، فكيف حال شاة بين أسد وذئب وكلب؟»^(٣).

وفي «أسامي أبي بكر القطيعي» من أبي انعماء قال: صلى بنا رسول الله ﷺ فمر بنا كلب، فما بلغت يده رجله حتى مات، فلما اصرف رسول الله ﷺ من صلاته قال: «من الداعي على هذا الكلب أنفأ؟» فقال رجل من القوم: أنا يا رسول الله، فقال: «ما قلت؟» قال: اللهم إني أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت الشان، تدفع السموات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام، اتقني هذا الكلب بما شئت، فقال^(٤) النبي ﷺ: «لقد دعا الله عز وجلّ باسمه الأعظم، الذي إذا دُعي به أجاب، وإذا سُئِلَ به أعطى»، والحديث في «السنن الأربعة» ومسنند أحمد وكتايب الحاكم وابن حبان خبر قصة الكلب.

وأخاد الطبراني من حديث عمر - رضي الله عنه - أن هذه الصلاة كانت صلاة العصر يوم الجمعة، وأن الرجل الداعي على هذا الكلب سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه -، فقال له النبي ﷺ: «يا سعد! لقد دعوت في يوم وساعة بكلمات، لو دعوت بهن على من في السموات والأرض استجيب لك، فأبسر يا سعد»، اهـ.

(١) (٢/٢٨٧).

(٢) (١٢/٩٨).

(٣) أسرجه الترمذي كتاب الدعوات ج (٣٤٧٥).

١٧١٦/١٢ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ حَصِيفَةَ أَنَّ
النَّسَائِيَّ بْنَ يَزِيدَ أَكْثَرَهُ ثُمَّ سَمِعَ سَفْيَانَ بْنَ أَبِي زُهَيْرٍ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ
أُرَادِ شَوْهَدَ، مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ إِحْدَانُ بَنِي إِسْرَافِيلَ عَنَّا
بَابُ التَّسْبِيحِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَقْنَى ...»

١٧١٦/١٣ - أَخْرَجَهُ أَبُو نَضْرَةَ^(١) فِي حَدِيثِ أَبِي مَرْوَانَ قُصَّةَ التَّكْلِيفِ،
وَبِهِ زِيَادَةٌ مِنْ حَيْثُ يَذْكُرُ أَنَّ الْقَلْبَ هَذَا التَّكْلِيفُ مَا نَسِيتَ وَحَدَّثْتَ أَوْ
حَدَّثَ شَرَفٌ فِي تَجْوِيزِي فِي «تَلْفِيحٍ» وَقَالَ: هَذَا الْقَلْبُ أَبُو عَدْنَانَ الْفَرَزَجِيُّ. أَمَّا
قَوْلُهُ: «وَلَا مَنَعَ مِنْ تَجْبِيعِ مَا نَسِيتَ» قَالَ الْمَدِينِيُّ^(٢): «وَمِنْ خَوَاصِّ التَّكْلِيفِ
الْمَنْعِيَةِ لَهُ لَا يَنْعَى عَنْ ذِمَّةِ شَيْءٍ» اهـ

١٧١٦/١٤ - (مَالِكٌ عَنْ يَزِيدَ) مَدِينِيَّةٌ أَمَّا يَزِيدُ (ابْنُ حَصِيفَةَ) بَضْعُ الْخَدَّ
الْمَحْمُودِ وَفِيهِ عَصَاةٌ تَحْمِلُهَا مَسْبُوتٌ إِلَى جَدِّهِ. فَأَمَّا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
أَخِي النَّسَائِيِّ بْنِ يَزِيدَ (أَنَّ النَّسَائِيَّ) يَزِيدُ بْنُ يَزِيدَ. التَّكْلِيفُ الْخَصَائِي الْمَصْعَرُ (أَخْرَجَهُ
أَنَّهُ) أَيْ التَّكْلِيفُ (سَمِعَ سَفْيَانَ بْنَ أَبِي زُهَيْرٍ) هَذَا الْفَرَزَجِيُّ الْمَدِينِيُّ وَفِيهِ الْخَدَّ
مَصْعَرًا (وَهُوَ) أَيْ سَفْيَانُ (رَجُلٌ مِنْ أُرَادِ) بَضْعُ التَّحْمِيلِ وَتَكْوِيدُ. أَوْ يَزِيدُ (مَدِينِيَّةٌ
(شَوْهَدَ) فَمِنْ أَهْلِ التَّحْمِيلِ وَتَكْوِيدُ. أَوْ يَزِيدُ (مَدِينِيَّةٌ) هَذَا الْفَرَزَجِيُّ الْمَدِينِيُّ وَفِيهِ الْخَدَّ
أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (مَنْ أَقْنَى) هَذَا فِي فَضْلِ الْمَدِينِيِّ أَوْ يَزِيدُ بْنُ يَزِيدَ (وَعَلَى الْحَدِيثِ
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْلَمَةَ^(٣) عَنْ مَالِكٍ هَذَا إِسْنَادًا

(وَهُوَ) أَيْ سَفْيَانُ (يُحَدِّثُ) أَحَادِيثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (فَأَمَّا) كَأَنَّ (مَدِينِيَّةٌ
عَنْ بَابِ السَّجْدِ) الْبُخَارِيُّ (فَقَالَ) سَفْيَانُ فِي جَمْعِهِ أَحَادِيثَهُ (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ مَنْ أَقْنَى) مَا تَلَفَحَ زَاوِيَتُهُ أَفْطَحَ مِنْ لُغَةِ التَّكْوِيدِ. وَهِيَ الْإِفْطَاحُ، قَالَ

(١) مَسْرُوعٌ (٢٥٤٥) (١٧١٦).

(٢) أَمَّا - أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥٤٥) (١٧١٦).

(٣) هَذَا فِي الْإِسْنَادِ. وَهَذَا أَيْ الْبُخَارِيُّ أَخْرَجَهُ بِرَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ،
يَعْنِي وَفِي الْحَدِيثِ (٢٥٤٥) (١٧١٦).

كَلْبًا لَا يُغْنِي عَنْهُ زُرْعًا

الحافظ : يقال اقنى الشيء إذا انخذه للدخار ، وفي البخاري برواية أبي هريرة يلتقط من أمست^(١) . قال الحافظ : الحراء بالأمساك هو الأفتة . الحديث الثابت ، وفي رواية مسلم وغيره من اتخذ^(٢) كلباً مومنون صفة (لا يغني عنه) أي لا يحفظ له (زرعاً) وفي البخاري من حديث أبي هريرة : من أمست كلباً فإنه ينقص كل يوم من عماله فبراط إلا كلب حرث أو ماشية وفي رواية لأبي هريرة : إلا كلب عنم أو حرث أو صيده فإن الحافظ^(٣) : أما زيادة الزرع ، فقد أنكره ابن عمر .

ففي مسلم من طريق عمرو بن دينار عنه أن النبي ﷺ أمر بقتل الكلاب إلا كلب صيد أو كلب عمى فليل لأبن عمر - رضي الله عنه : إن أب هريرة رضي الله عنه يقول : أو كلب زرع ، فقال ابن عمر - رضي الله عنه : إن لأبي هريرة زرعاً ، وقال : إن ابن عمر - رضي الله عنهما - أراد بذلك الإشارة إلى تثبيت رواية أبي هريرة ، وأن سبب حفظه لهذه الزيادة أنه كان صاحب زرع ، ومن كان مشغلاً بشيء احتاج إلى تعرف أحكامه .

وقد وافق أبا هريرة على ذكر المزرع مسلمان بن أبي زهير في حديث الثابت ، وأخرجه البخاري ، وعبد الله بن معقل عند مسلم في حديث أوله وأمر بقتل الكلاب ، ورخص في تلك الغنم والحمير والزرع ، اهـ .

قال النووي^(٤) : ذكر مسلم هذه الزيادة ، وهي اتخذته للزرع من رواية ابن معقل ومسلمان بن أبي زهير ، وذكرها أيضاً مسلم من رواية ابن الحكم عن ابن عمر - رضي الله عنهما - ، فيحتمل أن ابن عمر - رضي الله عنهما - إنما رواها عن أبي هريرة ونحوها عن النبي ﷺ رواها عنه بعد ذلك ، وزادها في حديثه

(١) متح التاري (١/٥٢) .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (١٠/٢٣٦) .

وَلَا ضَرْعاً نَقْصَ مِنْ غَنِيهِ

الذي كان يرويه يدرتها، ويحصل منه تذكر في وقت أنه - معها من - فني بفتح، فرواها ونسبها في وقت أخرى فتركها، اهـ.

قلت: وعلى هذا فيكون معنى قوله - رضي الله عنه -: إن لأبي هريرة درجة أنه تذكر ذلك اللفظ لاحتياجه إليه، ونسبته لعدم اشتغافني بذلك، وفي الزرقاني: قال عباس: المراد بكلب الروح الذي يحفظه من الخسر بالليل والنهار، لا الذي يحفظه من السارق، اهـ.

(ولا ضرعاً) بفتح الضاد المعجمة وسكون الراء، قال النووي: المراد بانفسخ المشايبة، كما في سائر الروايات، اهـ. وفي الزرقاني: ^(١) قال عباس: كلب المشايبة الذي يسرح معها لا الذي يحفظها من السارق، وقد أجاز مالك اتخاذها للحفظ من السارق، اهـ. قال الزرقاني: يعني إلحاقاً لما في معنى المتخصص عليه به، كما أشار ابن عبد البر، اهـ.

وفي المنقذ ^(٢): قال مالك: لا بأس باتخاذ الكلاب للمواشي كلها، قيل له: فالتحاسن الذين يرثمون ذوابهم، فيتخذون الكلاب قال: هي من المواشي.

وقال مالك: أرى الحبيب تزرع أو ضرع لها يكون من المواشي في الصحاري، وأما ما جعل في الدور فلا يعجني، ولا يعجني أن يتخذ الخراف المخصوص الذين يفتحون الأبواب ويخرجون الدواب، لا أن يكون يسرح معها في العرعى، وقال مالك: لا يعجني أن يتخذ المسافر كلباً بحرسه، اهـ.

(نقص من أجر عمله) كذا في المصرية، وفي التهذيب بفتح من عمله، والهاء في واحد، والمراد بالعمل المأضي أو الأني مختلف فيه. قال الحافظ:

(١) شرح الزرقاني، (١/ ٣٧١)

(٢) (٧/ ٢٨٩).

كُنْ يُؤْمَرُ قِيْرَاطُهُ

يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْعُقُوبَةُ تَقَعُ بَعْدَ نَقْضِ الْفِعْلِ حَقًّا قِيْرَاطُ مَا كَانَ يَحِلُّ مِنَ الْخَيْرِ لَمْ يَلَمْ يَتَّخِذْ الْكَسْبَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْتِخَاءُ حَرَامًا، وَالْمُرَادُ بِالنَّقْضِ أَنْ لِإِثْمِ الْحَامِلِ بِاتِّخَاذِهِ بِوَازِي فَذَرِ قِيْرَاطُ أَوْ فَيُرَاطِيْنِ مِنْ أَمْرٍ يَنْتَقِضُ مِنْ ثَوَابِ عَمَلِهِ الْمَتَّخِذِ فَذَرِ مَا يَنْتَقِضُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ بِاتِّخَاذِهِ، وَهُوَ قِيْرَاطُ أَوْ قِيْرَاطُتُ، وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: الْمُرَادُ أَنَّهُ يَوْمَ أَنْ يَتَّخِذَهُ تَكَانَ عَمَلُهُ كَامِلًا، فَيَذَرُ الْفَتَاءُ نَقْضَ مِنْ ذَلِكَ الْعَمَلِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْقَضَ مِنْ عَمَلٍ مَقْصُودٍ وَإِنْ أَرَادَ لِيُجِبَ عَمَلُهُ فِي الْكَمَالِ عَمَلٌ مِنْ لَمْ يَنْجِزْهُ.

قَالَ الْحَافِظُ^(١): وَمَا أَقْعَادُ مِنْ عَمَلِ الْجَوَازِ مُتَنَازِعٌ فِيهِ، فَهَذَا حُكْمِي بِرُؤْيَا فِي «التَّحْرِيمِ» اخْتِلَافًا فِي الْأَجْرِ، مِنْ يَنْقَضُ مِنْ الْعَمَلِ الْمَخْصِي يُؤْتَمَرُ؟ أَوْ.

قَالَ الْبَاسِي: مَعْنَاهُ عِنْدِي نَقْضٌ عَنْ عَمَلِهِ، وَإِنْ كَانَ حَبْلُهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ أَنْ عَمَلُهُ لَا يَنْقَضُ، فَلَا يَبْلُغُ مِنْهُ مَا كَانَ يَبْلُغُهُ عُقُوبَةُ إِنْ عَمِلَ عَمَلًا بِاتِّخَاذِ كَلْبٍ، أَوْ.

(كُلُّ يَوْمٍ) أَيُّ نَقْضٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ (قِيْرَاطُ) بِكَسْرِ الْفَاءِ، وَيَكُونُ أَيْضًا قَالَ صَاحِبُ «الْمَحْصِي» الْقِيْرَاطُ فِي الْأَصْلِ نَقْضٌ تَارِكٌ، وَالْمُرَادُ هُنَا مَعْنَاهُ مَعْلُومٌ عِنْدَ اللَّهِ، هـ. قَالَ النَّاسِي: الْقِيْرَاطُ يَذَرُ مَا لَا يَعْنِيهِ إِلَّا إِيَّاهُ، هـ.

وَالْحَافِظُ: اخْتَلَفَ فِي الْقِيْرَاطِ الْمَذْكُورِينَ هُنَا هَلْ هُمَا كَالْقِيْرَاطِ الْمَذْكُورِينَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْحِزَّةِ وَآثَرِهَا؟ فَقِيلَ بِالنِّسْبَةِ، وَقِيلَ: أَلَّا يَكُونُ فِي الْحِزَّةِ مِنْ بَابِ الْعَقْبِ، وَاللَّذَانِ هُنَا مِنْ بَابِ الْعُقُوبَةِ، وَبَابُ الْعُقُوبِ أَرْبَعٌ مِنْ شَرِّهَا هـ.

(١) «فتح الباري» (٧/٥)

قَالَ: أَتَيْتُ سَمِعْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: إِي وَرَبِّ هَذَا الْمُسْجِدِ.

أحده البخاري في ٩١ - كتاب الحرث والمزاولة، ٣ - باب قضاء الكلب للحرث. ومسلم في ٣٢ - كتاب المساقاة، ٦٠ - باب الأمر بقتل الكلاب. حدث ٦٦.

وفي البخاري^(١) من حديث أبي هريرة * من شئنا الجنائز، متى يصلي فله قيراط، ومن شهد حتى تدفن كان له قيراطان، قيل: وما القيراطان؟ قال: مثل لجبين العظيمين. قال الحافظ: وفي رواية لمسلم * أصغرهما مثل أحد، وحط الكلام على مقدار القيراط وذكر حديث أبياب، وقال: قال النووي وغيره لا يلزم من ذكر القيراط هي لجنتين تساويهما لأن عمده الشارع تعظيم الجينات وبخفيف مقابله، اهـ.

(قار) السائب لثمان تبت منه الحديث. (أت سمعت هذا من رسول ﷺ؟) وقال الحافظ: فيه التثبت في الحديث (قال) سفيان: (أي) بكسر الهمزة وسكون آباء، حرف جواب بمعنى نعم (ورب هذا المسجد) الراو للقبه هكذا لفظ البخاري، وفي رواية سليمان بن بلال * ورب هذه القبلة. قال الحافظ: أقدم لمؤيد، وإن كان السماع مضاعفاً، اهـ.

قال الحافظ^(٢): قال ابن عبد البر * في قوله: * نقص من عباده * ما يشير إلى أن اتخاذها ليس بمحرم؛ لأن ما كان اتخاذاً محرماً أدبغ اتخاذاً على كل حال، سواء نقص أو لم ينقص، فدل ذلك على أن اتخاذها مكروه لا حرام، ونعمته الحافظ بأن ما أذعن من عدم التحريم واستند له بما ذكر ليس ملازم، بل يحتمل أنه تكون المشوبة تقع بعدم التوفيق للعقل، ويحتمل أن يكون الانخاذ حراماً، والمواد بالنقص أن الإثم الناجم بالخذاء، بوري فخر قيراط، اهـ.

(١) صحيح البخاري (ج ١٢/٤)، وصحيح مسلم (١٩٤٥).

(٢) فتح الباري (٦/٥)، وانظر المصنف (٢١٩/٦٤).

قال النووي^(١): أما اقتناء الكلب، فمذهبتنا أنه يحرم اقتناؤه بغير حاجة، ويجوز تلمصه والزرع والماشية، وهل يجوز تحفظ الدُّور، والدُّروب، ونحوها؟ فيه وجهان: أحدهما لا يجوز؛ لظواهر الأحاديث، وأصحهما يجوز، قياساً على الثلاثة، عملاً بالعلة المفهومة من الأحاديث، وهي الحاجة، وهل يجوز اقتناء الجرو وتربيته لتصيد أو الزرع أو الماشية؟ فيه وجهان، أحدهما جوازه، اهـ.

وقال الموفق^(٢): لا يجوز اقتناء الكلب إلا كلب الصيد أو كلب ماشية أو حرث؛ لحديث أبي هريرة المتفق عليه، وإن اقتناه لتحفظ البيوت لا يجوز، للغير المذكور، ويحتمل الإباحة، وهو قول أصحاب الشافعي؛ لأنه في معنى الثلاثة، فيفاس عليها، والأول أصح؛ لأن قياس غير الثلاثة عليها يبيح ما يتناول الخير بتحريمه.

وأما تربية الجرو الصغير لأحد الأمور الثلاثة، فيجوز في أقوى الوجهين؛ لأنه قصده لذلك، فيأخذ حكمه، ولأنه لو لم يتخذ الصغير ما أمكن جعل الكلب لتصيده، إذ لا يصير معتمداً إلا بالتعظيم، ولا يمكن تعليمه إلا بتربيته، والوجه الثاني: لا يجوز؛ لأنه ليس من الثلاثة، اهـ.

وقال النووي^(٣): اختلف العلماء في سب نقصان الأجر باقتناء الكلب، فقيل: لا يمنع الملائكة من دخول بيته بيبع، وقيل: لما ينحق المأز من الأذى من ترويع الكلب لهم وقصده إيائهم. وقيل: إن ذلك عقوبة له لا تؤخذ ما نهى عن اتخاذه وعصيانه في ذلك، وقيل: لما يبتلى به من وشوغي في غفلة صاحبه، ولا يغسله بالماء والتراب، اهـ.

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (١٠/١٢٢٦).

(٢) المنهاج (٦/٣٥٦).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (١٠/١٢٣٩).

١٧٤٧/١٣ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُمَيْرٍ:
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبًا ضَارِيًا.....»

وبالآخر جزم ابن عبد البر، كما حكى عنه الحافظ. إذ قال: ووجه الحديث عندي أن المعاني المتخذة بها في الكلاب من غسل الآباء سبعاً لا يكاد يقوم بها المكلب، ولا يتحفظ سها، فربما دخل عليه بالتحادها ما ينقص أحده من ذلك، ويروى أن المنصور سأل عمرو بن عبيد عن سبب هذا الحديث، فلم يعرفه، فقال المنصور: لأنه ينبج الضيف، ويروغ السائل.

قال الحافظ^(١): وقيل: سبب التفحص امتناع الملائكة من دخول بيته أو ما يلحق أعماراً من الأذى، أو لأن بعضها شياطين، أو عقوبة لمخالفة النهي أو بولوغها في الأواني عند غفلة صاحبها، فربما يتنجس الظاهر منها، فإذا استعمل في العبادة لم يقع موقع الطاهر.

١٧٤٧/١٣ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر) رضي الله عنه، وأخرجه البخاري في «صحيحه» بطرق عديدة عن ابن عمر - رضي الله عنهما - (أن رسول الله ﷺ قال: «من اقتنى أي اتخذ وأمسك (كلباً إلا كلباً) كذا في النسخ الهندية وأكثر المصرية، وليس في نسخة الترقاني لفظ كلباً في الأول، بل فيها من اقتنى إلا كلباً، وقال: هكذا ليحي، وقال غيره: من اقتنى كلباً إلا كلباً، هـ. وعلم أن المذكور في النسخ ليس رواية يحيى (ضارياً) بضاد معجمة وبالياء والنصب. أي مبدئاً لتصيد معتاداً له، وروى ضارٍ على لغة من يحذف الألف من المفحوص، كذا في «الترقاني»^(٢).

قال السنوي^(٣): الضاري هو المقلب للصيد المعتاد له، يقال: ضاري

(١) «مع الباري» (٧/٥).

(٢) «شرح الرردى» (٤/٣٧١).

(٣) «المعجم المؤدي» عن صحيح مسلم (١٠/٢٣٨).

١٧٤٨/١٤ - وَحَفَّتْنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُمَيْرٍ؛

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ.

أخرجه البخاري في: ٥٩ - كتاب بدء الخلق، ١٧ - باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم، مسلم في: ٢٢ - كتاب الحلال، ٩٠ - باب الأمر بقتل الكلاب، حديث ٤٣.

الليل آخر، وقيل: من المرض مبرأ، ومن الأكل آخر، اهـ. زاد النووي: أو القبراطان في المدينة المنورة خاصة لزيادة فضيها، والقبراط في غيرها، اهـ.

قلت: أو أخير النبي ﷺ أولاً تنقص الثبراطين، وثانياً تنقص فيمراط، عكس ما تقدم في كلام الحافظ، وذلك لأن أمر الكلاب نزل من التشديد إلى التخفيف، كما سيأتي من الأمر بقتله فنقص الثبراطين هي زمان الشدة، والثبراط في زمان الحفة، وهو الأوجه عندي.

١٧٤٨/١٤ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما (أن

رسول الله ﷺ) روى البخاري في «بدء الخلق» برواية عبد الله بن يوسف، عن مالك (أمر بقتل الكلاب) زاد مسلم من رواية عمرو بن دينار عن ابن عمر «إلا كلب صيد أو ماشية».

بسط النووي^(١) في الروايات الواردة في قتل الكلاب، منها: حدث جابر «أمرنا رسول الله ﷺ بقتل الكلاب، حتى إن المرأة تقدم من إتبادية بكلبيها، فتقتله، ثم نهى رسول الله ﷺ عن قتلها، وفأل. عليكم بالأسود السهم ذي الشمشين، فإنه شيطان»، وفي رواية ابن المغنل قال: «أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب، ثم قال: ما بلهم وإن الكلاب»، ثم رخص في كلب الصيد وكلب الغنم، وفي رواية له «في كلب الصيد والعم والزروع».

قال النووي: أجمع العلماء على قتل الكلب العقور، واختلفوا في قتل ما

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (١٠/٣٤١).

لا ضرر به، فقال إمام الحرمين من أصحابنا: أمر النبي ﷺ أولاً بقتلها كلها، ثم نسخ ذلك، ونهى عن قتلها إلا الأسود البهيم، ثم استقر الشرع على النهي عن قتل جميع الكلاب التي لا ضرر فيها سواء الأسود وغيرها؛ وبسبب ذلك لمالك حديث ابن مغفل، وقال القاضي عياض: ذهب كثير من العلماء إلى أن الأخذ بالحديث في قتل الكلاب إلا ما استثنى من كلب الصيد وغيره، قال: وهذا مذهب مالك وأصحابه.

قال: واختلف الفاتلون بهذا هل كلب الصيد ويحوى منسوخ من العموم الأول في الحكم بقتل الكلاب، وأن القتل كان عاماً في الجميع أم كان مختصراً بما سوى ذلك؟ قال: وذهب آخرون إلى حواز اتخاذ جميعها، ونسخ الأمر بقتلها، ونهى عن اقتنائها إلا الأسود البهيم، قال القاضي: وعندى أن النهي أولاً كان نهياً عاماً عن اقتناء جميعها، وأمر بقتل جميعها ثم نهى عن قتل ما سوى الأسود، وصح الاقتناء بجميعها إلا كلب صيد وزرع وماشية، قال السوي: وهذا الذي قاله القاضي هو ظاهر الأحاديث، ويكون حديث ابن مغفل بما سوى الأسود؛ لأنه عام فيخص منه الأسود بالحديث الآخر، اهـ.

قال الباسي^(١): قول ابن عمر - رضي الله عنهما - إن رسول الله ﷺ أمر بقتلها، قال عيسى بن دينار: يريد كل كلب اتخذ فغير صيد أو ماشية. قال مالك: تقتل الكلاب ما يؤذي منها، وما يكون في موضع لا ينبغي أن يكون فيها كثرة طاط، وأين ذلك مما يمنع الإحسان إليها حال حياتها، اهـ.

وقال الدميري^(٢): حمل الأصحاب الأمر بقتلها على الكلب المفقور.

(١) «العتشي» (٧/٢٨٩).

(٢) «حيات الحيوان» (٢١/١١٤).

واخلفوا في قتل ما لا ضرر فيه، فقال القاضي حسين وإمام الحرمين والماوردي والنووي في أول البيع من شرحي «المهذب» و«مسلم»: لا يجوز قتلها، وقال في باب محرمات الإحرام: إنه الأصح والأمر بفنائها منمنوخ، وعلى الكراهة اقتصر الرافعي في «الشرح» وتبعه في «الروضة» وزاد أنها كراهة تنزيه لا تحریم.

لكن قال الشافعي في «الأم» في باب الخلاف في نمن النكلب: واقتلوا النكلاب التي لا منفعة فيها حي، وجدتموها، وهذا هو الراجح في «المعاهد»، ولا يجوز اقتناء الكلب الذي لا منفعة فيه، وذلك لما في اقتنائها من مفسدات انتزيع والعقر للمزار وغير ذلك، اهـ.

وقال المرفق^(١): لا يختلف المذهب في أن بيع الكلب باطل أي كلب كان، وبه قال الشافعي، وماورد، وجوز أبو حنيفة بيع الكلب كلها، وعنه رواية في الكلب العقور أنه لا يجوز بيعه، واختلف أصحاب مالك، فمنهم من قال: لا يجوز، ومنهم من قال: الكلب المأذون في إمساكه، يجوز بيعه ويكره، ثم قال: وقتل المستنم حرام وفاعله مسيء، وكذلك كل كلب مباح إمساكه؛ لأنه محل متفق به بإباح قتله، فحرم إتلافه كإتلافه، ولا نعلم في هذا خلافاً، ولا غرم على قائله، وهذا قال الشافعي، وقال مالك وعطاء: عليه الغرم.

ولنا أنه محل يحرم أخذ عوصه لخبثه، فلم يجب غرمه بإتلافه كالخنزير، فأما قتل ما لا يباح إمساكه، فإن الكلب الأسود البهيم يجوز قتله؛ لأنه شيطان، ويباح قتل الكلب العقور، لتحليله تحميس يقتل في الحل والحرم، ذكر فيهن «الكلب العقور»، ويقتل كل واحد من هذين وإن كان معلماً، وما لا مصرة فيه لا يباح قتله، لما روي أنه ﷺ أمر بقتل الكلاب،

(١) المعنى (٦/٢٥٢).

(٦) باب ما جاء في أمر الغنم

١٧٤٩/١٥ - حَقَّقْنِي مَا لَكَ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رَأْسُ الْكُفْرِ نَحْوُ الْمَشْرِقِ، ...

حتى إن المرأة تقدم من البادية بكلبيها، فتقتله ثم نهى عن قتلها» وقال: «عليكم بالأسود البهيم ذي العظمتين، فإنه شيطان»، رواه مسلم، اهـ.

وفي «المحلى»: قال علماؤنا: إنه لا يحل قتل الكلب الأهلي إنما لم يؤذ، والأمر بقتل الكلاب منسوخ، كما في «فتح القدير»: إن لم تؤذ، كذا في «التر المختار»، والناسخ حديث جابر عند مسلم، أي المذكور قريباً.

(٦) ما جاء في أمر الغنم

قال الدميري^(١): هو الشاة لا واحد له من لفظه، والجمع أغنام وعنوم وأغنام، كذا في «المحكم»، وقيل الجوهرى: الغنم اسم مؤنث موضوع للجنس، يقع على المذكور والإناث وعليهما جميعاً، وإذا صغرتها ألقبها بالهامة فقتل. غنمة؛ لأن أسماء الجمع التي لا واحد لها من لفظها، إذا كانت لقبر الأدميين، فالتأنيث لها لازم، اهـ.

١٧٤٩/١٥ - (مالك عن أبي الزناد) ذكر الزاي وخفة نوثة، عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرمز (عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «رأس الكفر» أي بدوه وشدة أو معظمه (نحو المشرق) بالنصف؛ لأنه ظرف مستقر في محل رفع خبر لمبتدأ.

قال الباجي^(٢): يحتمل يريد - والله أعلم - فارس، ويحتمل أن يريد به أهل سعد، ويروي عنه ﷺ، ويؤيده قوله الأبي: الفخر والخلا، أي أهل الحبل والإبل والمزادين أهل الثوب، وهؤلاء كانوا أهل نجد، اهـ.

(١) حياة الحيوان (٢/٢٥٥)

(٢) ١٥٠، عن (٧/٢٩٠)

وقال الحافظ^(١): وفي رواية «قبل المشرق» بكسر القاف وفتح الموحدة أي من جهته، وفي ذلك إشارة إلى شدة كفر المجوس؛ لأن مملكة الفرس ومن أطاعتهم من العرب كانت من جهة المشرق بالنسبة إلى المدينة. وكانوا في غابة القوة والتكبر والتجبر، حتى مرق فيلكنهم كتاب النبي ﷺ، واستمرت الفتن من قبل المشرق، اهـ. وزاد صاحب «المحلى»: كرملة نجمل وقتل الحسين والجماجم وغيرها، اهـ.

قال الزرقاني^(٢): قيل: المراد كفر النعمة؛ لأن أكثر قس الإسلام ظهرت من جهته، كفتنة الجمل وصفين ونهروان وقتل الحسين وقتل مصعب بن الزبير وفتنة الجماجم، يقال: قتل فيها خمسمائة من كبار التابعين، وإثارة الفتن وإراقة الدماء كفران نعمة الإسلام، ويحتمل أن يريد كفر الجعوف، ويكون إشارة إلى وقعة النصار التي اتفق على أنه لم يقع لها نظير في الإسلام، وخروج الدجال، فلي خبر أنه يخرج من المشرق وقال ابن العربي: إنما ذم المشرق؛ لأنه كان مأوى الكفر في ذلك الزمن، ومحل الفتن ثم صمد الإيمان، اهـ.

قلت: هذه الحوادث كلها تفسر بها الأحاديث التي وردت فيها «الفتن» قبل المشرق، أما حديث الباب بلفظ «رأس الكفر» فالأوجه عندي أن المراد برأس الكفر الدجال، لأنه ليس فتنة في الإسلام أشد منه، وما من شيء إلا أنذر قومه منه، كما ورد في الأحاديث، ويكون خروجه من المشرق.

قال الحافظ^(٣): في أحواله: وأما من أين يخرج؟ فمن قبل المشرق جزماً، ثم جاء في رواية أنه يخرج من خراسان، أخرج ذلك أحمد والحاكم من حديث

(١) جمع الباري، (٢/٢٥٦).

(٢) شرح الزرقاني، (٤/٣٧٤).

(٣) فتح الباري، (١٣/٩١).

وَالْفَخْرُ وَالْخِيَلُ فِي أَهْلِ الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ، وَالْفَقْدَانِ.....

أبي بكر، وفي أخرى أنه يخرج من أصبهان، أخرجهما مسلم، اهـ. كذا في
«الإشاعة» لأشراط انبعاثه لدرزنجي، وزاد: وعند الحاكم^(١) وابن عساکر من
حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه يخرج من يهودية أصبهان. أي محله
خارجة من أصبهان، ومثله عند أحمد بن حنبل، وعند الطبراني من حديث
فاطمة بنت قيس. يخرج من هذه. يقال لها: أصبهان من قرية من قرىها، يقال
لها: رستاهاد، اهـ.

(والفخر) يفتح الفاء وسكون الحاء المعجمة، ادعاء، العظمة والكبر
والشرف. كما في «المهابة»، ويدخل فيه الإعجاب بالنفس (والخيلاء) ضم
المعجمة وفتح التحتانية والعد، الكبر واحتقار الغير، كذا في «النسج»^(٢).

قال النديمي^(٣): أراد بالفخر استفاخر بكثرة المال والنساء وغير ذلك من
مراتب أهل الدنيا، وبالخيلاء التكبر والتعظيم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَهُ لَا
يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾، اهـ.

(في أهل الخيل والإبل والفقدان) بالواو في النسخ المصرية عطف تفسير،
والواو المروية في الهدية بقا من أهل، قال الحافظ^(٤): هو يشديد المال عند
الأكثر، وحكى أبو عبيد عن أبي عمرو الشيباني أنه حققها، وقال: إنه جمع
فقدان، والفراد منه الفخر التي يحرق حليها، وقال الخطابي: الفقدان آلة الحرث
والسكة، وعلى الأول فالفقدان، جمع فدان، وهو من يعلو صوته في ليلة
وعشه وخرته بنحو ذلك، والتشديد هو الصوت الشديد، وحكى الأحفش ووقاه

(١) المستدرکة (٥٢٨/٤)

(٢) فتح الباري (٣٥٢/٦)

(٣) حياة النيران (٣/٢٥٥)

(٤) فتح الباري (٣٥٢/٦)

أهل الورى

أن المراد بالعدادين من يسكن المدائن جمع فندق، وهي البراري والمصاري،
وهو بعيد

وحكى أبو عبيدة أن العدادين هم أصحاب الإبل الكثيرة من العدائين إلى
الأنف، وعلى ما حكاه الشيباني من الخفيف، فالمراد بأصحاب العدادين على
حذف الضمة، ويؤيد الأول حديث آخر عند البحاري «وغاظة الغدود في
العدادين عند أصول أذناب الإبل»، وقال أبو العباس: «العدائون هم الرعاة،
والجفالون» اهـ.

وفي المصنف عن «القاموس»: «العداد مالك السائبين من الإبل إلى
الأنف، والشكر، قال تقيطى: ليس في الرواية إلا التشديد، وهو الصحيح
على ما قاله الأعمى وغيره» اهـ.

قال النجاشي^(١): «أهل العدادين فروى عن أناس عن مالك قال: هم أهل
الحفاء، قال مالك: سألت عن ذلك، فبطل لي: هم أهل الحفاء، وقال أبو
جدة الله: العداد ذو المال الكثير، ووصف أهل الخيل والإبل باسم أهل الكثر
والخيلاء، يحتمل أن يكون ذلك ما يعرف به أهل الخيلاء والمختر، ويحتمل أن
يكون ذلك سبب فخرهم وخيلائهم يعني المظفي وقوة أموالهم، وكونها عوناً
على ساداتهم وحاربهم» اهـ.

وفي «فتح»: قال الخطابي: إنما ذم هؤلاء لاستعجالهم بمعالجة ما هم فيه
عن أمور دينهم، وذلك بقضي إلى قسوة القلب، اهـ.

(أهل الورى) قال نحاف^(٢): بفتح الراء والموحدة أي لبسوا من أهل
المدائن لأن العرب تفتخر عن أهل الحضر بأهل البدو، وعن الناجية أهل الورى.

(١) المصنف (٦/ ٢٩٠).

(٢) فتح لاري (٦/ ٣٥٢).

وَالْمَكِينَةُ فِي أَهْلِ الْغَنَمِ

أحد من نخبة من: ١٦ - كتاب بدء الحيل، ١٦ - كتاب حيل مال البهائم
غير مع يد ضعف بعدد ومعه في ١ - كتاب الإبل، ٢١ - باب تفاصيل
هل الأسارى، ص ٥٥.

١٦/١٧٥ - وَحَدَّثَنِي نَائِثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي شُعْبَةَ

وَأَمَّا شَيْئَانِ بَعْضُهُمَا دُكِرَ لِرَبِّهِمَا مِنَ الْحَيْلِ، وَقَالَ: إِبْنُ الْحَيْلِ لَا وَرَاقَ لَهَا، وَلَا
يُكَالُ فِيهَا لِأَنَّ السَّيِّئَ مَا بَيْنَهُ، وَحَدَّثَنِي عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي شُعْبَةَ
وَمَعَهُ: أَبُو نِيٍّ الْقُدَّادِيُّ مَعَهُ.

(وَالْمَكِينَةُ) تَارِيعٌ عَلَى الْإِبِلِ، وَهِيَ مِنَ السُّكُونِ، فَالْأَحْطَى: السُّكُونُ
عَلَى الظُّعَاتِيَّةِ وَالسُّكُونِ وَالْقَوْلُ وَالْمَوَاضِعِ (فِي أَهْلِ الْغَنَمِ)

فِي أَحْطَى: إِبْنُ غَوْصٍ أَمْسَ الْعَمِيدُ، لِأَنَّهُمْ عَالِمًا بِغَرِّ أَهْلِ الْبُحْرِ فِي
السَّيْرِ وَالْكَثْرَةِ، وَهَذَا مِنْ سَبَبِ التَّخَوُّفِ وَالْخَلَاةِ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُمْ أَهْلُ الْغَنَمِ أَكْثَرُ
النَّاسِ، لِأَنَّ عَالِمًا مَا تَسْتَفِيدُ لَهُمْ مِنْ خِلَافِ بَدْعِهِ وَغَيْرِهِ، لِأَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْبُلَى،
وَرَوَى أَبُو عَاجِزٍ عَنْ حَدِيثِ أَبِي حَسَنِ أَنَّ شَيْئًا قَالَتْ لَهَا: «لَحَايَ أَمْعٍ» قَالَتْ
بَيْنَهَا وَبَيْنَهَا أَمْعٌ.

وَقَالَ التَّحْقِيقِيُّ: إِنْ قَالَ أَبُو الْفَرَادِ: غَضَّ الْحَيَّ بِحَبِّ الْخَبَرِ مِنْ بَنِي سَامِ
الْأَشْيَاءِ حَصًّا عَلَى الْمَوَاضِعِ، وَتَبَيَّنَ عَنْ إِشَارَةِ الْحَدِيثِ، وَبَرَكَ الْإِسْتِعْلَامُ
وَالظُّهَرُ، وَفِي الْأَشْيَاءِ الْقَبَائِلُ الْغَنَمُ، وَقَالَ: وَهَذَا بِحَبِّ سَنَةِ ٢٢٥ عَنْ
أَبِي حَالٍ أَمْسَ الْغَنَمِ، وَهِيَ الْإِبِلُ وَأَمْعٌ، أَمْعٌ.

١٧٥/١٦ - (مَالِكُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي

شُعْبَةَ) مِنْهَا مَاتَ مَوْحَاةٌ إِلَّا نَعِيَّ الْأَوَّلَ فَهِيَ مَكِينَةٌ، فَهِيَ فِي سَنَةِ عَشَى

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرُ مَا لِلْمُسْلِمِ غَنَمًا.....»

أَقُولُ: مَسْئَلَتُهُ فِي رِوَايَتِي فِي «الترغيب» (عَنْ أَبِيهِ) عَبْدُ اللَّهِ الْمَذْكُورُ، وَقَالَ
الْمُحَافِظُ فِي «الفتح»^(١): هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي
صَعْصَعَةَ، مَسْقُطُ الْحَارِثِ بْنِ الْوُرَيْقِ، وَهَذَا أَبُو صَعْصَعَةَ فِي الْجَاعِلِيَّةِ، وَسَيِّدُ
أَبِيهِ الْحَارِثِ أَحَدُ الْوَسْطِيِّينَ بِالْمَدِينَةِ، إِذَا.

وَأَمَّا رِوَايَةُ الْحَارِثِيِّ فِي آخِرِ عِلَالَتِهَا سُرُوبَةُ ابْنِ الْحَارِثِيِّ عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ الْمُحَافِظُ: هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ سَبَّ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى
وَرِوَايَتُهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ أَبِيهِ عَبْدُ اللَّهِ، لَا عَنْ أَبِي صَعْصَعَةَ وَلَا عَمِّهِ، مِنْ
أَمَلِهِ، إِذَا. وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَارِثِيُّ فِي تَسْبِيهِ فِي «التَّهْدِيبِ».

(عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ) آخِرُ رِوَايَةِ الْحَارِثِيِّ سُرُوبَةُ فِي «مُصَحِّحِهِ»، مِمَّا
فِي أَوَّلِ الْإِسْنَانِ سُرُوبَةُ الْخُدْرِيِّ عَنْ مِثْلِ بَيْتِ السُّنْدِ، وَتَرْجُمُ عَلَيْهِ «بَابُ مَنْ
انْدَلَسَ الْخُرُوفُ مِنَ الْخُدْرِيِّ» (أَبُو قَالَ). قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (يَكُونُ الْخُدْرِيُّ
الْمُصَحِّحُ فِي بَيْتِهِ، كَذَا فِي «الْفَتْحِ»^(٢)).

زَادَ الْوَرَقَانِيُّ: وَنُصِّحَ فِي لُغَا رَدِّهِ، وَفِي رِوَايَةِ الْمَذْكُورِ عَنْ الْحَارِثِيِّ
«بَابُ عَنِّي لَدَايَ رِمَانٍ خَيْرٌ مَالِ الْمُسْلِمِ» الْحَدِيثُ، قَالَ الْمُحَافِظُ: هَذَا صَرِيحٌ
فِي أَنَّ اسْمَ رِمَانٍ بِخُصُوصِيَّةِ الْغَزْوَةِ أَنْ يُنْفَعَ فِي آخِرِ الْوَرَقَانِ، إِذَا.

(أَنْ يَكُونَ خَيْرٌ) بِالنَّصْبِ عَلَى الْأَسْمَاءِ حَرِّ مَقْدَمِ لِيَكُونَ وَاسْمُهُ غَنَمٌ (مَالِ
الْمُسْلِمِ غَنَمٌ) بِكَوْنِهِ مَوْصُوفَةً بِسَمِّ لِيَكُونَ، قَالَ الْمُحَافِظُ: حَرِّ النَّصْبِ عَلَى
الْحَرِّ، وَغَنَمُ الْأَسْمَاءِ، وَالْأَصْبَحِيُّ يَرِيعُ خَيْرٌ، وَنُصِّبَ غَنَمًا عَلَى الْخَيْرِ، وَجَوَدٌ
رَفَعَهُمَا عَلَى الْأَسْمَاءِ وَالْخَيْرِ، وَبَدَلُ عَمِّي يَكُونُ صَغِيرَ الْخَدَّاءِ، قَالَ ابْنُ الْعَمَلِ،
نَكَرَ لَمْ يَحِمْ بِهَذَا الرِّوَايَةِ، إِذَا.

(١) الفتح الثاني (١٦٩١)

يُتَبَعُ بِهَا شَعْبُ الْجِبَالِ

قال الساجي^(١): خسر الغنم بدلتها لأنه أعمم أن هذا إنما يكون في صاحب غنم، وأما صاحب الإبل وغيره من أنواع المال فلا يتأثر ذلك فيها، ويحتمل أن يكون خصهم بذلك؛ لأن الكاف عن الغنم والدعوى لأهلها يقتصر على هذا النوع من المالك؛ لأنه لا مدخل له في الغنم ولا عول منه عليها وما يكاد يقتصر عليها إلا احتفال من الدنيا، اهـ.

(يُتَبَعُ بِهَا) بتشديد التوفية من الانساع. باب الانفعال، ويجوز سيكون التوفية من تبع بالكسر يتبع بالفتح. كما في «الترغامي»^(٢) تبعاً للمحافظ (شعب الجبال) كما في جميع الصحاح المصرية والهدية، ويظهر من كلام الترغامي الأثر أن روعة يعنى بالمرحطة إذ قال: شعب بنين معجبة فعين مهملة مدحوتين فقاء: رؤوس الجبال، ووقع في رواية يعنى شعباً بمرحطة بدل النداء. قال ابن عبد البر: هو غلط إنسان، والله أشد شعفاً بفتح الموحدة والمهملة فقاء جمع شعبة كأكم وأكمة، اهـ.

قال المحافظ^(٣): قوله: شعب يتبع الشير المعجبة والعين المهملة بعدها فاء جمع شعبة كأكم وأكمة: رؤوس الجبال والمرعى فيها والنداء، ولا سيما في بلاد الحجاز أبسر من غيرها. ووقع عند بعض رواة «الموحدة» بضم وُثة وفتح ثبه وبالمرحطة بدل النداء، جمع شعبة، وهي ما انفج بين العجيز، ولم يختلفوا في أن اثنين معجبة، ووقع لغير مالك كالأول لكن اثنين مهملة، هـ.

قلت: أشار بذلك المحقق إلى رواية البخاري عن ابن المجهشون المتقدمة، ولعلها «يتبع بها شعب الجبال»، أو «شعب الجبال في مواقع المنقر»

(١) المنتظم (٢٩٠/٧)

(٢) شرح الترغامي (٢/٢٧٥)

(٣) فتح الباري (٢٦/١٣)

وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ. يَقْرَأُ بِدِينِهِ مِنَ الْفَتَنِ.

أُخرج البخاري في: ٥٩ - كتاب بدء الخلق، ٦٥ - باب حير ماذ المسلم
نعم يتبع بها شعب الجبال.

قال الحافظ^(١): في شرحه بالعين المهمة فهما والثاني المهمة في الأولى
والمهمة في الثانية، والثاني بالمهمة، معناه رؤوس الجبال، ولني بالمهمة
معناها جريد النخل. وقد أشار صاحب «المطلع» إلى توحيدها، ولكن يمكن
تفريقها على زيادة تشبيه أعنى الجبل بأعلى النخلة، وجريد النخل يكون غالياً
أعلى ما في النخلة لكونها قائمة، اهـ.

(ومواقع القطر) بالواو في جميع النسخ، وكذا في رواية مالك عند
البخاري، قال الحافظ: بالنصب عطفاً على شعب، أي بطون الأودية،
وتشبهها بالذكر؛ لأنها مظان المرعى، اهـ. وتقدم في رواية ابن العاجون
«في مواقع القطر».

(يقرأ) عن الناس (بدينه) أي ببب دينه (من الفتن) قال الحافظ - من
امتدانية، وقال الكرماني: هذه الحملة الحالية، ودر الحال الضمير المستتر في
يتبع أو المسلم إذا حزنا الحال من الحذف إليه، فقد وجد شرطه، وهو شدة
الملايسه، وبحوز أن تكون استدية، وهو واضح.

فان الحافظ^(٢): والخبر دال على فضيلة العزلة لمن خاف على دينه، وقد
اختلف السلف في أصل العزلة، فقال الجمهور: الاختلاط أوئى لها فيه من
اكتساب القوائد الدينية، للقيام بشعائر الإسلام وتكثير سواد المسلمين، وإحصاء
أنواع الخير إليهم، من إسائة وإفائة وسبابة وغير ذلك، وقال قوم: العزلة أولى
لتحقيق السلامة بشرط معرفة ما يتعين.

(١) (٦٦٤/٦).

(٢) اجمع الناري (٤٢/١٣).

وقال النووي: المختار تفضيل المخالطة لمن لا يغلب على ظنه أنه يقع في معصية، فإن أشكل الأمر فاعزلة أولى، وقال غيره: يختلف باختلاف الأشخاص، فعنهم من يتحتم عليه أحد الأمرين، ومنهم من يرجع، وليس التكلام فيه، بل إذا تساوى فيختلف باختلاف الأحوال، فإن تعارضت اختلف باختلاف الأوقات، فمن يتحتم عليه المخالطة من كانت له قدرة على إزالة المنكر، فيجب عليه إما عينا وإما كفاية بحسب الحال، ومن يرجع من يغلب على ظنه أنه سلم في نفسه إذا قام في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن يستوي من يأمن على نفسه، ونكته يتحقق أنه لا يقطع، وهذا حيث لا يكون هناك فتنة عامة.

فإن وقعت ترجحت العزلة لما يشأ فيها غالباً من الوقوع في المحذور، وقد تقع العنوية بأصحاب الفتنة فتعم من ليس من أهلها، كما قال تعالى: ﴿وَأَنذَرُوا نَفْسَهُ لَا تُهْلِكُ الْإِنْفِ ظَلَمُوا يَكْفُرُ عَمَلُهُمْ﴾، ويدل التفصيل المذكور حديث أبي سعيد الخدري بحبر. أناس رجل جاهد بنفسه وماله، ورجل في شغب من الشباب بعد ربه ويدع الناس من شره، اهـ.

وترجم البخاري في «صحيحه» باب العزلة راحة للمؤمن من خلط النساء، وذكر فيه حديث الباب من رواية الماجشون وحديث أبي سعيد الخدري المذكور آنفاً، قال الحافظ^(١): لفظ هذه الترجمة أثر أخرجه ابن أبي شيبة بسند رجاله ثقات عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال، يكن في سنده انقطاع.

وذكر الخطابي في «كتاب معرفة»: أن العزلة والاختلاط يختلف باختلاف متعلقتهما، فتحمل الأدلة الواردة في الحضي على الاجتماع على ما يتعلق

(١) صحيح البخاري (١/٢٣١).

١٧/١٧٥٦ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ تَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُصْفَرٍ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحْتَلِينَ.....»

بطاعة الأئمة وأمور الدين وعكسها في عكسها، وأما الاجتماع والافتراق
بالإبدان، فمن عرف الانكفاء بنفسه بي حق معاشه ومحافظة دينه، فالأولى له
الانكفاء عن مخالطة الناس بشرط أن يحافظ على الجماعة والسلام والورد
وحقوق المسلمين من أعيانة مشهود النجاسة ونحو ذلك، والمطلوب إنما هو
ترك فضول الصحبة، لما في ذلك من شغل الألبان وضييع الأوقات عن
الهمهمات، ويجعل الاجتماع بمنزلة الاحتياج إلى الغذاء والعشاء، فيقتصر منه
على ما لا بد منه، فهو أرواح للبدن والقلب.

وقال الفشيري في «الرسالة»: طريق من أثر لعزلة يعتقده سلامة الناس من
شره لا العكس، فإن الأول نتيجة استنصاره نفسه، وهي صفة المتواضع،
والثاني شهوة مزية له على غيره، وهذه صفة المتكبر، اهـ.

١٧/١٧٥٦ (ما^(١)) - تافع عن ابن عمر رضي الله عنهما (أن رسول الله ﷺ
قال) هكذا في «البخاري» برواية عبد الله بن يوسف عن مالك (لا يحتلين^(٢)) هكذا
في جميع النسخ المصرية والهندية بفتح المثناة التوقية وكسر اللام من الافتعال،
وهكذا في «موطأ محمد^(٣)»، وفي رواية البخاري المذكورة «لا يحتلين» قال
الحافظ^(٤): كذا في «البخاري» وأكثر «الموطأت» ضم اللام، وفي رواية ابن الهاد
عن مالك عند لمارقني «لا يحتلين» بكسرها وزيادة المثناة قبلها، اهـ.

ويشبه منه أن رواية «الموطأ» موافقة لسنخاري. وما في نسخنا رواية ابن
الهاد.

(١) الحديث في «الشمسية» (٢٠٦/١٤)، وأخرجه البخاري في «اللقطة» (٢١٤٥)، باب لا
يحتل ماشية أحد بغير إفته.

(٢) ج (٨٧٢).

(٣) فتح الباري (٨٩/٥).

أَحْمَدُ مَاشِيَةٌ أَحْمَدُ يَغْيُرُ إِذْنَهُ،

(أحمد ماشية أحمد) قال الحافظ: الحاشية تفتح على الإبل والبقرة ونحوهما بفتح الهمزة، قاله في «النهاية». ولفظ البخاري في الرواية المذكورة: «ألا يحلّين أحد ماشية امرئ»، قال الحافظ: وهي رواية ابن الهيثم وجماعته من رواة «الموطأ» «ماشية رجل»، وهو كالمشاة، وإلا فلا اختصاص لذلك الرجال، وذكره بعض شراح «الموطأ» بلفظ «ماشية أخيه»، وقال: هو المعالي، لا فرق في هذا الحكم بين المسلم والذمي.

وتعقب بأنه لا وجود لذلك، وبإثبات الفرق عند كثير من أهل العلم، وقد روى أحمد من طريق آخر عن نافع بلفظ «نهى أن يحتلب مواشي الذمى لا بأذنهم»، وهو وسيأتي قريباً في كلام البابي اختلافهم في مال الذمي، وفي كلام الحافظ بعد ذلك القول به عن بعض السلف (بغير إذنه) العمومي أو الخصوصي.

قال البابي^(١): يريد على وجه الجمع من مال غيره إلا بإذنه وطيب نفسه، وقد روى ابن وهب عن مالك في الرجل يدخل الحائط فيجد الثمر ساقطاً، قال: لا يأكل منه إلا أن يعلم أن صاحبه غيب النفس به أو يكون محتاجاً إلى ذلك، فأرجو أن لا يكون به من بأس، يريد أن يعلم من حاله أن ذلك لا يشترط عليه لفته، بل ربما كان ذلك مما يسره ويسوقه أن لا يفتنه لما فيه من إظهار طيب نفسه عليه وفتنه بغيره.

وقال أنسب: خرجنا إلى الإسكندرية مرابطين، فمرروا بحدود الليث بن سعد، فدخلناه، فأكلت من الثمر، فلما رجعت دعاني بعضي إلى أن أشتبه، فقال لي: يا ابن أخي لقد نسكت نسكاً أنجعياً، أما سمعت الله عز وجل يقول: ﴿إِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي سَمِعْتُ أَنَّهُ عَمَرَ وَجَنَ بِسُوءٍ﴾ (٢) فلا بأس أن يأكل الرجل من مال أخيه أنشأه الله به بغيره بذلك.

(١) المختصر (٧١/٢٩٠).

(٢) سورة النور الآية ٦١.

أَبَحْتُ أَخَذَكُمْ أَنْ تُؤْتِيَ مُطْرِبَتَهُ، وَتُكْسِرَ خُزْنَتَهُ،

وهذا يكون على وجهين: أحدهما: ما قدمناه مما يعطى من طيب نفس الصديق. والثاني: بضرورة معه. حكى الشيخ أبو القاسم في واحد منه ومالا غيره أكل من مال غيره وقسعه، وفي: لا تسار، عليه، ولا تأكل من ثمنه إلا أن يحوط، القطع، فوجوده له أكلها. وأما ما كان من أموال أهل الأعداء، فإذ كان من مالك وأمر بقره وعند أحد من معارفهم كانوا في سفر، فكلوا، ويرون من الثمن، قال الصديق الصري: يأكل ولا يصد، ولا يحمل، ومضى قلت عتدي (إن لم يكن بمضى أكل الصديق لأهل الضبط، فإن معه أن اعطت ثمنه لما في ماله من من الضباط، وقد كان مالك من السديريين، والدمي لا تأخذ من ماله شيئا إلا بإذنه، فإن لمالك أمرأتك الضميمة التي جعلت عليهم ثلاثة أيام؟ فقال: كان يومئذ خلف عنهم ذلك، وروي عن عمر بن الخطاب: لا تأخذ من كل الضباط من غير أن يكونوا أهل الضمة وغيرهم، أما دسائس من كلام الحافظ كلام من ذهب هذا بغير آخر.

(أباحت) بضم الهمزة: لاستفهام لا لشك، صفة الصديق من جهة فلا (أخذكم أن تؤتي) بناء المسحوق، بناء التأنيث في السبع المسحوق، والمذكر في الخدمة (طربته) بفتح الطاء، قال الحافظ^(١) قسم الزمان وقد يفتح أي يترجمه، أي إذا صاحب الصديق: هي بيت مؤلف من بضع أبيه، قال الحافظ: وأما شربة يمكن شرب عنت الزمان خاصة والشربة بالضم: ماء الشرب (تكتسب) بضم الكاف: تصدق، قال الصديق: وهو الذي في جامع الشيخ (خزنته) قال صاحب المحلى: يكسر الحاء، وهي الثاوية، هي ثمنه على الخزانة، ويمكن آخره، ولا يفتح.

قال صاحب المحلى: بضم الحاء^(٢) لا يفتح إلا أنه كسر.

(١) فتح الباري: ١/١٥٩.

(٢) (١٥٧٧، ١٥٧٨).

فَسُئِلَ أَطْعَامُهُ؟ وَإِنَّمَا نَحْذَرُ نَهْمَ ضَرْعٍ مَوَاسِيهِمْ أَطْعَمَانَهُ.

التصعة، وإن الزدقي: كسر النعاء وترفع نائب المعامل كدنه ثم وعاءه الذي يحترق فيه ما يريد حفظه، وفي رواية أيوب بن عبد أحمد بن بكر بن ماله.

(فيقتل) سمى المجنون والعمدة من الأولاد في صحيح النخبة، والأول في الصحيح الجديد، ويؤيد الأول ما سألني من كلام الجاهل أطمعنا أنت نعامل.

والحافظ: ينقل بالسون والذهب، ونسب أوله منغل من لغل أي يحول من مكان إلى آخر، كذا في أكثر النسخات عن مالك. ورواه بعضهم كذا حكاه ابن عبد البر، وأخرجنا للإمام علي بن طريق روح بن غلبه بإضافة فيقتل بابتداء عن نفاذ، والتي أفسر مراد واحدة سيره، قال: الاستخرج، وجر أحسن من العمل. وبهذا خروجه مسلم من رواية أبيه عن أبيه. ورواه عن النبي عن تابعه.

(ولما يحزن) أنت في النسخ الجديدة، والثابت في النسخ القديمة وكذا في الحديث، سقط الزرقي: 'بفتح الضمة ومكون لمعنه ونسب الزاري، رجال الزاري: بالمدح، والثابت، ونسب الزاري، أبو جهم، وقال الحافظ: بالحاء المعجمة الساكنة والزاري المنطوية بعدها نون، وفي رواية النخبة هي: 'حزن يزد أوله ويحمل الحاء وكسر الراء بعدها زاي (لهم) أي لأصحاب المواتي (ضروع) جمع صرع، وهي التبيد، كالذي للبراء، وهو بالحاء على الفاعلية (مواشيهم) جمع ماشية (أطعمانهم) نصب بالجر، جمع أضع، وهو جمع ضام، والمراد به هذا نسبي، فذا هي الفاعلية^(١).

قال القاري^(٢): جمع الجمع للطعام مبالغة، وهو معمول بحرف، ولعل

(١) شرح الزرقي: (١٧٥١/٤).

(٢) فتح الباري: (١٨٩/٤).

(٣) إرفاق المفاتيح: (١٦١/١).

قُلَّا يَخْلِيَنَّ أَحَدُ مَاشِيَةِ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

أخرجه البخاري في: ٤٥ - كتاب اللقطة، ٨ - لا تحتجب ماشية أحد بغير إذنه. ومسلم في: ٣١ - كتاب اللقطة، ٢ - باب تحريم جلب الماشية معبر إذنه مالهها، حديث ١٢.

أن صرّح مواشيهم في حفظ اللبن بمنزلة خزائنكم التي تحفظ طعامكم، فمن جلب مواشيهم فكأنه كسر خزائنهم (قلا يحتلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه) كرره بعد ذكر المثال تأكيداً وزيادة في التنبيه.

قال الحافظ^(١): قال ابن عبد البر: في الحديث انهي عن أن يأخذ المسلم للمسلم شيئاً إلا بإذنه، وإنما خص اللبن بالذكر تشاهل الناس فيه، فنهى به على ما هو أقوى منه، وبهذا أخذ الجمهور، لكن سواء كان بإذن حاصر أو عام. واستثنى كثير من السلف ما إذا غلب بطيب نفس صاحبه. وإن لم يقع منه إذنه عام أو خاص.

وذهب كثير منهم إلى الجواز مطلقاً في الأكل والشرب، سواء علم بطيب شمير صاحبه أو لم يعلمه، والحقبة لهم ما أخرجه أبو داود^(٢) والترمذي. وصححه من رواية الحسن عن سمرة مرفوعاً: "إذا نسي أحدكم على ماشية، فإن لم يكن صاحبها فيها فليصوت ثلاثاً، فإن أجاب فليستأذن فإن أذن له وإلا فليحلب وليشرب" ولا يعمل بإسناده صحيح إلى الحسن، فمن صرّح سماعه من سمرة صححه. ومن لا أعلمه بالانقطاع، فكن له شاهد من أقواها حديث أبي سعيد مرفوعاً: "إذا أتيت على راع، فناعه ثلاثاً، فإن أجابك وإذا غاصرت من حجر أن نفسك، وإذا أتت على حائط، فذكر مثله، أخرجه ابن ماجه^(٣) والفتحاوي، وصححه ابن حبان والحاكم.

(١) فتح الباري (١٨٩/٥).

(٢) مسنن أبي داود (٣٦٢٩)، مسنن الترمذي (١٧٩٦).

(٣) مسنن ابن ماجه (٢٣٠٠٣).

واجب عنه بأن حديث النهي أصبح، فهو أولى بأن يعمل به، وبأنه معارض للفواعل القطعية في تحريم مال المسلم بخير ذنبه، فلا يلتفت إليه، ومنهم من جمع بين الحديثين بوجوه من النصح، منها: حمل الإذن على ما إذا علم طبيب نفس صاحبه، والنهي على ما إذا لم يعلم، ومنها: تخصيص الإذن بابن السبيل دون غيره، أو بالمضطرب، أو بحال المجاعة مطلقاً، وهي مثاربة.

وحكى ابن بطال عن بعض شيوخه أن حديث الإذن كان في زمانه ﷺ، وحديث النهي أشار به إلى ما سيكون بعده من التشاح وترك المواساة، ومنهم من حمل حديث النهي على ما إذا كان المالك أخرج من الدار لحديث أبي هريرة، بينما نحر مع رسول الله ﷺ في سفر إذ رأيا إبلاً مصرورة، فبئنا إليها، فقال لنا رسول الله ﷺ: إن هذه الإبل لأهل بيت من المسلمين، هو قوتهم، أنسركم لو وجعتم إلى مزادكم، فرحلتهم ما فيها قد ذهب؟ قلنا: لا. قال: فإن ذلك كذا، فخرج أحمد وابن ماجه ^(١)، فقالوا: فيحمل حديث الإذن على ما إذا لم يكن المالك محتاجاً، وحديث النهي على ما إذا كان مستغنياً، ومنهم من حمل الإذن على ما إذا كانت غير مصرورة، والنهي على ما إذا كانت مصرورة بهذا الحديث.

واختار ابن العربي الحمل على العادة. قال: وكانت عادة أهل الحجاز والشام وغيرهم المسامحة في ذلك بخلاف بلدنا، قال: ورأى بعضهم أن مهما كان على طريق لا يعدل إليه ولا يتصد، جاز للمار الأخذ منه، وفيه إشارة إلى قصر ذلك على المسحج، وأشار أبو داود في السنن إلى قصر ذلك على المسافرين في القرو، وآخرون إلى قصر الإذن على ما كان لأهل الذمة، والنهي على ما كان للمسلمين، واستأنس بما شرطه الصحابة على أهل الذمة من ضيافة المسلمين، وصح ذلك عن عمر - رضي الله عنه -.

(١) - ابن ماجه (٢٢٠٢)

وذكر ابن وهب عن مالك في السفر ينزل بالناس، فإذا لا يأخذ منه شيئاً إلا بإذنه، يعني: وتضيافة التي جعلت عندهم؟ قال: كانوا يوشك بضعف عنهم بيديها، ولم تكن دلاء. ورجع بعضهم إلى نسخ الإذن، ومحمود على أنه كان في إيجاب التزاق، فإنه، وكانت لضيقاً حبيداً واحدة، ثم نسخ ذلك من غير الزكاة، قال الطحاوي: كان ذلك حين كانت الصبيحة واحدة، ثم نسخت فصيح ذلك الحكم، وأورد لأحسب في ذلك.

وفاء النوري في شرح المصنف: اختلف العلماء فيما مر سبب أو ذرع أو ماشية، قال الجمهور: لا يجوز أن يأخذ شيئاً إلا في حالة الضرورة، فبأنه ويرغم عند الشافعي والجمهور. وقد بعض سلف. لا يلزمه شيء، وقال أحمد: إذا لم يكن على اليد حائط جاز له الأكل من ثماره الربطية في أصح الروايتين، ولو لم يحتج بذلك، وفي الأخرى إلا حنجر، ولا ضيق عليه في الحالين.

وعلى الشافعي القول بذلك على حجة أخرى، قال البيهقي: يعني حديث ابن عمر مرفوعاً: إذا مر أحدكم بحائط فساكن ولا يتعد حافته، أخرجه الرملي، واستعربه، قال البيهقي: لم يصح، ورواه من أخرجه غير قوية. قال الحافظ: والحق أن ممنوعها لا يفرض من دونه تصحيح، وقد ثبت ذلك في كتابي «السنن» فيما علق الشافعي القول به على الصحة، اهـ.

قال محمد في مسوطته بعد حديث الباب: وهذا لا ينبغي لرجل من عبي ماشية رجل أن يحل منها شيئاً غير أمر أهله، وكذلك إن مر على حائط له فيه نخل أو شجر فيه تمر، فلا يأخذ من ذلك شيئاً، ولا يأكله إلا بإذن أهله، إلا أن يضطر إلى ذلك فيأكل ويخرج، ويقوم ذلك لأهله، وهو قول أبي حنيفة، اهـ^(١).

(١) نقل: مسوط محمد، ج (١٧٥).

وفي «السيرة»^{١١٧٩١} عن «شرح البسة»: «العمد علىهما عند أكثر أهل العلم، أن لا يجوز أن يحتجب ما شابه الثعير بغير دية، إلا إذا اضطر في الحيلة، ويصحب، وقيل لا ضمان عليه لأمر الشرح أنه لو دعه، وذهب أحمد وسعد بن عبد الله إلى إباحته أهر الغضض أهدد. إذ لم يكرر الثعير حذراً، فإن أنكر رضي الله عنه حلت لربنا الله (ع) ما أنكره من رجل من فرقته على عدده في محبة المي السيرة، وعند أكثرهم لا مانع إلا إذا كان الشكك إلا لضرورة معلة حوا سوا.

قال الشريفي: «حليل بعضهم هذه الأحاديث على ضرورة وانماجاة»
لأن لا تقاوم تدبيره التي وردت في تحريم فإن المسلم.

وقال الشريفي^{١١٧٩٢} «غير المتعصم إذا كان له إقرار على ما يجب لعدم حجت يعلم أو يظن أنه يسه لطلب لأشبهه منه بعد إقراره، وله الإقرار، والمتعصم إذا وجد منه بعد ما لم يغيره، فيه خلاف، والأصح عدنا بأنكر المعينة، أنه

وقال النووي: «أما حجب السبي مثلاً الذي ذكر من ثمن شعب الترابي فحسبنا أنها من باب الإقرار على ما يجب، لأنهما كانا عرفانه، وأما الترابي في سببه من سببه أن كان عرفانه إباحته فلهذا، لو أنه مال حربي إلا أن كان له، أنه.

قال الحافظ^{١١٧٩٣} «حكم من نطق من بعض شيوخه أن أنكره رضي الله عنه - استجواباً لأنه مال حربي وكان حلالاً - وأما المقاتل أن أجواد حربي الفداء، إذا وقع بعد الهجرة بالمعينة، وأنكر أن أنكر رضي الله عنه - أحده على أنه مال حربي لم ينضم الترابي هل يحتجب أم لا؟ ولأنه متى

١١٧٩١: سورة البقرة ١١٧٩١

١١٧٩٢: شرح النووي غير صحيح مساهم ١٢٤ ١٢٥.

١١٧٩٣: فتح الباري (٩١: ٩٢)

١٧٥٢/١٨ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ

الحكم عبيدة، وقتل الراعي أو أسره، قال: ولكنه كان - بمعنى المتعارفين عندهم - في ذلك الوقت على سبيل التكرم، أو كأن صاحب الختم قد أدن الراعي أن يستقي من بئر به، اهـ.

١٧٥٢/١٨ - (مالك أنه بلغه) قال ابن عبد البر في المشهور^(١): هذا الحديث يجمعه بنعيم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة، ويضعفه عن أبي سلمة برتبة، ويضعفه يجمعه عن أبي سلمة عن أبيه عن خائره، وقد بناه في التمهيد، اهـ.

قال السيوطي في المنتزه^(٢)، رحمه الزرقاني: هذا الحديث يرد موصولا من حديث عبد الرحمن بن عوف وأبي هريرة وعمر بن عبد الله، اهـ.

قلت: أخرج البخاري في صحيحه^(٣) رواية أحمد بن محمد السلمي نا عمرو بن يحيى عن حاد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: لما بحث الله نبي لا يعي العصب، فقال أصحابه: وأنت؟ فقال: نعم، كتب أرحما على قلوبهم لا أهل مكلف. وأخرج أيضا من حديث الزمري عن أبي سيدة قال: أخبرني جابر بن عبد الله قال: كنا مع رسول الله ﷺ بسر الطهران، حسي الكباش، فقال: عليكم بالأسود منه، فإنه طيب، فقيل: أكلت مني اللحم، قال: نعم، دخل من نبي إلا زواجا.

وفي الصحيحين^(٤) عن عبد الرحمن بن عوف قال: فعرضنا لنبي ﷺ، ونحن نحني نصر الأراك، فقال: عليكم بالأسود منه، فإني كتب

(١) أصح (٢٥).

(٢) ١٢١٩/١٤١.

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرج، قال رحمه الله: فوافق (١٢٢١).

(٤) ١٢٢٠/١٤١.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: دَعَا مِنْ بَيْتِي إِلَّا قَدْ رَأَى غُصَاءً.....

أَجْنِبْهُ، وَأَنَا أَرَعِي النِّعَمَ، فَلَمَّا أُرْعِيتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَهُوَ رَعَادٌ، رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» وَأَبُو سَلَمَةَ ثُمَّ يَسْمَعُ مِنْ أَبِيهِ، اهـ.

وقال الدمشقي: في «عرب الحديث» للقعبي: بُعِثَ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَهُوَ رَاعِي غَنَمٍ، وَبُعِثَ دُرْدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ رَاعِي نَعَمٍ، وَبُعِثَ وَأَنَا رَاعِي غَنَمٍ أَهْلِي بِأَجْبَاءٍ، اهـ. وذكره الحافظ من رواية النسائي كما سيأتي في كتابه.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ) يَدُونُ إِبْرَاهِيمَ فِي النَّحْلِ الْمَصْرِيَّةِ وَبِرَادَةِ الْوَادِ يَلْفُظُ إِلَّا وَقَدْ فِي السَّحَابِ الْهِنْدِيَّةِ. (رَعَى غُصَاءً) قَالَ الْحَافِظُ^(١): قَالَ تَعْلِمَاءُ: نَحْكُمُ فِي إِبْرَاهِيمَ الْأَبِيدِ مِنْ دَمِي الْغَنَمِ كُنْ النَّبِيُّ أَنْ يَحْصُلَ نَعَمٌ لَتَمُوتَ بِرَعِيَّتِهِ عَمَى مَا يَكْفُرُونَهُ مِنَ الْقِيَامِ بِأَمْرِ أُنْتَبِهُ؛ وَلَئِنْ فِي مَخَالِفَتِنَا مَا يَحْصُلُ نَعَمُ الْحَلَمِ وَالشُّعْفَةِ، لِأَنَّهُمْ إِذَا صَبَرُوا عَلَى رَعِيَّتِهِ وَجَمَعُوا بَعْدَ تَفَرُّقِهَا فِي الْمَرْعَى وَبَقَلُهَا مِنْ مَسْرَحٍ إِلَى مَسْرَحٍ وَدَفَعَ عِدْوَهَا مِنْ مَسْرَحٍ إِلَى مَسْرَحٍ، وَعَلِمُوا خِلَافَ طَبَاعِهَا وَشَدَّ تَفَرُّقِهَا مَعَ ضَعْفِهَا وَاجْتِنَابِهَا إِلَى الْمَعَادَةِ، أَقْبُوا مِنْ ذَلِكَ انْصَبَرُوا عَلَى الْأُمَةِ، وَعَرَفُوا اخْتِلَافَ ضَاعِهَا وَتَضَاعُوتَ شَقْلِهَا، فَجَمَعُوا كَسَرَهَا وَاقْبُوا غُصْنَهَا، وَاحْتَسَبُوا التَّعَادُلَ لَهَا، فَيَكُونُ حِمَامَتُهُمْ لِمَشَقَّةِ ذَلِكَ أَسِيْسَ مَا لَوْ كَفَرُوا الْقِيَامَ بِذَلِكَ مِنْ أَوَّلِ وَهْمَةٍ لَمَا يَحْصُلُ لَهُمْ مِنَ التَّائَرِيجِ عَلَى ذَلِكَ بِرَعِيَّتِهِمْ، وَخَصَّتْ الْمَعْنَى بِفُلْكِ لَكُونِهَا أَضْعَفُ مِنْ غَيْرِهَا، وَلَئِنْ تَفَرَّقُوا تَكْثُرَ مَرُّ تَفَرُّقِ الْزَيْلِ وَالْبَقَرِ، لِإِمْكَانِ حَبِطِطِهِمَا بِالرِّبْطِ دُونِهَا فِي الْعَادَةِ الْمَأْثُوفَةِ. هـ.

قال الأباخي^(٢): قَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنَّ دَعَايَ الْأَنْبِيَاءِ الْمَعْنَى، إِنَّمَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ التَّعْلِيمِ وَالنَّبِيَّةِ فِي دَعَايَةِ أَعْمَهُمْ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ تَبَاحُثًا بِحَقِّ

(١) فتح الباري (٤/٤٤٦).

(٢) المستقى (٢٩١/٧).

قِيلَ: وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَنَا.

من التواضع، ولعل هذا من الوجه الذي جعلت لأهل الغنم الكنية، ولذلك خص الأنبياء برعيتها دون رعي سائر المواشي، اهـ.

(قيل: وأنت أيضاً بالوول في النسخ المصرية، وبدونها في الهندية) يا رسول الله؟ قال الباقى: جاء هذا الاستعظام وإن كان انقضى عاماً لما بعث من التخصيص، وإن كان ظاهره العموم، فينبى هو ﷺ قصد العموم ومقتضى اللفظ (قال: وأنا) ولقد البخاري في حديث أبي هريرة فقال أصحابه: وأنت؟ فقال: نعم، كنت أراعاه على قراريط لأهل مكة.

قال المحافظ: في رواية ابن ماجه عن سوية بن سفيان عن عمرو بن يحيى: «كنت أراعاه لأهل مكة بالقراريط» قال سوية: أحد رواه: يعني كل شاة بغير راط، يعني القبراط الذي هو جزء من الثدي أو الموهج، قال إبراهيم الحارثي: قراريط اسم موضع بمكة، ولم يرد القراريط من الغنم، وصوّره ابن الجوزي تبعاً لابن الأثير، وخطأ سوية في تفسيره، نكح: رجح الأول من أهل مكة لا يعرفون بها مكاناً، يقال له قراريط.

وأما ما رواه النسائي من حديث نصر بن حزن: بفتح المهملة ومكيون الراي منعاً نوك: قال: اقتصر أهل الإبل وأهل الغنم، فقال رسول الله ﷺ: «بعث موسى وهو داعي غنم» وبعث داود وهو داعي غنم، وبعث وأنا أراعى غنم أهلي بجياد، فزعم بعضهم أن فيه رداً لتأويل سوية بن سفيان لأنه ما كان يرعى بالأجرة لأهله، فيعين أنه أراة المكان، فغير نارة بجياد ونارة بقراريط، وأيسر الرد بجيد، إذ لا مانع من الجمع بين أن يرعى لأهله بغير أجرة وبغيرهم بأجرة، أو المراد بقوله: «أهلي» أهل مكة، فيتحل الخيول، ويكون في أحد الحديثين من الأجرة، وفي الآخر بين المكان، فلا ينافي ذلك، اهـ.

قلت: ويؤيد ذلك أن الإمام البخاري ذكره في كتاب الإجارة وترحم عليه باب راعي الغنم على غير وجهه، وظاهر أنه على إرادة المكان لا الرعي.

(٧) باب ما جاء في الفأرة تقع في السمن والبله بالأكل قبل الصلاة

لترجمة فائدة، فإنه لا دخل للرعي بمكان دور مكان، وعلى زيادة جزء الدباز يكون غرضها بيان الأجرة، وأيضاً في حديث نصر بن جزء بيان لوقت خاص، وهو وقت السمعة، ولما ذكر فيه «بعث موسى، وهو راعي غنم»، فلا مانع من أنه عليه السلام كان يرعى غنم أهله بجباد عند السمعة، ولأهل مكة على الأجرة في وقت آخر، وهو الأوجه عندي أنهما وقتان.

وفي السير أنه عليه السلام إذا شق صدره الشريف أولاً في بيت ميمونة كان يرعى الغنم في ذلك الوقت، والقصة معروفة، وكان عمره الشريف إذ ذاك سنتين أو ثلاثاً.

وفي «الخميس»: ذكر معلطاي رعيه الغنم في «ميرنه» في سنة عشرين، وقال: كان يرعى غنم أهله بأجباد على قراريط، اهـ.

وقد تقدم في حديث نصر أن رعيه عليه السلام بجباد كان عند السمعة، ولم يكن عليه السلام إذ ذاك في سنة عشرين، فلا بد أنه وقعة أخرى، وهي التي رعى فيها لأهل مكة بالقراريط. ويؤيد ذلك أنه عليه السلام كان إذ ذاك في كفالة أبي طالب، وهو لكنوة عباله وقلة ما في يده كان في حالة العسرة، فالظاهر أن عليه السلام كان يرعى إذ ذاك على الأجرة إعانة لعمه أبي طالب الكليل له.

(٧) ما جاء في الفأرة تقع في السمن

الفأرة يسكون انهمزة، قال الذميري^(١) - الفأر بالهمز جمع فأرة، ومكاناً كثيراً، أي كثير الفأر، كتبه أم خراب وأم راشد، وهي أصناف الجود والفأر المعروفان، وهما كالجاموس والسمر والسحاني والعراب، وفأرة السبت هي الفويسقة التي أمر النبي عليه السلام بقتلها في الحل والحرام.

(١) حياة الحيوان (٣/ ٢٧٠).

١٧٥٣/١٩ - وَحَدَّثَنِي مُنَالِكُ بْنُ أَبِي عَمْرٍاءَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقْرَأُ فِيهِ عَشَاةً فَيَسْتَفْهِقُ قِرَاءَةَ الْإِقَامِ وَيَقْرَأُ فِيهِ. فَلَا يَتَعَجَّلُ عَنْ طَعَامِهِ حَتَّى يَمُتِّي حَاجَتَهُ مِنْهُ.

والبدء بالأكل قبل الصلاة

يعني إذا حصر الطعام وحادث الصلاة، فبدأ بالطعام، وصلى بعد الفراغ منه. ثم أكل نصفه. جميعاً في باب واحد. لأن السبقة الثانية كانت من باب الأدب. وكانت من كتاب التذرع فاحمد. والاولى كانت من باب الحسن بطاهره، لكن فيها نعتي للأدب. فأوقفه بانياب الحوي كان حلت في «تذرع» فصارت الاولى. قال ذكرها بعد.

١٧٥٣/١٩ - (عائذ عن نافع أن ابن عمر) رضي الله عنه (كان يقرأ) يقرأ ثم يقرأ. ولحق الرء. المشددة بيضاء المحبوس. وفي نطق للبحاري أن كان يوضع له (إليه عشاؤه) يفتح أربع ثعالبه، هو طعامه بكل عند العشاء، أي المغرب، كذا في «المحلى» (فيسمع) أي القائل أي من عمر لقراءة الإمام في الصلاة (ومو) أي ابن عمر - رضي الله عنه - (في بيته) أي سعيها تقرب بيته من المسجد. (فلا يجعل) يفتح الله، وأنجم (عن طعامه) بل كان يأكله (حتى يقضي حاجته منه) أي حتى يترج منه عيلاً ما سمعه عن النبي ﷺ.

وفي البخاري^(١) برواية عبد الله بن النخع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: إذا جمع بين أحدكم وبين الصلاة، فليأكل أو يشرب، ولا يجعل حتى يقرأ فيه، وكان ابن عمر - رضي الله عنه - يوضع له الطعام وتقام الصلاة فلا يأتيها حتى يقرأ. وبه يسمع قراءة الإمام، ويرحم عليه البخاري باب إذا حضر الطعام، أقيمت الصلاة، وكان ابن عمر - رضي الله عنه - يبدأ

(١) أخرجه البخاري في «الأدب» (٦٧٣) باب، في حصر الطعام وأقيمت الصلاة.

يتعمده. وقال أبو المرداء: من فقه العمر، ثلثه على حاجته حتى يسئل على صلاته وقلة فارج.

قال الحافظ^(١): قال الربيع بن نعيم: حذف البخاري جواب الشرط في السرخسة إلتعاضاً بعدم الجرم بالحكم لقوة الخلاف، وكأنه أشار بالأدب إلى المتكررين في الترجيح إلى مروج التعبد في ذلك، فإن ابن عمر حسنه على إطلاقه، وأشار أبو المرداء إلى تقييده بما إذا كان تعبد مستغنياً بالأقل، ومولاه: ألبيحت الصلاة قال ابن دقيق العيد: الألف واللام في الصلاة لا تنفي أن تحمل على الاستعانة ولا على تعريف التعبدية، بل يعني أنه تحمل على التعبد، لقوله: «أبداً أو التعبد». ويروى حملة على التعبد، لقوله في رواية أخرى في البخاري عن أبي: «أبداً أو به قيل أن تصلوا تعبد» والحديث ينسب بعض بعض

وهي رواية صحيحة «إذا وضع العشاء وأحرككم صائم» أخرجه ابن حبان والطبراني في الأوسط وقوله: عشاء أحدهم: أخضر منه. ورد في رواية أخرى: «إذا وضع العشاء فحمل العشاء» هي تلك الرواية على عشاء من يريد الصلاة، فهو وضع عشاء غيره ثم يدخل في ذلك، وحمل أن يعاد بالظن إلى المعنى: لو كان جائعاً، وشغل خاطره بطلب غيره كان كذلك. ومبني أن ينشأ عن ذلك المكان، أو يتناول ما كولا يربط به تحمل أنه لينضم في الصلاة وقلة فارج

ويؤيد هذا الاحتياط عموم قوله يتلو في رواية مسلم وأبي داود عن عائشة: «لا صلاة بحصة طعام الحديث» وقول أبي المرداء: «الخاصي» وقوله: كان ابن عمر - رضي الله عنه - يضع له الطعام، روى ابن حبان من طريق ابن

(١) صحيح البخاري (٦٤٩/٢)

جريح عن نافع أن ابن عمر - رضي الله عنه - كان يصلي المغرب إذا غاب الشمس. وكان أحباً إليه وهو صائم فيقدم له عشاء، وقد نودي للصلاة ثم تقام. وهو يسمع ولا يترك عشاءه، ولا يعجل حتى يقضي عشاءه، ثم يخرج قبضلي. وهذا أصح ما ورد عنه في ذلك.

قال النووي^(١): في هذه الأحاديث كراهة الصلاة محضرة الطعام الذي يريد أكله، لما فيه من ذهاب كمال الخشوع. وينتقض به ما في معناه مما يشغل القلب، وهذا إذا كان في الوقت سعة، فإن ضيق صلى على حاله محافظة على حرمة الوقت، ولا يجوز التأخير.

وحكى المترجم وجهاً أنه يبدأ بالأكل، وإن خرج الوقت، وهذا يجيء على قول من يوجب الخشوع، لم فيه نظر؛ لأن المنسدين إذا تعارضتا انصرف على أخفهما، وخروج الوقت أشد من ترك الخشوع.

وأدعى ابن حزم أن فيه الحديث دلالة على امتلاء الوقت المحدد في حق من وضع له الطعام، ولو خرج الوقت المحدود، وامتنع بعض الشافعية والحنابلة بقوله: «ما يشؤا بالعشاء» على تخصيص ذلك بمن لم يشرع في الأكل، وأما من شرع ثم أقبلت الصلاة فلا يتعدى بل يقو به إلى الصلاة.

قال النووي: وصحيح ابن عمر - رضي الله عنه - يسلط ذلك، وهو الصواب، ومنع بأن صحيح ابن عمر اختيار له، وإلا فالنظر إلى المعنى يقتضي ما ذكره؛ لأنه قد يكون أخل من الطعام ما دفع شغل البال، ويؤيد ذلك حديث عمرو بن أمية الذي ذكره البخاري بعد ذلك، قال: رأيت رسول الله ﷺ يأكل غزاعاً يحتر منها، فدعي إلى الصلاة فقام فطرح فيسكين فضلى، ولعل ذلك هو السر في إيراد البخاري له عقبه، وفي هذا كنه إشارة إلى أن العلة في ذلك

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (٤٦/٥).

تشوف النمر إلى الطعام، فينبغي أن يذار التحكم مع علة وجوده وعدمه، اهـ.
مختصراً.

قال الشوكاني في الكنيل^(١): «ظاهر الأحاديث أنه يقدم لعشاء مطلقاً، سواء كان محتاجاً إليه أم لا، وسواء كان خفيفاً أم لا، وسواء عشى مساء الطعام أو لا، بخلافه الغزالي فراد قيد عشة فساد الطعام، والتدفعه فرادوا قيد الاحتياج، ومات فراد قيد أن يكون الطعام خفيفاً، وقد ذهب إلى الأحده بظاهر الحديث ابن حزم والطهري، ورواه الترمذي عن أبي بكر بن عمر وابن عمر وأحمد وإسحاق، ورواه المرواني عن الثوري، فقدر سحب تقديم الطعام، يحرّموا يطلّان الصلاة إذ قدمت، وذهب الجمهور إلى الكراهة، اهـ.

فتى هـ حكى عن الطاهريه فكذلك، وما حكى عن الإمام أحمد فيمن عنه كتب فروعه من المرواني وغيره، قال المرواني^(٢): «إذا حضر العشاء في وقت الصلاة، فالمتعبد أن يبدأ بالعشاء قبل الصلاة، ليكون أقرح لقلبه وأحضر لبانه، ولا يستحب أن يجعل من عشاءه أو غداه، لحديث ثوبان: «ولا تجعل عن عشاءكم» قال أصحابنا: إنما فيه الاعتناء بحضرة الجماعة إذا كانت معه تنوق إلى الطعام كثيراً، ونحوه قال الشافعي، وقال بذلك بدءاً من الصلاة إلا أن يكون طعاماً خفيفاً، وقال بظاهر الحديث عمر وأبو إسحاق وابن المنذر، وقال ابن عبد البر: «أجمعوا على أنه لو صلى بحضرة الطعام، فأقبل صلاته أن صلاته تجزئة»، اهـ.

وحمله الطحاوي في مشكله^(٣) على الصائم إذ قال بعد ذكر الأحاديث

(١) نيل الأوطار (١/ ٤٤٦).

(٢) المعنى (٢/ ٣٧٣).

(٣) مشكل الأئمة، للضحاوي (٢/ ٢٤٠).

المقدمة: قال أبو جعفر - قد وجدنا من رسول الله ﷺ أنه إما قصد بقوله: إذا حضر العشاء، إنه أهل الصوم لا إلى غيرهم، واستدل لذلك بحديث أنس مرفوعاً قال: «إذا أقيمت الصلاة وأحذركم صائم فليبدأ بالعشاء قبل المغرب، أي».

والله ما كان ابن العربي، إذ قال في «المعارضة»^(١): إن كان صائماً فحضرت الصلاة والعشاء، فإن كان محتاجاً بدأ بالعشاء، نقوله ﷺ: «إذا حضر العشاء والصلاة فابدأوا بالعشاء» معناه مع الحاجة أو الأضياع، وكذلك رواه الدارقطني مفسراً «أحذركم صائم، فإن لم يكن محتاجاً بدأ بالصلاة»، أي».

وقال التاجي^(٢): قوله: «فابدأوا بالعشاء»، وذلك لوجهين: أحدهما: أن يخلو باله لصلاته، فلا يعجله عنها ولا يشغله فيها.

والوجه الثاني: أن يكون له أصحاب قد وصعوا عشاءهم، فيشتغل عنهم بصلاته، فيضر ذلك بهم، وربما كان من الطعام الذي يذهب طيبه ويتغير إذا برد كالزبد وسجود، وقد قال مالك - روي عن النبي ﷺ كان يحتر من كنف شاء، فدعي إلى الصلاة فالتفأها ثم صلى ولم يتوصأ. ويحتمل أن يكون هذا أنه كان أكلاً وحده وأمن أن يشغله ذلك في صلاته، أي».

وقال الدردير^(٣): ونادى تعجيل فطر قبل الصلاة، قال الدسوقي: قوله قبل الصلاة أي قبل صلاة المغرب. كما قال مالك: لأن تعلى القلب به يشتمل عن الصلاة ثم يتعشى بعدها، وأما حديث: «إذا حضر العشاء فلم يأخذ به» مالك لحسن أهل المدينة على خلافه، وأخذ به الشافعي، وحمل العشاء على

(١) «المعارضة لأخواني» (٢/١٤٨).

(٢) «المظني» (٧/٢٩١).

(٣) «الشرح الكبير» (١/١٥١).

والحديث هكذا أخرجه البخاري برواية إسماعيل عن مالك ثم برواية علي بن عبد الله عن مالك بسند، ومته، ثم قال. قال معن. حدثنا مالك ما لا أحصيه يقول: عن ابن عباس عن ميمونة.

قال الحافظ^(١): إنما أورد البخاري كلام معن، وأورد حديثه ينزول بالنسبة إلى الإسناد الذي قبله مع موافقته له في السياق للإشارة إلى الاختلاف على مالك في إسناده فرواه أصحاب «الموطأ» عنه، واختلفوا في إسناده، فمنهم من ذكر عنه هكذا كبحي بن يحيى وغيره، ومنهم من لم يذكر فيه ميمونة كالثقفي وغيره، ومنهم من لم يذكر فيه ابن عباس كأشهب وغيره، ومنهم من لم يذكر ابن عباس ولا ميمونة كبحي بن بكير وأبي مصعب، ولم يذكر أحد منهم لفظ «جامد» إلا عبد الرحمن بن مهدي، وكذا ذكرها أبو داود الطيالسي في «سنده» عن صفوان بن عيينة عن ابن شهاب.

ورواه الحميدي والحافظ من أصحاب ابن عيينة بدونهما، وجرّدوا إسناده، فذكروا فيه ابن عباس وميمونة وهو الصحيح، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب مجزئاً، وله فيه عن ابن شهاب سند آخر عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، بلفظ: سئل رسول الله ﷺ عن الفأرة تقع في السمن، قال: «إذا كان جامداً خالفوها وما حولها»، وإن كان مائلاً فلا تقرّوه» وحكى الترمذي عن البخاري أنه قال في رواية معمر هذه: هي خطأ.

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: رناهم، وأشار الترمذي إلى أنها شاذة، وقال الذهلي في «الذهليات»: «الطريقان عندنا محفوظان، لكن طريق ابن عباس عن ميمونة أشهر، واستشكل ابن الثين إبراء البخاري كلام معن هذا، مع كونه غير مخالف لرواية إسماعيل، وأجيب بأن مراده أن إسماعيل لم يتفرد بتجويد

(١) فتح الباري (١/٣٤٤).

أَنْ رُشِوْا لَهِ ﷺ مِثْلُ غِنِ الْفَأْرَةِ تَقَعُ فِي السَّمَنِ

إسناده، وظاهر لي وجه آخر، وهو أن رواية معن المذكورة وقعت خارج الموطأ هكذا، وقد رواها في الموطأ فلم يذكر ابن عباس ولا ميمونة، كذا أخرجه الإسماعيلي وغيره من طريقه، فأشار البخاري إلى أن هذا الاختلاف لا يضر؛ لأن مالكاً كان يصلة نارة، ومرسله نارة، ورواية الوصل عنه مقدمة قد سمعته منه معن مراراً وتابعه غيره، اهـ.

وبسط الحافظ الكلام على الاختلاف في سننه ومثله يكثر من هذا في كتاب المذاهب^(١).

وقال الزرقاني^(٢): هكذا رواه يحيى فجود إسناده، وأنته، وتابعه جماعة كابن مهدي والشافعي وابن تافع وإسماعيل، ورواه القعنبي وغيره بإسقاط ميمونة، قال ابن عبد البر: الصواب رواية يحيى ومن تابعه، اهـ.

قلت: وأخرجه محمد في موطئه^(٣) عن مالك يذكر ابن عباس، وإسقاط ميمونة كرواية القعنبي (أن رسول الله ﷺ مثل) بيناء المجهول، قال الحافظ: كذلك في أكثر الروايات بلبهام السائل، ووقع في رواية الأوزاعي يعني عن الزهري عند أحمد تعيين من سأل، ولغظه: «عن ميمونة أنها استفتت رسول الله ﷺ عن فأرة الحديث، ومثله في رواية يحيى القطان عن مالك عند الدارقطني عن ابن عباس أن ميمونة استفتت، اهـ. وقال الزرقاني: رواه الدارقطني وغيره من طريق يحيى القطان وجويرة كلاهما عن مالك بإسناده أن ميمونة استفتت، اهـ.

(عن الفأرة) يسكون الهمزة وتخفيف الراء (تقع في السمن) الجامد، كما

(١) فتح الباري (٩/٦٦٨).

(٢) شرح الزرقاني، (٤/٢٧٨).

(٣) (ص٢٤١).

فَقَالَ: «اتَّبِعُونَهَا، وَمَا حَوْلُهَا فَاطْرَحُونَهَا».

أخرج البخاري في ٧٢ كتاب التَّوْبَةِ وَالصَّوْمِ، ٣٦ باب: إِنْ وَفَدَتْ
النَّارُ فِي السَّمَنِ الْجَامِدِ أَوْ السَّائِبِ.

في رواية ابن مهدي وغيره عن مالك، وتقدم قريباً من قال الحافظ، ولم يذكر
أحد منهم لفظ «جامد» إلا عبد الرحمن بن مهدي، وكذا ذكرها أبو داود
الضَّيَالِسِيُّ في «مسند» عن سفيان بن عيينة عن ابن شهاب، ورواه الحميدي
والحافظ من أصحاب ابن عيينة بقوله: «أه».

وقال الحافظ في موضع آخر: وقع عبد النسائي من رواية ابن القاسم عن
مالك وصف السمن في الحديث بأنه جامد، وكذا وقع عند أحمد من رواية
الأوزاعي عن الزهري، وكذا عند البيهقي من رواية حجاج بن منهال عن ابن
عيينة. «أه».

(فَقَالَ) (تَوَعَّاهَا) وفي رواية بإسمايل عن مالك عند البخاري، وكذا
في رواية سفيان عن الزهري عنه «اتَّبِعُونَهَا» وفي رواية معن عن مالك عند
البخاري، «تَتَرَفَّعُونَهَا» أي النَّارُ (وَمَا حَوْلُهَا) أي حَوْلَ النَّارِ مِنَ السَّمَنِ.

قال الهادي^(١): «هذا يقتضي أنه مثل عر سمن جامد، ولم كان ذنباً ثم
يشير ما حولها من غيره، ولكنه لما كان جامداً يحس ما يدورها بنجاستها،
وفي اليابس على ما كان عليه من الظهارة. «أه» وبه تمسك ابن العربي.

قال الحافظ^(٢): «قد تمسك ابن العربي بقوله: «وما حولها» على أنه كان
جامداً، فإن: لأنه لو كان مائلاً لم يكن له حول» لأنه لو نقل من أي جانب
مهما نقل لخلعه غيره في الحول، فيصير مما حولها، فيحتاج إلى إلقاء كله،
كما قال، «أه».

(فَاطْرَحُونَهَا) أي كل واحد من النَّارِ وَمَا حَوْلُهَا، راد في رواية إسماعيل

(١) «الحنفي» (٧/٢٩٢).

(٢) «اصح الماري» (٩/١٦٨).

عن مالك «توكلوا مستكم» وفي رواية سفيان عن الزهري «توكلوه».

قال الشيخ - رحمه الله - في «البدل»^(١): فيه دليل على المسألة التفهيمية، وهي أن النجاسة إذا لم يعلم وقت وقوعها يحكم بوقوعها بالنسبة إلى الوقت الحادث إلى أقرب الأوقات، كأنها وقعت في هذا الوقت، فإن المخافة لم يعلم بأنها متى وقعت في الزمن، وههنا كالمسمن وقت وقوعها سائلاً أو جامداً أو كان بين يمينه، فاعتبر رسول الله ﷺ وقوعها في الحال، اهـ.

قال الحافظ: أخذ الجمهور بحديث معمر الدار على التفرقة بين الجامد والذائب، ونقل ابن عبد البر الاتفاق على أن الجامد إذا وقعت فيه ميتة طرحت وما حولها منه، إذا تحقق أن شيئاً من أجزائها لم يصل إلى غير ذلك، وأما المائع، فاحتلفوا فيه، فذهب الجمهور إلى أنه ينجم كله بملاقاة النجاسة، وخالف فريق، منهم الزهري والأوزاعي، اهـ.

قلت: وكذا الإمام البخاري إذ ترجم في «صحيحه» «باب إذا وقعت الذرة في السمن الجامد أو الذائب» وذكر فيه حديث ميمونة المذكور بسون التفرقة بينهما، وترجم أيضاً «باب ما يقع من النجاسات في السمن والعاء» فبسبعهما في الشرحمة، وذكر فيها حديث ميمونة هذا، فهذا نص في أن البخاري لم يفصل في السمن، إذ لا فرق بين المائع والنساء، فيه قال بعض الظاهرية، كما سيأتي.

قال الحافظ^(٢): واستدل بهذا الحديث لإحدى الروايتين عن أحمد أن المائع إذا حلت فيه النجاسة لا يتنجس إلا بالغير، وهو اختيار البخاري، وقول ابن نافع من «مالكية» وحكي عن مالك، وقد أخرج أحمد بسنده إلى عكرمة

(١) «بدل المجهول» (١٦٨/١٦).

(٢) «مع البري» (١٦٩/١٦).

عن ابن عباس أنه سئل عن فأرة ماتت في سمن، قال: تؤخذ الفأرة وما حولها، فقلت: إن أثرها كان في السمن كله، قال: إنما كان وهي حية، وإنما ماتت حيث وجدت، ورجائه رجال الصحيح، أم.

واستدل للجمهور بما في أبي داود^(١) من رواية معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا وقعت الفأرة في السمن، فإن كان جامداً فالقوه، وما حولها، وإن كان مائعا فلا تفرقه» ثم أخرج من رواية معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي ﷺ بمثل حديث الزهري عن ابن المسيب. يعني الحديث المتقدم، وعزا صاحب المستقى حديث ميمونة هذا إلى أبي داود والنسائي، وقال الشوكاني: صححه ابن حبان وغيره.

قلت: ولا ينافيه حديث عيمونة الذي في الباب عند الموطأ، وأخرجه الشيخان وغيرهما؛ لأنه ساكت عن التفصيل، وتقدم عن الباجي وابن العربي أن المراد فيه الجامد لا غير، وهو نص بعض ألفاظ الحديث كما تقدم.

قال النعني^(١): السمن الجامد إذا وقعت فيه قارة أو نحوها نظرح القارة، ويؤخذ ما حولها من السمن ويرمي به، ولكن إذا تحقق أن شيئاً منها لم يصل إلى شيء خارج عما حولها والباقي يؤكل، ويقاس عني هذا نحو الصل واللبس إذا كان جامداً، وأما المانع فذهب الجمهور إلى أنه يتجرس كله، قليلاً كان أو كثيراً، وشذ قوم، فجعلوا المانع كالماء، وسلك داود في ذلك مسلكهم إلا في السمن الجامد، والله أعلم، فإنه يبيع ظاهر هذا الحديث، وخالف عنه في الصل والخل وسائر المانعات، اهـ.

(١) اسم: أبو حازم (٣٨٤٧)

(٢) عمدة القاري (٢/٦٥٩).

(أ) باب ما يتقى من الشؤم

وقال الموفق^(١): إن النجاسة إذا وقعت في مائع غير الماء نجسته، وإن كثرت، وهذا ظاهر المذهب، وعن أحمد رواية أخرى أنه كالماء لا ينجس إذا كثرت أي بلغ الثلثين، وعنه رواية ثالثة، ما أصل الماء كالخل الشري، يدفع النجاسة عن نفسه إذا كثرت، وما ليس أصله الماء لا يدفع عن نفسه.

ولنا، ما روي عنه رحمته أنه سئل عن فأرة وقعت في سمن، قال: «إن كان جامداً فخذوها وما حولها فألقوه». وإن كان مائعاً فلا تقرروه. رواه أحمد في «مسنده» وإسناده صحيح على شرط «الصحيحين»، ولم يفرق بين قلبه وكثيره، ولأن غير الماء ليس بظهور فلا يدفع النجاسة عن نفسه، اهـ. وعلم منه أن ما حكى الحفاظ رواية لأحمد هي في الكثير لا مطلقاً.

وفي «فيض الباري»^(٢) عن «فتاوى ابن تيمية»: رواية أخرى لأحمد غير مشهورة. وهي الفرق بين النجاسة الجامدة والمائعة، فالجامدة إذا وقعت في الماء، وأخرجت من ساعته لم تنجس بخلاف المائعة، اهـ.

(أ) ما يتقى من الشؤم

(ما يتقى) بتشديد الفوقية بينا المجهول (من الشؤم) قال الحفاظ^(٣): هو يضم الشين المعجمة بعدها واء ساكنة، وقد تهمز ضد اليمز، يقال: تشاءمت بكذا وتبمت بكذا، وقال في موضع آخر: يضم المعجمة وصكون الهمزة، وقد سهل تنصير واء، وقال الطبري: واء همزة خفيفة، فصارت واءاً، ثم غلب عليها التخفيف حتى لم ينطق بها مهموزة، اهـ.

وعلم منه أن الأصل فيها الهمزة، واختلفوا فيه هل هو موجود أم لا؟

(١) «المسي» (٥٢/١).

(٢) (٣٣٢/١).

(٣) «فتح الباري» (١٣٧/٩).

وعلى الأثر، هل هو على عمومته أو محصور في بعض أنواع الخيل وغيره؟
 وما يظهر لي من ترجحه الإمام مالك والروايات التي ذكرها في الباب، أن الإمام
 مالكاً - رضي الله عنه - قال بوجوده، وحصل الروايات في ذلك على ظاهره،
 كما حملها عليه ابن قتيبة، لكن ليس على وفق مسلك أهل الجاهلية أن لهذه
 الأشياء تأثيراً في نفسها، بل على مسلك أهل الإسلام أن الله تبارك وتعالى
 مسبب للأسباب، عند يعلق في بعض الأشياء تأثير لجميع والضرر للأدوية
 المنفردة والمصورة، قال الحافظ: ملأ الحديث أن النوم والطيرة في هذه
 الثلاثة.

قال ابن قتيبة^(١)، ووجه أن أهل الجاهلية كانوا يطيرون، فهاهم لنبي ﷺ
 وأعلمهم أن لا طيرة، فلما أتوا أن يتبرأ ببيت الطيرة في هذه الأشياء الثلاثة،
 قال الحافظ: فمنى ابن قتيبة على ظاهره، ويلزم على قوله أن من تشام شيء
 سها فزل به ما يكره، وقد القرطبي: لا يظن به أنه بحمد علم ما كانت
 الجاهلية تعتقده، ثم على أن ذلك بصر ويصح بداره، فإن فالت خطأ، وإنما على
 أن هذه الأشياء هي أكثر ما يظن به الناس، فمن وقع في نفسه شيء أتبع له أن
 يتركه ويستبدل غيره، وأخرج أبو داود في «الطب» عن ابن أنس عن مالك أنه
 سئل عن ذلك؟ فقال: كم من در سكنها ناس فهل كوا، قال المازري، فحمته
 مالك عن شاهره، والمعنى أن قدر الله بما اتفق ما يكره عند سكني الدار،
 فتصير في ذلك كالتبذير، فتسمع في إصافة الشيء، إنه نفعاً.

وقال ابن العربي^(٢): لم يرد مالك بإصافة النوم إلى الدار، وإنما عبارة
 عن جري العادة فيها، فأنشأ إلى أنه ينبغي مسره الخروج منها صفة لا متفاديه
 عن التعلق بالباطن، قال الحافظ: وما أشار إليه ابن العربي في ما قبل كلام

(١) انظر: «معجم الزبيري» (٦٦/٦).

(٢) «علمية الأندلس» (١٠١/٦٦٦).

١٧٥٥/٢١ - وحدثني مالك عن أبي حازم عن أبي دينار، عن سهل بن سعد الساعدي، أن رسول الله ﷺ قال: «إِنْ كَانَ الْفَرَسُ وَالْمَرْأَةُ وَانْتَسَكَنِي، بَغَى الشُّؤْمُ».

أخرجه البخاري في ٥٦ - ٥٧، ترمذ في ٤٧ - ٤٨، أبو داود في ٢٩ - ٣٠، ابن ماجه في ٢٥ - ٢٦، الطبري في ١١٩، وابن عساکر في ١١٩، حدث ١١٩.

مالك 'وتى' وهو نظير الأمر بالفرس من السجود مع صحنه في العبدى، 'أهـ' وقال السجى^(١) لا يسع أن يكون السجى عن بحر بحري. فعادى من داره أن من سكنه مائة قل مائة وتوات عليه أنوارا، والحصان، وأخوى السجى أصا في دار أخرى خلاف ذلك دون أن يكون سجد في ذلك مائة أو تأخير. وقدك العرف فلا يسع أن يجرى فيه العبد، لأن من روجها قد به وهو دينار مائة وركبوا حواشي، وأجرى الله في امرأة أخرى بخلاف ذلك كما جرى العادة بأن من شرب الشم مائة، 'أهـ'.

١٧٥٥/٢١ - (مالك عن أبي حازم) ماثري المصححة سنة (بن دينار عن سهل بن سعد) يفتح السين ويسكون الثاني فيهما، كما في بعض النسخ النسخة منه أبي اسهل، وفي أخرى أبي سهيل كلاهما تحريف من التسخ، وسهل بن سعد صحابي شهير، وعلى النصوص أخرجه الشيخان وغيرهما عن مالك بهذا السند (الساعدي) نسبة إلى سعدة الخزرجي أن رسول الله ﷺ قال: «إِنْ كَانَ الْفَرَسُ وَالْمَرْأَةُ وَالْأَنْثَى (ففي الفرس) قال المديري^(٢) واحد الخيل» وأجمع أناس، قال الجوهري: يقع على الذكر والأنثى مائة، لا يقال ثلاثين فرسة. 'أهـ' (والمرأة وانسكن) يعني في الحديث الذي ناهى عن الشوم في هذه الأشياء.

(يسى) السى يجر بقرته: إن كان (الشوم) يعني صحيح كان راجع إلى

(١) نسخة ١٧٥٥/٢١

(٢) نسخة ١٧٥٥/٢١

المؤمن، ولطهر أن ذنبه كان حاراً، في ألم حار، وأخذوا يستنشقون برواية
الغضائبي عن مالك بهذا الإسناد أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله في شيء من
العرفاء والعبر من لم يذكر».

قال الحافظ^(١): قد في صحيح السبع، وهذا هو في الموقوفات، لكن زاد
في آخره: يعني التؤم. وهذا رواه مسلم ورواه سنان بن عبد الله عن مالك
ودعاه بن سيمان، بحديثي عن مالك بلفظ: «إن كذا التؤم في شيء»،
الحديث أخرجهما الشافعي، لكن لم يقل سنان بن عبد الله، وأخرجه أبو
بكر بن أبي شيبة والشافعي عن رواية هشام بن سعد عن أبي حنيفة، قال:
«ذكروا التؤم عند سهل بن سعد فقال، فذكره».

قال الباق^(٢): «في» مدونه إذا كان للتؤم حكم ثابت، «في هذه التؤم»
قوله: «عند الحديث على التجوير» - «وتحديث الأتي» - «منقطع» - «ولأنه»
في النار والعرفاء والعبر من لم يذكر» - «وأي العرفاء» - «قال عبد الله» - «يعني» - «إن كان له»
وجود في شيء، فكان في هذه الآية» - «لأنها أقل الأسماء تعاد، لكن لا يوجد»
له غيره، فلا وجود له أصلاً.

وقال الشافعي: مقتضى سياق هذا الحديث أنه يتردد لم يكن منعقداً لوجود
التؤم في الثلاث كما تكلم بهذا ثم علم بعد ذلك، فقال: «الشيء» في ثلاث
تدبر في الحديث الثاني، اهـ.

قال الحافظ^(٣): انصت لطرفي خنت على الانصاف على الثلاثة المذكورة،
ووقع عند ابن إسحاق: «قال معمر» قالت أم سلمة: «والسيف» قال أبو عمر:

(١) صحيح البخاري: (١٤/١٤)

(٢) المعنى: (١٤/١٤)

(٣) وضع البخاري: (١٤/١٤)

١٧٥٦/٢٢ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْرَةَ وَمَيْمَنَةَ ابْنَتَيْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ.....

رواه حويرثة عن مالك عن الزهري عن بعض أهل أم سمية عن أم سلمة.

وأخرجه 'الدارقطني' في 'معربات مالك' وإسناده صحيح إلى الزهري، ولم يورد به حويرثة، بل ناعمة سمينة من داود عن مالك، أخرجه 'الدارقطني' أيضاً. قال: والسبب المذكور هو أبو عبيد عن عبد الله بن زائدة سمعه عند الرخس بن إسحاق عن الزهري في روايته.

قال الحافظ: أخرجه في مناجه من هذا الوجه موصلاً، فروى عن أم سلمة أنها حدثت بهذه ثلاثة، وزادت فيها 'والسنت'، وقد روى النسائي حديث الباب عن طريق ابن أبي ذئب عن الزهري فأخرج فيه كسيف، وخالف فيه في الإسناد أيضاً. اهـ

وقد لمسي^(١) بعد ذكر حديث أم سمية هذا: والتحقق أن هذا انحصار ليس مني ظهري، وكان ابن مسعود - رضي الله عنه - يقول: إن كان الشؤم في شيء، فهو فيما بين اللحيين يعني النساء، وما شيء أخرج إلى سجن طويل من نساء. اهـ

وحكى 'المعبر' في 'أحياة الجيران'^(٢) ما سند فقال: وفي رواية: الشؤم في أربعة: المرأة والنداء والفرس والخادم. اهـ

١٧٥٦/٢٢ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن حميرة) عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - شقيقين باسمه، شقيق ثقة من رواية السنة، كما في 'التقريب'، وفي 'التنبيه' قال ابن سعد: ثقة قابل الحديث. (ومسلم إسنه) بلفظ تنبيه من (عبد الله بن عمر عن أبيهما) (عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما

(١) - محمد الظاهري (١٠٠/١٧٦).

(٢) - أحياة الجيران (٢/١٩٠).

وأخبره البخاري بإرواية شعيب عن الزهري أحسنه من سنده أنه قال
عن ابن عمر - رضي الله عنه -

قال الحفاظ^(١)، عن صريح سمعت عن الزهري، ناخار مسلم له، وقد قال
أبي له، فأدخل من الزهري مسائله من ربه، وقال في موضع آخر:
«في تصحيح الزهري بالاحكام دفع برقم تقاضاه حسب ما رواه ابن أبي رطب
عن الزهري، فأدخل من الزهري ومما لم يدخلوه من ربه، من ربه، من له،
ويحصل إلى مكانه منحه من الزهري حمله عن محمد بن زيد عن سالم بن
محمد عن سالم، اهـ»

قال: «أقسم شعيب على سالم، وناخه ابن صريح عن الزهري عن أبي
سالم، وأخذوا من عن الزهري في البخاري، وكذا قال أكثر أصحاب سنن
عن عن الزهري»

وقال الذهبي عن ابن الحنفية والحبشي أن سنان قال: لم يرو
الزهري هذا الحديث إلا عن سالم، وكذا عن أحمد عن سنان: إنه يحفظ
من سالم، ذكر هذا المحقق مرفوده، فقد حدث به سنان عن الزهري عن سالم
وحدة أبي عبد الله، كما في حديث نافع، وبذلك من كذا الحفاظ لا سند
في الزهري، وكذا رواه ابن أبي عمير عن سنان له، أخرجه مسلم
والترمذي، وهو يذهب في صحيح سنن عبد الله بن الحنفية، أما الترمذي
فحمل رواية ابن أبي عمير هذه مرفوده.

وقد كان مالك أيضاً يونس من رواية ابن وهب عنه، في رواية
للبخاري في الغلب، وصاحح بن كبر عن عبد الله بن رباح عن عبد الله
وبهين بن سعيد، وابن أبي عمير وأبي إسحق بن عتبة ثلاثهم عن أبيه، كلفه
عن الزهري عنهما

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الشُّؤْمُ.....

يزوؤه القاسم بن مبرور عن يونس، فاقتصر على حمزة أشرجه النسائي أيضاً، وكذا أخرجه أحمد من طريق رباح بن زيد عن معمر مقتصرأ على حمزة، فالظاهر أن الزمري يجمعهما مرة، ويفرد أحدهما أخرى، اهـ.

(إن رسول الله ﷺ قال: الشُّؤْمُ) وفي رواية شعيب عن الزهري سند البخاري بلفظ «إنما الشُّؤْمُ». قال الحافظ^(١): «رواه مالك وسفيان وسائر الرواة بحرف «إنما»، لكن في رواية عثمان بن عمر: «لا عدوى ولا طيرة وإنما الشُّؤْمُ في ثلاثة» قال مسلم: لم يذكر أحد في حديث ابن عمر: «لا عدوى» إلا عثمان بن عمر، اهـ. زاد في رواية شعيب عن الزهري عند البخاري «في ثلاثة»، قال الحافظ: متعلق بمحذوف أي كائن، قاله ابن العربي، قال: والحصر فيها بالنسبة إلى العادة لا بالنسبة إلى الخلة، وقال غيره: إنما خصت بالذكر لطول ملازمتها، وظاهر حديث أن الشُّؤْمَ في هذه الثلاثة، ونقدم أن ابن قتيبة ومالكاً وغيرهما ذهبوا إلى ظاهره.

وقال آخرون: إن المراد على شرط وجوده، كما ورد في الروايات، قال الحافظ: وقع في رواية لابن عمر - رضي الله عنه - عند البخاري في النكاح: «ذكروا الشُّؤْمَ عند النبي ﷺ فقال: «إن كان في شيء فشيء الدار والمرأة والفرس» ولمسلم «إن يك من الشُّؤْمِ حق» وفي رواية عتبة بن مسلم «إن كان الشُّؤْمُ في شيء» وكذا في حديث جابر عند مسلم، وحديث سهل بن سعد عند البخاري، وهذه الروايات تقتضي عدم الجزم بذلك.

وأخرج الطحاوي^(٢) عن سعيد بن المسيب قال: سألت سعد بن مالك عن الطيرة فأنهزني، فقال: من حدثك؟ فكرهت أن أحذنه، فقال: سمعت

(١) «فتح الباري» (٦١/٢).

(٢) «شرح معاني الآثار» (٣٨١/٢).

رسول الله ﷺ يقول: «أنا خير» ، إن كانت الغيبة هي شيء، ففي الحديث: «ثم أخرج حديث ابن عمر رضي الله عنهما في شيء واحد، وحديث سهل بن سعد عنه: ثم قال: قال أبو أمامة: «أنا خير» ، في حديثهم يكتفي به. والثامن: يسونه، قال الضحاوي: «ويجوز أن تكون في شيء» ، أي لو كانت تكون في شيء، فكانت في هؤلاء، فإنما لم تكن في هؤلاء، ثلاث فليس في شيء. اهـ

قار من العربي: معناه إن كان خلق الله أشد من شيء، مما جاز في مقتضى العادة، وقد يحذف في هذه الأقوال، ذلك المعروفي، معن هذه الرواية: إن يكن التثني صفاً فلهذا الثلاث أحق به، بمعنى أن التثني يقع فيها التثني، بهذه أكثر مما يقع غيرها.

وأنت - عائشة - رضي الله عنها - هذا الحديث، فروي أبو داود، بنحوه في مسنده عن معمر بن وهب، قال: قال عائشة: «أنا خير» ، قال رسول الله ﷺ: «التثني في ثلاثة» ، فكانت لهم حجة، أنه خير به، يقول: «أما الله فخير» ، يقولون: أخوه في ثلاثة، فسمع آخر الحديث، ولم يسمع قوله.

قال الحافظ^(١)، وذكره، ثم يسمع عن عائشة، فهو صريح، لكن روى أحمد وابن حزيمة والحاكم من طريق قتادة عن أبي حنبل، أن رجلين من بني عامر دخلتا على عائشة، فقالا: «إن أبا هريرة قال: إن رسول الله ﷺ خير» ، فظنوا في الغيبة والبراءة، فصارت نصيباً لهما، وماش. ما قال، وإنما قال: «إن أهل الجاهلية كانوا ينظرون بذلك».

قال الحافظ: «ولا معنى لإيراد ذلك على أبي هريرة مع ما تنه عن ذكره من السجادة له في ذلك» ، قال: «وسمعت ابن عمر - رضي الله عنهما - كما في

(١) فتح الباري (١/١٧٠)

حديث الثاب، والروايات التي أشار إليها، نحافظ بعضها بلفظ شرط، كما تقدمت قريبا.

وقال آخرون ما قاله الحافظ، وتأوك غير عائشة - رضي الله عنها - علي أن قلت سيقلي نبيان اعتقاد الناس في ذلك، لا أنه إخبار من النبي ﷺ بشئ ذلك، وسبب الأحاديث الصحيحة بعد هذا التأويل، قال ابن العربي: هذا جواب سالف، لأنه لا يثبت لم يثبت للناس عن معتقداتهم العادية، وإنما بحث لنسبهم ما يلزمهم أن يعتقدوه.

وقال بعضهم: كاذب ذلك في أول الأمر، ثم نسخ ذلك بقرينة تعالينا: أما كان من نصيحة في الأدب، ولا في التمسك إلا في حبيبنا^(١) الآية، حكاه ابن عبد البر^(٢)، قال الحافظ: والسبغ لا يثبت بالاحتمال، لا سيما مع إمكان صحيح، ولا سيما وقد ورد في نفس هذا الحديث تعمي التنزيل ثم إنشائه في ثلاثة المذكورة في بعض طرقة عبد الرحمن^(٣) لا عدول - لا طبرة، وإنما نسوم في الثلاثة، فذكره، فإنه القوي^(٤).

وقال آخرون: ما في المنع، وقيل: يحمل الشوم على قلة الموافقة بسوء تطباغ، وهو كحديث سعد بن أبي وقاص رفعه عن سعد بن أبي وقاص المرأة الصالحة والمذكرة الصالح والعركب الهني، ومن مفاضة الجرد، المرأة البرة والممكن أسوء والعركب السوء أخرجه أحمد، وهذا يختص ببعض أنواع الاحساس المذكورة دون بعض، وإن صرح ابن عبد البر، فقال: يكون تقوم دون يوم، وذلك كله بقدر الله.

(١) سورة الحديد: الآية ٢٣.

(٢) انظر «المصنف» (٤/٣٨٨).

(٣) «شرح لسانه» (٤/٣٨٠).

وقال المهلب ما حاصده: أن المخاطب بقوله: «الشؤم في ثلاثة من التزم التطير ولم يستطع صرفه عن نفسه، فقال لهم: إما يقع ذلك في هذه الأشياء التي تلازم في غالب الأحوال، فإذا كان كذلك فاتركوها عنكم، ولا تعذبوا أنفسكم بها، وبذل على ذلك تصديره الحديث بنفي الطيرة، واستدل بذلك بما أخرجه ابن حبان عن أنس رفعه فلا طيرة والطيرة على من تطير، وإن تكن في شيء ففي المرأة الحديث، وفي صحته نظر، اهـ.

وأوجه الأقوال عندي في ذلك ما أفاده شيخ مشايخنا الكنگوهي قدس سره في «الكوكب الدرّي»^(١) إذ قال: وأصح التأويلات فيه أن الشؤم يراد به معيان. النحوسة المطلقة، والثاني: اشتماله على ما يكرهه الطبيعة، ويجتذب منه المناق، وكونه سبباً لما ينتظر منه الطبيعة، فحبت نفي الشؤم أصلاً، أو قال: لو كان الشؤم نكاحاً في علم الثلاثة، فالمراد هو المعنى الأول، وحيث أثبت أراء الثاني، اهـ. وذكر في هامشه ما يزيد ذلك.

قدّم العيني في شرح البخاري^(٢): إنما قلنا: إن الحديث متروك المظاهر، لأجل قوله ﷺ: «لا طيرة» وهي مكره في سياق النفي، فتعم الأشياء التي يتطير بها، ولو حللنا الكلام لكأن هذه الأحاديث ينفي بعضها بعضاً، ومسألة أن يفرض بالنبي ﷺ مثل هذا الاختلاف في النفي والإنسان في شيء واحد ووقت واحد، اهـ.

وقال الحافظ^(٣) في «باب ما يتنفي من شؤم المرأة»: ذكر البخاري في «باب حديث ابن عمر من وجهين، وحديث سهل من وجه آخر، وقد جاء في

(١) (٣/٤١٨، ٤١٩).

(٢) عمدة القاري (١٠/١٧٦).

(٣) فتح الباري (٩/١٣٨).

فِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ ...

عص لأحاديث ما نعلم يفسر ذلك وهو ما أخرجه أحمد، وصححه ابن حبان
والحاكم من حديث سعد بن قنوع عن أبي سعيدة بن آدم ثلاثة: المرأة الصالحة
والمسكين الصالح، والمسكين الصالح، وفي نسخة ابن آدم ثلاثة: المرأة الصالحة
والمسكين الصالح، والمسكين الصالح، وفي رواية لأبي حبان المسكين الصالح
والمسكين الصالح، وفي رواية للحاكم وثلاثة من الشفاء: المرأة الصالحة
وتعمل لربها، والدار تكون خيراً، فإن ضربتها أعتقت، وإذا تركتها لم
تأخذ أصحابك، والدار تكون خيفة قلبه المرفق، وفلقصاني من حديث
أحمد، ابن من شقاء المرأة في الدنيا سوء الدار والدار، وفيه سوء
الدار حسن صاحبها وحسن جيرانها، سوء الدار معصية طهره وسوء طهره
سوء المرأة علم: حسن وسوء طهره، اهـ

(في الدار) ويقدم فوراً أن التوم فيها تدبها صفة قلبية المرء من حيث
تدبها بحيث جربته.

قال النعيمي^(١) روى النعماني بسند ضعيف في الحبل إذا كان
ضروباً^(٢) غير مشؤوم، وإذا حب المرأة إلى زوجها الأول فهي مشؤومة، وإذا
كانت الدار جعله من العسجد لا يسع منها إلا دار فهي مشؤومة

(والمرأة) مشؤوماً كونه غير صالحة، ثم ما فسد ذلك، وتعمل لربها
عبدك بسوء خلقها، وعص حسن، وفي رواية ضعيفة: إذا حب إلى زوجها
الأول فهي مشؤومة، كما تقدم حال الأرقاسي^(٣) أو غلاماً طهرها أو غيره
فمنها.

(١) نسخة البخاري، ١٧٥٦: ١٧٥٦.

(٢) كتاب النعماني، والفتح، ومنه في النعماني، بدله خبره كتابي، اهـ.

(٣) شرح الزرقاني، ١٧٥٦: ١٧٥٦.

وَالْفَرَسِ^١.

أخرجه البخاري في: ٦٧ - كتاب الشكاح، ١٧ - باب ما ينقض من شؤم المرأة. ومسلم في: ٢٩ - كتاب السلام، ٣٤ - باب الطيرة والغال وما يكون فيه المشؤم، حديث ٩١٥.

١٧٥٧/٢٣ - وَحَدَّثَنِي مَا بَلَكَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: ...

(والمفرسي) وشؤمها كونهما قطعاً إن ضربتها أُنْعِمَكَ، وإن تركتها لم تلحق أصحابك أو أن لا يغزو عليها، أو كونها صروباً، كما في «الفتح»، و«العيني»، وأحرونا كما هي «الزرقاني»، وهي «مختار الصحاح»: ديس حرور، لا يفاد، وإذا استند به الجبري وقت، وعذ في شؤمها منع طهرها، وسوء طبعها.

١٧٥٧/٢٣ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأحمري (أنه قال) منقطع في «الموطأ»، قال ابن عبد البر في «المستزيد»^(١) هذا حديث منقطع من وجوه: منها: حديث أنس يرويه عكرمة بن عمار عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس، ومنها: حديث ابن عمر إلا أنه لم يروه إلا صالح بن أبي الأخضر عن الزهري فنبس بالثوري في الزهري، وثقات أصحاب الزهري يروونه عن الزهري عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن عبد الله بن شاذ عن النبي ﷺ. وهو مرسل أيضاً من هذا الوجه، اهـ.

قلت: حديث أنس من طريق عكرمة أخرجه أبو داود^(٢) إلا أن السائل فيه رجل، ونقله عن أنس قال: قال رجل: يا رسول الله إنا كنا في دار كثير فيها عدداً وكثير فيها أمواتنا، فمحولنا إلى دار أخرى، فقلنا فيها عدداً، وقلنا فيها أمواتنا، فقال رسول الله ﷺ: «مذروها ذبيمة».

وأخرج أيضاً عن فروة بن مسبك، قال: قالت: يا رسول الله! أرض

(١) (ص ٢٣٢).

(٢) سنن أبي داود (٣٩٢٤).

عندنا، يقال لها: أرض أبيين، هي أرض ريفنا وميرتنا، وإنها ريفنا، أو قال: وبانها شديد، قال النبي ﷺ: «دعها هنك، فإن من الغرف الثلث».

وانظahr عندني أنهما قضيتان مختلفتان لا اختلاف بينهما، ولأن فروة بن سبيك من أهل اليمن وفا على النبي ﷺ سنة تسع أو عشرة، فاستعمله النبي ﷺ على مراد ومذبح، وبعث معه خالد بن سمدة فكان معه في بلاده حتى توفي النبي ﷺ. كما في «الإصابة»، ولظاهر أن السؤال في حديث فروة من أرض يمن، وحزم الحافظ في «الفتح» بأن السائل في حديث أس هو فروة إذ قال: أما ما رواه أبو داود وصححه الحاكم عن أنس: قال رجل: يا رسول الله، الحديث، وأخرج من حديث فروة بن سبيك ما يدل على أنه هو السائل.

وله شاهد من حديث عبد الله بن سدة بن الهادي أحد كبار التابعين، وله رواية بإسناد صحيح إليه عند عبد الرزاق، قال ابن العربي: ورواه مالك عن حنبل بن سعيد مقلداً، قال: والدار المذكورة في حديثه كانت دار مكمل، بضم الميم وسكون الكاف وكسر الميم بعدها لام. وهو ابن عوف أخو عبد الرحمن بن عوف، أم.

قلت: ويشكل عليه أن مكمل بن عوف لم يذكره في الصحابة في «الإصابة» وغيره، وفي «مجمع الزوائد»^(١) عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن قوماً جازوا إلى النبي ﷺ، فقالوا: يا رسول الله دخلنا هذه الدار ونحن ذوو فقر فافتقرنا، وكثير عدتنا فقلّ عدتنا، وحسن ذات بيننا، فساء ذات بيننا، فقال رسول الله ﷺ: «دعوه» وهي ذميمة، فقالوا: يا رسول الله كيف ندعها؟ قال: «ببعضها»، أو «ببعضها»، رواه البزار.

وقال: أخطأ فيه صالح بن أبي الأخطري، والصواب أنه من مراسلات

(١) ح (٨١٠٩) في كتاب الطب.

جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله! دارٌ سكنناها
والعدد كثيرٌ والأمان وافرٌ، فقلّ

عبد الله بن شراحيل، وعين سهل بن حارثة: الأساري قال: اشتمكتي قوم إلى
النبي ﷺ أنيسم سكنوا داراً، وهم عند فقئلو، فقال: «فهل تركتموها وهي
دميمة»، رواه الطبراني، وفيه يعقوب بن حميد، وثقه ابن حبان وغيره، وسعفه
جماعة. اهـ.

(جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ) وتقدم قريباً من حديث أبي داود عن
أسير السائل (حل)، فذكر الطبراني^(١): «يجمع بينهما بأن كلا من الرجلين
والمرأة سأل، اهـ. وبزيته ما تقدم عن «يجمع الزوجان» أن يوماً سألوا عن
ذلك.

(فقلت: يا رسول الله! دار سكنناها) بضم السين، المكافاة المفتوحة وشد النون
على صيغة جمع المذكر، تقدم عن ابن العربي أنه قال: «إها دار مكحل بن
عوف أحب عبد الرحمن بن عوف، وحكاه الحافظ في الفتح^(٢)»، وتبعه
الترمذي، وسكتا عليه. وشكل عليه عندي أنه مكمل لم يذكره أحد في
الصحاح.

وقال التميمي في «حياة الحيوان»: «وحكاه عنه صاحب المحلى»: أيق
كانت دار الأسود بن عوف أخي جد الرحمن بن عوف وهو السائل، اهـ. وذكره
الحافظ في الإسماء فقال: «الأسود بن عوف الرهري أخو عبد الرحمن»، قال
ابن سعد: «أسلم هو وأخوه عبد الله يوم الفتح»، وقال ابن عبد البر: «سعد بن زيد»
هاجر قبل الفتح، اهـ.

(والعدد كثير) جملة حاقبة (ولمأل وافر) أي كثير جداً (فقلّ) شد الندم

(١) (٤٤: ٨١)

(٢) فتح الباري (٦/ ١٦١).

الْعُذُ وَذَهَبُ الثَّمَالِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «دَعُوهَا ذَمِيمَةٌ»

(المعنى) أي ذات أكثرهم (وذهب الثمال) رأساً أي نقد، قال الناجي: يحتمل أن يكون قل ما لهم بها تجديها وقلة خصها أو شتمتها، وكل عندهم لغة ما لهم أو لرخامة اليد، اهـ.

(فقال رسول الله ﷺ: دعوها) أي انذار المذكورة حتى كونها (ذميمة) فضيلة بمعنى مذمومة، قال الناجي^(١): معناه ارحلوا عنها وتركوها مذمومة، ويحتمل أن يريد بذلك مذمومة لما وصفوها به من الشاؤم، فاقضى ذلك بإحالة رجلهم عنها لأجل ما جرى لهم فيها. وذمهم لها بذلك، مع اعتقادهم أن الأمر كله لله، وأن ما قدر نافذ، وقلة قدر ما تقالهم عنها ساجد أجالهم بقاء أموالهم، كما يجوز للعالم من الأسد أن يقر عنه، وإن كان لا متجاً من العذر، فكان الله تعالى قد قدر السلامة في الغرام عنه، وقد روي عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه في الطاعون: «إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإن كان لا ينحو أحد من القدر ولا يجاوز الأجل»^(٢)، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا طيرة».

وما يجري من هذا المعنى على ثلاثة أضرب،

ضرب منها: أمر ثالث في عين من الأعيان، فإذا كثرت الضرر فيه مثل ما يدر من انتداب في الدار والمرأة والفرس للإنسان تركه والبعد عنه، إما ليزيل ما يقع من نفسه من الضرر بالبقاء عليه، أو لأن الله سبحانه قد أجرى العادة بالاستعصاء فيه.

والضرب الثانية: ما يطرأ من الضرر بخلاف العادة في راحة من الأوقات غير متصل مثل الطاعون يقع ببلد، فهذا ليس لأحد أن يدر عنه؛ لأنه لم يصل به ضرر إليه، وإنما يخاف ضرراً مستقبلاً، ولا يقدم الخارج عنه لظهور الضرر به.

(١) «المعنى» (٧) (٢٩٦)

(٢) أخرجه البخاري (٤٦٢٩)، ومسلم (٢٢١٩)، وأبو داود (٣١٠٣)

والضرب الثالث. ما ينطير به من الفير والمطاس والساج والداح وأقوال
لنكهان، فهذا لا يجب^(١١) أن يعرج عليه، ولا يمنع من شيء؛ لأنه لم يكن
ذلك العين تأثير معد ولا تدبر، انتهى بخصراً

وهي «الزرافية»^(١٢). قال ابن عبد البر: أي دعوها وأنتم لها ذامنون
وكذروهم. لما وقع في عروشهم من شومها، قال: وعندي أنه لما قاله حسب
عنهم انترام الطيرة، اهـ.

وفي المحلى: إنما أمرهم بالتحول عنه، بهذا لما رفع في نحوكم من
أن المكروه إنما أمرهم بسب السكس، فبدأ بحول عنها القطعات فادرك ذلك
الوجه، وإن عنيهم ما حاصره من الشبهة، كما في الشبهة من الخطابي،
وقال البيهقي: أمرهم بالتحول عنها لأنهم كانوا على استنفاذ واستباحش،
فأمرهم بالاستقلال عنها ليرول عنهم ما يجدون من الكراهة. لا لأنها سب في
ذلك.

وقال ابن العربي^(١٣): إنما أمرهم بالخروج عنها لاعتقادهم أن ذلك منها
وليس كما ظنوا، لكن المحلل جعل ذلك وقتاً لتظهير قصده، وأمرهم بالخروج
عنه، لئلا يقع لهم بعد ذلك شيء، فيفسدوا اعتقادهم، وأما وصفها دسمة حور
ذلك، وأما ذكرها بذيخ ما وقع فيها سائح من غير اعتناء أن ملك منها، ولا
يصح ذم المحلل أمكروه، اهـ.

والأوجه عندي أنه يشق أمرهم بالتحول عنها نفسها هوانها للضرورة أو
لتصيق أو غير ذلك، ولذلك وصفها بغونه «دميمة»، وهذا الأمر متحد لا

(١١) كذا في الأصل والتصويب يجب أن لا يعرج، اهـ. (١٢)

(١٣) شرح الزرقاني، (٤)، ١٣٨٦.

(١٤) المدينة الأحمدية (١٠٠٠/١٦٦٥)

(٩) باب ما يكره من الأسماء

تعلق له بالطيرة، وإليه أشار شيخنا في «البذل»^(١) في حديث أنس المذكور قبل، وفيه ذكر المنزلة، فقال: هذا ليس من الطيرة ولا العسوى، بل من الصب، فإن الهواء مضاف، فمعناها توافق الطباع، ومعناها تغالف والأرض الأولى كان هوذا موافقة لهم، والدار الثانية مغالطة لهم، فأمرهم أن يتركوها إرشاداً إلى المصالح الدنيوية والدينية. اهـ.

(٩) ما يكره - بناء المجهول من الأسماء

كان النبي ﷺ يحب الاسم الحسن، ويكره الاسم الفجح، وربما تغيره، وقد ورد الأمر بذلك، قال الحافظ^(٢): وقد ورد الأمر بتحسين الأسماء، وكذلك فيما أخرجه أبو داود^(٣)، وصححه ابن حبان من حديث أبي الدرداء رفعه: «إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم، فأحسنوا أسماءكم» ورجاله ثقات إلا أن في سنده انقطاعاً عن عبد الله بن أبي ذكريا ورويه عن أبي الدرداء [وأبي الدرداء] له إمام لم يروك. اهـ.

قلت: وسط الإمام أبو داود في مسنده في ذكر أسماء كثيرة غيرها النبي ﷺ للكراهة معناها، قال الطبري: لا تنبغي التسمية باسم فيجح المعنى، ولا باسم يفتري التزكية له، ولا باسم معناه السب، قال الحافظ: الثالث أخص من الأول، قال: ولو كانت الأسماء إنما هي أعلام للأشخاص، لا يقصد بها حقيقة النصفة، لكان رجة الكراهة أن يسمع سامع بالأسماء، فيظن أنه صفة لمسمى.

فلذلك كان ﷺ يحول الاسم إلى ما إذا دعي به صاحبه كان صدقاً، وقد

(١) إنبك المجهول (١٦١/٢٥٢).

(٢) فتح الباري (١٠٠/٥٧٧).

(٣) سنن أبي داود (٤٩٥٤) في كتاب الأسماء.

٢٤ / ١٧٥٨ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ

غَبَرَ النَّبِيَّ عِدَّةَ أَسْمَاءَ، وَنَبِيٍّ مَا غَبَرَ مِنْ ذَلِكَ عَنِّي وَجْهَ الْمَنَعِ مِنَ النَّصْبِ بِهَا،
جَلَّ عَلَى وَجْهِ الْأَخْشَارِ، وَمِنْ لَمْ أُجَازِ الْمَسْمُومُونَ أَنِ يَسْمَى الْوَحْلَ الْفَتِيحَ
حَسَنًا، وَالْأَمَامَ بِضَالِحٍ، وَلَمْ يَلِدْ عَلَيْهِ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَلِدْ حَزَنًا لَمَّا اسْتَعِ مِنْ تَحْوِيلِ
أَمْرِهِ إِلَى سَهْلٍ بَدَلَتْ، وَلَوْ كَانَ لَازِمًا لَمَّا أَقْرَأَ عَلَى فَوْهٍ: «لَا أُغَيِّرُ أَسْمَاءَ
سَيِّدِي أَبَدًا» ١.

وَالْقَصَّةُ أَخْرَجَهَا الْحَارِثِيُّ عَنْ أَبِي النَّسِيبِ أَنَّ جَدَّ حَرَمًا قَدِمَ عَلَى
النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مَا اسْمُكَ؟» قَالَ: «اسْمِي حَزَنٌ» قَدْ جَلَّ أُنْتُ سَهْلًا،
قَالَ: «مَا أَنَا بِمَغْيِرِ أَسْمَاءِ أَبِي، قَالَ: «مِنْ النَّسْبِ» فَمَا زَالَتْ فِيهَا الْحَزُونَةُ
بَعْدَ، قَالَ الْحَافِظُ^(١) وَفِي رِوَايَةٍ فَقَالَ أَيُّ حَرَمٍ: «لَا» السَّهْلِيُّ يُوطَأُ وَبِحَتْنِهِ،
وَيُجْمَعُ مَاَنَ قَالَ كَلَامًا مِنَ الْكَلَامِ، فَبَشَّ بِبَعْضِ الرِّوَاةِ مَا لَمْ يَنْقُلْهُ الْآخَرُونَ ٢.

٢٥ / ١٧٥٨ - (مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) «الْأَسْمَاءُ» (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قَالَ) قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِي «التَّحْرِيقِ»^(١): هَذَا بِحَسَنَةٍ مِنْ وَجْهِ، فَمَا ذَكَرَهَا فِي
«الْمَوْهِبَةِ» ٣. وَفِي «الْمَوْهِبَةِ»: هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَوْ مَعْلُومٍ، وَصَلَهُ أَبُو
عَبْدِ اللَّهِ مِنْ مُرْسَلٍ أَبِي وَجْهِ عَنْ أَبِي الْأَسْمَاءِ عَنْ الْحَارِثِ بْنِ يَرْبُودٍ عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ بَعْضِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: «عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ بِنَاقَةَ،
فَقَالَ: «مَنْ بِحَتْنِهِ؟» قَدِمَ رَجُلٌ، فَقَالَ: «مَا اسْمُكَ؟» قَالَ: «مَرْءٌ»، قَالَ: «الْقَدِيمُ»،
ثُمَّ قَامَ أُخْرَى، فَقَالَ: «مَا اسْمُكَ؟» قَالَ: «جَسْرٌ»، قَالَ: «الْقَدِيمُ»، ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ،
فَقَالَ: «مَا اسْمُكَ؟» قَالَ: «يَعْنِي»، قَالَ: «الْقَدِيمُ»، انْتَهَى بِزِيَادَةِ فِي «التَّحْرِيقِ»^(٢)

(١) «الفتح الباري» (٥٧٢ / ١٠٠).

(٢) «اص» (٢٣٢) «الحديث في الشهد» (٧٥٢٢).

(٣) «توضيح الحواشي» (ص ٧٠٠).

بِالْفَحْصِ تُحْلَبُ، نَسِيَ يَحْلُبُ هَذِهِ^(١) هَذَا رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
أَفَاحْلُبُكَ؟^(٢)

قال الحافظ في «الإصابة» في ترجمة يعقوب بن طهفة العماري: قال ابن سعد: شامسٌ مخرج حديثه عن العاصميين، ثم ساق من طريق ابن أبي عمير عن أنس بن مالك، فذكره مثل «التنوير»، ثم قال: وأخرج ابن أبي عمير عن أنس بن مالك، فقال في الحديث عن يعقوب الأنصاري، وأخرجه الثوري عن حديث يزيد بن أبي ربيعة، ويعقوب هذا غير يعقوب بن طهفة الذي روى عن أبيه، وروى عنه يحيى بن أبي كثير، اهـ.

وقال أيضاً في «الإصابة» في ترجمة حنيفة الأنصاري: روى في «الاصابة» لعمامة، روى ابن عبد البر من طريق عمر بن عبد الله بن حنيفة الوراق عن أبيه عن حنيفة بن خالد عن أنس بن مالك أنه قال: «ما خلعة أخرج لي يسألاً تحلب ماقبي صمغ، فحاده يرحل» فقال: «ما اسمك؟» قال: حنيفة، قال: «أذهب، فحاده نحر، فقال: «ما اسمك؟» قال: يعقوب، قال: «أحلب»، الحديث، قال: وله شاهد في «الموطأ» عن يحيى بن سعيد مرسل أو «مفضل».

(للحقبة) بكسر اللام الأولى تجارة، وأما الثانية، وهي «المحس» بكسر اللام، ويحور فتحها أنفاة ذات اللين، وقيل: قرية النجاش، اهـ. (تحلب) بياء المتجهون صمغ للحقبة أي سواد حليبها (مس) للاستفهام (يحلب) ضم اللام، ضمه ابن دقاني، وفي «المحس» بضم اللام وكسرها (هذه) أنفاة (فقام رجل) من المجلس، وتقدم من حديث حنيفة أنه دعاه (فقال له رسول الله ﷺ: «ما سمعت»).

قال الشافعي^(١): قوله ﷺ لندي أن يحلب: «ما سمعت» يحتمل أنه

(١) «مخرج المزيغاني» (٤٨٩/٤)

(٢) «المحس» (٢٩٥/٧)

فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: مُرَّةٌ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَيْشُ» ثُمَّ قَالَ:
«مَنْ يَحْتَسِبُ هَذِهِ فَنَامَ رَجُلٌ» فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا اسْمُكَ»
فَقَالَ: حَرْبٌ.

فقص بذلك من يعرف اسمه ليذوقه إذا أراد أن يأمروا أو يجهوا، ويحتمل أنه
قص بذلك المذموم، فصحا حال الحرب، فهو هنا الاسم، وكان صكوه من
لأسماء ما فتح منها. اهـ.

(فقال الرجل) المذكور الذي يريد حلها: اسمي (مرة)، بضم الميم وفتح
الراء المفتوحة عند الحلو، قال: الحافظ في «الإصابة»: مرة غير منسوب مضي
في حرب، وبأي في بعش، اهـ. وذكر غيره: حدثت الحرب بدوت ذكر نسب
مرة، ولم يعتمد الروايات في ذكر مرة في هذا الحديث.

(فقال له رسول الله ﷺ: «الجلس» يعني لا تحلبها، وتعد في حديث
خلده، قال: اذهب (ثم قال) ﷺ مرة ثانية: (من يحلب هذه؟) أي ليقه رجل
آخر لحلبها (فنام رجل) آخر (فقال له رسول الله ﷺ: «ما اسمك» فقال له)
أترمل الثاني: اسمي (حرب) كذا في جميع النسخ. وهو يعني: رداء مهلب
بعضها موشة.

وتقدم عن ابن عبد البر أنه جمره يعوي بالجميم والنعيم، وكذا ما تقدم عن
الحافظ في ترجمة بعش عن ابن سعد، وقال أيضاً في «الإصابة» في الجميم:
جمرة غير منسوب، جاء ذكره في الحديث الذي رواه ابن لهيعة عن الحارث
عن عبد الرحمن بن جبير عن بعش الكندي. فذكر الحديث بلفظ جمرة.

ثم قال: كنا ذكره أبو علي بن السكن، وقد ساقه ابن عبد البر من طريق
سحق عن ابن وهب عن ابن لهيعة، فقال: حرب يدل حمرة، اهـ. وقال في
الجماء المشبهة: حرب غير منسوب، وروى ذلك في «الموطأ» فذكر حديث
الثالث، ثم قال: وتقدم في الجميم من ترجمه آخر أنه قال: جمرة بالجميم يدل
حرب، اهـ.

فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْلِسْ» ثُمَّ قَالَ: «مَنْ يَحْلِبُ هَذِهِ؟» فَقَامَ رَجُلٌ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَسْمُكَ؟» فَقَالَ: يَعْشَى. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اخْلُتْ».

والحديث ذكره في «مجمع الزوائد»^(١) عن يعيش الغفاري بلفظ جسر، وقال: رواه الطبراني^(٢). وساده حسن، وجمع بينهما الزرقي^(٣) بأن يكون أحدهما اسماً والآخر نقاً.

(فقال له) أيضاً (رسول الله ﷺ: اجلس) فجلس (ثم قال) ﷺ مرة ثالثة: (من يحلب هذه) لأمه؟ (فقام رجل) ثلاث (فقال له) أيضاً (رسول الله ﷺ: ما اسمك؟ فقال) الثالث: اسمي (يعيش) بلفظ مضارع من عاش يعمر غير منصرف، وتقدم عن «الإصمعة» أنه يعيش من طحفة، يعني باللفظ المجعلة مخاء معجمة فطاء، الغفاري، قال ابن سعد: شامي مخرج حديثه عن النصريين، قال الحافظ: وهذا غير يعيش من طحفة الذي روى عن أبيه، وعنه يحيى بن أبي كثير، اهـ.

قلت: وهذا الثاني ذكره الحافظ في «تهذيبه» في ترجمة طحفة بن قيس، وذكر الاختلاف الكثير في اسمه. وقال: صحاحه له حديث واحد في التبعي عن النوم على الظلم، اهـ.

(فقال له رسول الله ﷺ: احلب) قال صاحب «المحلى»: «نعم انشبه» وإسلام ويكسرهما، أيضاً، قال: وقال النيسابري في «حياة الصحابة»: فيه زيادة رواه ابن وهب، أنه قال: فقال عمر: لا أدري أقرب أم أسكت؟ فقال النبي ﷺ: «خبر»، فقال: كيف بهننا عن الضربة؟ نظروا؟ فقال النبي ﷺ: «ما نظروا» ولكن أتوت الاسم الحسن، اهـ.

(١) ج (١٨٣١)

(٢) (١٠٧/١)

(٣) «شرح الزرقي» (٣٨٦/٥)

١٧٥٩/٢٥ - وَحَدَّثَنِي نَائِلُكَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَجِيدٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(١): لَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ تَطْيِيرٍ؛ لِأَنَّهُ مُحَالٌ أَنْ يَنْهَى عَنْ شَيْءٍ، وَيُضَعِّفَهُ، وَأَمَّا هُوَ مِنْ بَابِ طَلَبِ النَّفْلِ الْحَسَنِ، وَقَدْ كَانَ أَخْبَرَهُمْ عَنْ غَيْرِ الْأَسْمَاءِ أَنَّهُ حَرَّبَ وَمُرَّةً، فَأَكَّدَ ذَلِكَ حَتَّى لَا يَنْسَى بِهِ أَحَدٌ^١.

قُلْتُ: وَقَدْ وَرَدَ فِي حَدِيثِ أَخْبَرَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالْبُخَارِيُّ فِي «الْأَذْيَابِ الْمُنْفَرِدَةِ»^(٢) كَمَا فِي «الْفَتْحِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي وَهَبٍ الْجُعْفِيِّ، رَفَعَهُ فِي مَثَلِ آخَرٍ «وَأَقْبَحَهَا حَرْبَ وَمُرَّةً».

قَالَ الْبَاجِي^(٣): وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الصَّيْرَةِ الْمَمْنُوعَةِ أَنَّ الطَّيْرَةَ لَيْسَ فِي نَفْضِهَا وَلَا فِي مَنَظَرِهَا شَيْءٌ مَكْرُوهٌ وَلَا مُسْتَبْشَعٌ، وَأَمَّا يَعْنِي أَنْ عِنْدَ لِقَائِهَا عَلَى وَجْهِ مَخْصُومٍ يَكُونُ الشُّؤْمُ، وَيَمْتَنِعُ الْمَرَادُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ، فَإِنَّهَا أَسْمَاءُ مَكْرُوهَةٌ نَبِيحَةٌ يَسْتَبْشَعُ ذِكْرُهَا وَسَمَاعُهَا، وَيَذْكَرُ بِهَا بِعَدْوٍ مِنْ مَعَانِيهَا، فَاسْمُ حَرْبٍ يَذْكَرُ بِهَا يُعَدُّ مِنَ الْحَرْبِ، وَكَذَلِكَ مُرَّةٌ، فَتَكْرَهُهُ النَّفْسُ لِفَذْلِكَ، وَكَانَ النَّسِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَحِبُّ الْفَأْنَ الْحَسَنَ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ «أَحَبُّ الْفَأْنِ» قِيلَ لَهُ: وَمَا الْفَأْنُ؟ قَالَ: ذَلِكَ كَلِمَةٌ لِحَسَنَةٍ، وَهِيَ الشَّيْءُ تَذْكَرُ بِهَا بِرُجُوءٍ مِنَ الْخَيْرِ، فَتَسْرُّ بِهِ النَّفْسُ، وَبِمَا كَانَ بِمَعْنَى الْبَشَارَةِ بِمَا قَدَّرَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَقَدْ طَلَعَ سَهْلٌ بْنُ عَمْرِو: «قَدْ سَهِّلَ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ» فَكَانَ كَمَا قَالَهُ ﷺ^١.

وَنَبِيُّ وَجَمَعَ النُّوَالِدُ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ كَانَ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ يَتَفَاعَلُ، وَلَا يَتَطْيَرُ، وَرَوَاهُ الْأَسْمُ الْحَسَنُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالضَّرَافِيُّ.

١٧٥٩/٢٥ - أَمَّا لَيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَجِيدٍ (أَنَّ عُمَرَ بْنَ

(١) - لا مستدركه (٢٧/٢٣٤).

(٢) - ج (٨١٦).

(٣) - الحظي (٧/٢٩٥).

الخطاب قال لرجل: ما اسمك؟ فقال: جهم. فقال: ابن من؟
فقال: ابن شهاب.

الحظاظ) منقطع وصلته أحر القاسم بن شوان في فوائد في طريق موسى بن عتبة عن جامع عن ابن عمر، فقال في «أوراق» زعموا أن الخطاط في الإصباغة كما سبأني في كلامه قريبا، وكذا قال تسيوطي في تاريخ الخلفاء، «أخرج أبو القاسم بن شوان في فوائد في ذكره، وفي المحلى». أخرجه نقاسم بن يسر في أماليه، موصلا من طريق موسى بن عتبة عن جامع عن ابن عمر، كما في «جميع الحوام»، الخ.

قال لرجل: عده: (ما اسمك؟ قال) الرجل: اسمي (جهم) ناعم والبراء الممتنعين، قال المحدث المنز المنقذ جميعه حمير (فقال) عمر - رضي الله عنه -: أنت (ابن من؟) بالإصباغة أي ما اسم أبك؟ (قال) الرجل: أنا (ابن شهاب) قال المحدث: ككتاب، شعبه من م، ساطعة.

قال الخطاط في «الإصباغة»: جهم من شهاب مخضوم، يعني ممن أدرك الحاعبة والإسلام. ولم يرد أنه: أي الشبيبة، قال: له قصة مع عمر - رضي الله عنه - رويها في فوائد أبي القاسم بن شوان من طريق موسى بن عتبة عن جامع عن ابن عمر - رضي الله عنه - قال: قال عمر - رضي الله عنه - لرجل: ما اسمك؟ فذكر هذه القصة بطولها.

ثم قال: وروى عبد الرزاق عن معمر بن الرهري عن ابن أبي عمير قال: قال عمر، فذكر نحوه، وقال مالك في «الموطأ»: عمر يحيى من سعيده، وذكر نحوه، وبه طريق أخرى من رواية أبي نائل الأشعري عن خالد الأشعري عن مالك، عن - بيع أدرك الحاعبة، قال: كنت عند عمر - رضي الله عنه - فأتاه رجل نحوه:

قَالَ: مَنْ؟ قَالَ: مِنَ الْخُرْقَةِ قُلْتُ: أَلَيْسَ مَسْكُوتٌ؟ قُلْتُ: بِحُجْرَةِ الْمَنَارِ ...

وقال: ابن قزوين في «الأخبار المشهورة»: حدثني أبو حاتم السجستاني عن أبي عبيدة بن العباس قال: «روى شيبان بن حمزة السجستاني عن علي بن عمرو بن دينار قال: «روى عنه: كذا ذكره» وقولاً: «والأول أرجح» وذكره ابن الكلب في «الجزاء» فقال: «حمزة بن شيبان بن حمزة» من مائة السجستاني. وذكر قصته مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ...»

وقال في نفس السجستاني: شيبان بن حمزة بن حمزة بن مائة من مائة من ثعلبة بن جهين بن عامر الجهني، نسبه البلاذري والثرغاثي عن ابن الكلبي، له إزارته، «فصبه مع عمر» رضي الله عنه، «روى أبو حاتم السجستاني عن أبي عبيدة» قال: «وقد شيبان بن حمزة عن عمرو رضي الله عنه» وذكر القصة المذكورة

(قال: عمر - رضي الله عنه - «يعني؟») أي من أبي عبيدة السجستاني (قال: الرجل - من الخرق) «فصبه» «وخرج الزم» «المهملين» «بعد» «فألق» «اسم من» «الاحتراف» «فألق البرقاني» «سطح من حبة» «وفي» «الحج» «حي» «من قسده» (قال: عمر - رضي الله عنه - «أليس مسكوت؟») أي سررت (قال: الرجل - بحرة) «باليد» «الجزاء على حدة» «بفتح الحاء» «ويشبه الزم» «المهملين» «لبيته» «إلى» «المر»

قوله «بأفوت الحمدي في» «معهد البندان» «في» «باب الحرار في» «ديار العرب» «الحرارة» «أرض» «ذات» «مجاورة» «مور» «بغزة» «كانها» «أعروت» «لأنه» «...» «وقد» «الظن» «من» «شميل» «الحرارة» «الأرض» «مسيرة» «نيلس» «سريعين» «أو» «لأنه» «عبد» «أحجار» «أهال» «الأل» «بيروت» «كانها» «نظف» «بالمر» «وما» «نحتها» «أرض» «عبيدة» «من» «قاع» «ليس» «بأعوت» «وإنما» «سلا» «كثير» «حجرات» «...» «سطح» «في» «ذكر» «الحجرات»

(١) «الشرح البرقاني» (٤/٣٨٥)

(٢) (٢/٢٤٤)

قَالَ: بِأَيِّهَا؟ قَالَ: بِذَاتِ لُظَى. قَالَ عُمَرُ: أَذْرَكَ أَهْلَكَ فَقَدْ احْتَرَقُوا.
قَالَ فَكَأَنَ كَمَا قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - .

وقال في حملتها: حرة النار: قريبة من حرة تبلي قرب المدينة، وبيلي هي سره لسني سليم، وبيلي: هي منازل جذام وبيلي ويلتين وعذرة، وقال عياض: حرة النار المذكورة في حديث عمر - رضي الله عنه - هي من بلاد بني سليم ناحية حبير، وفي «كتاب نصر»: حرة النار بين وادي القرى - وتيماء من ديار غطفان وسكانها اليوم عترة، وبها معدن النورق، وهي مسيرة أيام.

(قال) عمر - رضي الله عنه - (بأيها؟) بالباء الجارة على لفظ أي، بفتح الهمزة رشد التحبة المضاف إلى ضمير الموث أي في أي المواضع هذه الحرة؟ (قال) الرجل: (بذات لظى) وتلظى اللهب من النار، ولعل ذات لظى كان معروفاً في هذا الزمان، لم يذكره الحموي في المواضع التي سميت بذات كذا.

(قال) عمر - رضي الله عنه -: «أذرك» بصيغة الأمر من لإذارك (أهلك) بالنصب على المفعولية (فقد احترقوا) وفي «الإصابة» في ترجمة شهاب بن جهم: برواية أبي حاتم السجستاني عن أبي عبيدة قال: وبهك ما أظن أهلك إلا قد أحرقوا، وفي «معجم البلدان»^(١): قال عمر - رضي الله عنه - أذرك الحي لا تحترقوا، قال الترابي: فكان الأمر كما قال عمر بن الخطاب، وفي رواية أبي القاسم بن بشران المذكورة، فوجع الرجل فوجد أهله قد احترقوا، وفي «معجم البلدان»: وفي رواية أن الرجل رجع إلى أهله، فوجد النار قد أحاطت بهم.

قال الباقى^(٢): قاله عمر - رضي الله عنه - على معنى التناول لجماعه، وقد كانت هذه حال هذا الرجل فس ذلك مما احترق في أهله، ولكنه نسى

(١) (٢٤٩/٢).

(٢) «المضى» (٣٩٨/٧).

باب ما جاء في الحجامة وأجرة الحجام

يلقبه الله عز وجل في قلب المتفائل عند سماع نعال من السرور والشيء وقوة رجائه فيه أو لتوجه من الشيء وشدة حذره منه يظن ذلك، ويلقبه الله سبحانه على لسانه، وقد وافق ذلك ما فطر الله تعالى، ويكون بعض الناس في ذلك أكثر موافقة من بعض، وررر عن النبي ﷺ أنه قال: «يكون محدثون من غير أن يوحى إليهم، فإن يكن في أمتي منهم فسر - رضي الله عنه - اهـ».

(١٠) ما جاء في الحجامة

يكسر الحاء المهملة، قال صاحب «مختار الصحاح»: الحجيم فعل للحاجم، وبابه نصر، والاسم الحجامة بالكسر، اهـ. والاحتجام من العلاج المعروف في العرب، والمراد بهذا الجزء من الترجمة بيان كونه أنفع في العلاج، كما يأتي في الحديث الثاني من الباب، ولذا ذكرها في كتاب لجامع، والمسألة الآتية ذكرها تبعاً.

وأجرة الحجام

أي بيان جوازها، فإنها مختلف فيها عند الفقهاء، قال الحافظ في «الفتح»^(١): ذهب الجمهور إلى أنه حلال، واحتجوا بحدث ابن عباس عن البخاري قال: «احتجم النبي ﷺ، وأعطى الحجام أجرة»، وأخرج بعده عن أنس، وسأني في «الموطأ» قال: «قالوا: هو كسب فيه دناءة، وليس بمحرم، ففعلوا الزجر عنه على تنزيهه، ومنهم من دفعوا النسخ».

رأته كان حراماً، ثم أصبح، وجنح إلى ذلك الطحاوي، والنسخ لا يثبت بالاحتمال، وذهب أحمد وجماعة إلى التفرق بين الغليد والحرم، فكروا تلحق الاضرار بها، ويحرم عليه الإنفاق على نفسه منها، ويجوز له الإنفاق على

(١) انظر البازي (٢/٢٥٩).

١٧٦٠/٢٦ - حَقَّقْنِي مَا لَكَ عَنْ حَمِيدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ قَالَ: احْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

الرفيق والدواب منها، وأباحوها للعبد مطلقاً، وعمدتهم حديث المجبضة الآتي في «المرطاة» قريباً، فأخرجه مالك وأحمد وأصحاب السنن، ورجاه ثقات.

وذكر ابن الجوزي أن أجر الحجامة إنما كره؛ لأنه من الأشياء التي تنحب للمسلم على المسلم إغاة له عند الاحتياج له، فما كان ينبغي له أن يأخذ على ذلك أجراً، وجمع ابن العربي بين قوله ﷺ: «كسب الحجامة خبيث» وبين إعطائه الحجامة أجرته بأن محل الجواز إذا كانت الأجرة على عمل معلوم، وبحمل الزجر على ما إذا كان على عمل مجهول، اهـ.

١٧٦٠/٢٦ - (مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك) أخرجه البخاري^(١) «رواية شعبان عن حميد (أنه قال: احتجم رسول الله ﷺ) قال صاحب «المحلى»: كانت هذه الحجامة تسبعة عشر من رمضان كما في حديث عند ابن الأثير، وللطبراني أن ذلك بعد العصر من رمضان، اهـ.

وفان الزرقاني^(٢): احتجم من وجع كان به، ولأحمد عن بريدة أنه ﷺ ربما أخذته الشقيقة، فيمكث اليوم واليومين لا يخرج، وكان يحتجم في مواضع مختلفة لا اختلاف في أسباب المصاحبة إليها، اهـ. وفي «البحاري»^(٣) برواية عمرو بن عامر عن أنس يقول: كان النبي ﷺ يحتجم، قال الحافظ: وهذا يدل على المواظبة بخلاف الأول، اهـ.

قلت. وقد ورد في الروايات احتجامة ﷺ بمواضع مختلفة، قال الشيخ ابن القيم^(٤). قال أنس - رضي الله عنه -: كان رسول الله ﷺ يحتجم في

(١) أخرجه البخاري في كتاب البيرج، باب ذكر الحجامة (١١٠٢)

(٢) (٤/١٩٠)

(٣) «صحيح البخاري» (٢٨٠)

(٤) «إزاد المصنف» (٤/٥١).

خِصَّةُ أَبُو طَيْبَةٍ

الْأَخْدَعِينَ وَالْكَاهِلَ، وَفِي «الصَّحِيحِينَ» عَنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحْتَجِمُ ثَلَاثًا،
وَاحِدَةً عَلَى كَافِهِ، وَاثْنَتَيْنِ عَلَى الْأُذُنَيْنِ^(١)، وَفِي «الصَّحِيحِ» عَنْ أَنَّهُ احْتَجِمَ،
وَهُوَ مُحَرَّمٌ فِي رَأْسِهِ لِمُضْدَاعٍ كَانَ بِهِ، وَفِي «سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ» عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِضَى أَنَّ
عَمَّهُ نَزَلَ حَبْرَيْلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِحِجَامَةِ الْأَخْدَعِينَ وَالْكَاهِلِ، وَفِي «سُنَنِ أَبِي
دَاوُدَ» مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّ السَّيِّدَ ﷺ احْتَجِمَ فِي وَرْكَهِ مِنْ وَثِي كَانَ بِهِ، أَمَّا

وَتَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الْحَجِّ احْتِجَامُهُ ﷺ عَلَى وَسْطِ رَأْسِهِ، وَعَلَى ظَهْرِ الْقَدَمِ،
وَتَقَدَّمَ هُنَاكَ الْبَحْثُ عَلَى احْتِجَامِ الْمُحَرَّمِ، وَتَقَدَّمَ فِي «كِتَابِ الصِّيَامِ» الْكَلَامُ
عَلَى احْتِجَامِ الصَّائِمِ.

(حِجْمَةُ أَبُو طَيْبَةٍ) يَدْنِقُ الْبَطَاءُ الْمَهْمَلَةُ وَالْمَوْحَدَةُ بَيْنَهُمَا تَحْنِيهِ سَاكِنَةٌ، قَالَ
الْحَافِظُ فِي «الْمَفْتَحِ»^(٢): اسْمُهُ نَافِعٌ عَلَى الصَّحِيحِ، فَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ وَابْنُ الْمُسْكَنِ
وَالظَّهْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ حَبِيبَةَ بِنْتِ مَسْعُودٍ تَكَانَ لَهُ عَلَامٌ حِجَامٍ، يَقَالُ لَهُ: نَافِعُ
أَبُو طَيْبَةٍ، فَانْطَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِسَأْنِهِ عَنْ خِرَاجِهِ، فَقَالَ: أَعْلَمْتَهُ ائْتَاَصِحَّ،
الْحَدِيثُ، وَحَكَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي اسْمِ أَبِي طَيْبَةٍ أَنَّهُ دِينَارٌ، وَوَعَمُوهُ فِي ذَلِكَ:
لَأَنَّ دِينَارَ الْحِجَامِ تَابِعِيٌّ، رَوَى عَنْ أَبِي طَيْبَةٍ، لَا أَنَّهُ اسْمُ أَبِي طَيْبَةٍ، أَخْرَجَ
حَدِيثَهُ ابْنُ مَنْدَهٍ مِنْ طَرِيقِ بِسَامِ الْحِجَامِ، عَنْ دِينَارِ الْحِجَامِ، عَنْ أَبِي طَيْبَةٍ
الْحِجَامِ. قَالَ: «حِجَمْتُ النَّبِيَّ ﷺ» الْحَدِيثُ، وَبِذَلِكَ حَزَمَ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ
فِي «الْكُتُبِ» أَنَّ دِينَارَ الْحِجَامِ يَرَوِي عَنْ أَبِي طَيْبَةٍ لَا أَنَّهُ أَبُو طَيْبَةٍ نَفْسَهُ، وَذَكَرَ
الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحَابَةِ» بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ أَنَّ اسْمَ أَبِي طَيْبَةٍ مِسْرَةٌ.

وَفِي «الْإِسَابَةِ»^(٣): ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي «مَعْجَمِ الصَّحَابَةِ» عَنْ أَحْمَدَ بْنِ

(١) فَقَدْ رَوَاهُ الشَّيْخُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي نَسَبِهِ هَذَا الْحَدِيثُ إِلَى «الصَّحِيحِينَ» فَثَبَّتْنَا
ثُمَّ يَخْرُجُ وَلَا أَحَدَهُمَا، وَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ، أَفَرَأَيْتُمْ اسْمَهُ أَحْمَدُ
(١١٩/٣) ج (١٢١٩).

(٢) مَفْتَحُ الْبَارِي (٤/٢٥٩).

(٣) (١١١/٨).

قَامِرٌ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِضَاعٌ مِنْ نَمْرٍ وَأَمْرٌ أَكْهَلُ

عبيد بن أبي طيبة أنه سأل عن امرئ حدد أبي طيبة، فقال: ميسرة، وقال
تفسيره: قيل: اسمه نافع، ولا يصح، ولا يعرف اسمه، وذكر ابن السكيت
في رجاله: «الموتى» أنه عاش مائة وثلاثاً وأربعين سنة، أنه بزيادة من
«الإصابة».

(قَامِرٌ لَهُ) أي لأبي طيب (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِضَاعٌ مِنْ نَمْرٍ) أجرة
لحماره. هكذا أخرجه البخاري في البيوع من حديث عبد الله بن يوسف
عن مالك بن عيينة البصاع، وأخرج في الإجازة برواية سفیان عن حميد بن حديد
بالتك بلفظ: «قَامِرٌ لَهُ بَضَاعٌ أَوْ صَاعِينَ مِنْ نَمْرٍ» ورواية شعبة عن حميد
بلفظ: «قَامِرٌ لَهُ بَضَاعٌ أَوْ صَاعِينَ أَوْ مَدٍّ أَوْ مَدِينٍ»، قال الحافظ: «ثبت من
شعبة، وتقدم في رواية سفیان على الثالث أيضاً، ولم يتعرض فيه للمد،
وتقدم في البيوع من رواية مالك: «قَامِرٌ لَهُ بَضَاعٌ مِنْ نَمْرٍ» ولم يثبت فيه،
وأما تعيين ما في البضاع، وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث حميد
- رضي الله عنه - قال: أمرني النبي ﷺ فأعصيت الحجام أمره، فأفاد تعيين
من باشر العطية، اهـ.

(وَأَمْرٌ) أي شيء (أَكْهَلُ) ولحق حديث مسكين عن حميد عن البخاري.
وكلم مولاه فضعف قلبه أو صريره، وفي «المحلى»: هم بنو حارثة عن
الصحيح، وقيل: بنو بهاضة، اهـ.

وقال الحافظ: ومواليه بنو حارثة على الصحيح، ومولاه منهم محببة بن
مسعود، كما تقدم قريباً، وإنما جمع المولى مجازاً، كما يقال: بنو فلان قتلوا
رحلاً، ويكون مقاتل منهم واحداً، وأما ما وقع في حديث حار أنه مولى بني
بيضة فهو وهم، فإن سولي بني بيضة آخر يدل له: أبو هند، اهـ.

إِنْ كَانَ ذُوَاةُ يَبْلُغُ الْإِدَاءَ، فَإِنَّ الْحِجَامَةَ نَتْلَعُهَا.

عليه السلام، وقال: «إِنْ أَمَلْتُ دَاءَ تَدَارِيهِمْ بِهِ الْحِجَامَةَ وَالْفُسْطَ تَدْعِيكَ، وَأَخْرَجَ^(١) مِنْ سَمِّ بَيْنَ قَدَاةٍ: أَنْ حَابِرًا عَادَ لِمَطْعٍ^(٢)، لَمْ قَال: لَا تُبْرِجْ حَتَّى يَحْتَجِمَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنْ فُهِ شَفَاءٌ».

«إِنْ كَانَ دَوَاءُ يَبْلُغُ الْإِدَاءَ، وَالِدَوَاءُ مَعْدُومٌ الْأَتَوْبَةُ (يَبْلُغُ الْإِدَاءَ) أَيْ الْمَرَضُ (هَذَا الْحِجَامَةُ تَبْلُغُ) قَالَ التِّرْمِذِيُّ: أَوْرَثَهُ بِصِبْغَةِ الشَّرْطِ اسْتِزْنَاءً بِعَمِّ تَحْقِيقٍ لِحُجْمِ يَدَانِ بِصِبْغَةِ الْمَدَامِيعِ، أَيْ إِنْ كُنْتَ مُدَقِّقًا أَنْ مِنَ الدَوَاءِ مَا يَبْلُغُ الْإِدَاءَ، فَتَحْقِيقُ أَنَّ الْحِجَامَةَ شِفَاءٌ، وَيُؤَدِّدُ ذَلِكَ حَدِيثُ الْبُخَارِيِّ عَنْ مَنْ عَدَّاهُ مَرْدُودًا: الْخَصْمُ فِي ثَلَاثَ: شَرِيفَ عَمْسٍ، وَشَرِيفَ مَحْمُودٍ، وَقَتْلَهُ مَارَ، وَمَا أَحَبَّ أَنْ تَكْتَوِي. وَأَمَّا أَمْتِي عَنْ التَّكْوِي، فَعَزَمَ بِأَنْ مِنَ الْحِجْمِ انْتِفَاءٌ، أَوْ الشَّرْطُ عَلَى حَقِيقَتِهِ مِنْ أَنْ يَحْمِيَ، ثَلَاثًا تَعْلَمُ حَرَمَهُ، أَوْ

وَقَالَ التَّاجِيُّ^(٣) قَوْلُهُ ﷺ: إِنْ كَانَ دَوَاءُ يَبْلُغُ الْإِدَاءَ، فَإِنَّ الْحِجَامَةَ نَتْلَعُهَا. عَلَى مَعْنَى التَّعْطِيلِ لِتَدَارِيهِ بِهِ، وَثَلَاثَ فِي دَاءٍ مَخْصُوصٍ يَكُونُ سَمًّا كَثِيرًا لَدَمٍ، أَوْ

وَقَالَ الْحَافِظُ^(٤) فِي حَدِيثٍ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: إِنْ أَمَلْتُ مَا تَدَارِيهِمْ بِهِ الْحِجَامَةَ، أَخْرَجَهُ التَّنَاضُحِيُّ مَرْدُودًا عَنْ طَرِيقِ زَيْدٍ وَغَيْرِهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ أَنَسٍ بِفُسْطٍ حَمِيدٍ مَا تَدَارِيهِمْ بِهِ الْحِجَامَةَ، وَمِنْ طَرِيقِ مَحْمُودٍ عَنْ حَسَنٍ بِفُسْطٍ الْفَصْلِ، قَالَ أَهْلُ السُّنَنِ: الْحَقِيقَةُ بِذَلِكَ لِأَهْلِ الْحِجَامَةِ، وَمَنْ خَالَفَ لَمْ يَحْمِلْ مِنْ أَهْلِ الْبِلَادِ الْحَارَةِ، لِأَنَّ دَمَاءَهُمْ رَفِيفٌ، وَتَحْمِيلُهُ إِلَى ضَاهِرِ الْأَدَاءِ يَدْعُوهُ الْخَرَابَةُ الْخَارِجَةُ إِلَيْهَا إِلَى سَدِّهَا إِلَى السَّنَنِ

(١) ج (١٧٦) (٥٠).

(٢) المصنوع: عطف بـ «و» تارة بعد تارة ثم سائر ما يلي.

(٣) ج (١٧٦) (٢٢٩٨).

(٤) المصنوع: ج (١٧٦) (٢٢٩٨).

١٧٦٢/٢٤ - **وحدثني** قال^١ عن **ابن شهاب**، عن **ابن محيصة** الأنصاري أحد بني خازنة^٢

ويؤخذ من هذا أن الخطباء أيضاً لهم التسويح أثناء الخطبة ثم أما أنهم وقد أخرج الطبري عنه صحيح عن ابن سيرين قال: إذا بلغ الرجل أربعين سنة سمح له. قال الطبري: وذلك أنه يصير من حينئذ في المنقاص من عمره وانحلال من قوى جسده، ولا ينبغي أن يربطه وهماً بإخراج الدم، فإن الحفاظ وهو محمود على من لم يعبأ إليه وعلى من لم يعتد به.

وقال أيضاً: ذكر السوفى المعتدلي^٣ الحجة تسع مطع السن أكثر من النقص، والنقص لأعناق السن، والحجامة نصيب، وفي البلاد الحارة أولى من المعتد، وأشد حائلة، وقد تعني عن كثير من الأدوية، وبهذا وردت الأحاديث يذكرها دور النقص، ولأن العرب غالباً ما كانت تسرب إلى الحجامة.

وقال صاحب الهدى^٤: المحض هو امر النقص والحجامة نهى باختلاف اختلاف الزمان والمكان والمزاج، والحجامة في أوقات الحرارة والأشد حرارة، والأبدان الحارة التي دم أصحابها في غاية التصحاح، والنقص بالعكس، وبهذا كانت الحجامة أنفع للصبيان، وتسر لا يفوق عن النقص، أم.

١٧٦٦/٢٨ - **عنه** عن **ابن شهاب** الترمذي (عن ابن محيصة الأنصاري) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد اللام المذكورة وقد تسكن، كما في السجلى، والتركاوي (أحد بني خازنة) ح. ومعملة وذا، فذلك بطور من الخروج، كذا في «البرقاني». وسباني في كلام الحافظ في «الإصابة» أنه قال: سمع من محيصة الأنصاري الأوسى ح. وكذا قال في «الإصابة» في ترجمة ابنه، محيصة بن مسعود الأنصاري الأوسى. أم.

أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

وقال في ترجمة أخيه: حويصة بن مسعود بن كعب بن عامر بن عدي بن
مجدة بن حارثة بن انعام بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الأوس
الأنصاري، اهـ. فانظر عدي أنه من الأوس لا الخزرج.

(إنه استأذن رسول الله ﷺ) كذا في جميع النسخ. قال الزرقاني^(١): قال
ابن عبد البر: كذا قال يحيى في هذا الحديث عن ابن محبة أنه استأذن
رسول الله ﷺ. وتابعه علي ذلك القعني وابن القاسم، وذلك من الغلط الذي
لا يُشكال فيه عند أهل العلم، وليس لسعد بن محبة صحبة، فكيف لابه
حرام؟ ولا يختلفون أن الذي روى عنه الزهري هذا الحديث، وحديث ناقة
البراء هو حرام بن سعد بن محبة، ورواه ابن وهب ومطرف وابن نافع وابن
بكير والقعني، والأكثر في هذا الحديث عن مالك عن ابن شهاب عن ابن
محبة عن أبيه، وهو مع ذلك مرسل، وتابعه في قوله: عن أبيه يونس ومعمر
وابن أبي ذئب وابن عيينة. ولم يتصل عن الزهري إلا من رواية محمد بن
إسحاق عنه عن حرام بن سعد بن محبة عن أبيه عن جده أنه استأذن
النبي ﷺ، اهـ بزيادة من «التحريذ»، وتقدم حديث ناقة البراء في باب القضاء
في الضواري^(٢).

ثم قال صاحب «التحريذ»^(٣): هكذا روى الحديث جميع رواة «الموطأ»
«مسنداً»، وكذلك رواه أصحاب ابن شهاب، إلا ابن عيينة، فإنه رواه عن
الزهري عن سعيد بن المسيب وحرام بن سعد، جمعتهما جميعاً في هذا
الحديث. ولم يتصل ذلك غير ابن عيينة عن ابن شهاب فيما أعلم، وقال فيه
عد الرافق: عن معمر عن الزهري عن حرام بن سعد بن محبة عن أبيه. ولم
يتابع على قوله فيه: عن أبيه، اهـ.

(١) مشرح الزرقاني، (٤/٣٨٤).

(٢) (ص ١٤٧)

وقال لحافظ في «التواييب»^(١) أن محبسة عن حرام بن سعد، وقال في الأسماء: ررقم عليه الأربعة: حرام بن سعد بن محبسة بن مسعود بن كعب الأنصاري أبو سعد، ويقال: أبو سعد النخعي، وقد نسبت إلى جده، ويقال: حرام بن مسعود روى عن حذو محبسة، والبير، بن عمار، روى عنه الزهري على اختلاف منه، قال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث يروي بالعموية سنة ١١٢هـ، وهو من ٦٠ سنة، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: أم يروى عن إبراهيم، أده.

ولم يذكر الحافظ في «الإصابة» أن محبسة ولا حراماً في نوع من الأنواع. وذكر في القسم الأول سعد بن محبسة بن مسعود بن كعب الأنصاري الأموي. ذكره محمد بن إسماعيل في تصحيحه، ولم أجد له حديثاً، وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن حرام بن سعد بن محبسة عن أنه حدث ناقة البراء، اختلف فيه عن الزهري اختلافاً كثيراً، وقال القهلي وأبو داود في التقرؤ: لا يتابع عبد الرزاق على قوله عن أبيه، وقد رواه مالك والبخاري عن الزهري عن حرام مرفوعاً.

قال ابن عديم البير في «التواييب» أيضاً: قد حذو في رواية عن أبيه، روى أن أبي سبة عن ابن عيينة عن الزهري عن حرام بن سعد عن أبيه أن محبسة من البير يلقب عن كعب الحنابلي الحديث، وقال الذهبي: رواه عنه وغيره عن الزهري عن ابن محبسة عن أبيه، ويقول من قال: عن حرام عن أبيه هو المخطوط، أده.

قلت: ومحبسة وأخوه محبسة هما اللذان تقدم ذكرهما في حديث الفداء أيضاً.

(١) تهذيب التهذيب (٢/٢٣٧).

فِي إِجَارَةِ الْحِجَامِ فَتَهَاءُ عَنْهَا . قَسَمَ يَزُلْ بِسَأَلِهِ وَرَسَتْ أَيْتُهُ حَتَّى قَالَ «أَعْلَفُهُ نُضَاحَتْ» . بَعْنِي رَقِيقُكَ .

أُشْرَحَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ ابْنِ سَبِيحَةَ عَنْ أَبِيهِ فِي : ١٢ - كِتَابِ الْبَيْعِ ، ٤٧ - بَابِ مَا جَاءَ فِي كَسْبِ الْحِجَامِ

وَأَمَّا مَا سَمِعَ عَنْ حَرَامِ بْنِ مَجِيصَةَ عَنْ أَبِيهِ فِي : ١٢ - كِتَابِ النِّجَارَاتِ ، ١٠ - بَابِ كَسْبِ الْحِجَامِ .

(فِي إِجَارَةِ الْحِجَامِ) أَيِ فِي أَخَذِهَا أَوْ أَكَلِهَا ، وَسَأَلَهُ لِمَا نَسَمَ أَنْ غَلَامًا أَبَا طَلِيحَةَ كَانَ حَيَامًا ، وَقَدْ جَعَلَ عَلَيْهِ خَرَجًا وَضَرْبِيَّةً (فَهِيَ) إِنْسِي ۞ ، وَلَيْسَ فِي النُّسخِ الْهِنْدِيَةِ مَعْمُورُ الْمَفْعُولِ ، فَحُذِفَ تَخْفِيفًا وَدَلَالَةً عَلَيْهِ (عَنْهَا) أَيِ مِنْ أَجْرِهَا ، قَالَ الْخَوَزَنِيُّ : التَّهْيِ نَزْرُهُ لِلْإِرْتِفَاعِ مِنْ دَنِيءِ الْأَكْسَابِ ، وَلِلْمَحْتِ عَلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ ، كَذَا فِي «الْمَحَلِيِّ» ، وَكَذَلِكَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ خِلَافًا لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ .

(قَسَمَ يَزُلْ بِسَأَلِهِ وَرَسَتْ أَيْتُهُ) فِي أَنْ يَرِخَصَ لَهُ فِي أَكَلِهَا لِاحْتِيَاجِهِ إِلَى ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ ضَرْبِيَّتِهِ عَلَى عِبْدِهِ الْحِجَامِ ، قَالَ صَاحِبُ «الْمَحَلِيِّ» : وَكَانَ كَثِيرٌ مِنَ النَّصَحَاءِ كَذَلِكَ (حَتَّى قَالَ ۞) : (أَعْلَفُهُ) بِفَتْحِ هَمْزٍ الْقَطْعِ وَكَسْرِ اللَّامِ ، أَيِ أَطْعَمَ بِهِ عَتْفًا (فَهِيَ) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْمِصْرِيَّةِ ، وَفِي النُّسخِ الْهِنْدِيَّةِ «نَاضِحُكَ» . وَيُظْهِرُ مِنْ كَلَامِ الزُّرْقَانِيِّ أَنَّ الْأَوَّلَ دَوَائِدُ يَحْيَى إِذْ قَالَ : نَفَادُ مَعْجَمَةٍ جَمْعُ نَاضِحٍ ، وَلِلْقَعْنِيِّ نَاضِحُكَ بِالْإِفْرَادِ ، وَهُوَ الْجَمْلُ النَّثَرِيُّ يَسْتَفِي عَلَيْهِ أَسْمَاءُ ، هـ . (رَقِيقُكَ) كَذَا فِي نُسْخَةِ الزُّرْقَانِيِّ لَفْظًا ، وَفِي أَكْثَرِ النُّسخِ الْمِصْرِيَّةِ «بَعْنِي رَقِيقُكَ» بِرِيَادَةِ لَفْظِ «بَعْنِي» ، وَفِي النُّسخِ الْهِنْدِيَّةِ «أَطْعَمَهُ بَعْنِي رَقِيقُكَ» .

وَفِي نُسْخَةِ «الْمَحَلِيِّ» : «أَطْعَمَهُ رَقِيقُكَ» بِدُونِ لَفْظِ «بَعْنِي» ، قَالَ : قَوْلُهُ : «أَطْعَمَهُ» ، بِفَتْحِ الْهَمْزِ ، وَقَوْلُهُ : (رَقِيقُكَ) أَيِ عَبْدُكَ وَإِمَاكَ ، هـ . وَقَالَ الزُّرْقَانِيُّ : قَوْلُهُ : رَقِيقُكَ ، كَذَا رَوَاهُ يَحْيَى وَالْقَعْنِيُّ يَلَا وَابْنُ وَرَوَاهُ ابْنُ يَكْبَرٍ

بالواو، اهـ وفي نسخة التجريد^(١) : أعلفته نُصَحْتُ بعني رفيفك، قال وقال القعبي في هذا الحديث: أعلفته ما ضحكك رفيفك، وهو يشبه رواية يحيى، وقال ابن بكير: نُصَحْتُك^(٢) رفيفك، وقال ابن الفاسم في تفسير التصحيح: الرفيف، قال: ويحتمل في الإبل، وقال الثبوت وغيره من أصحابه ابن شهاب في هذا الحديث: منه يزل به حتى قال: أطلعته رفيفك وأعلفته ما ضحكك وهذا هو الصواب، وقال الحائلي: الأوضح: الحمل على سفيه، اهـ.

وسلم من هذا كله أن ما في النسخ الهادية ليس رواية يحيى

قال الباق^(٣) : ما روي أنه استأذن من محبصة في إحارة الحمام، فيها عنقه، محتمل - والله أعلم - أن يكون مسوحاً للإحرام على إحارته. وفي المسحوظ من رواية ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه: أخبرني الثقة أن فريشاً كان تكبرم^(٤) في الجاهلية من كسب الحمام، فيحتمل أن النبي ﷺ أمضى تلك الكراهية، ثم نسخ بعد سؤال محبصة أو غير ذلك، ويحتمل أن يكون منع منه بمعنى كان فيه، وكان ذلك المانع منه لاحقاً بشيء مخصوص، وإن كان طعماً لأنه لم يكن مبيح الطهارة؛ لأن معظم ما كانوا يعضون في ذلك الوقت في الأحرة طعماً، وربما كانت حامة أو شوك في نحاسه مما يحاوله من الدم، فهو النبي ﷺ عنه من أجل ذلك، وإرتاب السبد في سلامته من ذلك، فهنا النبي ﷺ من أجل ذلك.

فأما أحرة الحمام فصباح أكثها، قاله الثبوت من سعد: سألت ديمع عن

(١) (١٧٧، ص)

(٢) كذا في الأصل، وهو محتمل ما نقله عن الزرقاني، اهـ. مثله

(٣) (١٧٨، ص)

(٤) كذا في الأصل، وفي مختار الصحاح: التكرم بكلمة التكرم، د مثله

كسب الحجام، فقال: لا بأس، وكان للحجامين سوق بالمدينة على عهد عمر - رضي الله عنه -، ولولا أن بأس رجال لأخبرتك ببقاء لهم كانوا حجامين، قال السبت: وسألت يحيى بن سعيد، فقال: رأيت الناس فيما مضى يأكلونه بكل أرض، ولو كان حراماً نهته الأنمة، قال ابن المواز: لم بكرمه مالك وأصحابه، وإنما بعافه من نزهة على وجه التكرم، وكانت قريش تنزّه عنه.

ويحتمل أن يكون محبصة إذا كرر عنه السؤال عنه اتفاق هذا المعنى مع حاجته إليه أن يلحقه بذلك وصحة أو معنى تتلّم مرويته، وقد قال مالك: ليس العمل على كراهية أجر الحجام، ولا أرى به بأساً، واحتج لذلك بأن ما يحل للمعد كنه يحل للأحرار كأجرة سائر الأعمال، ويحتمل أيضاً أن يكون جميع كسبه أو بعضه ثمن الدم، ويؤى يبيع دم ما يقصده من الإبل واليقر وصائر الحيوان كالصيد يبيعه، إن كان كاهراً يستحل ذلك، وسببه مسلم، فهو عن كسبه إذا لم يتيقن سلامة ما يأخذه منه من فلك، ولذلك روي في بعض الروايات نهى عن ثمن الدم، وأجرة الحجام ليست بثمن للدم على الحقيقة، وقد قال بعض الناس: إن ذلك مكروه، لأنه لا يشترط أجرة معلومة قبل العمل، وإنما يعمل غالباً بأجر مجهول.

وهذا أيضاً لا تعلق له إلا بما روي عن حبيب أنه قال: لا ينبغي أن يستعمل الصانع إلا بأجر مسمى، ولعله أراد به ما في «الموازية» وغيرها أنه مثل عن العمل بالقبعة فقال: لا أحبّه، ولا يصلح في تجل ولا إجارة بهنير تسمية. يريد أن يعتد بينهما بذلك عند إجارة أو تجل، فأما إذا رفع ذلك غير عقد، فلا بأس به، وقد قال مالك: لا بأس بمشاوطة الحجام على الحجامه، اهـ.

وقال الشيخ في «البلق»^(١): قال الخطابي: حديث محبسة هذا يدل على

(١) انظر لبذل المجهود (٩٠/١٥).

(١١) باب ما جاء في المشرق

أن أجرة الحجامة ليست بحرام، وأن حيشها من قبيل دابة مخرجة، وقد قال ابن عباس - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ احتجم وأعطى الحجامة أجره، ولو سلمه حراماً لم يعطه، وفأوه... فحدث في رؤيته ذلك، يدل على صحته ما قلناه، وذلك لأنه لا يجوز أن يطعم رفيقه إلا من مال قد شئت له ملكاً، فإذا شئت له ملكه ثبت أنه مباح، وإنما رجه استنبطه عن الكسب الذي، والترغيب في تعهير الطعام، والإرشاد فيها إلى ما هو أصيب وأحسن، وبعض الكسب أعلى وأفضل، وبعضه أدنى وأولج.

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن كسب الحجامة إن كان حرماً، فهو محرم، واحتج بها الحديث: ويقولون ﷺ: فإنه خير، وهذا القائل لم يذهب إلى التفريق بين الحر والعبد مذهباً بين له معنى صحيح، وكل شيء حل من المال للعبيد حل للأحرار، والعبد لا يملك نفسه وبذنه يد سيده وكسبه كسبه، وإنما وجه الحديث ما ذكرته، وأما الحديث معناه الذي، فقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَيْبَةَ بِهٖ تَتَّبِعُونَ﴾ أي القور، أي

(١١) ما جاء في المشرق

بكسر الراء في الأكثر ويعنيها، وهو العيس، لكنه فني الاستعانة جهة شرق الشمس، والنسبة إليه مشرق، بكسر الراء وفتحها، قاله البرقاني^(١)، وترجم البخاري في صحيحه: على حديث ابن عمر - رضي الله عنه - هذا ما قاله النبي ﷺ: الغنة قبل المشرق^(٢). وتقدم قريباً في باب ما جاء في أمر الغنم حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - فأوه: رأس الكفر نحو المشرق، الحديث، وتقدم هناك شيء من الكلام على المراد بالمشرق.

(١) شرح البرقاني ٤١/٣٨٤.

(٢) كتاب الفرس - ١٦ - باب قول النبي ﷺ: الغنة قبل المشرق.

٢٩/١٧٦٣ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُبَشِّرُ إِلَى الْمَشْرِقِ وَيَقُولُ: «فَا.....»

٢٩/١٧٦٣ (مالك عن عبد الله بن دينار) العدوي مولى ابن عمر - رضي الله عنه - (عن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - وأخرجه البخاري في الباب المذكور رواية سالم عن أبيه (أنه قال: رأيت رسول الله ﷺ يبشِّر) بيده الشريفة (إلى المشرق) وهي رواية سالم المذكورة عن أبيه عن النبي ﷺ: قام إلى حبش المبر، قال النخعي^(١) وفي رواية معمر عن الثوري: أن النبي ﷺ قام على المبر، وفي رواية شعيب عن الزهري عند البخاري: يقول وهو على المبر، وفي رواية مسلم قال وهو يبشِّر المشرق. اهـ.

راد الزرقاني: وفي مسلم عن باقر: قام عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - وهو نكح: عند أبي عائشة، وسأله: أجمع بأنه ﷺ خرج من باب إحدى زوجتي، وبناهما منقاريان. وأشار، وهو وقف بينهما، فبشر عنه ثارة يرب مفعلة. وأخرى باب عائشة، ثم مشى إلى حبش المبر. فأشار به قام عبده، وأشار، فإن سأل هذا إلا فيكتاب جمع غيره، ولا يجمع بتعدد النكحة لاتحاد المخرج، وهو ابن عمر - رضي الله عنه - اهـ.

قلت: ولا مانع من التعمد فلاختلاف الكثير في سياق الروايات، فانصت ﷺ عليه الصلاة والسلام وذكرها ابن عمر - رضي الله عنه - وأخبره من أصحابه - رضي الله عنه - بعدوا في أوقات متفرقة. وأخرج أحمد عن ابن عمر - رضي الله عنه - قال: صلى رسول الله ﷺ الفجر، ثم سلم. فاستقبل منطلق المسير، فقال: «ألا يا أمة هذا»، الحديث، وفي أخرى: أنه ﷺ قام يعطى مقال. قال ابن النخعي: هذا.

(ويقول) ﷺ: (ها) كذا في السبع العشرية، وليس هذا النمط في نسخ

إِنْ أَلْفَتَهُ هَيْئًا بِأَلْفَتِهِ هَيْئًا. مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ.

آخره البخاري: ٥٩ - كتاب بدء الخلق، ١١ - باب صفة إبليس وجنوده، ومسلم في: ٥٦ - كتاب الفتن وأسرار الساعة، ١٦ - باب الفتن في المشرك من حيث يطلع قرن الشيطان حديث ٤٥ - ٤٩.

الهندية، وهو بالقصر من غير همز حرف نسيه (إن الفتن) بكسر الهمزة، والفتنة، وهو بالشدة، وكل مكروه كالكفر، والإثم، واغضبه، وانعجور، وانعصبه وغيرها من المكروهات، وقد كانت من الله فهي من جهة الحكمة، وإن كانت من الإنسان فبعدمه، كذا في «الترغيب والترهيب»^(١) وقال عز اسمه: قُلْ أَنتُمْ بَشَرٌ لَّا تُخْبِتُ الْفِتْنُ عَالَمُوا بَيْنَكُمُ الْفِتْنَةُ (ههنا) كذا في جميع نسخ «الموطأ» مرة واحدة، وفي رواية سالم المذكورة عنه البخاري «الفتنة ههنا» الفتن ههنا، قال الحافظ: كذا فيه عرتين، وفي رواية بوس «ها إن الفتنة ههنا» أخاها ثلاث مرات، اهـ.

(إن الفتن من حيث يطلع) يضم اللام (قرن الشيطان) كذا بالهجوم والإفراد في «الموطأ»، وفي رواية سالم عبد البخاري «من حيث يطلع قرن الشيطان» أو قرن الشمس، ولمسلم من حديث سالم «حيث يطلع قرن الشيطان» الشبهة. وأكثر الحافظ في «الفتح»^(٢) في الروايات التي فيها قرن الشيطان.

قال الشريفي وغيره: المراد بقرن الشيطان حزيه وأهل وقته وزمانه وأعدائه، بسبب المثلغ القرني مع أن الطلوع للشمس لكونه مدرأاً لها، اهـ.

وقال صاحب «المحلى» أشار إلى التشوي بقرنه: ألا إن ألقه ههنا لأن أهله يومئذ أهل الكفر فأخبر أن الفتنة تكون من الناس الناحية، وكذا وقع فكانت وقعة الجمل بالصفين، ثم ظهور الحجاج في أرض العراق وما وراءها

(١) (٢٨٥/٤)

(٢) «فتح الباري» (٢/٢٤٠).

من المشرق، وهذا وكذا في الفتح^(١)، وادّ فكاك كما أعمر، وأول لعن كان من قبل المشرق فكان سبباً للفرقة بين المسلمين، وقال أيضاً في حديث سلمة مرفوعاً: «إنّ لأرض العن نفع خلال بيوتكم كوقع الفطر» قال: وإنما اختصت لعنة بذلك؛ لأن قتل عثمان - رضي الله عنه - كان بها، ثم انتشرت الفتن في البلاد بعد ذلك، فالتفتنا بالجعل، اصفين كان سبب قتل عثمان، والقتال الهرواد كان سبب التحكيم بصفين، وكل قتال وقع في ذلك العصر إنما تولد من شيء من ذلك أو عن شيء، تولد عنه.

ثم كان قتل عثمان - رضي الله عنه - أشد أسبابه، فلعن حتى أمراءه، ثم عليه بتولينه لهم، وأول ما نشأ ذلك من العراق، وهي من جهة المشرق، خلا منافاة بين هذا الحديث وبين قوله ﷺ: «الفتنة من قبل المشرق» وحسن التشبيه بالمعطر لإرادة التعميم؛ لأنه بدأ وقع في أرض معينة غمها، وهذا وتبعه غير واحد من شراح الحديث، منهم الزرقاني وغيره.

والأوجه عندي أن هنا أحاديث متعددة لا حاجة لحملها إلى معنى واحد بل الظاهر عندي أن النبي ﷺ أعمر فيها بأمر منفردة، كما يدل عليها الخلاف سياق الأحاديث، فإن قوله ﷺ: «هذه الفتن» بصيغة الجمع إشارة إلى هذه الفتن التي أشار إليها الحافظ كلها، وهي المراد بقوله ﷺ في حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -: «استكون فتن، الفاعل فيها خير من القائم»، الحديث، بصيغة الجمع، وقوله ﷺ: «الفتنة من قبل المشرق» من حيث يصلح قول الشيطان، وأوضح منه - في «مسلم»^(٢) من طريق سالم عن أبيه قول ﷺ: «الفتنة تحي من ههنا» وأوما بيده نحو المشرق.

(١) فتح السري: (١٣/٤٧)، والاستدكار: (٢٧/٢٢٦).

(٢) أخرجه مسلم في الفتن (٢٤٠٥).

٣٠/١٧٦٤ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ

فالمراء عندني في هذه الأحاديث مبدأ القرن، وهو قبل عثمان - رضي الله عنه - وبمبدؤ كان من العراف، كما تقدم في كلام الحافظ، وأما قوله بَلَغَهُ: أمر حيث يطلق قرن الشيطان، فالمراء منه عهدي خروج النجول، فإنه فنة في هذه الأمة، لا فنة أشد منها: ويؤيد قوله بَلَغَهُ في حديث سالم المذكور: (من حيث يطلع قرن الشيطان) بعد قوله: «الفنة نجى من ههنا»، فإن ظاهر هذا السياق أن مجيء الفنة غير طلوع القرن، والمراء بالطلوع الخروج، كما في رواية للترمذي لفظ «بحرج» بدل «يطلع» وغيره بقرن الشيطان؛ لأنه أصل، ورأس العنبر: الشيطان، كما تقدم من قوالهم: إن المراء بقرن الشيطان حريه.

ويؤيد أيضاً ما في رواية ابن عمر عند البخاري هناك الزلازل والفتن وبها يطلع قرن الشيطان، فإن ذكر صنوعه بالعصف سأل الفن اهتماماً له، وتمييزاً له عن بقية الفتن، وهو المراء عندني بقوله بَلَغَهُ: رأس الكفر نحو المشرق، كما تقدم في «باب ما جاء في أمر الغنم» من حديث أبي هريرة، فإن رأس الكفر وقرن الشيطان عهدي واحد.

وعبره في حديث ابن عمر - رضي الله عنه - أيضاً برأس الكفر، ولعله عند مسلم قال: خرج رسول الله ﷺ من بيته عائشة - رضي الله عنها - فقال: «رأس الكفر من ههنا من حيث يطلع قرن الشيطان» يعني المشرق.

٣٠/١٧٦٤ - (مالك أنه بلغه) قلت: ذكر صاحب «كنز العمال»^(١) في مسند عمر - رضي الله عنه - عن أبي محرز قال: أراد عمر - رضي الله عنه - أن لا يفتح مصرأ من الأمصار إلا بأداء، فقال كعب: لا يأتي العراق: فإن فيه تسعة أعمار افترق، وعزم إلى ابن أبي شيبة^(٢)، وعن أبي بصير قال: قدم علينا عمر - رضي الله عنه - الشام، فقال: إني أريد أن أتى العراق، فقال له كعب:

(١) (١٧٣/١٦) رقم الحديث (٣٨٢٧٩)

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (١١/١٥٦).

الأخبار: أعينك بالله يا أمير المؤمنين من ذلك، قال: وما شكره من ذلك؟ قال: بها تسعة أعشار الشر، وكل داء عضال، وعصاة الجبر وهاروت وهاروت، وبها باض إبليس وفرّخ، وعزاه إلى ابن عساکر.

وقد ورد نحو هذا الحديث مرفوعاً أيضاً كما في «مجمع الزوائد»^(١) إذ قال: وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: «اللهم بارك لنا في شامنا رضي يسماء فقال رجل: رضي شرفنا يا رسول الله، الحديث، وفيه أن من هتالك بطلع قرن السلطان»^(٢)، وفيه تسعة أعشار الكفر، وفيه الداء العضال، روى الطبراني في «الأوسط» وأحمد^(٣)، ونقظه أن رسول الله ﷺ قال: «اللهم بارك لنا في شامت يسماء مرسى، فقال رجل: في شرفنا»^(٤) يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: من هتالك بطلع قرن السلطان»^(٥)، وفيه تسعة أعشار الكفر، ورجان أحمد رجال الصحيح، غير عبد الرحمن بن عطاء، وهو ثقة، وفيه خلاف لا يضر، اهـ.

قلت: وكذلك في الأصل في الموصعين قرن السلطان، والحديث أخرجه البخاري بنقطة آخر في الاستسقاء موقوفاً، وفي المتن مرفوعاً، ونقطة المرفوع عن ابن عمر قال: ذكر النبي ﷺ: «اللهم بارك لنا في شامنا، اللهم بارك لنا في يسمنا» قالوا: يا رسول الله وفي نجدنا؟ قال: «اللهم بارك لنا في شامنا اللهم بارك لنا في يسمنا» قالوا: يا رسول الله وفي نجدنا؟ فأظنه قال في الثالثة «هتاك الزلازل والفتن» وبها يطلع قرن الشيطان.

(١) (٣١/١٠) رقم (٦٦٣٧).

(٢) في «مجمع الزوائد» الشيطان رقم (١٩١٠).

(٣) «مسند أحمد» رقم (٥٩٤٢).

(٤) وفي «مجمع الزوائد» بدله شرفنا.

(٥) هكذا في الأصل والصواب الشيطان.

أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَرَادَ اخْرُوجَ إِلَى الْعِرَاقِ،

ومر بكبر نعمان^(١) برواية ابن عساكر عن ابن عمر - رضي الله عنه - قال: صلى رسول الله ﷺ صلاة الفجر، ثم اضل، فأضل على الثوب، فقال: «اللهم بارك لنا في مدينا، وبارك لنا في مذب وصاعنا، اللهم بارك لنا في حرمنا، وبارك لنا في شامنا ومدينا»، فقال رجل: والعراق يا رسول الله؟ فسمعت: ثم أعاد، فقال: «اللهم بارك لنا في مدينتنا، الحاديث بطوله، وفي آخره في الثالثة»، فقال رجل: والعراق يا رسول الله، قال: «هي ثم يطلع فرد الشيطان ويهيج الخيل»، وفي رواية أخرى مختصرة في «مسند أحمد» وابن عسك^(٢) فقال رجل: وفي سفرنا يا رسول الله؟ قال: «هي ثم يطلع فرد الشيطان، وبها تسعة عشر الف».

(أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَرَادَ الْخُرُوجَ) من المدينة. لعنه أراد الاستخارة ثم صرح دعه إلى ذلك، كما نشر إليه رواية أحمد، أيضاً أخرجهما السيوطي في «الدرر» فقال: أخرج - عسك^(٢) عن الحسن بن يسار قال: كتب عمر - رضي الله عنه - إلى كعب الأحمر أنه احذر لي السلوة، مكنته إليه ما أمر المسلمون ينشأ أن الأسير، لي احتسبت، فقال السقاء: أوت الأبن، فقال حسن الحيز، أنا معك، وقال الحيتاء: أريد الحيز، عذر الفير أنا معك، وقال ثاس: أريد الشام، فقال السيف: أنا معك، وقال لعلم: أريد العراق، فقال العقيل: أنا معك، وقال الغنم: أريد مصر، فقال النمل: أنا معك، وأحضر لسلك يا أمير المؤمنين، فلما ورد الزكيات على عمر - رضي الله عنه - قال: فالعراق إذن، قاله: وحصل أنه - رضي الله عنه - أراد محو الزمور، كما يدل عليه ما يأتي من رواية «كفر نعمان».

(إلى العراق) كسر العين السهلة، قال المصنف^(٣) بلاد معروف في

(١) (١٧٣/١٤٤)

(٢) انظر: «شرح الزمور» (٣٩٥/٤٤).

فَقَدْ لَمْ كُتِبَ الْأَخْبَارُ لَا تُخْرِجُ إِلَيْهَا نَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ. فَإِنْ بَهَا
تَسْقُةَ أَغْشَارِ السُّحْرِ. وَبِهَا قُسْنَةُ الْبَحْرِ. وَبِهَا الذِّئْبُ الْغَضَّاءُ.

عُذَانُ إِلَى السَّوْسَنِ طَوْلًا، مِنْ الْقَانَسَةِ إِلَى حَنْوَانٍ عَرَصَاءَ، لَدُنْهُ وَتَوَلَّتْ،
أَمْرًا. وَهُوَ صَاحِبُ الْمَحَلِّ: وَهِيَ حَاسِبٌ عَلَى الْمَشْرِقِ، مِنَ الْمَدِينَةِ. هـ. وَبِهَا
الْيَاقُوتُ الْحُسْبِيُّ الْإِخْتِلَافُ فِي حَدُودِهِ، وَبِهِ تَسْمِيَةُ بِهَا، وَأَكْثَرُ الْأَهْوَانِ
أَنِّي دَعَمْتُ بِزَيْدٍ عَا حَكِي عَنِ الْخَبِيلِ: أَنَّ الْعِرَاقَ قَاطِنٌ بِالْبَحْرِ، وَبِهِ عَرَائِفُ،
لَأَنَّهُ عَلَى شَاطِئِهِ دَعْلَةُ رَافِدَاتٍ قَدْ، حَتَّى يَحْدِلَ بِالْبَحْرِ عَلَى طَوْنِهِ، وَهُوَ مَسْبُوعٌ
بِعِرَاقِ الْفَرَسَةِ، وَهُوَ الَّذِي دُعِيَ مِنْهُ فَتَحْرِبُ، وَقَالَ سَمَرٌ: قَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَبِهِ
تَقْرِبُهُ مِنَ الْبَحْرِ، وَأَهْلُ الْمَحَلِّ: سَمَرُهُ مَا كَانَ قَرِيبًا مِنَ الْبَحْرِ عَرَائِفًا.

(فَقَدْ لَمْ) أَيُّ نَحْسَر - وَضَعِي اللَّهُ عَنْهُ -: (كُتِبَ الْأَخْبَارُ) وَكَانَ قُلُوبُ الْإِسْلَامِ
مِنْ أَلَمَةِ الْيَهُودِ (لَا تُخْرِجُ) بِصِيغَةِ الْمُهَيَّيَّةِ وَيُشْتَكِلُ عَلَيْهِ مَا تَقَدَّمَ عَنْهُ مِنْ رَوَايَةِ
السُّبُوسِيِّ، وَيُسَكِّى الْجَمْعُ أَنَّهُ أَحْبَبَ عَنِ الْأَحْوَالِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْفَرَقَةِ، وَأَمَّا أَبُو عَمْرٍو
- وَبِهِ اللَّهُ عَدَدٌ - تَرْجِيحُ الْعِرَاقِ أَخْبَرُ بِمَا فِيهَا مِنَ الْمَضَارِّ تَرْجِيحًا لِدَفْعِ الْخَضِرَةِ
عَلَى جِدْبِ الْتَقْنَةِ (إِلَيْهَا) أَيُّ إِلَى الْعِرَاقِ (بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنْ بَهَا تَسْقُةَ أَغْشَارِ
السُّحْرِ).

فَإِنْ لِبَاحِي^(١): يَحْتَمِلُ وَاقِعُهُ أَنَّ أَمْرًا أَنْ يُرِيدَ بِهِ أَنَّ السُّحْرَ كَانَ مَوْضِعَهُ
بَابِلَ، وَهِيَ مِنْ أَرْضِ الْعِرَاقِ. فَأَخْبَرُ أَنَّ مَعْلُومَهُ هَاسِكٌ أَمْرًا، وَمِنْ ذَلِكَ جَرْمُ
نَزْرَقَانِي إِذْ قَالَ: وَبَابِلَ مِنْ جَمَلَةِ مَلَادِهِ. أَمْرًا.

(وَبِهَا قُسْنَةُ) بِفَتْحَاتٍ جَمْعُ مَاتِي (الْبَحْرِ) فَإِنَّ الْبَاحِي: بِحَسْبِ أَنَّهُ رَحَدٌ
فَالَتْ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ أَنِّي تَرَاهَا، بِإِنْ هَلْ هَذَا لَا يَعْلَمُ إِلَّا بِتَوْقِيفٍ، أَمْرًا. (وَبِهَا
الذِّئْبُ الْعُضَّاءُ) بِضَمِّ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَهِيَ مَحْمُودَةٌ، هُوَ الَّذِي يُدْعَى الْأَهْءَاءُ أَمْرًا،
وَكُنْ هَذَا مِنَ الْكُتُبِ الْقَدِيمَةِ، لِأَنَّ كِتَابًا مَرِيدًا، كَذَا فِي الْمَرْقُومِ^(٢).

(١) - السُّبُوسِيُّ: ٧١/٢٢٩٩.

(٢) - اَشْرَحُ الزُّرْقَانِي: ١٤/٢٨٥.

قال البخاري^(١): يروي الذي يحيي الأضياء أمره، وهذا أصابه، ثم استعمل في كل أمر ينسبوا معارفه من أمر دين أو دينا، وروى ابن القاسم ومطرف وغيرهما عن مالك: أنباء النعمان، الهلاك في الدين، وقال محمد بن عيسى الأعمش، وغيره من أهل العلم بقول: وهي الجذع في الإسلام، اهـ.

قال البخاري: ومعنى هذا الأثر إن صح فيه وقت دونه وقت، وقد مكن الكوفة أهل الصحابة ومن أئمة، كعني بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود، وجداحة من البصريين، وغيرهم، رضي الله عنهم أجمعين، ولو كان هذا على ظاهره، ومنع كتب عمر بن الخطاب من التوجه إلى العراق، لأخلاه عمر - رضي الله عنه - من المسلمين، ولأخلف على تغير أديانهم، ولكن عمر - رضي الله عنه - إن كان صح قول كتب له فقد تأوله على وجهه أو رد عنه قول، اهـ.

قال: ومط ابن سعد في «طبقاته» في ذكر الصحابة الذين أقاموا مكوفة، وفي «كنز العمال» عن - قال ابن جبير قال: كتب عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - إلى أهل الكوفة إلى وسوء الناس ابن سعد، وابن أبي شبة.

وعن الشعبي قال: كتب عمر - رضي الله عنه - إلى أهل الكوفة إلى رأس العرب ابن سعد وابن أبي شبة، وعن عامر قال: كتب عمر - رضي الله عنه - إلى أهل الكوفة إلى رأس أهل الإسلام ابن سعد، والحاكم، وعن الشعبي أن عمر - رضي الله عنه - كتب إلى سعد بن أبي وقاص: أن أتخذ للمسلمين دار حجرة ومنزل جهاد، بعث سعد رجلا من الأنصار، يدعى له: نعاث من سلمة فابتاد لهم موضع الكوفة اليوم، لخبرها سعد بالناس، فحفظ مسجدا، الحديث.

وفي آخره: فكتب إلى عمر بن الخطاب، فكتب أن يؤمنوه، فتعزل الناس

(١) «المنظور» (٣٠٠).

إلى الكوفة ابن أبي شيبة، وعمر عمرو - رضي الله عنه - قال: أهدى الكوفة
رمح الله وذكر الإيمان وجمجمة العرب ابن أبي شيبة وابن سعد.

فعلم من هذه الآثار أن عمر - رضي الله عنه - جعل قول أبي كعب
على موضع مخصوص من العراق كأرض بابل، وإليه يشير قوله: «يهدى
أعشار البحر في حديث الياقوت»، وقوله: «بها هاروت وماروت»، في رواية أكثر
العمال أوضح منه.

قال الباجي^(١): روى عن الملك بن أبي حبيب أن عمر بن الخطاب
سأله عن ذلك - رضي الله عنه - عن تفسير الداء العضال في هذا الحديث، فقال:
«هو حيفة وأصحابه»، وذلك أنه ضل الناس بوجهين، بالارجاء، وينقض السنن
بالرأي، وقال أبو جعفر الداودي: هذا الذي ذكره ابن حبيب إن كان سلم من
العلطاء وثبت، فقد يكبر ذلك من مائت في وقت خرج اصطره شيء ذكر له
عنه مما أنكره، فضاف به صدره، فقال ذلك، والعالم قد يحضره ضيق صدره،
فيقول ما يستغفر الله عنه بعد وقت إذا زال غصبه.

قال القاضي أبو الوليد^(٢): وعندي أن هذه الرواية غير صحيحة عن مالك،
لأن مالكاً - رضي الله عنه - على ما يعرف من عقله وعلمه وفصله ودينه
وإسائه عن القول في الناس إلا بما يصح عنده، وثبت، لم يكن ليطلق عنى
أحد ما لم يتحققه، ومن أصحاب أبي حنيفة عبد الله بن المبارك، وقد اشهر
إكرام مالك له وتعظيمه إياه.

وقد علم أن مالك - رضي الله عنه - ذكر أبا حنيفة بالعلم «المسائل»،
وأخذ أبا حنيفة عن أحاديثه، وأخذ عنه محمد بن الحسن «الموطأ»، وقد
اشهر تنهيه أبي حنيفة في العادة وهدى في الدنيا، وقد امتحن، وضرب.

(١) «المغني» ٧/٤٠٠.

بالحديث على أن يبي كصبا، فامنع، وما كان ذلك مما كان ينبغي أن يكون في ملكه إلا بعد منعه
بفعله، ولا ينبغي أن يملكه. روى عنه في كتابه في النكاح في أحد من أهل القري،
وروى بحكم في قوم من أصحاب الحديث من جهة أخرى.

قلت: ما قيل القاضي في ذلك، فإن لم يروا له صاحب تحصيل على وجه
خاص، فإنه لما لم يروى في أحد من أصحابه من شئ، بل أكثر من عند أصحاب
في مسائل، وإلا فقد تقدم في مقام هذا الأخر ما قال ابن النعمان، دخل
أو خمسة على مالك، فرواه، ثم قال: بعد خروجي أندرون من هذه قالوا:
لا، فإن هذا أبو حمزة النعماني، ثم قال: هذا الذي روى عن أبي حمزة، لم يروى
عنه قال: تقدم، هو له القصة حتى ما علمه في كثير من رواه، دخل شوري،
فأخبره عن مجلس أبي حمزة.

وروى عنه أبو ابن حمز السكي الشافعي في كتابه في النكاح في أحد من أصحابه
ما رواه عن شافع أبي حمزة - روى عنه - وقال: هذا الذي روى عن أبي حمزة
الأحاديث عنه أيضا، وقال أيضا في موضع آخر في ذكر ما رواه الإمام أبي
حمزة عن أبي حمزة، لا يروى عنه.

وروى عنه أبو حمز المائنة - بطريق واحد - في نسخة الإمام العنبريين
مثل ما ظهر، فإنه من الأصحاب والعلامة، وسعد له كتاب من الأصول مع
الائنة أصحابه، والعلامة أبو سعد كالأمام النجاشي المجمع على خلافه من
الحديث والعلامة من سعد والإمام سائق، وسعد هذا الأئمة، وهو وابن حمز
هذا الشافعي أبو حمزة، حتى يقال: إن المسألة بقول هذا في نسخة الشافعي، بل
في نسخة.

وروى أبو حمز الشافعي في كتابه في النكاح عن أبي حمزة في ذلك، رأيت
ما رواه عن أبي حمزة في نسخة رسول الله في نسخة بعد صلاة العشاء الأخيرة، وهو
بذلك، وبذلك ما رواه حتى إذا روى أحد من أصحابه عن أبي حمزة في ذلك، وسعد عليه

(١٢) باب ما جاء في قتل الحيات وما يقال في ذلك

أمسك أحدهما عن صاحبه من غير تعسف ولا تفضة لوجهيهما. حتى حبل
انفصاه في مجلسهما ذلك. اهـ.

وذكر الحوقل بن أحمد الديلمي في تعذيب أبي حنيفة سنده أني محمد بن
إسماعيل بن أبي فديك، قال: رأيت مالك بن أنس فاقصاً على يد أبي حنيفة
يسأل، فلم يلف المسجد فقام أبا حنيفة، اهـ.

فهذه الأحوال ونحوها التي ذكرها غير واحد من علماء التاريخ نزيه
تخلفه الساجي رواية ابن حبيب، وحكي السوطي عن النضرودي قال: رأيت
مالكاً وأبا حنيفة في مسجد رسول الله ﷺ بعد صلاة الجمعة. وأخره وعما
يتدارسان ويتكلمان، حتى حبل العداة في مجلسهما فتش: وعله لفلانة ذكروا
كل واحد من الإمامين الجليلين في مشايخ الآخر وتلاميذه.

(١٢) ما جاء في قتل الحيات

قال لؤي رقتي^(١) جمع حية، نفع على التذكر والأنسى، وإنما حدثها
الهاء؛ لأنها واحدة من جنس كقطة على أنه قد روي من بعض العرب: رأيت
حياً على حية أي ذكراً على أنثى، قال الدميري^(٢): ذكر امرؤ خنزيرة لها مائتي
اسم، ونقل المصلي عن المسعودي: أن الله تعالى لما أفيط الحية إلى الأرض
أنزلها سمحسداً، فهي أكثر أضر الله حياته. ونولا العريد يأكلها ويمزج كثيراً
منها تحت من أهلها لكثرة الحيات.

والحية أنواع، منها الرقشاء، وهي التي فيها نقط سود، بيض، وبغال
لها: الرقطة، أيضاً، وهي من أحيث الأفاعي، وتزعج العرب أن الأفاعي صم،
ونقذ النعام، ومنها السمجاع، ومنها العريد، وهي حية عظيمة تكمل الحيات.

(١) شرح برزخاني ٢١٠/٢٨٥

(٢) معجم، الجزء ١/٢٨٧

ومنها الأصله، وهو عطف حدث، له وجه كوجه الإنسان، وبغاية إنه يصير كذلك إذا مرث عليه أوف من السنين، ومن خاصية هذا أن يقتل بانتظار أبعس، قالوا: إن الحية تعيش ألف سنة، وهي في كل سنة تملخ حلقها، وتبيض ثلاثين بيضة عن سدد أصلانها، فيجتمع عليها النمل، فيسد غاب يعضها.

وقال المحقق: الحيات ثلاثة أنواع، نوع منها لا يسع للسعة الترياق ولا غيره. كسعدى والأعور، والحية العنقية، ونوع منها يتسع للسعة الترياق. وما كان سوهما مما يقتل، إنما يقتل بواسطة تفرغ، وقال ابن: يحرم أكلها أخضرها، وكذا يحرم أكل الترياق المعمول من لحومها، قال البيهقي: كره أكلها ابن سيرين، وقال أحمد: وأما كرمه (إمام الشافعي، فقد لا يجوز أكل الترياق المعمول من لحوم الحيات إلا أن يكون بحال الضرورة. بحيث يجوز له أكل الحية، وأمر النبي ﷺ بمنع الحيات أمر ناس. فذكر الأحاديث الواردة في قتلها.

ثم قال: وأما الحيات التي في البيوت، فلا تقتل، حتى تدر ثلاثة أيام، بقوله ﷺ: «إن بالحيث حثاً قد أسماوا، هذا رُبُّو منها شيئاً، فادروه ثلاثة أيام»، وحسن بعض العلماء ذلك على لمدينة وجددها، والتصحیح أنه عام في كل بلد، لا يقتل حتى تدر، واختلوا في الإنداء، هل هو ثلاثة أيام أو ثلاث مرات؟ والأول هو الذي عليه الجمهور، وكيفيته أنه يقول: أشدكن بالعهد لذي أخاه عليكم نوح وسليمان عليهما السلام أن لا تبارا لنا ولا تؤذونا.

ومن القوائد العجيبة المبررة^(١) ما أخبرني به بعض مشايخي أنه كتب على أوب ورفات، وتوضيح كل ورقة في قرنة من قرن البيت، فإن الحيات يهرين ولا تدخله حبة فإن الله تعالى وهو هاد.

(١) أخرجه مسلم في كتاب السلام (٢١٣٦).

(٢) انظر: حياة العرب (١٦٠/٣٩٨).

Yoy 11 5 11 Y 60 7 1/2 Y 11 11 11

روز ۵۱ روز ۹۱ م ۳۱ خ ۱۱۶ ح ۵ هـ ۸

قال النووي^(١) قال العازري: لا تغفل حيات مدينة النبي ﷺ إلا بعد الإندار، فإذا اندرنا ولم ننصرف، قتلها، وأما حيات غير لمدينة في جميع الأرض والبيوت، فيندب قتلها من غير إندار لعدم الأحاديث الصحيحة في الأمر بقتلها، ففي أحاديث مسلم «افلوا الحيات»، وفي الآخر «شمس يقتل في الحل والحرم»، منها الحية، ولم يذكر الإندار، وفي حديث النخبة الخارجة بسني أنه ﷺ أمر بقتلها، ولم يذكر إنداراً، ولا قيل أنهم اندروها، فانما تأخذ بهذه الأحاديث في استحباب قتل الحيات مطلقاً.

وخصت المصنفين بالإنذار لتحديث الثواب فيها، وسببه صرح به في الحديث أنه أسهم طائفة من أجور بها، وذهب طائفة من العلماء إلى عموم النهي في حيات الميوت بكلي بلد حتى تغدوا، أما ما ليس في النبوة فقل من غير إقرار، قال مالك: يقتل ما وجد منها في المساجد.

قال القاضي، وقال بعض العلماء: الأمر بقتل الحيات مطلقاً مخصوص بالنهي عن جنات البيوت إلا الأبرار والمغتربين، لأنه بقتل على كل حال، سواء كان في البيوت أو غيرها.

وفي «المعلّى»: قال عباسي: لا يقتل حيات المدينة إلا بالإنذار، فإنها تنفورها ولم تنصرف، فتلته، وأما غيرها فتندب قتلتها من غير إنذار لعموم الأحاديث في الأمر بقتلها، اهـ.

وعمال العيني^(١٢) اختلت السلف في ذلك، فقال بعضهم بظاهر الأمر بشتن

(١) المرجع صحيح مسلم، (١٤٠، ١٣٠).

(۲) عبید بن جریح (۶۷-۵۰).

الحيات كلها من غير استثناء شيء منها، وروي هذا عن عمر رضي الله عنه - وابن مسعود، وفل أبو حمزة - روى شعبة عن مختار عن طارق بن شهاب قال: اعتمر حمير بالرمال، فرأيت حيات فجعلت أقتلهم، وسألت عمر رضي الله عنه - فقال: هل عدو فاقتموه.

وعمر ابن عمر أن حمير - رضي الله عنه - سئل عن الحية يقتلها لمحم. فقال: هي عضو، فاقتموها حيث وجدتموها، وقال آخرون: لا تنبغي أن تقتل عوامر البيوت ومساكنها إلا بعد مشاورة العهد الذي أخذ عليهن، قال ابن نافع: لا تقتل عوامر البيوت إلا بالمدينة خاصة، وقال مالك: تقتل بالمدينة وغيرها، وهو بالمدينة أرحب، ولا تقتل في الصحاري، وقال غيره بالنسبة بين المدينة وغيرها، لأن الحقة سلام الحن، أم.

قال الزرقاني^(١): قال الحافظ. ظاهر النهي الأثم في حديث أبي نباتة تحميم جميع البيوت، وعن مالك تخصيصه بيوت المدينة. وقيل: يختص بيوت المدفونين غيرها. وعلى كل قول فتقتل في القراري والصحاري من غير إندار، وروى الترمذي عن ابن العياض أنها الحية التي تكون كأنفصة، ولا تسوي في مشيتها، وفي «الأمي»: أن مالكاً به عن قتال بيوت غير المدينة أيضاً بلا إندار، ولكنه عنه في بيوت المدينة أكد، أم.

وفي «المحلى» عن «الهداية»: يجوز قتل الحيات مطلقاً، قال ابن القيم: احتراز عما لبيل: لا تقتل الحية ليضاء، لأنها من الجن، قال الطحاوي: لا بأس بقتل الكل؛ لأنه يجوز عاهد الجن أن لا يدخلوا بيوت أمته، ولا يظهروا أنفسهم، فإذا تخالفوا فقد نفصوا عهدهم، فلا حرمة لهم. وقد حصل في عهدهم يجوز وفيمن بعده العذر بقتل بعض الحيات من الجن. فالحق أن الحل

(١) شرح الزرقاني (١/ ٣٤٦).

نايت، ومع ذلك فالأولى الإيماء عما فيه علامة الجن لا لتحرمة، بل لتدفع الضرر الحثوث من جهتهم: اهـ.

قلت: واستدل من قبل بعموم الإباحة بعموم روايات القتل، قال البخاري^(١): روى أنس بن مالك - رضي الله عنه - مرفوعاً: «اقتلوا الحية والعقرب وإن كنتم في الصلاة»، وروى أبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم عن أبي هريرة رضي الله عنه: «اقتلوا الأسودين في الصلاة الحية والعقرب»، وروى الخطيب عن ابن مسعود: «من قتل حية أو عقرباً فكأنما قتل كافراً»، وروى أحمد بن ابن مسعود: «من قتل حية فكأنما قتل رجلاً مشركاً قد حل دمه»، وروى أبو داود والنسائي عن ابن مسعود والبخاري عن جرير وعطاء بن أبي الساج مرفوعاً: «اقتلوا الحيات كلها، فمن خاف ثأوم من فليس مني»، اهـ.

وأخرج البخاري^(٢) ومسلم والنسائي عن ابن مسعود: «أمر النبي ﷺ بقتل حية، خرجت في منى عند نزول الواسطيات»، والنعمة معروفة، قال الترمذي: روى قتادة عن النبي ﷺ أنه قال: «ما ساء ما من عند حارثاهن»، وقال ابن عمر - رضي الله عنه -: «من تركهن فليس منا»، وقالت عائشة: «من نزل حية شبيهة من ثأوم، فعليه لعنة الله وأسملائكة والناس أجمعين»، وفي البيهقي: «عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «الحية فاسقة، والعقرب فاسقة، وانذاراً فاسقة الحديث»، اهـ.

ونخرج أبو داود^(٣) عن أبي هريرة مرفوعاً: «ما ساء ما من عند حارثاهن»

(١) «مرقاة المفاتيح» (٨/١٣٦).

(٢) ح (١٨٣٠).

(٣) مس أبي داود ح (٥٢٤٨).

ومن ترك شيئاً منهم خيفة فليس مباح، وعن ابن مسعود^(١) مرفوعاً: «أقتلوا الحيات كلها، فمن خاف فأرغم فليس مني»، وعن ابن عباس^(٢) مرفوعاً: «من ترك الحيات مخافة طليهن، فليس مني، ما مالهناهن متف ما بهناهن»، وعن العباس - رضي الله عنه - أنه قال لرسول الله ﷺ: «إننا نريد أن نكس دمهم»، قال: «فيها من هذه الحيات، يعني الحيات الصغيرة، فأمر النبي ﷺ يقتلهم»، اهـ.

وفي الدر المختار^(٣): «لا يكره أن يفي الصلاة قتل حية أو ضرب مغلغلة، إن خاف الأذى، فالأولى ترك الحية البيضاء الخوفة الأذى، فلا من عايدمن» قوله: «فالأولى أي حيث كان الأمر يائتل لمضغتها، فما يخشى منه الأذى الأولى ترقه، وهو قتل الحية البيضاء التي تعشي مستوية، لأنها جاز لقوله ﷺ: «أقتلوا ما الظفيس والأبتر، وإنكم وإنعية البيضاء فإنها من النحر» كما في «المحيط»

وقال الطحاوي: «لا بأس بقتل الكثر، فذكر ما تقدم من كلامه، ثم قال: قال في المحبة: «ورافق الطحاوي غير واحد، أخرجه شيخنا، يعني ابن القيم، فقال: والحق أن الحل ثابت إلا أن الأولى الإصداك إلى آخر ما تقدم من كلامه».

قلت: وبشكل على ما حكوا عن الطحاوي أنه عقد بذاً في «مشكل الإنابة»^(٤) في قتل الحيات. وأكثر في ذكر الروايات لمختلفة في ذلك، وقال فيها: قال أبو جعفر: ففي هذه الأحاديث هي رسول الله ﷺ عن قتل دواب

(١) ج (٢٤٤).

(٢) ج (٢٤٦).

(٣) (٢٦/٢٥٠٨).

(٤) (٢٧٢/٢٨٠ - ٢٨٠).

اليهود بعد أن كان أمر يقتل الحيات كلها، فكان ذلك أولى من الأحاديث الأولى، لأن فيها نسخ بعض ما في الأحاديث الأولى، وهذا هو أنه من إني نسخ بزيادة القتل مطلقاً، وحسبك عليه أن الأمر بالإمداد كان في غزوة الأحزاب، كما سألني حديث أبي سعيد الخدري مفصلاً، والأمر يقتل الحيات كلها كان عهد كس زمرم، كما تقدم قريباً من حديث العباس، وذلك كان بعد الأحزاب لا معاً.

وفي الشرائع^(١) لا يكره قتل حية بجميع أنواعها لذات اعتدائها، وأما بالنظر لحجية الثبوت فليسك عن الحية لبعدها التي مشي مستبعدة لأجل نفي عهد النبي ﷺ الذي عاهد به الجاهل أن لا يدخلوا بيوت أنثى، ولا يظهرها أنفسهم، وتأخر العهد عن النبي ﷺ، قال الطحاوي: وز من صدر الإسلام: الصحيح من الروايات أن يحتاط في قتل الحيات، حتى لا يقتل حياً، فإنهم يؤذون أذى كثيراً، بل إذا رثى حية وشك أنه جثي، يقول: خير طريق المسلمين ومروءة، فإذا مر تركه، وهذا.

وما يقال في ذلك

بحتمل أن السكت - رضي الله عنه - أشار بدلت إلى اختلاف الأقوال في ذلك التي تقدم، ويشير إليها اختلاف الروايات التي ذكرتها في الباب، فإن الأثر من حيث ذلك على النهي عن قتل ما في البيوت مطلقاً، والثابت يخرج الأمر ود نظري، والثالثة تشير إلى تعريض النبي ﷺ بالمدية الموروثة، وبحتمل أنه - رضي الله عنه - أراد بذلك الإخبار، في ما مضى في الإمداد، ولا مانع من ذلك، منه غير الدعاء في الترجعة لأني لفظ نكلام.

قال النووي^(٢): وأما سنة الإمداد، ففاز القاضي روى ابن حبيب عن

(١) (ص: ١٣٠)

(٢) (شرح صحيح مسلم، بيروت، ١٩٨٤، ١١٩).

٣١/١٧٦٥ - حَدَّثَنِي قَتَابَةُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي ثَمِيٍّ لُبَابَةَ:

لَيْسَ بِشَيْءٍ أَنَّهُ يَقُولُ: «أَتَشُدُّكُمْ بِالْعَهْدِ الَّذِي أَخَذَ عَلَيْكُمْ سَلِيمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَنْ لَا تُؤْذُوا»، وَقَالَ مَالِكٌ: يَكْفِي أَنْ يَقُولَ: «أُخْرِجَ عَلَيْكُمْ نَهْجَ، وَالْيَوْمَ الْآخِرُ أَنْ لَا تُهْدُوا لَنَا وَلَا تُؤْذُوا» وَلِلْعَلِّ مَالِكًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحَدًا لَفْظًا أَلَّا يَخْرُجَ مِمَّا رَفَعَ فِي مَسْأَلَةٍ: «مُخْرِجًا عَلَيْهِمُ ثَلَاثًا» أَوْ

وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ قَالِي^(١): حَسَنُ الْأَمْثَارِ رَوَى ابْنُ مَرْزُوقٍ، وَحَسَنٌ صَرَّحَ أَبِي لُبَابَةَ قَالَ يَحْيَى: إِذَا صَحِبْتَ الْحِجَابَ فِي الْمَسْكَنِ، فَتَوَلَّوْا لَهَا، نَسَأْتُ بَعْدَ حَرْجٍ وَبَعْدَ سَلِيمَانَ بْنِ دَاوُدَ لَا تُؤْذُوا، فَإِنْ عَادَتْ دَانِيَلُهَا، وَلَا يَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِهِ أَنَّهُ يَحْكُو سَبْرًا عَنْ حِمَاةِ الْبَيْتِ، فَقَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا فِي مَسَاكِكُمْ، فَتَوَلَّوْا» أَتَشُدُّكُمْ الْعَهْدَ الَّذِي أَخَذَ عَلَيْكُمْ نَوْحٌ. أَتَشُدُّكُمْ الْعَهْدَ الَّذِي أَخَذَ عَلَيْكُمْ سَلِيمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ لَا تُؤْذُوا، فَإِنْ عَادَ عَادَ مِنْهُ.

وَقَالَ مَالِكٌ يَكْفِي أَنْ يَقُولَ: «أُخْرِجَ عَلَيْكُمْ نَهْجَ وَالْيَوْمَ الْآخِرُ أَنْ لَا تُهْدُوا، لَنَا وَلَا تُؤْذُوا»، قَالَ غِيَاثُ: أَخَذَهُ أَخَذَهُ مِنْ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، فَقَالَ: إِنَّ لِهَذِهِ السُّورَةِ عَوَامِرَ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنْهَا، فَخَرِّجُوا عَلَيْهَا ثَلَاثًا، قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: مَعْنَاهُ أَنْ يَقُولَ لِهَذَا الشَّيْءِ^(٢) فِي حَرْجٍ وَطَعْنٍ أَنْ تَقُولَ: «أَوْ ظَهَرَتْ لَنَا أَوْ غُلَّتْ إِلَيْنَا» أَوْ

٣٢/١٧٦٥ - (مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي ثَمِيٍّ لُبَابَةَ) رَوَاهُ ابْنُ مَرْزُوقٍ فِي حَدِيثِهِ تَبَيَّنَ، صَاحِبُ مَذْهَبِ السُّبُورَةِ، ائْتَمَرَتْ فِي اسْمِهِ عَلَى أَقْوَالٍ تَقَدَّسَتْ، وَالْحَدِيثُ^(٣)، فِي الْمَرْطَلَةِ رِوَايَةُ نَافِعٍ عَنْ أَبِي ثَمِيٍّ، قَالَ: «لَيْسَ عِنْدَ الرَّبِّ عِيَالٌ» فَتَجَرَّدَ^(٤) نَافِعٌ عَنْ أَبِي ثَمِيٍّ مَدَامَتْ وَوَعْدًا، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ الْبَابِ،

(١) مَرْحُومُ أَبُو ذَرٍّ قَالِي (٢٨٨/١).

(٢) «أَوْ ظَهَرَتْ لَنَا» وَكَذَلِكَ فِي «الْفَتْحِ»، وَهَذَا

(٣) (ص: ١٨٩).

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

وعامة من رواه برواية نافع وغيره عن ابن عمر عن أبي لبابة، كما في الصحيحين، وغيرهما بطرق عديدة، منها ما في البخاري برواية جرير عن نافع عن ابن عمر، أنه كان يقتل الحيات، فحدثه أبو لبابة، الحديث، وفي مسلم، برواية محمد بن نافع عن عبد الله بن عمر عن أبي لبابة عن النبي ﷺ، وعن حويرثة عن نافع عن عبد الله بن لبابة أخيه، الحديث.

والأوجه عندي أن لفظة "عن" في رواية نافع عن ابن عمر عن أبي لبابة عن نافع عن ابن عمر، يعني أن نافعاً حدثه عن أبي لبابة عن قصة ابن عمر - رضي الله عنهما -؛ لأن نافعاً سمعه عن أبي لبابة بلا واسطة. قال - كان ابن عمر - رضي الله عنهما - يقتل الحيات كلها، حتى حدثنا أبو لبابة، الحديث، ورواية عبد الله بن نافع أنه سمع أبا لبابة يخبر ابن عمر - رضي الله عنهما - "أن رسول الله ﷺ، هو من قتل الجنان"، ورواية أسامة بن نافع أن أبا لبابة سأل ابن عمر، وهو برمد حية، فلذكر حواء.

فهذه الروايات صريحة في سماع نافع عن أبي لبابة بدون واسطة ابن عمر، بخلاف الروايات المستخدمة، فإذا حمل لفظ "عن" على القصة، فلم ينش بينهما تعارض.

(أن رسول الله ﷺ) كما في "الموطأ" مختصراً. وفي البخاري، برواية جرير عن حماد عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن كان يقتل الحيات، فحدثه أبو لبابة أن النبي ﷺ نهى عن قتل حيات النجس، فأمسك عنها، ورواية ابن أبي مليكة أن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان يقتل الحيات، ثم نهى قال: إن النبي ﷺ قدّم حظاً له، فوجد سالح حية، فقال:

سَمِعْتُ عَمْرًا بْنَ قُرَيْشٍ يَقُولُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ جَاءَ بِمَنْفَعَةٍ لِقَوْمٍ فَهُوَ شَرِيحٌ فِي النَّوْبِ».

فأخبرني أن النبي ﷺ قال: «تسبوا الحنك إلا كل أثير ذي طيبين» فإنه يقطر الندى ويذهب البصر.

وأخرج أيضا برواية الزهرني عن سالم عن ابن عمر - رضي الله عنهما -
أنه سمع النبي ﷺ يحظر - على الناس يقول - ائثروا الحيات ، ائثروا ما القطن
والأبر ، فإنه عند الله : قريبا أجرا - له لأكلها ، فإني أم لبابة لا أفتنها ،
فقلت : إن رسول الله ﷺ قد أمر بقتل النحاس ، فقال : إنه مهي بعد ذلك عن
ذوات أسود . وهي العقود .

٣٢/١٧٦٦ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سَابِئَةَ مَوْلَاةٍ

لِعَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

أَنَّ لَفْظَةَ الْبَيُوتِ مِنَ النَّاسِ مِنْ حَمَلِهَا عَلَى اسْتِغْرَاقِ الْحَنَسِ، فَيَكُونُ شَامِئاً فِي جَمِيعِ الْبُيُوتِ بِالسَّنْبَةِ وَغَيْرِهَا، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى الْعَهْدِ، وَلَا خِلَافَ أَنَّ الْأَلْبَ وَاللَّامَ إِنْ كَانَتَا لِلْعَهْدِ، فَالْمَرْءُ بُيُوتَ السَّنْبَةِ، لَكِنْ مَالِكاً حَمَلَهُ عَلَى جَمِيعِ الْبُيُوتِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ عِنْدَهُ لَا اسْتِغْرَاقَ الْجَنَسِ

وَقَوْلُهُ: ذَلِكَ فِي بُيُوتِ السَّنْبَةِ أَوْحَبُ لِلانْتِفَاقِ عَلَيْهِ، وَقَالَ ابْنُ نَافِعٍ: لَا تَنْتَفِرُ إِلَّا بِالسَّنْبَةِ خَاصَّةً، فَاقْتَضَى أَنَّهَا عِنْدَهُ لِلْعَهْدِ، حَتَّى يَدُلَّ التَّنْكِيلُ عَلَى اسْتِغْرَاقِ الْجَنَسِ، وَعَلَى الْفَرُولَيْنِ، فَالْلفظُ عَامٌّ فِي الْحَيْثُ كُلِّهَا لِإِصَافَتِهَا إِلَى الْبُيُوتِ، فَهِيَ عَامَّةٌ، أَمْ.

٣٢/١٧٦٦ - (مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ سَابِئَةَ مَوْلَاةٍ لِعَائِشَةَ)^(١) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -

لَمْ أَمِدْ تَرْحُمَتَهَا فِيهَا عِنْدِي مِنَ التَّكْتِبِ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا الْحَافِظُ فِي «التَّعْجِينِ»، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَذْكُرَهَا فِيهِ لِرَوَايَةِ «السُّوْطَاءِ» مِنْهُ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا فِي «الْإِسْبَاطِ» خِبر أَنَّهُ ذَكَرَ فِيهَا فِي الْفَسْمِ: الْأَوَّلِ سَابِئَةَ مَوْلَاةٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، رَوَتْ عَنْهُ ﷺ فِي اللَّفْظَةِ، رَوَى عَنْهَا طَارِظُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي «تَارِيخِ النِّسَاءِ»، أَمْ.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الشَّيْبَانِيِّ لِنَجْرِيدِهِ^(٢): نَافِعٌ عَنْ سَابِئَةَ مَوْلَاةٍ لِعَائِشَةَ حَيْثُ وَاحِدَةٌ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِ هَذَا الْحَدِيثِ: هَكَذَا رَوَاهُ يَحْيَى مَرْسَلًا، وَالتَّصْحِيحُ فِيهِ عَنْ مَالِكٍ الْإِسْرَافُ - وَقَدْ وَصَلَهُ ثِقَاتٌ مِنْ أَصْحَابِ نَافِعٍ عَنْ سَابِئَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي كِتَابِ «تَهْمِينِ»^(٣)، أَمْ.

قُلْتُ: حَدِيثُ عَائِشَةَ ذَكَرَهُ الْبُحَارِيُّ سَدَّ آخِرَ كَمَا سَبَّأَنِي، وَقَالَ

(١) الْحَدِيثُ فِي «تَهْمِينِ» (١٣١/١٧٦٦)

(٢) (ص: ١٨٢).

(٣) (١٣١/١٧٦٦).

نَهَى عَنْ قَتْلِ الْجَنَانِ الَّتِي فِي الْبُيُوتِ إِلَّا ذَا الطُّفُفَيْنِ

الزرقاني: هو موصول في «الصحيحين»^(١) بنحوه من حديث ابن عمر وعائشة وأبي ليابة - رضي الله عنهم - اهـ.

قلت: أخرجه البخاري برواية عمرو عن عائشة قالت: أمر النبي ﷺ بقتل الأبر، وقال: إنه يصيب البصر، ويذهب العقل، ورواية أبي ليابة أن النبي ﷺ قال: «لا تقتلوا الجنان إلا كل أنثى طففتين، فإنه يسقط الولد، ويذهب البصر، فاقتلوه»، وتقدم حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - برواية سالم عنه قريباً أنه سمعه ﷺ في الخطبة.

(نهى عن قتل الجنان) اختلفت نسخ «الموطأ» في هذا أيضاً كماختلفت في الحديث السابق، فبي جمع النسخ المصرية بالجيم والنون، وفي جميع الهدية بالحاء، والتحتية، جمع حية غير «المحلى» ففيها مثل الأول، وضبطها بالجيم والنون، وفي «الزرقاني» نكر الجيم وفتح النون المحلقة، جمع حاء، وهي الحية الصغيرة، وقيل: الرفعة الخفيفة، وقيل: الرفقة الخفيفة، وقيل: النيقة البيضاء، كذا في «الفتح». وفي «المحلى» عن «القاموس»: الجنان الحية أكحل العينين تكون في البيوت، اهـ.

زاد الزرقاني^(٢): قيل: هي حبالا يتعرّض لأذية الناس، وعن ابن عباس: الجنان مسخ الجن، كما مسخت القردة من بني إسرائيل - وقال ابن وهب: هي هوامر البيوت، فتمثل في صفة حية رفيقة بالمدينة وغيرها، وهي التي نهى عن قتلها حتى تذلل - وحكى الترمذي عن ابن المبارك إنما يكره من قتل الحيات الحية التي تكون رفيقة كأنها قضة ولا تلثوي في شيتها، اهـ.

(التي في البيوت) عموماً أو بيوت المدينة خصوصاً على الاختلاف المتقدم (إلا ذَا الطُّفُفَيْنِ) تنبيه طلبة العلم المهمة وسكون الفاء، وهي في

(١) أخرجه البخاري في: ٥٩ كتاب بدء الخلق ج (٣٠٨ - ٢٣١٦)، ومسلم في: ٣٩ كتاب السلام ج (١٢٨ - ١٣٢).

(٢) شرح الزرقاني: (٢٨٦/٤).

والأبتر

الأصل شؤمة العقل شبه به الخطيب اللعين عن شهر الحية، قاله السازري وغيره.

وقال ابن عبد البر: يقال: إن ذا الطفتين حنس من الحيات، يكون على ظهره خطان أبيضان، وقال القاري: ذا الطفتين، بضم انطاء المهملة وسكون الفاء، وفي نسخة بفتح الفاء وتشدّد ثحية على مبيغة لتصغير، وهي حية خبيثة على ظهرها خطان أسودان، الطفتين، والفتية خراس لمثلي، واستخرج: بالضم ورق انخل الواقعة بهاء، والمثلي، بالضم صمغ شجرة، هـ.

قال الحافظ^(١): إن كان لاستواء متصلًا ففيه تعقب على من زعم أن ذا الطفتين والأبتر ليسا من الحنّان، ويحتمل أن يكون مقطوعاً أي لكى كل ذي طفتين فاقطعه، هـ.

قال الدميري^(٢): ذو الطفتين حية خبيثة، وقال، ترمذسي: حية بيضاء خبيثة، وقال النضر بن شميل: هو صنف من الحيات أزرق مقطوع الذنب، لا ينظر إليه حامل إلا القت ما في بطنها غالباً، وذكر مسلم في روايته عن الزهري أنه قال: يرى ذلك من سمها.

(والأبتر) يالواو في جميع النسخ، وهو مقطوع الذنب، زاد المنذر بن شميل أنه أزرق اللون، لا تنتظر إليه حامل إلا القت، وقيل: الأستر الحية، لتقصرة الذنب، قال العاردي: هو الأفعى التي تكون قدر شر أو أكثر قليلاً.

قال القاري: هو يشبه مقطوع الذنب تقصر ذنبه، وهو من أخيث ما يكون من الحيات، هـ.

قال الحافظ: قوله: (والأبتر) يقتضي التغاير بين ذي الطفتين والأبتر،

(١) فتح الباري (٣/٣٥٤)

(٢) معجم الحيوان (٢/١٣١)

فَاتَّهَمَا بِخُطْفَانِ الْبَصَرِ

وفي رواية أبي لهية عند البخاري «لا تقتلوا الجنان إلا كل أير ذي الطفتين، فإنه يمسق الولد، ويذهب البصر، فافتلوه»، وظاهره اتحادهما، لكنه لا ينبغي التعمية، اهـ.

إد الزرقاني^(١): وقال الكرمانى: الواو للجمع بين اليفيين لا بين الثانيين، فأنسى: قتلوا الحية الحامدة بين الأثرية وكونها ذات طفتين، ولا منافاة أيضاً بين الأمر بقتل ما أنصف ياحدى الثميين وبقتل ما أنصف بهما معاً، لأن اليفيين قد يجتمعان فيهما وقد يفرقان، اهـ.

قال اباجي: يحتمل أن يكون خص بذلك ذا الطفتين والأمر؛ لأن من كان من مؤمني الجن لا يتصور في صورته لأناهن بنفس الوزية لهن، وإنما يتصور مؤمنو الجن في صورة لا نصر رأيت، اهـ.

(فَاتَّهَمَا بِخُطْفَانِ) بمعنى الطاء المهملة (البصر) أي يسطبان بصر الناظر إليهما، قيل: يطمسانه لخاصية جعلها الله في بصره إذا وقع على بصر الإنسان، ويمسها ما في مسلم: «يلطمسان النظر». وقيل: معناه تعلبان وتقصدان انصر بالنسج والتهش، والأول أصح، كذا في «المعلى».

قال الدميري: فيه تأويلان، أحدهما: أنهما يخطفانه ويطمسانه بمجرد نظرهما إليه لخاصية جعلها الله في بصرهما إذا وقع على بصر الإنسان، ويؤيد هذا أن في رواية مسلم «يخطفان البصر»، والثاني: أنهما يقصدان البصر بالنسج والتهش. قال العلماء: وفي الحيات نوع يسمى الثاظر، إذا وقع بصره على عين إنسان مات من ساعته. وحكى أبو العرج ابن الجوزي في كتابه المسمى «بكشف المشكل لما في الصحيحين»: أن عراقي العجم أنواعاً من الحيات تهلك الزائي لها نفس رأيتها، ومنها ما يهلك بالمرور على طرفها، اهـ.

(١) «شرح الزرقاني» (٢٨٦٤).

وَنُفِّرَ خَافٍ مَّا فِي نُفُوسِ نِسَاءِ

٣٣/١٧٦٧ وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ صَيْفِي مُوَلَّى ابْنِ أَفْلَحٍ، . . .

(ويطرحون) بالتحية والمراء للمهمة المفتوحة، أي يسقطان (ما في بطون النساء) وفي رواية: يسقطان الحمل، بفتح الحوطة، أي الحبين، يعني إذا نفرت الحامل إليها أسقطت الحمل

٣٣/١٧٦٧ - (مالك عن صيفي) بالمصاد المهمة الممتوحة وسكون ياء وكسر هاء، فشة ياء، كما في «المعني»، ابن زياد الأنصاري، رقم له الحفاظ في «التعريب»، لمسلم وأبي داود والترمذي ونسائي وقال أبو زياد، «أو أبو سعيد ابن علي ثقة، وقال ابن عبد البر في «التعريب»^(١)، قد حدث واحد مستند، هو يعني في «الموطأ» (مولى ابن مفلح) بالقاء لسكونه والهاء المهمة، كذا في نسخة الزرقاني «والتعريب»، وفي غيرهما من النسخ المصرية: مولى بني أفلح بضمه جمع الابن، وفي النسخ الهندية: مولى بن مفلح بإفراء الابن وتصغير مفلح، قال ابن عبد البر في «التعريب»: اختلفت في لائه، كما ذكرناه في «التعريب»^(٢)، اهـ.

وفي تهذيب الحفاظ^(٣): «صيفي بن زياد مولى أفلح مولى أبي أيوب»، وقال: مولى أبي السائب الأنصاري، قال النسائي: صيفي، روى عنه ابن عجلان، ثقة، ثم قال: صيفي مولى أفلح نيس به بأس، روى عنه ابن أبي ذئب، كذا حرق بينهما، ورواه واحد، ذكره ابن حبان في «الثقات»، له عندهم حديث أبي سعيد في قتل الأنصاري الحبة، وعند أبي داود والترمذي حديث الاستعاذة من الهرم وغيره، يعني من الحرق والغرق والقردي، وصوب الذهبي تفرقة

(١) (ص ٧٤)

(٢) (١/٢٥٧، ٢٥٩).

(٣) (١/٤٤١).

عن أبي السائب مولى هشام بن زهرة: أنه قال: وحدثني عن أبي سعيد الخدري: فوجدته يصلي فجلست أنتظره حتى قضى صلاته. فسمعت تحريك

الناسي منهما. وأما كبير وصغير، فالتبصر روى عن أبي السائب كعب بن عمرو، وروى عنه ابن عجلان، والتصغير روى عن أبي السائب روى عنه مالك، اهـ. قلت: ما خرج مسلم^(١) حديث أبيات برواية ابن وجب عن مالك عن صفى، قال: وهو حديث مولى ابن أفلح.

عن أبي السائب، المشهور أنه في الأثرين، المسمى (مولى هشام بن زهرة) هكذا أخرجه الحديث مثل ربيعة، برواية مالك، وأخرج الترمذي^(٢) برواية عبيد الله بن عمر بن حنبل عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: لا يؤتكم تحمداً، الحديث. ثم قال: هكذا روى عبيد الله هذا الحديث عن صفى عن أبي سعيد، وروى مالك - رضي الله عنه - هذا الحديث عن عيسى عن أبي السائب عن أبي سعيد، وفي الحديث قصه، وهو أصبح من حديث عبيد الله، وروى محمد بن عجلان عن صفى نحو رواية مالك، اهـ.

وأخرج مسلم برواية جرير بن حازم قال: سمعته أسامة بن عبد بنحو من رجل يقال له: السائب، وهو عبد أبو السائب، قال: حدثني عن أبي سعيد الخدري، الحديث.

(أه) أي: السائب (قال: دخلت) بصيغة التثنية (على أبي سعيد الخدري) الصحابي الشهير، تقدم من حديث أسماء، سمعته بصيغة الجمع (فوجدت) أي: لم أجد (يصلي) الظاهر: أنه قد (فجلست أنتظره) أي: انتظر خروجه عن الصلاة (حتى قضى) أي: لم (صلاة) فسمعت تحريكاً، أي: خبطة.

(١) (١٧٩٦) - كتاب فضل الحجاب

(٢) (١٧٩٧) - كتاب الترمذي (١٧٩٧)

تَحْتَ سَرِيرٍ فِي بَيْتِهِ، فَإِذَا خَبَتْ نَقَمْتُ لِأَقْتُلَهَا. فَأَشَارَ أَبُو سَعِيدٍ أَنْ
اجْلِسْ. فَلَمَّا انْصَرَفَ أَشَارَ إِلَى بَيْتٍ فِي الدَّارِ. فَقَالَ: أَتَرَى هَذَا
الْبَيْتَ؟ فَقُلْتُ: أَهَمْ. قَالَ: إِنَّهُ مَا كَانَ فِيهِ قَتْلَى حَتَّى خَبَيْتَ عَهْدَ.....

وفي «المشكاة»^(١) برواية مسلم عن أبي السائب قال: دخلنا على
أبي سعيد الخدري، فبينما نحن جلوس إذ سمعت تحت سرير حرك،
فنظرنا، فإذا فيه حية، فزلبت لأفئدها، وأبو سعيد يصني، فأشار إلي أن
أجلس فجاءت، فلما انصرفت، أشار إلى بيت الجد، فعلم منه أن
سماع الحركة كان في أثناء الصلاة، فالفاء في حديث الكتاب للتعقيب
الذكر.

(تحت سرير في بيته فإذا) للمفاجأة: (حية) تحت سرير (نقمت)
بالعجلة، كما تقدم من لفظ «نويت» (لأقتلها فأشار إلي أبو سعيد) وقد كان
يصني (أن اجلس) أن مصدريه والباء مقدرة قبلها، أي أشار إلي أن لا
تقتلها.

(فلما انصرف) من الصلاة (أشار إلى بيت) كان (في الدار) أي في
داره الذي كان يصني فيه (فقال - أترى هذا البيت؟ فقلت: نعم) أراه
(قال - إنه) الضمير للشأن (قد كان فيه) أي في هذا البيت (فتى) أي
شاب. زاد في رواية مسلم «ما» أي من أهل قرابته، ولقط أبي دارد^(٢)
«فأشار إلى بيت في داره تلقاء بيته، فقال: إن ابن عم لي كان في هذا
البيت» (حديث عهد) هكذا في النسخ الهدية وأكثر المصرية بإضافة
حديث إلى عهد، وفي بعض النسخ المصرية: «حديث عهده» بإضافة
الضمير في آخره.

(١) «مشكاة المصابيح» (٤٩٩٨) في كتاب الصيد والسمك.

(٢) أخرجه أبو داود (٥٢٥٧).

يُغْرَسُ. فُخْرِجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْخَنْدَقِ. فَبَيْنَمَا هُوَ بِهِ إِذْ أَنَاءَ الْفَتَى يَسْتَأْذِنُهُ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ائْذَنْ لِي أُخْبِثُ بِأَهْلِي عَهْدًا. فَاذِنَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَقَالَ: اخْذْ عَلَيْكَ بِرَاحَكَ.

قال القاري^(١). قوله: حديث عهد بالرفع، وفي نسخة بالنصب. قال الطيبي: يجوز الرفع على أنه صفة معدة صفة، وبالنصب على أنه حال من الصمير في متاء، والمعنى جديد عهد (بعرس) بضم أوله وسكون الراء المهملة، في المغرب: عرس الرجل أهله بنى عليها، والعرس بالنسبة الاسم (فخرج) الفتى المذكور (مع رسول الله ﷺ إلى الخندق) أي في غزوة الخندق، وهي غزوة الأحزاب (فبينما هو) أي رسول الله ﷺ (به) أي بموضع الخندق (إذ أناء الفتى يستأذنه) كذا في النسخ المصرية، وفي الهندية بزيادة اللام في أوله بلفظ: يستأذنه أي في الرجوع إلى أهله، واستأذنه مستلاً، لقوله عز اسمه ﴿وَإِذَا مَكَاتُوا مَكَتَ عَنْ أَثَرِ غَرْجٍ لَا يَنْخَبِثُوا مَكَتَ يَسْتَأْذِنُوهُ﴾^(٢).

(لقال) الفتى. (يا رسول الله ائذن لي) في الرجوع إلى أهلي (أخبرت) بضم أوله بصيغة المتكلم من الإحداث أي أجده (بأهلي) أي امرأتي (عهداً) قال التهاجي: أراد الفتى أن يحدث بأهله عهداً ليطالع أمره مما يحتاج إليه من نظر في معيشة، وفي إصلاح ضيعة وغير ذلك (فأذن له رسول الله ﷺ) في الذهاب إلى أهله.

(وقال) ﷺ بالواو في النسخ المصرية، وبالفاء في الهندية (أخذ عليك سلاحك) وظاهر مسلم أنه - رضي الله عنه - كان يستأذنه ﷺ كل يوم، فيأتي أهله، ثم يرجع إلى الخندق بعد قضاء وطوره، وقال ﷺ ذلك الكلام في

(١) إرفاء المفاتيح (١/٣٩).

(٢) سورة المود: الآية ٦٢.

فَبَيَّيْنَا أَخْشَى عَلَيْكَ بَنِي قَرْيَظَةَ فَذَاتُظُنُّوا الْفَتَى إِلَى أَهْلِهِ. فَوَجَدَ امْرَأَتَهُ
قَائِمَةً بَيْنَ الْبَابَيْنِ. فَأَهْوَى بِأَيْدِيهَا بِالرُّمُوحِ لِيُطْعَمْنَهَا. وَكَذَرْتُهَا غَيْرَةً.
فَقَالَتْ: لَا تُعْجِلْ.....

ذلك اليوم حاصد. ونصه فكان ذلك الفتى ستأخذ رسول الله ﷺ بأذنه.
النهار، فرجع إلى أهله، فاستأذنه يوماً، فقال له رسول الله ﷺ: حذ عنك
سلامك، الحديث، قال عياض: روي أنصاف بفتح الهمزة أي نصفي
نهار، وهو آخر نصفه الأول، وأول نصفه الثاني.

(فَبَيَّيْنَا أَخْشَى عَلَيْكَ بَنِي قَرْيَظَةَ) أي أريد - بن يهود، وشاعره أنه كذا بين
المدينة وخلاء يحشى عليه منهم، فأنه الأبى، (فَذَاتُظُنُّوا الْفَتَى إِلَى أَهْلِهِ) ولعل
مستمع: فأخذ الرمح سلاحه، ثم رجع يعني إلى أهله (فَوَجَدَ: الرجل (أمراته
قائمة بين البابين) أي داخل أو الخارج أو بين المصراعين، كذا في المحلى
زاد القاري: أو بين باب بيتها وباب غيرها (فَأَهْوَى الْفَتَى) وليس في النسخ
القصيرة لفظ «الفتى»، فالفاعل الضمير إليه (إِلَيْهَا) أي مدَّ يده إليها (بِالرُّمُوحِ) أي
فصد قتلها بالرمح (لِيُطْعَمَهَا) بهم العين المهمة (وَأَذَرْتُهَا) أي أذنت (غَيْرَةً) تمنع
الخبر المهمة حبة، قال الزرقاني: عطف شقة على معلول، وقال القاري:
حال من المستكر في أهوى أي وقد أصاب الفتى غيراً، وفي المحلى: حال
من الفتى.

قال الناجي^(١)، يحتمل أن يكون ذلك أحد العصاب، ويحتمل أن يكون
قبل الحجاب، ولكنه وجدنا من ذلك على حال ثم نجر به عادته، والعادة
جارية بأن أشد ما يكون الإنسان بحيرة حال شهوة يؤثر عزمه، اهـ. وكأنه ظن
أنها أذنت الرواح إلى أحسن.

(فَقَالَتْ: المراد: (الافتعج) بالعوفية، والعين المهمة، لتساكنه فأنجبرم

(١) «الفتى» (١/٢٠٢).

حتى تدخل وتَنْظُر ما في بيتك. فدخل فإذا هو بحية منطوية على فراشه. فركز فيها رُمحه. ثم خرج بها فتخبئ في الدار. فاضطربت الحية في رأس الرمح. وخر الفأس نبتاً. فما يدري أينما كان أسرع موتاً. لئى أم الحية؟ فذكر ذلك لرسول الله ﷺ.....

المنطوية في جميع النسخ المصرية. وكذا في «المحلى» وهي عبرها من الهندية. لا تعمل بتقديم التحيم على العين وزيادة علي. والأوجه الأول حتى تدخل البيت (وتنظر ما في بيتك) ولفظ مسلم: فقالت له: اكذب عليك ومحت. ودخلت البيت حتى ينظر ما الذي أخرجه.

(فدخل) انقش البيت (فإذا هو) أي الفتى (حية) راد في مسلم. عظيمة ونظ أبي داود: فإذا حية منكزه (منطوية) أي منطوية مرمية (على فراشه فركز) مازاء والراء سنهما كاف أي عزز (فيها رمحه ثم خرج بها: أي الحية المرمكة هي الرمح (فتخبئ) أي الرمح (في الدار) ونظ مسلم: فأخوى إليها مرمحه فانتفضه به. ثم خرج فركزه في الدار فاضطربت الحية في رأس الرمح) ونظ مسلم: فاضطربت عليه. قال القاري^(١). أي اضطربت الحية مائلة على نفسها (وخر) بشد الراء أي سقط (الفأس نبتاً) وأرد في «الإرشاد الرضوي»: «وفيت المرأة أيضاً. اهـ».

(فما يدري) بباء المجتهول أي ما يعلم (أينما) بصح الهمزة وشد اياء. وسبائي بيان الضمير (كان أسرع موتاً) أي أيهما تنذم موته «لقتى أم الحية» بالرفع بيتن لأيهما. كذا في «المعرفة» (فذكر) بناء المجتهول (ذلك) الأمر العجيب الفزيع (الرسول الله ﷺ) لفظ مسلم. قال فجئنا إلى رسول الله ﷺ، فذكرنا ذلك له، وقلنا: ادع الله بحية لنا، فقال: «استغفروا لعاصيكم» ثم قال: «إن بالسنة». الحديث.

(١) «معرفة الشافعي» (١٣٧/٨١)

فَقَالَ: «إِنَّ بِالْمَدِينَةِ جُنًّا قَدْ أَسْلَمُوا . فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهُمْ شَيْئًا فَلَا تُرَدُّ
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ

(نقل) يَرْفَعُ: (إِنْ بِالْمَدِينَةِ) الْمُنَوَّرَةُ ثَالِثًا، أَمَّا حَذْفُ فِي انْتِصَابِهِ، وَعَمِلَ
الْمَدِينَةُ فِي الْيَدِيَّةِ (جَنًّا) أَيْ عَاقِلُهُ مِنْهُمْ (قَدْ أَسْلَمُوا) قَالَ الْقُرَظِيُّ: وَكَذَا أَسْلَمَ
بَعِيرُهُ فَيُزَلِّمُ الْمَسَاوِيءَ فِي خَلْعِ الْخَلَاءِ إِلَّا بَادُونَ، وَلَا يَتَّعَمُّ مِنْ التَّحْدِيثِ أَنَّ ثَانِي
قَدْ أَسْلَمَ، وَأَنَّ الشَّعْرَ قَدْ تَصَاوَرَهُ لِأَنَّهُ مُتَّفَعٌ وَإِنْ سُرِعَ بَيْنَ الْإِنْسِ
وَالْحَيِّ لَكُنَّ نَسْرَطُهُ الْعَمَلُ، فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: إِنْ فَسَقَ الشَّعْرُ تَمَنَّتْ بِمُحَابِبِهِمْ
عِدْوَانًا، وَإِسَاءَةً قَالَ يَرْفَعُ: «إِنَّ بِالْمَدِينَةِ حَتَّى قَدْ أَسْلَمُوا»، لَيْسَ لَهُمْ طَرِيقًا بِحَصَلِ
بِهَا الشَّعْرَ عَنْ قَوْلِ الْمُسْلِمِ مِنْهُمْ، وَيَسْلُطُ عَلَى أَثَرِ الْكَلَامِ . اهـ .

(فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهُمْ) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْمَعْدِيَّةِ، وَكَذَا فِي الْهَيْدَةِ غَيْرِ
نَسْخَةِ «الْمَحَلَّةِ» فَهِيَ بِالْمَطِّ «مَتَّعًا» بَدَلُ مِنْهُمْ، وَهَكَذَا دَعَا التَّحْقِيقَ إِتْرَابِي
وَقَالَ: وَفِي نَسْخَةِ «مَتَّعًا» أَيْ مِنْ طَائِفَتِهِمْ (شَيْئًا قَائِدُونَ) بِهَذِهِ التَّهْمَةِ وَكَمَرِ الْفَالِ
أَمْرٌ مِنَ الْإِبْدَانَةِ بِمَعْنَى الْإِعْلَامِ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْإِتْمَانُ، وَاصْطَحِي بُولُوَانُهُ بِحُجْرَةٍ
مَعْلُومَةٍ أَوْ حَقِيقَةٍ، وَقَوْلُهُ: بِأَنَّهُ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا تَعْرَدُوا لِحُكْمِ أَمْرٍ أَنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ،
أَيْ فِي الْمَرْفُوعَةِ (ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) قَالَ عِيَّاضٌ: هَذَا يُحْصَرُ لِقَوْلِهِ يَرْفَعُ فِي الْبُرْوَاقِ
الْأُخْرَى .

وَمِنْ أَخَذَ مَا نَكَلَ أَنْ الْإِذَارَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَإِنْ ظَهَرَ فِي يَوْمٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ
يَكْفَى حَتَّى يَلْمُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، كَذَا فِي «الْمَرْفُوعَةِ»^(١) . وَالْمُرَادُ بِالْبُرْوَاقِ الْأُخْرَى مَا
فِي «مُسْلِمٍ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعْدٍ مَرْفُوعًا: إِنْ تَهَيَّأَ الْبَيْتُ عَرَامَةً، وَرَأَيْتُمْ
مِنْهَا شَيْئًا، فَخَرَّجُوا عَلَيْهِ ثَلَاثَةً .

قَالَ الْحَافِظُ^(٢): اِسْتِثْنَاءٌ فِي اِسْتِثْنَاءِ ثَلَاثَاتٍ، «فَقِيلَ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَلَقِيلَ

(١) «مَرْجُوعُ» ٢٨٨/٢

(٢) «مَرْجُوعُ» ٢٨٩/٢

فَإِنْ بَدَأَ نَحْبُ بَعْدَ ذَلِكَ فَاقْتُلُوهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ.

أخرج مسلم في: ٣٩ - كتاب السلام، ٣٧ - باب قتل الحيات - رغبها، حديث ١٢٩

ثلاثة أيام، اهـ. وعمر التميمي القوي الثاني إلى الجدهور، قال تاجي^(١): قال عيسى بن دينار: ساءوا ثلاثة أيام، ولا ينظر إلى ظهرها، وإن ظهرت من اليوم مراراً، اهـ.

(فإن بدأ أي ظهر (لكم بعد ذلك) أي بعد الإذن ثلاثة أيام (فاقتلوه) أمر برأه، (فإنما هو شيطان) وفي رواية لمسلم: فإنه كدمر، وقال لهم: اذهبوا فادعوا مناجيكم، قال عياض: لأنه إذا لم يذهب بالإنذار بأن أنه ليس من شيطان البيوت، ولا من أسلم، وأنه شيطان، فقتله ساح.

قال القرصي: الأمر للإذن إلا محقق الضرر، فيجب دمه، قال الأبي: من لموجب للإنذار الإسلام أو خوف الضرر من مومع النفس؟ فإن كان الثاني مخوف وقوعه ممن لم يسلم أقوى إلا أن يقال: يحتمل أن الله تعالى لم يقدر ذلك إلا على من يسلم دون الكافر، ويند عليه قوله **يَقُولُ** **يَا كَافِرُ إِنَّكَ شَيْطَانٌ**، وبه حزم سياف، كما هي قالوناني^(٢).

وفي **«الوحي»**: معناه إذا لم يذهب بالإنذار علمهم أنه ليس من غير البيوت، ولا عين أسلم من الجن، من هو شيطان، فإنه لا حرمه له فاقتلوه، ولز يجعل الله له سبيلاً للانتصار عليكم بشأه، خلاف «عوامر ومن أسلم، اهـ.

(١) مصنف، ٣٠٦/٧.

(٢) شرح الترمذي، ٣٨٨/٤١.

(١٣) باب ما يؤمر به من الكلام في السفر

٣٤/١٧٦٨ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ. أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

إِذَا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْفَرَسِ.....

(١٣) ما يؤمر به من الكلام في السفر

ما يؤمر - ببناء المجهول - به من الكلام - أي الدعاء - في السفر

أي ما ينبغي أن يقرأ من الدعاء في السفر

٣٤/١٧٦٨ - (مالك أنه بلغه) قال ابن عبد البر في «التجريد»^(١): هذا

الحديث يستند من وجوه مسخاخ من حديث عبد الله بن مريحس والبراء وأبي هريرة وابن عمر - رضي الله عنهم -، أهد - وعزا في هامش «الحصن» عن «الحزر الثمين» حديث عبد الله بن مريحس إلى الترمذي^(٢) والنسائي، وحديث البراء إلى أبي يعلى وابن السني، وحديث أبي هريرة إلى الترمذي والنسائي، وذكر صاحب «الحصن» وينمود في السفر من وعاء السفر الحديث، وعزا إلى مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه، يعني من حديث ابن مريحس.

(أن رسول الله ﷺ كان إذا وضع رجله) بكسر الراء وسكون: أجيم (في الفرس) يفتح الفخيم المعجمة وسكون الراء ثم ذاي معجمة. قال صاحب «المحلى»: لغزو ركاب كور الجمل إذا كان من جلد أو خشب، وقيل: هو الكور مطلقاً مثل اركاب للفرج، كما في «النهاية» انتهى. وقال لباجي: الغزو من ارحل كالركاب للفرج، انتهى.

وترجم البخاري «باب الركاب» والغزو، قال المحافظ^(٣): قيل: اركاب يكون من الحديد والخشب، والغزو لا يكون إلا من الجلد، وقيل: هما مترادفان، أو الغزو لتجميل والركاب لتفريسه، أهد.

(١) ص ٢٥٩، والحديث في التمهيد (٢٥٣/٢٤)

(٢) أخرجه الترمذي في الدعوات (٢٤٣٩) والنسائي في الاستعانة (٢٧٢/٨).

(٣) فتح لاري (٦٩/٦٩).

وَهُوَ يَرِيدُ النِّسْرَ يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا اللَّهُ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ وَالْحَلِيقَةُ فِي الْأَهْلِ، نَهْنُمُ زُرْنَا الْأَرْضَ وَهَوْنَا غُلْنَا لِسْفَرِ نَهْنُمُ إِنِّي أَخُوذُكَ مِنْ وَغْدِ السَّفَرِ.....»

(وهو يريد النيسر: حيلة حيازة. (يقول مسلم بن الحجاج) أنت الصاحب في السفر، قال البخاري: قاله. سمع الله بقلبي دعائه مدخر الله، يستفتح بالتسمية، وتعالى أراه ذلك استباح السفر، فقد يستفتح الأعمال بالتسمية، قال ابن القيم والترمذي: «اللهم أنت الصاحب في السفر» قال ابن القيم: «وهو معك أين أقمتم المسكنة وأنتم الرزقونة الآية، فاستدركه. وقال تعالى: «وَأَنْتَ أَكْرَمُ الْأَشْيَاءِ» معك أي (والحليقة في الأهل) قال البخاري: «معنى أنه لا يخلو بيتان من أمره تعالى، وحكمه فيصحب المسافر في سفره بأن يسلمه، ويرزقه، ويعيه، ويحلقه في أهله بأن يرزقهم سعة فلا يحكم لأحد في الأرض ولا في السماء غير، عز وجل، فأما تعالى: «وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ» تقدم النبي عليه بين يدي دعائه أن هذا مما يحتل، ويدعو الجميع، عز وجل في «الحضر» رواية الترمذي والبيهقي عن عبد الله بن مريح بن عبد قيس: «اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل، اللهم صحبا في سفرنا وحسبا في أمتنا»

(اللهم اروا) بضم الهمزة الموحدة وسكون الراء المحجمة وتسر الموحدة مصبغة الأهل من زون الشوق جوده، كفا في المصالح والمفاسد لأرض وهو سابق رواية النعمانية عن عبد الله بن مريح (نسا الأرض) قال البخاري: يريد بتخصيب إيجمها، فتدرب عليه سافة ما يريد فقله منها، وذلك بموئده تعالى عليه (وهو) خضيد أنوار المكسورة أي يسر وحقق غلبنا لسفرا مفعول هوذا أو خرف والمفعول مقصود أي يسر أمرنا في السفر، قلنا في «المصطفى»

(اللهم إني أخوذ بك من وعاء السفر) بفتح واو وعي مهيلة ساكنة واو،

(١) «السفر» (٢٠٢/١).

(٢) «أهل» فتوى المصنف (١٧٨٨).

وَسُئِلَ كَاتِبَةُ الْمُنْقَلَبِ وَبَيْنَ سَوْءِ الْمَنْظَرِ فِي الْأَسَالِ وَالْأَهْلِ:

هَذَا الْمَذَلَّاجُ مَا صَحَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَوْجَةَ وَأَبْنِ عُمَرَ وَأَبْنِ هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِمْ. وَخَرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي عُمَرَ فِي: ٦٥ - كِتَابِ الْحَجِّ، ٧٥ - بَابِ مَا يَقُولُ إِذَا رَكِبَ إِلَى سَفَرِ الْحَجِّ وَغَيْرِهِ، حَدِيثُ ٤٢٥.

مثالته ممدودة، أي شدة السفر ومشقته، يقال: رمى وحثه، ورمية وحثه لما يشتد فيه السير للبهمة، ثم قيل للشدّة والتمسّك وعتاء على التشيل، كذا في «المحلى»، عن «التهذيب» (ومس كاتبة المنقلب) فتح اللام مصدر مبني بمعنى «الرجوع»، والكاتبة «مخرج الكفاف» (الهمزة والشد)، تغير النعم بالانكسار من شدة الهم والحزن، «الإضافة طرفية أي من تغير النفس من شدة الهم عند الرجوع بأن يعود غير مقضي الحاجة أو مصاباً بمرض أو مرض». كذا في «المحلى».

وفي «هامش الحصن»: قيل: المراد منه الاستعانة من كل منظر يعقب الكاتبة، وقال الناجي^(١): يريد أن ينقلب إلى ما يقتضي كاتبة من فوات ما يريد أو وقوع ما يخطر (ومس سوء المنظر) بفتح الغنة السجدة مصدر مبني (في الحال والأهل) وهو كل ما يسوء النظر إليه بهما.

قال صاحب «المحلى»: بأن يفقد بعض مال أو أهله من الزوجة والأقارب، قال الناجي: يريد الاستعانة من أن يكون في أهله وماله ما يسوء النظر إليه، يقال: تنظر حسن ومنظر قبيح، اهـ.

وفي «هامش الحصن»: أي من أن يفتح ظالم أو فاجر في الأهل والمال، اهـ. وفي «الحصن»: «ما راكب يخلو في مسيره ماله ومذكره إلا ردده أو سلكه. ولا يخلو بشعر ونحوه إلا ردده بلبيطان»، قال صاحب «الحرر»: رواه الطبراني عن عتبة بن عامر.

وفي «الحصن» أيضاً: قال يثقة: «أثحب يا جبر إذا خرجت في سفر أن

(١) النسخ: (٢٠٣/٧).

وحدثني مالك عن الثقة عنده، عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج، عن ثمر بن شعيب، عن سعد بن أبي أبي وقاص، عن خولة

تكون مثل أصحبهك هيئة وأكثرهم زاداً^(١) فقلت: نعم بأبي أنت وأمي. قال: وأما هذه السرور الخمس^(٢) قل يأتينا الكثير^(٣) و﴿وَرَبَّكَ جَاءَ نَفْسُ الْوَيْلِ﴾ و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ و﴿قُلْ أَتُؤْتُونَ بِرِّي﴾ و﴿قُلْ أَتُؤْتُونَ بِرِّي﴾ التأييد^(٤)، واقتنع كل سورة بسم الله الرحمن الرحيم، واحتم خمرها تلك بهاء، قال حبيب: وكنت غيباً كثير الغار، فكنت أخرج في سفر، فأكون أبدهم هذه، وأقلهم زاداً، فما زلت منذ علمتهم من رسول الله ﷺ، وقرأت بهن أكون من أحسنهم هيئة وأكثرهم زاداً، حتى أرجع من سفري، قال ضاحك النخعي: روى أبو يعنى^(٥) عن حبيب بن عظم، ح.

(مالك عن الثقة عنده) قال ابن عبد البر في النجدة^(٦) هكذا قال يحيى عن مالك عن الثقة عنده، وقال القمني وابن بكير وابن القاسم وابن وهب: عن مالك أنه سغه عن يعقوب، ونسعى وأحمد، ولم يكن مالك يروي إلا عن ثقة، أما (عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج) أبو يوسف سألني من رواية مسلم والشافعي وغيرهما، قل في البحر: ذهباً سنة ١٢٢ هـ، وروي عن مالك وغيره أن يعقوب قال في غزاه التي قبل فيها: إني رأيت أني دخلت الجنة فقلت فيها لينا، قال: فسأله ثقة النبي، قال أبو القاسم: وكان في البحر، وضع لا بين فيه، كذا في التهذيب، والحدث أخرجه مسلم بطريق عن يعقوب بن عبد الله مثل ما في الموطأ.

(عن بسر) يضم الموحدة وسكون الميملة (ابن سعيد) فتح السنين وكسر العين للمعنيين الثاني (عن سعد) سكون العين (بن أبي وقاص) أحد العشرة المبشرة (عن خولة) يفتح الخاء المعجمة وسكون الواو، ويقال لها: خويلة

(١) مسند أبي يعنى (١٣/٧٤١٩).

(٢) (ص ١١٢).

يَرْتَجِلُ^(١).

أخرجه مسلم في: ٤٨ - كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار: ١٦ - باب التوبة من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره، حديث ٥٢، ٥٥.

(١٤) باب ما جاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء

يرتحل) من هذا المنزل، قال الباجي^(١): يريد أن تعونه يتناول مدة مقامه فيه، قال الزرقاني^(٢): وشروط نعم ذلك الحضور والنية، وهي استحصار أنه يُحْتَمَلُ أرسله إلى التحصين به، وأنه الصادق المصنوف، فلو قاله أحد وافق أنه ضربه شيء، فلأنه لم يقله بنية وقوة يقين، اهـ.

وفي «المحلى»: وفيه رد لما كان بعمله أهل اتجاهلية عن كونهم إذا نزلوا منزلاً قالوا: نعرف بسماء هذا الوادي بمنون كبير الجن، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ كَذَّابًا إِذْ دَلَّاهُ بَيْنَ يَدَيْهِ جُؤْدَاءَ يَحْكُمُ بِحُكْمِ آلِ الْفِرْعَوْنَ وَهُوَ شَاقِطٌ﴾^(٣)، اهـ.

(١٤) ما جاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء

(ما جاء في الوحدة) قال الزرقاني^(١): بفتح الواو وتكسره، وأنكره بعضهم، اهـ. (في السفر) أي يسافر وحده (للرجال والنساء) يعني هذا الحكم لا يختص بأحد النوعين، بل يعمهما كليهما، والروايات التي ذكرها الإمام في هذا الباب صريحة في المنع عن الوحدة في السفر، وإليه يظهر ميل الإمام إذا اكتفى بذكر هذه الروايات السانعة، وعند الجمهور هذه الروايات، إما منسوخة أو محمولة على حالة خاصة، وقد ترجم البخاري في «صحيحه» باب هل يبعث

(١) المنتقى: (٧/٢٠٢).

(٢) شرح الزرقاني: (١/٣٩٠).

(٣) سورة الجن: الآية ٦.

(٤) شرح الزرقاني: (١/٣٩٠).

الطلبية وحده، وأورد فيه حديث جابر مذهب المصنف مكة يوم الخندق، فانتدب الزبير، الحديث.

قال الحافظ^(١)، فيه جواز سفر الرجل وحده، وأن انتهى من السفر وحده إنما هو حيث لا يشعر الحاجة إليه، ثم ترجم باب سفر الاثنين، وأورد فيه حديث مالك بن أنس عن مرفوعاً «أما وأقيم»، الحديث، قال الحافظ: كأنه جمع بضعف الحديث التواتر في الزجر عن سفر الواحد والاثنين، وهو ما أخرجه أصحاب النسخ من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «الراكب شيطاناً»، الحديث يأتي قريباً.

ثم ترجم البخاري باب السفر وحده، وأورد فيه حديثين، أحدهما: حديث جابر المذكور في انتداب الزبير، والثاني: حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - مرفوعاً: «لو يعلم الناس ما في الوحدة ما أعلم، ما سار راكب بليل وحده».

قال الحافظ^(٢)، قال ابن المنير: السيرة تمصلحة الحرب أخص من السفر والخروج في السفر، فيؤخذ من حديث جابر جواز السفر منفرداً للضرورة والمصلحة التي لا تنظم إلا بالافراد، كارسال الجاسوس والطلبية والكراهية لما عدا ذلك.

ويحتمل أن تكون حانة العوار مقيدة بالحاجة عند الأمن، وحالة البيع مقيدة بالخوف حيث لا ضرورة، وقد وقع في «كتاب المغازي» بحث كل من حذيفة وعبيد بن معسود وعبد الله بن أنس ونحوهم بن جبير وعمرو بن أمية

(١) فتح الباري (٦/٢٥٤).

(٢) فتح الباري (٦/١٣٨).

١٧٩٩/٣٥ - حَتَّيْنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ، عَنْ
عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

رَسُولُهُ مِنْ عَمِيرٍ وَيَسْمَعُ^(١) فِي عَمَةٍ مَوْعِيعٍ وَمَعْضَاهَا فِي الصَّحِيحِ، اهـ.

وفي الزرقاني^(٢)، قال أبو عمرو: ثم تحذف الأثر في كراهية السفر
لواحد، واحتجبت في الأثير، ووجه التخرجة أن الواحد هو موشى ثم بعد من
ببرضة ونحو هذا، اهـ.

أما قوله: ثم تحذف الأثر في الواحد، بشكل عليه ما تقدم في كلام
الحافظ من إرسال جماعة متفرداً كل واحد منهم.

١٧٩٩/٣٥ - (مالك عن عبد الرحمن بن حرملة) الأسلمي السني (عن
عمرو) مفتح المين (ابن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص (عن
أبيه عن جده) تقدم البحث في المراد عن أبيه وحده، والاحتجاج بهذا المسند
في أول البيع

(أن رسول الله ﷺ قال) تقدم قريباً في كلام الحافظ أن الحديث رواه
أصحاب السنن عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وأن البخاري نزع إلى
ضممه، قال الحافظ: وهو حديث حسن الإسناد، قد صححه ابن حزم
والحاكم، وأمرجه الحاكم من حديث أبي هريرة وصححه، اهـ.

وفي الزرقاني: أنكره غيره، نزع الحديث، وقال: لا يقبله السيوطي.
وقد بحث ابن مذهب وغيره ضرورة وجده، ولكن قال عمر - رضي الله عنه -
بحديث المسلمين كونوا في أسفاركم ثلاثة، إن مات واحد وليه الثاني، الواحد

(١) قد في الأصل، والصواب بسبب أربعة على اختلاف الأقوال، انتهى، (ثمة)،
هو بسبب - في عمرو العباس - ورد في صحيح مسلم عن حديث أنس أنه ﷺ بعث عنا
ينقره فسمعت عمر أبي سعد.

(٢) الشرح الزرقاني (٤)، ٣٩٠.

«الراكب شيطان، والراكبان شيطانان، والثلاثة ركب».

أخرجه أبو داود في: ١٥ - كتاب الجهاد، ٧٩ - باب في الرجل يسافر وحده، والترمذي في: ٢٦ - كتاب الجهاد، ٤ - باب ما جاء في كراهية أن يسافر الرجل وحده.

شيطان، والاثنتان شيطانان، أخرجه ابن عبد البر، وقال: لا معنى لأنكره، لأن الثقات يقولون مرفوعاً، اهـ.

وفي التنوير^(١): قال ابن عبد البر: كان مجاهد ينكر هذا الحديث مرفوعاً ويجعله قول عمر، ثم أخرج من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد أنه قيل له: إن النبي ﷺ قال: الواحد في السفر شيطان، والاثنتان شيطانان؟ قال: لا، ثم يكف النبي ﷺ، فذكر بمعنى ما تقسم عن الزرقاني.

(الراكب) الواحد، قال ابن عبد البر: وفي مساء المراحل الواحد (شيطان) أي جسد عن الخير في الأثر والرفق، وهذا أصل الكلمة لغة يقال: بشر شطون أي بعيدة، وفي التمهيلي^(٢): روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال في رجل سافر وحده: أرأيتم إن مات من أسأل عنه؟ اهـ.

(والراكبان شيطانان) كذلك (والثلاثة ركب) بفتح فسكون أي جماعة، وفي الحديث: «يد الله على الجماعة»، وفي النهاية^(٣): الركب اسم من أسماء الجموع، كقوله ودهط، ولذا حُفِرَ على نعله، وقيل: جمع راكب، كصاحب جمع صاحب، ولو كان كذلك لقيل في نصيبه: «ويكبون»، كما يقال صوبحون، والراكب في الأصل هو راكب الأبل خاصة، ثم اتسع فيه، وأطلق على كل من ركب دابة، كذا في المرقاة^(٤).

قال ابن أبي شيبة^(٥): قوله ﷺ: «الراكب شيطان» يريد - والله أعلم - حكمه

(١) تنوير الأحوال، (ص ٣-٧).

(٢) مرقاة المفاتيح، (٩/٢٢٢).

(٣) المعجم، (٧/٣٠٣).

٣٦/١٧٧٠ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

وفي «الترغاثي»^(١): قال المذاهبي: قوله: شيطان أي عاص، كقوله تعالى: «شَيْطَانُ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ» أي عصائهم.

وفي «المرفاء»^(٢): قوله: «الراكب شيطان» لغوات الجماعة ونعسر المعيشة وعدم التعمونة عند الحاجة وإمكان المنية، والراكبان شيطانان إذ ربما مات الواحد أو مرض، واضطر الآخر بخير مساعد له، وقال المصنف: يعني مشي الواحد منفرداً منهياً عنه، وكذا مشي الاثنين، ومن ارتكب منهياً عنه فقد أطاع الشيطان. وس أظاعه فكأنه هو، ولذا أطلق ﷺ اسمه عليه.

وفي «شرح السنة»: معنى الحديث عندي ما روي عن سعيد بن المسيب مرسلأً، وبآتي قريباً. اهـ. وكتب الشيخ في «البدن»^(٣) عن تقرير ولدي المرحوم عن شيخه الكيخومي - قس سره - قوله: «الراكب شيطان» قيل: كان ذلك في أول الأمر لقلبة الكفر، ثم رخص لما شاخ الإسلام في السفر وحده، وقيل: هو باق، وإطلاق الشيطان عليه كتابة عن سروره بتكاليفه ومشاقه، وعلى الأول: فكان إضلاقه عليه لما أنه معرض له ومضة لسلب إيمانه. اهـ. قال شيخنا: وبزيد الأول قوله ﷺ في الحديث: «حتى تسير الظعينة لا تخاف إلا الله تعالى». اهـ.

٣٦/١٧٧٠ - (مالك عن عبد الرحمن بن حرملة) بفتح الحاء وسكون الراء- المهملتين (عن سعيد بن المسيب أنه) أي ابن المسيب (كان يقول: قال رسول الله ﷺ) قال ابن عبد البر: مرسل باتفاق رواية «الموطأ» ورواه قاسم بن

(١) شرح الترغاثي: (٤/٢٩٠).

(٢) المرفاة المفاتيح: (٩/٢٢٣).

(٣) هذا المجهول: (١٢٢/١١٠).

«اسْتَطْبَدُ يَهُمُّ بِالْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ. فَإِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً لَمْ يَهُمَّ بِهِمْ».

أُصْبِحَ مِنْ صُرَيْقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزُّبَادِ، وَمِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا فِي «الزُّرْقَانِي»^(١).

وفي «المحلى»^(٢): أَخْرَجَهُ الْبُزَارِيُّ مَوْصُولًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أ.هـ. قلت: وإليه عرّفه في «مجمع الرواة» وقال فيه: عبد الرحمن بن أبي الزُّبَادِ، وهو ضعيف، وقد رُتِّقَ، أ.هـ. («الشَّيْطَانُ بِهِمْ») ضبط الزُّرْقَانِيُّ بِضَمِّ الْهَاءِ، وصاحبه «المحلى» بكسر هاء، والمجسم مشددة على الوجهين، من إيهام بمعنى قصد القلب (بالواحد والاثنيين).

فإن السَّاحِي^(٣) يحتمل - وإنه أعظم - يريد به أنه يهتم باغتيالهما والتسلط عليهما، ويحتمل أن يريد أنه يهتم بالظهور لهما، وترويج لهما، ويحتمل أن يريد أنه يهتم بمقتنيتهم وحرقهم عن الحق وإثباتهم بالباطل، ويحتمل أن يريد بالواحد والاثنيين المنفرد في السفر، ويحتمل أن يريد به المنفرد بالرأي والمذهب، وأن الجماعة أبعد من الخطأ من الواحد والاثنيين، أ.هـ.

وفي «المحلى»^(٤): يحتمل أن يكون المراد شيطان الجور، كما هو ظاهر اللفظ، فإنه يعرض للواحد والاثنيين في النجاسي والبرذني. (فلما كانوا ثلاثة) أي فصاعداً (لم يهتم بهم) لأنهم ركب. يريد الله على الجماعة

قال الزُّرْقَانِيُّ^(٥) وروى البخاري، وأصحاب السنن عن ابن عمر - رضي الله عنه - مرفوعاً: «لَوْ بَعَثَ اللَّهُ مِنَ الْوَحْدَةِ مَا أَغْلَمَ مَا سَارَ رَاكِبَ بَابِلَ وَحْدَهُ». قال أبو عمر: يتصل معنى الحديث من وجوه حسنة، وأورد منها

(١) «شرح الزُّرْقَانِيُّ» (١/٤٩٠).

(٢) «المعنى» (٧١/٣٠٤).

(٣) (١/٣٩١).

حملة، ثم أخرج له سب عن ابن عمر - رضي الله عنه - أنه سافر مرة، فمر بشير جاهلي، فخرج منه رجل بأجيج الزر في عنقه سلسلة، وهو من إداراة من ماء، فقال: يا عبد الله - رضي الله عنه -، هذلت قرأني قول كريمة ثقلوا العرب، فخرج على إثره رجل من القبر، فقال: يا عبد الله لا تسفه، فإنه قاهر، ثم أخذ السلسلة واجتذبه فذبحه المبرء.

ثم أضاعني الليل إلى بيت عجوز إلى جانبها قبر، فصعدت منه حوتاً بقول: بول وما بول؟ ش وما شين؟ فقلت للعجوز: هـ. هذا؟ قالت: كى زوجاً نبي، وكذا لا يغني من البول، وأقول له: ويحك، إن الحمل إذا بان ففاج، جئى، فهو بنادي من يوم مات: بول وما بول؟ قلت: وما الشين؟ قالت: جاء رجل عطشان، فقال: اسقني، فقال: دونك الشين؟ فماذا ليس فيه شيء، ففجر الرجل سبأً، فهو بنادي ش وما شين؟ فلما قدمت على النبي ﷺ أخبرته، منى أن يسافر الرجل وحده، قال: أبو عمر^(١): رواه محمدر بن، ولم أوردته للاحتجاج، ولكن الاعتناء، وما لا حكمة به يسامح في رويته عن الضعفاء، هـ.

قلت: وحديث من عمر - رضي الله عنه - هذا أخرجه في مجموع الزوائد^(٢) مختصراً ومختصراً على ذكر الرجل الأول، يزاد في أوله قوله: فبينما أسير في جنبات بدر، إذ خرج رجل من حفرة في عنقه سلسلة، فناداني يا عبد الله اسقني، فلا أنرى أعرف اسمي أو دعاني بدعابة العرب، وخرج رجل في الحديث، وقال في آخره ﷺ: هذا عذر الله أبو جهل، وذلك عذابه إلى يوم القيامة، رواه الطبراني في الأوسط، وفيه عبد الله بن محمد بن المعبر، وهو ضعيف، هـ.

(١) انظر النجدة (٩: ٢٠).

(٢) (٥٧: ٣٦).

١٧٧١/٣٧ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ - ع - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تَخْرُجَ بِهَا».

١٧٧١/٣٧ - (مالك عن سعيد بن أبي سعيد السعدي) بحسب المروحة وتحتها (عن أبي هريرة) كذا في صحيح الشيخ الموهب، قال الزرقاني ^(١) كذا لعظم وفاة الموهب وهو المشهور عن مالك، ورواه بشير البربراني عبد أبي داود والترمذي وغيرهم، وإسحاق القرطبي عبد الدارقطني، والبيهقي بن مسلم عنه، الإسماعيلي، الثلاثة عن مالك عن سعيد عن ثوبان عن أبي هريرة، وقد احتلف فيه على ابن أبي ذئب، كما سعه الزرقاني والحاظ في الفتح، وضوء الدارقطني ورواه إسحاق عن أبيه لاتفق مالك وابن كثير وسهيل على إسقاطه، ورواه علي بن حزم بإخراجها رواية ابن أبي ذئب، وعنى مسلم بإخراجها، ورواه الثابت مالك عن أبيه.

و حسب بأن هذا احتلاف لا تصحح، فإن صحيح - ع - عن أبي هريرة صحيح ومروء، فعليه صحة عن أبيه عن أبي هريرة وعن أبي هريرة عنه، فحدثه عن أبي الفرجين، وبهذا حزم ابن حبان، فقال: سمع هذا الخبر سعيد عن أبي هريرة، وسمعه عن أبيه عن أبي هريرة، فانصرافاً جصاً محفوظان، أو معصراً

(أن رسول الله ﷺ قال لا يحل لامرأة أن تخرج بمهرها) هو عدم في جميع النساء، ويحل غياض عن بعضها لا عن الباقي، كما زعم أنه في الفتنة، أو الكبيرة التي لا تستهي، فتصافى في كل الأسفار، لا زوج ولا محرم، قال ابن دقيق العيد: هو مذهبنا للمسلم بالنظر إلى المعنى، ولما القرطبي: فيه بعدد لأن النكاح به حرام، والفتنة موجودة فيها، ولعموم ما يوجب بها، فينبغي أن لا تخرج منه.

(١) شرح الزرقاني (٢/٣٩١).

تُؤْمِنُ بِآلِهِ وَالتَّوْحِيدِ الْآخِرِ. تُسَافِرُ مُسَيَّرَةً.....

قال النووي^(١): المرأة مظنة الطمع فيها، ومظنة الشهوة ونحو كبيرة، وقد قالوا لكل ساقطة لأقطعة، ويجمع في الأسفار من سفهاء الناس وسقطتهم من لا يترفع عن الفاحشة بالتعجور وعبرها لغلبة شهوته بقلة دينه ونحو ذلك. اهـ مختصراً.

(تؤمن بالله والتوحيد الآخر) قال المحافظ^(٢): منهرمه أن السهي المذكور يختص بالمزمنات، فتخرج الكافرات كائناً أو حرة، وقد قال به بعض أهل العلم. وأجيب بأن الإيمان هو الذي يستمر للضعيف به حفظ الشارح، فيصح. ويقاد، فلذلك قيد به، أو أن توصف ذكر لتأكيد التحريم، ولم يخصص به إخراج ما سواه. اهـ.

قال الباجي^(٣): هذا معنى التغليب، يريد أن مخالفة هذا ليست من أفعال من يؤمن بالله. ويحذف غنونه في الآخرة (تسافر) كذا في جميع النسخ المصرية بدون زيادة أن في أوله، ويزيدونها في النسخ (الهندية)، قال الزرقاني^(٤): هكذا الرواية بدون أن نظير قولهم: «تسمع بالمعيني خير من أن تراه» فنسمع مواعده رفع على الابتداء، وتسافر مواعده رفع على القاعدية، فيجوز رفعه منصية بإقتضار أن، قاله أنولي انراقي.

(مسيرة) كذا في النسخ المصرية وهاشم الهندية بطريق النسخة. ركذا في «المحلى»، وقال: مصدر يسمى بمعنى المسير. كسميلة بمعنى الحبش، وليست «الهاء» فيه للمرة. وفي نسخة النسخ الهندية «هاء» مضافة.

(١) الشرح صحيح مسلم، للنووي (٩/١٠٤).

(٢) فتح الباري (٢/٧٨).

(٣) «المعنى» (٣٠٤/٧).

(٤) الشرح الرافعي (١/٢٥٣).

يَوْمَ وَلِيْلَةٍ

قال الحافظ: قال شيخنا ابن تيمية لما أشبهه مغلطاي انتهاء في قوله: «سيرة نسوة الواحدة»، والتقدير: أن يسافر مرة واحدة محصورة بزم ونسوة، ولا مداف له في هذا الإعراب، ومسيرة إنما هي مصدر حائر، الفولاء: سراً، مثلي: عاتر، معيشة، وعيشاً، أحد. (يوم وليلة) وفي حديث أبي سعيد عند الشيخين وغيرهما، فإن سافر فوق ثلاثة أيام فصاعداً.

وفي حديث ابن عمر عن «الصحيحين» وأبي داود: «لا تسافر المرأة ثلاثاً»، وفي رواية الثابت عن أبي داود: «السافر» «سيرة ليلة»، وفي رواية أحمد: «سفر»، وفي «أبي داود»: «أربعة أيام»، وفي رواية: «يومين»، وفي أخرى إطلاق السفر من غير تقييد، فجمع ابن عبد الله الشيباني وعياض وغيرهم، وخبر الثوري بالعماء بأن هذا الاختلاف حسب اختلاف السنين، فقال مرة عن سفرها ليلة، فقال: لا، وأخرى عن السفر يوماً، فقال: لا، وهكذا في جميع الروايات، وليس فيها تحديد.

قال المصنف^(١): «المراد أنها إذا سالت حواء، فالتساؤل: فلا مفهوم لأحدها، وبالنسبة لغيره جميع أحداث الداء، فحاشا للمرأة أن يسافر جميعها، ويظهر اختصاصاً بسفر الحكماء، «وخصتها باعتبار سبب الحكم يوم: لا، إذا منع به» «منع فيه» غير أكثر، ثم أخص من يوم ومنع السفر المذكور جميعها، فيمنع في أن: «يقتصر عليه اسم السفر، كما في «الزرقاني»».

وقال الحافظ^(٢): «في حديث ابن عباس مرفوعاً: «لا يسافر المرأة إلا مع ثلث محرم»، الحديث، أخرجه البخاري، قال: «كما أطلق تسافر، وفيه في حديث أبي سعيد: «سيرة يومين»، ثم قال بعد ذلك: «الحديثان روايتان، وقد عمل أكثر

(١) إرشاد بكامل المسح (١٢٣٦/٣١).

(٢) فتح الباري (٢/٦٥).

بِإِذَا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ مِنْهَا».

أخرج ابن حبان في ١٨ - كتاب بقصر الصلاة، ٤ - باب في من نكح المرأة. ومسلم في ٤٥ - كتاب النكاح، ٧٤ - باب من نكح المرأة مع محرم أبي حنيفة وغيره، حديث ٤٢١.

المسألة في هذا الباب بالمطلق لا خلاف في التقييدات، وذلك النووي؛ ليس إجراء من التعدد ظاهرة، بل كل ما يسمى سفراً، فالمرأة منهية عنه إلا بالمحرم، وإنما وقع التحديد من أمر وقع، فلا يعمى منهوهم، ذلك؛ ولا يتوقف إصباح سيرة المرأة على مسافة التقصير، خلافاً للحنفية، اهـ. يعني أنهم قدسوا، أوسع بمسافة التقصير والاعتداد بثلاثة أيام، كما سطر الضحاوي في شرح معاني الآثار^(١).

ولخصه الشيخ في «البدل»^(٢) وحاصله: أن التقيد بالثلاثة ممنوع، في كل حال، والتقيد بما دونه منكوك فيه، يحجب العمل به إذا كان مؤخرأ عن روايات الثلاث. ولا يجب، إذ كان مقدماً، فالذي وجب عليها استعماله والأخذ به من كلا الوجهين أولى، اهـ.

ووافق الإمام أحمد في ذلك الجمهور، فقد نقل عنه المعمر بعد ذكره الروايات المختلفة في ذلك؛ قلت: ما تقول، أنت؟ قال: لا نسافر سفراً قبلًا ولا كثيراً إلا مع ذي محرم، اهـ.

وقال «الباحث»^(٣) لا يمنع أن يمنع من ذلك في ثلاثة أيام ثم في يومين ثم في يوم وثلاثة. وليس بين الأحاديث على هذا اختلاف، ولو بدأ فمنع من ذلك في يوم وثلاثة لأغضى ذلك منع في يومين وفي ثلاثة، فإذا ورد بعد ذلك معه في يومين وفي ثلاثة، فليس بخلاف لما تقدم، بل هي تأكيد له، اهـ.

(إلا مع ذي محرم منها) بفتح الميم ومكوك نداء، أي حرام

(١) مطر، ١٣/٥٥٦.

(٢) بدل المسحورة (٣٠١/٨).

(٣) المستدرج (٣٠٢/١).

(١٥) باب ما يؤمر به من العمل في السفر

قال الحافظ^(١): محرم المرأة من حرم عليه نكاحها على التأبید، إلا تم
الموضوع بشبهة والعلامة، فإنيهم، حرمان على التأبید ولا محرمية هناك، وكذا
أهملات المدونين، وأخرجهم بعضهم بقوله في التعريف: يجب مباح لا
لحرمان، وخرج بقيد التأبید أن المرأة ومعتها وشيعته، إذا عقد على الأم،
أمر، يعني لأن حرمة هؤلاء ليست على التأبید.

(منها) منسب أو صهر أو رضاع، إلا أن ما نكأ - رضي الله عنه - كره
تربيتها سفرها مع ابن زوجها لفساد الزمان وخطئة الحرم، ولأن الدعي إلى
النفقة عن امرأة الأب ليس كالمدعي إلى النفقة عن سائر المعتازة، وإيراق فية
إلا فيما جلت عليها النفوس من النفقة عن معار، لنسب، وعمله الناجي
بعبادة المرأة لربيبها وعدم شغفته عليها، وصوب غيره لتعليل الأول، وراد
الشيخان من حيث أني سعيد أو زوج رضي معناه تبسب، هـ.

قال الحافظ: استدل بالحديث على عدم جواز السفر للمرأة بلا محرم،
وهو جامع في غير الحج والحجرة وحروج من دار الشرك، ومنهم من جعل
ذلك من شرائط الحج، هـ.

قلت: وتقدم الكلام على ذلك مفصلاً في آخر كتاب الحج، وذكر
الإمام مالك - رضي الله عنه - هذا الحديث لمع سفر المرأة مفردة، فإنها إذا
أم يحل لها السفر بدون محرم، فأخرى أن لا يحل مفردة.

(١٥) ما يؤمر به من العمل في السفر

(ما يؤمر به) بناء المجهول (من العمل في السفر) أي بيان الأعمال
والأوامر التي ينبغي أن يراعى بها في السفر.

(١) وضع الساري (٩/ ٣٣٢).

٣٨/١٧٧٢ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مُوسَى سُلَيْمَانَ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ: يَرْفَعُهُ.....

(٣٨/١٧٧٢ - مالك عن أبي عبيد) يضم العن مصعراً مدون الإضافة،
اختلف في اسمه، كما تقدم في محله (مولي سليمان بن عبد الملك) بن مروان
وحاجبه، هكذا لمباق في جميع النسخ المصرية من المتن والشرح، وهو
انصبوب، وما في النسخ الهندية عن أبي عبيدة بن سليمان تحريف من النص،
لم يذكر ابن عبد البر في «التحريه» فيس روى عنهم مالك في «الموطأ» أحداً
اسمه أبو عبيدة بن سليمان، وقال فيمن اسمه أبو عبيد مولى سليمان بن
عبد الملك بن مروان. أبو عبيد هذا صاحب سليمان ومولاه، ثم حديث واحد
مرفوع، وآخر موقوف، فذكر حديث المأبى، والآخر عنه عن عطاء بن يزيد عن
أبي هريرة سقوفاً «فبعض مسح دبر كل صلاه ثلاثاً وثلاثين».

(عن خالد بن معدان) الكلاعي الحمصي الشامي، ثقة عابده من رواية
ثقة، مرسل كثيراً، مات سنة ١٠٣ هـ، وقيل: بعد ذلك، وقال: أدركت سبعين
رحلاً من أصحاب النبي ﷺ وكان إذا كبر حلقه قام محافة الشهرة (يرفعه)
أي إلى النبي ﷺ، وهذا تلفظ من ألفاظ المرفع المحكمي.

قال ابن عبد البر في «التحريه»^(١): هذا الحديث يسند من وجوه كثيرة،
ثم ذكرناها هي «التحريه»^(٢)، زاد الزرقاني: ظاهر سياقه أنه حديث واحد
مشتمل على ما ذكر، وقال ابن عبد البر: هذا الحديث مسند من وجوه كثيرة،
وهي أحاديث شتى محفوظة، اهـ.

قلنا: وهي كذلك، فإن أحزانها رويت في كتب الحديث في روايات
مختلفة، كما سيأتي التنبه عليها.

(١) المطر: (ص ٢٤٤).

(٢) (١٥٦/٣٨).

«إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى رَفِيقٌ لِّجِبَّتِ الرَّفْقُ، وَرَفِيقُ رِبِّ وَرَفِيقِ غَايَةِ مَا لَا يَبِينُ غِنَى الْعُتْقَبِ.....»

(إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى رَفِيقٌ) أَي لَطِيفٌ بِعَبَادِهِ، مُرِيدٌ بِهِمْ الْيُسْرَ، وَلَا يَرِيدُ بِهِمُ الْعُسْرَ، قَالَ النَّاجِيُّ^(١) : يُرِيدُ هُنَا بِمَحَاوِلِ الْإِنْسَانِ مِنْ أَمْرِ دِينِهِ وَدُنْيَاهُ، فَإِنَّ الرِّفْقَ عَوْنٌ عَلَى الْمُرَادِ، وَاسْتَشْفَى فِي إِصْلَاحِ اسْمِ الرِّفْقِ عَلَى اللَّهِ مَبْحَاثُهُ وَتَعَالَى، بِسَطْرِ السُّرُورِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ. وَفِي كِتَابِ الْإِيمَانِ فِي قَوْلِهِ ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ حَمِيلٌ بِحَبِّ الْجَمَانِ»، وَحَكَى عَنْ جَمِيعٍ مَعَ مَا لَهُ يَرِدُ بِالنَّوَائِرِ. وَقَالَ أَبُو الْأَصْحِحِ جَوْزِ نَسَبَتِهِ تَعَالَى رَجِيَتْ وَغَيْرُهُ سَمَتْ بِخَيْرِ الْأَحَادِ (بِحَبِّ الرِّفْقِ) بِكَسْرِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْمَدِّ، أَيِ فَيَنْزِلُ الْجَنْبَ مِنْ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ وَالْعَمَلِ وَالْإِسْرَارِ الْأُمُورِ (وَيُوضِي بِهَا أَيِ بِالرِّفْقِ) (وَيُعِينُ عَلَيْهِ) أَيِ عَنِ فَاعِلِهِ، قَالَ صَاحِبُ الْمَحْفَلِ^(٢) : «أَيِ فِي الدُّنْيَا مِنْ نَمْلِ الْمُحَاطَبِ وَتَسْهِيلِ الْمَقْصَدِ وَفِي الْآخِرَةِ مِنَ النَّيَابِ الْجَزِيلِ».

(مَا لَا يَبِينُ عَلَى انْحِفَاضِ الْعِصْمِ وَسُكُونِ التَّوَلَّى) التَّوَلَّى وَالْمَشْفَى، وَفِي (الْمَحْفَلِ) : «الْعَنْفُ ثَلَاثُ أُمُورٍ وَانْقِسَامُ أَشْهُرِ صَدِّ الرِّفْقِ، وَإِخْرَاجُ مَسْمُومٍ عَنْ عَاشَتِهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «يَا عَاشَتُهُ إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ بِحَبِّ الرِّفْقِ، وَيُعْطِي عَلَى الرِّفْقِ مَا لَا يُعْطَى عَلَى الْعَنْفِ، وَمَا لَا يُعْطَى عَلَى مَا سَوَادُهُ» قَالَ الرِّفْقَانِي^(٣) : وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْعِلْمِيِّ»^(٤) وَأَبُو نَارٍ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ وَأَمِنْ مَا جَاءَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَحْمَدَ عَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَالْعَلَاءِيِّ عَنْ أَبِي أُرَافَةَ وَالْبَزْزَرِ عَنْ أَنَسٍ، أَلْفٌ.

وَإِخْرَاجُ أَبُو دَاوُدَ^(٥) مِنْ حَدِيثِ عَاشَتِهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْلُو بِإِصْبَعِهِ هَذِهِ التَّلَاحَ، وَأَنَّهُ أَرَادَ الْمَدَامَةَ مَرَّةً، فَارْسَلَهَا إِلَى سَاقَةٍ

(١) - «المصنف» (٣٠٤/٧).

(٢) - «أمر» (٤١٢).

(٣) - أخرجه أبو داود (٤٨٠٨).

فَإِذَا رَكَعْتُ هَذِهِ الدُّعَاءِ الْمُعْجَمَ، فَأَتَزَلُّوْهَا مَنَازِلَهَا، مِنْ ثَابِتِ الْأَرْضِ جَدَّةً.....

محررة من رجل الصنفه، فقال: يا عائشة ارفقي، فإن الرقز لم يكن في شيء، فإذ إلا زائد. ولا أخرج من شيء قط إلا شاعته، وأخرجه من مع سابق آخر (فإذا ركبتم هذه الدعوات) منه السجدة سبع دابة (العجم) تضم العين السبعة وسكون الجيم، جمع مجما. وهي السجدة سميت بنا لأنها لا تكلم، كذا هي الزرقاني. وهي «المعلم»: جميع عجم بالشحريك. خلاف العرب: يعني الغير ناطقة المنسوخة عما في الفخير (فأتزلوها) بقطع الهمزة (منازلها) جمع منزل. وهي المواضع التي اعينك تزول فيها لرعى. وتزوج. فتزوج على العير.

قال الزرقاني^(١) ونداءرقطني من حديث أبي هريرة «وأعظوم خطها من سائل، ولا تكونوا عنها شياطين: أي لا تتركهم ركوبهم، ولا تستعملوها ستعمالهم في عدم مراعاة الشفقة على خلق الله، اهـ».

وهي رواية لأبي طلحة عن جابر «ولا أتمذوا المنازل»، قال الشيخ^(٢) أي لا تجوزوا من المنزل المعروف إلى آخر السراعا، لأن فيه إغراب النفس والبهائم من غير ضرورة، اهـ. وهذا هو الظاهر في معنى حديث أبي جابر عند أبي داود، وقال الشيخ: «معنى قوله: «أتزلوها منازلها» يريد أحدها على ما فيه صلاحها من عمر عند عملها، فقال: أتزلت فلا منزلته، أي عامته مما يجب في أمره، ويلحق بحاله غير مفصّل به ولا مبلغ له ما لا يستأنه، اهـ. ويقيد ما تقدم من لفظ الدارقطني: «ولا تكونوا عليهم شياطين»، أفان كانت الأرض التي تسبّرون فيها (جدبة)، فتح الجيم وسكون الدال المهملة التي لا كلاً اهـ».

(١) شرح الزرقاني: ٢/ ٢٩٤.

(٢) بدل المسحوق: ١٦/ ٦٩.

فَانْجُوا عَلَيْهَا يَنْقِبُهَا.

(فانجوا عليها) بالنون والتجيم في جميع النسخ المصرية، وكذلك في «المجلى»، وقدره بمعنى أسرعوا، وفي غيره من النسخ الهندية بتلّام بدل النون والصوت الأول، وهو بهمة وصل - كما نون يدعون أسرعوا، وانجا مالمع والمقصود «سريعة» أي اطلبوا النجاة من تلك الأرض بسرعة السير، كما في «الترغاني»^(١).

قال النجدي^(٢): قال أبو عبيد: أي أسرعوا السير، يقال: نجوت أنجوا نجا، إذا أسرع، ويحصل عندي أن يكون المعنى فانجروا عليها أي أسلموا عليها ما قامت يَنْقِبُهَا، يقال: نجا فلان ينجو إذا سبى، فيكون المعنى انجوا عليها من أرض الجذب، فإنكم إن أبطأتم في أرض الجذب ضللت، فلم تنجوا عن أرض الجذب، فجعل ذلك معنى يبيع الإسرار، هـ.

وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة مرفوعاً: إذا سافرتكم في الخصب، فأعطوا الإبل حنفاً، وإذا سافرتكم في الجذب، فأسرعوا السير، وإذا أردتم التعريس فكبوا عن الطريق، وعن جابر - رضي الله عنه -، نحو هذا، قال بعد قوله: حنفاً: «فولا تغشوا المنازل».

(ينقِبُهَا) بكسر النون وسكون القاف، أي شحمها، لأنكم إن أبطأتم عليها في أرض جبلية هرب، ولفظ مسلم برواية أبي هريرة^(٣): «إذا سافرتكم في الخصب، فأعطوا الإبل حنفاً من الأرض، وإذا سافرتكم في الشدة، فأسرعوا عليها السير، وإذا عرستم بالليل، فاجتنبوا الطريق، فإنها مأوى الجوارم بالليل» وفي أخرى به: «إذا سافرتكم في الخصب، فأعطوا الإبل حنفاً من الأرض».

(١) (٤٩٤/٤).

(٢) «المعنى» (٣٠٤/٢).

(٣) أخرجه مسلم بن الإمامة (١٩٢٦)، وأبو داود في «الجهاد» (٢٦٦٩)، والترمذي في «الأدب» (٢٨٥٨).

وَعَلَيْكُمْ بِسِرِّ الثَّلْثِ. فَإِنَّ الْأَرْضَ تُظَلَوُ بِاللَّيْلِ مَا لَا تَقْضَى بِالنَّهَارِ،
وَرَبِّكُمْ وَالتَّعْرِيسَ عَلَى الطَّرِيقِ.

وإذا سافرت في الليل فادروا بها عشاء. وإذا عرستم فاحسبوا الطريق، حيث
طرق الدواب وما يربى النهود بالليل.

(وعليكم) - اعل ب معنى الزموا (سبر الليل) أي الزموا سيرها، واليا،
والثقة (فإن الأرض تطوى) تضم الموفة وسكون الظاء المهملة (بالليل ما لا
تطوى) - ياء - انمحرون ميمها (بالنهار)

قال الزواجي: والاعاقل هو الله سبحانه، شبه سيرة السير نبلاً بنوب
مطوي سهل حمته، وتطواني برحائه، فاب عن عبد الله من مفضل مرفوعاً: إذا
رسمت هذه الدواب التحجب، فاحجوا عذبتها، فإنها كانت سنة قاصداً، وبهاكم
سندلجة، فإسما يغويها الله، أي لا يطوي الأرض فليساغر فيها نبلاً إلا الله عز
وجل إكراماً لخصايفه، حيث نثر بهذا الأدب الشري، اهـ

قلت: وأخرج أبو داود^(١) من حديث أنس - رضي الله عنه - مرفوعاً
«عليكم بالثقة، فإن الأرض تطوى بالليل»، اهـ. (وإياكم) لتخدير (والتعريس)
هو النزول في آخر الليل للديم أو الراحة، هذا قول الحلي والأكثر، وقال أبو
زيد: هو المنزول في وقت كان نبلاً أو نهارة، ونسب هذه لأول، فذا في
«التعريس» (على الطريق) كذا في النسخ المصرية لمعنى الإيد، وفي النسخ
تهنابية على الطريق لمعنى التجمع. ولأين ما جاء من جبر - معنى جواز تطويها -
سنة الدلاء جمع جادة، أي مد ظم للطريق، والدراد: فها، كذا، في
«الزواجي»^(٢)، وقد قدم قريباً برويتي مسلم عن أبي هريرة: «إذا عرستم فاحسوا
الطريق». انجذت.

(١) أنه جاء أبو داود في الجهاد (٢٥٧١)

(٢) (١٩٤: ١٥)

فإنها طريق الدواب وما بين الحيات.

أخرجه مسلم عن أبي هريرة في ٣٢ - كتاب الإمارة، ٥٤ - باب مراعاة مصححة الدواب في السير، حديث ١٧٨

٣٩/١٧٧٣ - وحدثني مالك عن سفيان مولى أبي نعيم،

(فإنها طريق) بلفظ (الإفراد في المعصرة وفي الهندية بلفظ الجمع (الدواب) بشد الحاء جمع دابة أي دواب الحشرات، أو دواب الأرض من السباع وغيرها، كما في (البيان)^(١) (ومأوى الحيات) بشد التحتية، جمع حية أي محل لرددها وتزولها، واقتصر من روايتي مسلم عن أبي هريرة ومأوى الهواء، قال النووي^(٢) هذا أدب من أدب المزور أرشد إليه النبي ﷺ لأن دواب الأرض من ذبابت السموم، والسباع وغيرها بعثي في الطريق، لسهولة لها، وهي ينقطع منها ما يحفظ من مأكول، فإذا غرس الإنسان في الطريق، ربما مر به منه ما يؤذي، فسمي أن يتأخذ عن الطريق، كما في (المعصرة).

٣٩/١٧٧٣ - (مالك عن سفيان) بضم السين المهملة وفتح النون وسند الحديث (مولى أبي بكر) بن عبد الرحمن القرشي السخري، قال ابن عبد البر^(٣): انفرد بهذا الحديث مالك عن سفيان فلا يصح لغيره، وانفرد به سفيان أيضاً فلا يحفظ من غيره، وليس له غير هذا الإسناد من وجه يصحح له.

وأخرجه البخاري في صحيحه^(٤) برواية القعنبي عن مالك بهذا الإسناد، قال الحافظ^(٥): قوله عن سفيان، كما لأكثر الرواة عن مالك، وكذا هو في

(١) كتاب المعجزة، ١٢١/٢٨٦

(٢) شرح صحيح مسلم، النووي (٧/١٣٠٣)

(٣) نظار: الاستذكار (٣٧/٢٩٠).

(٤) ج (١٨٠٤) من كتاب المعصرة.

(٥) فتح الباري (٣١/٦٢٣).

والموصوفاء. وصريح يحيى بن يحيى البزازي عن مالك بن أنس بتخريج سُني له به. وشيخ حاتم بن محمد عن مالك، فقال عن سهيل بن سنان، أخرجه ابن عدي، وذكره الدارقطني أن ابن الساجسون رواه عن مالك عن سهيل أيضاً. فتابع خالد بن محمد، لكن قال الدارقطني: إن أبا علفمة القروي تفرد به عن ابن الساجسون. وأما وهم فيه، ورواه الطبراني عن شير الطيناني عن ابن جعفر البرزنجي عن مالك عن سهيل، وخالفه موسى بن هارون، فرواه عن البرزنجي عن مالك عن حمي، قال الدارقطني. حدثنا به دعلج عن موسى. قال: وأوهم في هذا من الطبراني أو من شيعته، وسُني هو الموصوف في رواية مالك، قاله ابن عدي، وأخرجه الدارقطني وغيرهما، ولم يروه عن مسي غير مالك، قاله ابن عبد البر.

ثم أسند عن عبد الملك بن العاصم، قال. قال مالك. ما لأحد العراق يسألوني عن حديث «المعز فطع» من العذبات،^١ فقبل له. ثم يرويه عن مسي أحمد عيرك، فقال. وعرفت هذا ما حدثت به، وقال مالك ربما أرسله لذلك. ورواه عثيق بن يعقوب عن مالك، عن أبي أنصر عن أبي صالح، ورواه فيه أيضاً عليّ مالك، أخرجه الطبراني والدارقطني. ورواه وزاد بن جراح عن مالك، زاد فيه إسناداً آخر. فقال: عن ربيعة عن القاسم عن عائشة، وعن مسي بإسناد، يذكروه.

قال الدارقطني: أخطأ فيه وزاد^٢ بن جراح، وأخرجه ابن عبد البر عن طريق أبي مصعب عن الدراودي عن سهيل عن أبيه، وهذا يدل على أن له في حديث سهيل أصلاً، وأن مسياً لم يتفرد به، وقد أخرجه أحمد في مسنده^٣ من طريق الملقني عن أبي هريرة، وأخرجه ابن عدي من طريق حمزة عن أبي

(١) وحكى الزرقاني (٢/٢٩٤) عن ابن عبد البر أنيس رواه مسي بفتح هـ ولا يُعْزَل، عليه. (٢) ابن عدي.

عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْشَّرُّ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ».....

هريرة أيضاً، فلم ينفرد به أبو صالح، وأخرجه الدارقطني والحاكم من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بإسناد سديد، فلم ينفرد به أبو هريرة، بل في الباب عن ابن عباس وابن عمر وابن مسعود وجابر عند ابن عدي بأسانيد ضعيفة، اهـ.

(عن أبي صالح السمان) لزياد، اسمه ذكوان، وتقدم في كلام لحافظ أن الحديث أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي هريرة، فلم ينفرد به أبو صالح أيضاً (عن أبي هريرة) وتقدم في كلام المحافظ أن أبا هريرة أيضاً لم ينفرد بهذا الحديث، بل أخرجه الدارقطني والحاكم بإسناد جيد عن عائشة، وأخرجه ابن عدي عن حمادة عن الصحابة بأسانيد ضعيفة.

(أن رسول الله ﷺ قال: الشَّرُّ قِطْعَةٌ) أي جزء، (من العذاب) وترجم البخاري على الحديث بلفظه، فقال: «باب الشر قطعة من العذاب» اهـ.

قال العيني^(١): «وروي قطعة من النار» ولا أعلم صحته، اهـ. قال الحافظ^(٢): «المراد من العذاب الأثم الناشئ عن المشقة، لما يحصل في الركوب والمشى من ترك التأليف» اهـ.

وفي «المحلى»^٣: «لما فيه من المشقة والتعب ومقاساة الحر والبرد وقلة الماء والبراد» اهـ.

قال الحافظ - مثل إمام الحرمين حين جلس موضع أبيه، لم كان السفر تقطع من العذاب؟ فأجاب على الفور، لأن فيه عراق الأحباب، هـ.

(١) «صحة البخاري» (٤٤١/٧).

(٢) «فتح البخاري» (٦٢٢/٣).

يَنْتَعِ أَحَدُكُمْ خَافَةً وَصَعَامَةً وَشَرَابَةً. فَإِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ إِلَهُهُ مُدَّةَ مَبْرُ
وَجْهِهِ.....

ثم علاه النبي ﷺ بعد قوله (ينتع) (أحدكم) بالذهب (نومه) أي
كماله (وطعامه وشرابه) ينتع الثلاثة على سبغ الحافظ، أو على أنه منقول
ناب ليمنع، لأنه يطلب معوثين. قال الحافظ^(١): قوله: «ينتع» فصل عما منه
بياناً للثلاث، بطريق الاستدراك، كالجواب لمن قال: لم كان كذلك؟ فقال:
ينتع أحدهم. راجح، أي وجه انتع به الاشتغال على المشقة، وقد ورد الحيل
في رواية الغزالي بلفظ «أنتع» من العذاب، لأن التوجع يشتمل فيه عن
صلاته وصيامه، وذكر الحديث، والمراد بالمتع في الأشياء المذكورة متع
عما لا أصلها

«من العشي»^(٢): قال القماني: أي يستمتع، لتمامه في الوقت الذي
يستوفيه منه لمدته وعشائه، وأجزم كذلك بسببه في وقته واستيفائه القدر الذي
يحتاج إليه، قال الحافظ: وهذا وقع عند الطبراني بلفظ: «لا يهنا أحدكم بنومه
ولا طعامه ولا شرابه»، وفي حديث ابن عمر - رضي الله عنه - عند ابن عدي:
«أنه يسر له دواء، إلا مرقة السير»^(٣).

إفذا قضى أحدكم نعمته بفتح «ن» تكون النعماء، قال ابن السكيت:
وضغطناه أيضاً بكسر النون أي حاجته (من وجهه) أي من مقصده، والحد
والمحذور «علق» يقضى، أي حصل مقصوده من وجهه الذي توجه إليه، كذا في
«المحبر».

قال الحافظ: وفي رواية ابن عباس عنه ابن عدي: «إذا قضى أحدكم
وخرقه من سفره»، وفي رواية زوائد «الجراح» «إذا فرغ أحدكم من حاجته».

(١) صحيح البخاري، ٢/٢٤٣.

(٢) صحيح البخاري، ٢/٢٤٣.

فَلْيَعْجَلْ إِلَى أَهْلِهِ.

أخرجه البيهقي في ٢٦ - كتاب العمرة، ١٩ - باب السفر قطعة من العذاب. ومسلم في ٣٢ - كتاب الإمارة، ٥٥ - باب السفر قطعة من العذاب، حديث ١٧٩.

(فليعجل) ضبطه البرقاني بضم النحبة وكسر الجيم مشددة، يعني من التبعيل، وقال صاحب المحرمي: «يفتح الجيم من فرح يعرج، وفي نسخة من التبعيل، اهـ. أي يسرع في الرجوع (إلى أهله)».

قال الحافظ^(١): وفي رواية حنين والمقري: «فليعجل الرجوع إلى أهله». وفي رواية أبي معاذ: «فليعجل الكرة إلى أهله»، وفي حديث عائشة: «فليعجل الرحلة إلى أهله فإنه أعظم لأجره». قال ابن عبد البر: زاد فيه بعض النسخة، عن مالك: «وليتخذ لأهله هدية، وإن لم يجد إلا حجراً فليثقله في مخلاته»، يعني حجر الزنادة، قال: وهذه زيادة مثكرة لا تصح، اهـ.

قال المعين^(٢): إن قلت: روى وكيع عن مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: «لو يعلم الناس ما للسافر لأصبحوا على الظهر سفراً، إن الله ينظر إلى الغريب في كل يوم مرتين»، وفي حديث ابن عباس وابن عمر - رضي الله عنهم - مرفوعاً: «سافروا تغنموا»، وفي رواية: «فأوزقوا»، يروى: «سافروا تغنموا» فهذا معدوم لحديث الباب.

قلت: حديث أبي هريرة، قال أبو عمر: هذا حديث غريب لا أصل له من حديث مالك ولا غيره، وأما حديث ابن عباس وابن عمر، فقد قال ابن بطال: لا تعارض بينه وبين حديث الباب؛ لأنه لا يلزم من الصحة بالسفر لما فيه من الرياضة أن لا تكون قطعة من العذاب، كما فيه من العسفة، فصار كالذئب المر المعقب للصحة، وإن كان في تناوله ابتكراه، اهـ.

(١) فتح الباري (٣/١٧٢).

(٢) معجم الفاري (٧/١٤٣).

(١٦) باب الأمر بالرفق بالملوك

١٧٧٤/٤٠ - حَقَّقْنِي مَا بَيْنَكَ أَتَى بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا الْمَمْلُوكَ طَعَامُهُ وَكَيْسُوتُهُ»

(١٦) الأمر بالرفق

يكسو الثراء وسكون الفناء ضد العنف، والجار متعلق بالأمر (بالمملوك) والجار يتعلق بالرفق، والمراد بالمملوك الرقيق.

١٧٧٤/٤٠ - (مالك أنه بلغه أن أبا هريرة) قال ابن عبد البر في «التجريد»^(١): هذا الحديث رواه إبراهيم بن طهمان عن مالك بن أنس عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة، وتابعه على هذا الإسناد الشوري، ورواه ابن عيينة وغيره عن ابن عجلان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن عجلان أبي محمد عن أبي هريرة، وهذا الإسناد هو الصحيح عند أهل العلم بالنقل، والله أعلم، اهـ. كما في «التجريد».

وقال السيوطي في «المشهور»^(٢): قال ابن عبد البر، والمزي في «الأطراف» رواه إبراهيم بن طهمان عن مالك عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة، وتابعه النعمان بن عبد السلام عن مالك، اهـ.

قلت: وأخرجه مسلم من طريق ابن وهب أنا عمرو بن الحارث أن بكير بن الأشج حدث عن العجلان مولى فاطمة عن أبي هريرة، فذكر مثل حديث الباب، وقد وقع التحريف من النسخ فيما حكى العلامة النزيهاني من روايه مسلم.

أقول: قال رسول الله ﷺ للمملوك (أي الرقيق ذكر) كان أو أنثى خبر مقدم (طعامه) بالرفع مبتدأ موزع (وكسوته) عطف على طعامه، والكسوة بكسر

(١) (ص ٢٤٩)

(٢) «تتوير المرفقة» (ص ٥٠٥).

بِأَمْرِ وَلِيٍّ.....

الكاف وخسبه لغتان والكسر أفصح، وهو روي في التنزيل، قال النووي: شبه بالطعام والكسوة على سائر الموزون التي يحتاج إليها المسلم، اهـ. (بالمعروف) قال الزرقاني^(١) وعبره. أي بلا إسراف ولا تخبر على ثلاثين مثاله.

وخال الساجي^(٢) قوله: بالمعروف يريد مما يبيح بمثله في حاله ومصرفه ونفاذه في التجارة والعمل، وأنه روي أبو ذر^(٣) عن النبي ﷺ قال: «فمن كان أخوه تحت يده فليقضه مما يأكل وليأكل مما يليه»، ويحتمل أن يريد من ماله الذي به يأكل ومنه يليه، وهو يعطي به عبده كسوته وطعامه بالمعروف من الوجه المعتاد لمثله.

ويحتمل أن يريد من جنس ما يليه، فيكون ذلك على وجه التاب نصاً، وسئل «ذلك هل يأكل نسبت من طعام لا يأكل منه العبد، وليس نهياً لا لبسها العبد؟ قال: هو من ذلك في سعة قيل له: فحديث أبي ذر؟ قال: لم يكن له يومئذ هذا العرف، اهـ.

قال النووي^(٤) تحت حديث أبي ذر - رضي الله عنه -: الأمر بإطعامهم مما يأكل السيد، وإتاسهم مما يليه محمول على الاستحباب لا على الإيجاب، وهذا بإجماع المسلمين، وأما فعل أبي ذر - رضي الله عنه - في كسوة غلامه مثل كسوته، فعمل بالمستحب، وإنما يجزئ على السيد نفقة المملوك وكسوته بالمعروف بحسب البلدان والأشخاص، سواء كان من جنس نفقة السيد وليامه أو دونه أو فقه السيد على نفسه فقيراً غنياً

(١) «شرح الزرقاني» (٤/٣٩٦).

(٢) «المصنف» (٧/١٣٠٥).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان (٣٠٦).

(٤) «شرح صحيح مسلم» للنووي (١١/١٣٣).

فَإِذَا يَكْتَلِفُ مِنْ التَّغْسِلِ إِلَّا مَا يَنْظِقُونَ.

أخرجه مسلم في ٢٧ - كتاب الأيمان، ١٠ - باب إحصاء غسلوك من ماء
والنفل، وثابت ما طبع ولا يخلفه ما يعلوه حديث ١١.

عن عادة أمانيه إما زجدا وإما شحاً، لا يحل التقدير غني المسبوك، وإلزامه
مواظفه إلا بغيره، أي.

ودل الحفاظ^(١) في حديث أبي ذر: أن مضيقه مع، يأكل أي من حسن ما
يأكل للعبس الذي دس عليه امرء. وبخلاف ذلك حديث أبي هريرة عن
الأنصاري بن أبيه: أن لم يحلبه معه في إياه فقهه، فأمراد الموصاة لا
الموااة من كسبه. لكن من أخذ بالأسهل كأي في فعل المصاة، وهو
الأنص. ولا يستأثر امرء على عماله من ذلك، وإن كان جائزاً.

وفي مسلم: الموطأ في أبي هريرة، فذكر حديث الباب [وهو] بقاصي
لزم في ذلك إلى العرف، فس زاد عليه كان متفوعاً، وأما ما حرّكه ابن عقال
عن مالك أنه سئل عن حديث أبي ذر قال: كانوا يؤمنون ليس لهم هذا الصوت،
والصوت: دمه فخر لا يخرى، لأن ذلك لا يسمع حمل الأمر عن عمومته في
حق كل أحد بحبه، أي.

(ولا يكلفه) ببناء السجهرول غير بمعنى خبي، ولعل الأنصاري في حديث
أبي ذر: أن لا تكفروهم من بخلهم، الحديث (من العمل إلا ما ينطق) أي لا
يؤمر العمل بعمل لا يسمعه، قال النووي: أجمع العلماء على أنه لا يجوز أن
يقلعه من العمل ما لا يصفه، فإن قلعه ذلك لم يسمعه فقلعه لم يغيره، أي.
ولعل الأنصاري^(٢) من حديث أبي ذر: أن لا تكفروهم من بخلهم، فإن كلفتمهم
ما يغلبهم فبخلهم.

(١) صحيح البخاري (١٧٧١)

(٢) صحيح البخاري (٢٥١٠)

١٧٧٥/٤١ - وحدثني مالك أنه سمعه، أن عمر بن الخطاب كان يذم إلى أعموي كل يوم مائة ألف، وحذ عنه في عمل لا يفيقه، وضع عنه مئة.

١٧٧٦/٤٢ - وحدثني مالك عن عمه أبي سهيل بن مالك، عن أبيه، أنه سمع عثمان بن عفان وهو يخضب، وهو يقول: لا تكلفوا الأمة، غير ذات الصلعة.

١٧٧٥/٤١ - (مالك أنه بلغ أن) أمير البصرة (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه - (كان) في زمان خلافته (يذهب إلى الموالين) وهي الفريسة المحبسة حول المدينة المنورة، ومن حمله قدام (كل يوم مئة) بالنصب على الصرخة، ولعله كان اتباعاً بفعله عليه السلام. فقد أخرج البخاري في صحيحه^(١) عن ابن عمر - رضي الله عنه - قال: كان النبي صلى الله عليه وآله ياتي مسجد قباء كل سبب ماشياً وركباً، وكذا عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - بفعله، وروى عليه البخاري^(٢) أن من أتى مسجد قباء كل سبب (فلما وجد) عمر - رضي الله عنه - (عبداً) يستعمل في عمل لا يطيقه، إلا سئفه شديدة أو لا يطيق الدوام عنه (وضع عنه) أي عن الملام (مئة) أي من عدل، أي نقص من العمل شيئاً من مائة بذلك.

١٧٧٦/٤٢ - (مالك عن عمه أبي سهيل) يضم اثنين لمهمة مصرها واقع ابن مالك عن أبيه، ذلك بن أبي عامر، الأسدي أحد الأئمة مالك (أنه سمع) أمير المؤمنين عثمان بن عفان وهو يخضب، جيلة حلية (وهو يقول) في صلته: (لا تكلفوا) يضم الفوقية وكسر كلام المشددة (الأمة) بالنصب (غير ذات الصلعة) نصب المير على صفة الأمة، والصلعة بالصاد المهملة والنون في جميع الجمع.

(١) ج (١٩٤)

(٢) صحيح البخاري (١/٧٣).

«كُتِبَ. فَإِنَّكُمْ مَنَى كَلَفْتُمُوهَا ذَلِكَ، كَسَبَتْ بِفَرْجِهَا.....»

الهندية والمصرية، وهو بفتح الصاد المهملة وسكون النون مصدر، قال صاحب المختار الصحاح: «الصناعة بالكسر حركة الفاعل وعمله الصناعة، اهـ»

قال تعالى: ﴿وَنَفَقْنَا مَنَافِقَ اللَّيْلِ نَافِقُهَا﴾ الآية، وضمضمه صاحب المحلى: بفتح الصاد والعين بينهما نعتية ساكنة، قال: والمراد به حرفة لرجل وصناعته، اهـ

قال صاحب المختار: الضيعة المقدور، وقال الأزهري: الضيعة عند الحاضرة النخل والكرم والأرض، والعرب لا تعرف الضيعة إلا الحديقة والصناعة، اهـ

(الكسب) بالنصب مفعول لا تكلفوا (فإنكم منى) بفتح الميم وخفة القوية بمعنى إتقوا. وفي النسخ الهندية: «منى ما» بزيادة ما (كلفتموها) بصيغة الجمع من التكليف (ذلك) أي الكسب في هذه الحالة، (كسبت بفرجها) قال ابن الجي^(١): يريد أنها إن ألزمت خراجاً، وهي ليست بذات صنعة فصنعها بخراج اضطرها ذلك إلى الكسب، من أي وجه أمكنها، وكان ذلك سبباً إلى أن تكسب بفرجها، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَنَكُمْ عَلَى الْقَتْلِ إِنَّ لَكُمْ نُفُوسًا لِّتَقْتُلُوا عَنِّي فَأَلْزَمَ الْدُّنْيَا﴾^(٢)، اهـ

وترجم البخاري في «صحيحه»: «باب خسرانية العبد، وتعاهد ضرائب الإماء»، قال الحافظ^(٣): «خسرانية فعلة، بمعنى مفعولة، ما يفترده السيد على عبده في كل يوم، وضرائب جمعها، واحتصاصها بالتعاهد لكونها مظنة تطرق الفساد في الأغلب والأكثر، وإلا فكما يخشى من اكتساب الأمة بفرجها يخشى من اكتساب العبد بالسرقة مثلاً»

(١) «المنهاج» (٣٠٩/٧)

(٢) سورة النور: الآية ٣٣

(٣) فتح الباري (٥/٢٢٠)

وَلَا تُكَلِّفُوا الصَّغِيرَ الْكُتْبَ. فَإِنَّهُ إِذَا تَمَّ بَعْضُ شَرِّهِ وَتَعَثَّرَ.....

ولعله أشار بأثر جمة إلى ما أخرجه هو في «تاريخه» من طريق أبي داود الأحمر قال: خطبنا حذيفة حين قدم المدائن، فقال: نعهدوا خصالكم، وهو عبد ابن سعيد بن «الحارث» «أعظ» «أدريث» غلمانكم، وأوردته سعيد بن منصور في «السنن» مطوّلًا، ولأبي داود من حديث رافع بن خديج مرفوعًا: «يُهي عن كسب الامة حتى يعم من أبي هو» اهـ.

(ولا تكلفوا) يضم للمناء الفوقه وكسر اللام المشددة (الصغير) بالنصب على المفعولية أي الغلام الصغير الذي لا يطيق (الكسب) معمول ثان (فإنه) أي الصغير (إذا لم يجد) شيئاً يؤديه إلى السيد (عرق) حزاء انصرف.

قال الباجي^(١): يعني تكلف المصبي الصغير إذا كلف الكسب، وأو بآتي بالخراج، وهو لا يطيق ذلك، فإنه ربما اضطره إلى أن يتخلص مما لزمه من الخراج بأن يسرق، اهـ. ويقدم قريباً من حطبة حذيفة براويته أبي سعيد في «الحارث» «أعظ» «أدريث» غلمانكم.

(وجفوا) يكسر العين المشددة وشد الفاء المحذوفة قال الزرغاني^(٢): أمر من عث يعث، كضرب ي ضرب، أي نثرها واستغوا عن تكليف الامة والصغير تسكوير، وقوله: إذ تعليل، وأعفكم الله أي أغناكم الله عن ذلك بما فتحه عليكم ووسع في الرزق، اهـ.

ولرب منه ما في الباجي إذ قال يريد عثوا عن الكسب الخبيث، أي اسركوه وأصروا به إذا أعفكم الله، أي إذا أوجعكم الله تعالى اسرجل إلى التعفف بالعني، اهـ.

والأوجه عندي أنه مأسس وأمر مأنف، أي كفوا عن المحارم كلها،

(١) «السنن» (٢٠٦/٢).

(٢) شرح الزرغاني (١٣٩٦/٢).

إِذَا أَعْطَاكُمْ اللَّهُ. وَغَلَبَكُمْ، مِنَ الْمَطَاعِمِ، بِمَا طَابَ مِنْهَا.

سواء كان من باب أخذ الخراج الحرام أو السؤال الحرام أو النظر الحرام أو غير ذلك، كما في «الصحيحين»، وصياني في «الموطأ» من حديث أبي سعيد الخدري: «ومن يستحقَّ يُعَفَّهُ الله»، وفي «الجامع الصغير» بروايات مختلفة قوله: «عَفُوا نَعَفَ نَسَاؤُكُمْ»، وعن أبي هريرة برواية الحاكم، ورقم عليه بالصححة «عَفُوا عَنْ نَسَاءِ النَّاسِ نَعَفَ نَسَاؤُكُمْ»، اهـ.

وفي «المشكاة» برواية أحمد وغيره عن عبد الله بن عمر مرفوعاً: «أربع إذا كن قبك فلا عليك، فانك الدنيا، الحديث، وفيه: موعظة في طعنة».

(إِذَا أَعْطَاكُمْ اللَّهُ) اختلفت النسخ في سياق هذه الكلمة اختلافاً كثيراً، وهذا سياق النسخ الهندية يعني باللاتين، وهكذا في نسخة «المحلى»، وتقدم ما في الزرقاني إذ جعله «إِذَا» يعني بسكون الذا، «وَأَعْطَاكُمْ» بالالف، يعني من الإفعال، وفي نسخة الباجي «إِذَا» بالالف في آخره «وَأَعْطَاكُمْ» بدون الالف يعني من المحرود، وهكذا في بعض النسخ المصرية الأخرى، وفي نسخة «التنوير» من النسخ المصرية كالهندية.

(وَعَلَيْكُمْ مِنَ الْمَطَاعِمِ) يفتح الميم وكسر العين أي من الأطعمة (بما طاب منها) أي بس حلال، وجاز، قال صاحب «المحلى»: ويكون عارياً عن الشبهة، اهـ.

قال الباجي^(١): «أَيُّ بِمَا حَلَّ وَسَلِمَ مِنَ التَّحْرِيمِ وَالتَّكْرَاهِيَةِ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنَ الْفِتَنِ تَوَلَّوْا وَأَعْلَوُا صَوْتَكُمْ﴾^(٢) وَكَانَ عِشْمَانُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ ذَلِكَ فِي خُطْبَتِهِ لَمَّا مَرَّ مَوْعِظَةً، اهـ.

(١) «المعنى» (٢٠٤/٧).

(٢) سورة المومنون: الآية ٥١.

(١٧) باب ما جاء في المملوك وهيبته

١٧٧٧/٤٣ - حدثني مَالِثٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ:

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

(١٧) ما جاء في المملوك وهيبته

(ما جاء في المملوك) من التصح لسيده والعبادة لربه (وهيبته) كذا في أكثر النسخ المصرية من الهزمة بعد التثنية، وهو الصواب. فما هي التصح الهندية ونسخة «الزرقاني» و«التوير» وغيرهما من المصرية بنقط «هيبته» بالموحدة بعد انتهاء تعريف من النسخ، لا معنى له فهنا، قال الراغب: الهبة الحالة التي يكون عليها انسي - محسوسة كانت أو معقولة، تكن في المحسوس أكثر، قال معاني: ﴿أَوَيْدَ لَعَلَّكُمْ يَرَوْا تَفْطِينَ كَهَيْئَةِ الْكَلْبِ﴾^(١) الآية.

١٧٧٧/٤٣ - (مالث عن نافع عن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه -

أخرجه البخاري^(٢) برواية الشعبي عن مالك، ولا يذهب عليك أنه وقع في النسخ الهندية عبيد الله بن عمر بلعظ التصغير، وهو معروف من النسخ، فأرواية عن ابن عمر معرفة بهذا السند والتمت.

(أن رسول الله ﷺ قال).

وتوحيه البخاري في «مصححه». «باب لعبد إذا أحسن له لغة ربه، وودع سيده»، وأخرج فيه حديث الباب وحدث أبي موسى الأشعري مرفوعاً: «أبنا رجل كانت له جارية، فأذهبها أحسن نأديها، وأغنىها ونزوحها، فله أجران، وأبنا عبد أدى حق الله وحق مواليه فله أجران»، وحدث أبي هريرة: «ممنع المملوك الصالح أجران»، وفي لفظ «ه»: «تجتم ما لأحدكم بحسن عبادة ربه وينصح لسيده».

(١) سورة آل عمران: الآية ٤٩.

(٢) ج (١: ١٥٤) والحديث في «التمهيد» (١٤/٢٣٦).

وَأَحْسَنُ عِبَادَةِ اللَّهِ.....

المنصحة، وقال الخطابي: النصيحة كلمة جامعة، معناها: حيازة الحق للمنصوح به، وهي من وجيز الكلام، بل ليس في الكلام كلمة منفردة تستوفي بها العبارة عن معنى هذه الكلمة.

وهذا الحديث من الأحاديث التي قيل فيها: إنه أحد أرباع الدين، ومن عهده فيها الإمام محمد بن أسلم الطوسي، وقال النووي: بل هو وحده محصل لغرض الدين كله؛ لأنه منحصر في الأمور التي ذكرها، فالنصيحة لله وصفه بما هو له أهل، والخضوع له ظاهره وأباطنا، ولرسالة في معامه بفعل طاعته، والرهبة من مسامطه بترك معصيته، والجهاد في رد المصين إليه.

وروى الثوري عن عبد العزيز عن أبي ثمامة صاحب عني - رضي الله عنه - قال: قال الحواريون لحبسى عليه السلام: يا روح الله في المناصيح لله؟ قال: الذي يقدم حق الله على حق الناس، والنصيحة لكتاب الله تعلمه وتعليمه، وإقامة حروفه في النلاوة، وتحريره في الكفارة، وتفهيم معانيه، وحفظ حدوده، والعصم بما فيه، وذنب تحريف المظلمين عنه، والنصيحة لرسولته تعظيمه ونصره حياً وميتاً، وإحياء سنته بتعليمها وتعليمها والاقتداء به في أقواله وأفعاله ومحبة أمته.

والنصيحة لأنه: المسلمين إيمانهم على ما حملوا القيام به، وتبنيهم عند الغلبة، وبذل دينهم عند الهفوة، وجميع الكلام عليهم، وردُّ انقلاب الانزارة إليهم، ومن أعظم نصبتهم دفعهم عن الظلم بالتي هي أحسن، ومن حملة أئمة المسلمين أئمة الاجتهاد، ونفع النصيحة لهم يث علومهم، ونشر مناقبهم، ونهين اخن لهم، والنصيحة لعدة المسلمين، الشفقة عليهم، والسعي فيما يعود نفعه إليهم، ونعيمهم ما ينفعهم، وكف وجوه الأذى عنهم، وأن يحب لهم ما يحب لنفسه، ويكره لهم ما يكره لنفسه، اهـ.

(وأحسن عبادة الله) عز وجل بأن أقامها بشروطها وإحسانها، وما يمكنه

فَلَمْ أَجِرْهُ مَرَّتَيْنِ.

أخرجوه كجاري في ١٤ - كتاب العتق، ٩٦ - باب العدا إذا احسن محاداة ربه
وبصغ سيده، وبمسلم في ٩٧ - كتاب الأيمان، ١١ - باب ثواب العتق وأجره إذا
نصح سيده، حديث ٤٣.

من مذهبنا، بأن لا غوث حذر سده (فله أجره) زيادة على النصير في النصح
المتبرع به، ومحدثنا هي الهندية (مريض) قال الساجي^(١) يريه - والله أعلم - آخر
عصم، لأنه عامل بغيره الله، وعامل بقطاع سيده وهو مأثور بذلك، هـ

قال البيهقي^(٢) له أجره موثوق للبراهمة بالجليل والكمارة بالوفى - وثلاث
انكرهائي، وليس الآخران متساويين، لأن قطاع الله واجب من قطاع المخلوق،
ورفع البيهقي العراقي بأن قطاع المخلوق فيها من قطاع الله، وبغيره قول
الساجي، وهو مأثور بذلك.

وقال الحافظ^(٣) قال ابن عبد البر: معنى الحديث جلدني أن العبد إذا
اجتمع عليه أمران، واجدا، قطاع الله في العبادات، وقطاع سيده في المعروف،
فتمام هذا حذره أو كان له معرفته، بحر البحر فمطيع لقطاعه، لأنه قد ماواه في
قطاع الله، وفصل عليه بقطاع من أمره الله ثم وحل بقطاعه، قال: ومن هذا
أقول: إن من أحسن عيب هرنسان، ماذاهما الفصل بين نسي عنه إلا فرض
واحد، فذاته كمن وبست عليه صلاة وبركة فتمام هذا، فهم الفصل بين وبست
عليه صلاة فقط، ومنفصلة أن من اجتمعت عليه فرض، فله يذم عنها شيئاً كان
عصيانه أكثر من عبادته من أنه يجب عليه إلا بوجوه: اهـ.

قال الحافظ: والذي يظهر أن يزيد الفضل لاعتد الموعوف لما دخل

(١) المنقلى ٣١٧.

(٢) شرح المرقوم ٤٩٦.

(٣) فتح المكي ١١٦.

عنده من حشقة الرق، وإلا فلو كان التصعيب بسبب اختلاف حجة العمل لم يختص لعبد بذلك. وقال ابن القيم: انفراد كل عمل بماله يضاعف له، قال: وهل سبب التضعيف أنه راد لسيد، نصحاً، وفي عبادة ربه إحساناً، فكان له أجر الواجب، وأجر الريادة عليهما، قال: وانما ظاهر خلاف هذا، وأنه بين ذلك، ثلثاً بظن خاف أنه غير مأثور على العبادة.

قال الحافظ: وما ادعي أنه الظاهر لا ندبه ما نقله قبل ذلك، فإن قيل: يلزم أن يكون أجر التماسك ضعف أجر الفسادات، أحاب التكرمانه بأنه لا محذور هي ذلك، أو يكون أجره مضاعفاً من هذه الجهة، وقد يكون لذيد جهات أخرى يستحق بها أضعاف آخر العمل، أو ثمراً ترجيح العبد ثمؤدي لحقن على العبد المؤدي لأخضعه، اهـ.

قال الحافظ: ويحتمل أن يكون تضعيف الآخر مخصصاً بالعمل الذي يتحد فيه طاعة لله وضاعة السيد، فيعمل عملاً واحداً، ويجزى عليه أجرين بالاعتبارين، وأما العمل المختلف الجهة، فلا اختصاص له بتضعيف الأجر فيه على غيره من الأحرار، اهـ.

وأما الشيخ في البداية^(١) في حديث الأشعري من أعزل حارة وتزوجها كان له أجران، أي أجر لعق وأجر الروح، وقيل: له أجران على كل عمل بعمله من الصوم والصلاة وغيرها. قال القاري: أجر على عتقه، وأجر على تزوجه، كما قالوا، وقيل: أجر على ما فيه، وما بعده، وأجر على نفسه وما بعده، فإن الكرمي قال قلت: ما العنة في نكحني هؤلاء الثلاثة، وانحل أن غيرهم كذلك مثل من صلى وصام، فإن للصلاة أحراً والمصوم أجر^(٢).

قلت: الفرق بين هذه الثلاثة وغيرهم أن الظاهر من كل منهم جامع بين

(١) من المجهول: (٢١/١٠٠)

أمرين بينهما مخالفة عظيمة، كأن تدخل ثوبا فاعل للتدبير، أمر، فإن النبي
رحمه الله، رحمه أن هذه المشقة بعينها موجودة في حق الله وحق نواله،
فأما حين أن يقال: «أمر» هذه الأشياء وأعمالها، وليس لأمة ضرورة فكرها بقي
ما زادها، أمر.

قلت: يزيد في الخبر ما سيأتي من كلام السيوطي، بعدهم إلى أن
من ثلاثين، وأما سبع مناسبتنا التكميلية - هذه سر - في التكرار
الذي في حديث الأشعري «ثلاثة يغطون أحرم مني»، الحديث تضم
قريبا عن البخاري، وأما أنهم يغطون، حرفه مريب على مجموع الضم
المذكور فيه.

وعلى هذا، فقد بعضهم في تأديبه وغتفه ومكاحه: إن الأمر على
الإعتاق والبريخ والتأديب حق مستحق منه، وقال الآخرون: كلا، غير هذا،
والحق أنه يغط على كل فعل أجري، لأنه لا مئة في الأجرين على تعيين،
مع أن السقام يقتضي أن الفصل يربط فيه، ولأن تكرار الأجر على تكرار
المعلول ليس له خصائص هؤلاء، ثلاثة، فليعد الذي أدى حق له وعن هؤلاء
أربعة آخر. الثاني على تأديبه فوق هؤلاء، وثالث على تأديبه حق له تعالى.

وعلى هذا فالحق في الإعتاق وأخويه ستة أمور، على كل صلب
أسرار، والرجح في تشيير الأسر في هذه الأعمال ما فيها من التراحم، فإن
حقوق السوي يستحق أدائها إيانا، حترقه تعالى على وجهها، وبالعكس، فإتمامه
حقوقها معاً بحيث لم يعمل شيء منها، يوجد ريدة لأجر، وكذا لك تأديبها
تجمل بحداثة، وكذلك الإعتاق، بل الإعتاق في الإحلال بالخدمة وفق

سباسبه، ثم انشروا راجع عامه، والإنسان ما اكتسب الأول ترك لأخواته، وحفظ
التعجب من التحريف غير سهل أيضاً، بعض: كما أن الإيمان ما اكتسب الثاني
بترك ما ألحق من الكذب الأول وأحكامه، والعمل بما فيه ليس سهل أيضاً، بل
ذلك أولاً من الأول، مع ما يقع فيه ذلك من الشطاعن وغيرها، والمشفقة في
تعامه وفيه إلى آخر ما يفظه، وانعمى المقصود فيه من هذا الذي ذكره.

وأما شيخنا في رواية المرحوم عند تفسيره المشكاة: كتب ذكرته في
مقدمة الكوكب، قال أن منه تكرار الأجر هو التراحم، فكل فعل يوجد فيه
التراحم يصاعف عليه الأجر، فالرجل الذي يؤدي حق الله وحق مولاه يوجد
في أفعاله كلها التراحم، ويصاعف له الأجر في جميع أعماله من حق الله وحق
مولاه، ويرحل أحب أمته لا تراحم فيه، بل هو مأمور بذلك فكذلك راجح ومستول
عن رعيته لكن الاعتقاد بعد ما تأملت، وكذا انشروا بعداً، فهذا الفعلان
يستحق كل منهما تصاعف الأجر.

ويرحل أمي بنبيه ثم يسيدنا محمد ﷺ، فلا تراحم في إسماء على من
عليه الصلاة والسلام، فإن الناس كلهم يؤمنون على نبيه لا أنه لما آمن
بذلك على نبينا ﷺ، فوقع له تراحم بذلك، إذ صار جاهلاً بما كان
عالمًا، فصاعف له الأجر على الإيمان الثاني، بخلاف الإيمان الأول، فإنه فيه
سواء، فلما سئل الله.

قلت: وهذا الوجه عند ذلك العهد الضعيف المعتبر بالضعف،
قال الله عز وجل: ﴿مَنْ آمَنَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ يُؤْتِكُمْ كَثْرًا مِنْ ذُرِّيَّتِهِ﴾ الآية، ويقدم من حديث أم هانئ عند البخاري: العهد المملوك
لنصالح أخوانه، ولأنه حبان وأحمد عن أبي هريرة سمعت رسول الله ﷺ

يقول: «ما خلق الله عبداً يؤذي حتى الله عبده وحده سيده، إلا وفاء الله أجره، مرنين».

وقال البيهقي في «المنصور»^(١) وردت أحداث كثيرة فيمن يؤذي آخر، مرنين، فجمعت منها ثلثين في أبيات فقلت:

وجمع أنى فيما زينه أنهم	بئس لهم أجر حواء محققا
فأرواح حير الخلق أن لهم ومن	عنى زوجها أو تفكير تصدقا
وقار جهده ذو اجتهاد أصابه	واخوضه النسي والكثافي صدق
وعبد أنى حتى الإله وسببه	وعاد بسري مع غنى له نف
ومر أمه بسري فأدب محسنا	وينكحها من بعد حين أعنت
ومر من خيرا أو أعاد ^(٢) صلاته	كذلك جنان إذ يجاهد ذا ثنا
كذلك شهيد في الحار ومن أنى	له القتل من أهل الكتاب فأنعفا
وهالك ^(٣) عنهم ملوك ثم مسع	وضوء الذي لمرود الطلبد محققا
ومسمع في حطة فدنا، ومن	بأخبر صف أول مسلما وفا
وحافظ عصر مع إمام هزدي	ومر كان في وقت الغماد موففا
وعامل خير محفيا ثم إن بدا	يرى فرحا مستشرا بالذي ارتقى
ومقتل في جمعة عن جنابة	ومن فيه حفا قد خدا منصدا
وماش بصلبي جمعة، ثم من أنى	بذا اليوم غمرا ماء مضعفا مضعفا
ومن حنقه قد جاء من سلاحه	ونازح نحمل أن لخبر نسيبا
وماش لدى تشيع ميث وعاسل	بذا بعد أكل، والمجاهد أخفا
ومستبح ميثا جاء من أهله	ومسمع الثفران فيما روى النفا

(١) «منصور الحيوانك» (ص ١٠٥).

(٢) نعل أول من صلى أولا بالنعم كذا، في «أبي داود» عن حديث البخاري، اهـ. شرف.

(٣) كما في «الشكوك» برواية القزويني عن عائشة، اهـ. شرف.

١٧٧٨/٤٤ - **وَحَدَّثَنِي مَاثِلُ أَنَّهُ بَنَعَهُ أَنْ أُمَةً كَانَتْ لِعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ**

عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ . وَأَمَّا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَفَدَّ تَهَيَّاتٍ بِهَيْئَةِ الْحَرَاثِرِ .
فَدَخَلَ عَلَى ابْنَتِهِ حَفْصَةَ . فَقَالَ : أَلَمْ أَرِ جَارِيَةَ أَخِيكَ تَجُوسُ

وفي مصحف بعراً وقارنه معرباً بتصميم معناه الشريف محققاً

زاد العلامة ضالاً : وَفِيَّهِ بَعْضُهُمْ بِثَلَاثَةِ . فَقَالَ :

إمام مطيع بالها من معادة وحجة حاج من عمان فألحقها
 ومن أمة تشتري أو يشتري لها خلاصة لا يبيع لا مهر مطلقاً
 وهي حرة إن متَّ حصلت إليها على المصطفى أفعيوت بالحق والثقة^(١)

قلت : وقد بني فعمر بنار المسجد ، وفي الجامع الصغير^(٢) برواية ابن ماجه
 من ابن عمر عن عمر : «سيرة المسجد» كتب الله له ثقلين من الآخر^(٣) ، ورواية
 الطبراني عن ابن عباس : «من عمر جند النمسعد الأيسر نقة أعله» ، وله أجران^(٤) ،
 وفي المشكاة^(٥) برواية الترمذي^(٦) عن ملائيل الحارث مرفوعاً : «من أحب سنة من
 سنتي فدأبت» ، فإن له من الأجر مثل أجور من عمل بها ، الحديث .

١٧٧٨/٤٤ - **(مَاثِلُ أَنَّهُ بَنَعَهُ) وَالْأَقَارُ عَنْ عَمْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي ذَلِكَ**

معروفة ، كما سيأتي ذكر بعضها (أُنْ أُمَةً) لم تسم (كَانَتْ لِعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ
 الْخَطَّابِ) - رضي الله عنه - (وَأَمَّا) أي الأمة المذكورة (عمر بن الخطاب)
 رضي الله عنه (وَفَدَّ تَهَيَّاتٍ) جملة حاة (بهية للحراثر) أي لبس الحراثر .

(فَدَخَلَ) عمر - رضي الله عنه - (عَلَى ابْنَتِهِ حَفْصَةَ) أم المؤمنين (فَقَالَ)

لها : (أَلَمْ أَرِ) بالتفخيم الإكثار (جارية أخيك) عبد الله (تجوس)^(٧) بالجيم في

(١) انظر : طرح الرقابي ٤/٣٩٧ ، ٣٩٨ .

(٢) مسي الترمذي (٢٣١٩) .

(٣) قوله : «تَجُوسُ النَّاسُ» معناه نجول في أرضه الصلبة مثقلة وسيرة . وهذا من قول الله عز
 وجل : «فَتَجَسَّسُوا بَيْنَهُمْ لِيَخْلُوا لَهُمْ» (الاسراء : ٥)

الناس، وقد نهأت بهيئة الحرائر^(١) وأئكم ذلك عمر.

جميع النسخ المصرية، واحتلفت النسخ الهندية في الجيم والحاء، وفي التعليل بالحاء والسين المهملين، أي تحايط الناس، وفي الغيبة: الجوس: شدة الاعتلاء، مشاركة الضرب، وفي "القاموس" في فصل الحاء: الجوس، وفي فصل الجيم الجوس: طلب الشيء بالاستقصاء والتردد خلال الدور والبيوت والتفاوت فيها، انتهى ما في النسخ.

وقال الزرقاني^(٢) بالجب وبالحاء المهملة، أي تنخطأهم وتختلف عليهم، قال أبو عبيدة: كن موضع مخالطة ووطئته فقد حسنه وحسنه بالحيم والحاء، أم، (الثاني) بالنصب (وقد نهأت بهيئة الحرائر) قال الباجي: معناه تنخطئ الناس وتختلف عليهم مخنمة شكل الحرائر (وأئكم ذلك عمر) - رضي الله عنه - قال الرزدي: تفرق بها وبين الحرة.

قال الباجي^(٣): وكان عمر - رضي الله عنه - يضرب الإماء إذا رأى عليهن الجلابيب، قاله عيسى بن دينار، وقيل: إنه - رضي الله عنه - كان يفعل ذلك، لأنهن يبرقهن خمر الحرائر ولا يستوهن، ولا يلزمهن ذلك، فإذا حسن لئلا الحرائر اعتقد فيهن من لا يعرفن أنها متبرجات للحرائر، فنعى بهذا، أم.

وفي الهداية^(٤): ما كان عورة من الرجل، فهو عورة من الأمة، ويطها ويظهرها عورة، وما سوى ذلك من أعضائها ليس بعورة، لقول عمر - رضي الله عنه -: «لن عنك لحمار يا دقار»^(٥) أئتمهين بالحرائر، قال الحافظ في الإصابة^(٦): لم أرو هذا اللفظ، والمعروف من عمر - رضي الله عنه - أنه

(١) شرح الزرقاني، (٤/٣٩٨).

(٢) سطر، (٧٦/٣٠٧).

(٣) (١/٢٩٩).

(٤) أي بفتح.

(٥) الإصابة، (١٢/٤٤٣)، وأصب، الإصابة، (١/٣٠٠).

ضربت أمة لآل نُس وأما متفقهم، وقال: «كُتبتني وأُسْتُ ولا تُلصقني» رافضوا
المرجحة عبد الرزاق بسند صحيح، وقال: أخبرني ابن جريح عن عطاء أن
عمر بن الخطاب قال: زعموا الإمام بن الحلاب أن يثبتهن بالحرائر.

قال ابن جريح: وجدنا أن عمر - رضي الله عنه - ضرب عقيقة أمة
أبي موسى فمُجَلَّب أن تجلب. أن ابن جريح عن رافع أن ضربه بنت أبي
عبد حدثته قالت: خرجت امرأة مدحورة مدحومة، فقال عمر: من هذه
المرأة؟ قيل له: بارء لفلان رجل من بني فلان، فاستأجر أبو حذيفة، فقال: ما
حملك على أن تضربي هذه الأمة وتجلبيها؟ حتى هبمت أن ألق بها لا
أحبها إلا من المحصنات، لا تشبهوا الإمام بالمحصنات، ورواه البيهقي،
وقال الأثر بذلك عن عبد صحيح، وقد زيادة من الترمذي في ألفاظ
الروايات.

وأخرجه البيهقي بسند إلى الوليد بن كنان عن رافع مثله إلا أنه فيه حاربة
لفلان رجل من بني، وأخرج أيضاً بسند إلى أنس بن مالك، قال: كن إمام
عمر - رضي الله عنه - حدثنا كُتبت عن شعور عن ضرير نذير، قال
الشيخ: والأثر عن عمر - رضي الله عنه - في ذلك صحيح، وأما أن علي
أن رأسها ويرقبها وما يظن بها في حال المحنة ليس يعور، أم.

ثم قال الحافظ: وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر صحيح عن أنس قال:
دخلت على عمر - رضي الله عنه - أمة قد كان يعرفها شخص المجذومين أو
الأنصار، وعليها حجاب مرقعة، فسالها عن ذلك، قالت: لا، قال: فما بال
الحلاب، فحمه عن رأسك؟ إنما الحلاب، قال: الحرائر من نساء المحصنين
فكُتبت، فقام إليه بالمرأة فصر رأسها، حتى ألقته.

وأخرج محمد بن الحسن في كتاب الآثار: عن أبي حذيفة عن حماد
عن إبراهيم أن عمر - رضي الله عنه - كان يضرب الإمام أن تقعن، ويقوب.

ولا تشبهن بالحرائر، انتهى بزيادة من الربيعي^(١).

والصوفى^(٢). صلاة الأمة مكشوفة الرأس جائزة، لا تعلم أحداً يخالف في ذلك إلا الحسين، فإنه من بين أهل العلم أوجب عليها الخمار إذا تزوجت، أو اتخذها الرجل لنفسه، وامتنع لها عطاء أن تنفق إذا طلت، ولنا أن عمر - رضي الله عنه - ضرب أمة لآل أبي سفيان متفحمة، وقال: «أقبلني رأست، ولا تشبهي بالحرائر»، وهذا يدل على أن علداً كان مشهوراً بين أصحابه لا يذكر حتى يذكر عمر - رضي الله عنه - مدافعة، وقال أبو خلافة: إن عمر - رضي الله عنه - كان لا يراخ أمة تفحمة في خلافته، وقال: إنما التفحمة بالحرائر، اهـ.



(١) انظر: نصب الرانية (١/ ٣٠٠).

(٢) المعجم (٢/ ٣٣٠).

بسم الله الرحمن الرحيم

٥٦ - كتاب البيعة

(١) باب ما جاء في البيعة

١/١٧٧٩ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ.....

(١) ما جاء في البيعة

قال الراغب^(١): بايع السلطان إذا نفست بذل الطاعة له بما رضى له، ويقال لذلك: بيعة وبياعه، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَوَلَّوْا بَيْعَتَهُ يَوْمَ تَحْتَضِرُكُمُ الْمَوَاطِنُ تَقُولُونَ إِنَّمَا نَعْبُدُ اللَّهَ مَا نَفَعُنَا آلَ فُلَانٍ فِي الْحَيَاةِ وَنَحْنُ فَاعِلُونَ﴾^(٢) إشارة إلى بيعة الرضوان المذكورة في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْ الْقُرَيشِ إِذْ يَبْذُلُونَكَ نَتَاجَ الْوَجَرِ﴾^(٣)، وإلى ما ذكر في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ أَنَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِمْ أَتَنْتَهِونَ﴾^(٤) الآية. وقال الحافظ: المبايعة عبارة عن المعاهدة، سميت بذلك تشبيها بالمعاهدة المالية، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فِيهِ كِتَابُ الْحُكْمِ﴾. اهـ.

قال المعيني^(٥): المبايعة على الإسلام عبارة عن المعاهدة والمعاهدة عبء تشبيهاً بالمعاهدة المالية، كأن كل واحد منهما يبيع ما عنده من صاحبه، فمن طرف رسول الله ﷺ وعد الثواب، ومن جهتهم التزام الطاعة، وقد تعرف بأنها عقد الإمام العهد بما يأمر به الناس، اهـ.

١/١٧٧٩ - (مالك عن عبد الله بن دينار) الثعدي مولا هم المثلثي (ان)

(١) تفسیرات القرآن (ص ٦٥٥).

(٢) سورة التوبة: الآية ١١١.

(٣) سورة الفتح: الآية ١٨.

(٤) سورة التوبة: الآية ١١٠.

(٥) أصله الثعدي (١/٢٣٦).

عَنْدَ اللَّهِ مَنْ عَمَرَ قَالَ: كُنَّا إِذَا بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، يَقُولُ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا اسْتَطَعْتُمْ».

أخرجه البخاري في ٩٣ - كتاب الأحكام، ٤٣ - باب كيف يبايع الإمام
المسلم - وسند في: ٣٣ - كتاب الإمارة، ٢٢ - باب البيعة على السمع والطاعة وما
استطاع، حديث ٩٠.

مولاه (عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - والحنبل، أخرجه البخاري برواية
عنه في: يوسف بن مالك هذا السند والسنن. (قال: كذا) معاشير السمس
(إذا بايعنا رسول الله ﷺ على السمع) فلا بأس والبايع (والطاعة) به ولو سوله.
وأخرج البخاري بسنده إلى عبادة بن الصامت قال: بايعت رسول الله ﷺ على
السمع والطاعة في المستطاع والمكروه، وأن لا سارع الأمر أهله، وأن نقوم أو
نقول بالحق، حيث لا نكف، ولا يخالف في ذلك نومة لائمه.

(يقول لنا رسول الله ﷺ) كما قال شقيقه ورأفته عليا (فيما استطعتم) فاز
صاحب السمع. أي يلزم أحدهم أن يقول: «فيما استطعتم» لئلا يدخل في
بيعه ما لا يطيقه، قاله الترمذي، اهـ.

قال الحافظ^(١): قوله: «فيما استطعتم» وقع في رواية السمساني
والسرخسي (فيما استطعتم) في (فرار) والأول هو الذي في «الطحاوي» وهو يشهد
العتق من الأحيات.

قلت: وأخرج البخاري من حديث جرير بن عبد الله قال: «بايعت
نبيي ﷺ على السمع والطاعة، فلفني فيما استطعت».

قال الساجي^(٢): السابعة تختص بعدددة الإمام، قال الله عز وجل:
«وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذَلِكَ الْقُوَّةِ فَيَسْعَوْا فِي أَمْنِهِمْ إِنَّهُمْ عَنْهَا مُبْغِضُونَ» الآية إلى

(١) معجم الترمذي (١٣٠/٩٩).

(٢) المستطاع (٣٧/٧).

(٣) سورة فتح الآية ١٠.

١٧٨٠/٢ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ أُفَيْفَةَ

بِنْتِ زَيْفَةَ،

قوله عمر وجل: ﴿قَدْ يَهْنُ﴾، وبعبارة الإمام إسماعيل هي على السمع والضاعة، ومعنى ذلك امتثال الأمر والنهي، وكان النبي ﷺ يقول لهم: فيما استطعتم يريد من السمع والضاعة، وذلك لعوله عز اسمه: ﴿فَأَطِيعُوا اللَّهَ مَا أَسْمَعْتُمْ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ مَا أَمَرَ﴾، وأنه قد يمنع من المكلف ما لا يقدر على التحرز منه من الخطأ والسيئ، قال الله عز وجل: ﴿وَرَبُّكَ لَا يُؤْمِنُ أُولَئِكَ أَنْ يُحِبُّوا إِلَى اللَّهِ لَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ لَا يُحِبُّونَ أَفْئِدَةً مِثْلَ قُلُوبِهِمْ﴾، اهـ.

١٧٨٠/٢ - (مالك عن محمد بن النكدي) بضم النسيم ومكون النون ابن

عبد الله النخعي (عن أميمة) بضم الهجزة وبالمبهم بينهما تحتية مصغراً (بنت رقيقة) بضم الواو التمهيلة ويضافين بينهما تحتية مصغراً أيضاً بنت خويلد بن أمية، وعلى هذا الوجه أم المؤدبين عادة أمية، وحكى الحافظ في الإصابة الاختلاف في ذلك، واختلف أيضاً في اسم والد أميمة، قال الحافظ في التهذيب^(١٧٦): أميمة بنت عبد الله بن جندب بن عمير بن الحارث بن حارثة، كما حكى أولاً عن التهذيب المعزج، ثم قال: قلت: واسم أبيها جندب بن جندة، ثم جيم ابن عبد الله بن عمير بن الحارث، اهـ.

وقال في التنوير^(١٧٦): اسم أبيها عبد الله بن جندب النخعي، صحابة، له حنين، وهي غير أميمة بنت رقيقة الثغنية لكث ما بعة، اهـ.

قلت: ووافق الحافظ في هذا المصبط صاحب «جامع الأصول»، ومخطوطة في «الخلاصة» ملون ثم جيم، وقال الزرقاني^(١٧٦): هي بنت جندب بن جندة وحميم

(١) سورة البقرة: الآية (٢٨٦).

(٢) (١٢/٢٠١).

(٣) (٢/٥٩٠).

(٤) «شرح الزرقاني» (٤/٢٩٨).

أُثْبِتَ قَالَتْ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَسُوَّةٍ بِأَيْعَنَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ

وَهُمَا بِنْتُ نَحْدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمِيرٍ، وَقَالَ: بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَدِّ الْمَرْثَةِ
الْبَيْعَةِ، اهـ. قَالَ الْحَقُّقُ فِي الْأَصْنَافِ^(١): هَذَا الْحَدِيثُ فِي التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ
طَرِيقِ ابْنِ عُبَيْدٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَكِّرِ بِعَيْنٍ مُخْصَرَةٍ. قَالَ: وَأَخْرَجَهُ مَالِكٌ مَقْضُوعًا عَنْ
ابْنِ الْمُسَكِّرِ، وَصَحَّاحُ ابْنِ حَبَّانٍ مِنْ طَرِيقِهِ، وَأَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ
عَنِ ابْنِ الْمُسَكِّرِ، اهـ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ^(٢): هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ لَا يَعْرِفُ إِلَّا
مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُسَكِّرِ، رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ ابْنِ
الْمُسَكِّرِ، اهـ.

(أُثْبِتَ قَالَتْ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي) جُمَاعَةٌ مِنْ (بَسُوَّةٍ) أَيِ مَعْنَى (بَيْعَةٍ)
فِي أَرْضِ أُنْ بَايَعَهُ (عَلَى الْإِسْلَامِ) قَالَ النَّاسُ^(٣): هَذِهِ الْبَيْعَةُ الَّتِي ذُكِرَتْهَا أُمِّ بَيْسَةَ
كَانَتْ بِالْمَدِينَةِ عِنْدَ الْحُلَيْبِيِّ؛ لِأَنَّهَا مَذْكُورَةٌ فِي الْمُسْتَحْتَبَةِ، وَهِيَ مَذْنِبٌ، فَإِنَّ قَا
نَعَانَسِي: **هَاتِلًا لَيْسَ إِنْهَا حَاتَكَ التَّوَمْتُ يَكْفِيكَ عَلَى أَنْ لَا يَكْفِيكَ وَاقِفٌ مَبْنِيٌّ**^(٤)
الْآيَةُ، وَمَا كَانَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ بِمَكَّةَ مِنْ مَبَايِعَةٍ أَمْ يَكُنْ أَبَوَاهُ ذَكَرَ شَيْءٍ مِنْ
ذَلِكَ، اهـ.

قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا فِي «الدرر»^(٥) بِرَوَايَةِ عَبْدِ الرَّدَّاءِ وَغَيْرِهِ مِنْ جُمَاعَةٍ
الْمُخْرَجِينَ عَنْ أُمِّ بَيْسَةَ، قَالَتْ: أَتَيْتُ نَبِيَّ ﷺ فِي نِسَاءِ لِبْيَاعِهِ، فَأَخَذَ عَلَيَّ مَا
فِي الْقُرْآنِ أَنْ لَا شُرْكَ بَالَهُ شَيْئًا، حَتَّى شَرَعَ **هُوَ لَا يَكْفِيكَ فِي مَرْوِيٍّ** فَذَلِكَ.
فَمَا اسْتَطَعْتُ، الْحَدِيثُ

(١) (١٨/٨/٤).

(٢) «مسنن الترمذي» (٤/١٥٦).

(٣) «المصنف» (٧/٣٠٨).

(٤) سورة المستحبة: آية ١٢.

(٥) «الدرر المستورة» (٨/١٣٠).

فَقُلْنَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! تُتَّبِعُكَ عَلَى أَنَّ لَا تَشْرِكَ بِاللهِ شَيْئاً، وَلَا تَسْرِقُ، وَلَا تَزْنِي، وَلَا تَقْتُلُ أَرْوَاحَنَا.....

أَقُلْنَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَتَابَعُكَ عَلَى أَنْ لَا تَشْرِكَ بِاللهِ شَيْئاً قَالَ الزُّرْغَانِي: عام، لأنه تذكير في سياق النهي كالنهي، وقُدِّمَ على ما بعده، لأنه الأصل، أي (ولا تسرق) شيئاً حذفت المفعول دلالة على العموم، كان فيه قطع أم لا، وأخرج المحاكم رواية طائفة بنت عتة في قصة بنت عتة قالت هند: لَا أَتَابِعُكَ عَلَى السَّرْفَةِ، فَإِنِّي أَسْرِقُ مِنْ مَالِ زَوْجِي، فَكَفَّكَ النَّبِيُّ ﷺ مَدَّةً، وَكَمْتُ بِدَمَاءِ، حَتَّى أَرْسَلَ إِلَيَّ أُمِّي سَمِيَاءَ أُمِّي وَوَجَّهًا، فَتَحَلَّى لَهَا مَعَهُ، فَقَالَ أَبُو سَمِيَاءَ: أُمُّهُ الرُّطْبُ فَتَعَمَّ، وَأَمَّا الْيَابِسُ فَلَا، وَلَا مَعَهُ، قَالَتْ: يَا بَعْدَهُ.

(ولا تزني) سواء كان فيه الحد أم لا، زادت هي بيعة هند، فلما قالت: وَلَا يَزْنِي، قَالَتْ: أَوْ تَزْنِي الْحَرَّةُ؟ لَقَدْ كُنَّا نَسْتَعْمِي مِنْ ذَلِكَ فِي الْحَاظِلَةِ فَكَيْفَ بِالْإِسْلَامِ؟ (ولا تقتل أرواحنا) غصصهم بالذكر، لأنهم كانوا يقتلونهم غشياً إِمْلَاقاً، كما أشار إليه في القرآن المجيد: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّكُمْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ مُّنتَقِلُونَ﴾^(١). وفي «النجلائين»^(٢) وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ، كما كان يفعل في الحاحلية من إماء النبتات التي تقهر أحياء خوف العار والفقر.

قال الحافظ^(٣). قال محمد بن إسماعيل النخعي وغيره: يخص الفضل بالأولاد، لأنه قتل وقطيعة رحم، فالعابة بالنهي عنه أقدم، ولأنه كان شائعاً بينهم وهو إماء النبتات ونس البن غشياً إِمْلَاقاً، أو غصصهم بالذكر، لأنهم يصعدون أن لا يندموا عن أنفسهم، أي.

وفي قصة بيعة هند فلما قال وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ، قَالَتْ: أَنْتَ قَتَلْتَ آبَاءَهُمْ، وَتَوَحَّيْنَا أَسْنَانَهُمْ، فَضَحَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، كَذَا فِي «الترغيب» وفي

(١) سورة النساء: الآية ٢٩.

(٢) فتح الباري، (١/١٦٤).

وَلَا تَأْتِي بَهْتَانٍ تُفْتَرِي بَيْنَ أَيْدِينَا وَأَرْحَلِنَا. وَلَا تُعْصِيكَ فِي مَعْرُوفٍ.

«الجمال»^(١): قالت: «رَبَّنَا هُمْ صَغَارًا، وَقَتْلُكُمْ كِبَارًا، وَكَانَ اسْمُهَا حَنْظَلَةُ بِنْتُ أَبِي سَيَّانٍ قُتِلَ يَوْمَ بَدْرٍ، فَصَلَّكَ عَمْرٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حَتَّى اسْتَفْتَى، وَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (وَلَا فَأَتَى بِهِتَانٍ) أَيِ بِكَذِبٍ يُنْهَضُ سَامِعُهُ، أَيْ يَدْعُوهُ لِسُدَّتِهِ، كَانَتْ مِي بِالزَّوْءِ وَنَسُوهُ (تَفْتَرِيهِ) أَيِ يَخْتَلِفُهُ (بَيْنَ أَيْدِينَا وَأَرْحَلِنَا) أَيِ مِنْ قَبْلِ أَنْفُسِنَا فَكَفَى بِأَيْدِيهِ وَالْأَرْحَلِ عَنْ لُذَاتِ، لِأَنَّ مَعْظَمَ الْأَعْمَالِ تَفْعُ بِهَذَا إِذْ هِيَ الْمَعَامِلُ وَالْحَوَامِلُ لِلْمِيَاثَرَةِ، وَقَدْ بَعَاثَ الرَّجُلُ بِجَنَاحَةِ فَوَيْلِهِ، فَقَالَ: هَذَا بِمَا كُتِبَ بِدَاكٍ، فَاتَّهَ الْخَطَائِي»

وعنه نظرُ تَذَكُّرِ الْأَرْحَلِ، وَأُجَابَتِ الْكُرْمَانِي بِأَنَّ السَّرَادَ الْأَيْدِي، وَتَذَكُّرِ الْأَرْحَلِ تَذَكُّرًا، وَقَبْلَ السَّرَادِ بِمَا بَيْنَ الْأَيْدِي وَالْأَرْحَلِ الْقَلْبَ، لِأَنَّ الْبَهْتَانِ مِثْلُ مَا بَيْنَ يَدَيْهِ الْقَلْبَ الَّذِي هُوَ بَيْنَ الْأَيْدِي وَالْأَرْحَلِ - ثُمَّ يَبْرُزُهُ عَلَى لِسَانِهِ أَوْ انْمَعْنَى لَا يُنْهَضُ النَّاسُ بِالسَّعَائِدِ كَفَرًا حَافًا مَوَاجِهَةً كَذَا فِي «الزُّرْقَانِي»^(٢) وَ«الْمُنْتَجِع»^(٣).

وفي «المحلِّي» عن التفسير: كَانَتْ الْمَرْأَةُ يَلْتَفِطُ الْمَوْلُودَ، فَيَقُولُ ثَوَالِدَهَا. هُوَ الَّذِي مِنْكَ. كَسَى بِالْبَهْتَانِ عَنِ الثَّوَلَدِ الَّذِي تَلْصَقُهُ بِزَوْجِهَا، لِأَنَّ بَهْتَهُ الَّذِي تَحْمِلُهُ بَيْنَ الْقَدَمَيْنِ، وَفَرْجِهَا الَّذِي تَلِدُ بِهِ بَيْنَ الرَّجْلَيْنِ، إِذَا وَفَى «الْمَوْلُودُ» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. لَا يَخْتَرِينَ بَهْتَانًا، أَيِ لَا يَلْعَقُنِ بَأَرْوَاجِهِنَّ غَيْرَ أَوْلَادِهِنَّ، وَفِي رَوَايَةٍ عَنْهُ قَالَتْ: كَانَتْ الْحَبْرَةُ يُولَدُ لَهَا كَبْزَرِيَّةً، فَتَحْمِلُ مَكَانَهَا غُلَامًا، إِذَا.

(وَلَا تُعْصِيكَ فِي مَعْرُوفٍ) كَذَا فِيهِ نَهْيٌ فِي آيَةِ الشَّرِيفَةِ، قَالَ مَدَاخِبُ الْحَمَلِ: السَّرَادُ بِالْمَعْرُوفِ مَا عَرَفَ حَسَنَهُ مِنَ الشَّارِعِ. وَفِي «الْنَهَائِمَةِ»:

(١) (٧/١٢٨٧).

(٢) «شرح الزُّرْقَانِي» (٤/٣٩٩).

(٣) «فتح الباري» (١/٦٥).

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِيمَا اسْتَظَعْتُمْ وَأُظْفِقْتُمْ»

المعروف اسم جامع لكل ما عرف من طاعة الله والإحسان إلى الناس، وكل ما أمر به الشارع ونهى عنه، وفي الترخي: قيد المعروف في بيعته ﷺ لئلا يشبه على أن غيره أولى بذلك وأحرز، يعني إذا قيد معصية الرسول ﷺ بالمعروف مع جلالة قدره وعظم منزلته، وأنه لا يأمر إلا بالمعروف، فما ظنك بطاعة غيره في المعصية؟، ٥١.

وفي «العدة»: أخرجه الترمذي^(١) وغيره عن أم سلمة قالت: امرأة من النسوة: ما هذا المعروف الذي لا ينبغي لنا أن نعصيه فيه؟ قال: لا تُكْفُر، وهي رواية أخرى عن امرأة من المهاجرات قالت: كان فيما أخذ علينا رسول الله ﷺ أن لا نعصيه فيه من المعروف وأن لا نُكْفِرَ وجهاً، ولا سُلُقَ حياً ولا نذعر ونلا.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِيمَا اسْتَظَعْتُمْ وَأُظْفِقْتُمْ» عطفه تفسير. قال الطيبي: معلق بحذوف أي أبايحكم فيما استظعنتم، كذا في «المحلى» وفي «الترغيب» أخرجه عنه الرزقي وسعيد بن منصور وعبد رازق بن سعد وأحمد والترمذي وصححه، والمسائي واس ماجة وابن جرير وابن المنذر وابن مردويه^(٢) عن أميمة بنت رقيقة، قالت: آتيت النبي ﷺ في نسائه لتابعه، فأخذ علينا ما في القرآن أن لا نشرك بالله شيئاً، حتى بلغ ولا يعصيتك في معروف، فقال: فيما استظعنتم وأظفقتن، فقلنا: الله ورسوله أرحم بنا من أنفسنا، يا رسول الله ألا تصافحنا؟ قال: «إني لا أصافح النساء». إنما قولنا لمائة امرأة كقولنا لامرأة واحدة، وتقدم في الحديث السابق في حديث ابن عمر - رضي الله عنه - أيضاً: فليته ﷺ فيما استظعنتم.

(١) أخرجه الترمذي (٣٣٠٧).

(٢) أخرجه في «الذم» (١٢/٢٣٥)، وأخرجه أحمد (٦/٣٥٧)، والمسائي (١٤٩/٧)، والترمذي في السير (١٥٩٧)، وابن ماجة في «الجهاد» (١٨٢٤).

قَالَتْ فَقُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَرْحَمُ بِنَا مِنْ أَنْفُسِنَا، فَلَمْ يَبَايَعْنَا بِرَسُولِ اللَّهِ، فَذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَا أَصَافِحُ النَّسَاءَ.....»

(قالت) أمينة بصيغة التانيث في جمع المصح المصربة، وفي الهندية عقلة بصيغة التذكير والتصير إلى المراتي (فقلن) أي النسوة (الله ورسوله أرحم بنا من أنفسنا) قال الباجي، وعاء الله يرفقنا ويرضى عنه مما بذلنا من أنفسنا إكراماً منه (علم) بفتح الميم اسم فعل بمعنى تعال (نباعك) أي تصافحت (يا رسول الله) كما تصافح الرجال عند البيعة، وفي النسائي: من طريق ابن مينة عن ابن المنكدر عن أمية فقلن: أبسط ياك تصافحت، كذا في التزقائي، وتقدم من رواية الدار إيا رسول الله ألا تصافحن؟

(فقال رسول الله ﷺ: «إني لا أصافح النساء») قال الباجي^(١)، يروى لا أباعر أبنتين يدي، يريد - والله أعلم - الاجتناب، وذلك أن من حكم مبايعة الرجال المصافحة، ففتح من ذلك في مبايعة النساء لما فيه من مباحثهن، وليس ذلك بشرط هي صفة المبايعة لأنها عقد، فلما ساعدناقول كسائر العقود، ولذلك صحت مبايعة ابن عمر - رضي الله عنه - بعد أن ملك في الحديث الاتي بإمكانه دون المصافحة، إذ

«تزوج البجلي في صحبته» «أجاب بيعة النساء» وأخرج فيه عدة أحاديث منها حديث عائشة برواية محمود عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة عنها قالت: كان النبي ﷺ يبايع النساء بهذه الآية «لَا يَرْكَبُ اللَّهُ شَيْئًا» قالت: وما سئ - يد رسول الله ﷺ يد امرأة إلا امرأة يملكها.

قال الحافظ^(٢): قوله «وما سئ» إلخ، هذا القدر لفرد النسائي، فأخرجه

(١) المجموع (٢/٨٧٧)

(٢) معجم الباقين (١/٣٠٦)

عن محمد بن يحيى عن عبد الرزاق بسند حديث لبيب بن غطفان: لكن مأمراً، وقال: يا امرأة قط، وكذا أمروء مالك عن الزهري بلفظ: أما من رسول الله ﷺ بيده امرأة قط إلا أن يأخذ عليها، فإذا أخذ عليها أعطته، قال: أذهبي فقد بايعتكم، أخرجه مسلم، قال النووي: هذا الاستثناء مقطوع، وتغير الكلام ما نسّ يا امرأة قط، ولكن يأخذ عليها البيعة، ثم يقول: أذهبي. أو.

وأخرج أيضاً في تفسير المصنوعة بنفط: فانت عائشة: فمن أقر بهذا الشر من المصنوعات، قال لها رسول الله ﷺ: قد بايعتكم كلاماً، ولا والله ما شئت به يا امرأة قط.

قال الحافظ: قوله: ولا والله، فيه القسم بالأكبر، والخبر، وكانت عائشة اشارت بذلك إلى الرد على ما جاء عن أم عطية، فعند ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي والطبري وابن مردويه عن أم عطية في قصة المبايعات، قالت: فمد يده من خارج البيت، ومدنا أيدينا من داخل البيت، ثم قال: اللهم اشهد، وكذا عند البخاري في حديث أم عطية قالت: يا أبا رسول الله ﷺ فقرأ علينا ﷻ لأن لا يترككم بأقوال شتى، ونهانا عن النباحة، ففحصت امرأة يدعا، لحديث، فزاد يشعر بأنهن كن يبايعن بالأيدي.

ويمكن الجواب عن الأول بأن مد الأيدي من وراء الحجاب إشارة إلى وقوع المبايعات دون لم تقع مصافحة، وعن الثاني بأن المراد بقبض اليد التأخر عن القول، أو كانت المبايعات تقع بحائل، فقد روى أبو داود في المراسيل عن الشعبي أن النبي ﷺ حين بايع النساء أتى سرد قطري، فوضعه على يده، وقال: لا أصافح النساء، وعند عبد الرزاق من طريق إبراهيم النخعي مرسلاً نحوه، وعند سعيد بن منصور من طريق قيس بن أبي حازم كذلك، وأخرج ابن إسحاق في المغازي عن أبيان بن صالح أنه ﷺ كان يمسر يده في إزاره ويغمس لمرأة ينها فيه، ويحنمل المعداد.

وقد أخرج الطبراني أنه بايعهن بواسطة عمر - رضي الله عنه -، وروى
البيهقي والطبراني من طريق ابن المنكدر أن أباهم بنت ربيعة، وذكر حديث
الباب، وقد جاء في أخبار أخرى أنهم كن بأحدود بين عبد المطلب من فوق
نوب، أخرجه حبي بن سلام في تفسيره عن الشعبي، وفي «المغازي» لابن
إسحاق عن أبيان بن صالح: أنه كان يغمر يده في إناء، فيغمس أبنه
فيه، ثم

قلت: وما في «المرأة»^(١) من رواية الشعبي يدل على أن وضع الثوب على
يده كان في أول أمره، فقد قال: أخرج سعيد بن منصور وابن سعد عن الشعبي
قال: كان رسول الله ﷺ يبايع النساء ورجع على يده نوباً، فلما كان بعد يجر
النساء، يقرأ عليهن هذه الآية: ﴿وَإِنَّا لَأَنزِلُهَا إِلَيْكَ فَإِذَا تَوَلَّى سَاقًا لِّأَيِّهَا
قَالَا: قَدْ بَايَعْتِكِ﴾، الحديث، وبأفاد الحفاظ - رحمه الله - من احتمال
التعدد، وهو متعين لا مرة فيه.

وفي «المنزلة» من رواية البخاري وغيره عن عائشة - رضي الله عنها - أن
رسول الله ﷺ كان يعنق من هاجر إليه من أمته منات بهذه الآية، الحديث
نص في أنه ﷺ كان يعمله مرة، بعد مرة، وحديث الباب عن أمية بلفظ «أثبت
النبي ﷺ في سورة ثابته»، الحديث قصة مستقلة، وأخرج ابن سعد وغيره عن
سهمي بنت فليس قالت: جئت رسول الله ﷺ أنايمه على الإسلام في سورة من
الأنبياء، فلم شرط علينا أن لا نترك يائمه، الحديث، وفي آخره: «ولا نفطش
أرواحكم، فبايعناه ثم انصرف، فقلت لامرأة: ارجعي، فأسأله ما غل
أزواجنا، فسأله، فقال: تأخذ ماله فتعطي غيره به».

وأخرج البخاري وغيره عن ابن عباس قال: شهدت الصلاة يوم الفطر مع

(١) «المرأة» (١٢٢/٨).

النبي ﷺ فنزل، فأقبل حتى أتى النساء، فقال: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ» الآية، ثم قال حين فرغ: أتى على ذلك؟ قالت امرأة: نعم.

قلت: ولفظ البخاري^(١): فنزل نبي الله ﷺ فكانني أنظر إليه حين يُتَجَلَسُ الرجل بيده، ثم أقبل يسألهم، حتى أتى النساء مع بلال، فقال: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ يَا حَاشَاكَ الْكُفْرَ» حتى فرغ من الآية كلها، ثم قال حين فرغ: أتى على ذلك؟ الحديث، فيه الأمر بالصدقة وأخذها بلال في ثوبه.

وأخرج أحمد وأبو داود وأبو يعلى^(٢) وغيرهم عن أم عطية قالت: لما قدم رسول الله ﷺ المدينة جمع ماء الأنصار في بيت، فأرسل إليهن عمر بن الخطاب، فقام على الباب، فسلم، فقال: أنا رسول رسول الله ﷺ إليكن تباهن على أن لا تشركن بالله، الحديث.

وأخرج انحاكم وصححه عن قاطمة بنت عتبة أن أختها أبا حذيفة أتت بها، ويهند بنت عتبة إلى رسول الله ﷺ تباهيه، الحديث، وأخرج ابن سعد عن عاصم بن عمرو بن قتادة قال: أول من بايع النبي ﷺ أم سعد بن معاذ كيسة بنت رافع، وأم عامر بنت يزيد بن السكن، وحواء بنت يزيد بن السكن، وكذا في «الدر المنثور»^(٣).

وفي «اللائز» قال المفسرون: لما فتح رسول الله ﷺ مكة وبيع من بيعة الرجال، وهو على الصفا أتته النساء يبايعه، وعمر بن الخطاب أسفل منه يسألن عنه، وحنظلة بنت عتبة امرأة أبي سفيان متتعبة متكررة مع النساء خروفاً من رسول الله ﷺ أن يهرقها، وكذا في «المجمل»^(٤) وزاد: سوفاً من رسول الله ﷺ

(١) ح (٤٨٩٥)

(٢) أخرجه أحمد (٨٥/٥)، وأبو داود (١١٣٩)، وأبو يعلى (١٩٦/٩) ح (٢٢٦).

(٣) «الدر المنثور» (٨/١٣٣).

إِنَّمَا قَوْلِي لِمِائَةِ امْرَأَةٍ كَقَوْلِي لِامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ يَمْلُ قَوْلِي لِامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ.

أخرجه الترمذي في: ١٩ - كتاب السير عن رسول الله ﷺ. ٣٧ - باب ما جاء في بيعه النساء.

والنسائي في: ١٩ - كتاب البيعة، ١٨ - باب بيعة النساء.

٣/١٧٨١ - وَحَقَّقَنِي مَا بَيَّتُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّ

عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ كَتَبَ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ بِبَيْعَةٍ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.....

أَن يَعْرِفَهَا لَمَّا صَبَحَتْ بِحِمْرَةٍ يَوْمَ [أَحَدٍ] فَقَالَتْ: وَاللَّهِ إِنَّكَ لَتَأْخُذُ عَلَيَّ امْرَأَةً رَأَيْتُكَ تَأْخُذُهُ عَلَى الرِّجَالِ، وَكَانَ فَدَ يَبِيعُ الرِّجَالَ يَوْمَئِذٍ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ فَطَفَ. ١٨.

(إنما قولي لمائة امرأة) أو لأكثر منها (كقولي لامرأة واحدة) كذا في جميع السبع المصرية وبعض الهندية، وفي بعضها بدله «مرة واحدة» بفتح الميم وشد الراء والرحمة الأول (أو) نلشك من الراوي يعني أو فاك ﷺ (مثل قولي لامرأة واحدة) وهذا غاية الاحتياط من رواية التحديث لحفظ الروايات، والا فالتمس واحد، والمراد أنه لا احتياج إلى المصافحة، ولا إلى تخصيص كل امرأة بالمبيعة برأسها، وإنما يكفي قولي لهم مرة واحدة.

٣/١٧٨١ - (مالك عن عبد الله بن دينار) العلوي (أن) سولاه (عبد الله بن

عمر) - رضي الله عنه - (كتب) مكتوباً (إلى) السلطان. (عبد الملك بن مروان) في زمان سلطنته بعد شهادة ابن الزبير - رضي الله عنه - كما سيأتي مفصلاً (ببإيعة) أي كتب مكتوبة السابعة وبإيعة بالكتابة، قال صاحب «المحلى»: جملة حالية أو مستأنفة. ولفظ الثوري الذي قريباً عن ابن دينار قال: شهدت ابن عمر حين اجتمع الناس - الحديث.

(فكتب إليه) أي إلى عبد الملك فيبدأ بلفظ (بسم الله الرحمن الرحيم) فال

أَمَّا نَعْدُ. لِعَبْدِ اللَّهِ خَلْدِ أَخْلَكَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ سَلَامٌ عَلَيْكَ، فَإِنِّي
أَحْمَدُ بِكَ اللَّهُ أَتْبَعِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ. وَأُؤَيِّرُ

الحافظ^(١): وفي رواية الإسماعيلي من روى آخر عن سعيد بن بلعاض: رأيت ابن
عمر يكتب، وكان إذا كتب يكتب بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد.

قال الباق^(٢): فيه دليل على أن العادة حمائية في ذلك التزام على
استفتاح الكتب بالتسمية. وذلك تعالى: ﴿يَوْمَ يَنْفُخُ فِي سُورَةٍ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ﴾^(٣) الآية، وكتب النبي ﷺ إلى هوقل: بسم الله الرحمن الرحيم
السلام على من اتبع الهدى، الخ.

(أما بعد) قال الباق: هذا أيضاً مما يستخرج به الخطأ، وذلك بعد
المفسرين. هذا فصل الخطأ في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنْفُخُ فِي سُورَةٍ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ﴾. قال الحافظ: الصحيح أن أول من تكلم بأمر بعد داءد عليه
السلام، ورواه الطبراني عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً (لعبد الله عبد الملك)
قال البرقاني^(٤): لعبد الله الوصف عبد الله إشارة إلى أنه لا يعثر بالملك، ولا
بغيره، فإنه من حملة نبي الله، وإن ولي الملك، فهو من حملة النصيحة له.

ثم عقده بالوصف بقوله: (أمير المؤمنين) عظاماً له وإيماء إلى قبول
إمره. (سلام عليك) كما هو المعروف في ابتداء التحيات (فإني أحمد
إليك الله) أي أنه يثني حمد الله، وقد تقدم في (جامع السلام) قول رجل في
سؤال عمر رضي الله عنه: أحمد الله إليك، ويقدم منك شرحه (الذي لا إله
إلا هو) وحده لا شريك له (وأقر) بضم الباء وكسر الهمزة وضد لاء، أي

(١) فتح الباري، (١٣/١٩٤)

(٢) المعاني، (٦/٣٠٩)

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٠

(٤) شرح البرقاني، (٤/٢٩٩)

لَكَ بِالنَّاسِ وَالْعَدْلَةِ عَلَى سُنَّةِ رَسُولِهِ. فِيمَا اسْتَطَعْتَ

أَعْتَرَفَ لَكَ بِالسَّيِّئِ (أَيِ النُّسُولِ وَالطَّاعَةِ) لَكَ فِيمَا تَأْمُرُ أَوْ تَنْهَى عَنْهُ.

قَالَ الْإِمَامُ ^(١) ١٥: لَمَّا رَأَى الْإِمَامُ طَاعَةً وَأَمْرًا مِنْ بَيْنِ مَكْرَهَاتِهِ فِي «الْعَتِيَّة» مِنْ بَوَائِدِ ابْنِ الْأَسَدِ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَزِيدُهُ، وَقَالَ الْإِمَامُ: «عِنْدَ عِنْدِي فِيمَا يَزِيدُ مَبْدَعَهُ فَتَنْزِيهِ السُّنَنِ طَاعَةً كَانَ أَوْ مَكْرَهًا. أَمَّا

(عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ فِيمَا اسْتَطَعْتَ) وَإِنْ فِي النُّسخِ بَهْدِيَّةٌ بَعْدَ ذَلِكَ لَنْظَرِ ابْنِ ١٦، وَلَيْسَ هَذَا فِي السَّيِّئِ الْمَصْرُوحِ أَيْ السُّبْحِ وَالطَّاعَةِ عَلَى قَارِ اسْتَطَاعَتِي. قَالَ الْإِمَامُ: «عَلَى حَسْبِ مَا كُنَّا نَسْمَعُ مِنْ بَيْنِهِمْ مِنْ قَوْلِهِ بِطَعْنٍ. فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ». وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لِنَسْمَعُ بِطَرَفٍ مِنَ السُّبْحِ، فَيَأْتِي بِشَرْطٍ ذَلِكَ لِنَسْمَعُ أَوَّلَى وَأَخْرَجَ، أَمَّا وَرَدَ الشَّرْطُ فِي الْحَرْفِ: «وَأَنْ يَنْتَهِى عَنْهُ أَنْ يَنْتَهِى» ذَلِكَ وَالسَّلَامُ، قَالَ الْإِمَامُ: «وَالْإِمَامُ».

وَبَسَطَ الْحَدِيثَ لِنَفَاطِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِطَرِيقٍ يَحْيَى عَنْ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: شَهِدْتُ ابْنَ عُمَرَ حِينَ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: «كَيْفَ أَتَى أَمْرَ السُّبْحِ وَالطَّاعَةِ نَعْبِ اللَّهَ عَبْدَهُ الْعَدْلَ، أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ مَا اسْتَطَعْنَا. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ أَتَوْا بِمِثْلِ ذَلِكَ، لَيُطْرَقُ أَحْرَمُ عَنِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: لَمَّا رَجَعَ النَّاسُ عَنِ الْمَلِكِ كَيْفَ إِنَّهُ عَنِ اللَّهِ بَرٍّ عَمْرٍ، فَدَعَا لِيَوْمِهِ».

قَالَ الْحَافِظُ ^(٢) ١٧: حِينَ جُمِعَ النَّاسُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ لِنَفَاطِ السُّبْحِ اجْتَمَعَ الْكَلْبَةُ، وَكَدَتْ قُلُوبُ ذَلِكَ مَعْرِقَةً، وَكَانَ فِي الْأَرْضِ لَيْلٌ ذَلِكَ الشَّامُ، كُلُّ مَنْهَا مَدْعَى لَهُ بِالْخِلَافَةِ، وَهَذَا مَعْدُومٌ مِنْ مَدْعَى، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْبِرٍ، قَامُوا لِيَوْمِ الْزَيْبِرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَكَانَ أَقْدَمَ بِسُكَّةٍ، وَعَادَ مَالِكٌ بِحَدِيثِ مَعَاوِيَةَ

(١) «الاستطاع» ١٥/٧٠ (٣٠٤).

(٢) «الاستطاع» ١٥/٣١ (١٠٩٤).

« رضي الله عنه » واستنح من البيعة يزيد بن معاوية، فجهز إليه يزيد الحيوثر مرأ بعد أخرى، فمات يزيد وحيوته محاصرون ابن الزبير

وسم يكن ابن الزبير أدهى الخلافة حتى مات يزيد في ربيع الأول سنة ٦٤هـ فبايعه الناس بالخلافة بالحجاز، وبايع أهل الأفاق لمعاوية بن يزيد، فلم يعلش إلا نحو أربعين يوماً ومات، فبايع معظم الأفاق لابن الزبير، وانظم له ملك الحجاز واليمن ومصر والعراق والمشرق كله، وجميع بلاد الشام حتى دمشق، ولم يختلف عن سعة إلا جميع بني أمية ومن يهوي هواهم، وكانوا بفسطاط، فاجتمعوا على مروق بين الحكم فبايعوه بالخلافة، « خرج من أقالمه إلى دمشق، والنصحك من قيس قد بايع فيه لابن الزبير فقتلوا، فقتل الضحالك في ذي الحجة منها، وعلب مروان على الشام. ثم لما انتظم له ملك الشام كله توجه إلى مصر محاصرها عبد الرحمن بن جندب عامل ابن الزبير، حتى غلب عليها في ربيع الآخر سنة ٦٥هـ

ثم مات في سنته، فكانت مدة ملكه سنة أشهر. وعهد إلى ابنه عبد الملك بن مروان، فقام مقامه. وكمل له ملك الشام ومصر والمغرب، ولابن الزبير الحجاز والعراق والمشرق إلا أن المختار بن أبي عبيد تميم عسى الكوفة، وأقام على ذلك سنتين، فسار إليه مصعب بن الزبير أمير البصرة لأخيه، فحاصره حتى قتل في شهر رمضان سنة ٦٧هـ، وانظم أمر العراق كله لابن الزبير إلى سنة ٧١هـ، سار عبد الملك إلى مصعب فقتله فقتله في جنادي الأخيرة منها، وملك العراق كله، ولم يبق مع ابن الزبير إلا الحجاز واليمن فقط، فجهز إليه عبد الملك الحجاج، فحاصره في سنة ٧٢هـ إلى أن قتل ابن الزبير في جنادي الأولى سنة ٧٣هـ

وكان عبد الله بن عمر « رضي الله عنهما » امتنع في تلك السنة أن يبايع لابن الزبير أو لعبد الملك. كما كان امتنع أن يبايع نعلي أو معدية، ثم بايع

بسم الله الرحمن الرحيم

٥٧ - كتاب الكلام

(١) باب ما يكره من الكلام

١/١٧٨٢ - حدثني مالك عن عبد الله بن دينار عن عمار بن عبد الله بن شرحبيل عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ قال: «من قال لأحبيه: يا كافر، فقد به بها

(١) ما يكره من الكلام

بناءً المجهول، أي الكلام المكره

١/١٧٨٢ - (مالك عن عبد الله بن دينار) انعمدي (عن عبد الله بن عمر) - وهي أنه عنهما - قال أنس بن عبد الله - روى أنس وهب عن مالك عن نافع عن أنس بن عمر، وهو صحيح لمالك عنه وعن ابن دينار جيعاً كذا في «تسوية»^(١)، والحديث أخرجه البخاري^(٢) في «باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال» برواية إسماعيل بن عمار عن مالك عن أنس بن دينار نحوه.

(أن رسول الله ﷺ قال: من قال لأحبيه) في الإسلام، أي قال لأحبه (المسلم) (كافر) المرفع والمترين في جميع نسخ «الموطأ» على أنه خبر مستأثر، محتوف، وفي رواية البخاري المندثرة «ما كافر» بالبناء (نقد بناء) بالوحدة في أوله والتمية في آخره، أي رجع (بها) أي بكلمة التكفير، وفي البخاري «وهو بالتذكير أي بالتكفير» وبذل الحافظ^(٣): التفسير دمج إلى التكمية أو حدة التي هي أن ما يدل عليها لفظ كافر - ويحتمل أن يعود إلى الكلمة، أي:

(١) انعمدي الموطأ: ١٧٨٢.

(٢) (٦١٠٤) من كتب الأدب.

(٣) انعمدي الموطأ: (١٠/٥١٤).

أَخَذَهُمَا.

أخرجه البخاري في ٧٨ كتاب الأدب ٧٣ - باب من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال.

(أحدهما) قال البجلي^(١): قال عيسى بن دينار ويحيى بن يحيى في الحرورية: معناه إذا كان المقول له كافراً فهو كما قال، وإن لم يكن المقول له كافراً خيف على القاتل أن يصير كافراً لقوله لأخيه كافراً يريد أنه يخاف عليه أن يكفره بحق مشروح بكفر جاحده، فبغير بذلك كافراً، وهذا معني ما روى مطرف عن مالك، وقيل: معني قوله: «باء به أحدهما» يريد وزر هذا القول على فأنه إن لم يكن المقول له كافراً، اهـ.

وقال القسطلاني^(٢): قوله: «باء به أحدهما»، لأن إن كان القاتل صادقاً في نفس الأمر، فالمرمي كافراً، وإن كان كاذباً فقد جعل الترامي الإيذان كتمراً، فقد كفر، كذا حمله البخاري على تحقق الكفر على أحدهما بمقتضى الترجمة، ولذا ترجم عليه مقيداً بغير تأويل، اهـ. يعني هذا المراد بقول البخاري في الترجمة: «من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال».

قال القسطلاني: وحمله بعضهم على الزجر والتخليط، فيكون ظاهره غير مراد، اهـ. وفي «الزرقاني»^(٣): قال ابن عبد البر: أي احتسل الذنب في ذلك القول أحدهما، وقال أنهيب: مثل مالك عن هذا الحديث، فقال: أرى ذلك في الحرورية قبل: «أتواهم بذلك كفاراً؟ قال: ما أدري ما هذا، اهـ.

وقال النووي^(٤): هذا الحديث مما علته بعض العلماء من المشكلات من

(١) «السنن» (٣/٨٧).

(٢) «إرشاد الساري» (١/١٣٤).

(٣) «شرح المرام» (٤/٤٠٠).

(٤) «شرح صحيح مسلم للنووي» (٢/٤٩).

ثبت إن ضاعفه غير مراد، وذلك لأن مذهب أهل الحق أنه لا يكفر المسلم بالمعاصي، كالقتل والزنا، وكذا قوله: لأخيه كافر من غير اعتقاده بإطلاق دين الإسلام، وإذا عرف هذا نفل: هي تأويل الحديث بوجه أحدها أنه محمول على المستجمل لذلك وهذا يكفر، الثاني: رجعت عنه بعبثته لأخيه ومعصية تكفيره، الثالث: محمول على الخوارج التكفيريين للمؤمنين، وهذا بطله القاضي عياض عن الإمام مالك، وهو ضعيف، لأن المذهب الصحيح المختار الذي قاله الأكثرون والمحققون: إن الخوارج لا يكفرون، كسائر أهل البدع.

الرابع: أن ذلك يؤول به إلى الكفر، لأن المعاصي بوجوه التكفير، ووخاف على المكفر منها أن يكون عاقبة تؤسمها الكفر، الخاص: معناه رجوع عنه تكفيره، كأنه كفر نفسه، لأنه كفر من هو مثله، انتهى مختصراً.

قال الحافظ: ^(١) قوله: فإنه أي رجوع، وقال النووي: اختلف في تأويل هذا الرجوع، فقيل: رجوع عليه التكفير إن كان مستحلاً، وهذا بعيد من سياق الخبر، وقيل: محمول على الخوارج، لأنهم يكفرون المؤمنين، هكذا نقله عياض عن مالك، وهو ضعيف، لأن الصحيح عند الأكثرين أن الخوارج لا يكفرون به عنيهم، قال الحافظ: لما قاله مالك وجه، وهو أن منهم من يكفر كثيراً من الصحابة لمن شهد له رسول الله ﷺ بالجنة بالإيمان، فيكون تكفيرهم من حيث تكذيبهم للشهادة المذقورة، لا من مجرد صدور التكفير منهم بتأويل، والناحقي أن الحديث دليل لرجح المسلم من أن يقول ذلك لأخيه المسلم، وذلك قبل وجود فرقة الخوارج وغيرهم.

وأقول: معناه رجعت عنه بعبثته لأخيه ومعصية تكفيره، وهذا لا بأس به، وقيل: يحسن عليه أن يؤول به ذلك إلى الكفر، كما قيل: المعاصي سبب الكفر، فيحذف عنه من أدامها وأصر عليها سوء الخاتمة.

(١) فتح الباري (١٠/٤٦٦).

١٧٨٣/٢ - وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ عَنْ سَيْبِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا سَمِعْتَ الرَّجُلَ

وَأَرَجَعَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَى مَنْ قَالَ: ذَلِكَ عَنْ كَذَا، وَنَبِيٍّ يَمُنُّ بِهِ، شَبَّهَهُ فِي زَمَانِهِ نَارٌ، يَوْمَ يَكْفُرُ بِذَلِكَ، كَذِبًا، يُقَرِّبُهُ، فَهِيَ الْهَدْمُ، حَتَّى رَجَعَ عَلَيْهِ تَكْفِيرُهُ، فَانْزَاجُ الْكُفْرِ لَا الْكُفْرَ، فَكَانَهُ كَفَرَ نَفْسَهُ لَكُفْرِهِ كَفَرَ مِنْ حَيْثُ مَنَّهُ، وَمَنْ لَا يَكْفُرُ إِلَّا كَفَرَ بِعَقِيدَةِ بَطْلَانِ دِينِ الْإِسْلَامِ.

وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ، وَجِبَ الْكُفْرَ عَلَيْهِ أَحَدُهُمَا، وَقَالَ الْفَرَطِيُّ: حَدَّثَنَا هَذَا الْكُفْرَ فِي لِسَانِ الشَّيْخِ، فَجَعَلَ حَيْثُ الْمَعْلُومِ مِنْ نَبِيِّ الْإِسْلَامِ بِالْقَبُولِ الشَّرِيحِ، وَقَدْ وَرَدَ الْكُفْرُ فِي الشَّرْحِ سَعْيَ حَيْثُ اتَّجَمَ وَتَوَلَّى كَثْرَ الْمَعْنَى، كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ وَكَثْرَتِ الْإِحْدَادِ وَكَثْرَتِ الْخُشْيَاءِ قَالَ: فَتَرَى هَذَا بِنَا أَحَدَهُمَا، أَيْ رَاسِخَ بِلَدِّهَا، وَالْآخَرُ ذَلِكَ، أَجْلِي الشَّرِّ، فَكُفْرُهُ، وَمَنْ لَمْ يَسْمَعْهُ، أَيْ التَّوَهُُّدَ، أَيْ التَّوَهُُّدَ بَعْدَ رَأْيِهِ.

وَالْحَاضِلُ أَنَّ الْقَوْلَ أَنَّهُ - مَنْ كَذَّبَ شَرِيحًا فَقَدْ صَدَّقَ الْقَدِيرَ - وَهَذَا بِنَا لِمَقُولِ نَحْنُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَاجِعًا إِلَى الْقَدِيرِ دَعْوَةً فَذَلِكَ، الْقَوْلُ وَهَذَا، هُوَ مِنْ أَعْمَالِ الْأَجْوَدِ، وَفِي الْفَرَحِ أَوْ دَارِهِ عَنِ أَبِي الْقَدِيرِ، بِسَبْعِ جِهَةٍ، فَإِنْ تَمَدَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ غَرِيبًا فَصَدَّقَ النُّعْمَةَ إِلَى السَّمَاءِ، فَجَعَلَ أَبْوَابَ السَّمَاءِ مَوْجِدَةً لَمْ تَهْبَطْ إِلَى الْأَرْضِ، فَتَأَخَّذَ بِعَمَلِهِ وَبَسْرِهِ، فَإِنْ لَمْ تَعُدْ مَسَافَةً رَجَعْتَ إِلَى تِلْكَ نَحْنُ، هُوَ كَذَلِكَ أَيْلًا وَلَا رَجَعْتَ إِلَى تِلْكَ، وَلَهُ مُسَاعَدَةٌ عِنْدَ حَمْدِ مَنْ عَفِيتَ عَنْ مَعْمُودٍ سَبْعَ حَسَنٍ، وَأَمْرُ عَبْدِ اللَّهِ دُونَ الْقُرْعَمَانِي عَنْ أَبِي عَمَّارٍ، وَرَوَاهُ نَقَابٌ، لَكِنَّهُ أَعْلَى بِالْإِسْمَاءِ، أَعْلَى.

١٧٨٣/٢ - (هَذَا عَنْ سَيْبِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ) بِضَمِّ السَّيْبِ الْمَهْمَلَةِ مُصَغَّرَ (ابْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ) أَيْ صَالِحٍ ذَكَرَ السَّيْمَانُ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) بِالْعَدِيدِ أَخْرَجَ مُسْتَدْرَكًا، مِنْهَا مِنْ حَمْدٍ مِنْ سَلَمَةَ عَنْ سَيْبِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، إِذَا سَمِعْتَ (الْجَمْعُ الْمُسْتَطَلَّاتِ) (الْمَرْجُلَ) يُبَسِّرُ

يَقُولُ: هَٰذَا النَّاسُ قَتَلُوا أَهْلَهُمْ.

أخرجه مسلم في ٤٥ - كتاب البر والصلة والآداب، ١٦ - باب ما يهي من قول: هَٰذَا النَّاسُ، حديث ١٧٨٣.

ولاحظوا، فالأشئ مثله (يقول) وفي رواية مسلم المذكورة: «إِذَا مَاتَ الرَّحْلُ» (هلك الناس فهو أهلكهم) قال التاجي^(١): قال ابن القاسم عن مالك: معناه هو أهلكهم وأزادهم أن يقول ذلك بمعنى هو خير منهم، أي

زاد فهو. رواية مسلم هناك أبو عبد الله: لا تربي أهلكهم بالنصب أو بالرفع، قال النووي: روي على الموحدين المشهورين، رفع الكاف، وقبحها بالرفع أشهر، ويؤيده أنه جاء في رواية «حلية الأولياء» في ترجمة سفيان الثوري فهو من أهلكهم، قال الحيدري في «الجمع بين الصحاحين»: الرفع أشهر، وسنة أئمتهم هلاكاً، وأما رواية الفتح، فمعناه هو جعلهم هالكين، لا أنهم هلكوا في الحقيقة.

قال الرزدي^(٢): إذا قال إصمياً بنصه، وتبهاً حسه أو عيادته فهو أهلكهم، أي أشدهم هلكاً لما يحقه من الإثم في ذلك القول، أو أقربهم إلى الهلاك لأنه السامع، وذكر عيوبهم ونكروهم، وروي بفتح الكاف فهو ماض، أي أنه هو نسبهم إلى الهلاك، لا أنهم هلكوا حقيقة، أو لأنه أفظهم عن رحمة الله وأبهم عن غفرانه، أي.

والفقهاء العلماء على أن هذا اللفظ إنما هو يوجب قتله على سبيل الإزراء للناس واستفزازهم، وتفصيل بعه عليهم وتفتيح أحوالهم؛ لأنه لا يعلم سر الله في خلقه، وإنما من قال ذلك تعزيراً لما يرى في نفسه، وفي الناس من التفتع في أمر الدين، فلا بأس عليه، كما قال أسد - رضي الله عنه -: لا

(١) الحضي، (٢١٩/٨).

(٢) شرح البرقي، (٤٠٠/٤).

الْأَعْرَجُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: يَا خِيَّةَ الدَّهْرِ».....

الأصح: عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة) - رضي الله عنه -، والحديث أخرجه البخاري بروايات عديدة وألفاظ مختلفة عن أبي هريرة، منها: رواية الزمهرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رفعه. إلا نسوا الحب الكرم، ولا تقولوا: خيبة الدهر، فإن الله هو الدهر».

وترجم عليه البخاري «باب لا تسبوا الدهر». قال المحافظ^(١): هذا اللفظ أخرجه مسلم من رواية ابن سيرين عن أبي هريرة (أن رسول الله ﷺ قال: لا يقل) كذا في جميع النسخ المصرية، وفي الهندية «لا يقولن» بنون التأكيد، وظاهر كلام المؤلفاني أن الأول رواية يحيى إذ قال: قوله: «لا يقل» بالهمز على الهي، وفي رواية «لا يقولن» بنون التوكيد الثقيلة، اهـ.

(أحدكم يا خيبة الدهر) بالنصب، أي يا حرمانه، بخاء معجعة وموحدة مفتوحتين بينهما تحبة ساكنة وهي الحرمان والخسران، قال الحافظ: هي بالنصب على الندبة، كأنه فقد الدهر لما يصنر منه مما يكره، فنسبه متوجعاً عليه أو متوجعاً منه، وقال اللبادي: هو دهاء على الدهر بالخيبة، وهو كقولهم: فحط الله نوعها يدهون على الأرض بالقحط، وهي كلمة عدا أصلها، ثم صارت تقول لكل ملوم.

ووقع في مسلم في رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة لفظاً: وادهر، وادهره ومعنى النهي عن سب الدهر أن من اعتقد أنه الفاعل للمكروه فسيب أخطأ، فإن الله هو الفاعل، فإذا سببتم من أنزل ذلك بكم رجع السب إلى أن عز اسمه، اهـ.

قال الباقى^(٢): قوله: «لا يقل: يا خيبة الدهر» يريد خيبي من حاجتي

(١) فتح الباري (١٠/٥٦٥).

(٢) المتن (٧/٢٠٩).

فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ^(١).

^(١) أخرجه سعد بن أبي السرح في كتاب الأدب، ١٠٦ - باب لا تسبوا الدهر، ومحمد بن ٤٠ - كتاب لأطراف من الأدب وسورها، ١ - باب انبهي من سب الدهر، حديث ٤.

نبي عليه السلام، فاستأخذه إلى الدهر ونظامه، فبهره عن ذلك، لأن المانع هو الله سبحانه، إذا تغلبتم من المانع، فإنما يقع تغلبكم من الله عز وجل لأن الله هو المانع، وذلك أن العرب كانت تصيب إلى الدهر ما يصيبه، قال تارك ومعدني: *إِنَّمَا هِيَ إِلَّا حِيلًا أَمَّا نَوْنٌ غَرَامًا يَهْكَأُ إِلَى الْفَتْرِ*^(٢)، فأكذبهم الله عز وجل بنونه: *وَلَوْ لَمْ يَنْكُ مِنْ يَلِيٍّ إِنْ قَرَّ إِلَّا يَنْكُرُ*^(٣)، اهـ.

قال الحافظ^(٤): قال المحققون: من سب شيئاً من الأفعال بنى الدهر حنيفة كبر، ومن حرى هذا القطع على لسانه عير معتقد بذلك، فليس بكافر، نكبه بكماله له ذلت شبهه بأجل الكفر في الإخلاص، وهو مثل ما قالوا في قولهم: *سَطَرًا كَذَبًا*، اهـ.

(فإن الله هو الدهر) هكذا في جميع نسخ «الموطأ» من المصرية والهندية، كما في «عجريد» و«التنوير» وغيره.

وقال الحديث في «الفتح»^(٥) وقع في رواية يحيى بن يحيى النخعي عن مالك، فإن الدهر هو الله، قال أبي عبد الله: سألته جميع رواه عن مالك (جميع رواه الحديث مضافاً، فإن الحديث قالوا: *إِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ*، اهـ).

قال الياقوبي^(٦): ثم يرد بذلك أنه تعالى هو الدهر - ولا أن الدهر اسم من أسمائه تعالى، لكن العرب سمعن ذلك، وكذا إذا إذا طاعت أريد جاز أعمرو

(١) سورة النجم: الآية ٢٤.

(٢) سورة النجم: الآية ٢٤.

(٣) فتح الباري (١٠٠: ٥٦٦).

(٤) المحقق (١٠٠: ٥٦٦).

أن يقول: أنا ريد الذي بقضت منه، بمعناه أنه بي بصل إلى ذلك، وأن الضم
ولم يني لا من ريد، نصف نفسه بريد لهذا المعنى، اهـ.

قال النووي^(١): قال النحوي: هو معارضة. وسببه أن العرب كان شأها أن
سبب الدهر عند التوارل والحوادث المتارلة بها من موت أو هرم أو تلف حال أو
غير ذلك، فيقول: يا خيبة الدهر ونحو هذا من أمثلة سبب الدهر، فإن الله هو
الدهر. فقال النبي ﷺ: ألا تسبوا الدهر؟ أي لا تسبوا فاعل التورل، فونكم
إذا سببتم فاعله. وقع انساب على الله تعالى، لأنه هو فاعله ومنزهها. اهـ.

وقال الحافظ^(٢): ومحصل ما فيه في تأويله ثلاثة أوجه، أحدها: أن
المراد بقوله إن الله هو الدهر، أي الدهر للأمر، ثانياً: أنه على خلاف
مضاف، أي صاحب الدهر، ثالثاً: التقدير مقلب الدهر، ولذلك عقبه في
رواية: فيبني النسل والتهرأه، وفي رواية أحمد بن محمد بن عيسى: استني النسل والتهرأه
أحفده وأبليه وأذهب بالملوك. قال عياشي: زعم بعض من لا تحقيق له أن
الدهر من أسماء الله تعالى. وهو غلط، فإن الدهر مدة زمان الدنيا، وعرفه
بعضه بأنه أحد مفعولات الله تعالى في الدنيا أو معه لما قبل الموت.

وقد تمسك النجيلة من الدهرية والمعطلة بظاهر هذا الحديث، واحتجوا به
على من لا يمتنع له في العلم، لأن الدهر عندهم حركات الفلك وأمد العالم، ولا
شيء عندهم، ولا صانع سواء، وكفى في ترك عليهم قوله في بقية الحديث: أنا
الدهر أغضب ليله ونهاه، فكيف يطلب الشيء نفسه؟ تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً.
وفي المحلى: في لفظ الحديث حوازي إصلافي الدهر على الله تعالى،
وحجة على النحوي حيث أنكرك ذلك، وبني عليه تحفظه للرفع في حديث: أنا
الدهر. اهـ.

(١) شرح صحيح مسلم، النووي (٩/٦٥٠).

(٢) فتح الباري (١٠٥/٥٩٥).

٤/١٧٨٥ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ لَفِيَ خَنْزِيرًا بِالطَّرِيقِ. فَقَالَ لَهُ: انْقُذْ بِسَلَامٍ، فَقِيلَ لَهُ: تَقُولُ هَذَا لِحَنْزِيرٍ؟ فَقَالَ عِيسَى: إِنِّي أَخَافُ أَنْ أَعُوذَ لِنَاسِي الْمُنْطَقِ بِالسُّوءِ.

٤/١٧٨٥ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (أن عيسى بن مريم) على نيتنا وعابه الصلاة والسلام، (لقي خنزيراً) بكسر الخاء الموحدة وسكون النون، جمعه خنازير، وهو عند أكثر أهل اللغة راعي، وحكمه أين سبه عن بعضهم أنه مشتق من حرر العين، لأنه كذلك ينظر، فهو على هذا ثلاثي، يقال: تحاذر الرجل إذا ضيق عليه ليحذو النظر، كذا قاله الدمشقي^(١)، زادني الشيخ المصري (بالطريق) وليس هذا في الهتية (فقال) عيسى عليه السلام (له): انقذ) بضم الهمزة وضم الفاء وبذل معجمة أي امض (بسلا) أي بسلامة مني، فلا أؤذي، وفي «المحلى» عن «النهاية» أي امض سالماً، وبه ترجم شيخنا شيخنا في «المصنف».

وقال الباجي^(٢): يحتمل أن يريد بسلامة ذلك متاء كما قلنا فيما مضى في الحية: «وَلَيْتَ شَرَكُم» كما وفيهم شرهاً ويحتمل أن يريد بسلام تحية ما عندهك وعلى أنفاً إذ لم يكن من برد التحية، وهذا أشبه بقولهم: تقول هذا لخنزير لبعثته في أنفسهم أو لتحريره، أم، قلت. وهذا لناسي هو الأرفق لبقا الرواية، وإن كان الأرفق موافقاً لقول عامة الشراح.

(فقبل له) تقول هذا) لقول (لخنزير) وهو نجس العن (فقال عيسى بن مريم) على نيتنا وعابه الصلاة والسلام (إني أخاف أن أهوذا) ضم الهزرة وفتح العين وكسر الواو المشددة (لناسي) أي أجعل لناسي معناداً (المتنطق) بالنصب على المفعولية مضمرة مبني (بالسوء) أي لو قلت له كلاماً فييحاً صار ناسي معناداً للكلام السوء.

(١) «حياة الحيوان» (٤٢٣/١).

(٢) «المتنقي» (٣٠٩/٧).

(٢) باب ما يؤمر به من التحفظ في الكلام

٥/١٧٨٦ - حَقَّقْنِي مَا بَلَكَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُلْفَةَ،

قال الباجي: يريد أن للعوائل تأثيراً، وجرث إلى ما جرث عليه من خبر أو شر يعمد أو سهو، فأراد عليه السلام أن يُفَهِّرَ لسانه من سلق سوء ربما سبق إليه مع سهو أو غفلة، أو أراد أن يعظ بذلك من حصره. وقد استحب مالك - رضي الله عنه - استعمال حسن اللسان، واجتناب ذكر ما يكره سماعه، وأن يكتفي عنه بغير ذلك، اهـ.

(٢) ما يؤمر به - بيناء المجهول - من التحفظ في الكلام

والغرض بين هذه الترجمة وبين التسمية ظاهر، فإذ في الأولى بعض أعماله الكلام المذكور، وفي هذه الترجمة التنبيه على الاحتياط في الكلام مطلقاً حتى لا يدخله التارة، وترجم البخاري في «صحيحه»^(١) «باب حفظ اللسان ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو يوصم»، وقول الله تعالى: ﴿وَمَا يَلْفُظْ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رِجِيٌّ نَجِيدٌ﴾^(٢).

قال الحافظ^(٣): قوله: «حفظ اللسان» أي عن التعلق بما لا يسوغ شرعاً مما لا حاجة للمتكلم به، وقد أخرج أبو الشيخ في «كتاب الثواب» والبيهقي في «الشعب» من حديث أبي حنيفة رقه: «أحب الأعمال إلى حفظ اللسان»، اهـ.

٥/١٧٨٦ - (مالك عن محمد بن عمرو) بفتح الميم المهملة (ابن علفمة)

الثاني، قال ابن عبد البر في «المجرب»^(٤): ليس لمالك عن محمد بن عمرو من

(١) (٢٣٥/٧)

(٢) سورة ق: الآية ١٨.

(٣) فتح الباري (١٦/٣٠٨).

(٤) (ص: ١٦٦).

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ الْمُرِّيِّ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
 «إِنَّ الْمُرَجِسَ.....»

مسند غير هذا الحديث، وله عند آخر مرقوفاً في الذي يرفع رأسه قبل الإمام
 (عن أبيه) عمرو بن عدي بن وقاص السبيعي المدني، رقم له المحقق المرقوماني
 والسنائي وابن ماجه. وقال: روى عن أبيه عن بلال بن الحارث سميت بهذا
 الرجل لبتكلمه بالحديث. وعند ابنه محمد ذكره ابن حبان في «اللقاة»،
 أخرجه له الحديث المذكور، صححه الترمذي وابن حبان، هـ.

(عن بلال بن الحارث المري) صاحب المعادن السليبي، قال ابن عبد البر
 في «التجريد»: قد ذكرنا عدة في إسناد هذا الحديث في «التحصيل»^(١)، هـ.
 وفي «النو»^(٢) - قال ابن عبد البر: نبع مائكا على ذلك الحديث بن سعد بن
 أبيه لم يقرأ عن جده، ورواه ابن عيينة وأخرون عن محمد بن عمرو عن أبيه
 عن جده عن بلال، وهو الصواب. وإليه مال الدارقطني، وكذا رواه أبو رزيان
 عبد الرحمن بن عبد رب يشكري عن مالك فقال: عن جده، هـ.

قلت: أخرجه الترمذي^(٣) برواية عدة عن محمد بن عمرو ثني أبي عن
 حديثه. قال: سميت بلال بن الحارث، قال الترمذي، حكاه روى نهر واحد
 عن محمد بن عمرو نحو هذا، وقالوا: عن محمد بن عمرو عن أبيه عن جده
 عن بلال، وروى مالك. وصححه الله عنه. هذا الحديث عن محمد بن عمرو عن
 أبيه عن بلال، ولم يذكر فيه عن جده، هـ.

(أن رسول الله ﷺ قال) قال الثوري^(٤) روى مالك وأحمد والترمذي
 والسنائي وابن ماجه وابن حبان ونداهم عن بلال مرفوعاً، هـ (إن الرجل)

(١) (١٩/١٢١).

(٢) «تدوير المعاني» (ص ١٩٩).

(٣) مسند الترمذي (٥/٢٥٩).

(٤) «معرفة المعاني» (٩/١٤٧).

إِنَّكُمْ لَمِنْ بَالِكُفَةٍ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ. مَا كَانَ يُظُنُّ أَنْ تُنْلَغَ مَا بَنَغَتْ
يُكْتَبُ اللَّهُ لَهُ بِهَا رِضْوَانُهُ إِلَى يَوْمٍ بُلْغَاءُ.....

وكذا العرفاء (الكلمة) بزيادة اللام في أوله (بالكلمة) قال الحافظ: أي الكلام
المشتمل على ما ينهم الخير وأشر، سواء طال أم قصر، كما يمار: كسبه
الشهادة. وكما قال القصة: كسبه فلان اهـ

قلت وظاهر السياق أن المراد بها ههنا ما فسر من الكلام حديثاً،
بالمراد الكلمة الواحدة السيرة التي لا يراها امتكلم شيئاً (من رضوان الله)
نعاش، من بئانه، أي مما يرضى الله تعالى (ما) نافية (كان يظن) (المتكلم) (أن)
تبلغ (هذه الكلمة) (ما بلغت) ما موصول مفعول يبلغ أي لا يظن المتكلم لقلته
الكلمة أن يبلغ عدا لمقدار.

وفي «المسلك»^(١) برواية «شرح السنة» عن بلال «إن الرجل ليكلم
بالكلمة من الخير ما يعلم صنعها» قال الثوري: أي قدر ثلث الكلمة ومرتبتها
عند الله تعالى، والحمد لله حلية أي والحال أنه يظن أنها سيرة قليلة، وهو
عند الله عظيمة جليلة اهـ

قال ابن أبي عمير^(٢) قال ابن عيينة لم تعبر هذا الحديث: هي الكلمة عند
السلطان الظالم ليرده بها عن ظنهم في إفادة دم أو آخر مال، أو ليصرفه عن
معصية له تعالى، أو يعين صحيحاً لا يستطيع بلوغ حاجته إليه اهـ.

(يكتب الله) تعالى (له بها) أي بذلك الكلمة (رضوانه) قال الثوري: بكسر
الراء ويضم أي رضاء، وهو يحصل أن يكون من باب إضافة المصدر إلى فاعله
أو مفعوله، والأول أظهر امتداده القربة الآتية اهـ.

(إلى يوم بقاء) كذا في النسخ المصرية والسجلية، وفي النسخ الهندية

(١) (٣٦٠/٣) يوم الحديث (٢٩٣٤)

(٢) «المسند» (٣٦٠/٧)

وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكُفْمَةِ مِنْ سَحَطِ اللَّهِ، مَا كَانَ يَطْلُ أَنْ تَبْلُغَ مَا بَلَغَتْ

إنَّي يوم القيامة يلقاه، ولظاهر أنه تحريف من الناسخ، كانت نسخين في الأصل جمعهما الناسخ، فإن المراد بيوم يلقاه هو يوم القيامة، ولعلنا إشارة إلى أنوام أي يذهب رضاء عنه فلا سحط عليه أبداً، وفي «المحلى»: أي بنية عمره فيفقد نسي الإسلام، ولا يعذب في قبره. ولا يهلك في حشره، اهـ.

قال الثوري^(١): يوم يكسر لميم في أكثر النسخ، ويفتحها في بعضها، ويشتري في بعضها، والضمير السابق في يفتقد يحتمل أن يكون إلى اليوم والمسر إلى الرجل، ويمكن عكسه نجوراً، ويمكن أن يكون أحد التفسيرين إلى الله عز وجل والآخر إلى الرجل، اهـ.

قال الخطيب^(٢): «إلا قلت» ما فائدة التوجيه إلى يوم القيامة؟ قلت: معنى كتبه رضوان الله توفيقه لما برضى الله تعالى من الصفات والمساوغة إلى التحير، فيعيش في الدنيا حميداً وفي المورخ يصاب من صفات القبح، ويحشر في القيامة سعيداً ثم ينتهي عند ذلك من التكرامة، اهـ.

(وإن الرجل ليتكلم بالكلمة) «الوحدة القليلة (من سخط الله) مصدر بمعنى اسم الفاعل، أي من الكلام المسحط المنقضب لله عز وجل» قال الزرعي^(٣): وهو حال من الكلمة وصفة، لأن اللام جنسية (ما كان يظن أن تبلغ ما بلغت) قال الباقى: يريد لا يعبأ بها ويستخفها فلا يعاجل التدم عليها والوبة منها، اهـ. ونلفظ «السكامة»: عون الرجل ليتكلم، «الكلمة» من أشر ما يعلم مبلغها».

قال الباقى: «يعني في عونه على النجور والإثم وتوبيخه له بما يسخط الله

(١) (١٢٧/٩).

(٢) شرح الطبري (٢٠/٣١٢).

(٣) شرح الزرعي (٢/٢٢٢).

يَكْتُبُ اللَّهُ لَهُ بِهَا سَخَطُهُ إِلَى يَوْمِ يَلْقَاهُ^(١).

روى بها بقاربه، مرفوعاً عن أبي هريرة.

أخرجه البخاري في: ٨١ - كتاب الفرق، ٢٣ - باب حفظ اللسان. ومسلم في: ٥٣ - كتاب الزهد والرقائق، ٦ - باب التكليم بالكلمة يهوي بها في النار، حديث ٤٩ و ٥٠.

تحالى، قال ابن مزين: بلغني أن بعض أهل العلم كان يقول في تفسيره: هي الكلمة عند ذي السلطان يرضي بها فيما بسخط الله، وقال عيسى بن دينار: وهو فيما يرى الرفث والخنأ وما أشبهه من الكلام، ولم يرد به من جمعه ولا كمره، اهـ.

(يكتب الله) عز وجل (بها سخطه) أي غضبه (إلى يوم يلقاه) كذا في النسخ المصرية، وفي الهندية (إلى يوم القيامة يلقاه) مثل الأول أي يختم له بالشفاعة، فيعذب في قبره ويهان في حشره، ثم إن شاء عليه، وإن شاء غفر له، قال القاري: ونظيره قوله تعالى لإبليس: ﴿قَوْلًا نَعَىٰكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الْآزِمِ﴾^(٢)، اهـ.

قال الزرقاني^(٣): قال ابن عيينة. هي الكلمة عند السلطان، فالأولى يُرَدُّ بها عن ظلم، والثانية ليُجرَّ بها إلى ظلم، قال ابن عبد البر: لا أعلم خلافاً في تفسيره بذلك، وإن كان لا يتعين قصره عليه، وروى الحاكم: كان رجل يدخل على الأمراء فيضحكهم، فكان له عقيقة: ويحك لم تدخل على هؤلاء، فضحكهم؟ سمعت بلال بن الحارث، فذكره، قال مالك: قال بلال بن الحارث. لقد تمنني هذا الحديث من كلام كثير، اهـ. وفي المرقاة: عن الأعمش: كان عقيقة يقول: وم من كلام تمننيه حديث بلال بن الحارث، اهـ.

(١) شرح الزرقاني (١/٤٠٦).

يَهْوِي بِهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ.....

ولا ينصب عليك أنه مفقود بالألف من أكثر النسخ الهندية، والظاهر أنه من النسخ، فإنه موجود في الأصل، وجميع النسخ المصرية، قال الحافظ^(١) قوله: يُلْقَى بِالْغَافِ فِي جَمْعِ «رَوَابِد»، أي لا يتأصلها بخاطره، ولا يتعكر في عاقلها، ولا يظن أنها تضر شيئاً، وهو من زعم قوله تعالى: ﴿وَتَحْسَبُونَهُ لَيْثاً وَمَنْ يَنْدَ لَهُ عَظِيمٌ﴾.

(يهوي) يفتح الياء وسكون الهمزة وكسر الواو (بها) أي سبها. وفي نار جهنم، و لهوي يضمر لهااء وفتحها. السقوط من أعلى إلى أسفل، ذكره أبو زيد. وقيل: أهوى من قريب، وهوى من بعيد، وجمعة يهوي جملة مستأنفة. بياراً لنموح كأن قائلاً بقول: ماذا يستحق بعده قيل: يهوي بها، كذا في «المحلى» و«المرقاة».

قال الحافظ: يهوي بفتح أوله وسكون الهاء، قال عياض: المعنى ينزل فيها ساقطاً، وقد جاء بنقط. ينزل بها في النار لأن دركات النار إلى أسفل، فهو نازل، سقوط، وقيل: أهوى من قريب، وهوى من بعيد، وأخرج الترمذي هذا الحديث من طريق محمد بن إبراهيم التيمي بنقط: ألا يرى بها بأساً يهوي بها في النار سبعين خريفاً، أخرجه.

قلت: أخرجه الترمذي^(٢) عن محمد بن إبراهيم عن عيسى بن طلحة عن أبي هريرة رفعه: «إن الرجل لينكلم بالكلمة لا يرى بها بأساً يهوي بها سبعين خريفاً في النار» قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، أخرجه وفي «المشكاة» بعد ذكر حديث النخعي هذا: وفي رواية لهما: «يهوي بها في النار أبعس بين المشرق والمغرب»، قال الثوري^(٣) أي هوياً، أبعس من البعد الذي يسهم.

(١) «فتح الباري» (١/١١١: ٢٤٦).

(٢) رتبة حديث (٢٣٦٤) من كتاب الزهد.

(٣) «مرقاة المفاتيح» (٩/ ١٤٨).

وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يَلْفِي لَهَا بَالًا يَرْفَعُهُ اللَّهُ بِهَا فِي الْحَنَةِ.

(٣) باب ما يكره من الكلام بمنبر ذكر الله

(وإن الرجل ليتكلم بالكلمة) زاد في رواية البخاري «من رضوان الله» (ما يلقى لها) باللام في المصرية والموحدة في الهيدية مثل الأول (بالأ) مثل ما تقدم (يرفعه الله) تعالى (بها في الجنة) ولفظ البخاري: «يرفع الله بها درجات». قال الحافظ^(١): وفي رواية: «يرفعه الله بها درجات» قال ابن عبد البر: الكلمة الأولى هي التي يقولها عند السلطان انجاء، ولا ابن بطلان. بالني أو بالمسي على المسلم، فتكون سبباً لهلاكه، وإن لم يرد القاتل ذلك، لكنها ربما أدت إلى ذلك، فيكتب على القاتل إثمها، والكلمة الثانية هي التي يدفع بها عن المسلم مظلومة، أو يفرج بها عنه كربة، أو ينصر بها مظلوماً، وقد غيره في الأولى. هي الكلمة عند السلطان يرضيه بها فيما يسخط الله. قال ابن النين: هذا هو الغالب. وربما كانت عند غير السلطان ممن يتأثر منه ذلك.

ونقل عن ابن وهب: أن المراد بها التلطف بالسوء والتعشيش ما لم يرد بذلك الجحد لأمر الله في الدين، وقال عاصم: يحتمل أن تكون تلك الكلمة من الحنى والرفث، وأن تكون في التعريض بالمسلم بكبره، أو استخفاف بحق الشؤة أو الشريعة. وإن لم يعتقد ذلك، وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: هي الكلمة التي لا يعرف القاتل حسه من فبحها، قال: يحرم على الإنسان أن يتكلم بما لا يعرف حسه من فبحه، وقال النووي: هذا الحديث خت على حفظ اللسان، فينبغي لمن أراد أن ينطق أن يندبر ما يقول قبل أن ينطق.

(٣) ما يكره - بناء المجهول - من الكلام بمنبر ذكر الله

وفي المشكاة^(٢) برواية الترمذي وابن ماجه عن أم حبيبة مرفوعاً: اكل

(١) فتح الباري (١/٣١١).

(٢) رقم الحديث (٢٣٧٥) من كتاب الدعوات.

٧/١٧٨٨ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عُمَرَ أَنَّهُ

كلام ابن آدم عليه لا به إلا امر بمعروف أو نهى عن منكر أو ذكر الله^(١)
قلت: وذكر الله نعم التلاوة والتعلم والتعصم وعصاها، ويدخل فيه الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر أيضاً، فكنتهما عصا بالذكر اهتماماً لهما، وفي
«العصم» رواية الضرمي وابن السني عن معاذ: «ليس ينحسر أهل الجنة إلا
على ساعة مرت بهم، ولم يذكروا الله تعالى فيها ولو كانت في ذلك كثيرة،
وهي المشكاة»^(٢) برواية الترمذي وفي حاشية عن أبي هريرة مرفوعة: «لا ين
الدنيا سمعون، ولمعون ما فيها إلا ذكر الله وما رآه، وعالم أو متعلم».

٧/١٧٨٨ - (مالك عن زيد بن أسلم) العاذري مؤلف ابن عمر - رضي الله

عنه - زاد في نسخة الزرقاني عند ذلك: عن ابن عمر - رضي الله عنه - وكذا
في بعض النسخ تحصره الآخر، وليس هذه زيادة في النسخ الهندية ولا أكثر
العصرية، وهي وإن كانت صحيحة في نفسها، لكنها ليست بصحيحة في روايتها
بحسب، فإن روايتها مرسلة، قال ابن عبد البر: شككوا دواء يحيى مرسلاً وما
أظنه مرسلاً غيره، وقد وصفه القمني وابن وهب وابن خثام وابن بكير
وغيرهم عن مالك عن زيد بن أسلم عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -
وعمر الصواب، اهـ، كذا في «التوير» وهكذا في «التجريد»^(٣).

وزاد فيمن وصفه عن مالك ابن قاسم ومطرف والنسبي، قال: رويدهم

عن مالك موصولاً، وصاح زيد بن أسلم عن ابن عمر - رضي الله عنهما -
صحيح، اهـ.

قلت: أخرجه البحاري في الطب برواية عبد الله بن يوسف عن مالك

موصولاً، وفي «الكنز» برواية سفيان عن زيد بن أسلم موصولاً (أنه) أي زيد

(١) رقم الحديث (٢١٧٦) في كتاب الرقاق.

(٢) (ص ٢١)

قال: قدم رجلان.....

(قال: قدم رجلان) قال (الروفاقي): قال ابن عبد النبي هما الزيرقان من بدر وعمرو بن الأشعث^(١) بطنان العباء، كذا في «المشيد»، ويقفه البرقي عنه بلفظ يقال: إنهما الزيرقان وعمرو، اهـ.

وهو: المحفوظ في «الفتح»^(٢) ثم نُظف على نسبتهما صريحا، وهو زعم جماعة أنهما الزيرقان، نكس الرائي زائدا بينهما موحدة ساكنة، وبالقاف، واسمه الحصري، وأخذ الزيرقان اسمه، والزيرقان من ألسنة الفراء وهو ابن الزير من بني القيس بن حذاف وعمرو بن الأشعث، واسم الأشعث سنان بن سمير، يجمع مع الزير قال في نكس بن سعد، فهما نيبان فكذا في وفد بني سليم على النبي ﷺ سنة سبع من الهجرة.

واعتمدوا في تعيينهما على ما أحسنه البيهقي في «البرهان» وغيره عن مسلم عن ابن عباس، قال: جلس إلى رسول الله ﷺ الزيرقان بن بدر وعمرو بن الأشعث وقيس بن عديم فخطب الزيرقان، فقال يا رسول الله أنا سيد بني نمر، من مطاع قوم، والنجباء منهم من «نكس» وأنا منهم حقوقيون، وهذا يوم وأنت يا بني عمرو بن الأشعث قتال عمرو، يا أشعث يا معاوية، مانع لحاكم، مضاع في ألسنة^(٣)، فقال الزيرقان: والله يا رسول الله أنت علي مني

(١) كذا في «البرقي» وغيره بالهرواية بين النجاء والاسم، وحسنه في كلام لحافظ الشحية بدر التوفيق، واختلف شرح كلهم في ذلك ألفاظ ذكر كل واحد منها جميع من الشوام، «أولها» قال في «الاستدكار» (٣١٨/٢٧) «البرقي» (٥١/١٧١) «البرقي» بين النجاء والعب، وتحدث في نسخة الشيخ الفارسي (١٢٢٧/١١١) «نيل من».

(٢) فتح الساري (١٢٢٧/١١١)

(٣) كذا في «الفتح» و«البرقي» وهي «البرقانة» بدل مطاع بن أشعث، اهـ «شرا» فله «م» «الاستدكار» (٣١٨/٢٧) «مطاع» في ماوه، وهي نسبت النوطا لأبائنا (٣٨٢/٢١) «مطاع» في عشرته، وهي «مكة» الخ (٩٨/١٢) «مطاع» في أدب خطا ساني.

غير ما قال، وما منه أن شكلم إلا الحسد، فقال عمرو: أنا أحسدك؟ والله يا رسول الله! إنه لثيم الحائ، حديث الحائ، أحسن التوائد، مضجع في العسيرة، والله يا رسول الله صدقت في الأولى، وما كذبت في الآخرة، ولكني رجل إذا رجعت، قلت أحسن ما سلعت، ولا غشيت، قلت أفرح ما وجدت. فقال النبي ﷺ: إن من البيان سحراً.

وأخرجه البخاري من حديث أبي بكره قال: لما عند النبي ﷺ، فقدم عليه وفد بني تميم، عليهم قيس بن عاصم والزريقان وعمرو بن الأهميم^(١)، فقال النبي ﷺ: نعمرو: ما تقول في الزريقان؟ فذكر نحوه، وهذا لا يلزم منه أن يكون الزريقان وعمرو هما المراد بحديث ابن عمر - رضي الله عنه -، فإن المكلم هو عمرو بن الأهميم^(٢) وحده، وكان كلامه في مراجعتي للبرقة، فلا يصح سبب الخطبة إليهما إلا مجزأ، اهـ.

وما ذكره الحافظ من رواية (النهج)، حكاه القاري^(٣) عن الثوري يلدون أنه إلى البيهقي، وزاد في كلام عمرو الثاني: فقال عمرو: أنا أحسدك؟ فوافقه بذلك، فيه الخار، حديث الحائ، طيب العطر، حمن أولاد، مضجع في الغيرة، اهـ.

وفي «النهج»^(٤): فكان عمرو أي في الأولى: إنه شديد المعارضة، مانع لحائيه، مطاع في أهليه، وذكر في الثانية، والله يا رسول الله فيه ثلثيم الحائ، حديث الحائ، أحسن التوائد مضجع في العسيرة.

(١) لوثة الأهميم هكذا في نسخة المدينة لأفتح الجاري، وفي الحاشية: الأهميم.

(٢) معرفة الحقائق: (٩/١٣١).

(٣) نسخة القاري: (١١/٩٨).

مِنَ الْمَشْرِقِ فَخَفِيفًا. فَعَجِبَ النَّاسُ لِبَيَانِهِمَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«إِنَّ مِنْ أَلْيَانِ سَحَرٍ» أَوْ قَالَ «إِنَّ بَعْضَ الْبَيَانِ لِسِحْرٌ».

أخرجه البخاري في: ٧٦ - كتاب الغيب، ٥١ - باب من البيان سحر.

(من) جهة (المشرق) قال المبني: أراد به مشرق المدينة، وهو طرف
تعدد، أي: وقال الحافظ: من جهة المشرق، وكانت مكنتي بني نعيم من جهة
العراق، وهي في شرقي المدينة. هـ

(فخفيفاً) قال القاري: أي بكلمات محسنات جامعة للاغاة وواقعة صالحة
(فعجب الناس لبيانهما) فقال رسول الله ﷺ: إن من البيان (للبهيف)، أي بعض
منه (للسحر) أو (لنشت) من الراوي، وفي بعض النسخ المصرية «أو قال» (إن
بعض البيان سحر)، هكذا ياشتك في البخاري من رواية عبد الله بن يوسف عن
مالك. ومعنى كيهما متعدد، فالشتك في اللفظ فقط لغاية الاستنباط من الرواة
في ضبط ألفاظ الروايات.

قال الحافظ^(١): قال الخطابي: البيان اثنان أحدهما ما نفع به الزبائن
عن السراداي، وجه كان، ولا حرج ما دخلته صنعتة بعثت بروق المسامعين،
ويستميل قلوبهم، وهو الذي يشبه بالسحر، إذا غلب الغيوب، وغلب على
النفس حتى يحول شيء عن حقيقته، وهذا إذا صرف إلى الحق بمدح، وإذا
صرف إلى الباطل بدم، قال: فعلى هذا الذي يشبه بالسحر منه هو المذموم.

ونعقب بأنه لا مانع من تسمية الآخر سحراً، لأن السحر يطلق على
الاستمالة، وقد حمل بعضهم الحديث على المدح والبحث على تحسين الكلام،
وتحجير الألفاظ، وهذا واضح إن صح أن الحديث ورد في قصة عمرو بن
الأميم، وحمله بعضهم على الفهم لمن تصح في الكلام وتكلف لتحسينه وصرف
الشيء عن ظاهره، فشيء بالسحر الذي هو تحييل لغير حقيقة، وإلى هذا أشار

(١) فتح الباري، (١/١٠٦)

الإمام مالك - رضي الله عنه - حيث أدخل هذا الحديث في «الموطأ» في «باب ما يكره من الكلام بغير ذكر الله». هـ

قلت: وعينه حملة أبو داود إذ ترجم على الحديث «باب ما جاء في التشديد في الكلام»^(١) وأخرج فيه حديث: «باب رواية الفعني عن مالك»، ثم ذكر في «باب الشعر»^(٢) حديث حماد بن عمار عن عبد الله بن مريدة عن أبيه عن جده مرمرعاً: «إن من البيان سحراً» وإن من العلم جهلاً. وإن من الشعر حكماً. وإن من القول عيالاً» فقال صعصعة بن صوحان: صدق بي الله ﷻ، أما قوله: «إن من البيان سحراً» فالرجح يكون عليه الخبر، وهو ألحن بالحجج من صاحب الحق. فيصح انقום بيانه، فلهذه بالحق

قال الحافظ^(٣)، وتفسير صعصعة يأيد ذلك، أي حملة على الذم، وجمعه على هذا صحيح، لكنه لا يمنع حملة على المعنى الآخر، إذا كان في تبيين الحق، وهذا حزم ابن العربي وعبد من فضلاء المالكية، قال ابن بطال: أحسن ما يقال في هذا: إن هذا الحديث ليس ذماً للبيان كله، ولا مدحاً لقوته: من البيان، فأني ملغطة «من» التي الغنيمية. قال: وكيف يدم البيان، وقد امتن الله به على عبده، حيث قال: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾^(٤) قال الحافظ: والذي يظهر أن المراد بالبيان في الآية المعنى الأول الذي نه عليه الخطابي، لا خصوص ما نحن فيه، هـ.

قال الزرقاني^(٥): قال الباقى وابن عبد البر: قال قوم: خرج هذا مخرج

(١) مسر أبو داود: (٤/١٣٢٠).

(٢) (٤/٢٣٦) ج (١٢/٥٠).

(٣) متع الدار: (١٠/٥٤٠).

(٤) المرح الورقاني: (٤/٤٠٤).

٨/١٧٨٩ - وَحَدَّثَنِي مَا يَكُ أَتَى بِلَغَاءٍ أَنَّهُ عَجِبْتُ لِمَنْ مَرَّ بِمَنْ
قَدْ يَقُولُ: لَا تُكْثِرُوا الْكَلَامَ بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ فَتَقْسُوا قُلُوبَكُمْ. عَوْنُ
الْقَلْبِ الْقَاسِي بَعِيدٌ مِنَ اللَّهِ.....

لأنه أطلق عليه سحراً وهو مدفوع، وإلا هذا حديث فائقة من أصحاب
مالك صحيحين بأنه أدخله فيما يكره من الكلام، وقال قوم: خرج مخرج
المدح، لأن الله تعالى استخبر به علي عبداً ﴿يَا عَلِيُّ أَتَقْنَى﴾ قلته
المتن ﴿يَا﴾ وإنما جئت سحراً لعلته فالتص منها إليه.

وقال ابن العربي وغيره: حمله على الأول صحيح، لكن لا يمنع حمله
على الثاني إذا كان من تبيين الحق، وروى أن رجلاً كتب إلى عمر بن
عبد العزيز حاجة كان يشغل عليه بسماطه بها فاستجاب فيه بالكلام، فأجزمها
له، ثم قال: هذا هو شعر الجلال، قل لي عند لي: ما هذا الحديث صير
أشبه في الناس إذا سمعوا كلاماً يوجبهم، قالوا: إن من أيتك سحرًا هـ

٨/١٧٨٩ - (مالك أنه بلغه) وبأني الجزء الأول من مرهوعاً عن نينا بن
(أن عيسى بن مريم) على بينا وعليه الصلاة والسلام (كان يقول: لا تكثروا)
حسم أوله من الإكثار، (الكلام بغیر ذکر الله) عز سمع (فتقسوا) سصب الوار
حواياً الشهي، ومعنى السبابة ظاهرة، وكذا قوله: ﴿لَا تُكْثِرُوا﴾ عن سماع الحق،
والميل إلى مخالطة الخلق، وقوله: الحشية، وعدم الخشوع والسكاء، وعثرة
الغفلة، كذا في النسخة، (قلوبكم) بالرفع على تفاعلية، أي فلا يتعها عظة
ولا يؤثر فيها شيء من التلاوة والتدكير.

قال الباجي^(١) يريد أن كثرة الكلام بغير ذكر الله تكون لغواً، وإن كان
معها مدح، فقد يكون فيه المحذور، ولعلنا عليه ما تقسو به القلوب هـ
(فإن القلب القاسي بعيد من الله) قال الباجي: بعيد من رحمة الله هـ

(١) قوله: التلاوة: لا شيء منه سوا: تعامى وتبعد

(٢) السقي: (٧/٣٦٩).

وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ. وَلَا تَنْظُرُوا فِي ذُنُوبِ النَّاسِ كَأَنَّكُمْ أَرَبَابٌ.
وَانْظُرُوا فِي ذُنُوبِكُمْ كَأَنَّكُمْ عِبِيدٌ. فَإِنَّمَا النَّاسُ مُبْتَغَىٰ وَمُعَافَىٰ.
فَارْحَمُوا أَهْلَ الْبَلَاءِ.....

ثالث: أولاً يحصل له التقرب إليه عز اسمه العشار إليه في حديث البخاري «إنا تقرب العبد إلى شبراً، تقرب إليه ذراعاً الحديث، وهذا المقدر ورد مرفوعاً إلى النبي ﷺ أخرجه الترمذي^(١) بطريقين إلى عبد الله بن دينار عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تكثر الكلام بعير ذكر الله، فإن كثرة الكلام يضر ذكر الله فسوء القلب، وإن أبعد الناس من الله القلب القاسي» (ولكن لا تعلمون) ذلك، أي لا تعلمون شاعة الكلام بغير ذكر عز اسمه وسوء عاقبة ذلك.

(ولا تنظروا في ذنوب الناس) وترونها (كأنكم أرباب) جمع رب، قال الباجي: يريد أن العبد لا ينظر في عيوب غيره، لأنه لا يشد على حسنها ولا يعاقب على سيئها، وإنما ينظر فيها ربه الذي أمره ونهاه فينبه على حسنها ويماقبه على سيئها (وانظروا) أي تنفي لكم أن تنظروا (في ذنوبكم كأنكم عبيد) الذين يخافون اطلاع ساداتهم على ذنوبهم فيحذرون منها، وفي المحلى: قول: كأنكم أرباب، أي متكبرين محبين، وقوله: «كأنكم عبيد» أي متواضعين متخشعين، اهـ.

قال الباجي: فإن العبد ينظر في عيوب نفسه ليصلح منها ما فسد، ويتوب منها عما فرط، اهـ. وفي «المشكاة» رواية البيهقي في «الشعب» عن أبي هريرة - رضي الله عنه - في وصاياه ﷺ، وقال فيها: «ليحذرك عن الناس ما تعلم من نفسك» (فإنما الناس) بعضهم (مبتلى) بالذنوب أو العاهات والمصائب، (و) بعضهم (معافى) منها بناء المجهول.

(فارحموا أهل البلاء) من الذنوب بنحو النعماء برفعه عنهم، وعدم النظر

(١) سنن الترمذي (١/١٠٧) رقم الحديث (٢٤٦١).

وَأَحْمَدُوا اللَّهَ عَلَى الْعَاقِبَةِ.

مرسل - وقد وصله العلامة بن عبد الرحمن بن يعقوب، عن أبيه، عن أبي هريرة، أخرجه مسلم في ١٥٠ - كتاب البر والصلة والآداب، ٢٠ - باب تحريم العينة، حديث ٧٠.

إلى تنبيه وجنكهم بها، وعطوهم شين ورفق، كذا في «الترغيب»^(١)، وهذا إذا كانوا أهل السلا، من الذنوب، وإن كانوا أهل ملاء ملاء فباعانهم في دفعها بالسداواة واختاير وغيرها، وهي الحديث المشهور على الآلة: «رحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء» ذكره صاحب «المشكاة»^(٢) برواية أبي داود والترمذي وغيرهما عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - (وأحمدوا الله) عز وجل (على العاقبة) أي على عاقبتكم منها، فإن الحمد على ذلك بعاقبه من ذلك الجلاء.

قال القاضي^(٣) - إنساني مبتلى أي المذنب، ومعاني منها أي من الذنوب، وقوله: «فأرحموا أهل الديار يريد من امتنع بالذنوب، وأحمدوا الله على العافية أي من الذنوب، فإنكم تغفل به عصمتها، ويحتمل أن يريد به غير ذلك من أنواع الجلاء من الأمراض والعافية وغيرها، والمصافاة منها بالصحة والغنى عن الناس - الخ.

وهي «المشكاة»^(٤) برواية الترمذي عن عبيد الله بن محضن مرفوعاً ممن أصبح منكم أمناً في مربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا بعذاً غيرهما، وفي «الحصن»: «من رأى مبتلى فقال - الحمد لله الذي

(١) «شرح الزرقاني» (١/٢٠٤).

(٢) «مشكاة المصابيح» رقم الحديث (٢٩٦٩)، كتاب الأدب، ومصنف ابن أبي شيبة، (١/١١٨: ١٣٠ - ١٩٣).

(٣) انظر «الشرح» (٧/٣١٦).

(٤) «مشكاة المصابيح» (٥: ٩٦) في كتاب الرقائق.

٩/١٧٩٠ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ

النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تُرْسِلُ إِلَيَّ بَعْضَ أَهْلِهَا بَعْدَ الْعَشَاءِ فَتَقُولُ: أَلَا تُرِيدُونَ الْكِتَابَ؟

عافاني مما ابتلاك به وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلاً ثم بعثه ذلك البلاء - وفي «هامشه» زاد في «المشكاة» ما لا بأس به - رواه الترمذي عن أبي هريرة، وحسن إسناده، وعن عمر - رضي الله عنه - بعثه ورضعته، وابن حجة عن ابن عمر - رضي الله عنه - والطبراني في «الأوسط» عن ابن عمرو «الواو» اهـ.

وفي «المشرف» - إذا رأى أحدكم يأخيه بلاءً فليحمد الله ولا يُسمعه ذلك، ابن النجار عن جابر - قال الشيخ التهانوتي: البلاء بعم النسيوى، كالمرض والبؤس، والذنب من الذنوب، وعدم الإسماع، لئلا يُعزبه ذلك.

٩/١٧٩٠ - (مالك أنه بلغه أن عائشة) أم المؤمنين (زوج النبي ﷺ) كانت

ترسل بضم أوله من الإرسال، والمفعول محذوف أي ترسل قاصداً (إلى بعض أهلها) قال صاحب «المحلى»: هو ابن أخته عروة، بيته رواية عبد الرزاق الأتية قريباً (بعد العشاء) بتعريف المهمة والمفوضية المفتوحين أي العشاء (فتقول: ألا تريدون) بضم أوله من الإراحة (الكتاب؟) بضم الكاف وتشديد القوفية، أي الملائكة التي تكتب صحائف الأعمال، وفي «المحلى»: روى عبد الرزاق عن عروة: كنت أحدث بعد العشاء الآخرة، فنادتني عائشة ألا تريح كما^(١) منك أنه ﷺ قال: «لا تنام قبلها، ويكره الحديث بعدها» اهـ.

قال الزرقاني^(٢): قال أبو عبد الملك أروأث بذلك - والله أعلم - أصحاب الشغل، لأنها كارهة، لأعمال ابن آدم السيئة، فإذا تركها فقد أراحها من كرهاها، وأم الملائكة الذين عن اليمين، فهم يسرون بعمل ابن آدم نصائح، فلا تعود الإراحة عليهم، اهـ.

(١) كنا في الأصل، والظاهر كانتك، اهـ شرح.

(٢) شرح الزرقاني، (١/٥٠٤).

(٤) باب ما جاء في الغيبة

١٧٩١/١٠ - حدثني مالك عن الوليد بن عبد الله بن ضبابة:
 أَنَّ الْمُطَّلِبَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ

(٤) ما جاء في الغيبة

قال القاري^(١): الغيبة بكسر الغين أن تذكر أخاك بما يكره في الغيبة
 بالفتح بشرط أن يكون ذلك موجوداً ولا فهو بهتان. اهـ. وسيأتي تفسير الغيبة
 من قوله **بِحَقِّ نَصٍّ**.

١٧٩١/١٠ - (مالك عن الوليد بن عبد الله بن ضبابة) المدني، قال ابن
 عبد البر في «التجريد»^(٢): له حديث واحد، وذكر الحافظ في «التعجيل»^(٣): لم
 يترجم ابن عبد البر للوليد هذا الذي روى عنه مالك، وأما ابن الحذاء فقال
 في «رجال نموطاً»: هو أخو عمارة، قال. ولم يقع ذكره في «تاريخ البخاري»،
 قال الحافظ: ولا في «كتاب ابن أبي حاتم»، ولكن ذكره ابن حبان في «الطبقة
 الثالثة» من «الثقات»، ولم يزد فيه على ما في «نموطاً»، ولم يذكر له شيئاً
 سوى «المطلب»، ولا روياً عنه غير ذلك. وكأنه أصغر من عمارة، فإن عمارة
 المذكور في التابعين. له سمع من جابر، اهـ.

قلت: وذكره السيرافي في «الإسعاف»^(٤) ولم يزد على أنه قال: الوليد بن
 عبد الله بن ضبابة عن المطلب، وعنه ما ثبت بحديث مرسل في الغيبة، اهـ. قال
 الزرقاني^(٥): وكفى برواية مالك عنه وثيقاً.

(أَنَّ الْمُطَّلِبَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ) هكذا في نسخة الباجي.

(١) إرفاء الغفابيع (١/٢٤٥).

(٢) (ص ٢٠٣)، وانظر «الاستذكار» (٢٧١/٣٢٦).

(٣) «تعجيل الغفلة» (١١٠٤).

(٤) (ص ٢٨٠).

(٥) «شرح الزرقاني» (١/٥٢٠).

المخرومي
.....

والنحرية، والنسوية، وهو وإن كان غلطاً في نفسه، لكن رواية يحيى هكذا.
يحيى بتفسير حوطب، وفي غيرها من النسخ المصرية بدلاً حطب، رصطه
الرواسي بنح اسمعائيل بنه، وإن كانت، وهو وإن كان صحيحاً في نفسه،
لكنه ليس رواه يحيى، بل يحيى أن يكتب في الكتاب الأول.

قال ابن عبد البر في "المجرب" هكذا قال يحيى، ابن حوطب، وإن
هو ابن حوطب، كذا قال جمهور الرواة عن مالك.

وقال السيوطي في "السور"، ويروى الرواة في "قال ابن عبد البر: هكذا
قال يحيى، ابن حوطب، وإنما هو ابن حوطب، كذا قال ابن عباس بن
وعب وابن بكير والنعماني وغيرهم، وهو الصحيح، فلهذا.

ورفع في النسخ الهدية السديف أكثر من هذا، واحتفظت النسخ الهدية
في ذلك، ولكنها تحريف من السبع، والقواب في رواية يحيى ابن حوطب،
ولا يدع عليه أن ما يحيى بعض النسخ الهدية ابن حوطب بالحاء المعجمة،
فإنه الهدية تحريف من صاحب لا أصل له.

(المخرومي) قال: تحذف في "التبذير" ^(١) مطاب بن عبد الله بن
ابن طاب، بن حوطب، بن الحارث، المخرومي، وقيل: يسقط الهمزة، في نسخة،
وقيل: يفتح، لأن، ثم سقط الكلام على موحه، وتلايد، وعلى أنه مع فهو
أو أبي، وقال في "الشريب" ^(٢) حذف كثير الناس بالز، ابن

(١) يحيى (٢٥٢).

(٢) الشريب الحارثية (يحيى) ١٧٩، شرح ابن أبي (١٥١/١٥٢)، ومصر: دار الكتب (١٩٧٦)، ٣٢٦.

(٣) تبذير الهدية (١٠١/١٧٨).

(٤) الشريب الهدية (١٠١/٢٥١).

قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنْ كَانَ حَتًّا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِيَّاهُ قُلْتُ
بِاضْلًا.....

نُولا أَنْ يَهِيَ قِصْرًا؟ قَالَ يَهِيَ أَخِي يُرِي: «تَغْتَنِيهَا بِأَعْرَضَةٍ» الْحَدِيثُ، وَرَوَاهُ
الْبَيْهَقِيُّ فِي «الشَّعْبَةِ» ابْنُ مَرْثُومٍ وَغَيْرُهُمَا عَنْ عَدِيشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ مَعَهُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَجِئْتُ امْرَأَةً طَوِيلَةَ الذَّنْبِلِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ لَطَوِيلَةُ
الذَّنْبِلِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نَفِطْلِي» فَفَطَلْتُ بَضْعَةَ لَحْمٍ.

وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، الْمَدَنِيُّ فِي «الْمَحْاضِرَةِ» عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَتْ الْعَرَبُ
يَعْبُدُونَ بَعْضُهُمْ بِمَعْنَى «الْأَمَانَةِ»، وَكَانَ مَعَ أَبِي بَكْرٍ وَغَيْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
رَجُلٌ يَحْدِثُهُمَا، هَامَةً، فَاسْتَبَقَا، وَلَمْ يَهْبِئَا بَعْضُهُمَا لِبَعْضٍ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا لَنُؤُومٌ،
فَأَبْقَصَهُ، فَقَالَ: إِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَهُ: إِنْ أُنَا بَكْرٍ وَغَيْرُ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا، يَفْرُغُكَ السَّلَامُ وَيَسْتَأْذِنُ؟ فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَتَدْعُو جَدَّاهُ» فَقَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ مَايَ شَيْءٍ اسْتَدْعَانِي؟ قَالَ: «اسْمِعْ أَخِيكُمَا، وَالَّذِي بَعْضِي بَيْنَهُمَا إِنْ لَأَرَى
لِحَبْسِهِ بَيْنَ ثَنَائِكُمَا» فَقَالَ: اسْتَغْفِرُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «مُرَاهُ» فَلْيَسْتَغْفِرْ
لَكَذَا، رِيسُ السُّوْطِيِّ فِي الرُّوَايَاتِ، يَعْصِي ذَلِكَ.

وَذَكَرَ بِرَوَايَةِ ابْنِ مَرْثُومٍ وَابْنِ بَيْهَقٍ^(١) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَخَالِصٍ، فَقَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَنِيهِ أَشَدُّ مِنَ الزَّنَاءِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ الْعَيْنَةُ أَشَدُّ مِنَ
الزَّنَاءِ؟ قَالَ: إِنْ لَرَجُلٍ يَرْتَدِّي عِيُوبَ عِيُوبِ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَإِنْ صَاحِبُ الْغَيْبَةِ لَا
يَعْتَرُ لَهُ حَتَّى يَنْتَرِجَاهُ «صَاحِبُهُ» وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِسَدِّ صَحِيفٍ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا:
«كَفَّارَةُ الْعَيْنَةِ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لِمَنْ لَعَنَهُ»

(قَالَ) الرَّجُلُ الْمَذْكُورُ (يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنْ) وَحَسْبِي (كَانَ) الَّذِي (لَهُ) (أَخْفَاءُ)
يَأْنِ كَانَ هَذَا «تَوْصِفُ سَوْخُودًا» بِهِ (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) زَادَ فِي رَوَايَةِ سَلَمٍ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ: «إِنْ كَانَ فِيهِ عَدُوٌّ فَقَدْ اغْتَنِيَهُ» كَمَا نَقِمْ قَرِيبًا (إِذَا قُلْتُ بِاضْلًا) أَيِ ثُمَّ

(١) شَاهِي الْأَمَلِ وَعَلِ الصُّوَابِ: بِأَنَّكَ الْإِدَامِ، أَيْ: هُنَا

(٢) انْظُرْ: «مَشْكَاةَ الْمَصَابِيحِ» (٣/١٣٦٩).

(٥) باب ما جاء فيما يخاف من اللسان

قلت: ومنه حديث ذي الدين، وترجم البخاري في صحيحه^(١) «باب ما يجوز من اغتيال أهل الفساد» وذكر فيه حديث^(٢): «بئس أخو الحشيرة»، وفي «المعلل» عن «الدر المختار»^(٣): «لو ذكر مساوئ أخيه على وجه الاهتمام لا يكون غيبة، إنما الغيبة أن يذكر على وجه الغضب والنسب» اهـ.

قال الباجي^(٤): من قاله في محدث ثلثا يقول على النبي ﷺ، وفي شاهد ليرد باطل شهادته، أو في منحل ليصرف كيده وأقاربه عن الناس، ويحذر منه من يفتخر به، وليس هذا من الغيبة، بل هو حق أمره الله تعالى أن يقوم به، وقال عيسى بن دينار في «الغنية»: لا غيبة في ثلاثة: إمام جائر، وفاسق معلن بفسقه، وصاحب بدعة، اهـ.

قال الزرقاني^(٥): قال ابن عبد البر: ليس هذا الحديث عند القميين في «الموطأ» وهو عنده في الزوائد، وهو آخر حديث في كتاب اجتماع في «موطأ» ابن بكير، وهو يدخل في التفسير المستند، اهـ.

(٥) ما جاء فيما يخاف - بئس المجهول - من اللسان

وترجم عليه البخاري في صحيحه «باب حفظ الناس»، وفي «المشكاة»^(٦) عن سفيان بن عبد الله الثوري قلت: يا رسول الله ما أخوف ما تخاف عليّ؟ قال: فأخذ بلسان نفسه، وقال: وهذا، رواه الترمذي وصححه، اهـ.

(١) صحيح البخاري: كتاب الأدب.

(٢) رقم الحديث: (٦٠٥٤).

(٣) (٦٧٤/٩).

(٤) «المطهر» (٣١٢/٧).

(٥) شرح الزرقاني: (٤١٥/٤).

(٦) رقم الحديث: (٤٨٤٣) في كتاب الأدب.

١١/١٧٩٢ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَقَّاهُ اللَّهُ شَرَّ اثْنَيْنِ وَلَجَّ الْجَنَّةَ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا تُخَيِّرْنَا.....»

١١/١٧٩٢ - (مالك عن زيد بن أسلم) العبدوي (عن عطاء بن يسار) مرسلاً بلا خلاف أعلمه عن مالك، قاله أبو عمر، ورواه البخاري^(١) والترمذي مرسلاً عن سهل بن سعد، والعسكري وابن عبد البر وغيرهما عن جابر، والترمذي وابن حبان والحاكم عن أبي هريرة، والبيهقي وابن عبد البر والديلمي عن أنس، وجاء أيضاً عن أبي موسى، كلهم بمعناه، كذا في «الزرقاني»^(٢)، وفي «التنوير»^(٣): قال ابن عبد البر: ورد معناه متصلاً من حديث جابر وسهل بن سعد وأبي موسى وأبي هريرة، اهـ.

قلت: أخرجه البخاري عن أبي حازم عن سهل بن سعد عن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ يَضْمَنْ لِي مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ أَضْمَنْ لَهُ الْجَنَّةَ» (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ وَقَّاهُ اللَّهُ أَيَّ حِفْظِهِ اللَّهُ «شَرَّ اثْنَيْنِ وَلَجَّ» بِالْوَارِ وَالْإِلَامِ الْمُقْتَرَحَتَيْنِ أَيَّ دَخَلَ «الْجَنَّةَ» مَعَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ أَوْ بِغَيْرِ عَذَابٍ.

قال الباسمي^(٤): قال ذلك ﷺ على معنى التحذير لأمنه من شرهما، ويحتمل - والله أعلم - أن يريد به اعتبارهما في معرفة ذلك (فقال رجل) من الحاضرين: (يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا تَخَيِّرْنَا) بلفظ النهي، هكذا في نسخة «التنوير» ونسخة الشرح من «الزرقاني» و«التنوير»، وفي غيرهما في جميع النسخ الهندية والمصرية من المتن والشروح بلفظ «أَلَا تَخَيِّرُنَا» بهمزة الاستفهام على سبيل النقص، وعليها مني شيخنا في «المصغى».

والمعجب أنهم صرحوا بأن رواية يعنى بلفظ النهي، ومع ذلك تفاوتت

(١) أخرجه البخاري مرسلاً في كتاب الترقاق ٨١ - باب حفظ اللسان (٣٣).

(٢) شرح الزرقاني، ١/٤٠٦.

(٣) تنوير الحوائك (ص ٧١١).

(٤) المصغى، ٧/٣١٢.

الشيخ على لفظ: «ألا فأنصوب في رواية يحيى النسي، ولذا اخترته في المس- ويؤيده أيضاً ذهاب الرجب في التمرة الرابعة هناك ذلك كما سيأتي، لأنه أن كلامه استدعاء للإخبار كان حقه أن ينتظر إخباره بشيء، ويؤيده أيضاً ما سيأتي من قوله: فأسكنه رجب، لأن النهي عن الإخبار أقرب إلى الإسكات من الاستدعاء بالإخبار.

قال ابن عبد البر في «التحريد»^(١): هكذا قال يحيى في هذا الحديث، «لا تخبرنا» على لفظ النهي ثلاث مرات، وأعاد الكلام أربع مرات، وتابعه ابن القاسم على لفظ: «لا تخبرنا» على النهي، إلا أن إعادة الكلام عنده ثلاث مرات، وقال الفعيني فيه: «ألا تخبرنا» على لفظ التعريض والإغراء والحث، واللفظ عنده معاً ثلاث مرات، وكلامه قال: ما بين لحييه وما بين رجليه ثلاث مرات، اهـ. وهكذا نقل السيوطي والبرقاني كلام ابن عبد البر.

قال لاجي، هكذا رواه يحيى بن يحيى وابن القاسم، وروى الفعيني «ألا تخبرنا» على معنى استدعاء الخبر، قال ابن حبيب «بمعنى رواية يحيى حتى إذا أخبرهم بفنك أن يثقل عليهم الاحتراس صلب، ورجع إذا سكنت أن يوفقوا لعمل.

لأنه النسخي^(٢): يحمل عندي أن يريد بذلك أن يحسك عنهم حتى يقولوا ما يظهر لهم في ذلك، ففعله أن يوجد منهم صواب، هذا، وإسكات الرجل له عن إعادة كلامه رجاء أن يخبره السي بشيء بصواب ذلك، ويؤمن لهم وجهه، فينتهوا إليه، يأخذوا به، ويخوف أن يمنع من ذلك جواب هذا الرجل الذي تكرر جوابه، اهـ.

(١) (ب: ١٤٨).

(٢) «المنظر» (٧/٣١٢).

فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ عَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُغَالٍ مِثْلَ مُغَالِهِ
 الْأَوَّلَى. فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: لَا تُخَيِّرُنِي بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفُسْكَكَ
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ أُيْضًا. فَقَالَ
 الرَّجُلُ: لَا تُخَيِّرُنِي بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ
 أُيْضًا ثُمَّ ذَهَبَ الرَّجُلُ بِفَوْقِ مِثْلِ مُغَالِهِ الْأَوَّلَى.....

والأوجه عندي أن مع الرجل عن الإحصار خوف أن يتكلموا على الترمذي
 من اثنين فقط، فهذا من قبيل حديث أنس في قصة معاذ، إذ قال لـ
 رسول الله ﷺ: ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ
 من فإيه إلا حرمه الله على النار قال: يا رسول الله لا أحبر به الناس
 فيسبوني، قال: إذا تكلموا، كذا في المشكاة^(١) برواية التبخين، وضرب
 عمر - رضي الله عنه - ثأره يومه حتى غر لأمته، وقد أرسله رسول الله ﷺ
 لتعليه سرورة.

(فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ عَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) مرة ثانية افعال (زاد في
 النسخ الهندية (ذلك أيضاً) وليس هذا في النسخ المصرية (مثل مقاله الأولى) من
 قوله: (فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ عَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) مرة ثانية (لا تخبرنا
 يا رسول الله) بالنهي عن الصواب في رواية (فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) مرة ثانية
 أيضاً (ثم قال رسول الله ﷺ) مرة ثانية (مثل ذلك أيضاً) أي الكلام المذكور
 (فقال الرجل) مرة ثانية أيضاً (لا تخبرنا يا رسول الله) ثم قال رسول الله ﷺ
 مرة رابعة (مثل ذلك أيضاً ثم ذهب الرجل) في المرة الرابعة وهو يشعشع مثل
 مقاله الأولى) أي لا تخبرنا، هكذا في جميع النسخ الهندية والمصرية من
 مقاله ﷺ أربع مرات، ونقدم في كلام ابن عبد البر اختلاف الرواة في تكرار
 هذا اللفظ

(١) مشكاة المصابيح (٢٥) في كتاب الإيمان.

عَاشَتْكَ رَجُلِي إِلَى جَانِبِ ٥٠ قَالَ وَمَوْلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: مَنْ وَفَاةَ اللَّهِ نَزَرَ
ثَلَاثِينَ وَأَنْجَحَ الْآخَرَةَ مَا دُونَ الْخَيْرِ وَمَا بَيْنَ رَجُلِيهِ مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا
بَيْنَ رَجُلِيهِ مَا تَسِ لَحْيُهُ وَمَا بَيْنَ رَجُلِيهِ ٥١

(فَأَمْسَكَ رَجُلٌ إِلَى جَنْبِهِ) تَهَيَّأَ لَهُ يَدُهُ فَمَا يَرَاهُ مِنَ الْإِخْلَاصِ وَتَرْكِهِ كَذَا
فِي الْإِخْلَاقِ فَإِنَّهُ إِذَا رَمَاهُ أَنْ يَحْمِلَهُ النَّاسُ يَفُوزُ عَلَى مَا تَقْدِمُ مِنَ الْبَاجِي (فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) قَالَ صَاحِبُ الْمَحَالِي فِي الشَّرْحِ الرَّابِعَةِ إِذَا

قَالَ: وَجَاهُ الْمَسَاقِ فِي الدُّرَةِ الْخَالِصَةِ (مَنْ وَفَاةَ اللَّهِ شَرُّ النَّاسِ وَلَوْ
سَحَّحَتْ أَيْ دَخَلَ فِيهِ) فَالْحَقُّ لَمْ يَكُنْ لِأَنْبِيَاءِ الْمُسْكِينِ مَقُودًا (مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ) نَجْحُ
الْعِلْمِ وَمُسْكُونُ الدُّرَةِ السَّهْمَةُ وَالْمُحْدِثِينَ: هَذَا الْعِلْمَانِ فِي حَاسِي النِّفَمِ الْإِلَهَانِ
بِهِتَ عَابِيهِمَا الْأَمْرُ وَبِهِتَ الْمَعْنَى: قَالَ الصَّاحِبُ: يَدْخُلُ بَيْنَ لَحْيَيْهِ
لَأَعْلَى: وَانْقَرَصَ وَالْعِلْمُ وَالصَّكْرَةُ إِذَا

قَالَ: بِرِطَامٍ أَيْ دَرَاهِمٍ أَوْ صَفْحَةٍ إِذَا أَمْرًا هَذَا الْكَلَامُ: وَهُوَ شَرْحُ سَاعَةِ
الشَّرْحِ (وَمَا بَيْنَ رَجُلِيهِ) وَالْمَعْنَى: الْفَرْجُ: قَالَ الصَّاحِبُ: قَالَ أَكْبَرُ الْأَشْيَاءِ لَكُنْ
عَلَى فَرْجِهِ: وَفِي الْمَشْكُوكَةِ^(١) بَرُوذَةُ الشَّرْحِ وَأَنْ سَاجِدًا مِنْ أَيْ دَرِيَّةٍ وَرَمَاهُ
الْمَعْنَى: مَا أَشْرَفَ مِنْ دَخَلَ النَّاسُ الْفَرْجَ الْأَعْوَدَ الْخَلْمَ وَالْفَرْجُ ٥٢

(مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رَجُلِيهِ: مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رَجُلِيهِ) مَعْنَاهُ فِي أَكْبَرِ
النَّجْحِ الْعَصْرَةُ بَدُونِ وَرِثَةِ الْعَقْدِ حَرَمُ مَوْلَاهُ وَمَا دُونَ لَحْيَيْهِ: وَزَانِمَا فِي الشَّرْحِ
الْمَعْنَى: فِي الْعَمِّ مَعْبُودٍ وَالْأَوَّلُ: الْفَرْجُ حَرَمُهُ: وَفِيهِ فِي الْكَلَامِ مَنْ عَيْدَ الشَّرْحِ
الْمَعْنَى: كَلِمَةُ الْفَرْجِ ذَكَرَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَلَفْظُ الْفَرْجِ بَرُوذَةُ مَعْنَى
مَوْجُودًا ٥٣ بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رَجُلِيهِ أَمْسَكَ تَعَالَى

قَالَ الصَّاحِبُ^(٢) مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ حَسْبُ عَصَاكَ فِي حَاسِي الْعَمِّ: رَأْسُ دَسَا

(١) الشَّوْخُ الْفَرْجِي (١٥٦: ١٦)

(٢) مَعْنَى الصَّاحِبِ (١٨٣)

(٣) الشَّوْخُ الْفَرْجِي (١٥٦: ١٦)

١٧٩٣/١٢ - وحققني مالك عن زيد بن أسلم، عن أبيه، أن
عمر بن الخطاب دخل على أبي بكر الصديق وهو يجيد لسانه، فقال له
عمر: مه، غفر الله لك، فقال أبو بكر: إن هذا أوزدي الخوار.

بينهما اللسان وبعد يوم الرجعين المرح، وقال العاددي: العراء بعد يوم اللجين
الشم، قال: فيناول الأقوال والأكل والشرب وسائر ما يذوقه الناس من الفعل،
قال: وهو تحفظ من ذلك أين من الشر كنه، لأنه لم يبق إلا السمع والبصر،
كذا قال، وخفي عليه أنه بقي الطلح باليد.

رائد، محمل الحديث أن النطق باللسان أصل في حصول كل مطلوب، فإذا
لم ينطق به إلا في غير مسلم، وقال ابن بطلان: دل الحديث على أن أعظم أعياء
على المرء في الدنيا لسانه ومرجه، فمن دفي شرحنا وفي أعظم الشر، اهـ.

١٧٩٣/١٣ - (مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه) أسلم العاددي حرره عمر
- رضي الله عنه - (أن عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (دخل على أبي بكر
الصديق) في زمان خلافته (وهو) أي الصديق الأكبر - رضي الله عنه - (يجيد)
سكون الحميم وكسر المرحلة آخره ذل معجمة، قال صاحب «المحلى»: هو
لغة في حذوب، وقيل هو مقلوب منه، اهـ. وهكذا هي «المرقاة»^(١) عن
«النهاية»، قال: وفي «الساموس»: الجيد الحذوب وليس منطوقاً، بل لغة
صحيحة، ووجه الجوهرى وغيره، اهـ. (السانه) يله.

(فقال له عمر) - رضي الله عنه -: (مه) بفتح الميم وسكون الهمزة - سم
فعل، بمعنى اكفف وامتنع، أي اكفف عما فعل، وسيأتي في رواية فقال: ما
تصنع يا خليفه رسول الله؟ (غفر الله لك) دعاء له حتى فعله هذا أو على جميع
أفعاله، وذلك التقاري دعاء أو إخبار عما سمع في حقه.

(فقال أبو بكر) - رضي الله عنه -: (إن هذا) أي اللسان (أوزدي الموارد)
فتح الميم أي أذعنني الممالك

(١) مرقاة المفاتيح: (١٩/١٩٢)

قال النبي^(١) قال أبي بكر - رضى الله عنه - جند الله حالياً بالله من جهة العظم الذي كان يحذر مصيئته عسى أن يسعه ذلك من استقامة ما كان عليه، وهذا مع فضل أبي بكر - رضى الله عنه - ودسه ووزعه، نكن مثل أبي بكر يا محمد هذا من نعمة، وقد قال ابن مسعود - رضى الله عنه -: انزل من روى نومه كانه جالس تحت جبل يخافه أن تقع عليه، وانما يرى نومه كذباب ثم منى الله. ولقد شكك كذا المصدر الأول إذا وقع أمر بكرمته، وضجوا أنفسهم عليه، وألقوا عنه كل ما يمكنهم.

وروي عن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «إذا أصبح العبد أصبح للأعضاء سبعة» من شئ الإنسان ونفوسه، قال الله فيها، فذلك إن استغفرت عنه، وإن عوجبت، لموجبت، أما.

وفي «المشكاة»^(٢) برواية البرمدي عن أبي سعيد الخدري رفعه قال: إذا أصبح ابن آدم، فإن لأعضاءه كلها أكثر الناس، يقول: اتق الله فيها، فلو تحررت من استغفرت نحوه، ورواه السهفي في «الشعب» عن أبي هريرة رفعه قال: انزل لي من أحسنه الله، معاً يؤل عن قوله.

قال القاري^(٣) ثم سبب وراء ذلك ما رواه أبي ثعلبة السهفي، وفي لفظ السهفي قال: إن هذا أبو موسى عن الحارث، إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «ليس شيء من العبد إلا يشكك في الله قرب الناس على حدة» كذا، معناه معرفته عن السدري، وقال القاري: حدثت عن أنه اطلع على أبي بكر، وهو بعد لسانه، فقال: ما سمع يا حبيبنا، سوره الله؟ فقال: إن هذا أبو موسى الحارثي.

(١) - السهفي (٧: ٣٦٤).

(٢) - مشكاة المصابيح (١٣٨٣) من كتاب الأدب.

(٣) - معجم الصحاح (٩: ١٦٦).

(٦) باب ما جاء في مناجاة اثنين دون واحد

رسول الله ﷺ قال، فذكر نحوه، رواه ابن أبي الدنيا في «الخصائص» وأبو يعلى في «مسنده» والدارقطني في «المعلل» والبيهقي في «الشعب» من رواية أسلم مولف عمر - رضي الله عنه - قال الدارقطني: المرفوع وهم على التداوردي، قال: وروي هذا الحديث عن فليس بن أبي حازم عن أبي بكر - رضي الله عنه - ولا علة له.

قال الغزالي وفي الآثار روي عن الصديق أنه كان يضع حصاة في فيه يمنع بها نفسه من الكلام وكان يشير إلى نفسه ويقول: هذا الذي أوردني العباد، اهـ.

(٦) ما جاء في مناجاة اثنين دون واحد

أي ثالث يعني إذا كانوا ثلاثة لا رابع معهم، فيناجي منهم اثنين، ولا يدخلان الثالث فيهم، أما إذا كانوا أكثر من ثلاثة، ويكون الباقي على الجوى أكثر من واحد، فلا إشكال فيه، والمناجاة أمارة، قال عز اسمه: ﴿يَتَأْتِيَ الْكَرِيمَ مَا يَأْتِي الْغَائِبِينَ﴾ الآية.

قلت: وفي أحاديث الباب سبعة أسحات لطيفة، ذكرتها في «دمش أنكم كبه الدرر»^(١) فأرجع إليه لم شئت التخصيص، وهي: الأول: من علة الحكم، الثاني: هل الحكم باق أو كان في أول الإسلام؟ الثالث: هل يختص الحكم بالتفسير أو يعم الحصر أيضاً؟ الرابع: ذكر الاثنين ليس باحتراز، الخامس: يجوز إذا أثن المستفرد السادس: إذا دخل الثالث بين الاثنين المتناحيين، السابع: هل النهي للحريم أو للمزينة؟

(١) سورة المائدة: الآية ٩.

(٢) «الكوتب القوي» (٣/ ٢٠٩).

١٧٩٤/١٣ - **حَدَّثَنِي** مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَمْرٍاءَ عِنْدَ دَاوُدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ النَّبِيِّ بِالشَّوْرِ. فَجَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَنْ يَنْجِيَهُ. وَفِيهِ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَمْرٍاءَ أَخِي غَيْرِي، وَغَيْرُ الرَّجُلِ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَنْجِيَهُ. فَدَعَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَمْرٍاءَ رَجُلًا آخَرَ حَتَّى كَذَّبَهُ. فَقَالَ لِي وَتَلَّحُّحِي الَّذِي دَعَا: اسْتَأْخِرْهُ شَيْئًا.....

١٧٩٤/١٤ - (مالك عن عبد الله بن دينار) مرسل ابن عمر - رضي الله عنهما - (قال: كنت أنا وعبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (عند داود بن عبد الله بن عتبة) بالشفاء، ابن أبي معيط القرشي لأبوي صحابي من بسند الفتح، قال الزرقاني^(١): نعم ابن النخاء أنه - يشهد جنازة الحسن بن علي - رضي الله عنهما - أموي غيره، وقد سماه أن سعد بن أبي حمزة في خبره عليه قدمه الحسين بكوه أميراً على المدينة.

وفي «المعالي»: هو من سلسلة انتقم، فأخويه الوليد وشيخه، وابن أبي ربيعة، وفي «الإصابة»^(٢): أنه أقر في حصار عسقلان يوم الدار (التي بالسوق) أي سوق المدينة الممودة.

(مجاهد رجل) لم يسم (مرشد أن ينجيه) أي يد ر ابن عمر - رضي الله عنهما - (وليس مع عبد الله أحد) آخر (غيري وغير الرجل الذي يريد أن ينجيه) أي كنا ثلاثة فقط لا رابع معه (دعا عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (رجلاً آخر) أي رابع (حتى كنا) أي صرنا (أربعة فقال) ابن عمر (لي وتفرجل) (الذي دعا: استأخرا شيئاً) قليلاً حتى لا نسمعاً نحوان، وكان ذلك معروفاً من دأبه - رضي الله عنه -.

قال المصنف^(٣): هي رواية مالك عن عبد الله بن دينار كاف ابن عمر إذا

(١) شرح الزرقاني (٤/ ٤١٧)

(٢) (٩٥/ ٢)

(٣) ومع الزرقاني (١١٦/ ٨٢)

فَأَنبِئِي سُبُعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَتَنَاجَى ائْتَانٌ دُونَ وَاحِدٍ».

أراد أن يُسأَرَ رجلاً وكانوا ثلاثة دعا رابعاً، ثم قال للثنتين: استريحا شيئاً، فأنبئني سمعت رسول الله ﷺ، فذكر الحديث. وفي رواية سفيان في «جماعه» عن ابن دينار نحوه. ولفظه: كان ابن عمر - رضي الله عنه - إذا أراد أن يتناجي رجلاً دعا آخر، ثم يتناجي الذي أراد، وله من طريق نافع: إذا أراد أن يتناجي وهم ثلاثة دعا رابعاً، اهـ.

(فأنبئني سمعت رسول الله ﷺ) بيان سبب دعوة الرابع (يقول: لا يتناجي) قال الزرقاني: بأنفسه لفظاً متصوفاً ثابتة في الكتابة تحنية ساقطة في الدرج لالتقاء الساكنين بلفظ الحبر، ومعناه النهي، اهـ. ذكره الحافظ في حديث نافع الآتي (ائتان دون واحد) إلى هنا انتهت الرواية في النسخ المصرية، وزاد في النسخ الهندية بعد ذلك (ويتركها) إلى قوله: ويشق عليه، فإن هذه العبارة كلها توجد في النسخ الهندية دون المصرية (فإن ظلك) أي ترك الثالث منفرداً (بحزنه) بضم التحتية وفتحها أي يوقعه في الحزن، قال النووي: قال أهل اللغة: حزنه وأحزنه، وقرئ بهما في السبع، اهـ. وسيأتي البسط في سبب الحزن في الحديث الآتي (ويشق) بفتح التحتية، أي يكون ذلك شاقاً (عليه) لأن الثالث يظن أنهما يقولان فيه شيئاً.

قال الزرقاني^(١): لأنه يوقع الرعب في قلبه، وفيه مخالفة لما تروجه الصلبة من الألف والآنس، وتخصيص النهي بصدر الإسلام حين كان المناقون يتناجون دون المؤمنين، ورُدُّ بأن النهي لا يثبت بالاحتمال، ويأنه لو كان كذلك لم يكن للتنقييد بالعدد معنى، وخصه عياض بالسفر لأنه مظنة الخوف، ورُدُّه القرطبي بأنه تحكيم، وتخصيص لا دليل عليه، وقال ابن العربي: الخبر عام، والمعنى والحلة موجود في الحضر والسمو، فيجب أن يعتمدها، والنهي للتحريم عند الجمهور، لكن محله عند المالكية إذا خشيا أن

(١) «شرح الزرقاني» (٤/٤٠٧).

صاحبهما يظن أن تناجييهما في غديره وإلا كره منفراً وحضراً، وفي معنى التاجي ما لو تحدثا بشأن لا يفهم، اهـ.

وقال الباقي^(١) قال عيسى بن دينار: معناه لا يسأرا، ويترك صاحبهما وحده قريباً للشيطان يظن به أنه يتنايانه أو ينكلمان عنه بشيء، وفعل عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - مع حذمه ووائس به، يستعمل أن يكون ليقني به، ويقبل الحديث عنه، ويستعمل أيضاً أن يحمله على عمره، وقد روي أن هذا إنما هو في السفر، وروي أنه كان في بلد الإسلام، فلما نشأ الإسلام وأسس الناس زال هذا التحكم لزوال سببه.

وحمله عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - على حذمه في الحضر بعد تقرير الإسلام وكثرة أهله، وذلك من حسن الأخلاق والأدب، وعليه أكثر الناس، وقد روى ابن القاسم عن مالك في «المرئبة» أنه قال لا يتناج ثلاثة دون واحد، لأنه نهى أن يترك واحد، ولا أرى ذلك، ولو كانوا عشرة أنه يتركوا واحداً لأن المعنى في ترك الجماعة للواحد وفي ترك الاثنين للواحد سور، اهـ.

وقال النووي^(٢): مذهب ابن عمر - رضي الله عنهما - ومالك وحماد وغير العنقاء: أن النهي عام في كل الأزمان وفي الحضر والسفر، وقال بعض العلماء: إن المعنى عنه المتاجرة في السفر دون الحضر، لأن السفر مظنة الخوف، وقال بعضهم: إن هذا الحديث منسوخ، وكان هذا في أول الإسلام، فلما نشأ الإسلام وأمر الناس سخط النهي، اهـ.

وقال الحافظ^(٣): قال النووي: النهي في الحديث منسوخ إذا كان يغير

(١) «المعنى» (٧/٣١٣).

(٢) «شرح صحيح مسلم» لسروى (١١/١٦٧).

(٣) «فتح الباري» (١١/٨٩).

١٦/١٧٩٥ - وَحَفَّتْنِي فَمَالِكٌ عَمْرٌ نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ؛

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ ثَلَاثَةٌ.....»

رغماء، وقال هي مريض آخر: إلا بإذنه أي صريحاً كان أو غير صريح، والإذن أشع من الرضا، وأن الرضا قد يعلم بالتقريب، والرضا أخص من الإذن بوجه آخر: لأن الإذن قد يقع مع الإكراه، وظاهر الإطلاق أنه لا فرق في ذلك بين الحضر والسمر، وهو قول الجمهور.

وحكى الخطابي عن أبي عبد بن حريويه أنه قال: إنه مختص بالسفر في الموضع الذي لا يأمن فيها الرجل على نفسه، فأما في الحضر وفي العمارة فلا بأس، وحكى حياض نحوه، ولغظه قيل: إن المراد بهذا الحديث السمر والمواضع التي لا يأمن فيها الرجل دفينه أو لا يعرفه أو لا يتوكل به ويخشى منه، قال: وقد روي في ذلك أثر، وأشار بذلك إلى ما أخرجه أحمد من طريق أبي سالم النجستاني عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «لا يحل لثلاثة نفر يكونون بأرض فلا أن يتناحى انسان دون صاحبهما». الحديث، وفي سنده ابن تيمية، وعلى تقدير ثبوته فتقيده بأرض الفلاة يتعلق بإحدى عنى لنهي، اهـ.

١٦/١٧٩٥ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما -

أخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف وإسماعيل كليهما عن مالك بهذا السند (أن رسول الله ﷺ قال: إذا كانت جماعة بموضع رجاء في جميع النسخ المعصرة والمهدية، وفي هامش النسخ الهندية على سبيل النسخة «كانوا» (ثلاثة) برفع فاعل كان الجماعة، ولفظ البخاري: «إذا كانوا ثلاثة»، قال الحافظ: كذا لأكثر ينصب ثلاثة على أنه الحبر، ووقع في رواية لمسلم: «إذا كان ثلاثة» برفع على أن كان تامة، اهـ. وفي بعض النسخ الهندية: «إذا كانوا ثلاثة»، قال صاحب «المحلى»: أي كان المتصاحبون ثلاثة ينصبه على أنه خبر كان، وروي بالرفع على لغة «أكلوني إبراهيم» وروي كان مفرداً وثلاثة بالرفع على أن كان تامة، اهـ.

فَلَا يَنْتَهِجِي شِدْرَ ذُوْنٍ وَاحِدَةٍ.

أخرجه الصنعوني في ٧٩ - كتاب الاستبذان، ٤٥ - باب لا ينتهي الشاة ذون
الكث. ومسنده في ٣٩ - كتاب السلام، ١٥ - باب لا يخرج مسافة الاثنى عشر
الثالث غير وضوء، حديث ٣٠

(فلا ينتهي اثنان) من التفاعل في جميع نسخ المعصرة، ومن المتأخرين
بدون الفتوة في النسخ الهندية. قال الحافظ: كذا لأكثر المؤلف مفسورة ثانية
في الخط صورة ياء، وتسقط في اللفظ لانتفاء الساكنين، وهو تلفظ، تحبيرة
ومعناه، الهي. وفي بعض نسخ نجيم فقه تلفظ الهي وبمعناه (ذون واحد) قال
الحافظ: زاد أبواب عن رافع: انقضى ذلك يحبره، اهـ

قلت: في بعض النسخ الكسبية^(١) سبب التحزين ما يظهر من معناه هذا فنة
للفقهاء إليه، وفرب منه ما كانوا يخالفون إكرام المؤمن، وهو قول فطحاري
في مشكلة من سوء الأدب الثالث، وقيل: سبب تحريم ما بينهم من فعلهما
سواء رأيتما منه، وأنه من معي يعتمد عليه، أو حرف تعبئة والثناء بالثالث.
قال الحافظ: أما إذا انتهي اثنان ابتداء، وشم ثالث كان بحيث لا يسمع
كلامهما من تكلم جهراً، ونسب ليسمع عليهما، فلا يجوز، كذا لو لم يكن
حاضراً معهما أصلاً

وقد أخرج البخاري في «الأدب المفرد»^(٢) من رواية سعيد السبوي قال
مررت على بن سمر رضى الله عنهما ومعه رجل يتحدث فقمت إليهما فاعلم
جسدي، وقال: إذا وجدت اثنين يتحدثان فلا تقم معهما حتى تستأذنتما، زاد
أحمد في روايته من: وجه آخر عن سعيد وقال: أم سمعت أن النبي ﷺ قال:
«إذا نكح ثمان فلا يدخل معهما غيرهما حتى يستأذنتما»، قال بن عبد البر
لا يجوز لأحد أن يدخل على اثنين متتاعجين في حال تواجبهما.

(١) «المكتوب لمصري» ١٣٥١: ١٢٠

(٢) ج ١: ١١٧٩٤١

(٧) باب ما جاء في الصدق والكذب

١٧٩٦/١٥ - حدثني ثالث عن صفوان بن شبيب:

قال الحافظ^(١): «ولا يسمى الداخل الغفوة عذما، ولو نبأ عنه عذما إلا بإدبه»، لما احتجنا حديثها سرا. وليس عندهما أحد، وثأق ذلك إذا كان صوت أحدهما سهوياً، لا يثنى له إخفاء كلامه ممن حضره، ومن يكون لبعض الناس قوة فهم بحيث إذا سمع بعض الكلام استدل به على ما قيد، فالحفظ على ترك ما يؤذي المؤمن «هنا» وإن تهاونت أحراراً، أم

(٧) ما جاء في الصدق والكذب

أي في حسن الأول وقبح الثاني، قال الراغب: أصل الصدق والكذب في القول، ما مضى كان أو مستقبلاً، وعداً كان أو غيره، ولا تكريهاً بالنفس الأول إلا في الضرر، وقد يكونان من غير كمالا بينهما وانطقت، والصدق طائفة القول الصبر والحب عند نيل الحرمة شرفاً به يكن صدقاً، بل إما يكون كذباً أو متروكاً بينهما حتى اختاروا، تقول المتأفق: محمد رسول الله، فإنه صريح، يقال: صدق أنكون له خبر، ١٤١٤ هـ، وروى أن يقال: كذب المحالفة قوله الصديق، وقد يصدق الصدق والكذب في كل ما يحل في الاعتقاد نحو صدق طي، وفي العمل نحو صدق في الشان، ومنه قول: «فَهْوَ سَلَفَتْ أَوْفِيًا»، فلهذا في «المنع»^(٢).

١٧٩٦/١٤ - (مالك عن صفوان بن سليم) قسم السمس السمسة مصعراً النبى مابى صغير، قال الحديث يرسل، قال ابن عبد البر: «أحفظه مصداقاً بوجه من توجوه»، وقد رواه ابن عبيد عن صفوان عن غطاء بن يمسار مرسلاً، ١٤ هـ، أخرجه محمد في «موطع»^(٣) برواية مالك عن صفوان عن

(١) «نسخ تاريخ» (١١٠/٨٢).

(٢) «نسخ تاريخ» (١٠١/١٧٠).

(٣) - (٨٩٥).

أَنْ رَجُلًا قَدْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَكْذَبَ امْرَأَتِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فقال رسول الله ﷺ: لَا خَيْرَ فِي الْكَذِبِ.....

عطاء (أن رجلاً) لم بسم (قال لرسول الله ﷺ). أكذب، يحذف همزة الاستفهام (امرأتي) أي أقول لها خيراً كاذباً (يا رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ) لا خير في الكذب) أصلاً، بل هو شر كله، قال محمد في «موطئه» بعد حديث الباب وبهذا نأخذ لا خير في الكذب في جد ولا هزل، وإن وسع المكاذب في شيء، ففي غيرة واحدة أن ترفع عر نفسك أو عن أحبك مظلمة، فهذا نرجو أن لا يكون به بأس، هـ.

وقال المصنف^(١): قوله: «لا خير في الكذب» يريه كذباً ينافي الشرع، وأما ما كان لإصلاحه فقد روي فيه حديث تسمى إسناده بذلك «كل الكذب يكتف عسى ابن آدم إلا ثلاثاً، كذب الرجل لامرأته فيرضيها، ورجل كذب لبيعه بين اثنين، ورجل كذب قوم خديعة حرب» وهذا الحديث^(٢) من رواية شهر بن حوشب.

وفد اختلف الناس في أوّل هذا الحديث: فذهب قوم إلى تجويز الكذب على الإطلااق في هذه المواضع الثلاث، واحتجوا بقوله تعالى عن إبراهيم عليه السلام: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ كَذِبٌ هَذَا﴾ وقوله: ﴿يَا زَيْدُ نَفَيْتُهَا﴾ وما روي من قوله في سارة: «إني أختي» وما كله حائز، لأنه في الله تعالى، «قال عيسى بن دينار في «التمويه»: لا بأس أن يكذب لرجل امرأته في كل ما يستحيز به [هو هذا] أو فخر عيبتها إذا لم يلحق بكافه شيء من ماها، مثل أن يري لها ما يعطيها.

ولا خلاف أنه من رأى رجلاً مسلماً يقتل ظمأً، ويعرف أنه ينجيه

(١) «المنثور» (٧/٣٩٢).

(٢) أخرجه أحمد (٦/٤٦٦)، ولترمذي في السنن (١٩٣٩) باب من جاءه غم وإصلاح ذات البين.

بالكذب من أن يكون في موضع، فيقول: ليس هو فيه، وغير ذلك أنه يجب عليه الكذب، فكيف لا يجوز له. وقال قوم: لا يجوز شيء من ذلك إلا على معنى التورية والإنجاز على معنى تعدد الكذب، وقد تأولوا ما حكى عن إبراهيم عليه السلام - من ذلك على وجوه الإنجاز، وروى عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال: في المعارض مذبحاً عن الكذب، وروى عن أم كلثوم مرموعاً: ليس الكذاب الذي يعني يصلح بين الناس فيسي خيراً أو يفرقه. هـ.

وقال الغزالي: الكذب من فواحش المذنب، وليس حراماً نعيته، بل لما به من الضرر. ولذلك يؤذن به حيث يتعين طريقاً إلى المصلحة، ونعقب بأنه يلزم أن يكون الكذب إذا لم يسأ عنه ضرر مباح، وليس كذلك، ويمكن الجواب بأنه يمنع من ذلك حسماً للمادة، فلا يباح منه إلا ما يترتب عليه مصلحة. كذا في «المصنف»^(١) في «الأدب».

روى في «المصنف»^(٢) في حديث أم كلثوم مرموعاً: «نفس الكذاب الذي يصاح بين الناس فيسي خيراً»: قال العلماء: المراد أنه يحبر بما علمه من الخير، وبسكت عما علمه من الشر، ولا يكون ذلك كذباً. لأن الكذب الإخبار بالشيء على خلاف ما هو به، وهذا ما كنت، وما زاده مستم وتعماني في آخر هذا الحديث «ولم أسمعه يرخص في شيء مما يقول الدرس: إنه كذب إلا في ثلاث» فذكرها وهي: الحرب، وحديث الرجل لامرأته، والإصلاح بين الناس وهذه الثلاثة مدرجة بين فواحش ماكره في روايته.

قال الطبري^(٣): ذهب طائفة إلى جواز الكذب لقصد الإصلاح، وقالوا:

(١) انظر: «فتح الباري» (٥/١٠٠).

(٢) «فتح الباري» (٣٩٩/٥).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٥/٣٠٠).

إن الثلاثة المذكورة كالشاة، وقالوا: الكذب المذموم إما هو فيما فيه مضرة أو ما ليس فيه مصلحة. وقال آخرون: لا يجوز الكذب في شيء مطلقاً وجعلوا الكذب مهتاً على التورية والتعريض، كمن يقول للنظام: دعوت لك أمراً، وهو يريد ثوبه. اللهم اغفر للمسلمين، ويعد امرأته بمطية شيء، ويريد إن قدر الله ذلك، وأن يظهر من نفسه قوة.

قال الحافظ: وبالأول جزم الخطابي وغيره، وبالثاني حرم المهلب والأصملي وغيرهما، وانفقوا على أن المراد بالكذب في حق المرأة والرجل إنما هو فيما لا يفظ حقاً عنه أو عليها، أو أخذ ما ليس له أو لها، وكذا في الحرب في غير التامين، وانفقوا على جواز الكذب عند الاضطراب، كما لو قصد قتال رجل وهو مختبئ عنده فله أن ينفي كونه عنده، ويحلف على ذلك ولا يأنس به.

وهي «المحملى»: روى الطبراني في «الأوسط»: الكذب كونه إنم إلا ما نفع به مسلم عن دين، وقد صطلحوا ما يباح منه، وأحسن ما رأيت في ضبطه ما ذكره أبو حامد أن كل مقصود محمود إن أمكن التوصل إليه بالكذب فقط، فهو مباح إن كان ذلك المقصود مباحاً، وواجب إن كان واجباً، فإذا اعتنى مقنوم عن ظالم، وسأل عنه وجب الكذب بإخفائه، ولو كان عنده أو عند غيره ودبحة وسأل ظالم يريد أخذها وجب الكذب بإخفائها، ولو استخفنه لزمه أن يحلف، اهـ.

وقال الفاري في حديث أم كلثوم المذكور سابقاً عن مسلم: وفيه: وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها أي فيما يتعلق بأمر المعاشرة وحصول الألفة، قال ابن الملك: كأن يقول: لا أحد أحب إلي منك، قال الخطابي: هذه أي الثلاثة المذكورة أمور، قد يضطر الإنسان فيها إلى زيادة القول ومحدوة الحق طلباً للسلامة ودفعاً بضرره، فالكذب في الإصلاح أن

ينمي من أحدهما إلى صاحبه خيراً رجيلاً وإن لم يسمعه منه، والكذب في الحرب أن يظهر من نفسه قوة ويتحدث بما يتوحي به أصحابه، وكذب الرجل أنه أن يعدها ويمنيها ويظهر لها من المحبة أكثر مما هي نفسه ليستلهم بذلك صحتها، اهـ.

وفي «المشكاة» برواية الترمذي^(١) وثحمد عن أسماء بنت يزيد قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل الكذب إلا في ثلاث: كذب الرجل امرأته ليرضيها، والكذب في الحرب، والكذب فيصلح بين الناس».

وقال الحافظ^(٢): قال النووي: الظاهر إباحة حقيقة الكذب في الأمور الثلاثة، لكن التعريض أولى، وقال ابن العربي: الكذب في الحرب من المستثنى الجائر بالنص رفقا بالمسلمين لحاجتهم إليه، وليس للعقل فيه مجال، ولو كان تحريم الكذب بالعقل لما انقلب حلالاً، اهـ.

قال الحافظ: ويقويه ما أخرجه أحمد وابن حبان من حديث أنس في قصة الحجاج بن علاط الذي أخرجه الساني، وصححه الحاكم في استناده النبي ﷺ أن يقول عنه ما شاء لمصلحة في استخلاص ماله من أهل مكة، وأنت له النبي ﷺ، وإخباره لأهل مكة أن أهل حير هزموا المسلمين وغير ذلك مما هو مشهور فيه، اهـ.

وقال شيخ مشايخنا الكنتكوي - فسر سره - في «الكوكب»^(٣): الكذب ههنا أي في حديث الإصلاح بين الناس هو معناه الحقيقي إلا أن العلماء احتاطوا، فقالوا: المراد به التورية ردعاً للعوام عن الاجترار عليه، وتسميته كذباً بحسب ما فهمه المخاطب من كلامك، اهـ.

(١) أخرجه الترمذي في كتاب المير (١٩٣٩).

(٢) «معجم الباري» (١/١٥٩).

(٣) «الكوكب الدرر» (٣/٥٣).

فَقَالَ لِرَجُلٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَجَاهُ، وَأَقُولُ أَهْلًا فَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
يَا خُجَّاجُ عَلَيَّ!

فَإِنْ كَانَ الْبُحَارَاءُ يَكْتُمُ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَنَّكَ عَلَى الْإِجَاهِ الْقَوِيَّةِ،
كَيْ تَكُونَ جَمْعٌ مِنَ الْعِبَادِ، فَلَا إِشْكَالَ بِحَدِيثِ الْإِجَاهِ، وَإِنْ كَانَ مُرَادُكَ فِي هَذِهِ
الْمُرَادَاتِ كِتَابُ الْبَصِيحِ كَمَا قَالَ فِي تَفْسِيرِي وَمِنْ بَابِهِ، فَاجْمَعْ بَيْنَهُ وَمِنْ
وَعْدَةِ لِمَا تَحْتَمِلُ، وَمِنْ اسْتِطَاعَةِ كِتَابِ يَتَمَيَّزُ شَرَحًا مَعْنَاهُ عَلَى
الْمُجَاهِدِ، كَمَا تَحْتَمِلُ مِنْ كَلَامِهِ، أَوْ عَلَى كِتَابِ يَدْعِيهِ مِنْ مَعْنَاهُ شَرَحًا، كَمَا تَحْتَمِلُ
إِلَيْهِ خَبْرِي بِنُزُولِهِ.

فَإِنَّهُ إِذَا جَاءَ بِحَدِيثِ الْإِجَاهِ عَلَى الْأَوَّلِ وَهُوَ رَعِيَّةُ تَارِيخِيَّاتٍ عَلَى
الْإِجَاهِ.

(فَقَالَ لِرَجُلٍ) الْمَذْكُورِ (يَا رَسُولَ اللَّهِ أَجَاهُ) تَقْدِيرُ: هَسْبِيَ الْإِجَاهُ بِمَعْنَى
تَضَارُجِ لِسَانِهِمْ مِنَ الْوَعْدِ (أَوْ أَقُولُ لَهُ؟) فَالتَّعْسِيرُ فِيهِ قِيْلُ، أَيْ أَقُولُ لَكَ، أَوْ
أَعْلَمُ لَكَ أَنَا وَتَكُنْ مِنْ الْحَقِّ وَالْجَوَابِ وَالْإِثْمَانِ وَهُوَ ذَلِكَ (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)
لَا جَبَّارُ: أَيْ لَا حَرَجَ (عَلَيْكَ) فَإِنْ سَأَلَ بِنُزُولِهِ عَلَى ذَلِكَ أَوْ إِنْ تَضَرَّعَ
عَالِيهِ، وَلَا حَرَجَ، فَمِنْ جَوَابِهِ.

قَالَ ابْنُ أَبِي حَتَّى^(١) يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ أَعْلَاهُ وَأَنَا أَعْلَاهُ تَوَقُّعًا، فَصَرَفَ بَيْنَ
الْمُسْتَعْبِدِ وَالْمُسْتَعْبَدِ، وَقَدْ قَالَ فِي تَفْسِيرِهِ: الْكَاتِبُ إِجَاهٌ فِي الْعَدَمِيِّ، وَالْحَقِيقُ
فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ سَهْمًا مِمَّنْ الْعَدَمِيِّ لَا يَكُونُ إِلَّا كَلْبًا، فَإِنَّمَا
الْمُسْتَعْبِدُ هَهُوَ يَسْتَعِينُ بِصَافِي حَيَاةٍ وَيَصْرِفُ مَدْعَاهُ أَيْ يَمْنُ مَا أَحْبَبَ بِهِ، فَيَكُونُ
يَسْتَعِينُ بِهِ أَوْ أَرَادَ أَنْ يَتَّقِيَهُ نَحْوُ أَنْ يَسْتَعِينُ فَتَسْلُكُ، أَوْ.

قُلْتُ: هَذَا كَيْ عَلَيْهِ مَا فِي الْأَشْكَالِ بِمَعْنَى نِيَّةٍ دَاوُدُ^(٢) وَالْمُسْتَعِينُ فِي

(١) ابْنُ أَبِي حَتَّى: (١٤١: ١٤٢).

(٢) ابْنُ أَبِي دَاوُدَ: (١٤٢: ١٤٣).

١٦/١٧٩٧ - وَحَتَّتَنِي تَائِبٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ

مَسْعُودٍ كَانَ يَقُولُ:

«الشعب» عن عبد الله بن عامر قال: دعنتني أمي يوماً ورسول الله ﷺ قاعد في بيتنا، فقالت: ها تعال أعطيك، فقال لها رسول الله ﷺ: «ما أودت أن تعطيه؟» قالت: أودت أن أعطيه ثمرًا، فقال رسول الله ﷺ: «أما أنك لو لم تعطه شيئاً كتبت عليك كذبة»، فيمكن الجمع بين حديث الباب بالترقي بين الزوجة وغيرها، لما في الروايات السابقة من إياحة الكذب لها خاصة.

والأوجه أن يقول: إن المراد في حديث الباب التورية المغفلة بقوله: إن قدر الله لي ويسر لي، ويسوي انوفاء عند الوعد بالشرط المذكور.

١٦/١٧٩٧ - (مالك أنه بلغه أن عبد الله بن مسعود) رضي الله عنه (كان يقول) وصله الشيخان من طريق الأعمش عن شقيق عن ابن مسعود عن النبي ﷺ، كذا في «التنوير» و«الزرقاني»، وقد أخرجه البخاري عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «إن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وإن الرجل ليصدق حتى يكون صديقاً، وإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وإن الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذاباً»، قال الحافظ^(١): كذا وقع أول الحديث من رواية منصور عن أبي وائل - رُفِعَ في أوله من رواية الأعمش عن أبي رافع عن مسلم وأبي داود والنسائي تعليقاً بالصدق، فإن الصدق وفيه إيجاباً، والكذب فإن الكذب إلى آخره، اهـ. وعلم منه أن حديث الأعمش ليس في البخاري.

ثم قال الحافظ: والموجود في نسخ البخاري ومسلم في بلادنا وغيرها أنه ليس في متن الحديث إلا ما ذكرناه، قاله عياض، وكذا نقله الحميدي،

(١) فتح الباري (٥٠٨/٦٠).

عَلَيْكُمْ بِالصَّدَقِ فَإِنَّ الصَّدَقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ. وَالْبِرُّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ.

ونقل أبو مسعود عن كتاب مسلم رواية وهي: «إِنَّ شَرَّ الرُّوَابَا رُوَابَا الْكَذِبِ، لِأَنَّ الْكَذِبَ لَا يَصْلُحُ مِنْهُ جِدٌّ وَلَا هَزَلٌ، وَلَا يَعُدُّ الرَّجُلُ صَبِيهً ثُمَّ يَخْلُفُهُ»، فذكر أبو مسعود أن مسلماً روى هذه الزيادة في كتابه، وذكرها أيضاً أبو بكر خيرقاني في هذا الحديث، قال الحميدي: «ولست عندي في كتاب مسلم، اه».

(عليكم بالصديق) أي الزموا ودارموا عليه، وأنبأ زائدته، قاله علي معنى الإغراء به، وأنقص عليه (فإن الصديق يهدي) بفتح أوله من الهنابة، وهي الدلالة الموصلة إلى المطلوب أي الصديق يوصل صاحبه (إلى البر) بكسر الموحدة أصله التوسع في فعل الخير، وهو اسم جامع للخيرات كلها، ويطلق على العمل الخالص الدائم، كذا في «الفتح»، وقال الساجي: «يوصل إلى العمل الخالص من الخائض».

(والبر يهدي) بفتح أوله أي يوصل صاحبه (إلى الجنة) قال ابن بطال: «صدقه في كتاب الله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ فِي شُجُرٍ كُنُوزٍ﴾» قال خيرقاني^(١): قال ابن العربي: «بين ثقة أن الصديق هو الأصل الذي يهدي إلى البر كما: لأن الإنسان إذا تمزاه لم يحصل أذى، لأنه إذا أراد أن يسرق أمر يزي أو يؤذي أحداً خاف أن يقال له: فعلت كذا، فإن سكنت حرّ الريمة إليه، وإن قال: لا، كذب، وإن قال: نعم، فسق، وسقطت منزلته، وذهب حرمته».

زاد في رواية «المصحيحين»: «وما يزال الرجل يعصدق ويتحرى الصديق حتى يكتب عند الله صديقاً»، كذا في «الخيرقاني»، وفي «المحلى» بدله «حتى يكتب عند الله صديقاً»، وتقدم عن رواية متصورة عند البخاري «وإن الرجل ليعصى حتى يكون صديقاً»، قال الحافظ^(٢): «وفي رواية الأعمش: «ويتحرى

(١) «شرح خيرقاني» (١/١٠٩).

(٢) «فتح الباري» (٥٠٨/١٠).

وَأَيُّكُمْ زَالِكُ الْكَذِبِ . فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ . وَلَتُفْجَرُوا بِهِ إِلَى النَّارِ . أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ : صَدَقَ فُلَانٌ ، وَكَذَبَ فُلَانٌ .

وصله اسحاق في ٧٨ - كتاب الأدب - ٦٩ - باب قول الله تعالى : ﴿يُجَاهِلُونَ الَّذِينَ آمَنُوا تَقْوَى اللَّهِ وَكَرِهُوا نَجَسَ الْكَافِرِينَ﴾ * . وسلم في ٤٥ - كتاب الر راحله والأدب - ٢٩ - باب فروع الكذب وحسن الصدق ، وصله ، حديث ٢٠٣ - ١٠٥ .

الصدق حتى يشكبه عند الله صدقاً ، قال ابن بطال : لم يرد أنه يتكرر منه الصدق حتى يستحق اسم أباغرة في الصدق . اهـ .

(وأيُّكم والكذب) بالنسب على التحدير ، أي أحذروا (فإن الكذب يهدي) يفتح أوله (إلى الفجور) قال الراغب^(١) : أصل الشجر الشق ، فالتجور شق من السائمة ، ويطلق على الميل إلى الفساد وعلى الأبحاث في المعاصي ، وهو اسم جامع للشق ، كذا في الفتح .

وفي الترمذي^(٢) : اسم جامع لكل شر ، وقال الباجي : أصل الفجور الميل عن قصد ، قال ثعلبي : ﴿يُجَاهِلُونَ الَّذِينَ آمَنُوا لَفَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ قال الحسن البصري : معناه أن يذهب في محوره فدهم قداماً ، وقال غيره : يقدم الذنب ويؤخر التوبة ، ونسب . معناه يكذب بما أمامه من الضلالة والحساب ، يقال للكاذب : فاجر كذاب ، وللمكذب بالحق فاجر ، اهـ . (والفجور يهدي) يفتح أوله (إلى النار) أي يرسل إلى ما يكون سبباً لدخول النار (ألا ترى أنه يقال) للرجس : إنه (صدق وير) يفتح الموحدة ويشد ، الراء المفتوحة (وكذب وفجر) .

قال اساجي^(٣) : يريد أن الشر مما يؤكد به الصدق ، ويوصف بهما الفعل الواحد لفاعل واحد ، وكذلك المكذب والفجور لما كان معهما واحداً ، يقال فيه : كذب وفجر ، فوصف به الفعل الواحد ، اهـ .

(١) المفردات الفريدي (ص ٢٥٥)

(٢) المعنى ٢٠٣ / ١٠٥ .

١٧٩٨/١٧ - وَحَدَّثَنِي بِسْمِ اللَّهِ بَعْدَ أَنَّهُ قِيلَ ثَلَاثًا: مَا

تَلَعَّ بِكَ مَا يَرْجُو

قال البرقي، قوله: (ألا ترى) لم يسم هذا في المصنف غير أن الشيخ
 غير موثق علم ابن سعد، لأن الإمام ذكر أحدث موقوفاً، هـ

١٧٩٨/١٧ - (مالك أنه بلغه) أخرجه ابن أبي الدنيا وأحمد وابن حبان
 تمامي في الخبر الواحد: (أنه قيل ثلثاً) الحكيم المعروف بالذكي في
 سورة لقمان، قال أبو حنيفة: (ألا ترى) إلى حنيفة، وقبله سيبويه، والأكثر على أنه
 من صاحب الخبر الحكيم، ولم يكن ثلثاً، وذكر في حديثه عن قتادة أن عثمان
 قيل من الحكيم، نسوه، وخلف الحكيم، فسل من ذلك، فكانت خلفه
 أصح من حنيفة، أحمد، الترمذي.

قال السبكي، اسم ولده عطاء بن شريك، وقال غيره: هو قتادة بن
 باعور بن دهم بن أنس، فهو ابن أخي إبراهيم، وذكره في الثقات أنه
 ابن أخت أيوب، وبلغ: ابن خنيفة، وأصمغ أنه كان في عصر دود عليه
 السلام، وقيل كان يسي قبل عترة، وقبله، محاصر إبراهيم، فداعي
 له، وعاني، مسلماً من التلع.

وخرج في بطون، في رواية أحمد وغيره عن ابن عباس مثله:
 قال قتادة: (ألا ترى) ورواية العيصي وغيره عن ابن عباس مرفوعة
 إلى جده السدي، قال ثلاثة منهم: (ألا ترى) الخبر، القصار الحكيم،
 وأحمد، ومالك، والشافعي، وهو الصحيح، وأحمد، وابن أبي بكر، وأبو
 وغيره ذكره بالقول، خواتم.

(ما بلغ) لمحات وتلطف الزمزم ومحمد بن أبي سفيان، (ألا ترى)
 للتعبير أي أوتيتك (ألا ترى) ما يكون في قوله مقبول، بلغ، ومحمد بن أبي

۱۸/۱۷۹۹ - وحلتنی منک؟ اَللّٰهُ یَلْمِزُکَ اَنْ تُعَذِّبَ اللّٰهَ بِکَ مَسْغُورٌ

قلت: هو أحد الأحاديث الأربعة التي انتخبها الإمام أبو داود من خمسمائة ألف حديث، كما كتب هو نفسه، إذ قال: كتبت من رسول الله ﷺ خمسمائة ألف، انتخب منها ما سمعت هذا الكتاب يعني عشر أي دوا، ثم انتخب منها الأحاديث الأربعة المعروفة، هذا أحدنا، يسبق الإمام أبو داود في ذلك الإمام الأعظم أبو حنيفة - رضي الله عنه - إذ قال في حديثه لاتبه حديثاً: انتخب خمسة آلاف من خمسمائة ألف، فذكر منها هذا الحديث كما في إجماع الأصول.

وقال السعوطي في الدرر النيرة: أخرج ابن أبي الدنيا في كتابه القصة
وإسن حريز عن عمر بن نيس قال: من رجل ملغسان، وأساس عمنه، فقال
ألمت عبد بني فلان؟ قال: بلى، قال: أذنت الذي كنت توعى عبد جيل كما
وكذا؟ قال: بلى، قال: فما الذي طبع لك ما توعى؟ قال: قد بوي الله تعالى،
وصدق الحديث، وأداء الأمانة، وظور تسكوت عما لا ينبغي، وأخرج
أحمد في الترمذ عن محمد بن جحادة مثله. وأخرج أحمد وابن أبي شامة
وابن أبي شيبة عن سنان بن الحنك قال: قيل لثعلبة: من مصلحتك؟ قال: لا أملك
عما لا ينبغي، ولا أملك ما لا ينبغي.

۱۷۹۹/۱۸ - (مالک أنه ملحقہ ار عبد اللہ بن مسعود کان یقول) قال

الزرقاسي^{١٢٧} مرفوقاً وحكمته دفعه لأنه لا يدخل سرأي فيه. أما إذا برز
العبد يذهب مرة بعد مرة (ونكت) بإناء في يده في السج أو الهدية ويتركه
بالقوة في نفسه أو غيره، قال الزرقاسي: نكت فتح أو أنه أو تحية مبط

(2) $\mathcal{C}(\mathcal{A}) \cap \mathcal{C}(\mathcal{B}) = \mathcal{C}(\mathcal{A} \cup \mathcal{B})$ and $\mathcal{C}(\mathcal{A}) \cup \mathcal{C}(\mathcal{B}) \subseteq \mathcal{C}(\mathcal{A} \cap \mathcal{B})$.

(۱۲) $\frac{1}{2} \leq \frac{a}{b} \leq \frac{3}{2}$ و $\frac{1}{3} \leq \frac{c}{d} \leq \frac{2}{3}$ و $\frac{1}{4} \leq \frac{e}{f} \leq \frac{3}{4}$ و $\frac{1}{5} \leq \frac{g}{h} \leq \frac{2}{5}$ و $\frac{1}{6} \leq \frac{i}{j} \leq \frac{2}{6}$ و $\frac{1}{7} \leq \frac{k}{l} \leq \frac{2}{7}$ و $\frac{1}{8} \leq \frac{m}{n} \leq \frac{2}{8}$ و $\frac{1}{9} \leq \frac{o}{p} \leq \frac{2}{9}$ و $\frac{1}{10} \leq \frac{q}{r} \leq \frac{2}{10}$ و $\frac{1}{11} \leq \frac{s}{t} \leq \frac{2}{11}$ و $\frac{1}{12} \leq \frac{u}{v} \leq \frac{2}{12}$ و $\frac{1}{13} \leq \frac{w}{x} \leq \frac{2}{13}$ و $\frac{1}{14} \leq \frac{y}{z} \leq \frac{2}{14}$ و $\frac{1}{15} \leq \frac{aa}{bb} \leq \frac{2}{15}$ و $\frac{1}{16} \leq \frac{cc}{dd} \leq \frac{2}{16}$ و $\frac{1}{17} \leq \frac{ee}{ff} \leq \frac{2}{17}$ و $\frac{1}{18} \leq \frac{gg}{hh} \leq \frac{2}{18}$ و $\frac{1}{19} \leq \frac{ii}{jj} \leq \frac{2}{19}$ و $\frac{1}{20} \leq \frac{kk}{ll} \leq \frac{2}{20}$ و $\frac{1}{21} \leq \frac{mm}{nn} \leq \frac{2}{21}$ و $\frac{1}{22} \leq \frac{oo}{pp} \leq \frac{2}{22}$ و $\frac{1}{23} \leq \frac{qq}{rr} \leq \frac{2}{23}$ و $\frac{1}{24} \leq \frac{ss}{tt} \leq \frac{2}{24}$ و $\frac{1}{25} \leq \frac{uu}{vv} \leq \frac{2}{25}$ و $\frac{1}{26} \leq \frac{ww}{xx} \leq \frac{2}{26}$ و $\frac{1}{27} \leq \frac{yy}{zz} \leq \frac{2}{27}$ و $\frac{1}{28} \leq \frac{aaa}{bbb} \leq \frac{2}{28}$ و $\frac{1}{29} \leq \frac{ccc}{ddd} \leq \frac{2}{29}$ و $\frac{1}{30} \leq \frac{eee}{fff} \leq \frac{2}{30}$ و $\frac{1}{31} \leq \frac{ggg}{hhh} \leq \frac{2}{31}$ و $\frac{1}{32} \leq \frac{iii}{jjj} \leq \frac{2}{32}$ و $\frac{1}{33} \leq \frac{kkk}{lll} \leq \frac{2}{33}$ و $\frac{1}{34} \leq \frac{mmm}{nnn} \leq \frac{2}{34}$ و $\frac{1}{35} \leq \frac{ooo}{ppp} \leq \frac{2}{35}$ و $\frac{1}{36} \leq \frac{qqq}{rrr} \leq \frac{2}{36}$ و $\frac{1}{37} \leq \frac{sss}{ttt} \leq \frac{2}{37}$ و $\frac{1}{38} \leq \frac{uuu}{vvv} \leq \frac{2}{38}$ و $\frac{1}{39} \leq \frac{www}{xxx} \leq \frac{2}{39}$ و $\frac{1}{40} \leq \frac{yyy}{zzz} \leq \frac{2}{40}$ و $\frac{1}{41} \leq \frac{aaa}{bbb} \leq \frac{2}{41}$ و $\frac{1}{42} \leq \frac{ccc}{ddd} \leq \frac{2}{42}$ و $\frac{1}{43} \leq \frac{eee}{fff} \leq \frac{2}{43}$ و $\frac{1}{44} \leq \frac{ggg}{hhh} \leq \frac{2}{44}$ و $\frac{1}{45} \leq \frac{iii}{jjj} \leq \frac{2}{45}$ و $\frac{1}{46} \leq \frac{kkk}{lll} \leq \frac{2}{46}$ و $\frac{1}{47} \leq \frac{mmm}{nnn} \leq \frac{2}{47}$ و $\frac{1}{48} \leq \frac{ooo}{ppp} \leq \frac{2}{48}$ و $\frac{1}{49} \leq \frac{qqq}{rrr} \leq \frac{2}{49}$ و $\frac{1}{50} \leq \frac{sss}{ttt} \leq \frac{2}{50}$ و $\frac{1}{51} \leq \frac{uuu}{vvv} \leq \frac{2}{51}$ و $\frac{1}{52} \leq \frac{www}{xxx} \leq \frac{2}{52}$ و $\frac{1}{53} \leq \frac{yyy}{zzz} \leq \frac{2}{53}$ و $\frac{1}{54} \leq \frac{aaa}{bbb} \leq \frac{2}{54}$ و $\frac{1}{55} \leq \frac{ccc}{ddd} \leq \frac{2}{55}$ و $\frac{1}{56} \leq \frac{eee}{fff} \leq \frac{2}{56}$ و $\frac{1}{57} \leq \frac{ggg}{hhh} \leq \frac{2}{57}$ و $\frac{1}{58} \leq \frac{iii}{jjj} \leq \frac{2}{58}$ و $\frac{1}{59} \leq \frac{kkk}{lll} \leq \frac{2}{59}$ و $\frac{1}{60} \leq \frac{mmm}{nnn} \leq \frac{2}{60}$ و $\frac{1}{61} \leq \frac{ooo}{ppp} \leq \frac{2}{61}$ و $\frac{1}{62} \leq \frac{qqq}{rrr} \leq \frac{2}{62}$ و $\frac{1}{63} \leq \frac{sss}{ttt} \leq \frac{2}{63}$ و $\frac{1}{64} \leq \frac{uuu}{vvv} \leq \frac{2}{64}$ و $\frac{1}{65} \leq \frac{www}{xxx} \leq \frac{2}{65}$ و $\frac{1}{66} \leq \frac{yyy}{zzz} \leq \frac{2}{66}$ و $\frac{1}{67} \leq \frac{aaa}{bbb} \leq \frac{2}{67}$ و $\frac{1}{68} \leq \frac{ccc}{ddd} \leq \frac{2}{68}$ و $\frac{1}{69} \leq \frac{eee}{fff} \leq \frac{2}{69}$ و $\frac{1}{70} \leq \frac{ggg}{hhh} \leq \frac{2}{70}$ و $\frac{1}{71} \leq \frac{iii}{jjj} \leq \frac{2}{71}$ و $\frac{1}{72} \leq \frac{kkk}{lll} \leq \frac{2}{72}$ و $\frac{1}{73} \leq \frac{mmm}{nnn} \leq \frac{2}{73}$ و $\frac{1}{74} \leq \frac{ooo}{ppp} \leq \frac{2}{74}$ و $\frac{1}{75} \leq \frac{qqq}{rrr} \leq \frac{2}{75}$ و $\frac{1}{76} \leq \frac{sss}{ttt} \leq \frac{2}{76}$ و $\frac{1}{77} \leq \frac{uuu}{vvv} \leq \frac{2}{77}$ و $\frac{1}{78} \leq \frac{www}{xxx} \leq \frac{2}{78}$ و $\frac{1}{79} \leq \frac{yyy}{zzz} \leq \frac{2}{79}$ و $\frac{1}{80} \leq \frac{aaa}{bbb} \leq \frac{2}{80}$ و $\frac{1}{81} \leq \frac{ccc}{ddd} \leq \frac{2}{81}$ و $\frac{1}{82} \leq \frac{eee}{fff} \leq \frac{2}{82}$ و $\frac{1}{83} \leq \frac{ggg}{hhh} \leq \frac{2}{83}$ و $\frac{1}{84} \leq \frac{iii}{jjj} \leq \frac{2}{84}$ و $\frac{1}{85} \leq \frac{kkk}{lll} \leq \frac{2}{85}$ و $\frac{1}{86} \leq \frac{mmm}{nnn} \leq \frac{2}{86}$ و $\frac{1}{87} \leq \frac{ooo}{ppp} \leq \frac{2}{87}$ و $\frac{1}{88} \leq \frac{qqq}{rrr} \leq \frac{2}{88}$ و $\frac{1}{89} \leq \frac{sss}{ttt} \leq \frac{2}{89}$ و $\frac{1}{90} \leq \frac{uuu}{vvv} \leq \frac{2}{90}$ و $\frac{1}{91} \leq \frac{www}{xxx} \leq \frac{2}{91}$ و $\frac{1}{92} \leq \frac{yyy}{zzz} \leq \frac{2}{92}$ و $\frac{1}{93} \leq \frac{aaa}{bbb} \leq \frac{2}{93}$ و $\frac{1}{94} \leq \frac{ccc}{ddd} \leq \frac{2}{94}$ و $\frac{1}{95} \leq \frac{eee}{fff} \leq \frac{2}{95}$ و $\frac{1}{96} \leq \frac{ggg}{hhh} \leq \frac{2}{96}$ و $\frac{1}{97} \leq \frac{iii}{jjj} \leq \frac{2}{97}$ و $\frac{1}{98} \leq \frac{kkk}{lll} \leq \frac{2}{98}$ و $\frac{1}{99} \leq \frac{mmm}{nnn} \leq \frac{2}{99}$ و $\frac{1}{100} \leq \frac{ooo}{ppp} \leq \frac{2}{100}$ و $\frac{1}{101} \leq \frac{qqq}{rrr} \leq \frac{2}{101}$ و $\frac{1}{102} \leq \frac{sss}{ttt} \leq \frac{2}{102}$ و $\frac{1}{103} \leq \frac{uuu}{vvv} \leq \frac{2}{103}$ و $\frac{1}{104} \leq \frac{www}{xxx} \leq \frac{2}{104}$ و $\frac{1}{105} \leq \frac{yyy}{zzz} \leq \frac{2}{105}$ و $\frac{1}{106} \leq \frac{aaa}{bbb} \leq \frac{2}{106}$ و $\frac{1}{107} \leq \frac{ccc}{ddd} \leq \frac{2}{107}$ و $\frac{1}{108} \leq \frac{eee}{fff} \leq \frac{2}{108}$ و $\frac{1}{109} \leq \frac{ggg}{hhh} \leq \frac{2}{109}$ و $\frac{1}{110} \leq \frac{iii}{jjj} \leq \frac{2}{110}$ و $\frac{1}{111} \leq \frac{kkk}{lll} \leq \frac{2}{111}$ و $\frac{1}{112} \leq \frac{mmm}{nnn} \leq \frac{2}{112}$ و $\frac{1}{113} \leq \frac{ooo}{ppp} \leq \frac{2}{113}$ و $\frac{1}{114} \leq \frac{qqq}{rrr} \leq \frac{2}{114}$ و $\frac{1}{115} \leq \frac{sss}{ttt} \leq \frac{2}{115}$ و $\frac{1}{116} \leq \frac{uuu}{vvv} \leq \frac{2}{116}$ و $\frac{1}{117} \leq \frac{www}{xxx} \leq \frac{2}{117}$ و $\frac{1}{118} \leq \frac{yyy}{zzz} \leq \frac{2}{118}$ و $\frac{1}{11$

فِي قَلْبِهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءٌ، حَتَّى يَشَوْهَ قَلْبُهُ كُلَّهُ

بهما، اهـ. أي بالملوئية في أوله أو النحتية، قال المجدد: المكت أن نصيب في الأرض بنصيب فيؤثر فيها (في قلبه نكتة سوداء) أي أثر صغير أسود (حتى يسود) يشد الوارز المفتوحة (قلبه كفه) بزيادة حرف التأكيد في السخ فمصرفة، ويدونها في تهندية.

قال الأنباجي^(١): قال أبو عبيد النهروني: النكتة: الأثر الصغير من أي لون كان، ووصفه بالسواد لأنه من ألوان الكفر، وبذلك وصف الله تعالى وحوه الكفرة في الآخرة، فقال عز اسمه: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾^(٢)، والمعنى أنه يتصل ذلك به حتى تستوعب النكتة قلبه كله، اهـ.

وفي الدرر^(٣): أخرج أحمد، والحاكم والترمذي وصححه والسنائي وابن ماجه، وابن حبان، وغيرهم عن أبي هريرة مرفوعاً: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَذْنَبَ ذَنْباً نَكَتَ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةً سَوْدَاءً، فَإِنْ نَابَ وَنَاحَ وَاسْتَعْقَرَ حَقْلَ قَلْبِهِ - وَإِنْ عَادَ زَادَتْ حَتَّى يَمْلَأَهُ، فَبِذَلِكَ الْوَلَانِ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - ﴿كَلَّا لَمْ يَنْ عَلَى قُلُوبِهِمْ نَارٌ كَأَنَّ نُكُتًا فِي لَبِّهِمْ﴾^(٤)».

وقال شيخ مشايخنا الدهلوي في محجة الله^(٥) في بحث أحوال القلب والنفس والعقل: أما الصفات، أخاصية للنفس من جهة تسلط نور الإيمان عليها وقهره وإياها وتعبير صفاتها الخسيسة إلى الصفات الفاضلة، فأولها أن يزيل نور الإيمان من العقل المعتور بالعقائد الخفية إلى القلب، فيردح بجلة

(١) المنتقى، (٧/٣٦٥).

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٠٦.

(٣) الدرر المنتور، (٨/١٠٩).

(٤) سورة المطففين: الآية ١١.

(٥) محجة الله اليانعة، (٣/٩٩).

فَبُكِّتْ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْكَافِرِينَ .

الاذنب، فيقول بينهما راحر شهر النفس، ويزجرها عن المخالطات، ثم يقول بينهما ندم يقهر النفس، ويأخذ يتلاييبها، ثم يقول بينهما العزم على ترك المعاصي في المستقبل، ويجعلها مطمئنة بأوامر الشرع ونواحيه.

قال تعالى: ﴿وَلَمَّا مَنَّ حَافٌّ قَامَ وَيُّدٍ وَنَفْسٍ عَنِ الْقَوْلِ﴾^(١) الآية، فتأوله: من خاف، بيان لاستدارة العقل بنور الإيمان، وبرول النور منه إلى القلب، لأن الحرب به منبأ بمستحي، فمبدأ معرفة الحروف وسطوته، وهذا محله الحفي، ومشتهاء نزع وفلق ودعش. وهذا محله القلب، وأما قوله: نفس النفس، فيبيان النور النور السخايط لوكاعة^(٢) القلب إلى النفس، ثم ينزل من العقل نور الإيمان مرة أخرى ويزدوج بجيلة القلب، يقول بينهما اللجوء إلى الله، ويقضي ذلك إلى الاستغفار والإيمان، والامتناع يقضي إلى الصفات.

قال رحمه الله: «إن المؤمن إذا أذنب كانت تكلمة سوداء في فمها الحديث، وفي آخره: «فذلكم الزمان الذي ذكر الله تعالى: ﴿يَكَلِّمُكَ رَبُّكَ﴾»^(٣). أما التذكير السوداء، فتظهير ظلمة من طلعات البهيمية واستدارة نور من الأنوار الملكية، وأما التصفاتة تصوره يقاض على النفس من نور الإيمان، وأما الزمان فكلت البهيمية، وتكون الملكية رأساً، انتهى مختصراً.

(فبكتبت عند الله من الكافرين) أي وحكمه له بذلك، وفي «التخاريق» في رواية مصحور عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً: قال الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذاباً. قال المصنف^(٤): والمراد بالكذابة الحكم كذب

(١) سورة البقرة: الآية ٢٠١.

(٢) أي نود.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢١٤.

(٤) فتح الباري: ١/١٠٨ (٥٠٨).

١٨٠٠/١٩ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ؛ أَنَّهُ قَالَ:
قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيْكُونُ الْمُؤْمِنُ جَبَانًا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَقِيلَ لَهُ:
أَيْكُونُ الْمُؤْمِنُ بَخِيلًا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَقِيلَ لَهُ:

بذلك، وإظهاره لمتخلفين من الملائكة الأضنى، وإعلاء ذلك في قلوب أهل الأرض. وقد ذكر، مالك بلاغا عن ابن مسعود، وزاد فيه زيادة مفيدة، ونعظه: لا يزال اتعبد يكذب ويحري الكذب، فيتكثرت في قلبه بكثرة سوداء، الحديث.
قال ابن تيمية: قال العلماء: في هذا الحديث حث على تحري الصدق، وهو قصصه والاعتناء به، وعلى التحذير من الكذب والنساهل فيه، فإنه إذا تساهل فيه كثرت منه يعرف به، اهـ

قال: ما حكاه الحافظ من لفظ التحري لم أحده في نسخ «الموطأ» من رواية يحيى، فقلعه يكون في رواية أخرى غير يحيى أو في نسخة أخرى، نعم وجد التحري في روايات عديدة عن ابن مسعود وغيره، كما في «الفتح» وغيره.
١٨٠٠/١٩ - (مالك عن صفوان بن سليم) التابى الكبير الزاهد، كما في «تصريف» (أنه قال) قال الزرقاني^(١): مرسل أو معضل، قال ابن عبد البر: لا أحفظه مسندا من وجه ثابت، وهو حديث حسن مرسل، اهـ. رواه صاحب «المشكاة» وقال: رواه مالك والبيهقي في «شعب الإيمان» مرسلًا، اهـ. (قيل لرسول الله ﷺ) أي سئل رسول الله ﷺ (أيكون) بهمة الاستفهام (المؤمن جبانًا) قال القاري: ينتج الجبن وتخفيف الموحدة، ضد الشجاع. وفي «المحلى» عن «القاموس»: رجل جبان، كسحاب وشداد، يعني هل يمكن أن يطيع المؤمن على السبابة؟ (فقال) ﷺ: (نعم) أي يمكن كينونه جبانًا، ولا يتنافى هذا الإيمان أو كماله.

(فقال له) ﷺ: (أيكون المؤمن بخيلًا؟) أي هل يمكن أن يطيع المؤمن على المحل؟ (فقال) ﷺ: (نعم) يمكن ذلك، ولا يتنافى هذا كمال الإيمان (فقال له):

(١) «شرح الزرقاني» (١/ ١٩٠).

أَبْكَوْنُ الْمُؤْمِنُ كَذَابًا؟ فَقَالَ: «لَا».

«يَكُونُ الْمُؤْمِنُ كَذَابًا؟» بِشَدِيدِ الدَّالِ عَلَى صِيغَةِ الْمُبَالَغَةِ (أَقَالَ) بِحَيْثُ زِيَادَةِ النِّهَاءِ عَلَى «قَالَ» فِي كَلِمَةِ «نُصْرَةٍ» وَحَدَّثَهَا فِي الْهَامِزَةِ (لَا) أَيْ لَا يَكُونُ الْمُؤْمِنُ كَذَابًا

قَالَ التِّرْمِذِيُّ^(١): وَرَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَرْفُوعًا: «إِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ، فَإِنَّهُ مُحَاتٌ لِلْإِيمَانِ» أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِي^(٢)، وَصَوَّبَ الدَّارِقُطِيُّ وَفَقَّهَ، ثُمَّ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُمَا عَنْ الْقَصْدِيقِ مَوْقُوفًا، وَرَوَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَرَادٍ أَنَّهُ سَأَلَ الشَّيْخَ بِحَيْثُ: هَلْ يُزْنِي الْمُؤْمِنُ؟ قَالَ: «لَا» فَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ، قَالَ: هَلْ يَكْذِبُ؟ قَالَ: «لَا».

وَالْإِزَارُ وَابْنُ يَعْنَى عَنْ سَعِيدِ^(٣) بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَفَعَهُ: «يُطِيعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى كُلِّ خَلْقَةٍ عِزَّ الْخِيَانَةِ وَكَذِبَ» وَصَعَفَ الْبَيْهَقِيُّ^(٤) رَفَعَهُ، وَقَالَ الدَّارِقُطِيُّ: «مَعْرُوفٌ أَشْبَهَ بِالنُّصُوبِ، وَقَالَ غَيْرُهُ: وَمَعَ ذَلِكَ فَحُكْمُهُ الرِّقْعُ عَلَى الْمَصْحُوحِ، لِأَنَّهُ مَعَا لَا مُحَالٌ لِلرَّأْيِ نَيْدٌ».

قُلْتُ: حَدِيثُ «يُطِيعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى الْحَلَالِ كُلِّهَا إِلَّا الْخِيَانَةَ وَالْكَذِبَ» أَخْرَجَهُ صَاحِبُ «الْمَشْكُوتِ» عَنْ أَبِي أُمَامَةَ مَوْقُوفًا، وَقَالَ رَوَاهُ أَحْمَدُ أَيْ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الشَّعْبِ»^(٥) عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَهَّابٍ، قَالَ الْقَازِي: وَفِي «الْمُجَامَعِ الصَّغِيرِ»: رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الشَّعْبِ» عَنْ ابْنِ عَسَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - إِخْرَاجًا، قُلْتُ: وَزُفِّمَ عَلَيْهِ بِالْحَسَنِ

(١) «شرح التِّرْمِذِيُّ» (٢/١٠٠).

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِي فِي «الْكَامِلِ» (١٣/١)، وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ فِي «الْمُتَمَلَّلِ» (١١/٢٤٩).

(٣) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَالنُّصُوبُ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَهَّابٍ، إِخْرَاجًا.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «نُصْرَةٍ» (١٠٠/١٩٧) مَرْفُوعًا.

(٥) (٩١/١٠٩).

(٨) باب ما جاء في إضاعة المال وذوي الوجهين

٢٠/١٨٠١ - حدثني مالك عن سَهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

(٨) ما جاء في إضاعة المال وذوي الوجهين

جمعهما في ترجمة للاختصار، أو لأن الصرف على ذوي الوجهين من إضاعة المال. فإن غالب غرضه يكون الأكل من مائدة الفريقين بإظهار الموعدة بهما، وميأتي الكلام عليهما في الحديثين.

٢٠/١٨٠١ - (مالك عن سهيل) يضم الميم المحتملة مصغراً (بين أبي صالح عن أبيه) أي صالح السمان دكران (أن رسول الله ﷺ قال) قال ابن عبد البر^(١). كذا أرسنه يحيى وابن وهب والقعني وإسحاق وممن ومحمد بن المبارك النضري، فلم يقولوا به: عن أبي هريرة، وأسند يحيى بن بكير وأبو مصعب وعبد الله بن يوسف ومصعب الزبيري وسعيد بن عفير وأكثر الرواة عن مالك عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة. وهو محفوظ لمالك وغيره مسنداً هكذا، آخر.

قلت: وأخرجه مسلم^(٢) برواية جرير عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً مثل رواية مالك مذكوراً، وألفظه: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً ويكره لكم ثلاثاً، يرضى لكم أن تعبدوه، ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، ويكره لكم قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال»، ثم أخرج برواية أبي هريرة عن سهيل مثله.

وأخرج الشيخان عن المغيرة بن شعبه بمعنى حديث الباب أخرجه

(١) شرح البرقي، (٤/٤١٠).

(٢) أخرجه مسلم في الأفضى (١٧٠٥)، أخرجه المعازي في «الأدب المفرد» (٤٢٧)، والحديث في «التمهيد» (٢١/٢٦٩).

«إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَسْحَطُ لَكُمْ ثَلَاثًا، يَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا،»

فيخاري مواضع من «صحيحه» مختصراً ومطولاً، منها ما في «الاعتصام» من ويراد كاتب المعقرة، قال: كتب معاوية إلى أنس بن شعبة: اكتب إلي ما سمعت من رسول الله ﷺ قال: فكتب إليه: إن نبي الله ﷺ كان يقول في دير كل صلاة: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجند منك الجند، وكتب إليه: إنه كان ينتهي عن قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال، وكان ينهى عن عقوق الأمهات، ووأد البنات ومنع وهات، أهد.

(إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا) من الخصائص: (ويسحط لكم ثَلَاثًا) قال النووي^(١): قال العلماء: الرضاء والتسحط والتكرهية من الله تعالى، انمراد بها أمره ونهيه، وثوابه وعقابه، وإرادة الثواب لبعض العباد وانعقاب لبعضهم، أهد.

قال الزرقاني^(٢): إذا الرضاء بالشيء يستلزم الأمر به، والأمر به يستلزم الرضاء، فهو كناية، وكذا الكلام في السحط، وأنى باللام في الموصفين، ولم يقل يرضى عنكم ثلاث، يسحط منكم، رمزا إلى أن فائدة كل من الأمرين عائدة إلى عباده، أهد. (يرضى لكم) تعميل لما أجمعه أولاً، ولمسلم «يرضى» بناء التفسير (أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا) قال الزرقاني: لأن من شرك عباده أحداً لم يعبد، فهذه واحدة، وقول النووي: لتلك متعبد، أهد.

وفي «المعنى»: فهذه واحدة بخلاف قول النووي: هما ثنتان، أهد. وقال

(١) «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٢/١١٠).

(٢) «شرح الزرقاني» (٤/٤١٠).

وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا.....

النووي: أعلم أن ثلاثة انمراضية: إحداها: أن يعبدوه، الثانية: أن لا يشركوا به شيئاً، الثالثة: أن يعتصموا بحبل الله ولا ينفروا، اهـ.

قلت: واختار الإسماعيليون ذلك، لأنه لم ينع في رواية مسلم جملة: «وَأَنْ تَعْتَصِمُوا» كما تقدم من روايته، فلا تكمل الثلاثة في رواية مسلم بدون حملها على اثنين.

«وَأَنْ تَعْتَصِمُوا» أي تمسكوا (بحبل الله جميعاً) كذا في المنح المصرية، ونيس في الهندية لفظ: «جميعاً»، والآخرة إثبات، وهذه الخصلة ثالثة في رواية «الموطأ» ثالثة في رواية مسلم كما تقدم، وزاد في روايته: «وَلَا تَفْرُقُوا» وهو تأكيد لجملة السابقة.

قال الباقي^(١): قال أبو عبيد الهروي: معناه جهد الله، قال أبو عبيد: الاعتصام بحبل الله ترك الفُرقة، وهو المراد قول ابن محمود عليكم بحبل الله، فإنه كتابه، قال وأصل في كلام العرب ينصرف على وجه، منها العبد، وهو الأمان، والحبل في غير هذا الموضع المواصل، اهـ، وفي «المحلى»: بحبل الله أي بالقرآن، اهـ.

قال النووي^(٢): الاعتصام بحبل الله، فهو التمسك بمعهد، وهو اتباع كتاب العزيز وحذوه والتأديب بأدابه، والحبل يطلق على العهد وعلى الأمان وعلى الوسنة وعلى السبب، وأصله من استحبال العرب الحبل في هذه الأمور، هو استمسكهم - لحبال عند شتات أمورهم - ويوصلون بها المنفرق، فانستعير اسم الحبل لهذه الأمور، اهـ.

وقال الزرقاني^(٣): اختلف في المراد بحبل الله، فقال ابن محمود وفائدة

(١) «المصنف» (٣١٥/٧).

(٢) «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٢/١١).

(٣) «شرح الزرقاني» (٤/٢١١).

وَأَنْ تَصْخَرُوا

وغيرهما: هو القرآن، وزجج بقوله ﷺ: «إن هذا القرآن هو حبل الله، وفيه نفاذ» القرآن حبل الله المتين، حتى رغم بعضهم أن مقبره بخلافه فلفه، إذ لا عطر بعد عروسه، وعن قتادة أيضاً، غيره هو عهد الله وأمره، وعن ابن مسعود أنها الجماعة.

قال ابن عبد البر: هو الظاهر في الحديث، والأشبه سياقه، وأما القرآن فمستور بالاعتصام به في غير ما آية وغير ما حديث، غير أن المراد ههنا الجماعة على إمام يسمع له ويطيع، لأن الاختلاف والافرة هلكة والجماعة نجاة، قال: وهو عشي معنى متداخل متقارب، لأن القرآن يأمر بالآفة وينهى عن الفحرة، اهـ.

فت: أخرج السيوطي^(١) هذه السبع المختلفة عن الآثار المختلفة في قوله ع: «وَأَتَّخِذُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ^(٢)» الآية. وما حكاه الزيفاني عن ابن مسعود قال: فيه السبوطي: أخرج الطبراني وغيره عن الشعبي عن ابن مسعود «وَأَتَّخِذُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا^(٣)» قال: حبل الله الجماعة، وأخرج ابن جرير وغيره عن ثابت بن فطنة، قال: سمعت ابن مسعود بخطب وهو يقول: يا أيها الناس عليكم بالطاعة والجمعة، فليهما حبل الله الذي أمر به، وأخرج هذا السبع في الجماعة عن ابن عباس وأبي وغيرهما.

(وأن تصخروا) قال الراغب^(٤): انتضح تحريي فعل أو قول فيه صلاح صاحبه، وهو من قولهم: فصحت له الودائي أخذصته، وتامح العسل غاصه،

(١) انظر الدر المنثور: ٢/٢٦٩.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٠٣.

(٣) انظر في القرآن (ص ٦٠٩).

مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ أَمْرَكُمْ. وَيُسْحَطُ لَكُمْ قَبْلَ وَقَالِ

تو من قولهم. نصحت الجلد جفذه، والمضاح: الخيط، اهـ. أي يكسر النون، (من ولّاه) بتشديد اللام (الله) تعالى (أمركم) بالنصب على "المفعولية"، فلـ "الباحي"^(١)، أي شأنكم وهو الآخذ. فلقد مناصحتهم مناصحة جميع المسلمين، وفي "المحلى": من ولّاه أمركم أي جعله الله وني أمركم وهو الإمام ونوابه، وأولاد مناصحتهم ترك مخالفتهم ولعنوا عليهم والدعاء لهم وجوه، اهـ.

قال الزقاني^(٢)، وهو الإمام ونائبه، وقيل: هم العلماء، فتصحيحهم قبول ما رووه، سندهم في الأحكام وإحسان الظن بهم، اهـ. ويقدم أن هذه نسخة كذلك في رواية "الموطأ"، وليست في رواية مسلم.

(وسخط لكم) وفي رواية لمسلم بفتح "ويكره" (قيل وقال) قال مالك: هو الإكثار من الكلام والإرجاف نحو قول النسي. قال فلان. وعل فلان، بالحرص فيما لا يستفي، كذا في "المنقول" والزقاني^(٣)، والفظ البخاري في حديث السيرة "لكنكم قبيل" وقال.

قال الحافظ^(٤)، وفي رواية "الشعبي" "وكان يهين عن قبيل وقال"، كذا للأكثر في جميع المواضع بغير تبوين، ووقع في رواية "الكشميري" هنا "قبلاً" وقيل، والآل أشهر، قال جوهري: "قبيل وقال اسمان، يقال: كثير تقبل والقيل، كذا جزم بأشبع اسمان، وأشار إلى الدليل على ذلك دخول "الهم" واللام عليهما، وقال ابن دقيق العيد: لو كانا مسير بمعنى واحد كالقول لم يكن نعت أحدهما على الآخر فائدة، فأشار إلى ترجيح الأول.

وقال المحب الطبري: في "قبيل وقيل" ثلاثة أوجه: أحدها: أهما

(١) "المطهر" (٦/٣١٥)

(٢) "شرح ابن قاضي" (١/٤٤١)

(٣) "نسخ التبري" (١/٢٠٧)

مصدران للمقول، تقول: قلت قوداً وقبلاً وقالاً، والمراد في الأس-ديت الإشارة إلى كثرة الكلام- لأنها تؤول إلى الخطأ، قال: وإنما كرره للمبالغة في المرجح عنه.

لأنها إرادة حكاية أقوال الناس والبحث عنها لخير عنها، فيقول: قال فلان كذا، فيقبل كذا، والنتهى عنه إما للزجر عن الإكثار منه وإما لشيء مخصوص منه، وهو ما يكرهه المحكي عنه.

ثالثها: إن ذلك في حكاية الخطأ، كس في أمور كثيرة، كقوله: قال فلان كذا، وقال فلان كذا، ومحل كثرة ذلك أن يكثر من ذلك بحيث لا يؤمن مع الإكثار من الزلل، وهو مخصوص بمن مثل ذلك من غير تثبت، لكن يثقل من سمعه، ولا يتعامل في ذلك.

قال الحافظ: ويؤيده الحديث الصحيح «كفى بالمرء إنما أن يحدث بكل ما سمع»، وفي شرح المشكاة: قوله: «يقبل» وقال: من قولهم: قبل كذا وقال كذا، ... فهما على كونهما فعلين محكيين متضمنين لتقصير والإعراب على إجرتهما مجرى الأسماء، خلوي من التفسير: «وهو أوله: إنما الدنيا قيل وفان، وادخلان حرف التعريف عليهما في قوله: «ف يعرف المقبل والمقل بذلك» اهـ.

وقال النووي^(١): أما قوله: «تقبل» وقاله: «هو الخوص في اختيار الناس وحكايات ما لا يعني من أحوالهم» واتخذوا في حقيقته حلين اللطيفين على قولين أحدهما: أنهم فعلان، تقبل مني لما لم يسم فاعله، وقال فعل ماضٍ، والثاني: أنهم سمان مجزوران يونان، لأن المقبل والمقل والمقول والمقال كنه معني، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَدُّ مِنْ اللَّهِ بَيْكًا﴾، اهـ.

(١) الشرح صحيح مسند للنووي (١٢/١٦)

وإضاعة المال .

(وإضاعة المال) هذا الباجي^(١) : يحتمل أن يريد بتضييعه ترك تشهيره وحفظه . ويحتمل أن يريد به إيقافه في غير وجهه من الشرف ولعمامة . وقال مالك : إضاعة المال أن يوزقك الله وزقاً خففته فيما حرم الله عليك . اهـ .

وقال الزقاني^(٢) : قال ابن عبد البر في معناه ثلاثة أقوال . أحدها : أنه المصروف بحسن الله . ولا يصححه مالك بهلاكه . ووجهه أن عامة الوصية النسيئة للصلاة وما ملكت أيمانكم . والثاني : ترك إملاءه وانتظار فيه وكسبه . والثالث : إيقافه في غير حقه من الباطل والمصرف . اهـ .

وقال الحافظ في الفتح^(٣) : إن الأمر حمله على الإسراف في الإنفاق . وفيد به بعضهم بالإنفاق في الحرام . والأقوى أنه ما أنفق في غير وجهه المأذون فيه شرعاً . سواء كانت دينية أو دنيوية فمنع منه . لأن الله تعالى جعل المال فيما لمصالح العباد . وفي تضييعه نفويت ملك المصالح . إما في حق مفسدها وإما في حق غيره . ويستثنى من ذلك كثرة إيقافه في وجه الخير لتحقيق ثواب الآخرة ما لم ينفق حقاً آخر أو بغيره . اهـ .

والخاص في كثرة الإيقاف ثلاثة أوجه الأول : إيقافه في الرجوع المدمومة شرعاً . فلا شك في صحة الثاني . إيقافه في الرجوع المدمومة شرعاً . فلا شك في كونه مطلوباً بالشرط المذكور . الثالث : إيقافه في السحاب بالأصالة تملأ الأرض . فهذا ينقسم إلى قسمين : أحدهما : أن يكون على وجه يلزم حال المسكن . فلهذا منه فليس شرف . والثاني : ما ينفق بماله عرفاً . وهو ينقسم أيضاً إلى قسمين .

(١) - المعنى (٣١٥/٧)

(٢) - شرح الزقاني (١١/٤٩١)

(٣) - فتح الباري (١٠/٤٠٧)

وكثرة السؤال.

أخرجه مسلم في: ٣٠ - كتاب الأضحية، ٥ - باب أسقي عن كثرة السؤال من غير حاجة، حديث: ١٠.

أحدهما: ما يكون تدفع مسددة إما مخرجة أو منقوعة، فهذا ليس بإسراف.
والثاني: ما لا يكون في شيء من ذلك، فالجمهور على أنه إسراف،
وذهب بعض الشافعية إلى أنه ليس بإسراف، لأنه يقوم به مصلحة البدن، وهو
عرض صحيح، فإذا كان في غير معصية فهو مباح، قال ابن دقيق العيد: وظاهر
القول أن يمنع ما قال، قال الحافظ: صرح بالنسب القاضي حسين، وتبعه الغزالي،
وجزم به الراعي في الكلام على المغازم، ويصحح في باب الحجر من نثره.

وهي المسحورة، أنه ليس بتبذير، وتبعه النووي، وابن يبرق أنه ليس
مذموماً لذاته، لكنه يذهب غالباً إلى تركه المأخوذ كسؤال الناس، وما أدى
إلى المأخوذ فهو مذموم، قال: وقال النجاشي: بكرة كثرة إسرافه في مصابح
الندبة، ولا بأس به إذا وقع نادراً لحادث يحدث كصيف أو عيد أو وليمة،
ومما لا خلاف في كراهة معارضة العبد في الإتيان على ابنه زينة على قدر
الحاجة، ولا سيما إذا أضاف إلى ذلك المبالغة في الزخرفة.

وأما إضاعة المال في المعصية، فلا يختص بارتكاب الفواحش، بل
يدخل فيها سوء القيام على الرقيق والتهالك، وقال السيكي الكبير: المأخوذ في
إضاعة المال أنه لا يكون لغرض ديني ولا دنيوي، فإن استعمل حرم قطعاً، وإن
وجد أحصاه وجوداً له مال، وكان الإتيان لطلب المال ولا مصلحة فيه جاز
قطعاً، وبين الرتبين وسائل كثيرة لا تدخل تحت ضابط، على نفسي أن يرى
فيما نيسر منه رأي، هـ.

(وكثرة السؤال) قال النجاشي^(١): قال مالك: لا ادري أهو ما أهداكم عنه

من كثرة المسائل؟ فقد ذكر رسول الله ﷺ المسائل، وعابها، أو هو من مسائل الناس أمثالهم، أم.

وفي التورقاني^(١١)، قال ابن عبد البر: معناه عدد أكثر العلماء المتكلمين من المسائل اسراراً والأغلوفاة. وقد عبق المؤلفات، وقيل: سؤال المال لحطه على إصاعة المال، ثم حكى قول الإمام المذکور، ثم قال: إلا أن الظاهر كرهه السؤال عن المسائل إلا كان ذلك الإكثار، لا على الحاجة عند سرون الدلالة، وكان أصل هذا أنهم كانوا يسألون عن أشياء ويلجئون إليها، فينبذ تحريمها، قال، تعالي: ﴿لَا تَتَّبِعُوا عَنَّا أَفْهًا﴾ الآية، وإسرائيل اليوم لا يحلف منه سرون تحريم ولا تحليل، فمن سأل رغبة في العلم باحتيا عن سمرى يجب الوقوف عليه فلا بأس، ومن سأل متعاً لم يحل له قبل السؤال ولا غيره، انتهى محصراً

ومرجع البخاري على حديث السيرة كتاب قوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُكَ أَفْهًا﴾ قال ابن القيم: فهم من البخاري سؤال الناس، ويحتمل أن يكون المراد السؤال عن المشكلات وعملاً لا حاجة للسؤال بذلك، ولذا قال يونس: ما ترككم، قال الحافظ^(١٢)، وحمله على المعنى الأعم أولى ويستقيم مراد البخاري مع ذلك، أم

قلت: ويؤيده أن البخاري ترجم عليه تراجم مختلفة، منها في كتاب الإحصاء مراتب ما يكره من كثرة السؤال^(١٣)، وحله الترجمة نوبت المعنى الذي: وذلك الحافظ^(١٤) في موضع آخر بعد ذكر التوليز لسابقين: أن الأولى حسنة

(١١) تاريخ التورقاني: (١١/١١١).

(١٢) معجم الترمذي: (٣/٢٤٢).

(١٣) نظر: اصحح البخاري مع معجم الترمذي: (١٣/٢٦١).

(١٤) معجم الترمذي: (١٠١/٥٢٧).

١٨٠٢ / ٢١ - وحديثي مالك عن أبي الزناد، عن أبي الأعرج،

على العموم. وقد ذهب بعض العلماء إلى أن المراد به كثرة السؤال عن أخبار الناس وأحداث الزمان، أو كثرة سؤال إنسان بعينه عن تفاصيل أحواله، فإن ذلك مما يكرهه المسؤول غالباً. وقد ثبت النهي عن الأغلوطن، أخرجه أبو داود، وثبت عن جميع من السلف كراهة تكلف المسائل التي يستحيل وقوعها عادة أو ينذر جدياً، وإسناد درجوا ذلك لها فيه من المتنوع والفرد بالظن إذ لا يغفر صاحبه من الخطأ.

وأما ما في حديث الزناد مكره النبي ﷺ المسائل رسالها، وكذا في ثوبه تعالى: ﴿لَا تَقُولُوا عَنْ شَيْءٍ قَدْ تَعْلَمُونَ سَوَافً﴾ فذلك خاص بمرء من الوحي، اهـ.

وقال النووي^(١): أما كثرة السؤال فقيل: المراد التسرع في المسائل والإكثار عن السؤال عما لا يقع. وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بالنهي عن ذلك، وكان السلف يكرهون ذلك ويروونه من التكلف الممنوع عنه، وفي «الصحيح»: كره رسول الله ﷺ لمسائل وعديها. وقيل: المراد سؤال الناس أموالهم، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بالنهي عن ذلك.

وقيل: يحتمل المراد كثرة السؤال عن أخبار الناس وأحداث الناس وما لا يمي الإنسان. وهذا ضعيف، لأنه قد عرف من النهي عن قيل وقال، وقيل: يحتمل كثرة السؤال عن إنسان بعينه، فيدخل ذلك في سؤاله عما لا يعنيه، ويتضمن ذلك حصول الحرج في حق المسؤول، فإنه لا يؤثر أمثاله بأحواله، فإن أخبره شيء عابده، وإن كذبه شيء الإخبار أو تكلفه التعريض لحفته الملتقة، اهـ.

١٨٠٢ / ٢١ - (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج)

(١) «شرح صحيح مسلم» لسوي (١٢/١٠).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مِنْ شَرِّ النَّاسِ ذُو
الْوَجْهَيْنِ».....

عبد الرحمن بن هريز (عن أبي هريرة) رواه الشيخان وغيرهما^(١) بطرق عديدة
عنه (أن رسول الله ﷺ قال: «من شر الناس» وفي «الخاري» من رواية أبي صالح
عن أبي هريرة فتجد من شرار الناس يوم القيامة عند الله»، قال الحافظ^(٢):
«شرار بصيغة الجمع. وهي رواية «تجدون شر الناس»، ثم قال بعد ذكر اختلاف
الروايات في هذا اللفظ: وهذه الألفاظ متقاربة، والروايات التي فيها شر الناس
محمولة على التي فيها من شر الناس. ووصفه بكونه شر الناس أو من شر
الناس مبالغة في ذلك، ورواية «شر الناس» بزيادة الألف لغة في شر الناس».

ويحتمل أن يكون المراد بالناس من ذكر من الظالمين المتضامنين
خاصة، فإن كل طائفة منهما محاربة للآخرى طامعاً، فلا يتمكن من الاطلاع
على أسرارها إلا بما ذكر من خداعه للديفين ليطلع على أسرارهم فهو شرهم
كلهم، والأولى حمل الناس على عمومهم فهو أبلغ في اللفظ. وقد وقع في
رواية: «من شر خلق الله ذو الوجهين»، اهـ.

(ذو الوجهين) قال صاحب «المحلى»: المراد به من يورث نفسه عند
شخص أنه من جبهة محبة ومخلصيه، ويحدث في غيبته عن معارفيه، وقيل:
السمي من كان مع كل واحد من العدوين كأنه صديقه، وبذلك هذا عند ذلك
وذلك عند هذا، وقوله: «الذي يأتي هؤلاء بوجوه» يندب المعنى الأخير، وبه
يوزم النووي حيث قال: «مر الذي يأتي كل فرقة بما يرضيها فيظهر لها أنه
موافق لها ومخالف لخصمها، وصنعه نفاق محض وكذب وحداق وتحيل على
الاطلاع على أسرار الظالمين». اهـ.

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٤٦٥ - ٥١٧)، والحدث في «التمهيد» (١٨٠/ ١٢٦٦).

(٢) فتح الباري (١/ ٢٧٤).

الَّذِي يَأْتِي هُوَ لَا يُوْجِبُ هُوَ لَا يُوْجِبُ».

أخرجه مسلم في ٤٥ - كتاب البر والصلة والآداب، ٣٦ - باب ذم ذي الوجهين والوجهين فعنه، حديث ٩٨. وفي الصحيحين من طريق عمارة بن مالك عن أبي هريرة

أخرجه البخاري في ٩٣ - كتاب الأحكام، ٢٧ - باب ما يكره من ثناء الاستغاث، وإذا خرج قال، غير ذلك. ومسلم في ٤٥ - كتاب البر والصلة والآداب، ٣٦ - باب ذم ذي الوجهين والوجهين فعنه، حديث ٩٩.

(الذي يأتي هؤلاء) أي إلى أحد الفريقين (يوحه وهؤلاء) أي الفريق الآخر (يوحه) آخر، والمراد الحديثان مثل المذمة والمادة.

قال الباجي^(١): رصف بذلك لأنه يأتي هؤلاء بوجه التردد إليهم واشتغالهم والرضا عن قولهم بفعلمهم، فإذا ران عنهم، وصار مع مخالفتهم لقيتهم بوجه من يكره الأولين ويسبي، التعلل فيهم واندم لضعفهم وقولهم، «هـ»

فان العاصم^(٢)، إنما كان ذو الوجهين شر الناس، لأن حال المنافق إن هو متملق بالكذب والباطل مدخل نفوس بين الناس، وقال الترمذي: صنعه هذا غاف وخدع. قال: فأب من يشهد بذلك الإصلاخ بين الضعفاء فهو محمود، وقال غيره: الخرق بينهما أن المذموم من يزين لكل طائفة عملها، ويشبهه عند الآخرين. ويذم كل طائفة عند الآخرين، والمحمود أن يأتي لكل طائفة بكلام فيه صلاح الآخرين، معتذر لكل واحدة عن الآخرين، ويضرب إليه ما أمكنه من المجلس ويستتر الفصح.

ويؤيد هذه التفرقة رواية الإسماعيلي عن ابن سيرين لم يقط: «الذي يأتي هؤلاء يحدث هؤلاء، وهؤلاء يحدث هؤلاء». وقال ابن عبد البر: جملة من

(١) المستقى (١٠/٣١٥).

(٢) صحيح الدرر (١٠/٢٧٥).

(٩) باب ما جاء في عذاب العامة بعمل الخاصة

ظاهره جماعة، وهو أولي، وتأوله قوة على أن المراد به من يرانى بعمله فيرى الناس متوناً واستكافة، ويوحىهم أنه يتخشى الله حتى يكرموه وهو في الباطن بخلافه، قال: وهذا محتمل لو أنقص في الحديث على صدره، فإنه داعي في مطلق ذي الوجهين، لكن بقية الحديث ترد هذا التأويل، وهي قوله: «بأنني مؤلف بوجه».

قال الحافظ: وقد قصص في رواية الترمذي على صدر الحديث بلفظ: «إن من شر الناس عبد الله يوم القيامة ذو الوجهين»، أما لكن قلت بقية الروايات على أن الراوي احتصرها، فإنه عند الترمذي في رواية الأعمش، وقد ثبت عنه من رواية الأعمش بسامه، ورواية ابن نمير التي أنكرت إنيها، من التي تروى بالتأويل المذكور صريحاً.

وقد رواه البخاري في «الأدب المفرد»^(١) عن وجه آخر عن أبي هريرة، لفظ: «لا ينبغي لذي الوجهين أن يكون أميناً»، وأخرج أبو داود^(٢) من حديث عامر بن ياسر: «من كان له وجهان في الدنيا كان له يوم القيامة قناتان من نار»، وفي الباب عن أنس أخرج من عند أبي هريرة لفظ: «هذا تناول الذي حكاه ابن عبد البر ضمن ذكره، بخلاف حديث أنس، فإنه يفسر من يتردد بين طائفتين من الناس، أما».

(٩) ما جاء في عذاب العامة بعمل الخاصة

بمعنى ما جاء في العذاب الذي يعم الناس كنهم، كالأول والآخران وغير ذلك، مع أنهم كنهم لم تكن متبلى بالمعاصي، بل كان المتبلى بها جماعة خاصة، وهذا إذا فعل المنتصر جهاراً، ولم يفيروا، ولم يتكبروا عليه، كما سيأتي مفصلاً.

(١) (١٤١٦).

(٢) «سنن أبي داود» (١١٧٤٦).

١٨٠٣/٢٢ - حَقَّقْتُ مَرَّكَ أَنَّهُ يُنْفَعُ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجِ

النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ:

١٨٠٣/٢٢ - (مَالِكٌ أَنَّهُ يُنْفَعُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ) أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ (زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ

قَالَتْ) قَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍ فِي «تَجْرِيدِهِ»^(١) هَذَا الْحَدِيثُ لَا يَعْرِفُ لَأُمِّ سَلَمَةَ إِلَّا مِنْ وَجْهِ لَيْسَ بِأَعْيُودٍ - يَرَوِي عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ سُوْفَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ جَبْرِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، وَنَدَّ رَوِي فِي مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ، وَلَمَّا هَذَا اللَّفْظُ فَإِنَّهُ مَعْرُوفٌ لِزَيْبِ بِنْتِ حُجَلٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ مُشْهُورٌ مَحْفُوظٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ شِهَابٍ، وَقَدْ اِخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ إِسْنَادِهِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ كُلَّهُ فِي «تَجْرِيدِهِ»^(٢)، إِنْ شَاءَ.

قُلْتُ: وَهَذَا الَّذِي أَتَاهُ ابْنُ عَبْدِ بَرٍ مِنَ الْإِخْلَافِ عَلَى الزُّهْرِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ هُوَ اِخْتِلَافُ أَعْمٍ، سَمِعَهُ الْحَافِظُ فِي «إِنْفِصَاحِهِ»^(٣) فِي أَوَّلِ أَفْصَحٍ، وَهُوَ أَنَّ الْحَارِثِيَّ^(٤) أَخْرَجَهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْدَةَ عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ عَنْ زَيْبِ بِنْتِ حُجَلٍ أَنَّهَا قَالَتْ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، الْحَدِيثَ، وَذَكَرَ الْحَافِظُ جَمَاعَةً مِنْ أَرْوَادِ الثَّوْنِيِّ رَوَوْهُ هَكَذَا مِثْلَ سَنَدِ الْحَارِثِيِّ.

فَقَالَ الْحَافِظُ: هَكَذَا رَوَاهُ كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ لَيْسَ فِي السَّنَدِ حَبِيبَةٌ، بَرَّادٌ جَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ عَيْنَةَ عَنْهُ ذِكْرُ حَبِيبَةَ، فَقَالُوا: عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ عَنْ حَبِيبَةَ بِنْتِ أُمِّ حَبِيبَةَ عَنْ أُمِّهَا أُمِّ حَبِيبَةَ، هَكَذَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٥) عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَرْوَادِهِ، ثُمَّ قَالَ مُسْلِمٌ: رَأَوْنَاهُ فِي حَبِيبَةَ، وَهَكَذَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ سَعِيدَانَ، قَالَ سَعِيدَانُ: حَفِظْتُ عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَرْبَعَ تِسْوَةٍ

(١) (ص ٢٤٩).

(٢) (٣٠٨/١٢٤).

(٣) «فتح الباري» (١/٢٤١).

(٤) «مصحح البخاري» (٣٤٤٦) كتاب الأنبياء، باب قصة يأمع وبأجر.

(٥) «مصرح مسند في الفتن» (٢٨٨٠).

يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْتَ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ النَّبِيِّينَ وَلَا مِثْلَهُمْ؟

زينب بنت أم سلمة عن حبيبة، وهما ريبة النبي ﷺ عن أم حبيبة عن زينب بنت جحش، وهما زوجا النبي ﷺ، انتهى مختصراً.

وهذا هو الاختلاف على الزهري الذي أشار إليه ابن عبد البر، وما قال ابن عبد البر: وقد روي في معنى هذا الحديث حديث أم سلمة بغير هذا اللفظ، فلعله أشار بذلك إلى ما في الترمذي^(١) إذ أخرج عن الصدوق الأكبر أنه قال: يا أيها الناس إنكم تفرّدون هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ مَأْنَى عَلَيْكَ الْقَسَمَ﴾ الآية، وإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه»، قال الترمذي: في الباب عن عائشة وأم سلمة.

وأخرج الترمذي^(٢) أيضاً بسنده إلى عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ: «يكون في آخر هذه الأمة خسف ومسخ»، قالت: قلت: يا رسول الله أنت لست من هؤلاء؟ قال: «نعم»، إذا ظهر الخسف، قال: هذا حديث غريب من حديث عائشة، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، اهـ.

(يا رسول الله أنت لست من هؤلاء) بكسر اللام (وفينا الصالحون) هكذا في رواية البخاري عن زينب بنت جحش، قال الحافظ: وفي رواية قلت: يا رسول الله أبعدنا الله، وفينا الصالحون، وكأنها أخذت ذلك من قوله تعالى: ﴿وَمَا سَكَتَ اللَّهُ بِمَنْزِلِهِمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾، اهـ.

قال الهاجي^(٣): إنها اعتقدت أن بالصالحين يرفع الله عن السبطين العقاب، ولعلها اعتقدت أن قوله تعالى: ﴿وَمَا سَكَتَ اللَّهُ بِمَنْزِلِهِمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾

(١) سنن الترمذي (٢٦٦٨) من القن.

(٢) (٢٦٥٢).

(٣) «المتن» (٣١٦/٧).

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ. إِذَا كَثُرَ الْغَيْثُ.

وَمِمَّا كَثُرَ الْغَيْثُ فِي كُلِّ قَوْمٍ فِيهِ صَالِحٌ. وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِنَبِيِّنَا ﷺ غَضَبًا. وَأَمَّا عَمْرُوهُ مِنَ الْأَنْبَاءِ فَقَدْ أَهْلَكَ قَوْمَهُمْ مَعَ كَوْنِ النَّبِيِّ فِيهِمْ، فَيَنْحَدِرُ اللَّهُ رُسُلَهُ. وَيَحْتَسِبُ أَنْ يَكُونَ سَأَلَتْ أُمُّ سَلَمَةَ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ حَامِيَةً، وَاعْتَصَدَتْ أَنَّهَا لَمْ تَنْعَبْ مَعَ بَقَاءِ النَّبِيِّ فِيهَا أَنَّهُ لَا تَهْلِكُ مَا دَامَ فِيهَا صَالِحٌ مِنْ أُمَّةٍ النَّبِيُّ تَكُنُّ. فَأَعْلَمَ ﷺ أَنَّهُ لَيْسَ حَالُ الصَّالِحِ مِنَ الْأُمَّةِ مِثْلَ حَالِ النَّبِيِّ، وَلَقَدْ تَهْلِكُ جَدِيعَةٌ مِنَ أُمَّةٍ فِيهَا صَالِحٌ أَوْ مَرَدَّةٌ حَتَّى تَقَالَ: تَعَالَى ﷻ يَأْتِفُوا بِشَيْءٍ لَا تُصْبِحُ الْيَوْمَ طَلَمُوكُمْ سَائِمَةً. اهـ.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ) يُمْكِنُ ذَلِكَ (إِذَا كَثُرَ الْغَيْثُ) قَالَ لِحَفَظَ^(١): سَمِعْتُ السَّادَةَ وَالْمُرُوحَةَ ثُمَّ مَشَيْتُ فَمَرَرْتُ بِالزُّنَّارِ وَأَبْوَلَانَ أَتَرْنَا وَابْنِ السُّوقِ وَالْمَجُورِ. وَهِيَ أَوَّلَى^(٢)، لِأَنَّ قَابِلَهُ مَانَصِلًا، قَالَ مِنَ الْعَرَبِيِّ: وَهُوَ الْيَابِسُ بِأَنْ لَخِيرَ يَهْلِكُ بِعِلَّةٍ أَتَشِيرُ بِهَا لَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِ حَتَمًا، وَكَذَلِكَ إِذَا غَضِبَ عَلَيْهِ، لَكِنْ حَيْثُ لَا يَجْعَلُ ذَلِكَ وَيَجْعَلُ الشَّرِيرَ عَلَى عَدْلِهِ لَيْسَ، وَنَقَضَ ذَلِكَ، وَيَكْثُرُ مِثْلُ يَوْمِ الْأَسَدِ، فَبَيْنَمَا حَبَسَ الْقَلِيلَ وَكَثِيرًا. ثُمَّ يُشِيرُ كُلُّ أَحَدٍ عَلَى شَيْءٍ، وَكَأَنَّهَا لَهَبَتْ مِنْ مَنَاحِ الْقَدَرِ الْمَذْكُورِ فِي حَنِينِ زَيْنَبَ مِنَ الْوَدَمِ، أَوْ الْأَمْرِ، إِنَّ شَاعِرِي عَلَى ذَلِكَ أَسْعَى الْحَرْقَ بِحَثِّ يَدِ جَوْنٍ، وَكَانَ عِنْدَهَا عِلْمٌ أَنَّ قَوْمَ غُرُوحِهِمْ عَلَى نَاسٍ هَلَاكًا عَامًا لَيْهِمْ. اهـ.

قُلْتُ: رَوَى رُوَيْدُ الْبُخَارِيِّ عَنْ زَيْنَبَ مَتَّحِشٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا فَرَحًا يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَنْ نَعْرَبَ مِنْ شَرِّهِ قَدَرٌ نَحْجُ لِيَوْمٍ مِنْ رَدَمٍ بِأَسْوَجٍ وَمَأْخُذٍ مِثْلَ هَذِهِ وَخَلَقَ بِإِصْغَعِهِ الْإِهْهَامَ وَالَّتِي تَدْبِيهَا. قَالَتْ: زَيْنَبُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِذَا كَثُرَ

(١) سورة الأحقاف: الآية ٣٣.

(٢) أَوَّلُ النَّبِيِّ: (١٨٠٤/١٨٠٥).

(٣) أَيْ: عَمْرُوهُ. يُقَالُ: دَخَلَ مِنَ الْغَيْثِ بِالزُّنَّارِ وَأَبْوَلَانَ، هـ. (١٨٠٤/١٨٠٥).

١٨٠٤/٢٣ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ: كَانَ يُقَالُ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَا يُعَذِّبُ الْعَامَّةَ بِذُنُوبِ الْخَاطِئَةِ، وَلَكِنْ إِذَا عَمِلَ الْفَاسِقُ حَبِيرًا اسْتَحَقَّ الْعُقُوبَةَ كُلَّهَا.

الحدث ٢٣، قال الحافظ^(١): وفي رواية أسبقها ناسي كلمة من اليوم محذوفاً وجهه بغيره العفو، ويجمع بينهما بأنه فعل عليها عند أن استغفرت له.

قال البرقي^(٢): وأخرجه حمزة والترمذي وابن أبي حاتم عن ابن أبي حاتم، لكن لا يمنع أن أم سلمة سألت عن ذلك، وإن كان أبا بكر حديثها مقالاً لأنه اعتقد بلاح مالك، أنه.

١٨٠٤/٢٣ - (مالك عن إسماعيل بن أبي حكيم) البرقي الحديث (أنه سمع) أمير المؤمنين (عمر بن عبد العزيز) قال أبو داود: ختام الحديث (يقول) أي عمر - (وصي الله عنه) - (كان يقال) أي من الصحابة (إن الله تبارك وتعالى لا يعذب العامة) أي لا يترك العذاب العمومي (بذنوب الخاصة) أي بذنوب جماعة غلبة (ولكن إذا عمل) مثلاً المجهول (السكر جهاراً) بكسر الجيم، أي عباداً ولم يعرفوا ولم يشكروا عليه (استحقوا) أي نالوا اليوم (العقوبة كلها) لأنهم لم يصبروا استحقوا، قال أبو داود: سمعت أبا بكر يقول: لا ينجي إيماناً من غلب على إيمان ولا قوة وعيشة أتت مريضاً ذلك بئس عصى إذا كانوا يتكلمون لا يتشاورون عن أم حنبل^(٣) قال أبو

وفي الحديث^(٤) رواية بطريق السلف عن عدي بن عدي الكندي عن

(١) صحيح ترمذي (١٧٣/١٧٤)

(٢) شرح الأثرين (١١٠/١١١)

(٣) سورة البقرة الآية ٧٧، ٧٨

(٤) مسند أحمد (٢/١١٤٤)

(١٠) باب ما جاء في التقى

مولاه عن جده مرفوعاً: «إن الله تعالى لا يعذب العامة بعمل الخاصة، حتى يروا المنكر بين ظهرانيهم، وهم قادرون على أن يسكروه، فلا ينكروا، فإذا فعلوا ذلك عذب الله العامة والخاصة» وفيه أيضاً عن أبي بكر الصديق قال: يا أيها الناس إنكم تفترون هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾^(١) الآية، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الناس إذا رأوا منكراً فلم يغيروه يوشك أن يعمهم الله بعقابه» رواه ابن ماجه والترمذي وصححه.

وفي رواية أبي داود^(٢): «إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب» وفي أخرى له: «ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي، ثم يقصرون على أن يغيروا، ثم لا يغيروا، إلا يوشك أن يعمهم الله بعقاب».

وقال الحافظ في «الفتح»^(٣) في باب قوله تعالى: ﴿وَأَنفُسُكُمْ فَتَنَّا لَا تُلْقِيَنَّ الَّذِينَ ظَنَرُوا بِكُمْ شَكَّةً﴾^(٤): حديث علي بن عميرة سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله لا يعذب العامة بعمل الخاصة المحمدي، نقدم قريباً، قال: أخرجه أحمد بسند حسن، وهو عند أبي داود من حديث العرس بن عميرة، وله شواهد من حديث حذيفة وجابر وغيرهما عند أحمد وغيره، (هـ).

(١٠) ما جاء في التقى

بضم المثناة الفوقية في «مختار الصحاح»: التقوى والتقى واحداً، قال الراغب: الوقاية حفظ الشيء مما يؤذيه ويضره، والتقوى جعل النفس في وقاية مما يخاف، هذا تحقيقه، ثم يسمى الخوف تارة تقوى، والتقوى خوفاً، حسب

(١) سورة النمل: الآية ١٥.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٣٣٨).

(٣) فتح الباري (١٤/١٣).

(٤) سورة الأنفال: الآية ٢٥.

٢٤/١٨٠٥ - حدثني مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي قلحبة، عن أنس بن مالك، قال: سمعتُ عمر بن الخطاب، وخرجت معه حتى دخل حائطاً فسمعتُ وهو يقول، ويبيي وبيته جدار، وهو في جوف الحائط: عمر بن الخطاب أمير المؤمنين! ..

نسبة انشيء، بمنزله أو بمقتضاه، وصار التقوى في تعارف الشر حفظ النفس عما يؤثم، وذلك ترك المحظور. ومن ذلك ترك بعض المباحات

٢٤/١٨٠٥ - (مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي قلحبة عن) عمه (أنس بن مالك قال: سمعت عمر بن الخطاب) أمير المؤمنين الكلام الآن، (وخرجت معه) أي كنت قد خرجت معه من داره إلى البستان (حتى دخل) أي عمر - رضي الله عنه - (حائطاً) أي بستاناً (فسمعت وهو يقول) جملة حاله.

وفي تاريخ الخلفاء^(١): قال أنس: دخلت حائطاً، فسمعت عمر - رضي الله عنه - يقول - ويبي وبيته جدار: عمر بن الخطاب أمير المؤمنين - بخ بخ، والله لتتقين الله ابن الخطاب أو ليعذبنك الله، اهـ.

(ويبي وبيته جدار) يعني كنت قريباً منه: وكان هو خالياً منفرداً في وراء الجدار (وهو في جوف الحائط) أي داخل البستان، وكان أنس خارجاً (عمر بن الخطاب أمير المؤمنين) قال صاحب «المحلى»: قوله: عمر بن الخطاب مرفوع على أنه يدل من المستكن في يقول، وقوله: أمير المؤمنين صفة له، يعني يقول عمر - رضي الله عنه - انكلام الأنبياء المشعر بكمال الخوف، مع كونه عمر - رضي الله عنه - مسلماً في الفضل والتقوى أمير المؤمنين، ويحتمل أن يكون مرفوعاً على الغاعلة، والجملة خبر هو على أنه للثناء. ويحتمل أن يكون منصوباً على أنه حال موطئة نظيره ﴿وَلَمَّا لَزِمَتُ قُرَيْشًا مَرَجًا﴾، اهـ.

والظاهر عندي أن هذا مقولة عمر - رضي الله عنه - بنسبه، «عمر» مبتدأ،

يَخْ يَخ، وَاللَّهُ لَتَشْفِيََنَّ اللَّهُ أَوْ لَيُعْلِمَنَّكَ.

و«أمير المؤمنين» غيره، وكأنه يقول استعجاباً على انقلاب الزمان أن عمر أمير المؤمنين، الله، الله، سبحانه الله، ويشير إلى ذلك قوله: (يَخ يَخ) وهي كلمة يقال عند المدح والرضاء بالشيء، وتكرر للمبالغة، وهي مبنية للكون، فإن وصلت جررت ونونت، وربما شددت، كذا في «النهاية»، واختار الخطابي إذا كرر تنوين الأولي وتسكين الثانية، كذا في «المعلى».

وقال الزرقاني^(١): يَخ يَخ أي عظم الأمر وفخمه، الأول متون، والثاني سكن، وتسكينهما وتشديدهما، ويقال مفردة ساكفة، ومكسورة، ومنونة، ومضمومة منونة، كلمة تنال عند الرضاء والإعجاب بالشيء، أو الفخر والمدح، قاله المجد الشيرازي، اهـ.

(والله) هكذا في جميع النسخ المصرية، ورئيس في النسخ الهندية لفظ «الله» (يا ابن الخطاب) هذا في النسخ الهندية، وليس هذا في المصرية (لَتَشْفِيََنَّ اللَّهُ) أي تخافه وتحذر عقابه بصيغة الخطاب في النسخ المصرية، وبصيغة الغائب «اليتقين» في النسخ الهندية، والصواب الأول لا صيغاً في النسخ الهندية لذكر «يا ابن الخطاب» فيها (أو ليُعْلِمَنَّكَ) قال صاحب «المعلى»: جواب قسم محذوف، اهـ.

قلت: هنا على النسخ الهندية، والقسم مذكور في النسخ المصرية.

قال الناجي^(٢): قول عمر - رضي الله عنه - وقد خلا بنفسه، واعتقد أن أحداً لا يسمعه: عمر بن الخطاب أمير المؤمنين يَخ يَخ على معنى تعظيم هذه الحال واستثنائه لها، وأنه قد وصل من الرفعة في الدنيا إلى ما لا مزيد عليه، فيعرض ذلك على نفسه معظماً لنعمة الله عز وجل، وذكرها لها بما يذكر الناس

(١) اشرح الزرقاني (٤/٤١٣).

(٢) «النتقى» (٧/٣١٦).

١٨٠٦/٢٥ - قَالَ مَالِكٌ: وَيَذُنِّي أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ كَانَ يَقُولُ: أَذْرَكْتُ النَّاسَ وَمَا يَعْجُونَ بِالْقَوْلِ.
قَالَ مَالِكٌ: يُرِيدُ، بِذَلِكَ، الْعَمَلُ. إِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَى عَمَلِهِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَى قَوْلِهِ.

ثم علمه الحازن، وأنها حال إن لم يتق الله تعالى لم ينبج من عدايته، وأن هذه الحال بسطة بها من لا علم له وهي حال، لا تنفعه، وإنما يذمه الله والعمل الصالح وتوبخ الإنسان لنفسه ومحاسبته لها في انخلاء من فعل مثل عمر بن الخطاب ومما يليق بنفسه وعلمه ودينه، هـ

وفي «المنهاج» إذا كان مثل عمر - رضي الله عنه - يقول ذلك من الخوف، فخير، أولى بذلك، ﴿قَالَ يَأْتِي مَكْشَرُ اللَّهِ إِلَى الْقَوْمِ الْغَيْرِ﴾. اهـ
وفي «البخاري» عن الحسن المصري قد خافه إلا مؤمن ولا آمنه إلا منافق، قال المنذري: ما خافه أي الله تعالى. قال تعالى: ﴿قُلْ لَنْ خَافَهُ مَقَاتُ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾. وقال تعالى: ﴿قَالَ يَأْتِي مَكْشَرُ اللَّهِ إِلَى الْقَوْمِ الْغَيْرِ﴾، ورجح الحافظ أن النصير المنسوب إلى الثاقب، وامتنل عليه بالرواية.

١٨٠٦/٢٥ - (مالك قال: بلغني أن القاسم بن محمد) من أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - (كان يقول: أدركت الناس) أي الصحابة الكرام (وما يعجبون) بفتح الجيم، أي ما يرضون (بالقول) المنجود بدون العمل.

(قال مالك: يريد) القاسم بن محمد (بذلك العمل) يعني معنى قوله ما يعجبون بالقول أنهم يعجبون من العمل (إنما ينظر إلى عمله ولا ينظر) بيناء المجهول فيهما (إلى قوله) يعني أن العبرة إنما هي للأعمال لا الأقوال المحضة، قال الناجي: قول القاسم: ما يعجبون بالقول، وقال مالك: إنما ينظر إلى عمله، يريد أن القول ممن لا يعمل لا يعجب به أهل الفضل، وإنما يعجبون به من العالم، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا

(١١) باب القول إذا سمعت الرعد

٢٦/١٨٠٧ - حدثني مالك عن عمار بن عبد الله بن زبير

٢٦

تَقُولُونَ ﴿كَبُرَ مَقَامًا بَيْنَ أَهْلِ آلِ تَقُولُوا مَا لَا تَقُولُونَ﴾^(١)، اهـ.

(١١) القول إذا سمعت الرعد

يفتح المشناة القوقية على صيغة الخطاب في جميع النسخ المصرية والهندية، والرعد يفتح الراء وسكون الحين ثمهاتين، قال الواجب^(٢): الرعد صوت السحاب، وروي أنه ملك يوق السحاب، وهن: رعدت السماء برقت، وأرعدت أيرفت.

٢٦/١٨٠٧ - (مالك عن عمار بن عبد الله بن زبير) التابعي العابد الشهير (أنه) 'ي' عمار، هذا على ما عني من جميع نسخ 'الموطأ' المصرية والهندية من المتن والشروح إلا جعلوا الآخر من كلام عمار، وهكذا في متن 'المستقى' عن عمار، وفي شرحه قوله: إن ابن زبير يريد عبد الله كان يقول إن، وهذا يدل على أن هذا الكلام من كلام ابن زبير.

وفي 'الفر' (٣): أخرج مالك وابن سعد وابن أبي شيبة وأحمد في 'الزهدي' والبخاري في 'الأدب' وابن المنذر وغيرهم عن عبد الله بن زبير أنه كان إذا سمع الرعد ترك الحديث إلى آخر ما هي 'الموطأ'، وذكر الدعاء صاحب 'الحصن'، وفي 'علمه' عن 'الحريز': رواه مالك في 'الموطأ' مرفوعاً عن عبد الله بن زبير بإسناد صحيح، اهـ.

(١) سورة الصف: الآية ٣، ٤.

(٢) معارف القرآن، (ص ٣٥٧).

(٣) الميزان، (٤/ ٥٥٣).

كَانَ إِذَا سَمِعَ الرُّعْدَ تَرَكَ الْخُذْيَ وَقَالَ: سُبْحَانَ الَّذِي يُسَبِّحُ الرُّعْدُ بِخُضْدِهِ وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِ. ثُمَّ يَقُولُ: إِنَّ هَذَا لَوَعِيدٌ. لِأَهْلِ الْأَرْضِ شَدِيدٌ.

فالظاهر أن في نسخ «الموطأ» سقوطاً، وإن تطاعرت عنه النسخ، والصواب: عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه أنه (كان إذا سمع الرعد) أي صوته (ترك الحديث) الذي كان مستنلاً فيه، قال أبي جاس: ارتباعاً منه وإقبالاً على ذكر الله تعالى، اهـ.

قلت: واتباعاً لقوله وفعله ﷺ كما سبأني (وقال) كذا في الهندية، وفي المصرية (ويقول) (سبحان الذي يسبح الرعد بحمده) أي يقول الرعد: سبحان الله ويحمده، كذا في «الزرقاني» تبعاً «لنجلالين» (والملائكة من خيفته) أي من خوفه تعالى عز اسمه، وقيل: من خوف الرعد، فإنه رئيسهم، كذا في «المحلى».

وفي سورة الرعد ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ الْآزْمَ خَوْفٌ وَطَمَعٌ وَمُنْشِقُ الثَّغَلِ أَنْتَقَالُ ۖ وَيُسَبِّحُ الرُّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِ﴾ (١٣) الآية، وأخرج ابن جرير وغيره عن أبي هريرة^(١) رفعه: «أنه كان إذا سمع الرعد قال: سبحان من يسبح الرعد بحمده»، وعنه أنه ﷺ كان إذا هبت الريح أو سمع صوت الرعد تغيّر لونه حتى عرف ذلك في وجهه، ثم يقول للرعد: «سبحان من سبحت له».

(ثم يقول: إن هذا لوعيد)، هكذا في النسخ المصرية بزيادة لام الابتداء، على وعيد. فيكون «هذا» اسم «إن»، وقوله: وعيد مرفوعاً على الابتداء، و«شديد» خبره، وهو الأوجه عندي لعربيد التأكيد فيه، وفي النسخ الهندية الوعيد بزيادة لام التعريف، فعلى هذا هو اسم «إن» (والأهل الأرض شديد) خبر إن، وفي «المحلى»: شديد لدلالته على خوف الملائكة منه تعالى. اهـ يعني

(١) سورة الرعد: الآيةان ١٢، ١٣.

(٢) انظر: «المعجم المشهور» (٤/ ٥٥٣).

أنهم مع عصمتهم لما يخافون، فكيف بأهل الأرض المبينين بالمعاصي والبيات في كل الأحيان.

والأوجه عندي أن الإشارة إلى الرعد الذي ينشأ منه البرق، قال عز اسمه: ﴿مَرْءٌ أَلْقَىٰ رِيحَكُمْ الْبَرْقَ حَزًّا وَكَمًّا﴾ فإنه مما يخاف منه لا محالة، أخرج أبو الشيخ عن الضحاك في تفسير هذه الآية قال: الخوف ما يخاف عن الصواعق، والطمع الغيث، وأخرج ابن أبي حاتم عن علي بن الحسين رفعه: «إنما الرعد وعبد من الله، فإذا سمعوه فأمسكوا عن الحديث».

وأخرج أحمد والترمذي وصححه والنسائي وابن المنذر، وأبو نعيم في «الدلائل» والضياء في «المختار» وجماعة عن ابن عباس قال: أتيت يهود إلى رسول الله ﷺ فقالوا: يا أبا القاسم إنا نسألك عن خمسة أشياء، فإن أنبأنا بهن عرفنا أنك نبي واتبعناك، فأخذ عليهم ما أخذ إسرائيل على بني، قال: «الله على ما نقول وكيل» قال: هاتوا، قالوا: أخبرنا عن علامة النبوة، فذكر الحديث بطوله.

وفيه قتلوا: أخبرنا ما هذا الرعد؟ قال: «مُنْكَ من ملائكة الله سَوَّكِل بالسحاب، يلبيه مخرق نار، يزجر به السحاب يسوقه حيث أمره الله تعالى»، قالوا: فمأنا لصوت الذي نسمع؟ قال: «صوته»، قالوا: صدقت، الحديث.

وبسط السيوطي^(١) الآثار الكثيرة عن الصحابة وغيرهم في تفاسير البرق والرعد، وقال: أخرج أحمد والحاكم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إن ربكم يقول: لو أن عبدي أطاعوني لأسقيتهم المطر بالليل، وأطلعت عليهم الشمس بالنهار، ولم أسمعهم صوت الرعد»، وأخرج ابن أبي شيبة وأحمد

(١) انظر: الدر المنثور (٤/ ٥٥٠).

(١٢) باب ما جاء في تركة النبي ﷺ

وأبوحاري في «الأدب» والترمذي والبيهقي والحاكم وجماعة عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: كان رسول الله ﷺ إذا سمع صوت المصطفى والرعد قال: «اللَّهُمَّ لَا تَقْلِبْهُ بَعْضُكَ، وَلَا تَهْلِكْنَا بِعَذَابِكَ، وَعَافِهِ لِمَنْ دُنِيَكَ»^(١).

وأخرج الطبراني وغيره عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الرِّعْدَ فَادْكُرُوا اللَّهَ تَعَالَى، فَهُوَ لَا يَضِيبُ ذَاكِرًا»، وأخرج أبو داود في «مرواسله» عن عبد الله بن أبي جعفر أن ثوماً سمعوا الرعد فذكروا، فقال رسول الله ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الرِّعْدَ فَسَبِّحُوا وَلَا تَكْبِرُوا»، وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عمر قال: «مَنْ سَمِعَ صَوْتَ الرِّعْدِ فَقَالَ: «مَسْحَانٌ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ» وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ خِفَتِهِ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، فَإِذَا أَصَابَتْهُ صَاعِقَةٌ فَغَلِي دَبَّتْ، وَأَخْرَجَ ابْنَ الْمَدَنِيِّ وَأَبْنَى أَبِي حَالِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: «الْصَّاعِقَةُ تَصِيبُ الْمُؤْمِنَ وَالْكَافِرَ، وَلَا تَصِيبُ ذَاكِرَ اللَّهِ كَذَا فِي «الْمَدَائِنِ».

وفيه روايات أخر عديدة في أبواب، وقال: أخرج ابن أبي عمير في «مكرم الأخلاق»^(٢) عن أحمد بن داود قال: «سَمِعْنَا سَلَمَةَ بْنَ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ يَتَشَبَّهُ بِمَا يُنْبِئُهُ، وَهُوَ غَلَامٌ إِذَا سَمِعَ صَوْتَ الرِّعْدِ فَخَشَّ، فَلْيَصِلْ بِمُخَدَّ أَبِيهِ، فَإِنَّ هَذَا صَوْتُ مَقْدَمَاتِ رَحْمَتِهِ، فَكَيْفَ لَوْ سَمِعْتَ صَوْتَ مَقْدَمَاتِ غَضَبِهِ؟ أَه. اللَّهُمَّ احْفَظْنَا مِنْهُ».

(١٢) ما جاء في تركة النبي ﷺ

قال القرطبي^(٣): «تُرْكَةُ بَقِيَّةِ أَشْيَاءَ وَكُثْرُ أَمْوَالٍ وَتَخَفُّ كُثْرِ أَوَّلِهِ وَسُكُونُ الْوَرَاءِ مِثْلَ كُنْزٍ وَكَلِمَةٍ، مَا حَمَلَهُ التَّعَبُ، وَالْجَمْعُ تُرْكَاتٌ، أَه».

(١) انظر: «الاستبصار» (٢٧/٢٨٢).

(٢) انظر: «المرواسن» (٤/٥٥٤).

(٣) شرح القرطبي (٤/٤١٩).

١٨٠٨/٢٧ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ تُوْفِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ،

وقال الراغب^(١): ترك الشيء رفصه فصدا و ختباراً أو فهداً واضطراباً، فمن الأول قوله: «فَوَزَّكَ بِعَقْمٍ يَتَّيِدُ بِتَوَجٍّ فِي تَعْيٍّ» ومن الثاني «لَكُمْ تَرْكُوا بِي حَتَّى وَجَّوْنِي» ومع: تركت الميت لما يخلقه بعد موته، اهـ

١٨٠٨/٢٧ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن عروة بن الزبير عن) عائشة (عائشة أم المؤمنين) زوج النبي ﷺ (أن أزواج النبي ﷺ) الثلاث مات عنهن، قال فنادت: مات رسول الله ﷺ عن سبع: خمس من قرين عاتشة وحفصة وأم حبيبة وسودة وأم سلمة، وثلاث من سائر العرب ميمونة وزبدة جحش وجويرية، وروحدة من بني هارون، كذا في «التلقيح» (حين توفي رسول الله ﷺ)

هكذا أخرجه البحاري^(٢) برواية الصعبي عن مالك، قال الحافظ^(٣): ظاهر سياقه أنه من مسند عائشة. وقد رواه إسحاق بن محمد المقرئ عن مالك هذا السند عن عائشة عن أبي بكر الصديق أوردته الدارقطني في «المراتب» وأشار إلى أنه تفرد بزيادة أبي بكر في سنده، ومغذاً يوافي رواية معمر عن الزهري عند البحاري في هذا الباب في بيان فاطمة - رضي الله عنها - والعباس بن أبي بكر - رضي الله عنهما - بلعمام ميراثهما من رسول الله ﷺ، فإن فيه عن عائشة أن أبا بكر - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول، فذكره، فيحتمل أن تكون عائشة سمعته من النبي ﷺ، كما سمعه أموها، ويحتمل أن تكون إنما سمعته من أبيها عن النبي ﷺ فأرسلته عن النبي ﷺ لما طالع الأرواح ذلك، اهـ.

(١) «معجمات المصنف» (ص ١٦٦).

(٢) أخرجه البخاري في «المراتب» (١٧٣٠) وسلم في «الجهاد» (١٧٥٨).

(٣) «فتح الباري» (٩/١٢).

أَرَدْنَا أَنْ يَبْعَثَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، فَيَسْأَلَهُ مِيرَاثَهُمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ لَهُمْ عَائِشَةُ: أَلَيْسَ قَدْ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُورَثُ، مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ».

أخرجه البخاري في: ٨٥ - كتاب الفرائض - ٣ - باب قول النبي ﷺ: «لا نورث» ما تركنا صدقة» ومسلم في: ٣٢ - كتاب الجهاد والسير - ١٦ - باب قول النبي ﷺ: «لا نورث ما تركنا فهو صدقة» حديث ٥١.

(أردن أن يبعث عثمان بن عفان إلى أبي بكر الصديق) - رضي الله عنه - وكان إذ ذاك أمير المؤمنين وخليفة رسول الله ﷺ وكان يده ما ترك النبي ﷺ من عفار الغني (فيسأله) أي عن أبي بكر الصديق خليفة رسول الله ﷺ وأمر المؤمنين (ميراثهم من رسول الله ﷺ) وهو الثمن، ولفظ أبي داود برواية القاسمي عن مالك هذا الإسناد: «فَسأَلَتْهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

(فَقَالَتْ لَهُنَّ عَائِشَةُ) رضي الله عنها: (أَلَيْسَ قَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) قَالَ الزُّرْقَانِيُّ^(١): «وَفِي رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ عَنْ شُعَيْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ لَهُنَّ: «أَلَا تَعْلَمِينَ أَنَّ اللَّهَ: أَلَمْ تَعْلَمِينَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ، اه».

(لَا نُورَثُ) يضم النون وفتح الراء مخففة ببناء المجهول. قال الطيبي: أي لا يورث منا، فحذف الجار فاسم ضمير الجمع في الفعل، فانتقل الفعل عن الثماب إلى المتكلم، قال القاري^(٢): «منا بناء على أنه لا يتعنى بنفسه، وجعله بعض اللغويين متعدياً بنفسه ومنه، فلا خلاف ولا تحويل، كذا حقه العلامة السندي، وقد جاءت اللغتان في التنزيل في قوله تعالى: ﴿يُرِثُ وَيُورَثُ مِنْ مَالِهِ يَقُولُ﴾ وفي القاموس^(٣): ورث أباه، ومنه بكسر الراء يرثه كبعله، اه».

(مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ) لا شك في أن لفظ صدقة ههنا بالرفع، لكونه خبراً لقول: «هو»، والمجمله خبر لقوله: «ما تركنا».

(١) شرح الزرقاني (١/٢٤٤).

(٢) معراج المفاتيح (١٦/٤٥٧).

وهذه الرواية تؤيد الرفع في حديث أبي بكر - رضي الله عنه - عند الشيخين بلفظ: «لا نورث ما تركناه صدقة» كما في «المشكاة»، قال القاري^(١): «الرفع جملة متأنفة، كأنه لما قيل: لا نورث، فقيل: ما يفعل بترككم؟ فأجيب: ما تركناه صدقة، ذكره الطيبي، وروى بالنصب، أي ما تركناه مبدول صدقة، فحذف الخبر، وبقي الحال كالحوض، ونظيره قوله تعالى: «وَوَيْحُنَّ غُصْبَةً» بالنصب في قراءة شاذة، وقول النبی: «ما نأبى «صدقة» مضمون «تركنا» نهتان وزور، برأيه وجود الضمير في تركنا، في أكثر الروايات، ووجود «فهو صدقة» في بعضها، وصراح الأحاديث الأخرى كقولها: «إنا معاشر الأنبياء لا نورث» مما يلزم من التناقض بين السابق واللاحق، اهـ.

قال الباجي^(٢): «والذي أجمع عنه جميع أهل السنة أن هذا حكم جميع الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - وعاز ابن عليه: إن ذلك لنا نبي ﷺ خاصة، وقالت الإمامية: إن جميع الأنبياء يورثون، وتعلقوا في ذلك بأنواع من التخلط لا شبهة فيها، مع ورود هذا النص عن النبي ﷺ.

قال الباجي^(٣): «وقد أخرجني أبو جعفر السمتي أن أبا علي بن شاذان، وكان من أهل العلم بهذا الشأن إلا أنه لم يكن قرأ عربية، ناظر يوماً في هذه المسألة أبا عبد الله بن المعلم، وكان إمام الإمامية، وكان مع ذلك من أهل العلم بالعربية، فاستدل ابن شاذان على أن الأنبياء - عليهم السلام - لا يورثون بما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إنا معاشر الأنبياء لا نورث»، ما تركناه صدقة فقال له بن المعلم: إنما هو صدقة بالنصب على الحال، فتعني ذلك أن ما

(١) امرأة الفنايح (١١/٢٥٧).

(٢) «المنقح» (٧/٣١٧).

(٣) «المنقح» (٧/٣١٧).

تركه النبي ﷺ على وجه الصدقة لا يورث عنه. ونحن لا نسمع هذا، وإنما نسمع ذلك فيه، تركه النبي ﷺ على غير هذا الوجه.

واعلم على هذه الكفة لما علم أن ابن شاذان لا يعرف العربية، ولا يدرك بين النحل وغيرها، فقل له من شاذان: إن ما زعمت أن قوله ﷺ: إنما تركت صدقة إنما هو منصوب على الجان، رأيت لا نسمع هذا. نحكم فيما تركه الأنبياء - صلوات الله عليهم - على هذا الوجه، فإن لا أعلم برفأ بين انصب والرفع. ولا أحتاج في هذه السألة إلى معرفة ذلك، فإنه لا شك عندي وعندك أن فاطمة - رضي الله عنها وأرضاها - من أفصح العرب، ومن أعلمهم بالرفع بين قوله ﷺ: صدقة بالانصب والرفع، وكذلك العباس - رضي الله عنه - وهو ممن كان يحق العيرات كوكبان سوروثاً، وكذلك كان علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - من أفصح قرش، وأعلمهم بذلك، وظلت فاطمة - رضي الله عنها - ميراثها من أبيها.

فجاءني أبو بكر - رضي الله عنه - بهذا اللفظ على وجه فهمت منه أنه لا شيء له، فانصرف عن الطلب، وفهم ذلك العباس - رضي الله عنه -، وكذلك علي - رضي الله عنه -، وسائر أصحابه، ولم يعترض أحد منهم بهذا الاعتراض، وكذلك أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - المصنوع به والملتصق به، لا خلاف. أنه من فصحاء العرب الثعالبين بذلك لم يورد من هذا اللفظ إلا بما يقتضي الرفع، ولو كان اللفظ لا يقتضي الرفع لما أوردته ولا تعلق به، فلما لم يكونوا بالانصب يقتضي ما بقوله، فادعوا ذلك باطل، وما أن يكون الرفع هو الذي يقتضيه، فهو الحروي وادعاء الانصب فيه باطل، اهـ.

قال السوي^(١)، إن جمهور العلماء على أن جميع الأنبياء - صلوات الله

(١) شرح صحيح مسلم النووي (١٢/١٨٠).

وسلامه عليهم أجمعين - لا يردون، وحكي القاضي عن الحسن المصري أنه قال: عدم الإرث منهم محض نينا بفتح النون، لقوله تعالى عن ذكرها عليه السلام: ﴿وَرَبِّيَ وَرَثَتِي مِنْ عَالِ يَتَقَوَّبُ﴾، وزعم أن السراء ورثة المزار، وقال: لو أراد ورثة النبوة لم يقل: ﴿وَرَبِّيَ يَتَقَوَّبُ الْمَوْتَى مِنْ وَرَثَتِي﴾ إذ لا يخالف السواني على النبوة، ولقوله تعالى: ﴿وَرَبِّيَ سَلَمٌ قَاوِدٌ﴾، والصواب ما حكاه عن الجمهور أن جميع الأنساب لا يردون، والمراد بقصة ذكرها ودلود ورثة النبوة، وليس المراد حقيقة الإرث، بل مقامه، اهـ.

وتقدم قريباً ما قال الباجي: إن ذلك الذي أجمع عليه جميع أهل السنة أن هذا حكم جميع الأنبياء عليهم الصلاة، وقال ابن عليه: إن ذلك لنبينا بفتح النون خاصة، اهـ.

وفي حديث مالك بن أوس بن الحذاف الطويل عند البخاري وغيره في منازعة علي وعباس عند عمر - رضي الله عنهم - وقوله: هل نعلمون أن رسول الله بفتح النون قال: «لا نورث ما تركنا صدقة» يريد ومول الله بفتح النون نفسه؟ الحديث، قال الحافظ^(١): في قول عمر - رضي الله عنه - «يريد نفسه إشارة إلى أن النور في قوله: «نورث» نستكمل خاصة لا للجمع، وأما ما اشتهر في كتب الأصول وغيرها بلفظ: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» فقد أنكره جماعة من الأئمة، وهو كذلك بالنسبة لخصوص لفظ: «نحن».

ولكن أخرجه المصنف من طريق محمد بن منصور عن ابن عيينة عن أبي الزناد، بلفظ: «إنا معاشر الأنبياء لا نورث» الحديث، وهو كذلك في «مسند الحميدي» عن ابن عيينة، وهو أكثر أصحابه ابن عيينة فيه، وزاد في التحصيل الأخير^(٢): إسناده على شرط مسلم، وبطل في هذه الروايات.

(١) فتح الباري (١/٢٦٠)

(٢) (١/٩٣/٣)

وقال في المنهاج^(١): وأورد الهشم بن كاسب في مسنده من حديث أبي بكر الصديق باللفظ المذكور، وأخرجه الطبراني في الأوسط، نحوه اللفظ المذكور، وأخرجه الدارقطني في العلل من رواية أم هانئ عن عائشة - عليها السلام - عن أبي بكر الصديق لفظ: «إن الأنبياء لا يورثون».

قال بن عثاق وخيرة: وجه ذلك أن الله تعالى يعثمهم مبشرين وناذرين وأمرهم أن لا يأخذوا العلم، تلك آية، كما قال: ﴿وَقُلْ لَّا أَتْلُوَكُمْ بِهَا مَكْرُومًا﴾. وقال روح وهو وعبرهما نحو ذلك، فكانت الحكمة أن لا يورثها إلا من حضر أنهم جميعوا امتان ثوابهم. قال: «نونه تعالى: ﴿وَرَوَيْتُ مِنْكُمْ مَا رَوَيْتُمْ عَنْ أَبِي حَنِيسَةَ أَهْلَ الْعَمَلِ سَأَلُوا بِلَ عَلَى الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ، وَإِنَّا قَوْلُ زَيْدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَفَدَّ حَتَّى اسْ عَمْدَ السِّرِّ، أَنَّا لَنَعْلَمُ فِي ذَلِكَ فَوَاقِظَ، وَأَنَّ الْأَكْثَرَ عَلَى أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَا يَرِثُونَ، وَفَعَرْنَا مِنْ قَالَ بِذَلِكَ مِنَ الْعَقِيدَةِ، يُرَاهِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ مِنْ عَمِيَّةٍ، وَنَقَلَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عِبَّاهُ فِي إِشْرَاحِ مُسْلِمٍ، وَأَخْرَجَ الْخَصْرِيُّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ فِي قَوْلِهِ: «عَالِي حِكْمَانِيَّةٍ عَنْ زَكْرِيَّا قَالَ: مَاتَ عَلِيٌّ وَبِثَّ مِنْهُ مِثْلُ مَعْصُومٍ أَنْفُسِهِ وَمِنْ هَذَا قَدْرُهُ عَنِ الْحَسَنِ نَحْوَهُ، لَكِنْ لَمْ يَذْكُرِ النَّمَاءُ، وَمِنْ طَرِيقِ مِثْلِكَ عَنْ قِصَّةٍ عَنْ حَسَنِ رَفَعَهُ مَرْسَلًا، أَرْحَمَ اللَّهُ أَخِي زَكْرِيَّا مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ بَرٍّ مَالِهِ».

قال لحافظ^(٢): وعلى تقدير تسليم القول المذكور، فلا معارض من القرآن لقوله ﷺ: «إِنَّا نَوْرٌ مَا نُرِكَ سَدَنُهُ» فيكون ذلك من خصائصه ﷺ التي أكرم بها، بل قول عمر - رضي الله عنه - يريد نفسه يؤيد اختصاصه بذلك، اهـ.

والظاهر أن ما في المنهاج من كلام أبي عبد الله فيه موقوف على المادح

(١) فتح الباري (٨/٢).

(٢) فتح الباري (٨/٢).

في «الفتح»، فإن ظاهره أن ابن علياً ممن قال بالعموم، وليس كذلك، بل هو ممن قال بتخصيصه بنينا عليه السلام، كما تقدم في كلام الباقي.

وحكى الحافظ نفسه على الصواب في «تلخيص الحبير» إذ قال: نقل ابن عبد البر عن قوم من أهل البصرة، منهم إبراهيم بن علياً أن هذا من خصائص النبي صلى الله عليه وآله، والصحيح أنه عام لجميع الأنبياء لهذا الحديث، اهـ.

وفي «التلخيص المجمع»^(١): نقل ابن عبد البر عن جيع من أهل البصرة، منهم ابن غلبه أن هذا من خصائصه صلى الله عليه وآله، ونقل القاضي عياض عن الحسن البصري أنه عام في جميع الأنبياء، اهـ. وفي هنا أيضاً تحريف من النسخ، فإنه ذكر مذهب ابن علياً على الصواب، لكنه وقع التحريف في نقل مذهب الحسن البصري، فإنه أيضاً فاضل بالتخصيص، كما تقدم في كلام النوري عن القاضي عياض.

ونال العيني في «شرح البخاري»^(٢): قوله صلى الله عليه وآله: «لا نور» الرواية فيه بالنون، قال القرطبي: أي جماعة الأنبياء، كما في رواية أخرى: «نحن معاشر الأنبياء لا نور»، وروى أبو حمزة في «التمهيد»^(٣) من حديث الزهري عن مالك بن أنس عن حمزة - رضي الله عنه -: «إنا معاشر الأنبياء»، وهذا حجة على الحسن البصري في تعابه إلى أن هذا خاص بنينا صلى الله عليه وآله دون غيره من الأنبياء، واستدل بقصة زكريا وسليمان - عليهما السلام - وحمل جمهور العلماء الآيتين على ميراث العلم والنبوة والحكمة ومطلق الطير في حق سليمان، اهـ.

وفي «المحلى» عن «شرح الشرائع» لابن حجر: أن هذا الحكم عام في

(١) (١٣١/٣).

(٢) نسخة القاري (١٠/١٢٨).

(٣) (١٥١/٨).

الأبراء، وعادة، فيه الحسن البصري، فقال: «خاص به شيئا يحمي أمة زكريا عليه السلام» فيها وراثته ما لا سوء ولا نيل يقل. «لأنني بنيت أمة على من ورثته». وصوب الجمهور خلاف قول ثوري، «سماوي». «وإنما معاصر الأنبياء لا يورث».

وفي «شرح الشرائع»^(١) للقرطبي: «أما ما حكى في تفسير قوله تعالى: ﴿يُؤْتِيهِمُ رِزْقًا﴾ عن ابن عباس والحسن والنسائي ومحمد وأشعث من أن المراد يرث مالي، فهو بناء على أن لا يورث حاص شيئا يحمي، والجمهور سئل خلافه، فقلنا: «نحن معاصر لأبي لا ثورث» فإمراء، «الورث النسب وراثته الموهبة والعلم، والسلفي يرث الثروة ويحكم في يكون قوتهم يورث المال محمولاً على النسخة، معجزي بأن يراد به أحد المال في الحياة كما ارتكب السحر في حديث «إن الأبياء إنما يورثون العلم» لأن أخذ العلم أنموذج يكون في الحياة أو بعد الموت».

قال الثوري في شرح الشرائع^(٢) ثم هذا الحديث منقطع بالنسبة إلى الصديق ركن من سمعه من النبي ﷺ، وأما بالنسبة إلى غيره فهو مشهور يجوز أن يخص به الكتاب، وأيضاً إن جملة كثير روي هذا الحديث، فلا يعد أنه وصل إلى حد التواتر بالنسبة إلى الصحابة وإن كان بالنسبة أيضاً من جملة الأحاد المفيدة للفظ، «هـ».

قلت: والله أدنى تخصيص الكتاب عموم قوله تعالى ﴿يُؤْتِيهِمُ رِزْقًا﴾ فيها «الآية»، وقال الحفاظ في «الفتح»^(٣): «أما عموم الآية فلا يجب عليها

(١) (٢٢٥/٢)

(٢) (٢٢٦/٢)

(٣) «فتح الباري» (٩/٢٦١)

بأنها عامة فبمن ترك شيئاً كان يملكه، وإذا ثبت أنه وقفه قبل موته فلم يخلف ما يورثه عنه فلم يورث، وعلى تقدير أنه خلف شيئاً مما كان يملكه، قدسوته في الخطاب قابل للتخصيص لما عرف من كثرة خصائصه، وقد اشتهر عنه أنه لا يورث فظهر تخصيصه بذلك دون الناس، اهـ.

قلت: وقوله: إذا ثبت أنه وقفه إشارة إلى حديث البحاري وغيره بلفظ «وارثاً» جعلها صفة إذ قالوا في معناه: إنه وقفها قبل موته ﷺ.

قال النووي^(١): قال العلماء الحكمة في أن الأنبياء - صلوات الله عليهم أجمعين - لا يورثون أنه لا يؤمن أن يكون في الورثة من يتعنى موته فيهلك، ولئلا يظن بهم الرغبة في الدنيا لو ارثتهم، فيهلك الظان، ويغر الناس عنهم، اهـ.

ونقدم ذلك قريباً في كلام الحافظ عن ابن بطال أن الله يعينهم مبلغين رسائله، وأمرهم أن لا يأخذوا على ذلك أجراً، فكانت الحكمة في أن لا يورثوا لئلا يظن أنهم جمعوا المال لو ارثتهم.

قال الحافظ^(٢): وقيل: الحكمة في جسم المادة في نفس الوارث موت المورث من أجل الماز، وقيل: لكون النبي كالأب لأمته، فيكون ميراثه للجميع، وهذا معنى الصفة العامة، اهـ.

وزاد القاري في «شرح انشائيل»^(٣): وأن لا يظن بهم أنهم راغبون في الدنيا، ويجمعون المال لو ارثتهم، وأن لا يرغب الناس في الدنيا، وجمعها بناء على ظنهم أن الأنبياء كانوا كذلك، وأما ما قيل: لأنهم لا ملكت لهم فضيف، وهو بإشارات القوم أشبه، ولذا قيل: الصوفي لا يملك ولا يملك، اهـ.

(١) «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٢/٧٤).

(٢) (٢٣٠/٢).

(٣) (٢٢٢/٢).

قلت: أو لأهلهم أحياء في قبورهم، فالأموال بقي على مدكهم، قال
الساوي في شرح الشرح^(١): حكى إمام الحرمين فيما تركه السطفي
وجوهين: أحدهما: أنه باق على ما كان، ينفق منه على أهله كحياته، قال: وهو
الصحيح. والثاني: أن ما خلقه سبيل الصدقات، وبه قطع الروباني، ومال
السبكي إلى الأول؛ لأن الأبياء أحياء في قبورهم، وقصبة لهم يعطون بعض
أحكام الدنيا، وصوب النووي دوال ملكه، وأنه صدقة، اهـ.

واد السنوسي عن الشرح الكبير^(٢) للمائكة: لأن نبيه المزمين له **بَيْتٌ**
واحدة، فإنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم، وقيل: لأن الأنبياء لا ملك لهم
مع الله، حتى قال ابن سبط ابنه: لا زكاة عليهم إلا أنه غلاف ظاهر قوله
تعالى: **وَأُولَئِكَ يَلْعَنُونَ** **وَالَّذِينَ كَفَرُوا** الآية، اهـ.

وقال ابن عابدس في مسائله: إن المنع جهنا لانقضاء الشرط، وهو إما
عدم وجود الوارث بصفة الوارثية كما اقتضاه الحديث^(٣)، وإما عدم موت
المورث، بناء على أن الأنبياء أحياء في قبورهم، كما ورد في الحديث،
واقضاه أن يكون الشهيد أيضاً كذلك لحياته بدليل الآية، وقد يقال: إن ذلك
فيمس قاتل تكون كلمة الله هي العليا، ولعله أحدث رياء، أو قصد غيبة، فلم
يتحقق ذلك، بخلاف الأنبياء، فتنبه، وأما جعله لانقضاء السبب فبعيد جداً، اهـ
مختصراً

وأجاد شيخنا الشيخ الكنتكوي - قدس سره - في المكتوب الذي^(٤) في

(١) (٢٣٠/٢).

(٢) (٢١٤/٢).

(٣) قوله: فمن معاشر الأنبياء، واقضاه كون الوارث بقاء، اهـ. الم.

(٤) (١٢١/٢).

أرب ما جاء في تركة السي رحمه الله في تفسيره أن يكتف بها، انذهب.
فقال: اعلم أن السي رحمه الله كان يحب أن يرحل إلى مكة مع سارك ومعالى، رئيس له
من أمتة الدنيا شي، كثير ولا قليل، قد علم من محله تعالى إناج، ولما فيه
من الملوك الذي لم يدرك حقيقته، وإذا تولى أحابته رحمه مشحونة بما يعلم به
عبد، يعتقد هذه، ونهاية شديده إلى تصديق ما يقى من أقوات أهله، ولذلك قال
السي رحمه الله: «لا نورث ما تركنا صدقة» لأنه لما يقى في ملكه عن ملكه حين
الموت، طلب لنا قدما من رغب، وإظهاراً لما في قلبه من أن الثاني في يده
لا يعلمونه من ملك، إنما هو من مال المسلمين، وكان في تصرفه بانه عنهم
حتى يعمل فيه لهم، «لأن الناس - سموات الله عليهم أجمعين - لما كانوا
أحياء، فلا معنى ثروث الأحياء عنهم إلى آخر ما بسطه خارج إليه.

بقي ههنا مسألة أخرى، وهي أن الأبياء - عليهم الصلاة والسلام - كما
لا يرثون، من يرثون من مورتهم؟

و تختلف أقوال علماء الحنفية في ذلك^(١)، قال ابن عابد في إرسائه
في أسباب نفع من الإرث: إن السوء مانعة عن الإرث، وهل هي مانعة عن
إوارثه راءوروثية جميعاً، أو عن الموروثية فقط؟ ذهب النافعية إلى الثاني،
أحدثت أبا معاشر الأئمة، لا نورث؟ واضطرب كلام أئمتنا

في «الأبياء» عن «الائمه» كل إنسان يرث ويورث إلا الأبياء - عليهم
سلام - لا يرثون ولا يرثون، وما قبل - به رحمه الله ورث صديقه لم يبيع، وإنما
وهبت ما بها له في صحها، ونقله عنه في «مبين المقتضى»، «والدر المنقضى»،
وقلام ابن الكمال ومكتب الأعمش يشعر بأنهم يرثون ما يحرروا، اهـ. وكذا في
«رد المحتار»^(٢) مختصراً.

(١) انظر: «عاشي التكملة» الجزء (٣/١٠٣).

(٢) (١٠٠/١٠٣).

وما حكى عن الشافعية هو كذلك قال شارح الإيضاح^(١) عذ بعضهم من المواقف المؤقتة لغير المصالحين المحرم معاشير الأنبياء لا نورث ما تركه بعده ثم قال: وتصورنا غرضنا أن الناس في الآيات أربعة أقسام: منهم من يورث ويورثه، وتكسبه جميعاً ويسمى من يورث ولا يورث، وبالعكس، وبمثل الرابع الأنبياء - عليهم السلام - قال: عليهم يرثون ولا يورثون، قال السمرقاني: قوله: «من معاشير الأنبياء» هذه الحديث لا يفسد أصل الحفظ بل الحفظ غير موجود. وإنما الله موجود في نفس السامع الحكيم^(٢) فلما معاشير الأنبياء وفوقها ما تركناه صدقة فيصير من حسن الأوقات والمناقب ما يقع به من يحتاج إليه، ومقر بحث من يرتضي عمله، وثبتا كان عند سهل الفخ وعند من بعده، عند الله في سلام آخر، وهذا الناس يثربون بها برحاً.

ثم أحداث من تعبوا ركبوا وسيدان بما يحرم من أن الميراث من إرث، أعلم، قال: ودخل أبو هريرة الصوفي، فقال: أراكم ههنا ميراث محمد ﷺ قسم في المسجد فذهب الناس إلى المسجد، وتركوا السوق، فلم يرو ميراث، فصاروا يأتوا هريرة ما وأما ميراثاً يقيم؟ فإذا سعاداً وأسم؟ فأجروا، رأيت يوماً يذكرون أنه عز وحلي، ويزكروا الثراء، فإن ذلك ميراث محمد ﷺ، ثم ذهبوا إليه، لأجر في هذا السعي.

وما حكى ابن سادس عن الشافعية، هو أن يرجع عند المالكية، بما قد ذكر^(٣) في حكاية^(٤) أن لا يورث، وكذا غيره من الآباء، فإنه يبيح إلى معاشير الأنبياء، لا يورث ما تركه صدقة قال المصنف: ومنقصي القصار ليستحب على كثرة لا يورث أنه يورث، وهو إبراهيم، كما في مح، وقد سئل أن يورث من أبيه أم ليس بركة الحنفية وبعض عدم وغير ذلك، فقل: إن

(١) (١٨٠٨/٢٤)

(٢) الشرح الكبير، ١/٢٥٠، ١٢٢٥.

الأنبياء كما أنهم لا يورثون ولا يرثون، ثلثا بسنن مورثه أنه بحسب مورثه، فيكره فيه لك، اهـ.

وفي «الإصابة»^(١): أخرج البخاري في «تاريخه» ومسلم وابن السكن من طريق الزهري. قال: كان من شأن أم أيمن أنها كانت وصيفة لعبد الله والد النبي ﷺ، فلما وثقت أمانة رسول الله ﷺ بعد ما نوفي أبوه كانت أم أيمن تحضنه. الحديث، وقار ابن سعد. قائلوا: كان رثتها عن أمه، تأعتق رسول الله ﷺ أم أيمن حين تزوج عديته، اهـ.

قلت: واحتار شيخ مشايخنا النقطب الكنگرهي أنهم يرثون ولا يورثون، وغرر ذلك في عدة مواضع من تذاويره التي كتبها والذي المرحوم - برد الله مضجعه - منها ما في «الكوكب الدرر»^(٢) على حديث عائشة^(٣) - رضي الله عنها - أن مولى له بختة ماتت، فقال: أرفعه إلى بعض أهل القرية، قال الشيخ: اختلف العلماء في تورث الأنبياء من غيرهم، فقال بعضهم: لا يرثون، ورووا «نحن معاصر الأنبياء لا نرث ولا نورث»، والصحيح أن هذه اللفظة غير ثابتة، وإثني بختة أعطى هذا المال لأهل القرية من جانب، أو تكون هذا البعض من له استعاضة في بيت العدل، اهـ.

وقال أيضاً في تفسير سورة الشعراء تحت قوله ﷺ: «سلوني من مالي»؛ والإيراد بأنه ﷺ لم يكن له مالٌ سبباً بسكة نوحه، أعلم بكره ﷺ ما فيه أكله وشربه، والبركة التي أصابه من الله، وما اشتهر من «إننا لا نرث ولا نورث» فالكلمة الأولى عنها لم تثبت، اهـ.

(١) (٢١٣/٨).

(٢) (١٠٢/٣١).

(٣) «سنن الترمذي» (٢١٠٥) من كتاب الفرائض.

٢٨/١٨٠٩ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْتَسِمُ.....»

وبذلك حزم في تفسيره على «أبي داود» كما حكاه سيدي وشيخي أبو إبراهيم حبيب الله خليل أحمد في «المبدل»^(١) إذ قال على حديث عائشة المذكور قريباً عن الثرمذي: كتب مولانا محمد يحيى المرحوم من تقرير شيخه: وإنما كان ذلك بناءً منه ﷺ لكونه ﷺ وارثاً للعائشة، وما روي من قوله: «لا نورث ولا نورث» مراداً: لا نورث، فيه غلط من الرواة، والصحيح الاقتفاء بقوله: «لا نورث» وذلك لأنه ﷺ ورث من أبيه، اهـ. قال الشيخ: قال في «السيرة المحلىة»: «ورث عبد الله خمسة رجال، وقطعة من غنم، فورث ذلك رسول الله ﷺ من أبيه، اهـ».

قال الشيخ: ودعوى بعضهم أنه ﷺ لم يرث بناءً على ما في حياته، فعلى تقدير صحة جواز أن يكون ﷺ ترك أخذ ميراثه تعسفاً، قال: وقال القاري: إنما أمر أن يعطي رجلاً من أهل القرية تصدقاً أو ترفعاً، أو لأنه كان لبيت المال، فإن الأنبياء كما لا يورث عنهم لا يرثون، إلى آخر ما نقل من كلامه.

٢٨/١٨٠٩ - (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأصحح) عبد الرحمن بن هرمز (عن أبي هريرة) أخرجه البخاري برواية إسماعيل عن مالك بهذا السند (أن رسول الله ﷺ قال: لا يَنْتَسِمُ)^(٢) كذا في النسخ الهندية بالتحبة في أوله والفقوية بعد الثفاف من الاقتفاء، قال صاحب «المحلى»: تحية وفاقية مفتوحين بينهما فاف ساكنة، وفي نسخة بإسقاط الفوقية، ثم هو مرفوع على أنه خبره وردي بالسكون، اهـ. يعني على صيغة النهي، وفي النسخ المصرية لا تنقسم بالفقوية في أوله وحذف الفوقية بعد الثفاف، قال البرقاني:

(١) «المبدل» (١٢/١٧٩).

(٢) «تحدث في المنه» (١٨/١٧٩).

وَرَّثَنِي دُنَائِيرٌ،

بموقية أوله، وتحتية روايتان، وفي رواية بناء بعد القاف، وأخرى بحذفها، اهـ.

وفي «البخاري»: «لا يقسم» قال الحافظ^(١): كذا لأبي ذر عن غير النكسيمي، وللباقين «لا يقسم» بحذف اثناء الثانية. قال ابن النسن: الرواية في «الموطأ»، وكذا قرأته في «البخاري» برفع الميم على أنه غير، والمعنى ليس يقسم. ورواه بعضهم بالجزم كأن نهاهم أن يخلط شيئاً لا يقسم بعده، فلا تعارض بينه وبين ما في كتاب انوصابا من البخاري عن حديث عمرو بن الحارث الخزاعي «ما ترك رسول الله ﷺ ديناراً ولا درهماً الحديث».

ويحتمل أن يكون الخبر بمعنى النهي، فيحدد معنى الروايتين^(٢) ويستفاد من رواية الرفع أنه أخير أنه لا يخلط شيئاً ممن جرت العادة بقسمته، كالذهب والفضة. وإن الذي يخلطه من غيرها لا يقسم أيضاً بطريق الإرث، بل تقسم صافحه لمن ذكر، هـ.

(وَرَّثَنِي) أي بالقوة لو كنت ممن بورث، أو المراد لا يقسم مال تركه لجهة الإرث فأش يلفظ: «وَرَّثَنِي» ليكون الحكم محلاً بما به الاشتقاق، وهو الإرث، فالمعنى انقسامهم بالإرث منه، فانه السكي الكبير، كذا في «الفتح» (دُنَائِيرٌ) كذا في النسخ المصرية، وفي الهندية بدلها: دِينَارٌ، وجزم الزرقاني بأن رواية يحيى الأوفى إذ قال: قوله: «دُنَائِيرٌ» كذا ليحيى بالجمع، ولستأثر الرواة دِينَاراً بالأفراد، قال ابن عبد البر^(٣): هو الصواب، اهـ.

قال المتناوي في «شرح المسائل»^(٤): قوله: «دِينَاراً» ينفظ الأفراد هو

(١) الفتح الباري (٧/١٢)

(٢) أي روايتي النهي والنهي من هذا الحديث، اهـ. «ش».

(٣) تنوير العواليك (ص ٧١٩).

(٤) (٢٢٨/٢).

ما تركت. بعد ثقة نسائي ...

المحفوظ. وفي رواية يحيى الأندلسي عن مالك أنسرا بلغة الجمع. قال أبو
رعنا: والصواب لأبي، لأن القرح في هذا لموضع اسم، أي. قال الناجي
عن علي الديلمي نقلته، وأبى يخطئ. وقد عني الأبار، كقولهم تعالي: فؤادهم
في ثلاثة أيام لا يؤوبه إلا الله، اهـ

وفي "البيهقي" رواية إسماعيل بن عبد الله بن يوسف عن مالك أنسرا
بالإفراد، قال المحفوظ. قد يقع في رواية مالك عن أبي الترمذ في
"المنهاج" في: هو نسبة لأبي علي الأعمش. وأخرجه مسلم من رواية
مسند عن عبيدة عن أبي الترمذ سقط. ويتأرا ولا درهما وهي زيادة حسنة،
وتابعها عليها الثوري عن أبي الترمذ عنه الترمذي في "المعجم"، اهـ.

(ما تركت) بأنفسهم وما موصوفة (بعد ثقة نسائي) قال المحفوظ: يدخل في
لفظ الثقة كسوتهي وسمر اللؤلؤ، ومن ثم استعيرت المصنوع التي كثر فيها
وجاهة بليغة، كل واحد باسم التي كانت فيه.

وقال: "في موضع آخر: قال البيهقي: قل. كان أبي يخطئ كنت كذا من
أزواجه بين الذي هي فيه، فكن بعدة فيمن بهذا التسليك، وفي أحد ثم
يتبعهن في مسكنهن، لأن ذلك من حملة مؤنهن التي كاد السبي يخطئ اسمها
لهن مما كان بينه أيام حيانه. قال: وهذا أوضح، ومؤنهن أو رزقهن ثم يوس
عهن سائرهن، ولو كانت البيوت ملقا لهن لأنقلت إلى رزقهن، ولذا زيدت،
يؤنهن في المسجد بنوي بعد مؤنهن، نعموم نفعه للمساكين، كما هي في
قال بصرف لهن من ثقتات، اهـ

وفي شرح الـ ماثل "الـ" قال الكرماني: ليس معنى ثقة نسائي إرثهن

(١) مجمع الشري: ١٦١، ١٦٢

(٢) (٢٢٨، ٢٢٩)

وَمُؤْنَةُ عَاجِلِي

منه، بل لكونهن محبوسات عن الأزواج بسبه، فهن في حكم المعتذات ما دام حياتهن، أو لعظم حقوقهن، وقدم هجرتهن. وكرهن أمهات المؤمنين، ولذلك اختصن بمساكنهن، ولم يرهن ورثتهن، وقيل: لا عدة على أزواجه عليه السلام، لأنه عليه السلام حي في قبره، وكذا سائر الأنبياء، وفي شرح الستة: قال سفيان بن عيينة: كان أزواج النبي عليه السلام في معنى المعتذات، إذ كن لا يجوز أن ينكحن أبداً، فحجرت لهن الشقة، اهـ.

(ومؤنة عاملي) قال القاري في شرح السمائل: المؤنة النقص فعونة من مات، أي احتملت مؤنتهم، وهي «الصحاح»: لمؤنة نهم ولا نهم، قال الفراء: مفعلة من الأبن، وهو اتعب والشاء، وقيل: مفعلة من الآون، وهي الجرح والعدل؛ لأنها شغل على الإنسان، كذا في شرح المشارك، اهـ.

قال الحافظ^(١): واختلف في المراد بعاملي فقبل: الحليمة بعده، وهذا هو المعتمد، وهو الذي يوافق حديث عمر، يعني في سائرهم علي وعباس، وقيل: يراد بقلته العامل عن النخل، به جزم الطبري وابن بطال، وأبعد من قال: المراد بحامله حافر قبره عليه السلام، وقال ابن دحية في الخصائص: المراد بحامله حادته، وقيل: العامل على الصدقة، وقيل: العامل فيها كالأجير.

وقال في موضح آخر: يتحصل من المجموع خمسة أقوال: الخليفة، والصانع، والناظر، والحام، وحافر قبره، ونرحم عليه^(٢) البخاري في آخر الوصايا ذات بنية قيم الموقف، وفيه إشارة إلى ترجيح حمل العامل على الناظر، ومما يسأل عنه تخصيص النساء بالشفقة والمؤنة بالعمل. وهل بينهما مغايرة؟ وقد أحاط به السبكي الكبير بأن المؤنة في اللغة، القيام بالكفاية،

(١) فتح الباري (١٢/٨).

(٢) الوصايا (١٣٧٦).

فَهُوَ صَدَقَةٌ.

أخرجه البخاري في: ٨٥ - كتاب الخرائج، ٣ - باب قول النبي ﷺ: «لا نورث، ما تركنا صدقة»، ومسلم في: ٣٦، كتاب الجهاد والسير، ١٦ - باب قول النبي ﷺ: «لا نورث، ما تركنا فهو صدقة» حديث ٥٥.

والإنفاق يدل الثبوت، وهذا يقتضي أن النفقة دون لدونة، والسر في تخصيص المذكور الإشارة إلى أن أزواجه ﷺ لما اخترن الله ورسوله والدار الآخرة، كان لابد لهن من الثبوت، فاقصر على ما يدل عليه، والعامل لما كان في صورة الأجير، فيحتاج إلى ما يكفيه اقصر على ما بدن عليه، ولا يتوخى عليه بأن عمر - رضي الله عنه - كان مفضل عاشقه في العطاء، لأنه علل ذلك بمزيد حبه ﷺ إينها، قال المحافظ: وهذا ليس مما بدأ به، لأن قصة عمر - رضي الله عنه - كانت من الفتوح، وأما ما يتعنى بحديث الباب، ففيه ما يتعلق بما خلفه النبي ﷺ وأنه يبدأ بما ذكره اهـ.

(فهو) أي المتروك بعد ما ذكر (صدقة) وهذا اللفظ أيضاً برز تأويل الشيعة في قوله ﷺ: «لا نورث ما تركنا صدقة» أنها بالتصيب.



بسم الله الرحمن الرحيم

٥٨ - كتاب جهنم

(١) باب ما جاء في صفة جهنم

١/١٨١٠ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نَارُ بَنِي آدَمَ، الَّتِي يُوقَدُونَ،

(١) ما جاء في صفة جهنم

قَالَ الرَّاعِبُ^(١): جَهَنَّمَ اسْمُ نَارِ اللَّهِ الْمَوْجُودَةِ، قِيلَ: أَصْلُهَا فَارِسِي مُعَرَّبٌ، وَهُوَ جَهَنَامٌ، أَوْ وَقَالَ التَّمَجْدُ: زَكِيَّةٌ جَهَنَامٌ مُثَلَّثَةٌ، وَجَهَنَّمَ كَمَقْلَسٌ: بَعِيدَةٌ الْفَعْرُ، وَبِهِ سَمِيَتْ جَهَنَّمَ - أَعَادَنَا اللَّهُ مِنْهَا - أَوْ. وَتَرْجَمَ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» «بَابِي صِفَةُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ» وَفِيهِمَا بَأَنَّهُمَا مَخْلُوقَةٌ، قَالَ الْحَافِظُ^(٢): أَشَدُّ بِذَلِكَ إِلَى الرَّدِّ عَلَى مَنْ زَعَمَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّهَا لَا تَرُجَدُ. لَا يَوْمُ الْقِيَامَةِ، وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً دَالَّةً عَلَى مَا تَرْجَمَ بِهِ، وَأَصْرَحَ مِمَّا ذَكَرَهُ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «نُفِثَ خَلْقُ اللَّهِ الْجَنَّةِ قَالَ الْجَبْرِئِيلُ: ادْعُ فَانْظُرْ إِلَيْهَا» الْحَدِيثُ. قَالَ الزُّرْقَانِيُّ^(٣): وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، أَوْ.

١/١٨١٠ - (مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ) عَنِ اللَّهِ بْنِ ذَكْوَانَ (عَنِ الْأَعْرَجِ) عَنِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرَيْرٍ (عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ مَالِكٍ بِهَذَا السَّنَدِ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: نَارُ بَنِي آدَمَ) وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ «نَارُكُمْ حَزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ حَزْءًا» (الَّتِي يُوقَدُونَ) بِأَيَّاهَا فِي

(١) «معجم» الفراء (ص ٢٠٩).

(٢) «فتح الباري» (١/٢٢٠).

(٣) «شرح الزرقاني» (٤/٤١٦).

جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْأً مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ ۖ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ كُنَّا نَكْفِيهِ، قَالَ: هِيَ أَثْبَثُ فَضْلَتْ عَلَيْهَا شِيعَةُ وَبَشِيرُ جُزْءٍ^(١).

أخرجه البخاري في ٥٩ - كتاب بدء الخلق، ٦٠ - باب صفة النار وأنها مملوءة ومسلم في ٥٩ - كتاب النجاة وصفة عذابها وأهلها، ١٦ - باب في شدة حر جهنم. حدث ٣٠.

الدينار. ولفظ مسلم مناركم هذه التي يوقد ابن آدم. قال البيهقي^(٢): خصصها بذلك لأن نار جهنم لا يوقدها سوا آدم، ولا يستطيعون حراقها (جزء) زاد في رواية مسلم «جزء واحد» (من سبعين جزءاً من نار جهنم) قال البيهقي: يريد حرها جزء، من سبعين جزءاً من حر نار جهنم. اهـ.

قال المحافظ^(٣): وفي رواية لأحمد «من مائة جزء» والجسم بأن المراء النبلاء هي كثيرة. لا العدد الخاص أو الحكم للزوائد. زاد الترمذي من حديث أبي سعيد «لكل جزء منها حرها». اهـ. روي «المحلى»: زاد ابن ماجة «والحاكم وصححه»: «ولا أنها طفت بالحد مرتين ما اتفسم بها. وأنها سذغو الله تعالى لا بعيد إليها. انتهى. ومبني لفظها عن التراقي.

(فقالوا) أي الصحابة الحاضرون في رسول الله (إن) مختلفة من المثقلة، يعني إنها (كانت) أي نار بني آدم (نكافية) أي يورثون مني آدم، وإنهم لا يستطيعونها أيضاً. وهذا أوجه عيني في معناها، وقد التزقنا بها للمحافظ وغيره كدابة أبي مجرة في إخراج انكسار. ونعذبه الفخار. فهذا اكتفى بها. اهـ.

(قال) أي (إنها) أي نار جهنم (فضلت عنها) أي على نار الدب، وليس في نسخ الهندية لفظ «عذبة» (بشعة وستين جزءاً) هكذا في جميع النسخ.

(١) «المسلم» (٣١٧/٧)

(٢) «الشيخ البخاري» (١٢٣٦)

١٨٩٦/٢ - وَحَقَّقَنِي مَالِكٌ عَنْ عَمِّهِ أَبِي سَهْلٍ بْنِ مَالِكٍ،

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ:

المصرية، وهو الصواب، فها في النسخ الهندية بثمة من قوله: ثمة وستون تحريف من الناسخ، إذ لا يصح ربطه بثمة الأولى: جزم من سبعين جرماً، ولفظ البخاري: «مضت عنهن ثمعة وستين جزءاً كلهن مثل حرماً».

قال الحافظ^(١): فونه: «عليهن» أي على نيران الدنيا، ولفظ مسلم: «عليها» أي على نار الدنيا، قال النجاشي ما محصله: إنما أعداد بعض حكاية تفضيل نار جهنم على نار الدنيا إشارة إلى تمتع من دعوى الإحزاء، أي لا بد من الزيادة ليشير ما يصدر من المخالف من إعطاب على ما يصدر من خلقه، اهـ. وهذا يابس ما تقدم من قولهم في معنى كافية.

وَأُوجِبَ عِنْدِي أَنَّهُ بعض أَعَادَهَا لِرِبَاذَةِ التَّخْوِيفِ عَلَيْهَا

قال الزرقاني^(٢). قال الغزالي: نار الدنيا لا تتألم نار جهنم، لكن لما كان أشد عذاب في الدنيا عذاب هذه النار عرف عذاب جهنم بها، وهيهات لرجل أهل الحميم مثل هذه النار لخاصوها حرباً بما هم فيه، قال الحافظ: زاد ابن حبان وأحمد من وجه آخر عن أبي هريرة: «وضربت بالبحر مرتين، ولولا ذلك ما انتفع به أحد»، وقصوه لابن منحة والحاكم عن أنس: «زاد فاجها لتدمر الله أن لا يعيدنا قبها»، وفي «الجامع» لابن عيينة عن ابن عباس: «عذة النار صيرت ماء البحر سبع مرات، ونولا ذلك ما انتفع بها أحد، اهـ».

١٨٩٦/٣ - (مَالِكٌ عَنْ عَمِّهِ أَبِي سَهْلٍ) يَضُمُّ السَّيْنَ الدَّهْمِلَةَ عَصْفَرًا، نَسَبُهُ نَافِعٌ، وَتُرِكَ مِنَ النُّسخِ الْهِنْدِيَّةِ لَفْظُ أَبِي مِنْ سَبْعِ النَّاسِخِ، فَإِنَّ عَمَّ الْإِمَامِ هُوَ أَبُو سَهْلٍ لَا سَهْلٌ (ابْنُ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ) دَلَّتْ بِنْتُ أَبِي عَامِرٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ)

(١) فتح الباري (٦/٣٢٤).

(٢) شرح لرقامي (٤/٤١٦).

بسم الله الرحمن الرحيم

٥٩ - كتاب الصدقة

(١) باب الترغيب في الصدقة

١/١٨١٢ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الْحَبَابِ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

(١) الترغيب في الصدقة

قَالَ الرَّاعِبِيُّ^(١): الصَّدَقَةُ مَا يَخْرُجُ مِنَ مَالِ الْإِنْسَانِ مِنْ مَالِهِ عَلَى وَجْهِ التَّزَكُّةِ كَالزَّكَاةِ، لَكِنْ أَنْصَبَتْ فِي الْأَصْلِ نَقَالُ لِمَنْطُوعٍ بِهِ، وَالتَّزَكُّةُ لِلْوَجِيبِ، وَقَدْ يَسْمَى الْوَجِيبُ صَدَقَةً إِذَا نَحَرَى صَاحِبُهَا أَشَدَّ فِي نَفْسِهِ، أَوْ.

قُلْتُ: وَلَعَلَّكَ أَنْ تَكُنَ الْأَصْلُ فِيهَا التَّلَوُّعُ، فَتَأْتِي ذِكْرُهَا فِي كِتَابِ الْحَامِصِ، وَلَعَلَّكَ لَدُنْكَ لَمْ يَذْكُرْهَا فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ.

١/١٨١٢ - (مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيُّ (عَنْ أَبِي الْحَبَابِ) نَسَمَ الْحَبَابَ الْمُهَمَّلَةَ وَبِمَوْحَدَتَيْنِ خَمْسَتَيْنِ (سَعِيدُ بْنُ يَسَارٍ) بِالْأَنْتَحِيَةِ وَخَفَةُ السَّيْنِ (أَبُو) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^(٢): كَذَا أَرَسَهُ يَحْيَى وَأَكْثَرَ الرُّوَاةَ، وَأَسَنَّهُ عَنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ أَبِي يَكْبَرٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي الْحَبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، كَذَا فِي التَّنْبِيهِ.

وَفِي التَّجْرِيدِ^(٣): شَكَّذَا رَوَى يَحْيَى هَذَا حَدِيثٌ عَنْ مَالِكٍ فِي الْمَوْطَأِ مَرْسُلاً، وَتَابَعَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَابْنُ وَهْبٍ وَمُطَرِّفُ بْنُ أَبِي مُصْعَبٍ وَجَمَاعَةٌ، وَرَوَاهُ مَعْنَى وَابْنُ سَكِينٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي الْحَبَابِ مَسْنُودًا، أَوْ.

(١) مفردات القرآن (ص ٢٨٠).

(٢) التمهيد (٢٣/١٧٤).

(٣) (ص ٢١٦).

عَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ مِنْ ثَنَبٍ طَيِّبٍ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا طَيِّبًا،

«المحلى»^{٤١}. وعلمه الشيخان من طريق البيهقي عن سعد بن أبي سعيد عن سعد بن دينار أنه جمع أبو هريرة، اهـ

قلت. أخرجه مسلم برواية البيهقي عن سعد بن أبي سعيد عن ابن دينار عن أبي هريرة، وأخرجه البخاري برواية ابن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة، ثم قال: تابعه سليمان بن ابن دينار، وقال: ورواه عن ابن دينار عن سعد بن دينار عن أبي هريرة، وأشار المذاوني إلى أنها وهم فتواتر الرواة عن أبي صالح دون ابن دينار.

ونعقب عليه الحافظ في «الفتح»^{٤٢}، ولفظ البخاري في الرواية المذكورة عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدَلٍ نَدَبَةٍ مِنْ كَثَبٍ طَيِّبٍ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ، فَإِنَّ اللَّهَ يَتَقَبَّلُهَا بِمِثْنَةِ، ثُمَّ يَرْبِّهَا أَصَابِعِهِ، ثُمَّ يَرِيَّ أَحَدَكُمْ فَلَوْهَ، حَتَّى نَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ».

«مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ مِنْ كَثَبٍ» قال الحافظ: معنى الكَثَبِ المكسوب، وانفراد به هو أهم من تعاطي التكسب، أو حصول المكسوب بغير تعاطي كالميراث، وكأنه ذكر الكسب كونه الغالبية في تحصيل المال (طيب) المراد بالطيب الحلال، لأنه صفة الكسب. قال الخطابي: أصل الطيب العسل بالفتح، ثم أطلق على المظلوب بالشرع، وهو الحلال، كما في «الفتح»، (ولا يقبل الله إلا طيباً) جملة معترضة بين الشرط والجزاء لتقريبه، وفي رواية سليمان بن نلال عن ابن دينار عند البخاري «ولا يصعد إلى الله إلا الطيب».

قال الباجي^{٤٣}: «الطيب يريد به الحلال، ولا يقبل الله إلا الحلال، لأنه من تصدق حرام، فإنه غير مأجور عليها، بل هو مأثوم فيه حيث لم يرد إلى

(٤١) «فتح الباري» (٣/٢٨١).

(٤٢) «المعنى» (٧/٣٩٩).

مستحقه، أهـ. قال الفرغاني: لا يقبل انه الصدقة بالحرام، لأنه غير مملوك للمصدق، وهو ممنوع من التصرف فيه، والمتصدق به متصرف فيه، فلو قبل منه لزم أن يكون الشيء مأموراً منهياً من وجه واحد، وهو محال، كما في «الفتح».

قلت: ويشكل عليهم أن الفقهاء قاطبة صرحوا بأن من اكتسب عللاً حراماً بخير حق، ولا يمكن له الرد إلى مالكه نسياناً أو لعدم الوجدان أو لغير ذلك من الوجوه يجب عليه التصديق بذلك المال، فإذا تصدق به امتثل الواجب، وهذا هو القبول.

وأجابوا عن ذلك بأن المصفي في انقبول الآخر وانتزاعه، حتى قال بعض العلماء: من تصدق بمال حرام برجع الثواب تحقراً، والتصدق في الصورة المذكورة دفع للحرج، إذ لا سبيل له إلى ذلك. كما حققه الشيخ في «البدل»^(١).

وفي «الترغاني»^(٢): قال الأبهي^(٣): «القبول حصول الثواب على الفعل» فالعنى لا يشب الله من تصدق بحرام، وإنما يصح التحج بالمال الحرام، لأن الفرض أخص من النصح، لأنها عبارة عن كون الفعل مستطفاً للقرض، ولا يلزم من نهي الأخص نهي الأعم، فالحج بالحرام صحيح، إذ يسقط به الفرض، وهو غير مملوك أي لا ثواب فيه.

ولا ينقض هذا بأنه لا واجب إلا وفيه ثواب، لأن رد الشيء المقتضوب واجب، ولا ثواب فيه، ولا يشكل صحة التحج بالمال الحرام بقول مالك في

(١) اعظم: «مذيل المجهود» (١/١٢٧).

(٢) «شرح التورقي» (٢/٢١٧).

(٣) «إكمال إكمال المعلم» (٣/١١٩).

كَانَ إِنَّمَا يَضَعُهَا فِي كُفِّ الرُّحْمَى

الشكاح بالماء الزجاج: أخوف أن يضارع الزنا، لأن ذلك مألوف في التعبير عنه
وإلا فشكاح صحيح، اهـ

(فإنه) أي المصنف بالتطبيق (كان إنما يضعها) أي صدقته (في كف
الرحمن) كمن من قبول المصدقة يوضعها في الكف، على ما هو المعتاد في
العرف، تقريباً للإبهام، فذلك من ارتضى عن شيء يأخذوا به، سواء أ. وفي
التعبير بالرحمن إشارة إلى غاية رحمته ولطفه إذ ذك.

وفان النقاري^(١) ونمل ذكر الرحمن ثابثاً بآية هذا من فصل رحمنه،
ولم يسم «أخذها الرحمن بيده»، قال أنصاري: هذا الحديث وشبهه إنما عثر به
على ما عتادوا في خطيبهم فينبهوا عنه فكفى عن قبول المصدقة باليمين، وعن
تصنيف أحرامها بالتزويج، وقال الرمذي في «جامعه»^(٢): قال أهل النعم من أهل
السنن وأجدادنا: لا يزم بهذه الأحاديث، ولا تنوب فيها غشياً، ولا يقول:
كيف؟ هكذا روى عن مالك وابن عبيد وابن المنذر وغيرهم، وأنكرت
الجمجمة هذه الروايات، كذا في «الفتح».

وسط البخاري في أفراد ما يسمي في آخر «جامعه»، «مقدم عن البخاري»
«فإن الله يتقبلها بيمينه»، ومؤدى هذه الروايات كلها أن الله تبارك وتعالى يقبل
المصدقة عن المال الطيب، قال النقاري: فيه إشارة إلى أن خير الحلال خير
مقبول، وأن الحلال المكسب يقع محل محض.

وكان شيخنا العارف بالله الشيخ علي القسيمي يحكي أن أحداً من
أهل الصين كان يكتب: «يتصدق بالمال»، ويتفق التثنية، ويصرف التثنية، أي
استكتسب، فعاد أحد من أرباب الدنيا، فقال: يا شيخ أريد أن أتصدق،

(١) إرفاء المصباح، ٢١/٢٠٠.

(٢) ٢٦ (٥٠٢).

يُزَيِّبُهَا كَمَا يُزَيِّبُ أَحَدُكُمْ قُلُوبَهُ

قَالَ أَنِّي عَلَى الْمَسْتَحَقِّ، فَتَارَ حَظُّهُ الْمَاءَ مِنَ الْغَلَّةِ، ثُمَّ لَقِيَ، لَوْ أَنَّهُ يَتَمَعُ فِي يَدِ الْمَسْتَحَقِّ، فَأَلْبَحَ عَلَيْهِ الْغَنَى، وَلَئِنْ أُخْرِجَ إِذَا لَيْسَ أَحَدًا حَرُّ عَلَيْهِ قَلِيلٌ فَأَعْطَاهُ، مَحْرُوجٌ فَرَأَى نِسْبَتًا كَثِيرًا أَعْسَى فَقِيرًا، فَأَعْطَاهُ، فَمَرَّ عَلَيْهِ يَوْمًا أُخْرَى، فَسَمِعَ الْأَعْمَى يَحْكِي إِنِّي مِنْ حُجَّهِهُ أَنَّهُ مَرَّ عَلَى شَخْصٍ بِالْأَمْرِ، فَأَعْطَانِي ثَنًا وَكَدًّا، فَاسْتَطَعْتُ، وَصَرَفْتُ لِبَدْرَجَةٍ فَرَى الشَّرِبَ مَعَ فَلَانَةِ الْمَسْنِينِ، فَجَاءَ إِلَى الشَّيْخِ، وَحَكَّمَهُ لَهُ سَلْمُ قَعَةٍ، فَأَعْطَاهُ الشَّيْخُ دَرَاهِمًا مِنْ عَرَاهِمِ كَسْبِهِ، وَقَالَ لَهُ: إِذَا خَرَجْتَ مِنَ الْبَيْتِ، وَأَوَّلَ مَنْ يَمُرُّ بِكَ عَلَيْهِ، فَأَعْطَاهُ، فَخَرَجَ فَرَأَى رَجُلًا مِنْ ذَوِي الْكَيْسَاتِ، يَظْهَرُ مِنْهُ أَثَرُ الْغَنَى، فَخَافَ مِنْهُ أَنْ يَعْطِيَهُ، ثُمَّ لَمَّا كَانَ أَمْرُ الشَّيْخِ دَمَعَ إِلَيْهِ، فَأَعَادَ أَخَاهُ رَجُلًا مِنْ طَرِيقِهِ، وَبَعَثَ الْغَنَى إِلَى أَنْ رَأَاهُ دَخَلَ فِي حِرَاهُ، وَخَرَجَ مِنْ بَابِ أُخْرَى، وَرَجَعَ إِلَى الْبَلَدِ، فَدَخَلَ وَرَأَاهُ فِي تِلْكَ الْخُزَانَةِ، فَصَمَّ بِرُؤُوسِهَا إِلَّا سِمَامَةً مَبْنِيَةً، فَصَبَّهَا وَأَتَمَّ عَلَيْهِ أَنْ يَخْبُوهُ مَحَالَهُ، فَذَكَرَ أَنَّ مَعَهُ أَوَّلًا دَأْمَ مَسَدَرًا، وَكَثِيرًا فِي ذَاتِهِ مِنَ السَّحَابَةِ، فَحَصَلَ لَهُ مِنْ السَّحَابِ، فَخَرَجَ دَمْرًا، فَرَأَى الْحَدَامَةَ فَاحْدَثَهَا نَهْمًا، فَعَمَّا حَصَلَ لَهُ مِنَ السَّحَابِ وَدَ الْخَمَامَةِ إِلَى مَكَاتِهِ، فَعَرَفَ تَحْقِيقَ مَعْنَى قَلَامِ الشَّيْخِ، أَمَّا:

(يُزَيِّبُهَا) مِنْ تَزْيِينِ الْمَاءِ وَتَشْدِيدِ الْمَوْحِدَةِ، قَالَ النَّهَارِيُّ^(١) التَّزْيِيدُ بِإِشَارَةِ حُدُوثِ الرِّيَاءَةِ، أَيْ يَزِيدُ وَيُعْظِمُهَا حَتَّى يَنْقَلِبَ فِي الْفَيْزِ، أَمَّا:

(كَمَا يَزَيِّبُ) مِنَ التَّزْيِينِ (أَحَدُكُمْ قُلُوبَهُ) بِسَبْحِ الْغَلَّةِ وَفَسْمِ الْإِلَامِ وَشَدِّ الْمَوَارِ وَحَرِّ الْمَوَارِ، لِأَنَّهُ يَمْلِكُ أَيَّ يَعْظِمُ، وَيَمْلِكُ هُوَ كُلُّ فَعْلٍ مِنْ دَاتِ حَاضِرٍ، وَنَحْوِ أَعْلَاهُ، تَعْلَهُ وَأَعْدَاهُ، وَقَالَ أَبُو رَيْدٍ: إِذَا تَنَحَّطَ أَهْلُ شَدِّتِ الْمَوَارِ، وَبِإِذَا تَسَرَّبَتْ سَكَنَاتُ الْإِلَامِ كَجَرِّهِ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ»^(٢).

(١) إرفاء الشَّيْخِ: (٢٠٠/٤١).

(٢) فتح الباري: (٣٦/٢٧٤).

أَوْ فَصِيلَهُ. حَتَّى تَكُونَ

وفي «المحلى»: الفلور المهر، وهو ولد العرس، سُئِنَ بذلك لأنه قُلِّيَ أي فُصِّلَ عن أمه، وفيه لفتان فصيحتان، أفصحهما وأشهرهما فتح الفاء وضم اللام وثبَّد الواو، والثانية كسر الفاء واسكان اللام وخفة الواو، قاله النووي. وقال المجد: فلا الصبي والمهر فلوأ وفلاة: عزله عن الرضاع أو قطعه، والفِلْو: الجحش والمهر قُطِّعًا أو بلغا السنة، اهـ.

قال الحافظ: ضرب به المثل، لأن الفلور يزيد زيادةً بينةً، ولأن الصدقة نتاج العمل، وأخرج ما يكون النتاج إلى الثرية، إذا كان فطيماً، فإذا أحسن المتابة به انتهى إلى حد الكمال، وكذلك عمل ابن آدم لا سيما الصدقة، فإن العبد إذا تصلَّق من كسب طيب لا يزال نظر الله إليها يَكْبِهَا نمت الكمال، حتى تنتهي بالتضعيف إلى نصاب تقع المناسبة بينه وبين ما تقدم نسبة ما بين الثمر إلى الجيل، اهـ.

(أو فصيلة) شك من الراوي، وهو ولد الناقة، إذا فُصِّلَ من رضاع أمه، فعيل بمعنى مفعول، كذا في «المحلى»، وليس هذا اللفظ في رواية البحاري المذكورة كما تقدم.

قال الحافظ: وقع في رواية القاسم عن أبي هريرة عند الترمذي: «فلو، أو مهر»، ولعبد الرزاق من وجه آخر عن القاسم مهره أو فصيلة، وفي رواية له عبد البزار: «مهره أو رضيعه أو فصيلة»، ولابن خزيمة من طريق سعيد بن يسار عن أبي هريرة: «فلو أو قال: فصيلة»، وهذا يشعر بأن أو لذلك، اهـ.

(حتى تكون) في جميع النسخ المصرية، وكذا في رواية البخاري، وبالتأنيث ضبطه صاحب «المحلى»، وقال: أي الصدقة، وفي متون الهندية

(١) (١٦٦١) في الزكاة: باب ما يباه في فصل الصدقة.

مَنْ الْجَلِيلِ .

فأخرجه البخاري في ٩٧ - كتاب التوحيد، ٤٣ - باب من قال لا إله إلا الله
فليخاف الله ويؤمن به في ١٢ - كتاب التوحيد، ١٩ - باب من قال لا إله إلا الله
فليخاف الله ويؤمن به في ١٣ - كتاب التوحيد، ١٩ - باب من قال لا إله إلا الله

١٨١٣/٢ - وَحَتَّيْنِي مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي
قَلْبُشَةَ أَنَّهُ سَمِعَ نُسْرَ بْنَ مَالِكٍ

بالتدكير، فيكون التسليم إلى ثواب هذه الصلاة (مثل الجليل) في التثنية والعظم،
وهكذا يعطى الثواب

قال المحقق: "وسلم من شرطه معية من يسار من أبي هريرة وحسن
تكون أعظم من الجليل ولا بين خبر من روى عن الحسن بن علي بن فضال
وهي أعظم من أحد، ومن التعميم، وهي رواية القاسم بن عبد الله بن عيسى
بن أبي حمزة عن أبي حمزة قال: روى عنك من كتاب الله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَخْتَفُونَ**، وهي رواية ابن جبريل بن أبي عمير عن
أبي هريرة، والطاهر بن العبداء بن عيسى، أعظم السبل في التثنية،
ويحصل أن يكون ذلك معروفاً عن نوب، أع

وفي حديثي: "أراد بذلك تعظيم أمرها، وأما قوله: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَخْتَفُونَ**، فإنه حق يتقلى في التثنية، حكاهما السكون
عن عاصم، أع، والفتوى فيه وبين كمال الحديث مشعراً إلى محتواه، أع
الترجيح، تتأمل.

١٨١٣/٢ - (مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة) الأصبهاني أنه
سمع نُسْرَ بْنَ مَالِكٍ -، صلى الله عليه - هكذا أخرجه البخاري في تركته

(١) (ص: ٣٩٩، ٣٨٠)

(٢) (ص: ٣٩٩، ٣٨٠) (١٩٦٦) باسم شركة على الألف

يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ أَنْصَارِيٍّ بِالْمَدِينَةِ مَالًا مِنْ نَحْلٍ. وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُ حَاءٍ،

برواية عبد الله بن يوسف عن مالك (يقول كان أبو طلحة) ربه بن سهل الخزرجي زوج أم سليم (أكثر) بالنصب على أنه خير كان، (أنصاري بالمدينة) قال الزرقاني^(١): أي أكثر كل واحد من الأنصار، ولذا لم يقل أكثر الأنصار، فهو من التفصيل عن النصيب، فإنه الكرماني، هـ.

قلت: لكن لفظ البخاري في الرواية المذكورة كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة (مالا) بالنصب على التمييز، (من نخل) أي من حيث النخل نخلًا، بيت اللذان، قال الباجي: يقتضي أنه يحوز للرجل النصالح الاستكثار من البيت النخلان، هـ. (وكان أحب أمواله إليه) منصب أحب على أنه خير كان، وأمه بريحاء، وتوارد أمواله الحواشي، قال ابن عبد البر: كانت دار أبي جعفر والدار التي عليها حواشي لأبي طلحة.

ويستحق الحافظ^(٢) في ذلك في باب من تصدق إلى وكيله ثم رد الوكيل إليه، فإن الباجي^(٣): يقتضي حواز حب الرجل الصالح المال، قال عمر ربه: **وَرَجُلٌ لِلَّهِ مَالٌ فَالْهَوَىٰ مِنْكَ الْيَسْمُ وَالْيَسِينُ** الآية، قال عمر - رضي الله عنه -: **اللَّهُمَّ إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ إِلَّا أَنْ نَحِبَ مَا رَيْتَ كُنَّا جَاعِلِينَ مِنْ يَأْخُذُ بَحْفِهِ فَيَفْقَهُ فِي وَجْهِهِ**. وقال أبو بكر - رضي الله عنه -: **لَعَلَّشَا: لَا أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ غَنَىٰ مِنْكَ، وَلَا أَعَزُّ عَلَيَّ فَقْرًا مِنْكَ**، هـ.

(ببرحاء) قال الحافظ^(٤): بفتح الموحدة ومكون النحائية وفتح الراء

(١) شرح الزرقاني، (١/١٨١).

(٢) فتح الباري، (٥/٣٨٧).

(٣) المنهاج، (٧/٣١٩).

(٤) فتح الباري، (٣/٣٢٦).

وبالمهملة والمد، وجاء في ضبطه أوجه كثيرة، جسمها ابن الأثير في «النهاية» فقال: يروى بفتح الباء ويكسرهما، ويفتح الراء وضمهما، وبالمد والفصر، فهذه ثمانية لغات، وفي رواية حماد بن سلمة، يعني عند مصمم كما ميأتي «بريحاه» بفتح أوله وكسر الراء، وتقديمها على الثلثية، وفي نسق أبي داود: «ياريحاه» مثله لكن بزيادة الألف، وقال الباجي: أفصحها بفتح الباء وسكون الياء وفتح الراء مقصوراً، وكذا جزم به الصنفاني، وقال: إنه فيعل^(١) من الريح، قال: ومن ذكره بكسر الموحدة وظن أنها بشر من قبار المنيعة فقد صحت، اهـ.

وقال في موضع آخر^(٢): ووقع في مسلم^(٣) «بريحاه» ورجحه صاحب «الفتح»، وقال: هي وزن فعلان من الريح، وهي الأرض الظاهرة المكشوفة، وعند أبي داود: «ياريحاه» بإشباع الموحدة، ووجه من ضبطه بكسر الموحدة وفتح الهمزة، فإن «أريحاه» من الأرض المقدسة، ويحتمل إن كان محفوظاً أن تكون سميت باسمها.

وقال عياض: رواية المغاربة إعراب الراء والنقص في جاء، وحطاه الصوري، ونقل أبو علي الصديقي عن أبي ذر النهروي أنه جزم أنها مركبة من كلمتين، «بير» كلمة وإحاء كلمة، ثم صارت كلمة واحدة، واختلف في جاء هل هي اسم رجل أو امرأة أو مكان أضيف إليه الير أو هي كلمة زجر للابل؟ لأن الإبل كانت ترعى هناك وتزجر بهذه اللفظة، فأضيفت البشر إلى اللفظة المذكورة، اهـ.

ونمام كلام الباجي قال: قرأنا هذه اللفظة على أبي ذر بفتح الراء في

(١) هكذا في «فتح الباري» (٤/٤١٨) وفي «الزرقاني» (٤/٤١٨) بفتح: فعيلا، وانصواب ما في «الفتح»، والله أعلم.

(٢) فتح الباري (٥/٤٩٧).

(٣) صحيح مسلم (١/٦٩٤).

فَام أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ: «مَنْ تَنَالُوا الْيَتَامَىٰ سَتَبَغَوْا أَمْوَالَهُمْ وَمَا يُحِبُّونَ» - فَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِيَّ إِلَيَّ بَيْرُحَاءُ. وَأَتَتْهُ صَدَقَةٌ فَلَهُ، أَرْجَوُ بِرُحْمِهَا وَذُخْرُهَا عَنْهُ. اللَّهُ قَضَاهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ شِئْتَ.

والحاء وغيرهما (قام أبو طلحة إلى رسول الله ﷺ) زاد في رواية لاسن عبد البر: ورسول الله ﷺ عنى المنبر (فقال: يا رسول الله: إن الله تبارك وتعالى يقول) فيما أنزل علينا: «مَنْ تَنَالُوا الْيَتَامَىٰ سَتَبَغَوْا أَمْوَالَهُمْ وَمَا يُحِبُّونَ» (وإن أحب) بالنسب اسم إن جملة مستأنفة (أموالي إلي) سند نباء (ببرحاء) حبر إن (وإنها صدقة لله) عز وجل، ولمسم عن ثابت عن أنس: لما تركت الآية قال أبو طلحة: أرى ربنا يسألنا عن أموالنا، فاستشهد يا رسول الله إني جعلت أرضي ببرحاء لله (أرجو برحها) أي حبرها (وذخرها) بضم الذال وإسكان الحاء الممجبة، أي نبيحتها المؤخرة وماثلتها المؤخرة (عند الله تعالى).

قال الباجي^(١): هذا يدل على أن أبا طلحة تأول هذه الآية عنى أنها تقتضي أنه إنما ينال البر بصلاته ما يحب الإنسان من ماله، وقد فعل ذلك ريد بن حارثة جاء بفرسه، وقال: هذا أحب أموالي التي تقتضي به، وكان الربيع بن خثيم إذا سمع سائلاً يقول: أعطوه سكرًا، فوال الربيع يحب السكراء.

(فرضها) بفتح الضاد المعجمة وسكون العين المهملة، أمر من وضع يرفع (يا رسول الله حيث شئت) قال الباجي: فوله: هي صدقة لله فضعها حيث شئت، وإقرار النبي ﷺ على ذلك يدل على أن الصدقة المطلقة يصح أن تصرف إلى الوجوه التي شاء المتصدق والمستشار في ذلك، أم.

وقال الزرقاني^(٢): وللتنسي والمعنى: بحيث أراك الله، فوض أبو طلحة

(١) المعنى (٣٢٠/٧).

(٢) شرح الزرقاني (٤١٩/٤).

قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بُئِحَّا!.....»

تعيين مصرفها له ﷺ، لكن لا نصريح فيه بأنه جعلها وقفاً، ولذا قيل: لا ينهض الاستدلال بهذه النصبة شيء، من مسائل الرصد، اهـ.

قلت: واعتدلت ألفاظ الروايات في ذلك جأ، وعليها ساء الاستدلال، ولذا ترجم عليها البخاري أبواباً عديدة، منها «باب التركة على الأقراب»، وفي «باب الوكالة إذا قال لرجل لوكيله: صمعه حيث أراك الله»، وفي «أوصايا الأب إذا وقف أو أوصى لأقربيه»، و«باب من تصدق إلى وكيله ثم رد الوكيل»، و«باب إذا وقف أرضاً ولم يبين الحدود»، وغير ذلك من التراجم.

وقد احتفظ في «باب من تصدق إلى وكيله ثم رد الوكيل» وأخرج فيه البخاري هذه القصة، وفي آخرها: «يدع حسان حصته منه من معاوية، قال الاحتفاظ^(١)». هذا يدل على أن أب طلحة منكمهم الحديث المذكورة، ولم يقفها عليهم، إذ لو وقف لما سوغ لحسان أن سبها فيمنكر على من استدل شيء من قصة أبي طلحة في مسائل الوقف إلا فيما لا تحالف فيه الصدقة الموقفة، ويحتمل أن بشأن: شرط أبو طلحة عليهم لما وقفها عليهم أن من احتاج إلى سعة حصته منهم جاز له بيعها، وقد قال بحوار هذا بعض العلماء كعني - رضي الله عنه - وغيره، اهـ.

وفي «المحلى»: «ظاهره جواز بيع الوقف، وقد أجمعوا على خلافه، وأجاب عنه الكرمانى بأن التصديق على معين نملك له، وقال الغلاني وتبعه الميني: إنه محذور أن يقال: إن أباً طلحة شرط عند وقفه عليهم أنه يجوز لهم احتاج أن يبيع حصته، وذلك حائز عند بعضهم، اهـ.

(قال أنس: «أفقال رسول الله ﷺ: بُئِحَّا! بُئِحَّا! بُئِحَّا!») بالفاء في أوله في جميع النسخ المصرية والهندية، وفي رواية البخاري المذكورة من طريق عبد الله بن يوسف

(١) فتح الباري (٥/٣٨٨).

ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ. ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ

عن مالك «يخ» بدون الهمزة، وفي جميع نسخ «الموطأ» وكذا في رواية البخاري المذكورة بدون تكرار، وفي «المشكاة» رواية الشيخين عن أنس «يخ» يعني مرنين، قال المنوي: «مع» بإسكان الخاء وتنوينها مكسورة، وحكى القاضي الكسر بلا تنوين، وحكى الأحمر التشديد فيه، وقال القاضي: «روي بالرفع» فإذا كسرت، فالأختار تحريك الأول متوناً وإسكان الثاني، قال ابن دريد: معناه تعظيم الأمر وتفخيمه، سكنت الخاء فيه كسكون اللام في «هل» و«مل»، ومن ثمال يخ بكسره متوناً شبيهه بالأصوات كضم وده، وقال ابن السكيت: يخ، فيه به معنى واحد، وقال الماردي: «يخ» كلمة يقال إذا حمد الفعل، وقال غيره: يقال عند الإعجاب به، اهـ.

وفي «الزرقاني»^(١) عن «الفتح»: بفتح الموحدة وسكون المعجمة، وقد نون مع التثنية والتخفيف بالكسر وبالرفع ولسكون ويحوز التنوين لغات، ولو كسرت، فالمختار نون الأولى ونسكين الثانية، زاد الحافظ^(٢): وقد يسكنان جميعاً، كما قال الشاعر:

يخ سخ لوالده ولداً + ولود

ومعناها تفخيم الأمر والإعجاب به، اهـ.

(ذلت مال وبيع تلك مال رابع) مرنين في جميع النسخ الهندية والمصرية، لكن رقم في النسخ الهندية علو، الثانية النون الملمعة على أنه في بعض النسخ مرة واحدة، ثم لفظ «رابع» بالموحدة في النسخ المصرية في كلا الموضعين، وكلها متطابقة على ذلك، واحتلت النسخ الهندية بعد انفصالها على عدم اتحاد اللغتين، ففي بعضها: «رابع» بالسوادة في الأول، «ورابع» بالهمزة والجيم

(١) «شرح الزرقاني» (٤/٤٢٦).

(٢) «فتح الباري» (٥/٣٩٩٧).

في الثانية. وفي أخرى. فربما بالهجرة والنسب، في الأولى؛ ولم توجد في الثانية
وعيو ذلك، لكن كلها مدققة على الاختلاف في التجليل غير المحلى، فإنه
لم يذهبوا للاختلاف، بل قال. بالهجر على أن أصله التثنية. وذلك رواية
بحسب بن يحيى في يرواح عمك منعه وتوايه. اهـ.

قال الناجي: قوله الرابع، ما^(١) معجمة هي رواية يحيى بن يحيى
وجماعة الرواة. قال عيسى بن دينار: إن كل ما استعمل به بعده في التداوي راجع
عليه أجبه في الآخر. قال الناجي^(٢): ومعنى ذلك عملي، أنه قال يرواح عليه
توايه. ورواه مطرف وابن الناجي رابع، باب معجمة وإعطاء، قال عيسى بن
دينار: صحاح أن صحاحه قد وضع موضع الربيع، وانضمت لتوايه. والأدخار
لعمارة. اهـ. كذا في نسخة المندوق: الإجازة الموحدة عملي المعطوكة بضم.

قال السهولي في التفسير^(٣): قال الناجي، رواه يحيى وجماعة بالثنية
والجيم من الرواح. أي أنه يرواح ثوابه في الأجر، ورواه مطرف وابن
الناجيون بالموحدة والنسب المعجمة من الربيع عند الشكر أي أن صحاحه
وضع موضع الربيع له وانضمت فيه. والأدخار لعمارة. اهـ. قال الناجي^(٤):
قال الناجي، رواه يحيى وجماعة بالثنية^(٥) وجيم أي يرواح ثوابه في
الأجر. اهـ.

(١) كذا في الأصل. اهـ. آخر.

(٢) المعنى (٢٠/٣٢٠)

(٣) السور والموحدة (ص ١١٩)

(٤) النون الموقوفة (٤١/٤١٩)

(٥) لفظ. هـ. اهـ. أخذ من كلام السهولي، وما تقدم من أصل الناجي، فاعلم عملي
أنه إذا رجع معجمة شعبة فقط. ولم يعرف عن النجم كما يدل عليه لفظ الأخير
معجمة رجع، فتأمل اللفظ إذا قال إن الربيع راجع إلى ربيع في شرح آخر. إن
به ثلاثة ضروب للسهولة، كما تقدم في المعجمة. اهـ. آخر.

قال الزرقاني: وهو مخالف لقول ابن عبد البر، رواه يحيى وجعاعة وإبراهيم من الريح أي إبراهيم صاحبه ومخطبه، ورواه ابن وهب وغيره بتعنية أي يروح على صاحبه بالأجر العظيم، والاول اولى عندي، اهـ.

والحديث أخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك، وقال في آخره: تابعه روح، وقال يحيى بن يحيى وإسماعيل: إبراهيم.

قال الحافظ^(١): قوله: تابعه روح يعني عن مالك في قوله: إبراهيم بالموحدة، وقال يحيى وإسماعيل: إبراهيم، يعني بالثنتانية، وقد وهم صاحب «المطالع» فقال: رواية يحيى بن يحيى بالموحدة، وكأنه اشتبه عليه الأندلسي بالنسابوري، فالذي عناه هو الأندلسي، والذي عناه البخاري النسابوري، قال الداني في «أطراف الموطأ»: رواه يحيى بن يحيى الأندلسي بالموحدة، وتابعه جعاعة، ورواه يحيى النسابوري بالمشاة، وتابعه إسماعيل وابن عبيد، ورواه الفعيني بالشك، كما وصله البخاري في الأشربة، والرواية الأولى واضحة من الريح أي ذو ربح، وقيل: هو فاعل بمعنى مفعول، أي هو مال مبروح فيه، وأما الثانية فمعناه ربح عليه أجره، قال ابن بطال: المعنى أن مسافته قريبة، وقيل: معناه يروح بالأجر ويغدو به، واكتفى بالروح عن الغدو، وأدعى الإسماعيلي أن من رواه بالثنتية فقد صحف، اهـ.

وفي «المجمع»: مال رافع أي يروح عليك ثوابه، يعني قرب وصوله إليه أو من الرواح، أي شديد الذهاب والقوات، فإذا ذهب في الخير فأولى، اهـ.

وقال النووي^(٢): مال إبراهيم ضبطناه ههنا بالوجهين، بالياء المشناة وبالموحدة، وقال القاضي: روايتنا فيه في «كتاب مسلم» بالموحدة، واختلفت

(١) «فتح الباري» (٣/٣٩٦).

(٢) «شرح صحيح مسلم» للنووي (٧/٨٦).

وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتُ فِيهِ. وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ فَقَالَ
أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَفَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ

الرواية فيه عن مالك في «البخاري» و«الموطأ» وغيرهما، فمن رواه بالموحدة
فمعناه ظاهر، ومن رواه رايح بالمشناه، فمعناه رايح عليك أجره في
الأخرة، اهـ.

وعلم من هنا كله أن ما حكى عن الباجي بالجيم في ضبطه، لم يضبطه
بذلك عامة الشراح ولا أهل اللغة، وليس هو في أصل الباجي، فلعله توهم في
نقله.

(وقد سمعت) بضم التاء على صيغة المتكلم (ما قلت) بفتحها على
الخطاب (فيه) أي في مالك (وإنني أرى) زيادة الفضل والأجر في (أن تجعله)
كذا في جميع النسخ الهندية والحصرية بضمير التذكير إلى المال، غير نسخة
الزرقاني، ففيها أن تجعلها بضمير أنثائث إلى بيرحاء (في الأقربين) أي في
أقربائك، وفي رواية للبخاري من طريق إسحاق بن عبد الله «فيلنا منك ورددناه
عليك، فأجعله في الأقربين» وترجم عليه البخاري «باب من تصدق إلى وكيله
ثم رد الوكيل إليه» وفي أخرى للبخاري من طريق ثابت عن أنس «أجعله لفقراء
أقاربك فجعلها لحسان وأبي بن كعب» قال الناجي: رأى النبي ﷺ أن ذلك
أفضل وجه يصرف إليه لما فيه من الصدقة، وصلة الرحم، وتزيت أهل الفضل
والمعلم.

(فقال أبو طلحة. أنفل) بفتح الهمزة وضم اللام على صيغة المتكلم من
المصارع (يا رسول الله) تعميلاً لإرشادك (فقسمها أبو طلحة) قال الحافظ^(١):
فيه تعيين أحد الاحتمالين في رواية غيره حيث وقع فيها «أفعل فقسمها»، فإنه
احتمل الأول، واحتمل أن يكون أفعل صفة أمر، وقاعل قسمها النبي ﷺ،

(١) الفتح الباري (٣٩٧/٥١)

في أقاربه وبني عمه.

أخرجه البخاري في ٢٤ - كتاب الزكاة، ٤٤ - باب زكاة الأقارب، ومسلم في ١٣ - كتاب الزكاة، ٤٤ - باب فضل الصدقة على الأقربين والزوج، حديث ٤٣.

وانتفى هذا الاحتمان الثاني بهذه الرواية، وذكر ابن عبد البر أن إسماعيل القاضي رواه عن القعني عن مالك، فقال في روايه: «نفسها رسول الله ﷺ في أقاربه وبني عمه أو أقارب أبي طلحة»

قال الحافظ: ورفع في رواية ثابت عن أسى كما تقدم^(١)، وكذا في رواية همام عن إسحاق بن أبي طلحة، فقال رحمته: «صعب في فرايتك فجعلها حدائق بين حماد بن ثابت وأبي بن كعب».

لفظ إسحاق أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده»^(٢) قال ابن عبد البر: إضافة القسم إلى رسول الله ﷺ، وإن كان سائغاً شائعاً في لسان العرب على معنى أنه الأمر به، لكن أكثر الرواة لم يقولوا ذلك، ولصواب رواية من قال: «نفسها أو طلحة».

(في أقاربه وبني عمه) من عطف بحاص على تمام، وهي رواية ثابت المتقدمة، فجاءوا الحدائق وأبي بن كعب، وكذا في رواية همام عن إسحاق، وكذا في رواية الأبرار عن أبيه عن ثمة، وقد تمسك به من قال: أقل من يعطى من الأقارب إذا لم يكونوا منحصرين الثمن، وفيه نظر، لأنه وقع في رواية الماجشون عن إسحاق «جعلها أو طلحة في ذي رحم» وكان منهم حماد وأبي بن كعب، فقد علق أنه «عطى غيرهما معها»، ثم أثبت في سوس أبي بكر بن حزم «فروده على أقاربه أبي بن كعب وحماد بن ثابت وأخيه - أو ابن أخيه - شداد بن أوس وبيهر بن جبر»، اهـ.

(١) من قوله: «جعلها» اهـ. «نفس».

(٢) ج (٢١٩٣)

١٩٨١٤/٣ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «أَعْطُوا السَّائِلَ وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرْسٍ».

قال النووي^(١): «أدعوا إليه من أي حنطة هي حنطة الأرحام، وإن لم يحنطها إلا هي أب سعيد، لأنه إذا لم يحنطها لم يحنطها من حنطة حنطة في الأقربين، فحدها في أبي من كذا، وحدها من ثوبه، وربما يحنطها معه في الجذ الخاضع، اهـ».

روى أبو داود في «سننه»^(٢)، قال أبو داود: «سئل عن الأنصار قال: أبو طلحة زيد بن سنان بن الأسود بن هروم بن عمرو بن زيد سنان بن عبد بن عمرو بن مالك بن شجار، وحدها من ثوب من الحنطة من حرام حنطها من أبي هروم، وهو الأب الثالث، وأبو من كعب بن عمرو بن عبد بن زيد بن مديونة بن عمرو بن مالك بن شجار، فحدها من حنطة حنطها من أبي طلحة وأبيها، قال الأصبغ: بين أبي وأبي طلحة منه أدلة، اهـ».

وسمى ذلك في «التحاري» وذكره بعد أبي داود، لأنه أوضح وأخصر من الجاهل، إلا أن في التحاري ليس به عيب بل قس من عنك وهو وجه، كما حقه الشيخ في «المبطل»^(٣)، والتمسوا ما في التحاري، وسقط الاحتفاظ في هذه الروايات.

١٩٨١٤/٣ - (مالك عن زيد بن أسلم) المحدثي مديني عمر - رضي الله

عنه .. ذكره ابن عبد البر في «المجروح» في عبارات زيد النبي لم يختلف عن ذلك في زمانه (أن رسول الله ﷺ) - أي وصيه في آخر الحديث (قال أعطوا السائل) الذي يأكل الصدقة (وإن) وصيه (جاء على فرس) يعني لا ترفقه

(١) شرح صحيح مسلم للبرقوقي (١٩٨١/٧)

(٢) (٥٧: ٢)

(٣) سنن المجروح (١٩٨١/٧)

في ذلك جاء، ثماني حائلة ذلك على غداء كوكوب، فرس، لأنه لولا ما حدث له لزال من قلبه، حبه.

وحكى أن عمر بن عبد العزيز بعد ما حالاً بالفرق بالرفقة، فقال الغني، معي يا أمير المؤمنين، إني لهدم دارهم، ويهيمون عليّ، وفيه، فقال، كل من هذا يده (بئس فاعطاه)، وزعم أن المال لا يكسب، قال، فرس، يولت عنه (واعلم)، نعمت رشت، كما في التاريخي^(١)

وقال الرضي^(٢)، يريد أن يكون على فرس لا يغير به، وكذا في ذلك، رغب في الله، في صاحب السكر والخدم، لا فعل جهل، وهذا في تركه، وأما صدقة التطوع فتعطى لكل أحد من عني وبغيره، وقد يكون السائل أن يسأل ويكون على فرس، فيلزم حبه على طريقه، ويكون غيره، فيلزم أن يعتن على غيره، وليس من شرط الصدقة أن تصرف إلى من ليس له شيء حمده، بل تعطى من له الفلحة يبنى بها حانه، أو يبلغ بها حال الغني على حسب ما يتردد أو فلاحه به جاء على أبي وحسن زيادة ثلثهما، اهـ

قال السيوطي في التنوير^(٣)، قال ابن عبد البر ليس في هذا اللفظ شيء يستخرج به فيها علمت، وقد أخرجه فاسم بن أبيه من طريق سعيد بن عيسى مصنف بن محمد بن يعقوب بن أبي يحيى بن فضالة بن حسن بن أبي قال قال رسول الله ﷺ، سألني رجل، جاء على فرس، قال السيوطي، أخرجه من هذا الطريق أحمد وأبو داود، وأخرج أحمد في مسنده عن سالم بن أبي النجم قال، قال يحيى بن مريم عليه السلام: إن للسائل حقاً وإن كان على فرس مقولاً بالصدقة، اهـ

(١) شرح الرضاوي، (٤٤) / (٤٤)

(٢) التنوير، (٧٦) / (٣٢)

(٣) تنوير المحررين، (٧٦) / (٣٢)

١٨١٥/٤ - وَحَدَّثَنِي سَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَمْرِو بْنِ
عَبَّادٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ خُزَيْمَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: لَا تَحْقِرَنَّ الْخِذَاكِيَّ

وهي القزاقية التي كان من عند العرب لا أصلها من إرباب هذا المحدث
خلاف من سالك، ولعلهم لم يسموا يصنع به محبة العلماء هو فان ابن عباس
وصلى الله عليه وسلم جازع عليه الله من إرباب السامع عن أبيه عن أبي صالح عن
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مَنْ كَفَرَ بِمَا شَاءَ مِنْ عِبَادَةِ اللَّهِ وَآيَاتِهِ
وَالْحَقِّ مِنْ نَجَسٍ عَنِ الْحَبِشِيِّ بْنِ عَطِيٍّ بِمَنْعِهِمَا الْمَسْأَلُ حِينَ كَانَ عَنِ
عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَةَ الْعَرَابِيُّ وَجِيزًا، وَكَانَ قَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
بِشْرِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ
رَضَعَهُ، وَمِنْ رَجَعَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ هَاسِي

المتاح من باب التوسل من خارج، وإذ هو في رواية الترمذي منعه الخلق
من اختصاصها بالسر، . . .

وهي المعنوية الموصلة في التوسل، رواه أبو داود عن علي
وعمر بن الخطاب، وأما ما في باب التوسل من رواية الترمذي من حديث
عن عمر بن الخطاب . . .

١٨١٥/٥ - إِمَّا سَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَمْرِو بْنِ
عَبَّادٍ عَنْ سَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهَا قَالَتْ: قَالَهُ
الْحَبِشِيُّ بْنُ عَطِيٍّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَالَ: «مَنْ كَفَرَ بِمَا شَاءَ مِنْ عِبَادَةِ اللَّهِ وَآيَاتِهِ
وَالْحَقِّ مِنْ نَجَسٍ عَنِ الْحَبِشِيِّ بْنِ عَطِيٍّ بِمَنْعِهِمَا الْمَسْأَلُ حِينَ كَانَ عَنِ
عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَةَ الْعَرَابِيُّ وَجِيزًا، وَكَانَ قَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
بِشْرِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ
رَضَعَهُ، وَمِنْ رَجَعَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ هَاسِي

(١) صحيح الترمذي (١٨١٥/٥).

(٢) صحيح أبي داود (١٨١٥/٥).

الضمير في جميع النسخ المصرية، وفي النسخ الهندية: «أعطيتها إياه»، بتأنيث الأول وتذكير الثاني، وهكذا في الجملة الثانية، والمؤدى واحد، يعني أعطي السائل ذلك الرغبة.

قال ناجي^(١): أمرتها أن تعطى للسائل رغبة، ليس عندها غيره وهي صائفة على معنى الإثارة على نفسه والتركيز على الله عز وجل، ولعله قد كان ذلك في عام الرماة لما رأت بالسائل من جهد خافت عمله، وأحدثت في نفسها قوة على الصبر.

قلت: لا حاجة إلى ذلك الاحتمال، فبذ عادات الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - لا صيما مبدئيا عائشة - رضي الله عنها - في الإثارة وكثرة الصلوات معروفة، فإنهم نزل فيهم: ﴿وَيَذُرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَكِنَّةً﴾ وفي المدثر^(٢): أخرج الحاكم وصححه، والبيهقي في الشعب عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: أهدى لرجل من أصحاب رسول الله ﷺ رأس شاة، فقال: إن أشي فلاناً وعباله أخرج إلى هذا ماء، فعبث به بينهم، فلم يزل يعبث به واحد إلى آخر، حتى نذولها أهل سبعة أبيات، حتى رجعت إلى الأول.

وفي الإحياء: وذكره أيضاً أبو نعيم في «الحياة» عن محمد بن المنكدر عن أم ذرة، وكانت تخدم عائشة - رضي الله عنها - قالت: إن معدوية - رضي الله عنه - بعث إليها بحال في غرارين ثمانين ومائة ألف درهم، فدعت بطبق، فجعلت تقسمه بين الناس، فلما أمسيت قالت: يا جارية علمي تطوذي، فجاءتها

(١) المستدرج (٧/ ٣٢١).

(٢) سورة المدثر: الآية ٩.

(٣) الدار المنورة (٨/ ١٠٢).

فَقَالَتْ: لَيْسَ لَكَ مَا تَطْطِيرِينَ عَلَيْهِ. فَقَالَتْ: أُعْطِيهِ إِلَيْهِ. فَأَلَتْ
فَفَعَلْتُ. فَأَلَتْ: عَلَّمَا أَمْسَيْنَا أَمْدَى لَكَ أَهْلُ بَيْتٍ، أَوْ إِنْسَانٌ، مَا كَانَ
يُهْدِي لَكَ، شَاءَ.....

حر وريت، فقالت لها أم دُرَّة: ما استطعت فيما كنت أكرم أن تنزي كما
بدرهم لعماً ينظر حبه؟ فقالت: لو كنت ذُكْرَتِي لَفَعَلْتُ.

وفي «الإنحاف»: روى هشام بن عروة عن أبيه أن معاوية بعث إلى عائشة
مرة بمائة أُنْب قال: فوالله ما نجات الشمس من ذلك اليوم حتى فُتِنَتْهَا، فقالت
سَوَلاة لها: لو اشتريت لنا من هذه الدراهم بدرهم لعماً لَفَعَلْتُ. لو كنت لي
مِثْلُ أَنْ أَمْرُهَا لَفَعَلْتُ. وقال نعيم بن سلمة عن عروة: لَعَلَّه رَأَيْتِ عَائِشَةَ تَصَدِّقُ
بِسَعِيرٍ أُنْبًا، بِأَنَّهُا تَرْتَفِعُ جَنْبَ ذِرْعِهَا.

وأخرج أبو نعيم في «الحلية» عن عروة أن عائشة - رضي الله عنها -
بَاعَتْ سَلْطًا سِتَّةً أُنْبَ فَنَصَمَهُ، ثُمَّ أَفْطَرَتْ عَلَى حَرِّ الشَّعِيرِ، فَقَالَتْ سَوَلاة لها:
أَلَا كُنْتَ أَبَيْتِ لَنَا ذِرْعِمًا، فَذَكَرَ مِثْلَ مَا تَقْدَمُ فِي فَصْلِ أُمِ دُرَّة.

وأخرج بسطه إلى عبد الرحمن بن القاسم قال: أهدى معاوية لعائشة ثياباً
وورقاً وأسياء توضع في أسطونها، فلما خرجت عائشة نظرت إليه، فنكتت، ثم
قالت: لكن رسول الله ﷺ لم يكن يجد هذا، ثم فرقته، ولم يبق منه شيء، وسداها
صيف، فلما أفطرت، وكانت تصوم من بعد رسول الله ﷺ، أفطرت على حيز
وزيت، فذكر نحو ما تقدم، وأخبارها - رضي الله عنها - في ذلك شهيرة.

(فَقَالَتْ) السَّوَلَاءُ: (لَيْسَ لَكَ) بكسر الهمزة (ما تططيرين عليه) غير هذا
المرغيف الواحد، وما موصولة اسم ليس (فَقَالَتْ) عائشة مرة ثانية: (أعطيته إياه)
بتذكير الصمغيين في المصرية ومأبث لأول في الهندية (قَالَتْ) السَّوَلَاءُ:
(فَفَعَلْتُ) بصيغة المتكلم أي «فعلت أمرها»، فُعْطِيَ الرِّقْعُ (قَالَتْ) السَّوَلَاءُ:
(فَلَمَّا أَمْسَيْنَا) وجاء وقت الإنظار (أهدى لنا أهل بيت أو) شك من الراوي
(إِنْسَانٌ مَا) رغبة (كَانَ يَهْدِي لَنَا) شيئاً قبل ذلك، قال صاحب «المحضر»: ما
نافع، والجماعة مائة أما فاجها (شَاءَ) بالفتح، معقول أهدى.

وَكَفَّنَهَا .

قال الباجي^(١): يريد أن عائشة - رضي الله عنها - لم تعلم بذلك ولم تحسب به، فشق عليه، وتعمل عليه، ولكن الله سبحانه عوضها من حيث لم تحسب، اهـ.

قلت: وقال عز اسمه: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾^(٢) وقال عز اسمه: ﴿وَمَا أَفْقَشُ مِنْ شَيْءٍ اللَّهُ بِخَلْقِهِ وَهُوَ غَنِيٌّ عَنْ رَزَاقَتِكُمْ﴾^(٣) وفي «المشكاة»^(٤) برواية الشبخين عن أبي هريرة مرفوعاً: لما من يوم يصبح أعياد فيه إلا ملكان يتولان، فيقول أحدهما: اللهم أعط متقاً خلفاً، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكاً تلفاً، وعنه برواية «المصحح» أيضاً: قال الله تعالى: «أنتن يا ابن آدم أنتن عليكم» (وكفنها)^(٥) هكذا في جميع النسخ المصرية من الممتون والمشرح غير الرقاني بالكاف فالقاء فالتون، ولم يتعرض عنه السيوطي.

قال الباجي^(٦): قال عيسى بن دينار: يريد أنها كانت مدفونة بالرخف، اهـ. وفي «المجمع» في الكفن: أهدى لنا شاة وكفنها، أي ما يغطيها من الرعيان، اهـ. وفي نسخة الزرقاني كفنها بالكاف فالقاء فالمتاة القوقية، وقال: أي مطبوخة للأكل، اهـ. وفي جميع النسخ الهندية بالكاف فالمتاة

(١) انظر: «المتن» (٧/٣٢١).

(٢) سورة الطلاق: الآيتان ٢، ٣.

(٣) سورة سبأ: الآية ٢٩.

(٤) (١٨٦٠).

(٥) قوله: شاة وكفنها: ذلك العرب أو بعض وجوههم كان هذا من طعامهم؛ يأتون إلى الشاة أو الخروف، فإذا سلخوه غطوه كله بعبير دقيق البر، وكفنوه فيه، ثم علقوه في الثوب، فلا يخرج من وده شيء إلا في ذلك الكفن. وذلك من طيب الطعام عندهم. «الاستذكار» (٢٢/٢٧-٢٨).

(٦) «المصنوع» (٧/٣٢١).

فَدَعَنِي عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَتْ: كَلْبِي مِنْ هَذَا. هَذَا خَيْرٌ مِنْ قُرْبِكَ

١٨١٧/٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ نَائِلٍ، قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ مِشْجَبِينَ السُّنَّيْنِ عَشْرَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ وَيُؤَيِّزُ بَذَلْتُ عَنْهُ. فَقَالَتْ لِلنَّاسِ: خَذُوا حَيَّةً فَاقْتُلُوهُ.....

المروقية فالفاء، هو مع هذا فاعلم أنه من باب عطف الخاص على العام، والبرء - لكشف حجم الكلف، قال صاحب «المصنف» في الحديث: «كل عدينا كساً في لحم كعب، اهـ».

وهكذا في نسخة «المصنف» بالكاف والموقوف، وترجمه نسخ مشايخه.. بقوله: «جاءت من قدي أوزار» اهـ.

ذات السواد: (صعني عائشة) - رضي الله عنها - لما وصلت إليها الهدية المذكورة (فقالت: كني) صم الذئب وتخفيف اللام أمر من الأكل (من هذا) أي لحم نشاة والرخف (هذا) الذي أخيفت به عز وجل (خير من قرصك) صم الذئب وسكوذ الزاد، أي رعبك الذي أعطاك الله، قال صاحب «المصنف» ترجم أن ذكره، بوجه الصواب فيما قدمته من الصناديق بالقدس، لأنه لم يكن عدينا لغيره. وأن الله تعالى عوضها أفضل من ذلك. وفي هذا سكوذ عز وجل ولما عليه على حسن دلالة وفصل ما عرّف به اهـ.

١٨١٦/٦ - (مالك قال يلغني) أي يعض من سلب (أن مسكيناً استطعم) أي سلب شيئاً من الطعام (عائشة زوج النبي ﷺ وبين يديها عب) بكر عين وفتح النون مبتدأ مؤخر، قال الزمخشري^(١) «عبت يقال لشربة الكرم، والمكرم نفسه، الواحدة عسة، وحسنه أعشاب، قال تعالى: فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ إِذَا دُفِعَ إِلَيْهِمْ وَأَنْزَلَ مِنْهُمْ لَبِئْسَ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ وَمَا يَكُنْ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ وَمَا يَكُنْ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ» (فقلت) عائشة - رضي الله عنها - (للإنسان) كان عسج (خذ حية) أي عتبة وحدة من هذه الأعصاب (فأعطته) أو

(١) «معجم اللغة العربية» ص ٥٩٩

إِنَاهَا - فَيَجْعَلُ يَنْتَظِرُ إِنِّيْهَا وَيَعْجَبُ.

السائل (إنها) أي العبة، كذا في جميع النسخ المصرية بنأيت الضمير الثاني، وهو أوضح، وفي النسخ الهندية فأعطه إياه بتذكير الضميرين وللتأويل مماغ.

قال الباجي: أمرها بإعطاء عبة على معنى الصدقة باليسير، وإيناره على الرد، ومن تكررت منه الصدقة نصديق مرة بقبيل ومرة بكتير، وإيناه هو بحسب ما يعرف له من ية ويرى من موضع ساجدة، اهـ.

قلت: وقد تكون حبات الأعتاب كبيرة جداً، فلا عجب في إعطاء واحد واحد لأفراد من الناس، والأوصى عندي: أن عائشة - رضي الله عنها - فعلت ذلك عمداً تعليمياً، لأن القليل من الصدقة توجب عليها، لما في الدر^(١) برواية ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير: لما نزلت: ﴿وَيُطِئُونَ أَمْرًا مِّنْ رَبِّهِ﴾ الآية، كان المسلمون يرون أنهم لا يُؤجرون على الشيء القليل إذا أعطوه، فيجيب، المسائل إلى أبيهم، فيسألون أن يعطوه التمرة والكسرة، فيردونه، ويقولون: ما هذا الشيء، التحديث بطوله.

(فجعل) الإنسان المذكور المأمور (ينتظر إليها) أي عائشة - رضي الله عنها - (ويعجب) سكون العين المهملة وفتح الجيم في جميع النسخ الهندية والمصرية^(٢) عبر الزرقاني، ففيها يتعجب من الفعل يعني يتعجب من قلة الصدقة من مثل عائشة - رضي الله عنها - أو تعجب من أن العبة الواحدة آثر تقع من المستطعم، فأخرج عبد بن حميد عن قتادة قال: ذكر لنا أن عائشة - رضي الله عنها - جئناها سائل فسأل، فأمرت له بشيء، فقال قائل: يا أم المؤمنين إنكم لتصدقون بالتمرة؟ قالت: نعم، والله إن الخلق كثير، ولا يشبع إلا الله، أو ليس فيها شاقيل ذو كثرة؟

(١) الدر المنثور، (٨/٥٤٣).

(٢) انظر: الاستدكار، (٢٧/١٠٨).

قَالَتْ عَائِشَةُ: أَلْتَعْجَبُ؟ كُنْتُ نَرَى فِي هَذِهِ أُخْتَهُ مِنْ بَنَاتِ خُرَؤٍ؟

(قَالَتْ عَائِشَةُ: أَلْتَعْجَبُ؟ بِهَيْئَةِ الْأَسْهَمِ وَصِيغَةِ الْخُشَابِ مِنَ الْمَعْرُوفِ فِي حَوَاقِ السَّخْرِ (كَمْ) اسْتِفْهَامِيَّةٌ (نَرَى فِي هَذِهِ الْحَبَّةِ) الرَّاحِدَةُ (مِنْ بَنَاتِ) أَيْ لَيْتَ (خُرَؤًا) بِشَاوَةِ إِلَى قُوَّتِهِ عَزَّ اسْمُهُ: ﴿لَا تَسْأَلُ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَقَاكُم مَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ خَيْرًا يَسْرُورًا^(١).)
وَمِنْ الدَّلِيلِ^(٢): أَخْرَجَ مَالِكٌ وَابْنُ سَعْدٍ وَغَيْرُهُ بِنَ الْحَكِيمِ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ سَائِلًا أَتَاهَا وَعِنْدَهَا سَلَّةٌ مِنْ عَمْبَبٍ، فَأَتَمَّتْ حَبَّةً مِنْ عَمْبَبٍ، فَأَعْطَتْهُ، فَقِيلَ لَهَا قَدْ فَتِنَاكَ ذَلِكَ، فَقَالَتْ: هَذَا أَثْقَلُ مِنْ دُرٍّ كَثِيرَةٍ، ثُمَّ قُرِئَتْ: ﴿لَا تَسْأَلُ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَقَاكُم مَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٣).

وَأَخْرَجَ عَبْدُ بْنُ حُدَّادٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رِفْعَانَ قَالَ: بَلَعْنَا أَنْ عَسَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَاهُ مَكِينٌ، وَفِي يَدِهِ عَمْبَبٌ مِنْ عَمْبَبٍ، فَأَتَاهُ بِهِ حَبَّةً، وَقَالَ: عَلَيْهِ مَثْقِيلٌ دُرٍّ كَثِيرَةٍ، فَأَنْزَحَ الرَّسَاجِي فِي «أَمْبَبِي» عَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ سَائِلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَعْطَاهُ تَمْرَةً، فَقَالَ السَّائِلُ: يَبْنَ مِنْ الْأَمْبَبِ يَنْصَلِّ شَبْرَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَلَمْ تَحْلَسْ أَنْ فِيهَا مَثَاقِيلُ دُرٍّ كَثِيرَةٍ؟

وَفِيهِ أَيْضًا بِرِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ سَائِلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَأَعْطَاهُ تَمْرَةً، فَقَالَ الرَّجُلُ: سُبْحَانَ اللَّهِ سُبْحَانَ اللَّهِ سُبْحَانَ اللَّهِ سُبْحَانَ اللَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَأَمَّا عَمِيتَ أَنْ فِيهَا مَثَاقِيلُ دُرٍّ كَثِيرَةٍ، فَأَتَاهُ آخَرُ، فَأَمْرَهُ بِتَمْرَةٍ فَتَضَعُهَا، وَقَالَ: تَمْرَةٌ مِنْ نَسِي لَا تَخَارِقُنِي هَذِهِ التَّمْرَةُ مَا بَنَيْتَ، وَلَا أَزِلُ أَرْجُو بِرُكْنَتِهَا أَبَدًا، فَأَمَرَ أَنْ تَنَاقِشَ بِهِ مَرْوَةَ، وَإِنَّمَا لَيْتَ الرَّجُلُ أَنْ لَمْ تَنْقُشْ.

وَفِيهِ أَيْضًا بِرِوَايَةِ أَحْمَدَ وَابْنِ بَيْهَقٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ سَائِلٌ، فَأَمْرَهُ بِتَمْرَةٍ، فَتَمَّ بِأَخْذِهَا وَأَتَاهُ آخَرُ، فَأَمْرَهُ بِتَمْرَةٍ فَتَضَعُهَا، وَقَالَ: تَمْرَةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لِلرَّجُلِ: إِذْهَبِي إِلَى أُمِّ سَلَامَةَ وَأَسْأَلِيهَا أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا الَّتِي عِنْدَهَا.

(١) سورة الرائدة: الآية ٧

(٢) الطبرستاني (٨/١٥٤٦).

(٢) باب ما جاء في التعفف عن المسألة

١٨١٨/٧ - **وحدثني عن مالك عن ابن شهاب، عن عطاء بن يزياد عن أبي سعيد الخدري، أن لما من الأنصار.....**

(٣) ما جاء في التعفف

تفعل من أمة، قال الرازي^(١) اعنفه حتى حاله لغير صنع يدا من ماله ما يراه، والسمعة المتعدية بذلك من السراية والظهور وأخته. الاقتدار على تكوين النفس. الغلب على محاسن الطبيعة، أي رعية من النبي، أو مخرجي التعفف، وهو من المثرثرة. هـ.

عن المسألة

وتوجه الخدري باب الاستعفاف عن المسألة، قال الخياط^(٢) أي فر شدة من غير الخصال الجديدة.

١٨١٨/٧ - **(مالك عن ابن شهاب) لزمري (عن عطاء بن يزياد) شحنة مراء، (الليثي) السني (عن أبي سعيد الخدري) وأما حقه الخدري في إركانه يرويه عنه الله بن يوسف عن مالك، بها، عند (أبي ناسم) نقلا عن جميع الشرح لحيته والمحمود غير المرقوم بدون الألف في إركانه، وقد في رواية الخدري، في المرقوم، أن...، وبسطه ضمن التفسير، وهكذا في المسألة، يرويه الصحاح، قال القاري^(٣)، وفي نسخة برك التهمة أي جماعة، أورد**

(في الأنصار) قال الخياط^(٤) ثم يعمري أسواق الأمان ثماني^(٥)

(١) صمدان، المرقوم، ص ٢٧٣.

(٢) فتح الباري، ٣١، ٢٣٥.

(٣) مرقاة المفاتيح، ٤١، ١٧٩.

(٤) فتح الباري، ٣١، ٢٣٦.

(٥) أخرجه السني (١٢٩٥).

سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَعْطَاهُمْ. ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ. حَتَّى نَقَضَ مِنْ
عِصْمَتِهِمْ قَائِلٌ:

روى عن أبي سعيد الخدري ما يال على أبي حنيفة. جسد من ذلك، وانقطع
منه حتى أتى إلى النبي ﷺ يعني لاسأله من حاجة شديدة، فأعطاه، وفعل
ذلك حتى، فقال: من استغنى عنه الله العبد، وإذا لم يرضَ سأل ولد
أوفيه. وقد أحضرت نفسي ما في خبر من هذه، فوجدت، ولم أسأله، وبعد
الغباري من حديث حديثهم من عزائم أنه معنى حروبهم بعض ذلك، لكنه ليس
انصاريلاً ولا بأشعر، الأعم، اهـ

فقلت: قصة أبي سعيد أبي في نسائي لا تدخل في حديث الباب، وفيه
سأله، فأعطاه، ثم سأله فأعطاه، ومخرج أبو سعيد أنه لم يسأله، من
رجوعه، فأنشأ:

(سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) شيئاً من المال (فَأَعْطَاهُمْ) به (لَمْ سَأَلُوهُ) في مرة
أخرى (فَأَعْطَاهُمْ) ثانياً هكذا في جميع نسخ المصنف، وهذا في التصحيح،
وإذا في النسخ الواردة به: ذلك انظر (تتلاً) وبين هذا المثلث في المصنف، ولا
في التصحيح، ولا لأبي إمامة، لأن المصنف أخرجه الشيخان برواية عبد الله بن
سعيد عن مالك، وذكر في لفظ سألوا فأعطاهم، ثم سألوا فأعطاهم، ثم
سألوا فأعطاهم ثلاث مرات، فإن لم يكن في رواية المصنف من اللفظ الثلاث
مرات، فالأولى أن يكون الإشارة إليه بلفظ «الأمارة» (حتى بعد) بفتح الحاء وكسر
الهمزة، أخرجه دار الحديث، أي فني وختم (ما عنده) في من المصنف.

(ثم قال) ﷺ، هكذا في جميع نسخ المصنف، وفي النسخ الواردة
حرف «الخطب» بلفظ، قال: وفي «المصنف» وكذا في «المستدرک» برواية
«التصحيح» عن أبي سفيان، روى «المصنف» في «كتاب العسر» عن «مخارم الله»
برواية شعيب عن الزهري بعد الصدوق، أن ما من أولئك سألوا رسول الله ﷺ
فأعطاهم، أحدهم إلا أعطاه، حتى نفذ ما عنده، فقال لهم حينئذ قل شيء
أنشأ بعده ما يكون من غير ما أخرجه عنكم المصنف.

لَمَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ أَدْجِرَهُ عَنْكُمْ. وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ يَغْفِرَ اللَّهُ.

(لما يكون عندي من خير) قال القاري: أي مال، وسن بيان لما، وما خبرية منصحة بشرط أي كـ شيء من المال موجود عندي أعطيتكم، اهـ. يعني جواب الشرط قوله: فلن أدخره عنكم ومعناه أعطيتكم (فلن أدخره عنكم) يفتح الهمزة وتزيد الدال الهمزة المفتوحة، أي لن أحمله ذخيرة مهيومة عليكم. قال المحقق: "أي أحبسها، وأخبتها، وأمنعكم إياها منعراً عنكم". اهـ. وقال في موضع آخر: "أي أجعله ذخيرة لغيركم معرضاً عنكم، وإنه مهيمة، وقيل: معجزة، اهـ. قال الباجي: قال موسى بن دينار: الأذخار الأكثار، وتوقع هي القيوت، والمعنى: فلن أمنعكموه وأدخره لنصي، اهـ.

(ومن يستغفر) بالفتح في صحيح نسخ "الموطأ" وقد في رواية البخاري المذكورة. وفي "المكتبة": "من يستغفر بماء واحد، أي بالإحجام، قال القاري: "وفي نسخة بالفتح أي من يطلب من نعمة الله عن السؤال، قال الطيبي: "أو يطلب النعمة من الله تعالى، فليس النين بمجرد التأكيد، كما اختاره ابن حجر، اهـ. (يعفؤه الله) بهم التحتية وتصب الماء المستند، أي يصوبه الله تبارك وتعالى عن ذلك السؤال، قال ابن النيس: معنى قوله: "يعفؤه الله" إما أنه يوفق الله من المال ما يعني به عن السؤال، وإما أن يبرئ الله العتابة عنه، أي "الغنى".^(١)

والأوجه عندي أن يراد بالنعمة في الموضعين الأعم من السؤال الشامل لكل ما لا يلائم الشرح، والمعنى من يطلب العفوة من الله تبارك وتعالى يعطيه

(١) فتح الباري، (٣/٣٢٦).

(٢) فتح الباري، (١/٣٠٢).

(٣) إرفاء الصالح، (١٠٠/١٧٧).

(٤) فتح الباري، (١/٣٠٥).

وَمَنْ يَسْتَعْنِ يَغْنِيَهُ اللَّهُ. وَمَنْ يَنْصَبِرْ.....

الكريم العفة في المنامي كلها ويدخل فيها السؤال أيضاً، وقال الفاري^(١):
قوله: يوفقه الله أي يجعله عفيفاً من الإغتهاف، وهو إعطاء العفة، وهي الحفظ
من المنامي، يعني من فتح يادني قوت، وترك السؤال تسهيل عليه القناعة، وهي
كثر لا يقنى، اهـ.

(ومن يستغن) قال الفاري: أي يظهر الغنى بالاستغناء عن الناس،
والتعفف عن السؤال، حتى يحسبه الجاهل أغنياء من انتعفه اهـ. وقال
الزرقاني^(٢): أي يظهر بالغنى بما عنده من اليسر، اهـ. وهكذا شرحه غير
واحد، بل كل واحد من شراح الحديث.

والأوجه عندي هي معناه من يطلب الغنى من الله عز وجل يحطبه الله
تعالى؛ لما في «المشكاة» برواية أبي داود والترمذي عن ابن مسعود مرفوعاً:
«من أصابته فاقة فأنزلها بالناس لم تسد فاقته، ومن أنزلها بالله عز وجل
أوشك الله له بالغن» الحديث (يفتح الله) بضم أونه من الإغتهاف، قال الفاري:
أي يجعله غنياً بالقلب، ففي الحديث^(٣) «ليس الغنى عن كثرة العرض إنما
الغنى غنى النفس» اهـ. وقال الباجي: أي يمدد الله بالغنى من عنده، ويحتمل
أن يريد يقني الله سبحانه نفسه، اهـ.

(ومن يتصبر) مفتوح الفوقية وتشديد الموحدة المفتوحة، قال الفاري: أي
يطلب توفيق الصبر من الله تبارك وتعالى؛ لأنه تعالى قال: ﴿وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ

(١) «مرقاة المفاتيح» (١/١٧٦).

(٢) «شرح الزرقاني» (٢/٢٢٢).

(٣) رواه البخاري في «صحيحه» كتاب الرقاق، باب الغنى غنى النفس (١١٨/٨)، ومسلم
كتاب الزكاة باب ليس الغنى عن كثرة العرض (١١٠٥١)، والترمذي (٢٣٧٤)، وابن ماجه
(١١٣٧).

يُصْبِرُهُ اللَّهُ. وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ عَظَاءً فَوْ خَيْرٌ وَأَوْسَعُ مِنَ الصَّبْرِ.

أخرجه البخاري في: ٢٤ - كتاب الزكاة، ٥ - باب الاستعداد عن المسئلة.
ومسلم في: ١٢ - كتاب الزكاة، ٤٦ - باب فصل استغنى والصبر، حديث ١٢٤.

بعد تخصيصه، لأن الصبر يشمل صبراً نذرة المعصية وليلة، أو من يتصبر
عن السؤال والتطلع إلى ما في أيدي الناس، بأن يخرج مرارة ذلك، ولا يشكو
حاله إلى غير وجهه. اهـ.

(بصيرته الله) بضم أوله وتشديد الموحدة المكسورة أي يعطيه الله تعالى
الصبر على المشاق ويسهله عليه، قال الفارسي^(١): فتكون الجمل مؤكداً،
ويؤيد إرادة معنى التعميم قوله الآتي: **مَوْماً أُعْطِيَ أَحَدٌ الْخ.**
وقال الباسي^(٢): معناه من يتصدق بالصبر ويؤثره، يعنه الله تعالى عليه،
ويؤثقه. اهـ.

(وما أعطى) بضم الهمزة مبني للمفعول (أحد) بالرفع نائب الفاعل (عطاءً)
بأنصب على أنه مفعول ثانٍ لأعطى (هو غير) أي أفضل لاحتياج السائل إليه
في جميع المعامات، كذا في المرفوعة (أوسع) أي أشرح للصدر (من الصبر)
قال الباسي: يريد أنه أمر يدوم به، تغنى بما يعطى وإن كان قليلاً، ولأنه يفي،
وربما لا يفي، وامتد الأمر إلى أكثر منه مما من عدم الصبر. اهـ.

وقال الفارسي: قوله: **أوسع من الصبر** أي أشرح للصدر، وذلك لأن
مقام الصبر أعلى المعامات، لأنه جامع لمكارم الصفات والعدلات، ولذا قدم
على العبادة في قوله تعالى: ﴿وَأَسْبِغُوا لَكُمْ وَاسْتَقِيمُوا﴾ ودمى كونه أوسع أنه
تسع به المعارف والمشاهد والأعمال والحقايد، فإن قيل: الرضاء أفضل منه،
كما صرحوا به، أجب بأنه عاينه النبي لا يمتد به إلا معها فليس أجيباً
عه. اهـ.

(١) مرقاة المفاتيح، (١٧٧/٤).

(٢) المنقى، (٣٢١/٧).

٨/١٨١٩ - **وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ، شَيْئاً نَافِعاً، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْزُوقٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ، وَهُوَ عَلَى الْمَجْبَرِ، وَهُوَ يَذْكُرُ الصَّدَقَةَ وَالتَّعْتَفَ عَنْ الْمُسْأَلَةِ،**

وفي «الزرقاني»^(١) قال الطبري: يريد أن من طلب من نفسه النعمة من السؤال، ولم يظهر الاستعانة بغيره الله، أي يصيره شريكاً. ومن ترقى عن هذا المقام إلى ما هو أعلى من إظهار الاستعانة عن الخلق، فكان إن أعطي شيئاً لم يرد به إلا الله فله غير، ومن فاز بالقدح المصطفى وتغنى ولم يسأل وإن أعطي لم يقبل، فيزد هو محسب الجمع لمكارم الأخلاق، أي.

وفيه أنه ورد الجمع عن رد ما أُعطي عن غير مسأله، وترجم البخاري في «صححه» باب من أعطاه الله شيئاً عن غير مسأله ولا بإشراف نفس، وذكر فيه حديث^(٢) غير - رضي الله عنه - الأتي في «الوعظ» بأطول مما في «البخاري».

٨/١٨١٩ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - أخرجه البخاري^(٣) برواية القعنبي عن مالك (أن رسول الله ﷺ قال: وهو على المنبر) جملة أسبغة وضعت حلالاً (وهو يذكُر الصدقة) أي يحض عليها الأغنياء جملة أسبغة حالية أيضاً (والتعفف) بالفائين (عن المسألة) أي السؤال، أي ويذكر التعفف ويحضر عليه الفقير، قال الساجي: يذكُر فصل الصدقة، ويعت كمسألة، ويحضر على التعفف منها، ولعل البخاري في الرواية المذكورة «وذكر الصدقة والتعفف والمسألة».

قال الحافظ^(٤): كما للبخاري بأنواعه من المسألة، وفي رواية مسلم عن

(١) «شرح البرهان» ١٠/١٢٢.

(٢) صحيح البخاري (١٢٧٣) - وفتح البيهقي (٤/٣٣٧).

(٣) أخرجه في الزكاة (١٨٢٩).

(٤) فتح الباري (٢/٢٣٧).

«الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى. وَالْيَدُ الْعُلْيَا هِيَ السُّعْفَةُ.....»

فتبين من مالك «والضعف من المسألة» ولأبي داود «والضعف منها» أي من أخذ الصدقة، والمعنى أنه كان يحض الفني على الصدقة والفقير على الضعف عن المسألة، أو يحضه على الضعف ويذم المسألة.

(اليَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى) وهذه مقولته رحمته، قال البيهقي^(١): يريد أنها أكثر نواحيًا، ونسب يد المعطي العليا، بمعنى أنه أرفع درجة ومحلًا في الدنيا والآخرة، وهذا رسم شرعي، ومعنى ذلك أنه بالشرع عرف، ولما كانت نسبة لا تعرفها العرب، فسرها رسول الله ﷺ بأن يد المعطي هي اليَدُ الْعُلْيَا، وأن اليَدَ السُّفْلَى هي السفلى.

(واليَدُ الْعُلْيَا هِيَ السُّعْفَةُ) اسم فاعل من أنفق، هكذا رواه مالك، قال أبو داود: وكذا قال الآخر عن حماد بن زيد عن أئوب عن نافع، وقال واحد عنه: المتعطف، وكذا قال عبد الوارث عن أئوب، قال الحافظ: الواحد الفاعل: المتعطف بعين وفاتين هو مسدد في «سننه»، وأخرجه ابن عبد البر من طريقه، وقد رواه أبو نعيم في «المستخرج» من طريق سليمان بن حرب عن حماد بلفظ: «واليَدُ الْعُلْيَا يد المعطي»، وهذا يدل على أن من رواه عن نافع بلفظ «المتعطف»، فقد صحف، ورجح الخطابي الثانية، بأن الباقي في ذكر المسألة والضعف عنها، كذا في «الترغاب»^(٢) عن «الفتح»^(٣).

وقال القاري^(٤): قال الخطابي: الأرفع ما في «أبي داود» عن ابن عمر أن العليا هي المتعطف، والسفلى هي السائلة، لأن السباق في ذكر المسألة

(١) «المصنوع» (٢٢٢/٧).

(٢) «شرح الترغاب» (٤٢٣/٤).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٢٩٧/٣).

(٤) «مرقاة المفاتيح» (١٧٦/٤).

وَأَسْفَلِي هِيَ السَّائِلَةُ.

أخرجه البخاري في: ٣٤ - كتاب الزكاة، ١٨ - باب لا صلغة إلا عن ظهر
عن. - ومسلم في: ١٢ - كتاب الزكاة، ٣٢ - باب بيان أن اليد العليا خير من اليد
السفلى، حديث ٩٤.

والتعفف عنها، وأغرب ابن حجر في قوله مردود، بل المراجع الذي عليه
الجمهور، هو الرواية الأولى، أي العليا المنفقة، كما قال النووي، لأنه لا
مناقاة بينهما، حيث يمكن جمعهما باعتبار الحائزين، مع أنه إنما أراد الترجيح،
لرواية المتعفة على المنفقة في هذا المقام لنظام المرام، لا لما يترتب عليه
أحكام أئمة الأئام، اهـ.

(والسفلى هي السائلة) قال اتحافظ^(١): قال ابن عبد البر في «التمهيد»^(٢):
لم تختلف الرواة عن مالك أي في سياقه، كما قال، وفيه نظر، كما سيأتي،
وقال الفرطني: وقع تفسير اليد العليا والسفلى في حديث ابن عمر - رضي الله
عنه - هذا، وهو نص يرفع الخلاف، ويلغى تعسف من تعسف في تأويله، اهـ.

لكن ادعى أبو العباس الداني في «أطراف الموطأ» أن التفسير المذكور
مدرج من ابن عمر - رضي الله عنه - ولم يذكر مستنداً لذلك، ووجدت في
«كتاب العسكري» في الصحابة بإسناد له فيه انقطاع، عن ابن عمر أنه كتب إلى
يشر بن مروان إني سمعت النبي ﷺ يقول: «اليد العليا خير من اليد السفلى،
ولا أحسب اليد السفلى إلا السائلة، ولا العليا إلا المعطية».

فهذا يشعر بأن التفسير من كلام ابن عمر - رضي الله عنه -، ويؤيده ما
رواه ابن أبي شبة من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر - رضي الله عنه -:
«كما نتحدث أن العليا هي المنفقة».

(١) «فتح الباري» (٣/١٩٦).

(٢) (١٥/٦٢٧).

ثم قال لحافظ بعد ما بسط في الروايات: فهذه الأحداث مضمومة على أن اليد العليا هي السفلى المذمومة، وأن السفلى هي السائلة، وهذا هو المعتمد، وهو قول الجمهور، وقيل: اليد السفلى الأخذة، سواء كان يسؤال أو يعطى يسأل، وهذا أنه قوم، واستنبوا إلى أنه الصدقة تقع في يد الله تعالى قبل يد المتصدق، قال ابن العربي: المحقق أن السفلى هي يد السائل، وأما يد الأخذ فلا، لأن يد الله هي المعطية، ويد الله هي الأخذة وكلاهما عناية

قال الحافظ: وفيه نظر. لأن البحث في أيدي الأعميين، وأما يد الله تعالى فباعتبار كونه مالك كل شيء، نسبت يده إلى الإعطاء، وباعتبار ذلوله الصدقة ورعده بها نسبت يده إلى الأخذ وهذه العكس على كل حال.

وأما يد الأعمى فهي أربعة: يد المعطية، وقد تناقضت الروايات بأنها طية، ثالثة، يد السائل، وقد تناقضت بأنها سفلى، سواء أخذت أم لا، وهذا مما يفي بكيفية الإعطاء والأخذ، ثالثة: يد المعطى عن الأخذ، ونحوه أن نداء إليه يد المعطى مثلا، وهذه توصف بكونها عناية معلوماً دعوتاً، رابعة: يد الأخذ منير سؤال

وهذه قد اختلف فيها، فذهب جمع إلى أنها ستم، وهذا بالمطهر إلى الأسر المحسوس، وأن المسموع فلا يهرد، فقد تكون عناية في بعض الصور، وعليه يحمل كلام من أطلق أنه عناية، قال ابن حبان: اليد المتصدية أفضل من السائلة، لا الأخذة، معبر سؤال، إذ محال أن تكون اليد التي أبيع بها استعمال من استصاليه، دون من يرض عليه إتيان شيء، فإني به أو اقرب إلى به متصلا، وربما كان الأخذ إما أبيع به أفضل وأرجح من الذي يعطي، وهو

وعن الحسن البصري: اليد العليا المعصية والسفلى السائلة، ولم يوافق عليه، وأطلق آخرون من المتصوفة أن اليد الأخذة أفضل من المعطية مطلقاً، وحكى ابن قتيبة في تاريخه الحديث: ذلك عن قوم، ثم قال: وما أرى هؤلاء

إلا قرماً استطابوا السؤال فهم يحتجون للدعاء، ولو جاز هذا لكان المولى من فوق هو الذي كان رقيقاً فأعنى، والمولى من أسفل هو اليد الذي أعطه، اهـ.
وقرأت في «مطلع الفوائد» للعلامة جمال الدين بن سبابة في تأويل الحديث المذكور معنى آخر، فقال: اليد ههنا النعمة، وكان المعنى أن العطية المجزيلة خير من العطية القليلة، قال: وهذا حثٌّ على الكرام بأوجز لفظ، ويشهد له أحد التأويلين في قوله: «ما أبقت غني»، أي ما حصل به للسائل غنى عن سزاله، كمن أراد أن يصدق بالف، علو أعطائها لسائل إنسان لم يظهر عليهم غنى، بخلاف ما لو أعطاهما لرجل واحد، قال: وهو أولى من حمل اليد على الجارسة، لأن ذلك لا يشعر إذ فيمن يأخذ من هو غير عند الله ممن يعطي.

قال الحافظ^(١): التفاضل ههنا يرجع إلى الإعطاء والأخذ، ولا يلزم منه أن يكون السعطي أفضل من الأخذ على الإطلاق، قال الحافظ: وكل هذه التأويلات المتعسفة تضمحل عند الأحاديث المتقدمة المصرحة بالمراد، فأولى ما عسر الحديث بالحديث، ومحصل ما في الآثار المتقدمة أن أعلى الأيدي المنفقة، ثم المتعسفة عن الأخذ، ثم الأخذة بغير سزال، وأسفل الأيدي السائلة والمائعة، اهـ.

وقال القاري^(٢): قال الشيخ أبو النجيب السمرقندي: أحصموا - أي الصوفية - على أن الفقير أفضل من الغني، إذا كان مفروناً بالرضا، فإن احتج محتج بقول النبي ﷺ: «أيد العليا خير من اليد السفلى»، قيل له: اليد العليا تنالها الفضيلة بإخراج ما فيها، واليد السفلى تنالها المنقصة بحصول الشيء فيها.

قال القاري: الظاهر أن المراد به السائل إما لم يكن مضطراً، وإما إذا

(١) فتح الباري (٣/٢٩٨).

(٢) إرفاء المتعسفين (٤/١٧٦).

٩/١٨٢٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ
عُصَاةِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

وَجِبَ عَلَيْهِ السُّؤَالُ، فَانْقَلَبَ الْمَثَلُ، وَهَذَا قَالَ عَوَاحِشُ عَبْدِ اللَّهِ الدِّمَشْقِيِّ
- قَدَسَ سِرُّهُ - لَمَّا سُئِلَ: «عَقِيرُ الصَّائِرِ أَفْقَسُ أَمْ الْغَنِيُّ الشَّاكِرُ؟» فَقَالَ: «بَلَى الْغَنِيُّ
الشَّاكِرُ» وَهُوَ إِمَّا أَرَادَ السَّائِفَةَ أَوْ الشُّكَايَةَ الضَّرُورِيَّةَ، أَوْ الْإِشْرَافَ إِلَى تَوَلُّهِ
تَعَالَى حِكَايَةً: «إِنَّمَا أَذْكُرُ نَفِيَّ وَخَيْرِي إِلَى اللَّهِ»، اهـ

فَمَثَلُ: وَهَذَا الثَّلَاثُ هُوَ الْمُتَحَبُّنُ عَمْدِي، لَمَّا فُيَّ الْمَشْكُوكَةُ^(١) بِرَوَايَةِ أَحْمَدَ
وَالْتِّرِمِذِيِّ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَرَضَ لِي رَجُلٌ لِيَجْعَلَ لِي يَطْحَنًا
مَكَّةَ دَهَبًا، فَقُلْتُ: لَا، يَا رَسُوْلَهُ، وَكَفَى أَشْعَى يَوْمًا، وَأَجْوَعُ يَوْمًا، فِذَا جَعْتُ يَضْرَعُ
إِلَيْكَ، وَذَكَرْتُكَ، وَإِذَا تَبِعْتُ حِمْلَكَ، وَشَكَرْتُكَ، وَمِنْ هَذَا أَمَعْنِي فَمِنْ مَا رَوَيْتَ».

٩/١٨٢٠ - (مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ) التَّمْدُودِيُّ مَوْلَى عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
(عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) الثَّابِتِيُّ، كَذَا فِي «الْمَوْطَأِ» مُرْسَلًا، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ:
بِإِتِّفَاقِ الرُّوَاةِ يَتَّصِلُ بِوُجُوْدِ عَنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مِنْهَا مَا أَخْرَجَهُ قَاسِمُ بْنُ
أَصْبَغٍ مِنْ ضَرِيقٍ هَاشِمٍ بْنِ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - كَذَا فِي «التَّنْوِيرِ» وَالدُّرَرِ الْفَانِي^(٢) مُسَكَّنًا عَلَيْهِ فِي «التَّجْرِيدِ»

وَقَالَ السُّيُوطِيُّ فِي «الدُّرَرِ» بَعْدَ ذِكْرِ رَوَايَةِ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ هَاشِمٍ: وَأَخْرَجَ
الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ، اهـ

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي «صَلَاةِ الْجُمُعَةِ»^(٣)، فَتَنَا يَحْيَى بْنُ نَكِيرٍ
ثَنَا الْحَلِيتُ عَنْ يُونُسَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ عِبَادَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ

(١) «مَنْكَاهُ الصَّيْبِ» (٥١٩-١) مِنْ كِتَابِ الرِّفَافِ.

(٢) «شَرْحُ الرِّفَافِ» (٤/٤٦٤)، وَانْظُرِ «التَّهْنِيبَ» (٤١٥/٢٧)، وَ«الْمُتَّهِنَةَ» (٨٢٢/٥).

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي: ٩٣ - كِتَابِ الْأَحْكَامِ: ١٧ - بَابِ رُوحِ الْحَيَاةِ وَالْمَعَاشِ عَلَيْهِ
وَمُسْلِمٌ فِي: ١٢ - كِتَابِ الْبُرْكَاتِ: ٢٧ - بَابِ إِسْمَاعِيلَ إِذَا حَذَلَ لِسَانُ أَهْلِهَا مِنْ حَبْرِ مَسْأَلَةٍ وَلَا
إِسْرَافٍ عَلَيْهِ: (١١٠ - ١١٢)

أَرْسَلَنِي إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِعَطَاءٍ.....

عصمًا - قال: سمعت عمر يقول: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِي عَطَاءً، فَأَقُولُ: أَعْطَهُ مِنْ هُوَ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي، وَأَقُولُ: خَشِيَ إِذَا جَاءَهُ مِنْ هَذَا النَّكَالِ شَيْءٌ، وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ، وَلَا مُدَائِلٍ، مُخَفِّفٌ، وَمَا لَا دَعَا لَشَيْءٍ تَحْتَهُ».

قال تحافظ^(١): ذكر فيه شعيب بن الزهري إسناداً آخر، فقال: أخبرني السائب بن زيد، أن حبيب بن عبد المطلب أخيه أن عبد الله بن السعدي أخبره أنه قدم على عمر - رضي الله عنه - في خلافة، فذكر قصة فيها هذا الحديث. وأخرجه مسلم من رواية عمرو بن لحدوث عن الزهري بالإسنادين، لكن قال فيه: عن سالم عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يعطي عمر - رضي الله عنه - وذكره، فعمله من سنة ابن عمر - رضي الله عنهما -، وأخرجه مسلم أيضاً من وجه آخر عن ابن السعدي عن عمر - رضي الله عنه -، لكن قال فيه: بن السعدي، وزاد فيه: أن عطية النبي ﷺ لعمر - رضي الله عنه - بسبب العدة، أي: وسط العدة في موضع آخر الكلام عن أسانيده.

(أرسل إلى عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (بعطاء) قال الحافظ^(٢): أخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن السعدي عن عمر - رضي الله عنه -، وزاد فيه: أن عطية النبي ﷺ لعمر بسبب العدة، ولما قال الطحاوي: ليس معنى هذا الحديث في العتقات، وإنما هو من الأموال التي يقسمها الإمام، ونستعمل من جهة الفقر، ولكن من النعم، فما قال عمر - رضي الله عنه -، أعطته من هو أفقر إليه مني ثم يرضى بذلك، لأنه إنما أعطاه لعمري غير التمر، قال: ويزيده قوله في رواية شعيب: فلهذا قسمته، فدل ذلك على أنه ليس من الصدقات، أي: وفي المازناني: نقل عياض عن أنصاري أن العطاء ما يفرقه الإمام بين الأغنياء والفقر، من غير ما أنكره.

(١) - فتح الباري (٣/٣٢٧).

(٢) - فتح الباري (٣/٣٢٨).

فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَمَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا أَسْأَلُ أَحَدًا شَيْئًا، وَلَا يَأْتِينِي شَيْءٌ مِنْ غَيْرِ مُسْتَلَفٍ إِلَّا أَخَذْتُهُ.

وفي «الصحاح» في رواية أخرى: «فأخذه فصوله أو تصدق به» ولفظ البخاري رواية صحيح عن الزهري بلفظ «أخذه فصوله» ونصلي به. قال الحافظ^(١) وفي رواية سالك «أو تصدق» بلفظ «أو» بدل الواو، وهو أمر يرشد على الصحيح، فلو ابن بقال أشار عليه السلام عن عمر - رضي الله عنه - بأفضل، لأنه وإن كان مأجوراً بإيثاره لحظانه عن نفسه من هو أفقر إليه منه، فإن أخذه للمطام ومباشرة المصدقة بنفسه أعظم لأخذه، وهذا يدل على عظيم فضل الصدقة بعد التمسك بما في التمسك من الشئ على العامة. اهـ.

(فقال عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه -: (أما) يمنع الهبة وتخفيف الحب (والذي نفسي بيده، لا أسأل أحداً شيئاً، ولا يأتيني) بعد ذلك (شيء من غير مسألة) مني (إلا أخذته) بصيغة التثنية إباحة للإرشاد السوي في المرحوم، قال النووي^(٢) وفيه أن رد عطية الإمام ليس من الأدب، ولا سيما عنه عليه السلام لعمر قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُنْ لَكُمْ الْإِسْوَاقُ فَخُذُوهُ﴾ وإسما ردها عمر - رضي الله عنه - منه لشبهة أزانها النبي صلى الله عليه وسلم.

قال ابن جرير: «أجمعوا على أن الأسأل من الشئ عليه السلام مستحب، و«أخذوا» في إعطاء غيره دون مسألة، وأنسب من يجوز إعتاقه، فقبل باستحبابه أيضاً، كان البعض سلطاناً أو غيره. وهذا هو الراجح، يعني بالشرع المذكورين في قوله عليه السلام عمر - رضي الله عنه -: «إذا جئناك من هذا المال شيء، وأنت غير مشرف ولا سائل فخذ» وقيل هو مخصوص بالسلطان، بحديث سمرة في «السنن». «إلا أن تسأل ذا سلطان»، وقيل يستحب من غير السلطان لأمه قهرام، وقيل: مكروه، اهـ.

١: فتح الباري (١٣/١٥٢).

٢: شرح الزرقاني (٤/٤٢٥).

قال المحقق^(١): قال الطبري: احتسبوا من ثوبه: فخره بعد إجماعهم على أنه أمر بـ... فغيره هو... فكان من أعطي عطية أبي ذر بعد أن كان من كثره... وعنه هو التراجع، يعني والمشرطين المستقدمين، وقيل: هو مخصوص بالسلطان، لحديث غيره، وكان بعضه يقول: يحرم قول العطية من السلطان، وبعضهم يقول: بغيره، وهو محمول على ما إذا كانت العطية من السلطان الحاضر، الكراهة محمولة على المورع، وهو المشهور من تصرف السلف.

والمتفق في العمالة أن من علم كبر ماله حلالاً، فلا ثمة عطية. ومن علم كبر ماله حراماً، فلتحريم عطيته، ومن شك فيه فوالأحياء رده، وهو المورع، ومن أباحه أحد بالأصل، قال ابن السكيت: رجع من رجع فيه بأن الله تعالى قال في اليهود: *فَمَنْ تَبَوَّأَ الْكُفْرَ أَتَيْنَهُمْ بِسُورَةٍ* وقد روي للشرح عليه الصلاة والسلام درعه عبد بنودي مع علسه بذلك، وكذلك أحد انجربة منهم مع العلم بأن أكثر أموالهم من ثمن لحم والخمير والمخاملات الخ... إلخ.

وسط الحافظ في الأحكام^(٢) في حوائج السلطان أشد أسقط، وذكر احتلالهم من ذلك، وقال أيضاً: في الحديث أن تصدق بعد الأمان، أنصاع من التصديق قبل الأخذ، لأن الذي يعقل يده عن أمر من عليه ساء لم يدخل في يده، فإن استوت عند أحد العائدين، فمرتبة أعلى، ولذلك أمر بأخذه، وفيه له جواز لموله إن أحب، والتصدق به، وذهب بعض الصوفية إلى أن العمان إذا جاء بغير سؤال فلم يقبله، قال فرداه يعاقب بحرمان العطية... إلخ.

وقال النووي^(٣): ظاهر هذا الحديث: عبثه وجوب قبول ما أعطيه

(١) فتح لبني: (٢/٢٣٨).

(٢) فتح لبني: (١/١٥٤).

(٣) شرح: (١/٩٢).

١٨٢١/١٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ
الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي
بِيَدِهِ، لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ خَبْلَهُ فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ.....

الإيمان من غير سؤل ولا إشراف نفس، ومنه قال أحمد وغيره، وحسن
لجمهور الأمر على الاستحباب أو الإباحة، اهـ؛ قلت: وتقدم قريباً في كلام
الحافظ عن ابن المنذر الإجماع على أن الأمر للتعبد.

١٨٢١/٩ - (مالك عن أبي الزناد) بكسر الزاي وحقة النون عبد الله بن
ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرمز (عن أبي هريرة) أخرجه البخاري
برواية عبد الله بن يوسف عن مالك بهذا السند، وأخرج أيضاً بسند آخر عن
الزبير بن العوام بنحو هذا، (أن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفسي بيده» قال
الحافظ: فيه القسم على الشيء المفظوع بصدقه لتأكيد في نفس السامع (ليأخذ)
قال ابن عبد البر^(١): كذا في جمل السوالمات وفي روايه معن وابن نافع: «لأن
بأخذه» اهـ. قلت: وكذلك في رواية البخاري المذكورة «لأن يأخذه» وكما عنده
في رواية الزبير بن العوام (أحدكم) بالرفع على الفاعلية (حبله) بالنصب على
المفعولية، قال الزرقاني: حبله بالإنفراد، وفي رواية: «أحبه» بالجمع.

(فيحنتطب) كذا في النسخ المصنوعة، وأكثر المصنوعة^(٢)، وكذا في
«البخاري»، قال صاحب «المعالي»: بناء الافتعال، أي يجمع الحطب، اهـ.
وفي نسخة الزرقاني: «فيحنتطب» أي من المجرى، قال: بكسر الطاء، أي يجمع
الحطب، اهـ. قال النووي: يحنتطب هكذا وقع بغير تاء بين الحاء والطاء هي
الموضعين، وهو صحيح، اهـ.

(على ظهره) وفي حديث الزبير بن العوام المذكور عند البخاري: «فيأتي

(١) انظر: «التبليغ» (١٨/٣٤٠).

(٢) انظر: «الاستذكار» (٢٧/١٦٨).

خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلًا أَعْطَاهُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ. فَيَسْأَلُهُ أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ.

أخرجه البخاري في: ٢٤ - كتاب الزكاة، ٥٠ - باب الاستغفار عن المسئلة. ومسلم من وجه آخر في: ١٢ - كتاب الزكاة، ٣٥ - باب كراهة المسئلة للناس، حديث ١٠٦.

بحرمة حطب على ظهره، فيبعتها فيكف الله بها وجهه. قال الحافظ: في رواية الزبير زهادة، وذلك مراد في حديث أبي هريرة، وحذف لدلالة السباق عليه (خير له) قال صاحب «المحلى»: ليست غير هذه اسم تفضيل، بل من قبيل «أَسْنَبُ الْأَسْنَةِ بِرُؤُسِهِ خَيْرٌ مُسَقَّرًا»، قال الحافظ^(١): إذ لا غير في السؤال مع القسرة على الاكتساب، والأصح عند الشافعية أن سؤال من هذا حاله حرام، ويحتمل أن يكون المراد بالخير فيه بحسب اعتقاد السائل وتسميته الذي يعطاه خيراً، وهو في الحقيقة شر، اهـ.

(من أن يأتي رجلاً) موصوف صفته (أعطاه) أي للرجل المذكور (لله من فضله) أي خضه الله تعالى بنوع من المال، وقال الباجي: يحتمل أن يريد به الفتوى، ويحتمل أن يريد به السلطان، ويكون معنى آتاه الله من فضله، جعل الله إليه النظر فيه، اهـ. (فيأله) أي يسأل هذا صاحب الخير سواء (أعطاه) ذاك صاحب الخير (أو منعه) ولفظ حديث الزبير «خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه».

قال الحافظ^(٢): فيه الحضي على التمتع عن المسألة والتزهد عنها، ولو امتنع السر نفسه في طلب الرزق وارتكب المشقة في ذلك، ولو لا قبح المسألة في نظر الشارع لم يفضل ذلك، وذلك لما يدخل على السائل من ذل السؤال، ومن ذل الرد إذا لم يعط، ولما يدخل على المسؤول من الضيق في ماله إن

(١) فتح الباري (٣/٢٣٦).

(٢) فتح الباري (٣/٢٣٦).

١٨٢٢/١١ - **وحقشي عن مالك عن زيد بن أسلم عن**
عطاء بن يسار عن رجل عن أبي أسيد أنه قال: نزلت أنا وأهلي
بفتح العرقاء فقال: يا أهلي! أذهب إلي بئس ما بلغ بئس حائلة ما

أعقب كل حائلة. **أهـ** قال الرافعي^(١): **وعند أبي عبد الله عن عمر**
رضي الله عنه: إن حكمة فيها بعض المودة حب من مسألة الناس. **أهـ**

١٨٢٢/١٠ - **(مالك عن زيد بن أسلم العدوي عن عطاء بن يسار) **عـ****
اليماني (عن رجل من بني أسد) وإنياد. **جـ حالي لا تقرب طابعه كشم نزل،**
عند من يعرف عند أهل العرب. **والتحديث حكاه أخرجه أبو ذؤاد **جـ****
اليماني عن مالك. **وكان في آخره **قال أبو ذؤاد: هكذا رواه الثوري. **عـ** **قال****
مالك: **ذكره صاحب المصنف. **عـ **رواه مالك وأبو ذؤاد****
واليماني. **قال الثوري **وسكت عنه أبو ذؤاد. **وأنزل اليماني. **وهو شاهد****
عند الشيخ من حديث أبي سعد. **جـ**********

(أه قال: نزلت) **عـ **عند الحناء العروية (أنا وأهلي يفتح) **جـ******
أولاد حناء (العرقاء) **بفتح الخاء **ومعناه** **ومعناه** **التي** **التي** **فقد** **مروجة****
ثم قال مهمل. **قال صاحب المصنف **عن** **التي** **فقد** **مروجة** **التي** **فقد** **مروجة****
ومعناه الشوك. **والتحديث **والتحديث** **والتحديث** **والتحديث** **والتحديث****
لأنه كان به عروة ففتح. **أهـ **قال أبو ذؤاد: **هي** **مروجة** **أهل** **التي** **فقد** **مروجة****
بذلك. **شجر **عرقاء** **كان** **ذلك** **وكان** **شجر** **عظيم** **بذلك** **بذلك** **بذلك******

(فقال لي أهلي: ادع) **جـ **صيفه** **الأمر** **(إلى وموئله) **عـ** **قال** **في****
جميع النسخ المصرية وأثر نسخة. **وهي **عظيمة** **التي** **فقد** **مروجة** **التي** **فقد** **مروجة******

(١) شرح نوراني ١٢٢/١٢٢

(٢) شرح نوراني ١٢٢/١٢٢

(٣) شرح نوراني ١٢٢/١٢٢

شَيْئًا نَأْكُلُهُ، وَجَعَلُوا يَذْكُرُونَ مِنْ حَاجَتِهِمْ. فَقَدِمْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَوَجَدْتُ عِنْدَهُ رَجُلًا يَسْأَلُهُ. وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا أُجِدُ مَا أُعْطِيكَ» فَيَقُولُ الرَّجُلُ عَنْهُ وَهُوَ مُغْضَبٌ، وَهُوَ يَقُولُ: «لَعَمْرِي إِنَّكَ لَتُعْطِي مَنْ شِئْتَ».....

شيئاً نأكله) فإنه ليس عندنا ما نأكله (وجعلوا) أي أعله (يذكرون) للأسدي (من حاجتهم) أي احتياجهم إلى ما يأكلونه، ويذكرونها لذكر الأسدي ذلك، إلى رسول الله ﷺ، ويكون حديث العهد بأحوالهم، فيذكرها عند ذكره للنبي ﷺ.

قال الباجي^(١): ذكروا حاجتهم مع كونه ذا مال، فهذا يقتضي أن من له من نوع المال ما يحتاج معه يوصف بأنه محتاج مثل صاحب الدابة أو الدار أو الخادم، إذا لم يكن فضل عن حاجته، اهـ.

(فلحقت) مصيبة المتكلم (إلى رسول الله ﷺ) لأسأله وأذكر له حاجة أهلي ومائتهم إلى ما يأكلون (فوجدت) مصيبة المتكلم (عنده) ﷺ (رجلاً) آخر لم يسم (يسأله) ﷺ (ورسول الله ﷺ يقول له) (ظهاراً لئلا يسموه) ﷺ (لا أجده) إذ ذاك (ما أعطيتك) ما موصولة بمعنى لا أجده أي لا أجده شيئاً أعطيتك (فتولي) أي أدبر (الرجل) المذكور (عنه) ﷺ (وهو) الرجل جالس خالية (مغضب) فبطه صاحب المحل، بفتح الضاد، ويحتمل الكسر أيضاً، يعني صار ذا غضب لعدم إعطائه ﷺ (وهو) الرجل (يقول: لعمرى) أي قسم حياتي (إنك لتعطي من شئت) بصيغة الخطاب، يعني إذا لم ترد أن تعطي أحداً تخزع له عدواً.

فإن الباجي: هذا من الأمر الممنوع، لأن غضبه إذا سم يعطه ظلم وتعدى، ونسحق للحق، وإيما على الإمام أن يعطيه من مال الله عز وجل الذي بيده، فإذا لم يكن بيده شيء، لم يكن عليه أن يعطيه شيئاً، وزاد من التعدي أن قال: إنك لتعطي من شئت، ولعله كان من المنافقين، أو ممن لا يستقر الإيمان في

(١) طائفتي (٧/٣٢٤).

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ لَيُعْطِيكَ عَلِيٌّ أَوْ لَا أَحَدٌ مِمَّا أُعْطِيَهُ. مَنْ سَأَلَ مِنْكُمْ وَلَهُ أُوقِيَةٌ أَوْ عَدْلُهَا فَقَدْ سَأَلَ بِالْحَقِّ».....

قلت: ولم يكن من غير الأئمة في هذه الرواية التي هي قوله رحمه الله. وكذا قد لا يغير واحد من الشراح، فإن الشيخ في «الاستبصار» جعل حد الترخيص كان من أجود من العرب، حدث عهد بالإسلام. ثم تأدب عادات الشيخ، لم كان متفقاً، اهـ.

أَفْتَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّهُ لَيُعْطِيكَ عَلِيٌّ) شَدِيدٌ: أَنْ لَا أَحَدٌ مِمَّنْ أُعْطِيَ (مِمَّا أُعْطِيَهُ) مَعْدِلٌ لَا أَحَدٌ مِمَّنْ أُعْطِيَ (لَمْ يَلْقَ) لَمْ يَلْقَ (أَوْ عَدْلُهَا) بَلْ الْقَائِلُ: بِكُلِّ نَعْيٍ يَمْتَنِعُ أَيُّ نَافِيسٍ مِنْ دَعْوَةِ سَائِلٍ أُخَرٍ، اهـ. وَتَقْتَصِرُ التَّرْجُمَاتُ عَلَى وَجْهِ نَعْيٍ: هَذَا إِخْرَاجُهُ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ سَأَلَ عَنْهُ وَهُوَ كَمَا مَوْجَعُهُمْ

فَقَالَ: (مَنْ سَأَلَ مِنْكُمْ) عَنْ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ (أَوْ لَهُ أُوقِيَةٌ) بِغَيْرِ التَّحَرُّهِ وَغَدَّ لِمَا وَخَفِيفًا. أَوْ يَحْتَمِلُ تَرْجُفٌ مِنَ النَفْسِ (أَوْ عَدْلُهَا) بَلْ الْقَائِلُ: بِكُلِّ نَعْيٍ يَمْتَنِعُ أَيُّ نَافِيسٍ مِنْ دَعْوَةِ سَائِلٍ أُخَرٍ، اهـ. وَتَقْتَصِرُ التَّرْجُمَاتُ عَلَى وَجْهِ نَعْيٍ: هَذَا إِخْرَاجُهُ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ سَأَلَ عَنْهُ وَهُوَ كَمَا مَوْجَعُهُمْ

فَقَالَ الرَّحْمَنُ: قَوْلُهُ: «إِنَّهُ لَيُعْطِيكَ عَلِيٌّ» يَقَالُ: الْحَقُّ فِي الْمَسْأَلَةِ أَيُّ نَعْيٍ نَعْيًا، وَيَنْفَضِي ذَلِكَ أَنَّهُ وَرَدَ عَلَى أَمْرٍ قَدْ تَقَرَّرَ بِهِ أَنَّ الْإِعْطَاءَ فِي الْمَسْأَلَةِ مَسْرُوعٌ، فَجَمْعٌ مِنَ الْإِعْطَاءِ الْمَسْرُوعِ سَوَاءٌ مِنْ لَوْ أُوقِيَتْ، اهـ.

قلت: وقد أخرج السامري^(١) بسنده إلى معوية بن وهب عن رسول الله ﷺ: «إِنَّهُ لَيُعْطِيكَ عَلِيٌّ» وَلَا يَسْأَلُ أَحَدٌ مِمَّنْ أُعْطِيَ نَعْيًا وَلَمْ يَلْقَ، هَذَا كَمَا مَوْجَعُهُمْ

(١) تهذيب السجدة (١/١٨٧)

(٢) مسند السامري (١/١٨٧) ج (١٩٤٤)

قال الأسدي، فقلت فافعة لنا خير من أوفية.

قال مالك، والأوفية أربعون درهما.

قال، فرجعت ولم أسأله

وقد اشبح في الحديث^(١) ندأ للزرقاني: قوله: سأله إلخاف أي خالف
الله تعالى ببدله عن اسمه (لَا تَقُولُ كَقَوْلِ الْكَافِرِ) ومعناه أنهم لا
يسألون، وإن سألوا عن ضرورة لم يُلجأ، وقيل هو نفي السؤال والإلحاح
معاً. اهـ

(قال الأسدي) المذكور (فقلت) في نفسي عند سماع ذلك عن النبي ﷺ
(للفعة) منع اللام الأولى بتدلية، أو جواب فصح مقدر، وكسر اللام الثانية
وقد فتح وسكون إلخاف، أي نافي، كذا في الزرقاني^(٢)، وفي «المحلى»
الثقة ذات الشئ فربما الشئ (لنا خير) أي أفضل وأكثر قيمة (من أوفية).

(قال مالك: والأوفية أربعون درهماً) هذا نعت في أن التفسير من قول
مالك، وليس في رواية أبي داود، السائي نعت: «قال مالك، فقال تنسخ في
الحديث»^(٣)، هذا القول من بعض الرواة، اهـ.

قلت: وقد أخرج السائي^(٤) من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن حده
قال: قال رسول الله ﷺ: «من سأل دله أربعين درهماً فهو الملتصص» (قال)
الأسدي، كذا في النسخ الهندية، وليس في النسخ المصرية لفظ: «قال» وهو
موجود في رواية أبي داود دون السائي (فرجعت) بصيغة المتكلم أي من عند
الشيء ﷺ إلى أهلي (ولم أسأله) ﷺ، وهذا من قوة فهمه، فلو السعد من وعظ
بغيره

(١) مثل المسحوق (١/٢٥٦).

(٢) الشرح هوذا في (١/١٢٦).

(٣) مثل (١/٢٥٦) (١/٢٥٧).

(٤) سنن السائي (١/٢٦٠) ج (٢٥٩٥).

فَقَدِّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ بِشَعِيرٍ وَزَيْبٍ. فَقَسَمَ لَنَا مِثْرَةً خِثْيَ أَغْنَانَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ

أخرجه النسائي في: ٢٣ - كتاب الزكاة، ٩٠ - باب إذا لم يكن له دراهم وكان له عدلها.

(تقديم) ضم القاف ونحيف الهمزة المكمورة برواية السجوهل على ما في الموطأ لريادة الباء على قوله: شعير، وفي أبي داود والنسائي: «فقدّم على رسول الله ﷺ بعد ذلك شعير وزيب» بدون الباء، فقدم بيناه المعلوم (على رسول الله ﷺ بعد ذلك شعير وزيب) بالتركي والموحدين بينهما باء في جميع النسخ المصرية والهندية، وكذا في روايتي أبي داود والنسائي، فما في نسخة «المعالي»: «وذهب بالذال والياء تحريف من النسخ.

(فقسم) ﷺ (لنا مِثْرَةً) أي مما قدم، زاد في رواية أبي داود بعد ذلك. أو كما قال، وليس هذا المفظ في رواة الموطأ ولا في رواية النسائي من حديث ابن القاسم عن مالك، فالظاهر أنه شئت من اتعني راوي أبي داود عن مالك (حتى أغناها الله عز وجل) من فضله، فإنه من يستغن بغيره الله كما تقدم.

قال الزرقاني^(١): وقد وقع نحو هذه القصة لأبي سعيد الخدري، قال أسرحني^(٢) أمي إلى النبي ﷺ يعني لأسأله من حاجة شديدة، فأتيته، وفعلت، فاستقبني، فقال: من استغني أغناه الله، ومن استغف أعفه الله، ومن استكفى كفاه الله، ومن سأل ربه أوفية فقد ألحقه فقلت: ناقتي خير من أوفية، فرحب ولم أسأله، رواه أحمد والنسائي، وصححه ابن حبان والضياء، اهـ.

قلت: وأخرجه أبو داود مختصراً، وفي الحديث حرمة السؤال لمن منك أوفية أو عدلها، قال الباجي^(٣): هذا إنما يكون في السؤال دون الأخذ، قال

(١) شرح الزرقاني (٢/٢٦٦)

(٢) كما في «شرح الزرقاني» والمصواب «سرحني» كما في «سنن نسائي» ج (٣٥٩٥).

(٣) «المتقى» (٧/٣٢٤).

الشيخ أبو بكر: تحل الصدقة بريد الزكاة لمن له خمسة أواق، وإن كانت واجبة عليه زكاتها إذا كان ذا عيال، وقد اختلف العلماء في ذلك على ما بيته في «كتاب الزكاة» اهـ.

قلت: قد تقدم في «كتاب الزكاة» في «باب من يجوز له أخذ الصدقة» اختلافهم في الغنى العانع عن أخذ الزكاة، وحديث الباب فيما يمنع السؤال، قال صاحب «المحلى»: اختلفت الأخبار في مقدار ما يحرم به السؤال، فدل هذا الحديث على أنها أربعون درهماً، وروى أصحاب السنن الأربعة عن ابن مسعود: «من سأل الناس وله ما يغنيه، جاء يوم القيامة، وماله في وجهه خموش أو كدوح، قيل: يا رسول الله وما يغنيه؟ قال: خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب».

ولأبي داود^(١) عن سهل بن الحنظلة: «من سأل وعنده ما يغنيه فإنما يستكثر من النار، قالوا: وما يغنيه؟ قال: قدر ما يغني وعيشه، ولابن خزيمة قال: «يا رسول الله ما الغنى الذي لا ينبغي معه المسألة، قال: أن يكون له شبع يوم وقيلة».

قال الحنظلي: اختلفوا في تأويل حديث سهل، فقال بعضهم: من وجد غداً يومه وعشاءه لم تحل له المسألة على ظاهر الحديث، وقال بعضهم: إنما هو قيعن وجد غداً وعشاء على دائم الأوقات، فإذا كان عنده ما يكفيه لقوت المدة الطويلة حرمت عليه المسألة، وقال آخرون: هذا منسوخ بالأحاديث التي تقدمت الغنى بملك خمسين درهماً أو قيمتها، قال المنذري: ادعاء النسخ مشتركة بينهما، ولا أعلم مرجحاً بينهما، وقد كان الشافعي - رضي الله عنه - يقول: قد يكون الرجل بالدرهم غنياً في كسبه، ولا يغنيه الألف مع شبعه في نفسه وكثرة عياله، اهـ.

(١) ابن أبي داود (باب: ٢٤) كتاب الزكاة.

وفي «السنن»^(١) قال البيهقي في سننه: «سُئِلَ شيءٌ من هذه الأحاديث مختلفاً، وكان النبي ﷺ يعلم ما يُعني كلاً منهم، فجعل يماز به، لأن الناس مختلفون في قدر كفايتهم، فمنهم من يعبه حمسون درهماً لا أقل، ومنهم من يعبه أربعين لا أقل، ومنهم من له كعب يدرُّ عليه كل يوم ما يقدِّيه ويحشبه ولا عيال له فهو مسحون به، كذا في «الدرجات»، اهـ.

وفي «الشرح الكبير»^(٢) لخصه بذلك: احتج العلماء في الغنى المانع من أخذ الزكاة، فنقل عن أحمد، فيه روايان، إحداهما: من ملك خمسين درهماً، أو قبضها من الذهب، أو وجوده، نحصل به الكفاية على الدوام، من مكسب، أو تجارة، أو عقار، أو نحو ذلك، ولو ملك من الحبوب، أو الملبوس، أو العقار، أو الثمن، ما لا تحصل به الكفاية، لم يكن عبداً، بخلافه الخرفي. وهذا قول الثوري والتميمي وابن المبارك وإسحاق. الحديث ابن مسعود «من سأل وله ما يحياه، أخذت. وفيه: أي: ما أحياى يا رسول الله؟ قال: «خمسون درهماً أو قبضتها من الذهب». رواه أبو داود والترمذي. وقال حمزة، وقال الموفق: هذا أشهر الروايتين عن أحمد. وقال أيضاً: هذا هو الظاهر من مذهبه.

والرواية الثالثة أن الغنى ما يحصل به الكفاية، فإذا لم يكن محتاجاً حرمت عليه الزكاة، وإن لم يملك شيئاً، وإن كان محتاجاً حلت له الزكاة. وإن ملك مضافاً، والأثمن وغيرهما في هذا سواء، وهذا احتياط في الخطاب، وقول مالك والشافعي، الحديث فيصية بن حذاف، «لا تحل المسألة إلا لأحد ثلاثة: الحديث، فيه: «حتى يصيب حواماً من عيش أو مداداً من عيش»، رواه مسلم. فقد أباحه المسألة إلى إصابة الحوام أو السداد، ويجوز أن نعزم لمساها.

(١) بدل سمجيرة (١٦١/٨).

(٢) (٢٢/٣)، وأخر «النفري» (١١٨/٤).

ولا يحرم أخذ الصلابة إذا جادته من غير مسألة، فإن المذكور فيه تحريم المسألة، فيقتصر عليه، فمن قال: الغنى هو الكفاية سوى بس الأثمان وغيرها، وجزأ أخذها لكل من لا كفاية له، وإن ملك نصيباً من جميع الأموال، ومن قال بالرواية الأخرى مرزق بين الأثمان وغيرها، لحديث ابن مسعود، انتهى مختصراً.

وقال الشوكلي^(١) في باب النهي عن المسألة: مقصود الباب وأحاديثه النهي عن السؤال، وتنفق ثلثه عليه إذا لم تكن ضرورة، واختلف أصحابا في مسألة الفائز على الكسب على وجهين: أحدهما: أنه حرام، لظاهر الأحاديث، والثاني: حلال بثلاثة شروط: أن لا يُقْبَلَ نفسه، ولا يُبلَّغ في السؤال، ولا يُؤذي المسؤون، فإن فقد أحد هذه الشروط فهو حرام بالاتفاق، اهـ.

وفي الدر المختار^(٢): ولا يحل أن يسأل شيئاً من القوت من أه قوت يومه بالفعل أو بالقوة كالصحيح المكسب، ويأثم معطيه إن علم بحذله لإعاقته على المحرم، ولو سأل للكسوة أو لاستعماله عن الكسب بالجهاد أو طلب العلم جاز لو محتاجاً، اهـ.

قال ابن عابدين: قوله: لا يحل أن يسأل قيد بالسؤال، لأن الأخذ بدونه لا يحرم، وقيد بقوله: شيئاً من القوت، لأن له سؤال ما يحتاج إليه غير القوت كوث.

وإذا كان له دار يسكنها ولا يقدر على الكسب، قال ظهر الدين: لا يحل له السؤال إذا كان يكفيه ما دونها «مخراج»، ثم نقل ما يدل على الحواز.

(١) شرح صحيح مسلم للوكلي (١/٢٢٧).

(٢) ٣١/٢٢٧.

١٨٢٣/١٢ - وَعَنْ مَالِكٍ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: مَا نَقَصْتُ صَدَقَةً مِنْ خَائٍ.....

وقال: هو أوسع. وبه يثنى، وقوله: فلكتبة ومثلها أحرة المسكين، ومرة اثنتي عشرة لا يشترى به بيئاً، اهـ.

١٨٢٣/١١ - (مالك عن العلاء بن عبد الرحمن) الحرشي (أنه سمعه) أي سمع الإمام مالك عن العلاء (يقول) العلاء، موقوف في «الموطأ»، وبني رفعه في آخر الحديث (ما نقصت صدقة) زاد في النسخ الهندية بعد ذلك نسط (ق) وليس هنا في النسخ المصرية ولا في «المشكاة» وغيرها، فإن صغ فإيراد الصائفة التي تكون حاليماً لوجهه الكريم (عن مالك) قال المنذري^(١): «ما» تافية وامر، زائدة أو تبعية أو بيانية، أي ما نقصت صدقة مالا أو بعض مال أو شيئاً من مال، بل تزيد أضعاف ما يعطى منه بأن تنجيز بالمركة الخفية أو يعطيه الجبل أو بالعنوة الغنية، اهـ.

وفي «المحلى»: «امر» زائدة أي ما نقصت صدقة مالا، أو صالة نقصت، أو ما نقصت شيئاً من مال، بل تزيد في الدنيا بالمركة فيه، وفتح المضرات منه، وفي الأحرار بالأحر المعزول، اهـ.

قال الزرقاني^(٢): ما نقصت صدقة من مالا، بل يزيد الله فيه ما نقص، ويحسن أنه وإن نقص ماله في الأحرار ما يجبر ذلك النقص، ويحتمل أن يجمع له الأمران، قاله عياض، اهـ.

قلت: وذلك الله عز اسمه. «وَمَا أَفْقَرُ مِنْ قَوْمٍ فَهُمْ يَخْلَعُونَهُمْ»، وفي الحديث كما في «المشكاة» برواية الشيخين عن أبي هريرة مرفوعاً: «ما من يوم يصح العباد فيه إلا ملكان يترلان، فيقول أحدهما: اللهم أعط ثلثاً خيراً، ويقول الآخر: اللهم أعط مسكاً ثقيلاً».

(١) «مرقاة المفاتيح»: (١/٢١٠).

(٢) «شرح الزرقاني»: (١/٢٢٧).

وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا. وَمَا تَوَاضَعَ عَبْدٌ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ.

(وما زاد الله) تبارك وتعالى (عبداً يعفو) أي بسبب عفوه وتجاوزة عن الالتزام مع قدرته على الانتصار (إلا عزاً) أي رفعة في الدنيا، حصل عرف بالتواضع ساد وعظم في القلوب، فيريد عزه في الدنيا والآخرة بأن يعظم ثوابه أو فيهما، قاله عبد بن

عبيد المشكاة^(١) برواية الترمذي وأبي داود عن سهل بن معاذ عن أبيه مرفوعاً: «من كظم غيظاً وهو يقدر على أن يفذه، دعاه الله على رؤوس الخلائق يوم القيامة، حتى يُخبره في أي النور شاء»، وفيه عن ابن عباس في قوله تعالى: «تَوَقَّعْ يَوْمَ يَكُنْ مِنْ أَحْسَنِ قَدَرٍ: المصير عند الغضب، والعفو عند الإساءة، فإذا فعلوا عصيهم الله، وحضر لهم عذرهم» «كَانَتْ وَلَّى حَيْثُ»، روى البخاري، تعليقاً.

(وما تواضع عبد) زاد في النسخ الهندية بعد ذلك (لله) تعالى بلام الجدة على اسم الجلالة، وليس لفظ: الله في النسخ المصرية، وهو موجود في المشكاة^(٢) ومسلم، فإن لم يكن في اللفظ فهو مراد قطعاً، فإن التواضع المعبّر به الذي يكون لله تعالى، لا للغير والرب، قال الفارسي: أي أنزل نفسه عن مرتبة يستحقها لرحمة، التقرب إليه تبارك وتعالى دون غرض غيره، اهـ.

(إلا رفعة الله) تعالى في الدنيا بأن يثبت له في الصدقات المعية، وفي الآخرة أن يناله الرفعة فيها.

قال النووي^(٣): فيه أيضاً وجيان، أحدهما: يرفعه في الدنيا، والثاني: المراد ثوابه في الآخرة، وقال العلماء: وهذه الأوجه في الألفاظ الثلاثة موجودة في العادة معروفة، وقد يكون المراد التواضع جميعاً في الدنيا والآخرة، اهـ.

(١) ح (٥٠٨٨)

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (١/١٦٦)

قال مالك: لا أقدر أن أرفع هذا الحديث عن النبي ﷺ أم لا.

منه لا يكون رأياً وأسنده عدة حسنة. وهذا محفوظ بسند. قال ابن عبد البر: وأخرجه مسلم عن طريق إسماعيل بن شعير عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في: ٤٥ - كتاب أسرار الصلاة والآداب: ١٩ - باب استحباب السجود والتواضع، حديث ٩٩.

قال مالك: لا أقدر أن أرفع (بناء السجود) أو المعلوم، فالخبر إلى العلاء، وأقصم الزرقاني عن الثاني (هذا الحديث عن طريقي ﷺ أم لا) كذا في حاشية النسخ المصرية والحدبة تلفظ «عن»، وهي «لتحريم». قال مالك: لا أقدر أن أرفع هذا الحديث إلى النبي ﷺ أم لا؟ قال: ذكرنا هذا الحديث حينئذ لأنه محفوظ عن طريقي ﷺ من حديث العلاء عن أبيه عن أبي هريرة من طرق، وقد ذكرنا كثيراً منها في التمهيد^(١). ثم ذكر بسنده إلى إسماعيل بن جعفر قال: أخبرنا فعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ما تقدمت الحنفية. قال: ورواه شعبة وجماعة عن فعلاء كذلك. قال: وهذا هو.

وقال الزرقاني^(٢) وأخرجه مسلم والترمذي عن طريق إسماعيل بن جعفر عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وتابعه محمد بن جعفر وحفص بن غزيرة وشعبة وجماعة وغيرهم، كما هو من العلاء أسد. ذلك كله في التمهيد^(٣). وهذا هو الأصل. رفعه أحمد^(٤) ومسلم والترمذي عن أبي هريرة. أخرجه.

(١) راجع: ١٩١٤.

(٢) شرح الزرقاني: (١/٢٩٧).

(٣) (٢/٢٩٧).

(٤) مسند أحمد: (٢/٢٩٧)، (٣٨١)، (٤٣٨)، مسند أبي ثور: (١/١٥٨٥)، وقد مر.

(٣) باب ما يكره من الصدقة

١٨٢٤/١٣ - حدثني عن مالك؛ أنه بلغه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «لَا تُجِلُّ الصَّدَقَةُ لِأَبِي مُحَمَّدٍ.....»

(٣) ما يكره من الصدقة

يعني بيان كون الصدقة مكروهة في حق بعضهم تحريماً، وفي بعضهم تنزيهاً، لكونها من أوساخ الناس.

١٨٢٤/١٣ - (مالك أنه بلغه) قال ابن عبد البر في «التجريد»^(١): هذا حديث يرويه مالك مسنداً، رواه عنه سعيد بن داود بن أبي زهير وجويرية بن أسماء، وهو حديث فيه طول يستند من حديث عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث، اهـ.

وقال السيوطي في «التنوير»^(٢): وصله مسلم من طريق جويرية بن أسماء عن مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل مطولاً، وثابته سعيد بن داود بن أبي زهير عن مالك أخرجه قاسم بن أصبغ، اهـ. قلت: وأخرجه أبو داود أيضاً مطولاً برواية يونس عن الزهري، وفيه قصة نكاح عبد المطلب بن ربيعة والفضل بن عباس.

(إن رسول الله ﷺ قال: لا تجل الصدقة لأل محمد). قال النسخي^(٣): قال ابن القاسم: لا ندرى ذلك إلا في الصدقة المفروضة، ولا بأس أن يعطوا من التطوع، ومن أعطاهم شيئاً من الصدقة المفروضة لم يجزء، وقال يحيى بن يحيى عن مالك^(٤) عن نافع: ذلك في جميع الصدقات القرض والتطوع، وقال عيسى بن دينار: الذي أخذ به وسمعه ممن أرفى أن ذلك

(١) (ص ٦٥٩) وانظر: «الإستدكار» (٢٧/٤٢٨)، و«التمهيد» (٢٤/٣٥٩).

(٢) «تنوير الحوالك» (ص ٧٢٣).

(٣) «السنن» (٧/٣٢٥).

(٤) كما في الأصل، والظاهر عن ابن نافع عن مالك اهـ. شـ.

في جميع الصدقات من الأموال ونطوع الناس، وجه قول ابن القاسم أن لفظ الصدقة مصروف إلى الصدقة المعهودة، وهي التي هي من أوساخ الناس، فأما النطوع فلا فرق بينها وبين الهبة، وجه قول ابن نافع أن لفظ الصدقة عام، فيحمل على عمومها، اهـ.

وفي «المعنى»: أما النطوع فالصحيح عند الشافعية والمعتزلة جواز، وهو قولنا، وعند المالكية في ذلك أربعة أقوال: الجواز، والمنع، وجواز التطوع دون الفرض، وعكسه، اهـ. كذا قال، ولم أجده في كلامهم.

قال النووي^(١): لا تعلم خلافاً في أن بني هاشم لا تحلّ لهم الصدقة المفروضة، وأما بنو المطلب فهل لهم الأخذ من الزكاة؟ على درابنتين، سيأتي ذكرهما، ثم قال: ويجوز لذوي القربى الأخذ من صدقة التطوع، وعن أحمد رواية أخرى، أنهم يمتنعون صدقة التطوع، أيضاً، لعزم قوله ﷺ: «إننا لا تحلّ لنا الصدقة» والأول أظهر، فإنه ﷺ قال: «المعروف كله صدقة» متفق عليه، ولا خلاف في إباحة المعروف إلى الهاشمي، اهـ.

وقال النووي^(٢): أما صدقة التطوع، فلشافعي فيها ثلاثة أقوال: أصحابنا أنها تحرم على رسول الله ﷺ ونحلّ لآله، والثاني: تحرم عليه وعلىهم، والثالث: تحلّ له ونهم، اهـ.

وفي «الدر المختار»^(٣): جازت التطوعات من العمدات وغلة الأوقاف لبني هاشم، قال ابن عابدين: نقل في «البحر» عن عدة كتب أن النفل جائز لهم إجماعاً، وذكر أنه لمذهب، اهـ.

(١) «المعنى» (١/١٠٩).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (٧/١٧٦).

(٣) (٣/٢٥٢).

وأي المروءة؟^(١) قال ابن القيم: لا تدع الرقاة إلى بني حاشم، هذا ظاهر الرواية، وروى أبو عبيدة عن أبي حنيفة أنه يجوز في هذا الزمان، وأما كان مستعصا في ذلك الزمان، ووجهه وهو أني يرويه يجوز أن يدفع بنو حاشم إلى بني حاشم، وأما لصلة الصلوة، فقال في البداية: يجوز بالإجماع.

وهي المخرج الثاني لا فرق بين الصلوة للراية والصلوة، وقال بعض أهل العلم: يحل لهم التطوع، فقد ثبت في الخبر: متى وجد يدرج في رباح حرة الصلوة، وهو الموضع المأمور به، فوجب اعتد به، فلا تدفع إليه الصلوة إلا على وجه القوة مع ذلك، ويختص الجراح بكونه لأهل بيت رسول الله ﷺ، انتهى مختصراً.

وأما شراد بالآل فيدخل فيهم بنو حاشم إجماعاً، كما تقدم عن الموفق، واختلفوا في غيره، قال النووي^(٢): مذنب الشافعي وموافقه أن أنه يؤخذ من بنو حاشم ومنه المطلب، ووجه ذلك بعض المأثورات، وقال أبو حنيفة ومالك: هم بنو ذلك خازن، قال القاضي: قد حصل لعلامة: هم فريش كلها، وقال اصم المائكي: هم بنو فصي، اهـ.

وأي فرقاني؟^(٣) هم بنو حاشم فقط عند عامة وأكثر أصحابه وأي حنية إلا أنه استثنى أن أي نسب، ومنه الشافعي وبعض المالكية بنو حاشم، ومنه المطلب، ومنه أحمد وأحمد الثاني، اهـ.

قال النووي^(٤) بعد حكاية الإجماع على بني حاشم كما تقدم، وأما بنو

(١) إرشاد السالكين (١/١٦٦).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (١/١٧٦).

(٣) شرح أبي حنيفة (١/٢٧٧).

(٤) المجموع (١/١١١).

إِنَّمَا هِيَ أَرْسَاحُ النَّاسِ.

رواه مسلم عن طريق جويرية بن أسماء عن عائشة عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله بن قوف عن الحارث بن عبد المطلب أن عبد المطلب بن ربيعة بن حارث حدثه

في: ١٢ - كتاب الزكاة، ٤١ - باب غزاة استعمال آل النبي ﷺ على الصدقة، حديث ١٦٧.

المطلب هل لهم الأخذ من الزكاة؟ على زوينين إحداهما: ليس لهم ذلك، لقوله ﷺ: «أَلْ وَبَنُو الْمُطَلِّبِ لَمْ يَشْرُقُوا فِي حَاجَةٍ وَلَا إِسْلَامٍ، إِنَّمَا نَحْنُ وَهَمٌ شَيْءٌ وَحَدٌّ وَلَا نَهْمٌ يَسْتَحِقُّونَ مِنْ خِمْسِ الْحِمْسِ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ الْأَحَدُ، وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: لَهُمُ الْأَخْذُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ. لِأَنَّهُمْ دَخَلُوا فِي عَمُومِ قَوْلِهِ نَعَالِي: «إِنَّمَا أَلْتَقَدُّ لِلْفَقَرَةِ» الْآيَةَ، لَكِنْ حَرَجَ سَوْهَاشُ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَلَا نَحُلُّ الصَّدَقَةَ لِأَلِ سَعْدٍ» فَيَجِبُ أَنْ يَحْتَصِيَ الْمَنْعُ بِهِمْ، وَلَا يَصِحُّ فَيَسَّرُ سِي الْمَطْلَبِ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ، لِأَنَّ بَنِي هَاشِمٍ أَقْرَبُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَشْرَفُ وَهُمْ آلُ النَّبِيِّ ﷺ، وَمُشَارَكَةُ بَنِي الْمُطَلِّبِ لَهُمْ فِي حَسَنِ الْحِمْسِ مَا يَسْتَحِقُّونَ بِمَجْرَدِ الْقَرَابَةِ، بِدَلِيلِ أَنَّ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ وَبَنِي سُلَيْمٍ يَسَاوُونَهُمْ فِي الْقَرَابَةِ، وَلَهُمْ يَحُلُّونَ شَيْئًا، وَإِنَّمَا شَارَكُوهُمُ بِالْمَنْصَرَةِ، وَالْمَنْصَرَةُ لَا تَقْتَضِي مَنَحَ الزَّكَاةِ. اهـ.

وفي: «الْمُخْتَارُ»: «لَا يَصْرِفُ الزَّكَاةَ إِلَى بَنِي هَاشِمٍ إِلَّا مَنْ أَبْطَلَ انْحَصَرَ قَرَابَتُهُمْ، وَهُمْ سَوْهَابٌ، فَجَلَّ لِمَنْ أَسْنَمَ مِنْهُمْ، كَمَا نَحَلَّ لِبَنِي الْمُطَلِّبِ. اهـ.

(إِنَّمَا هِيَ) أَيْ انْصَدَقَةُ (أَرْسَاحُ) لِلنَّاسِ لِأَنَّهُ تَطَهَّرَ أَمْوَالُهُمْ وَهَوَسَهُمْ، قَالَ نَعَالِي: «يُؤْتَى مِنْ أَمْوَالِهِمْ مَدَّةٌ تُطَهَّرُهُمْ» الْآيَةَ، فَهِيَ كِفَالَةٌ، كَمَا فِي «الْمَحَلِيِّ». قَالَ الْإِسْهَاقِيُّ: «يُرِيدُ أَنَّهَا تَطَهَّرَ أَمْوَالُهُمْ وَتَكْفَرُ دُوبُهُمْ، وَإِنَّمَا يَسْرُخُ

(١) (٣/٣٥٠).

(٢) «الْمَغْنَمِيُّ» (٧/٣٢٥).

١٤/١٨٢٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا قَدِمَ سَأَلَهُ إِبِلًا مِنَ الصَّدَقَةِ.....

أخذ الفقراء لها، كما يسوغ عند أكثر من هذه الضرورة المحظورة من الضعاف، فأراد النبي ﷺ أن يتزود آل محمد ﷺ من مثل هذا، وأن يكون لهم الصبر أفضل مما لغيرهم، اهـ.

وفي «المعرفة»^(١) عن «الكافي»: أما التطوع والوقف فيجوز الصرف إليهم، لأن لمؤدي في الواجب يظهر نفسه بإسقاط الغرض، فيندفع به المؤدي، كالماء المستعمل، وفي النفل يتبرع بما ليس عليه، فلا يندس به المؤدي، كمن تبرع بالماء، اهـ.

١٤/١٨٢٥ - (مالك عن عبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن حزم (عن أبيه) أبي بكر (أن رسول الله ﷺ) كذا في «الموطأ» مرسلاً، قال ابن عبد البر: روه أحمد بن منصور البلخي عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن أنس، كذا في «التنوير»^(٢).

(استعمل رجلاً من بني عبد الأشهل) بشح الهمة وسكون الشين المعجمة، بطن من الأوس، كذا في «الزرقاني» (على الصدقة) كذا في جميع النسخ الهندية والمصرية، غير الزرقاني ففيها «في الصدقة»، قال «الزرقاني»^(٣): أبي عليها، وفي نسخة على الصدقة، اهـ.

(فلما قدم) بفتح القاف وكسر الدال الخفيف (سأله) ﷺ (إبلاً من الصدقة)

(١) «معرفة الصحاح» (٤/١٦٦).

(٢) «تنوير الحوالك» (٧٢٣)، والحدائق: روي مرسلاً في «التهذيب» (١٧/٣٨٤) وقال ابن عبد البر: الصحيح ما في «الموطأ».

(٣) «شرح الزرقاني» (٤/١٤١٨).

غضب رسول الله ﷺ حتى عرف الغضب في وجهه وكان إذا
يعرف به الغضب في وجهه أن يدعو عبداً. ثم قال: إن الرجل
يسألني ما لا يصلح لي ولا له.....

قال القاضي^(١) يحصل أنه سأل في أجره عمله أكبر مما يستحقه ويحصل أنه
سأله بزيادة على أجره مما غيره أحبه به أو ما ليس هو سائل له. اهـ.
الغضب بكسر الهمزة والميم (رسول الله ﷺ حتى عرفه) وهو العين وكـ
الوجه (الغضب) نائب المفعول (في وجهه) الكسرة حال مدحياً يعني أنه مع
من سأل الغضب إلى أن أسأله

(وكان) بفتح الهمزة (معاً يعرفه) بزيادة الجهل (الغضب) نائب المفعول (في
وجهه) المفعول (أو نعمن) معج المفعول به كذا في الورد ولقد لزم اسم قد
(عبداً).

في الزمخشري^(٢) في حديث هند بن أبي هالة في حديثه بفتح الهمزة
لجواب سواج، بينها عرق لغزو الغضب، وهو من عداوة - وهو الله تعالى
ما رأيت رسول الله ﷺ مثقراً من مصلحة طمأنينة فما لم تثبت من معاً م أنه
تعالى شيء، فإذا تثبت من معاً م أنه شيء كان من أنقص في ذلك غضب،
وفيه من أبي سعد الطائري وكان يكثر إذا ذكره شيئا حرمه في وجهه

قال: وذلك بكثرة جماله بفتح الهمزة في الرجل إذا سأل أو غضب يعرف ذلك
في وجهه.

الم قال: بفتح الهمزة (إن الرجل) أي بعضاً من الناس (البائس) بفتح الهمزة
أو أولى وجهه الثانية (ما) مفعول مفعول سأل (لا يصلح) بفتح الهمزة (لبي ولا
له) أي يسأل ما لا يجوز له إعطائه ولا يجوز له أخذه، يعلم أنه أنشد

(١) في نسخة (٣٢٥/٧)

(٢) في نسخة (٣٢٥/٧) في نسخة (٣٢٥/٧)

فَإِنْ مَنَعْتَهُ كَرِهْتَ الْمَنَعَ. وَإِنْ أُعْطِيْتَهُ، أُعْطِيْتَهُ مَالًا يَصْلُحُ لِي وَلَا لَهُ
قَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا أَسْأَلُكَ مِنْهَا شَيْئًا أَبَدًا.

من متولي الأوقاف لو أعطى أحدًا من الذين لهم وظيفة في الوقف زائدًا على
حصة لإصراره وسلبه، فلا يجوز له أخذه، ولا يكفي له أن يقول: أعطاني
المتولي أو ناظم الأوقاف، فإنه ﷺ مع أنه هو قال: «لا يصلح لي ولا
له».

(فإن منعه) بصيغة المتكلم (كرهت المنع) لأنه ﷺ مجبول بالطلع على
الجود والسخاء، قال الباجي: هذا يقتضي أنه كان يكره أن يمنح ما يملكه، وإن
كان مما لا يصلح أن يمنعه^(١)، لأنه يكره المنع جملة، اهـ. (وإن أعطيه)
سؤاله (أعطيت ما) أي شيئاً (لا يصلح لي) إعطاه، (ولا له) أخذه.

(قَالَ الرَّجُلُ) المذكور السابق: (يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا أَسْأَلُكَ مِنْهَا) أي من
الصدقة (شَيْئًا أَبَدًا) بعد ذلك، قال الزرقاني: وأما الله تعالى أقبول الموعظة
الحسنة ببركته ﷺ، اهـ.

وقال الباجي: يقال: إن الرجل المذكور أي بن كعب - رضي الله عنه -
وقوله: لَا أَسْأَلُكَ قَالَ عَلَى وَجْهِ الإقلاع، والتوبة، والانتفاء عما نهى الله تعالى
عنه، اهـ.

قلت: وفي البخاري^(٢) وغيره قصة ابن النخعي الأسدي الأزدي معروفة،
إذ استعمله رسول الله ﷺ على الصدقة، فلما قدم قال: هذا لكم وهذا أهدي
لي، الحديث، وفيه إنكاره ﷺ عليه أشد الإنكار، وفي «الدر» برواية ابن سعد
عن زياد الصديقي في حديث طويل، قال: قام رجل فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ أُعْطِي
مِنَ الصَّدَقَةِ، فقال: إِنْ لَمْ يَكُنْ قَسَمًا إِلَى مَلِكٍ مَغْرِبٍ وَلَا ابْنِ مَرْسَلٍ حَتَّى

(١) كتابي الأصل، اهـ - ذكر.

(٢) أخرجه البخاري (٧١٧٤) في باب هدايا العمال، «فتح الباري»، (١٣/١٦٤).

١٨٢٦/١ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَرْقَمِ: أَتَلَّيْتُ عَلَى نَحْوِ مِائَةِ أَلْفٍ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ أَتَلَّيْتُ فِي يَوْمٍ جَمَلًا مِنَ الْقِدَمَةِ أَتَلَّيْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ: أَحَبُّ إِلَيَّ رَجُلًا بَادَنَ فِي يَوْمٍ حَارٍّ عَسَلْتُ لَكَ مَا نَحْتُ إِزَارَهُ وَرَفَعْتُهُ**

جَرَّأَهَا تَعَالَى أَجْرَاهُ، فَإِنْ كُنْتَ جَرَّأَهَا عَلَيْكَ لَدُنَّ ابْنِ أَبِي نَضْرَةَ عَنِ ابْنِ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ: وَأَحْرَجَهُ فِي «الشَّكَاةِ» بِرَوَاةٍ أَيْ دَارِدٍ مَخْضَرًا، وَفِيهَا بِرَوَاةٍ مِنْهُ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ جَدَلٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَذْهَبُوا فِي الْحَمَائَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَسْأَلُنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئًا، فَتُخْرَجَ لَهُ سَائِلَتُهُ مِنْي شَيْئًا، وَإِنَّا لَنَكْرَهُ، فَيُجَارُكَ لَهُ فَيَمُوتَ».

١٨٢٦/٢ - (مالك عن زيد بن أسلم) السدي (عن أبيه) أسلم مولى عمر - رضي الله عنه - (أنه قال) نبي (عبد الله بن الأرقم) الصحابي الشهير (اللقني) بضم النون يسكنون اللام وضم الهمزة الأولى، أي أُرشدني واختارني (على بعير من المطايا) جمع مضية، وهي الخيل التي تتركب (الاستحجال) بصيغة المنكالم (عليه أمير المؤمنين) معهود استحجال أي أغلب من أمر المؤمنين سمع بين الخطباء - رضي الله عنه - أن يحدثني عليه (تفقت) بقرينة أسلم (نعم جعل) نيسر الملح في الترخيب الجندية وأخضر المعصرة، وفي بعضها جعلاً بالنصب أي تأخذ (من الصدقة) أي من إيل الصدقة.

(فقال عبد الله بن الأرقم) سكرًا على قولي (أحب) بضمرة الاستفهام (أن رجلاً بادنًا) مائلون في جميع السبع المعصرة والهدية، أي سمياً كثير اللحم، قال المزياني: وفي نسخة شاحبة أي من أهل البادية. والنعائب عبيد عدم الخفافة، هم (في يوم حار) بهذا الزم المكسورة، أي كثير الحرارة (همل لك) صيغة الماضي (ما نحت إزاره) من القدر والسر (ورفعه) ساعاً والعسل في

ثُمَّ أَعْطَاكَ مَسْرُوتَهُ؟ قَالَ: فَغَضِبْتُ وَقُلْتُ: يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ. ثُمَّ قَالَ لِي: مِثْلُ هَذَا؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَرْقَمِ: إِنَّمَا الصَّدَقَةُ أَوْسَخُ النَّاسِ يَغْسُوْنَهَا غَسًّا.

جميع النسخ لمصرقة، و«المعين» و«المعين» في الهديفة. وهي «المعلى»
بفتح. وقال: «خدم الرءاء وسكون الفاء أصح من القصور».

وانطأه فيه تحريف. والنصواب الأول. وهو بضم الراء المشددة وسكون
الهاء وعين. معجب فيه رفع. قال ابن السائب: هو أصل «فقد»^(١). وهذا في
الصارف: أصل «فقد» و«المتدين». وكل من استمع فيه أوسخ وهو روع
قوله الرزقي (ثم أعطاك) أي أعطاك هذه الغسالة. أي الله الذي على يده هذه
الأصعدة (فخرته) بصفة الخطاب، أي أعطاك لتسبب هذا الصاع.

(قال) أسير (فغضبت) مصرية. «المتكلم» تكراراً بعد الكلام الذي قال
أي، والله الذي لا يدرى. (وقلت) «يغفر الله لك أنفقون» مصرية
الاستنفاء. ويقول بصفة الخطاب من المفسر في جميع النسخ المصرية.
وكذا في «المعلى». وفي غيرها من النسخ الهديفة مثل القول «انطق»^(٢)
الصرف باللام. والأول الأول (في مثل هذا) الكلام الفطوح والشراب الصحيح.

(فقال عبد الله بن الأرقم) أي رجع قوله بذلك (إنما الصدقة أوسخ
الناس) إنما لم يجر (يفسدها) أي يحسنه الناس (الأوساخ) (مهم) هذه
الصدقة. فما كانت ذلك إلا في محض، نقوله «إياها» أي أوساخ الناس قال
الرزقي^(٣). كان مراد ابن الأرقم أن أسلم بذلك على غير من غير أهل الصدقة
يطليه من غير رضى أن عنه. فلما دله أسلم على حمله من الصدقة صوب
له هذا المنذر. ليجه على د غلب عنه. «أ».

(١) في «المعنى علم» المصنف «لأنه» مرفوع المصنف.

(٢) شرح الرزقي (١٢٩١).

قال الناجي^(١): قصد السادن لأنه يكون أكثر عرفاً، وروفسراً من الضعيف، وذكر اليوم الحار لأنه المعرق ووضر السدن يكون فيه أكثر. وذكر هـ. محب الإزار والرفيعين، لأنه أفقر، موقع في الجسد، لأنه أكثر عرفاً ووسخاً مع العمل والافتناء، فكيف مع المعرق في اليوم الحار، نعلمه أن مال الصدقة أبيع الأموال وأفقرها، ومب يجب أن يستعف عنه المسلم الغني عنها، ولذلك قال إنما هي توسخ الناس، أي أوساخ أموالهم، ومبما يظهر بها. وأن الواحد لئلا الصدقة يحمل وسخها عن أرباب الأموال المخرجين لها وانعظهمين أموالهم بها، هـ.

※ ※ ※

(١) - المصنف: (٣٢٦/٧)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٦٠ - كتاب المعلم

(٦) باب من جاء في طلب العلم

١٩٢٦/١ - منشور من الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود

رُحْمَىٰ رَبِّهِ أَكْبَرُ ۖ بِالنَّارِ الْمُوقَدَةِ يُخْلَقُونَ ۚ هَٰذَا هِيَ الْآيَةُ الْكُبْرَىٰ ۚ

(٦) إلقاء في حطب العلم

قد برزت مؤلفات الخليل في القوام العظيم، والقوامات السيرة في فقه الحديث في فقه النظم، وفيه يذكر الأوامر كلها من ذكر قول الحسن (عليه السلام) وذلك لإشادة طائفة إلى أن الأمر على ما عليه، قال الخليل كما تقدم بحاشية النسخة، وأخذت منه، والنحو معيه لا يحصل ذلك عطالة الكتب، ولا عرشها، في النسخة، كما كانت معروف في القوام والحديث في القوام، في القوام.

١٩٨٧ : جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ - جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ (١٢٩٧ - ١٢٩٨ هـ)

[illegible]

قال ابن جرير: "يؤيد القريب منه" - أي القريب من القريب - أي القريب من القريب.

$$U^{\mu\nu}(\vec{q}) = \frac{1}{(2\pi)^3} \int d^3x e^{i\vec{q}\cdot\vec{x}} U^{\mu\nu}(x)$$

(1) 1997-1998

فَإِنَّ اللَّهَ يُجِيبُ الْقُورْبَانَ بِنُورِ الْحِكْمَةِ.....

ويتعلم من حكمتهم. ولا يفوته من قوربانهم ما يفوته من ثمرتهم منهم. وإن كان مجالساً لهم. وقال في «المستخرجة» بأثر قوله: «وزاحمهم بركبتك»: فعل الرحمة تنزل عليهم، فتصيبك معهم، ولا تجالس الفجار، لتلا ينزل عليهم سحطاً، فيصيبك معهم.

قال الياحي: والمجالسة تلعللهم إذا كانت قربة، فإنما نكروا على وجهين: أحدهما من ليس في قدرته تعلم العلم، فإنه يجالسهم تيركاً بمجالستهم وانحيازاً إليهم ومحبة فيهم، وربما جرى من أقوالهم ما يحتاج إليه، فتحسه حاجته إليه على أن يعبه ويحفظه أو يستثبت فيه حتى يفهمه، وربما سألهم عن مسألة مما لا يسهل جهله، فبأخذها عنهم، وأما من كان في قوته تعلم العلم، ورزق عوناً عليه ورغبة في تعلمه، فبجالسهم لبأخذ عنهم ويتعلم من عليهم، اهـ.

(فإن الله) يبارك وتعالى (يحيي) يضم أوله من الإحياء (القلوب) بالنصب (بنور الحكمة) هي تحقيق العلم وإتقان العمل. وروى عن قتادة في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا نُوحًا الْحِكْمَةَ﴾ قال: التفقه في الدين. قال النووي: فيها أقوال كثيرة صفا لها منها أنها العلم المشتمل على معرفة الله تعالى مع نفاذ البصيرة، وتهذيب النفس. وتحقيق الحق للعمل. والكف عن ضده، والحكيم ما حاز ذلك، كذا في «الزرقاني»^(١).

وقال الحافظ^(٢) في دعائه سبحانه لابن عباس: «أَلَلَّهُمْ عِلْمَهُ الْحِكْمَةَ». اختلف الشراح في المراد بها ههنا، فقيل: القرآن، وقيل: العمل به، وقيل: السنة، وقيل: الإصابة في القول، وقيل: الخشية، وقيل: الفهم عن الله،

(١) انظر المشرح الزرقاني (٤/ ٤٢٠).

(٢) فتح الباري (١/ ١٢٧).

كَمَا يُحْيِي اللَّهُ الْأَرْضَ الْمَيِّتَةَ بِوَابِلِ السَّمَاءِ.

وقيل: العقل، وقيل: ما يشهد العقل بصحته، وقيل: نور يفرق به بين الإلهام والوسواس، وقيل: سرعة الجواب مع الإجابة، وبعض هذه الأقوال ذكر بعض أهل التفسير في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّا قَلْبًا لِقَوْمٍ لِيُفَكِّكُوا﴾ الآية.

قال الباجي: قوله: يُحْيِي الله تعالى يريد إحياءها بالإيمان والخشوع والطاعة في عز وجل، ويُزِيلُهَا الْكَفْرَ وَالْفُسُوقَ وَاسْتِهْكَامَ مَحَارِمِ الله تعالى، اهـ.

(كما يحيي) بضم أوله (الله) تبارك وتعالى، وليس في النسخ الهندية اسم الجلالة، فالفاعل المضمير إليه (الأرض) بالنصب (الميتة) صفة للأرض، قال الزرقاني: الميتة بالتحفيف، وينقل (بوابل السماء) وليس في النسخ الهندية لفظ السماء، لكنه مراد، فإن الوابل يكون منه، وهو بالموحدة الجارة على وابل مضاف إلى السماء.

قال الزرقاني^(١): هو المطر الخفيف، وفي «المحني»: المطر عظيم القطر، وقال الرغب: الوابل والوابل: انتظر الثقل الفطار، وللمراعاة لنقل قيل للأمر الذي يخالف ضرره: وباله، اهـ.

قال الباجي^(٢): يريد أن نور الحكمة تغزو القلوب حياة بعد أن كانت ميتة بالمعصية، كما أن وابل السماء وهو غزير قطرها يحيي الأرض بالسيات، والخصب بعد موتها، اهـ.

قال الزرقاني: وهذا البلاغ رواه الطبراني في «الكبير» عن أبي أمامة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ لَقِيَ قَالِ لَابَنَةَ: يَا بَنِي عَلِيٍّ بِمَجْلِسَةِ الْعُلَمَاءِ، وَاسْمِعْ كَلَامَ الْحُكَمَاءِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيُحْيِي قَلْبَ الْعَبْدِ بِنُورِ الْحِكْمَةِ، كَمَا

(١) شرح الزرقاني (١/ ٤٢٠).

(٢) «المنظر» (٧/ ٣٦٧).

بحبي الأرض الميتة بوابل المطر. قال المنذري: سدد حسن به لثوبتي غير هذا الحديث. ولعله موقوف. اهـ.

وعند الطبراني والعسكري عن أبي جحيفة رفعه: «جالسوا العلماء، وسائلوهم الكرام، وخالفوا الحكماء». وعن ابن عباس قيل: يا رسول الله من نجاس؟ أو قال: أي جلسائنا خسر؟ قال: «من ذكركم الله رؤيته، وزاد في علمكم مطلقه، وذكركم الآخرة عمله». وعن ابن عباس عن نعيم بن عبد الله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «من يزد في علمكم منقطع، ويذكركم الله رؤيته، ويؤمركم في الآخرة عمله». رواهنا العسكري. اهـ.

وفي «الدر»^(١): «أخرج عبد الله في «رواه» عن عبد الوهّاب بن بخت المكي، قال: قال ثعلبان لابن أبي جالس العلماء، وزاحمهم بركنتيك، فأن الله ليحبي العتوب الميتة بنور الحكمة. كما يحبي الأرض الميتة بوابل السماء.

(١) «الدر المشهور» (١/١٥٧).

بسم الله الرحمن الرحيم

٦١ - كتاب دعوة المظلوم

(١) باب ما يتقى من دعوة المظلوم

١/١٨٢٨ - حَدَّثَنِي عَنْ زَيْلَعٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي أَسْلَمٍ، عَنْ أَبِيهِ .

(١) ما ينتهي - ديبا، المجهول - عن دعوة المظلوم

أَنِّي بِدَعْوِي أَنَا مُتَقَرِّبٌ مِنْهُ، فَإِنَّهُ أَسْرَعَ إِجَابَتَهُ، وَفَدَّ وَرَدَتْ فِي ذَلِكَ وَرَائِيَاتُ
كَثِيرَةٍ، مِمَّا عَاثِي "الضَّحِيصِينَ" وَبُحْرَصَهُ عَنِ ابْنِ عَدَسٍ. لَمَّا حَثَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
مَعَاذَةَ إِلَى لَيْسَانَ فَالْتَمَسَ فِي حَدِيثِ طُوبِيلٍ: "أَنَّ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا
وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ، وَتَرْجُوهُ عَلَيْهِ الْمَخَافَةُ فِي "صَحِيحِهِ" قَدِيمِ "الْإِنْقَاءِ وَالْحَدَثِ
مِنْ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ"؛ وَلَنْظَرِي: بِرَحْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَنِ ابْنِ ثَابِتٍ، رَفَعَهُ: "بِإِثْقَالِ
دَعْوَةِ الْمُظْلَمِ، بِهَا تَحْمِلُ حَقَرُ الْقَدَامِ. يَقُولُ اللَّهُ: وَعِزَّتِي بِجَلَالِي لَا أَصْرُكَ
وَرَنَاءَ بَعْدَ حَبِيصٍ، وَالْحَاكِمُ عَنِ ابْنِ عَدَسٍ - رَمَسِي أَنَّهُ عَجَمًا - بِرَفْعِهِ: "أَنَّ دَعْوَةَ
الْمَظْلُومِ، فَإِنَّهَا تَقْدِمُ إِلَى السَّحَابِ كَأَنَّهَا شِرَارٌ، وَلَا أَحَدَ وَاقِعِي يَحْمِلُ وَرَحْمَتَهُ
تُخْضِرُ عَنِ أَسْمِ بِرَفْعِهِ: "بِإِثْقَالِ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ، إِذَا كَانَ قَادِرًا، فَإِنَّهُ تَرَى دَرَجَةَ
حَبَابٍ، فَذَا فِي التَّوْبَةِ"؛

١١٨٢٨ - (مالك بن زيد بن أسلم) (اهـ) وي (عن أبيه) (مسم مولى عمر - رضي الله عنه) وأخرجنا البخاري في صحيحه برأيه إسماعيل بن مالك بهذا الإسناد. وقال الحافظ في الفتح: هذا الحديث ليس في «الموطأ»، قال: لذا قلنا في مغازي مالك: هو حديث عريب صحيح (اهـ).

وتعقب كلام الحافظ الأرفقهم مثله ^{٢٤} إن هذا الشيء عجيب، نفس تارة

$$(1 + \lambda_1 \lambda_2) + \lambda_1 \lambda_2 \lambda_3 = 0 \quad \text{and} \quad (1) \quad$$
$$f(\pm\infty) = f(\pm 1) = \pm \frac{1}{2} \ln 2 = \pm \frac{1}{2} \ln \frac{1}{2} \quad (20)$$

أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَعْمَلَ مَوْلًى لَهُ يُدْعَى هُتَيْبًا غَنَى الْخَمْسَ

فِي الْمَرْطَاةِ لَكِنْ اسْتَمْرَدَ فَدَيَّكَرَ وَالْكَعْبَلُ لَهُ نَعَالِي، أَعْرَ وَيُذَكِّرُ الْإِلَاءَ دَارَ عَنِ الْحَافِظِ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ لَا يَكُونَ فِي سَعَةِ مِنَ الْمَرْطَاةِ.

(أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي زَمَانِ خِلَافَتِهِ (اسْتَعْمَلَ مَوْلًى لَهُ) أَيَّ جَعَلَهُ عَامِلًا (يُدْعَى) يَنْتَهِزُ (هُتَيْبًا) كَذَا فِي جَمِيعِ الْأَسْبَاحِ الْمَعْرُورَةِ وَفِيهِ قَوْلُهُ بِالْحَيَةِ فِي آخِرِهِ عِبْرَ سَعَةِ السَّاحِي. فَتَبَيَّنَ الْعَنَاءُ بِالسَّحَابَةِ بِذَلِكَ السَّحَابَةِ، وَضَعَهُ الرُّقْدَ وَصَحْبَ الْحَمَلِ، فَضَمَّ الْبَاءَ وَفُتِحَ الْتَوْنُ رُشْدَ النَّحْيَةِ، وَقَالَ الْحَافِظُ: "الْأَوَّلُ مُصَغَّرًا خَيْرٌ مِمَّا، وَقَدْ يَجْعَلُ. وَهَذَا الْمَوْلَى لَمْ أَرِ مِنْ ذِكْرِهِ فِي الصُّحُفِ مَعَ إِفْرَاقِهِ، وَقَدْ وَجَدْتُ لَهُ بَيِّنَةً عَنِ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعَدُوِّ بْنِ الْعَاصِ، بِرُؤْيِ عَمِّهِ عُمَرَ وَغَيْرِهِ. وَشَهِدَ صَبِيحٌ مَعَ مَعَارِيهِ، ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى عُلَيْيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ثُمَّ قُتِلَ عَدُوًّا.

ثُمَّ وَجَدْتُ فِي كُتُبِ كَثَرَةٍ لِعُمَرَ مِنْ شَيْءٍ أَوْ أَنَّ هُتَيْبًا يَنْتَبِهُونَ فِي هَذِهِ، وَهِيَ سَوَالِي أَلْفٍ عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَلَوْلَا أَنَّهُ كَذِبٌ مِنَ الْفَتَا، أَتَى الْبُحَاثُ الْمُبْتَغِي بِهَذَا لَمَّْا اسْتَعْلَمَهُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَوْ ذَكَرَهُ الْحَافِظُ فِي التَّحْقِيقِ مِنَ الْإِسْلَامِ.

(عَنْ الصَّحِيحِ) كَسَرَ الْحَاءَ جَهْلَةً وَفُتِحَ الْعَمُّ اسْتَعْلَمَهُ، مَقْصُورًا، مَوْضِعُ بَيْتِهِ الْإِسْلَامِ لَوْ أَنَّ مَوَالِي الصَّدَاقَةِ يَفْعَلُ عَلَيْهِ عَنِ الْقُرْبَى فِيهِ.

قَالَ السَّاحِي: "بَعْنِي اسْتَعْمَلَهُ عَلَى حِمَايَتِهِ لِأَيُّ الصَّدَقَةِ، وَهَذَا الصَّحِيحُ قِيلَ: هُوَ كُتْبُكَ بِالْمَوَدَّةِ، وَفِي رُؤْيِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمَى النَّبِيَّ الْحَبِيبَ لَمَّْا فِي عَيْنِ مِنَ الْمَقْصُودِ لِلْمُسْلِمِينَ، فَوَضَعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ هَبًا فِيمَا اسْتَعْمَلَهُ فِيهِ، أَعْرَ.

(١) صحيح دار الحديث (١٧٦/١)، وأطروحة: حديث البخاري (٢٨٩/١٠٠).

(٢) المستطفي (٣٤٧/٧).

فَقَالَ: يَا هُنَيْ. اضْمُمْ جَنَاحَكَ عَنِ النَّاسِ.

وقال الحافظ في «الفتح»^(١) في حديث الباب: يَرْى ابن سعد من طريق عمير بن هني عن أبيه أنه كان على حمى الريد، وتقدم ذلك في كتاب الشرب، اهـ. وأشار الحافظ بذلك إلى ما في البخاري في «باب لا حمى إلا لله ورسوله»، عن الرمري، قال: بلغنا أن النبي ﷺ حمى انتضيع، وأن عمر - رضي الله عنه - حَمَى الشرف والريضة، قال الحافظ: الريدة بفتح الراء والموحدة بعدها دال معجمة، موضع معروف بين مكة والمدينة، وقد روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن نافع عن ابن عمر أن عمر - رضي الله عنهما - حمى الريدة لتقم الصدقة، اهـ.

وفي «الإصابة»^(٢): أخرج ابن سعد من طريق الراشدي عن عمرو بن عمير بن هني عن أبيه عن جده، قال: لم يحم أبو بكر - رضي الله عنه - شيئاً من الأرض إلا البقيع، فلما كان عمر - رضي الله عنه - وكثر الناس استعملني على حمى الريد، اهـ. قال الحافظ: وجاء عن مالك أن عِدَّة ما كان في الجنى في عهد عمر - رضي الله عنه - ملح أربعين ألفاً من إبل وغنم وغيرها، اهـ.

(نقال) عمر - رضي الله عنه - له: (يا هُنَيْ) كذا في جميع النسخ لـ «الموطأ»، وكذا في «البخاري»، وفي «المنتقى»: يا هنب (اضم) بضم همزة الوصل والميم الأولى (جناحك عن الناس) وفي «البخاري»: اضمم جناحك عن المسلمين.

قال المعيني^(٣): ضم الجناح كتابة عن الشفقة والرحمة، والمعنى كف يدك عن ظلمهم، اهـ. قال الحافظ: أي اكتف يدك عن ظلمهم، ففي رواية معن بن

(١) فتح الباري (٦/١٧٢).

(٢) (٦/٣٠٣).

(٣) عمدة القاري (١٠/٣٨٩).

وَأُتِيَ دُعْوَةُ الْمَظْلُومِ، فَإِنْ دُعِيَ الْمُسْطَلَمُ مُسْتَحْيَاً، وَأُذْخِلَ رَبُّ
الْعَصْرَيْنِ.....

عيسى من ماله عند الدارقطني في «الفرائب» «أقسم سبحانه للناس» روى
هذا ضعفاء نسجهم سبحانه، وهو كناية عن الرحمة والشفقة

(وَأُتِيَ دُعْوَةُ الْمَظْلُومِ) أي احتجب الظلم، لئلا يدعو عليك المظلوم، وذلك
مستلزم لتعجب جمع أنواع الظلم على مبلغ درجة، وأوجز إشارة، فهو أبلغ من
قول: ولا ظلم، (فإن دعوة المظلوم مجابة^(١)) أي مشوئة وإن كان عامياً

وفي «الحصن»: الذين يستجاب دعاؤهم المضطر والمظلوم -ع-، وإن كان
فاخراً -ارمض-، وأبو كان كافراً -حب-، وفي هامشه قوله «المظلوم» -ع-
أي رواه أصحاب الكتب الستة من حديث ابن عباس -وقوله- «ارمض» أي
رواه أحمد والترمذي وابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة -ولفظ أحمد يظن-
«دعوة المظلوم مستجابة وإن كان فاجراً فمقبولة على نفسه» وإسناده حسن،
ذكره ميرك

وقوله: «حب» يعني روى ابن حبان وأحمد من حديث أبي ذر الغفاري،
قلت: ما رسول الله ما كانت صحيف إبراهيم؟ قال: «كانت أمثلاً كلها أبه
الملك لسلطان السلي المغموراً التي لم أبعت لجميع الدنيا بعضها إلى عصر،
وكن بعدت نرد عبي دعوة المظلوم، فبني لا أرضها، وإن كانت من كافراً،
وروى أحمد من حديث ابن مرفوعاً «دعوة المظلوم وإن كان كافراً ليس دونها
حجاب»، ص.

قلت: تقدم حديث أنس في أول الباب، فلفظ آخر.

(وَأَدْخِل) مفتوح، ليمرزة ويكون الدال المهملة وكسب الدخاء المصححة
ومتعلقه محذوف، والمراد المرمض، كما في «الفتح» (رب) أي صاحب
(العصبة) يشتم الفساد ويفتح الثراء المهمتين تصغير حرم، كما في «الفتح» بل

(١) حكاه في حجة الشارح.

وَرَبِّ الْعَنْبِيَةِ. وَإِنِّي وَنَعَمَ ابْنُ غَوْفٍ. وَنَعَمَ ابْنُ عَفَّانَ،

تصغير صرمة، كما في «العيني» (والغنية)^(١) بضم الغين المعجمة وفتح نون تصغير غنم، كما في «العيني» و«تروقاني» وقال: الصرمة القطعة الغنية من الإبل نحو الثلاثين، وقيل: من عشرين إلى أربعين، والغنية قبل: إنها أربعون، اهـ.

قال الحافظ: الصرمة مصغراً^(٢)، وكلتا الغنية أي صاحب القطعة الغنية من الإبل والغنم، وفي تالمحلي: المراد الغنية أي الغنم، الذين تسن لهم إلا واحداً واثنين من النواشي يَقُولُونَ به، اهـ قال الباجي: قال عيسى بن دينار: الصرمة والغنية هي الأربعون شاة، وقال غيره: الصرمة من الغنم حطاء، وإنما الصرمة من الإبل العشرون إلى الأربعين، اهـ.

(ولم يأت) قال الحافظ: فيه تحذير المتكلم نفسه، وهو شاذ عند النحاة، كنا قليل، والذي يظهر أن الشذوذ في لفظه وإلا فالمراد في الحديث إنما هو تحذير المخاطب، وكأنه بتحذير نفسه يحذره بطريق الأولى، فيكون أبلغ، وحواه هي المرء نفسه وشراده نهى من مخاطبه، (ونعم) فتحتن واحد الأنعام وهي الأموال الزراعية، وأكثر ما يضع على الإبل. والأنعام يُدَكَّرُ ويؤنث. وهي الإبل والبقر والغنم، والنعم الإبل خاصة، كذا في «المجمع» (ابن عفاً) عثمان رضي الله عنه - (وابن عوف) عبد الرحمن.

قال الحافظ^(٣): خصهما بالذكر على طريق المثال لكثرة نعمتهما. لأنهما كانا من مبائر الصحابة، ولم يرد بذلك منعهما أكث، وإنما أراد أنه إذا لم يسع المرعى إلا نَعَمَ أحد الفريقين، فَنَعَمَ السَّيِّئُ أُولَى، فنهاه عن إثارةهما عنى

(١) وهي نسخة «ف» رب الغنية

(٢) نوله: الصرمة: تصغير صرمة وهي القطعة الصغيرة في العائفة «الاستذكار» (٢٧٦/٢٣٩).

(٣) اتبع الباجي (١٧٦/١)، ومجلة القاري (١٠/٢٨٩).

فَاتَّخَذَهُمَا إِذْ تَهَلَّلَتْ، مَاشِيَتَهُمَا يَرْجِعَا إِلَى حُجْرٍ وَوَرَعٍ. وَإِذْ رَأَتْ الطَّرِيفَةَ
وَرَأَتْ الْقُرْبَى إِذْ تَهَلَّلَتْ مَاشِيَتَهُمَا يَأْتِيَنِي بَنِيهِ.....

غيرهما أو تقديمهما قبل غيرهما، وقد بين حكمة ذلك في نصر الأخير، اهـ.
كما سيأتي من قوته. إذ نهلك، ينح.

قال الباجي^(١): ذكرهما لكونهما من الأسباب، فلا يخالف، عليهما الضياع
ولا الحاجة مذهاب ماשתهما، لأن ماخما من غير الماشية كثيرة. والفقر تلحق
الحاجة مذهاب ماشتها، لأنها جميع مائه، اهـ.

(فَاتَّخَذَهُمَا) أي عسانا وعبد الرحمن (إِذْ تَهَلَّلَتْ) بفتح الميماء الغوقة في
جميع النسخ عمر كرقابي، ففيها مائحتبة، وعلى كـ لها مائكة، واللام
مكسورة. وإن يكسر اجمزة شرطية (ماشيتهما يرجعا) كذا في جميع النسخ
المصرية، وهكذا في زويع البخاري بيناب النون. وفي النسخ الهندية بدلها
وهو الأوفى بالفواعل، ولم يتعرض الحفاظ ابن حجر والعيني عن النون مع
وجودها في روايتها. (إِلَى الْمَدِينَةِ) كذا في جميع نسخ الموطأ، وليس في
رواية البخاري لفظ إلى المدينة، بل فيها يرجعان إلى نخل وروغ وصعر،
يرجعان إلى المدينة باعتبار أن فيها ديمهم وسخيمهما، والمواشي إذا كثرت لا
يمكن رعيها إلا في قرى، خارج السدة إلى روع ونخل) فإيهما صاحب روع
ونخل أيضاً، فإن معيشتهم ليست تقتصر على المواشي فقط.

(وَأَزْ رَبِّ الْمَصْرِيَّةِ وَالغَنِيَّةِ) الذي ليس له معيشة غير المواشي القليلة (إِنْ
تَهَلَّلَتْ) بكسر اللام (ماشيته) تعداد النمرعي (يَأْتِيَنِي) بحدف التثنية بعد الغوقة،
وهو المصواب للجزم، وفي بعض النسخ «يأتينها»، وفي «البخاري» بحدف الياء،
(بَنِيهِ) بالموحدة تنوين بعدد نون، لثنية في جميع نسخ «الموطأ» المصرية
والهندية. وفي البخاري بالثنية بدل النون، اهـ^(٢).

(١) «المنقح» (٧/٣٢٧).

(٢) أي في البخاري: «مت».

فَيَقُولُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! أَضَارَ كُفُّهُمْ أَنَا؟ لَا يَا
لَاكَ، فَالْمَاءُ وَالْكَفْلُ أَتَسْرُ غَايِي مِنَ الدَّهَبِ وَالْوَرَقِ. وَيَأْتِي اللهُ.....

قال الحافظ: كان ذلكم بمسألة قلها إجابة لكفة يخط مشرد اليرب،
والكسبيته، هو من قبل تحية الله، جمع الناس، والمعنى متعارف، انتهى سعيد
وقال أمير المؤمنين عليه السلام: ما رزقته الله، يعني بأولاده وأهل بيته، كنهها بالآية
من حيثهم.

(فيقول: يا أمير المؤمنين يا أمير المؤمنين) الشكارة هي جميع النسخ
للمعية، وكذا في الحديث: وهي السحابة البيضاء تدور تكبر، والأوجه
الأول، قال الحافظ: حذف الشكارة لندالة السبق عليه، ولأنه لا ينبغي في
خط، والتقدير يا أمير المؤمنين أما فقير، يا أمير المؤمنين أنا أمير، ونعم
ذلك، أم قال الساجي: يعني تكبر مسأله، ولا يمكن حصر رضي الله عنه
بركنهم بكونه.

الافتقار لهم أنا؟ مستخدم إنكار، ولهم لا أركبهم بعد حسن حورث، فلا
يأتي إلا ذلك أن أعطيهم السهم والفضة من بيت المال، (لا أبا لك) قال
الحافظ: يمنع الهجرة والتم حدة غير المؤمنين، لأنه صار شبيها بالخصاف والإلا
فالأصل لا أكنت، وقاهر الدعاء عليه، نكته على محاربه لا على حقيقته،
والحاصل أنهم أو معوا من أمواله، ٨٨٦١. هناك مواشيتهم. فاحتاج إلى
مريضهم بغيره الفقير، والنصه يومئذ حلتهم (فالماء والكفلا) التذلل عما في
سرعى (أيسر) وأهول (علي) بسند الياء، أي إيمانها أسير عني (من الذهب
والفضة والورق) وهذا هو الباعث لإيثار الفقراء على الميسرين.

(وأيام الله) هو جميع يومين على قول جواد الكوفة، وغيرهم يقول: إنه اسم
وجمع مريضهم السهم، وهو مرفوع بالآية، وحيد مرفوع أي مسمي لأرم

إِنَّهُمْ لَيَرْوُونَ أَنِّي قَدْ ظَلَمْتُهُمْ.

لي، وفيها لغات، بفتح همزة. ونكسر، وهمزتها همزة وصل، وقد تقطع، كذا في «المحلى»، وفي «المجمع»: ايم الله لفظ قسم، ذو لغات، وهمزتها وصل، وقد تقطع، نفتح ونكسر، اهـ.

(إنهم ليرَوْنَ) قال الحافظ: يقسم التعتية أوله بمعنى القن، ويفتحها بمعنى الاعتقاد (أن) بسكون النون في «الموطأ»، ويلفظ «أنى» في رواية البخاري. (قد ظلمتهم) قال الحافظ^(١). قال ابن التين: يريد أرباب المواسي انكثير، كذا قال، والذي يظهر لي أنه أراد أرباب المواسي القليلة، لأنهم المعظم والأكثر، وهم أهل تلك البلاد من بوادي المدينة، ويدل على ذلك قول عمر - رضي الله عنه -: «إنها لبلادهم»، وإنما سأل ذلك لعمر - رضي الله عنه - لأنه كان موثقاً، فحماء لنعم الصدقة لمصلحة عموم المسلمين.

وقد أخرج ابن سعد في «الطبقات» عن معمر بن عيسى عن مالك عن زيد من أسلم عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه أن عمر - رضي الله عنه - أتاه رجل من أهل البادية، فقال: يا أمير المؤمنين! بلادنا قاتلنا عليها في الجاهلية، وأسلمنا عليها في الإسلام، ثم تحمي علينا فجمع عمر - رضي الله عنه - بفتح، ويقتل شارب، وأخرجوه الدارقطني في غرائب مالك، من طريق ابن وهب عن مالك نحوه، زاد فيه: «فما رأى الرجل ذلك أُلح عليه، فلما أكثر عليه، قال: المال مال الله، والعباد عباد الله، ما أنا بفاعل»، قال ابن المنير: لم يشغل ابن عفان ولا ابن عوف في قوله «قاتلوا عليها في الجاهلية»، بالكلام عائد على عموم أهل المدينة لا عليهما.

وقال المنهلي: إنما قال ذلك عمر - رضي الله عنه -، لأن أهل المدينة أسموا عفاً، وكانت أموالهم لهم، ولهذا ساءم بني النجار مكان مسجده.

(١) فتح الباري (١/١٧٧).

إِنَّهَا لِبِلَادِهِمْ وَبَيْنَهُمْ. قَاتَلُوا عَلَيْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ. وَأَسْلَمُوا عَلَيْهَا فِي
الْإِسْلَامِ. وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا الْقِتَالُ لَنُذِيَ أَحْمَلُ عَلَيْهِ فِي
سَبِيلِ اللَّهِ.....

قال: فاتفق العلماء على أن من أسلم عن أهل الصلح، فهو أحق بأرضه، ومن
أسلم من أهل العوة، فأرضه فني للمسلمين؛ لأن أهل العوة شاربوا على
بلادهم. كما غلبوا على أموالهم، بخلاف أهل الصلح.

وفي نظر الاتفاق نظر، لما فيه من خلاف تقدم في محله، وهو ومن بعده
حملوا لأرض على أهل المدينة التي أسلم أهلها عليها، وهي في منكمهم،
وليس المراد ذلك ههنا، وإنما حمى عمر - رضي الله عنه - بعض الموات معاً
فيه ثبات من غير معالجة أحد، وتخص إيل الصدقة، وخيول المجاهدين، وأذن
لمن كان مُقْبَلًا أن يرعى فيه مواشيه وفقاً به، فلا حجة فيه للمخالف، اهـ.

(إنها لبلادهم) بلا شك، زاد في النسخ الهندية وأو المظف على قوله:
إنها، وليس هذا في النسخ المصرية ولا في البخاري. والأولى حذفه فإنه من
كلام عمر رضي الله عنه (وسبقهم) بلا تردد (قاتلوا عليها في الجاهلية، وأسلموا
عليها في الإسلام)، قال الباجي^(١): يريد أن تلك الأرض التي نحبها لجماعة
المسلمين قاتلوا عليها في الجاهلية أكثر من غيرهم، وأسلموا عليها، فهي ماقية
لهم من حكمة حقوقهم، فليس لأحد أن يسبذ بها إلا لئلا ما فعله عمر
- رضي الله عنه - من استمعة التي ثقتهم وتشتعلهم، لأن إيل الصدقة تصرف
إلى فقرائهم، ويحمل عليها مسافروهم، وإنما قال ذلك عمر - رضي الله عنه -
بمعنى أنه بلاد لجميع المسلمين، وأنها مخصوصة لمنفعة أخرى وأعم
بنعاً، اهـ.

(والذي نفسي بيده لولا المال الذي أحمل عليه) من الإبل والخيول وغيرها
التي يحمل عليها المجاهدين والمسلمين اللذين لا يجدون مراكباً (في سبيل الله)

(١) المنظر (٧/ ٣٢٧).

فَا حَمَيْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ بِلَادِهِمْ نَبِيْرًا.

أخرجه البخاري في: ٥٦ - كتاب الجهاد، ١٨٠ - باب إذا أسلم قوم في دار الحرب، ولهم مال وأرضون، فهي لهم.

الجهاد وغيره (ما حميت عليهم من بلادهم شيئاً) قال الغسطلاني^(١): «هذا الأثر تفرد به البخاري عن الجماعة، وقال الدارقطني فيه: غريب صحيح، اهـ».

قلت: وترجم عليه السناري في صحيحه في باب إذا أسلم قوم في دار الحرب ولهم مال وأرضون فهي لهم^(٢) قال الحافظ^(٣): «أشار بذلك إلى أفراد عن من قال من الحنفية: إن لحربي إذا أسلم في دار الحرب، وأقام بها حتى غلب المسلمون عليها، فهو أحق بجميع ماله إلا أرضه وعقاره، فإنها تكون فينا للمسلمين، رافد خالفهم أبو يوسف، في ذلك ويوافق الجمهور، اهـ».

قلت: المسألة خلافة شهيرة، تحنها فروع مختلفة، تقدم سطحا في باب إخراج من أسلم من أهل التمة أرضه، وفي الهداية: «من أسلم منهم في دار الحرب أحرر بإسلامه نفسه، وكل ما هو في يديه، لقوله ﷺ: «مَنْ أَسْلَمَ عَلَى مَاں قَهْرًا»، قال الحافظ: في الهداية تمداً للزيلعي^(٤). رواه أبو يعنى وابن عدي من حديث أبي هريرة بلفظ مشبه، وإسناده ضعيف، ورواه سعيد بن منصور من طريق غيره مرسلأ، وإسناده صحيح».

واستشهد البخاري لهذه المسألة بحديث عمر، فذكر حديث الباب، فلم يأت الحديث من مسندلات الحديث، لا يخالفتها، نعم احتقوا في دروعها



(١) الإرشاد الساري، (٥٩٨/١).

(٢) فتح الساري، (١٧٥/٦).

(٣) النظر، در باب الزايفة، (٤١٠/٣).

بسم الله الرحمن الرحيم

٦٢ - كتاب أسماء النبي ﷺ

(١) باب أسماء النبي ﷺ

(١) ما جاء في أسماء النبي ﷺ

جميع أسماء وهو ألفاظ الموضوع على الجواهر والعرض للنبي، كما في
العلماء من وقال الراغب^(١) أسماء كل شيء، أعلام، وأسماء ما يُعرف به
ذات الشيء، وأصله مشتق يدلالة قولهم أسماءٌ ونسبٌ، وأصله من النسب،
وهو الذي رفع ذكر النسب، فيعرف به، أنه وقال القاري^(٢) المراد بالأسماء
ههنا الألفاظ تطلق على رسول الله ﷺ أعني من كونه عالماً أو صغافراً، أي

وقال شيخ ابن القيم^(٣) أسماؤه ﷺ كلها أسماء تعرب ليست بعلاماً
محضه لمجرد تعريف، بل أسماء مشتقة من صفاته وأسماءه ﷺ توجب له
المدح والكمال، فإنها محمداً، وهو أشبهه، وبه سمي في التوراة صريحا،
كعب يبيد الظلمة، والفرمان الموضح في كتاب حلال الألفاظ في فصل الصلاة والسلام
على خير الأنام^(٤)، وهو كتاب زيد في معناه ثم سبق إلى مثله في كثرة مؤلفيه
ومؤلفاتها بينا فيه الأحاديث الواردة في الصلاة والسلام عليه ﷺ.

ثم قال: وأسماءه إذا كانت أوصاف مدح فله من كل وصف اسم، فكيف
ينبغي أن يفرق بين الوصف المتمكن به أو العلب عليه، ويشق له منه اسم
ومن الوصف الحشرك، ولا يكون له اسم يخصه

(١) معاني القرآن (ص ٢٩٨)

(٢) جامع الترمذي (٢٦٠/١٢٨)

(٣) رد المحتار (١٠١/٢٦٦)

(٤) فتح عبد المكارم (١٠١/٢٦٦)

وأما أوّلهم ﷺ فهو أن أحذمه، أحاص، لا يشركه فيه غيره من الرسل، كـمحمد وأحمد والعقاب والحشر والمقفي وبي المصحة، والثاني ما يشركه في معناه غيره من الرسل، ولكن له من كونه، فهو مختص بكنائه دون أصله، كرسول الله، وبيعه، وعده، والشاهد، والمشي، والخبر، وبي الرحمة، وبي النبوة، وأم إن جعل له من كل وصف من أوصافه اسم تجاوزت أسماءه الثماني، كصادق، والمصدق، وارزوق الرحيم إلى أمثال ذلك، وفي هذا قال من قاله من الناس: إن به تعالى ألف اسم، وليني ﷺ ألف اسم، فله أو لحطاب بن دحية ومقصوده الأوصاف، اهـ.

وقال الحافظ^(١): ذكر ابن دحية في تصنيفه أنه مفرد في لأسماء النبوة. قال بعضهم: أسماء نبي ﷺ عدد أسماء الله تعالى الحسنى تسعة وتسعون سماً. قال: ونوحت عنها يا حنت ثلثت تسميته سم، وذكر في تصنيفه المذكور أمكنها من القرآن والأخبار، وضبط ألفاظها، وشرح معانيها.

وعاب لأسماء التي ذكرها وصف النبي ﷺ، ولم يرد بكثير منها على سبيل التسمية مثل عدة اللبنة بفتح اللام وكسر الموحدة له نبوة، للحديث الذي في البخاري من حديث أبي هريرة في قوله ومثل ألباب، في لفظة الذي من ذهب وفضة إلا موضع سنة، قال هكذا أنا اللبنة. ونقل ابن العربي في شرح الترمذي عن بعض الصوفية أن له ألف اسم، والرسالة ﷺ ألف اسم، اهـ.

وأما القاري في شرح الضمائل^(٢): لم يذكر أي من العري منها على سبيل التمهيد بصفه وسنن، وقد أفرد السيوطي رسالة في لأسماء النبوة سماها به التبيين لثنيته وقد قاربت التسميات، ولخصت منها تسعة وسبعين

(١) روح الباري (٦١/٢٥٨)

(٢) (١/٢١١)

١/١٨٢٩ - حدثني مالك عن ابن شهاب، عن محمد بن جبير بن مطعم، أن النبي ﷺ قال: «لي خمسة أسماء:»

سما على حق أسماء الله الحسنى، وذكرها في قبل شرح الصلوات المحيية
لسمي بدلالة المعلومة، والمقصود أن كسرة الأسماء تذكّر عن شرف
لسمي، بعد ذلك المأثور: أن جعلها على الصيغة إلى أن كسرتها تعالى،
وأكثرها من قبل الصفات، هـ.

١/١٨٢٩ - (مالك عن ابن شهاب) إسرائيلي (عن محمد بن جبير) بإجماع
ومؤيده مصعباً (ابن مطعم) القريش، قال ابن عبد البر: كذا أوله يحيى وأكثر
رواة المصنفين المسمون بقولوا عن أبيه، وأسنده عن ابن عباس وأبو مصعب
ومحمد بن أبيه، إسرائيلي وإسرائيلي، فرواه عن مالك عن ابن شهاب عن
محمد بن جبير عن أبيه، وكذا رواه سليمان بن عيسى وسائر أصحاب ابن شهاب
عن ابن شهاب مسنداً، كذا في «المشهور» مختصراً، قلت: وأخرجه البخاري
برواية عن عن مالك مسنداً.

«أن النبي ﷺ قال: لي خمسة أسماء» يعني اختص بها ثم يسم بها أحد
فيله، أو معظمه أو مشهوره في الأمم الماضية والحاضرة، كقوله: كذا فانه
غياض والمقرطبي، وجوز في النووي، وحكاة عن العلماء، ونقلت بأن أسماء
في الأمم الماضية والحاضرة أكثر من خمسة، ويصح بقوله: مشهوره،
لأنها وإن كانت أكثر لكن المشهور منها خمسة. كذا في «الترغاتي»^(١).

قال الحافظ^(٢): «دعم بعضهم أن العدد ليس من قول النبي ﷺ وإنما
ذكره الرازي بالسنن، وفيه نظر، لتصريحه في الحديث بقوله: «إن لي خمسة
أسماء» والذي يظهر أنه أراد خمسة اختص بها لم يسم بها أحد قبله، أو

(١) شرح الزوايدي (١/٢٣٣)

(٢) فتح الباري (١/٥٥٦)

أَنَّ مُحَمَّدًا رَأَى أَنَّهُ أَخْضَدٌ.....

مقطعة أو مشهورة؛ لأنه أراد الحمر فيها، قال عباس: حم، الله تعالى هذه الأسماء أن يكتفى بها أحد قبمه، وإنما سمي حمض الحرب محمداً قروب ميلاده ﷺ لما سمعوا من الكُفَر والأخبار أن نبياً سُبُحَتْ في ذلك الزمان، يسمى محمداً، فرخوا أن يكونوا هم ذلك، فسبوا أبناءهم بذلك، قال: وهم ستة، لا سبع أهم، كذا قال، وبسط الحافظ في أسماء من سبى أولادهم محمداً أشد البسط، وذكر أكثر من ستة.

(أنا محمد) روى ابن عبد البر في الاستيعاب عن ابن عباس قال: لما ولد النبي ﷺ عنى عنه عبد المطلب، وأمه محمداء، فقيل له: ما حملك على أن سميت محمداً، ولم تسمه باسم أمته؟ فقال: أردت أن يحمله الله في السماء ويحمده الناس في الأرض، كذا في التتوير^(١).

وقال الشيخ ابن القيم^(٢): هو اسم مفعول من حمد إذا كان كذا، التخصيص الذي يحمد عليها، ولما كان أبان من محمود، فإن محموداً من الثلاثي المجرد، ومحمد من المصاعفة، المبالغة، فهو الذي يحصله أكثر مما يحمده غيره من البشر، ولذا سمي في التوراة^(٣)، لكثرة التخصيص المحمودة التي وصف بها هو وهذه أمته في التوراة، حتى مكن موسى - عليه السلام - أن يكون منهم، وثبتا في كتابنا غلط أبي القاسم السهيلي حيث جعل لأبي بالعكر، وأن اسمه في التوراة أحمد، اهـ.

(وأنا أحمد) روى أحمد في مسنده، عن علي - رضي الله عنه - قال قال رسول الله ﷺ: أعطيت ما لم يخط أحد من الأنبياء قبلي، نصرت بالرعب، وسبب أحمد، الحديث، كذا في التتوير^(٤)، وبسط ابن القيم أسد

(١) تنوير المواقف (ص ١٧٧).

(٢) زاد المعاد (١/ ١٨٧).

السط في أنه بمعنى فاعل أي أكثر العبادين لله تعالى، أو بمعنى معول أي أحق الناس بأن يحمد، وسط الكلام على أن الفعل التفضيل، هل يجوز بمعنى المضموم أم لا؟ وضرب الاحتمالين، وقال البخاري: أي أحمد العبادين أو أحمد المستحسدين، فهو أعمل بمعنى الفاعل كأعلم أو بمعنى المفعول كأشهر. قال والأول في أن عمل التفضيل أكثر، وهو في هذا المقام أنب لثلاث بتكرار.

قال الحافظ^(١)، هذان الاسمان أشهر أسمائه ﷺ وأشهرهما محمد، وقد تكرر في القرآن، وأما أحمد، فذكر فيه حكاية عن قول عيسى عليه السلام، فأما محمد، فمن باب التعميل للمبالغة، وأما أحمد فمن باب التفضيل، وقيل: سمي أحمد لأنه سلم منقول من صفته، وهي أعمل التفضيل، ومعناه أحمد العبادين، وسبب ذلك ما في الصحيح أنه يُفتح عنه في المقام المحمود بمحمد، لم يفتح بها على أحد قبله، وقيل: الأسماء حثاويون، وهو أحمدهم أي أكثرهم حمداً، أو أعظمهم في صفة الحمد، وأما محمد، فهو منقول من صفة الحمد أيضاً، وهو بمعنى محمود، وفيه معنى المبالغة، وقد أخرج البخاري في التاريخ الصغير من طريق علي بن زيد، قال: كان أبو طالب يقرئ:

وسؤله من اسمه يُجبله ذر العرش محمود، وهذا محمد.

والمحمد هو الذي حُفِّ مَرَّةً بعد مرة، أو الذي تكاملت فيه الخصال السجودة، قال غياثي: كان رسول الله ﷺ أحمد قبل أن يكون محمداً، كما وقع في الوحود، ولأن نسبة أحمد وقعت في الكتب السابقة، ونسبته محمداً وقعت في القرآن العظيم، وذلك أنه سمى ربه قبل أن يحمد الناس، وكذلك في الأخرى بمحمد ربه عز وجل، فينضم، فيحمده الناس، وقد خص به سورة

(١) فتح البخاري، (٦١/٥٠٥)

وَأَنَا الْمَاحِي الَّذِي يَمْحُو اللَّهُ بِي الْكُفْرَ.....

الحمد، ويلواه الحمد وبالمقام المحمود، وشرع له الحمد بعد الأكل، وبعد الشرب، وبعد الدعاء، وبعد الانقود من السفر، وسُمِّيَتْ أُمَّتُهُ الْحَمْدَاوُونَ، فحُصِنَتْ لَهُ مَعَانِي الْحَمْدِ وَأَنْوَاعُهُ ﷺ، اهـ.

وما حكى الحافظ من شعر أبي طالب يحكيه أكثر الشراح من شعر حسائه ذيل الزرقاني^(١): هذا البيت في قصيدة لعسان، فلما أنه نوادر مع أبي طالب أو ضمنه شعره سمي به بإلهام من الله تعالى لجده عبد المطلب، اهـ.

(وأنا الماحي الذي يمحو الله بي) كذا في جميع النسخ المصرية والمصرية بالمجاعة عنى باء المتكلم، وكذا في «السنن»^(٢)، وفي نسخة الزرقاني: يمحو الله به، قال: وفي رواية من تكبر ومعن وغيرهما «بي»، اهـ. وهو يشير إلى أن رواية يحيى بالمجاعة على ضمير الغائب (الكافر) قال السناوي: فيه إشعار بأن الأولين غلَّم والثلاثة بعده صعدت، اهـ.

قال الحافظ^(٣): قيل: المراد به إزالة ذلك من جزيرة العرب، وفيه نظر، لأنه وقع في رواية عقيل ومعه يمحو بي الله الكفرة، ويحجب بأن المراد إزالة الكفر بإزالة أهله، وإنما قيد بجزيرة العرب، لأن الكفرة من جميع البلاد، وقيل: إنه محمول على الأغلب، أو أنه يمحى به أولاً فأولاً إلى أن يصححل في زمن عيسى بن مريم - على نسأ وعنيه الصلاة والسلام - فإنه يرفع التحريمة، ولا يقبل إلا الإسلام، ويُعَفَّب بأن الساعة لا تقوم إلا على شرار الناس، ويحجب بجواز أن يرند بعضهم بعد موت عيسى عليه السلام وترسل الرياح، فتفقد روح كل مؤمن ومؤمنة، فحينئذ فلا يبقى إلا الشرار، وفي رواية

(١) «شرح الزرقاني» (١/١٣٣).

(٢) كذا نسخة «الاستبصار» (٢٧/١٢٤١)، والحديث في «التمهيد» (٩/١٥٦).

(٣) «فتح الباري» (٦/٥٥٧).

وَأَمَّا الْحَاشِرُ الَّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى قَدَمَيْهِ.....

نافع بن حبيب: «وَأَمَّا أَسْمَايَ فَإِنَّ اللَّهَ يَحْشُو بِهِ سُبُحَاتٍ مِنْ أَشْهُدٍ وَهَذَا شَبَّهَ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِيِّ، اهـ».

رواد الروافضي: «فِي بِسْغُفَرَتِهَا لَهُ مَلَا سَبَبٍ أَوْ بِأَنْهَاءِ تَقْوِيَةِ اسْتِغْرَاحٍ لِمَنْ صَدَرَتْ مِنْهُ مَلُوكُهَا، أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَحْشُو التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ، وَيَغْفُو عَنْ السُّبُحَاتِ، وَلَا يَحْشُو هَذَا تَمَسُّهُ سَحَابُ الْكُفْرِ، لِأَنَّهُ حَوْزٌ أَحَدُهُمْ لَا يَمُتُّ وَحْدَهُ الْأَخَرُ، وَكَانَ بِاللَّهِ خَصَرُ الْكُفْرِ الْفُتُورُ حَوْزُ بَرَسَاتِهِ، اهـ».

وفي التفسير^(١): «قَالَ الْقَاضِي عِيَضٌ: يَحْشُو مِنْ مَكَّةَ وَبَلَدِ الْعَرَبِ، وَهِيَ زَوِيٌّ لَهُ مِنَ الْأَرْضِ، وَوَعَدَ أَنَّهُ يَبْلُغُهُ مِلْدُكُ أَمْرِهِ، فَمَنْ يَكُونُ التَّحْوِ عَاماً يَمْعِي الطُّهْرَ وَالنَّيَّةَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «يُظْهِرُهُ عَلَى أَهْلِيهِ كُلِّهِ»، اهـ».

وقال الشيخ بن القيم^(٢): «فِي مَحَاقِلِهِ الْكُفْرُ، وَلَمْ يَسْجِ الْكُفْرُ سَاحِدٍ مِنَ الْخَلْقِ مَا مَحَى سَاسِي بَلَدِهِ، فَإِنَّهُ يَمُتُّ، وَأَهْلُ الْأَرْضِ كُنْهَمُ كَفَارٌ إِلَّا صَاحِبَا مِنْ أَهْلِ الْكُتَابِ، وَهَمَّ مَا بَيْنَ عُنَادِ الرُّنَابِ، وَهُوَ مَعْصُوبٌ عَلَيْهِمْ، بِصَارِي حَمَالَيْنِ، وَصَانَةِ دَهْرِيَّةٍ، لَا يَعْرِفُونَ رَبًّا وَلَا مَعَادًا، وَبَيْنَ لَهْيَةِ الْكُفُوفِ، وَغُنَادِ النَّارِ، وَنَظَامَةِ، لَا يَمُرُّونَ شَرَائِعَ الْأَنْبِيَاءِ، فَصَحَّاحَةُ سَيِّحَاتِهِ رَسُولُهُ ذَلِكَ، حَتَّى ظَهَرَ دِينَ اللَّهِ عَلَى كُلِّ دِينٍ، وَبَنَعَ دِينَهُ، وَبَنَعَ النَّبِيلَ وَالنَّجَارَ، وَمَارَتِ دَعْوُهُ مَسِيرَ الشَّمْسِ فِي الْأَفْقَارِ، اهـ».

(وَأَمَّا الْحَاشِرُ الَّذِي يُحْشَرُ) سَاءَ الْمُحْشَرُونَ (النَّاسُ عَلَى قَدَمَيْهِ) قَالَ ابْنُ رُفَائِي: يَكْسِرُ السَّيِّمَ وَجْهَهُ أَيْ، بِالْإِفْرَادِ وَشَدَّ النَّبَاءَ مَعَ فَتْحِ الْعَبِيمِ مَشَى، وَوَقْدَانَهُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: فِي قَدَمَيْهِ وَأَمَامِي أَنَّهُمْ يَحْتَمِلُونَ إِلَيْهِ وَيَسْتَمُونَ حَوْلَهُ، وَيَكُونُ أَمَامَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَوَرَاءَهُ، اهـ».

(١) توبير التحويلات (ص ٢٢٢)

(٢) أفراد المعداد (١/ ٨٦)

وَأَنَا الْعَاقِبُ.

تم الكتاب والحمد لله رب العالمين

وفي «المنقذ»^(١) قال الخطابي: المقدم هاها بمعنى الدين، يقال: كان هذا على قدم أو لا على غير دينه، فيكون الحديث على هذا أن زمن دينه آخر الأرمية، وأنه عليها تقوم الساعة، ويكون الحشر لا تسخ شريعته ناسخة، ولا يستأصل لملة كفر، قال الباجي: ويحتمل أن يريد أن الناس يحشرون على قدمه بمعنى مشاهدته شاهداً على أمته والأمة، قال تعالى: ﴿وَلَذُنُكُمْ جَمَلَتَكُمْ أَنْتُمْ مَنَاقِبًا يُنْكَرُونَ شَهِدَتْ عَلَى النَّاسِ لَئِنْ كُنْتُمْ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾^(٢)، اهـ.

وفي التتوير^(٣) قال الباجي والفاضل عياض: احتجف من معنى على قدمي، نفس على زماني وعهدي، أي ليس بعدي نبي، وقيل: يشاهدني، كما قال تعالى ﴿وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ وقال الخطابي وشيخه ابن دحية: معناه على أئمة أي أنه يضمنهم، ومع خلفه، لأنه أول من تسلسل عنه الأرض، ثم نجي، كل نفس، فينبوينة، قال: ويريد هذا المعنى رواية «علو عقي» وقيل: «على أئمة» بمعنى أن الساعة على أئمة أي قرية من معته، كما قال: حدثك الساعة كهااتن، اهـ.

قال القاري: ثم كل من الماحي والحاضر هي الحقيقة، هو الله تبارك وتعالى، فإطلاقها عليه ﷺ لكونه سائلاً لهم، ويحشر بياء المفعول، والمعنى أن ﷺ يحشر قبل الناس، كما جاء في حديث آخر: «أنا أول من تسلسل عنه الأرض» والمعنى أنهم يحشرون بعدي أو ينبوينة، اهـ.

(وأنا العاقب) وهم الذي جاء عقب الأنبياء كما قاله القسطلاني. وفي «النهاية»: هو الذي يحدث من كان قبله من الحبيب، كما في مجمع الوسائل^(٤).

(١) (٣٦٨/٧)

(٢) سورة نهار: الآية ١٤٣.

(٣) «توير التتوير» (ص ٧٦٧).

(٤) (١٨٢/٢ - ١٨٣).

قال الشيخ ابن القيم^(١): «العاقب: الذي جاء عقب الأبناء فليس بعده شيء، وإن العقب هو الآخر، فهو بمنزلة الخاتم، ولذا سُمِّيَ العاقب على الإطلاق، أي جاء بعقب الأبناء، اهـ»

قال «السيوطي في الأشئور»: رآه مسلم وغيره من طريق ابن خزيمة «والعاقب الذي ليس بعده شيء» وهو مروج من تفسير الزهري، قرئ الطبراني من طريق معمر بن الزهري، فذكر الحديث إلى قوله: «والعاقب، قال معمر قلت للزهري: ما العاقب؟ قال: الذي ليس بعده شيء، اهـ»

قال الصفي: قوله: ليس بعده شيء، مظهر الإخراج، لكن وقع في رواية سيّدنا بن عبيد عند الترمذي وغيره بلفظ: الذي ليس بعده شيء، اهـ.

ثم إنني قد انتهى جميع النسخ المصرية من المتن والشرح ليس بعدها كلام فيها، وراى بعد ذلك في متن السح الهندية عمدة هذه نصها:

آخر كتاب «الموطأ» الجامع، الحمد لله وحده حمداً كثيراً لا ينقطع العدد، ولا يحصره الأبد، كما ينهي تجلّال وجهه، وعظم جلّاله، وصلى الله عليه وسلم على نبي محمد الأكرم^(٢) مولود، وأفضل من في الوجود، وعلى آله دوى الكرم والجلود، وعلى أصحابه ذوي العظم والإحسان، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله عليه وعلى آله وأصحابه لطيف الظاهرين.

ثم كتاب الجامع، يتنام جميع كتاب «الموطأ» رواية يحيى النابلسي، عن مالك بن أنس بن أبي حاتم الأصبحي - رضي الله عنه - وفتحتا بركات حلومه، اللهم احبنا لنا ولحسن الأيمان، وهو حسن الختام، في الأصل، اهـ.

ولست هذه العبارة في نسخة «المحلى» ولا في نسخة «المصنعي» ولا «المزوى» فهي ليست من الكتب، كتبها بعض النسخين زيادة إلى غنم الكتاب.

(١) أراد أسماء (٩٢/١)

(٢) هذا في الأصل، اهـ. ش. والظاهر أكرم مولود.

[نهاية كتاب أوجز المسالك إلى موطأ مالك]

وهذا آخر هذا الشرح الذي لا يبغى أن يسمى شرحاً إلا أن ينقله الله عما
أسمه مغاية كرمه ونعام فضله.

وبفضل الله وكرمه استكمل توبته عند آذان المصير يوم الاثنين في الثامن
والعشرين من ذي الحجة سنة ألف وثلاثمائة وخمسة وسبعين من الهجرة النبوية
على صاحبها أفضل الصلوات والتعجيل، وقد صرف في تأليفه وتزويده ثلاثون سنة
وأشهرها حيث كان ابتدأ تأليفه بالمدينة المنورة - ريدت شرفاً - سنة ألف
وثلاثمائة وخمسة وأربعين كما ذكرته في أول الكتاب.

وقد حالت في التأليف عوائق عظيمة سراراً كانت تؤيدني عن إتمام
الكتاب. كما وقع في السنة الحادية والخمسين، لماني شغلني في تلك الأيام
مخطبة الملك النوري وطاعته إلى سني، ثم اضطر في تلك السنة حمله من
الأجزاء، وكذلك لم تزل مواقع أخرى تعرضني بعضها بعد بعض حتى تكدت
تضلل عن التمام، وهذا كله مع هجوم فريوس المدرسة، وتوالي ورود
التضيق، وكثرة مراسلات الخطبة، فلم تكن أعملني هذه المشاغل قوى
ما عشت في اليوم والليلة. فلولا فضل الله تعالى وتأييده من عند، لما حصل
القول بالإنجاح والتكميل.

والله الحمد والمدة في الآخرة والأولى، عسى الله تعالى أن يحفظه بالقول
والفعل من عنده، رب كل من نعمة أحصها عيني قل لك عنده شكركي، وكل
من بنيت ابتغيتي بها قل لك عنده عسري، فيا من قل عبد حسته شكركي، فلم
يحرميني، ويا من قل عبد طيته عسري، فلم يخذلني، ويا من رأي عني
الخصايا، فلم يفضحي، يا ذا القمروف الذي لا ينقصي أيداً، ويا ذا العماء
الذي لا تحصى أيداً، فأنت أو تصلي على سيدنا محمد وعبي كذ وأصحاب
وأنتعه إلى يوم لأبد.

فهرس الموضوعات

الموسوع

المنحة

{ ٥٤ } كتاب الشعر

- ١ - السنة في الشعر ٢
- أمر عليه السلام بإحفاء الشروب وأعمال النخعي ٤
- الكلام على حديث قول معاوية عدم حج وحديث آخر قدمه فدمها ١١
- وأخذ قصة من شعر ففاز: أين هذاؤكم؟ ١٥
- هل يجوز الوصل بغير الشعر؟ ١٨
- سئل عبد السلام بصبته له فرق ٢٤
- ليس عمر الرجل بأس أن سطر إني شعر امرأة انه الخ ٢٦
- اس نكر الإحصاء مفضل: هو بناء الخلق ٢٨
- قال عليه السلام: أما وكاف التبيس فهاجرت ٣٢
- ٢ - إصلاح الشعر ٣٤
- قال رجل: إن لي حبة قال عليه السلام فأكرمها ٣٥
- الجمع بين وبين العادة من الإيمان ٣٧
- محل رجل نافر الرأس والناحية وفيه كآفة شفاء ٣٩
- ٣ - ما جاء في صبح الشعر ٤١
- عزيت ثلاثة على بين الأسود أن يحذر الشعر ٤١
- الصعب بالسواد ٤٩
- هل الحظاب أفضل أم تركه؟ ٥٨
- هل مضطبي السي؟ ٥١
- ٤ - ما يؤمر به من التعوذ عند النوم ٥٢

- ٢٦ حر انقصه او لأخيه الوليد؟
- ٢٧ وال والده من توليد: أي أزوج في صاميه وأمره عليه السلام بالتعويض
- ٢٨ لما أسرى به عليه السلام رأى حمرينة من الحب يطلعه حذو السلام يسلمه من
- ٢٩ نار وأمره حمران بن العلاء
- ٣٠ فإن رحن: ما سمع لغرب له غني فقال عليه السلام: لو قلت خير أميت
- ٣١ الماهم من أعوانك الحاميت
- ٣٢ ذلك كعب: لو لا كنفات لعلني يهود حمار
- ٣٣ من السحر نقليد أو تحيل؟
- ٣٤ حر من أسماه تعالى ما لا يعلمه أحد
- ٣٥ هـ - ما جاء في المتحابين في الله
- ٣٦ يقول تعالى: أين المتحابون بعد؟
- ٣٧ سبعة يناديهم الله تعالى في طه
- ٣٨ لا مفهوم للعدد فإنهم خمسة وسبعون
- ٣٩ إمام عادل، وشاب نشأ في عبادة الله
- ٤٠ إيا أحب الله حبيل قال لعل يبل عليه السلام: أي أحب فلاناً غائبه حتى
- ٤١ مرفوع له يقول في الدنيا
- ٤٢ وفي البعض مثل ذلك
- ٤٣ غير مراف الثبات بعد من جمل
- ٤٤ قوله تعالى: محشي مستحايين في
- ٤٥ الزيادة - من السعد جزء من خمسة وعشرين جزء من السوء

(٥٢) كتاب الرضا

- ١٥٥ ١ - ما جاء في الرضا وحقيقته
- ١٥٦ الرضا الحسن من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة
- ١٥٧ البحث في أجور النبوة
- ١٥٨ كان عنه السلام إذا تصرف من صلاة الصبح يقول: هل يأتي أحد منكم روي؟
- ١٥٩ لم يبق بعد من النبوة إلا المعشرات

- ١٠١- رؤيا نساخه من الله والحلم من الشيطان
- ١٠٢- إنا إني أذكركم بما كنتم فليفت الخ
- ١٠٣- رؤيا أنكر من
- ١٠٤- كنت أرى رؤيا هي أهل عني من البحر
- ١٠٥- يصير قومه عاني: أنهم فسق في الحدا ألسا؟
- ١٠٦- ما جاء في الزرد والشرطيح

(٥٤) كتاب السلام

- ١- العمل في السلام
- ١١٣- سلام الله على الناسي الخ
- ١١٤- إذا سلم أحد أحرأه
- ١١٥- إذا رد أحد من أحرأه حكم الله
- ١١٦- قال ابن عباس: السلام أهل إلى الألفة
- ١١٧- قال عبد السلام: هكذا تكون المعامل
- ١١٨- قال بعض من الأداة
- ١١٩- الخواصع التي ذكره فيها السلام
- ١- ما جاء في السلام على اليهودي والقسري
- ١٢٠- اليهود قد نال سلام عليكم
- ١٢١- من سلم على اليهودي حل
- ٢- جامع السلام
- ١٢٢- أهل ثلاث جنس خدمهم من الخلقه وأما حتى الذي وأمر ثلاث
- ١٢٣- عمر أجدت أنت أخطأ أجدت أنت الخ
- ١٢٤- لم يصر أبو عبد على أحد إلا سلام عليه ولا يسأل غيرة في السرق
- ١٢٥- قال رجل: بالعدوت والاحداث الخاء أرى عذر رجس الله عه
- ١٢٦- سجدت لرجل أرى عذر رجس الله عه
- ١٢٧- أراج السلام لأهراج

كتاب الاستغفار

- ١ - باب في الاستغفار ٢٠٤
- وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ٢٠٥
- مَذْكُورٌ عَلَى الْمَذْكُورِ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : مَنْ ٢٠٦
- الاستغفار ثلاثاً ولا يجمع ٢٠٦
- استغفرت له موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثاً فلم يرد له ٢٠٦
- فرجع ٢٠٦
- الأحاديث في الاستغفار ٢٠٦
- ٢ - الشك في العاطف ٢٠٦
- احتفظوا بربكم ٢٠٦
- وارجع عن جماعة لا يستغفرون ٢٠٦
- كم مرة يستغفر؟ ٢٠٦
- قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له ٢٠٦
- هل يقول بيمينكم الله يصلح بكم ٢٠٦
- ما جاء في الصور والتعاقب ٢٠٦
- بالمغفرة لا يدخل بها في الصور ٢٠٦
- هل أنتم من غير الصالحين؟ ٢٠٦
- حدثني من جليل في مدينة القوف ٢٠٦
- نشرت رسالة ربي الله عنها سورة منها نصها ٢٠٦
- شار إليها ٢٠٦
- ما جاء في أكل الفص ٢٠٦
- استغفرت في أدنها ٢٠٦
- أعادت ليمينه ربي الله عنها صب فيه مائه من السلام وكل على مائه ٢٠٦
- عن حميد بن الحارث عن الفضل بن العباس ٢٠٦
- حدثني من جليل ما نصه ٢٠٦
- قال عليه السلام : كنت يأكله ولا يحرم ٢٠٦

- ٥ - ما جاء في أمر الكلاب ٢٦٨
- شتمهم أبي أسأت ما ذك الحمد . . الحديث واسم الله أعظم ٢٦٩
- من أقسى قلماً لا يخني عنه ذوقاً ولا حسداً . . الحديث ٢٧٠
- اختلفوا في حبب يقصان الآخر بأخته ٢٧٥
- من افنى كتاباً ولا كتباً ضارباً ٢٧٦
- أمر رسول الله ﷺ مثل الكلاب ٢٧٩
- ٦ - ما جاء في أمر الغنم ٢٨٢
- رأس الكثر نحو المشرق ٢٨٦
- والآخر والحيلاء في أهل الخيل والابل ٢٨٨
- نسكية في أهل الغنم ٢٨٦
- يوشك أن يكون خير من أن نعظمه ثم يتبع بها شدة تعذال ٢٨٧
- تفرقة أفضل أم الاجتماع؟ ٢٨٩
- لا يحسن أحد ماتبه أحد بغير إذنه ٢٩١
- لتجمع في حديث الإباحة ٢٩٦
- ما من شيء إلا وقد رعى غشاً . . الحديث ٣٠٦
- وعنه عليه السلام علم فرابط مكانة ٢٩٩
- ٧ - ما جاء في الفأرة تقع في السمر والبداءة بالأكل قبل الصلاة ٣٠٢
- إذا حصرت الصلاة وتشاء ٣٠٢
- مثل من الفأرة تقع في السمر فقال: ارفعوها ٣٠٦
- ٨ - ما ينهى من الصوم ٣١٢
- إن كان الصوم ففي ثلاثة . . الحديث ٣١٦
- الصوم في المرد والمرأة والغرس ٣٢٠
- ذو كسامة قتل المدد وضمت الماء فقال عليه السلام: دعوها صبيحة ٣٢٧
- ٩ - ما يكره من الأسماء ٣٣٠
- دعي: حبل ثعلب الثاقل فقال عليه السلام: ما سمعت؟ فقال مرة . . الحديث . . ٣٣٦

- فان عمر رضي الله عنه لم يزل: ما استلثه ابن جرير . . الحديث وبه قول
عمر: أدركت منك استودرا ٣٢٦
- ١٠ - ما جاء في الحجامة وأجرة الحجامة ٣٢٩
- حجبه عليه السلام أبو طه تأسر له صباغ من ثمر ٣٣٠
- في كتاب دواء طبع الداء فالجراحة ٣٣٤
- استعان ابن محبوب في آخر الحجة فقال عليه السلام: أغلفه وفنك
وباصح ٣٤٦
- ١١ - ما جاء في العشق ٣٥١
- يشير عليه السلام إلى استشرق ويقول: الفنة هاهنا حيث يطعم قور ليطان ٣٥٢
- المراد بالفنة وفرق الشيطان ٣٥٣
- أراد عمر رضي الله عنه الخروج إلى العراق فمعه كعب وخمار فيه تسعة أعتاد الحر
وبها الماء المصلى والحرارة به ٣٥٨
- ١٢ - ما جاء في قتل الحيات وأنواعها ٣٦٢
- العمدة للحية ٣٦٣
- احتلامهم في مثلها ٣٦٤
- ١٣ - ما قال في ذلك من الإنذار ٣٦٨
- مر عائشة رضي الله عنها انتهى منها إلا نال الظففين والآثر ٣٧٤
- قصة امرئ عبد أبي سعيد رضي الله عنه في حروبه غير مستوفى وكان عروفا
فما يقتلها ٣٧٨
- ١٤ - ما يؤمر به من الكلام في السفر ٣٨٤
- إذا وضع عليه السلام رجليه في الركاب قال: اللهم إني ٣٨٤
- قال عبد السلام: من نزل منزلاً فليكن إني ٣٨٨
- ١٥ - ما جاء في الوضوء في السفر للرجال والنساء ٣٨٩
- الترتيب شيطان والمراعاة شيطان ٣٩٢
- الشيطان يوم ما تواجد والاتس ٣٩٥
- لا يحل لامرأة تسافر سبعة يوم إلا مع ذي محرم ٣٩٧

- ١٥ - ما يؤمر به من العمل في السفر ٤٠١
- إن الله رقيب يحب الرفق وإن ركبتم هذه الدواب فأنزلوها منازلها إلخ ٤٠٢
- عليكم سمر الليل وزيارتكم والتعريس على الخمر ٤٠٦
- السمر فطنة من العذاب وإذا قسى أحدكم نهته فليجئ إلى أهله ٤٠٩
- ١٦ - الأمر بالرفق بالملوك ٤١٢
- للملوك ضرائب وكسوة خاصة ٤١٢
- كان عمر رضي الله عنه يذهب إلى العوالي كل سنة فإذا وجد الخ ٤١٥
- عن عثمان لا تكلّفوا الأمة غير ذات الفسحة الحمت لئلا تكسب عمرها ٤١٥
- ١٧ - ما جاء في السموات وهت ٤١٩
- العد إذا نصح لبياء وأحسن معاده ومع ذلك أحران ٤٢٠
- الطير في جماعة يكون أحدهم مؤتمن ٤٢١
- إنكار عمر رضي الله عنه حذر أمة يهاب بينة الحارث وإنه ما يكذب فترأس ٤٢٧

(٥٦) كتاب البيعة

- ١ - ما جاء في البيعة ٤٣١
- عن ابن عمر رضي الله عنه ما بعد على السبع والضاعة فقال حذبه الإسلام ٤٣١
- استظنتم ٤٣٤
- عن أبيه في بيعة مع سواه إلخ ٤٣٣
- قال عليه السلام لا تصنع النساء ٤٣٨
- كان ابن عمر رضي الله عنه إلى عند الملك في البيعة ٤٤٢

(٥٧) كتاب الكلام

- ١ - ما يكره من الكلام ٤٤٧
- من قال لأخي يا ثار قد باد بها ٤٤٧
- إذ قال الرجل: ميثا انتس فهو أهلكم ٤٥١
- لا يقل أحدكم: ما خبت أذه ٤٥٣
- لنبي عيسى عليه السلام حين رأى فقد أخذ سلام ٤٥٦
- ٢ - ما يؤمر به من التحفظ في الكلام ٤٥٧

الموضوع	الصفحة
١ - إن الرجل ليكله بقلعه من رصران الله إنخ	٤٤٨
٢ - إن الرجل ليكله بالعملة ما يلقي لها بالاً	٤٥٢
٣ - ما بكره الكلام بغير ذكر الله	٤٦١
٤ - قال عليه السلام: إن من الدين لحرًا	٤٦٨
٥ - لا تكثروا الكلام بغير ذكر الله تنفسو فأروكم	٤٧١
٦ - انصروا في دينكم كتابكم عبد	٤٧١
٧ - نزل عاتقة: ألا تريحون الكتاب	٤٧٣
٨ - ما جاء في العيبة	٤٧٤
٩ - إنيمة آل تديكر ما ذكره فإن لم يكن فذلك سبيل	٤٧٦
١٠ - ما جاء فيما يخف من اللسان	٤٧٩
١١ - من رقاء الله شر اثنين ورج أحده	٤٨٠
١٢ - قول الرجل: لا تخبرنا	٤٨٢
١٣ - كان لصديق رجسي إذا سمع بجيد سمعته الخ	٤٨٤
١٤ - ما جاء في مناجاة اثنين دون واحد	٤٨٦
١٥ - كان ابن عمر رضي الله عنه إذا أراد أن يبايع أحداً بعد رابعاً	٤٨٧
١٦ - ما جاء في الصدق والكذب	٤٩٢
١٧ - قال رجل: أكذب امرأتى فقال عليه السلام: لا خير فيه. فقال: أعداء. فقال	٤٩٣
١٨ - عليه السلام: لا حجاج غفيت	٤٩٣
١٩ - عليكم بالصدق فيه يهتدى إلى الخير وإياكم والكذب فيه يهتدى إلى الشبه	٤٩٩
٢٠ - قيل لفلان: ما بلغ بك هذا؟ قال: صديق أسعدت، ووكيل ما لا يحسنني هذا	٥٠١
٢١ - أحد الأربعة	٥٠١
٢٢ - لا يزال العبد يكذب حتى يكف في قلبه كنة سوداء	٥٠٣
٢٣ - قيل يا رسول الله أليكون المؤمن حياناً؟ قال نعم. فقيل: أليكون كذباناً؟ قال: لا	٥٠٦
٢٤ - ما جاء في إضاعة المال وذوي الوجهين	٥٠٨
٢٥ - إن الله تعالى يرضى لكم ثلاثاً أن تعدوه وتعصروا بحبه وتصدقوا من ولا	٥٠٨
٢٦ - الله وبسبحه نكم قبل وقال: وبإضاعة المال وكثرة السؤال	٥٠٩

- ٥٦٦ - أحدهما في السواد وكذا السواد
- ٥٦٧ - من ثم الناس ذو الرحيم
- ٥٦٨ - ما جاء في غلب الدفء بعمل الخاصة
- ٥٦٩ - أنهلك وجبا الفساحه
- ٥٧٠ - إن الله تعالى لا يعذب العباد بشره الخاصة إلا إذا علم أن العبد كثر جهارا ونم
- ٥٧١ - بكم
- ٥٧٢ - ما جاء في التقى
- ٥٧٣ - قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه
- ٥٧٤ - قال القاضي المشهور وما يحسن القول
- ٥٧٥ - القول إذا صحت الرعدة
- ٥٧٦ - كذا الزور إذا سمع الرعدة
- ٥٧٧ - ما جاء في تركه النبي ﷺ
- ٥٧٨ - أورد به عليه السلام أن
- ٥٧٩ - عليه السلام لا يروى
- ٥٨٠ - عنه الثابت عن الأئمة في حقه
- ٥٨١ - الحكمة في عدم تروك الأئمة
- ٥٨٢ - احتلافهم في أن الأئمة حل مرثون
- ٥٨٣ - ما روت عنه سائر جماعة علماء

كتاب جهنم

- ٥٨٤ - ما جاء في صفة جهنم وهي مخلوقة
- ٥٨٥ - ما روي أنه جرى من سبعين جزء منها
- ٥٨٦ - هي أسود من الظل

كتاب الصدقة

- ٥٨٧ - الترغيب في الصدقة
- ٥٨٨ - تصدق مطيب فضعه في كس الرحيم
- ٥٨٩ - فربها كما يربي أهلهم غيره

الموضوع	الصفحة
مصدقته أبي طالبه بر حاء، ونسبته على حدة وغيره	٥٦٢
فأعطوا له أن وإن حاء، على فوس	٥٦٢
ما ... المصنفات لا يحقون بعد ذلك الحزبية ولو كثر كبح ذراة	٥٦٤
ما من منس ثالثة ليس بعده إلا رجب فأعطته فأعطته	٥٦٥
أعطت عائشة منس ثالثة هت وعاش! كتب منها من منس ثالثة حرة؟	٥٦٦
١ - ما جاء في التصديق عن المصنف	٥٦٥
ما عدنى من جبر على ادعاء منك ومن	٥٦٥
ما أعطى أحد أربع من	٥٦٦
ما	٥٦٦
فوله عليه السلام لعبد	٥٦٤
بأخذ أمارة حاء لمحتص غير من أن حاء	٥٦٦
لأن سلكي	٦٠٠
من سلك	٦٠١
أعطوا	٦٠٥
ما	٦٠٥
٢ - ما يكره من الصدقة	٦٠٥
لا	٦٠٥
احتياطهم في صدقة التطوع	٦٠٦
احتياطهم في الصدقة	٦٠٦
ادعاء حاء السلام وحرفه على الصدقة	٦٠٦
قال ابن الأوزاعي	٦٠٧
(٦٠) كتاب العلم	
١ - ما جاء في طلب العلم	٦٠٥
فوس	٦٠٥
بحسب	٦٠٦

(٦١) كتاب دعوة المظلوم

- ١ - ما ينقذ من دعوة المظلوم ٦٢٤
 قرب عمر رضي الله عنه النبي أدخل رب الصبرية والنعيمه يا اي ونعم ابن
 عفان وابن عوف ٦٢٥

(٦٢) كتاب أسماء النبي ﷺ

- ١ - ما جاء في أسماء النبي ﷺ ٦٢٤
 فهرس الموضوعات ٦٢٥